

ألهنم

في فقير الصلاة

دليلك الموثق وكتابك المنهجي على آراء الشيوخ الجليلين:

أحمد بن محمد الخليلي و سعيد بن مبروك القنوبي

حفظهم الله تعالى

شارك في المراجعة الشيخ المحقق:

سعيد بن مبروك القنوبي

المستشار العلمي بمكتب الإفتاء

الشيخ: إبراهيم بن ناصر الصوافي

الشيخ: ماجد بن محمد الكندي

الشيخ: أفلح بن أحمد الخليلي

الباحثون بمكتب الإفتاء

ألهنم

"الراجح والصحيح"

في أبواب وفصول

نظم ونثر

فوائد وفرائد

لطائف وحكم

مسائل وفتاوى

كتبه:

المُعْتَصِمُ بْنُ سَعِيدِ الْمُعَوَّلِيِّ

المرشد الديني بجامعة السلطان قابوس



المعتمد في فقه الصلاة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اسم الكتاب: **المعتمد** في فقه الصلاة

اسم الكاتب: المعتصم بن سعيد بن سيف المعولي

البريد الإلكتروني: Muatasim@squ.edu.om

الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م



الناشر:

مكتبة الأنفال

سلطنة عمان - مسقط

ص.ب: ٥٩٣، الرمز البريدي: ١١١

هاتف: ٩٩٤٤٦٦٣٠

فرعنا الجديد:

المواالح الجنوبية - بالقرب

من مسجد الصادق الأمين.

التصميم والإخراج
موسى الكلباني
٩٩٤٥٢٦٩٥ الفني

كِتَابِي قَدْ حَوَى دُرًّا *** بِحُسْنِ الْعَيْنِ مَحْفُوظَةً
لِهَذَا قُلْتُ تَنْبِيْهَا *** حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ



الإهداء

إلى مشايخ العلم الأجلاء، العالمين العاملين، الذين أفتنوا أعمارهم علماً
وعَمَلًا، فِقْهًا ودَعْوَةً وَصَلَاحًا...

إلى والدَيَّ العزيزَيْنِ، اللّذينِ ربّاني صَغِيرًا...

إلى شَرِيكِ العُمُرِ، وَرَفِيقِ الدَّرَبِ، وَمُرَبِّيةِ الأَجيالِ

أُمّ أَحْمَدَ

أُهدِي هَذَا الكِتَابَ



المعتمد في فقه الصلاة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الهمم في فقهاء الصلاة



مُتَلَمِّمٌ

الحمد لله وكفى، وصلاةً وسلاماً على النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه أهل البرِّ والوفاء... وبعد:

فإني لما رأيت أنه قد كثُر السؤال من جملة الناس عموماً ومن طلبة العلم خصوصاً "ما هو رأي الشيخ الخليلي في هذه المسألة؟؟ وما هو الرأي الشيخ القنوبي في تلك المسألة؟؟" لا سيما في أول أبواب الفقه وأبسط مسائله (الطهارة والصلاة)، ولما ابتلي بي الفقه، فكلفت بتدريس "دورة الفقه" لطلبة وطالبات جامعة السلطان قابوس لم أجد بداً -مع كثرة الإلحاح والتشجيع- من أن أصع مذكراً مختصرة مفيدة في فقه الطهارة والصلاة على آراء علماء العصر الشيخين الجليلين: أحمد بن حمد الخليلي، وسعيد بن مبروك القنوبي -حفظهم الله تعالى-؛ لتكون منهجاً سهلاً، وكتاباً معتمداً، ودليلاً موثقاً.

١ - هذه العبارة أخذتها من إجابتي لشيخنا القنوبي -يحفظه الله- في رؤيا رؤيته فيها بالمنام، وكأننا بمكتب الإفتاء، سألتني أولاً: ما أخبار الجامعة؟ فأجبت بحمد الله، ثم سألتني وماذا تفعل أنت؟ فقلت له: ابتلي بي الفقه، فقال وماذا عملت لهم؟ -فوقع في نفسي أنه يقصد كتابي هذا- فقلت له: أعددت لهم مذكراً.. واقتبسنا فيها بعض آراءكم فتبسم ولم يقل شيئاً. ولعل صمت المنام قد أظهر لي بعدها نطق الحقيقة بعد اطلاع الشيخ -عافاه الله- على الكتاب وتشريفه لي بمراجعته -على الرغم من كثرة أشغاله وظروفه الصحيحة- إذ وصف الكتاب بأنه رائع وحسن جداً جداً، وأنه مفيد للعامة غير العامة في أسلوبه ومعلوماته، ومن تواضعه -حفظه الله- قال بأنه استفاد منه..

وَيَسْمِعُهُ وَلَعَلَّهُ أَذْرَى بِهِ
تَمْشِي الْهُوَيْنَا وَتَجِي فِي الْأَوَّلِ

- وَتَرَاهُ يُصْنَعُ لِلْحَدِيثِ بِقَلْبِهِ
- مَنْ لِي يَمْشِلْ مَشِيكَ الْمُعْتَدِلِ

قلت: وقد رأيت في المنام قبل ذلك شيخنا الخليلي -يحفظه الله- زارنا بمسجد الجامعة فجلست لأعرض عليه كتابي، فقال: هَذَا يُطْبَعُ، فقلت له: الشيخ: قد راجعه الشيخ ماجد وسأعيده إليه ليكمل مراجعته، فقام عني وهو يقول: هَذَا يُطْبَعُ، فقلت: الحمد لله فهذا أثبت.



أهـنـمـ في فقه الصلاة



فأيقظتُ همّةَ النائمةِ وشحذتُ العزيمةَ الخاملةَ ببذلِ الجهودِ لنيلِ المقصودِ وذلكَ بتحريرِ هذا المختصرِ المفيدِ، الذي ما كانَ في الحُسبانِ أنْ يتجاوزَ عِدَّةَ وُريقاتٍ، تُسوّدُ في أيامٍ وساعاتٍ، ولكنْ جرى قلمُ القِضاءِ بما يكونُ، وسَبَقَ القدرُ أنْ يسيلَ اليراعُ من غيرِ إرادةٍ صاحبه ليتجاوزَ المئاتِ من الصّفحاتِ، ويطوي كاتبُه الأيامَ والليالي بل الأسابيعَ والشهورَ بدلاً عنِ المعدودِ من تلكَ السّاعاتِ، وذلكَ كلّهُ في البحثِ عنِ الآراءِ والتّرجيحاتِ وتوثيقِها من الكُتبِ المطبوعةِ، والأجوبةِ المخطوطةِ، والأشرطةِ المسموعةِ، والدّروسِ المفرغةِ...

فجاء هذا الكتابُ سِفراً جامعاً لجميعِ أبوابِ الطهارةِ والصلاةِ بأسلوبٍ منهجي كتبه ليكون مرجعاً للطلبةِ والمعلمين في الجامعةِ والمعهدِ والمدرسةِ والمركزِ الصّيفي..

تجد فيه -ياذن الله تعالى- **أهـنـمـ** (الراجح والصحيح) من آراءِ الشّيخين - حفظهم الله - موثقاً لمرجه في أبوابِ وفصولِ، فرائدَ وفوائدَ، لطائفَ وحكمٍ، مسائلَ وفتاوى...

مُبتعداً فيه عنِ الفقهيةِ البحتةِ، والعلميةِ الجافةِ عملاً بما رسخَ في ذهني من قولِ شيخنا القنوي - حفظه الله - موجّهاً: "لا ينبغي أن يكونَ التّأليفُ فقهياً بحثاً" ^١، والذي "هو أسلوبٌ تابعٌ مِنَ القرآنِ الكريمِ نفسه" كما يقولُ شيخنا الخليلي - عافاه الله - ^٢، ولعلّكَ ستلحظُ ذلكَ في ثنايا هذا الكتابِ لا سيّما في موضوعِ "فقه الفقه".

وقد احترتُ في عنوانه أولاً ثم رجّحتُ تسميتهُ بـ "**أهـنـمـ** في فقه الصلاة" إلى أن وجدتُ بعد ذلكَ ما اطمأنتُ به نفسي وانشرحَ له صدري لهذا العنوانِ من قولِ

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح"، ص ٢٣.

٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. "الجانب الفقهي والاجتهادي في سيرة أبي نيهان"، مشاركة في ندوة: "قراءات في فكر أبي نيهان" ص ١٤٢.



المعتمد في فقه الصلاة



الإمام الخليلي - رحمه الله^١ - حينما أحسن وأجاد مُجيباً (الفتح الجليل/ ٣٦١): "وَكُلُّ قَوْلٍ يَخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَهُوَ مَرْدُودٌ وَإِنْ جَلَّ قَائِلُهُ، وَمَا وَافَقَهُمَا هُوَ **الْمُعْتَمَدُ**".

ولست أزعم أنني - في هذا الكتاب - جئتُ بدعاً من القول في المسائل، أو أنني رجحتُ بين الآراء، وإنما هو جمعٌ وبيانٌ لرأي المشايخ - حفظهم الله - في هذه الأبواب، تسهيلاً للعامة وطلبية العلم للقيام بواجب اتباع عالم العصر.

ولذا لا ينكر عليّ أنني لم أذكر الآراء الأخرى مع وجود أدلة معتبرة لها؛ لأنني لم ألزم بذلك، فتلك لها كتبٌ ومصنفاتٌ كثيرةٌ لمن شاء الاستزادة والرجوع إليها، لذا كان اهتمامنا من البداية بالكيف لا بالكم وإلا لطال الكتاب، فهذه طريقة في الكتابة والتأليف ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾ (البقرة: ١٤٨).

ثم إنني أقولُ أبي الله أن تكون العصمة لكتابٍ إلا لكتابه، وما عداه ففيه النقص والخلل بل العيب والزلل

تُرِيدُ مُبْرَأً لَا عَيْبَ فِيهِ *** وَهَلْ عَوْدٌ يَفُوحُ بِلَا دُخَانَ

ولكن..

فَإِنْ تَجَدَّ عَيْبًا فَسَدَّ الْخَلَا *** فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

وما حال الكتاب وصاحبه إلا كما قال عماد الدين الأصفهاني: "...أني رأيتُ أنه لا يكتبُ إنسانٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يُستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر".

^١ - أعني به الإمام الرضي محمد بن عبد الله الخليلي توفي عام ١٣٧٣هـ.



المعتمد في فقهاء الصلاة



وقد اشتمل "المعتمد" في جملته على تمهيدٍ للشريعة الإسلامية عمومًا وللفقهِ خصوصًا، يليه القسم الأول في الطّهارات، ويشمل خمسة أبواب تبدأ بـ"باب الطّهارة"، وتختتم بـ"باب التيمم"، ثم القسم الثاني في الصلاة، ويشمل سبعة عشر بابًا تبدأ بـ"باب الصلاة"، وتختتم بـ"باب أحكام المساجد".

وقبل البداية

هذه نقاطٌ أضعها بين يديك -أيها القارئ العزيز- حول هذا الكتاب ومنهجيته:

- حاولتُ أن أذكرَ الرَّاجحَ عندَ الشَّيخين -حفظهمُ اللهُ- معَ دليليهما الشرعيَّ مهما وجدتُ لذلكَ سبيلًا، وإلا اكتفيتُ بذكرِ التَّرجيحِ فقط.
- الكتابُ -بحمدِ اللهِ تعالى- تمَّتْ مراجعةُ معظمِ مسائلهِ من قِبَلِ شَيْخِنَا الْقُنُويِّ -حفظهُ اللهُ- لا سيَّما تلكَ المسائلُ المتعلقةُ بتَرْجيحاتِهِ وتصحيحاتِهِ، فأضافَ إليه بعضَ تصحيحاتِهِ ومقترحاتِهِ، ووقفَ عن بعضها -حاليًا- لمصلحةِ رآها في نفسه، وقامَ -حفظهُ اللهُ- كذلكَ بتعديلِ صياغةِ بعضِ النُّصوصِ المنقولةِ عنه.
- الكتابُ في أصلهِ أكبرُ مما هوَ بينَ يديكَ حاليًا؛ بعدَ أن حُذِفَ الكثيرُ منه طلبًا للاختصارَ لذا لم ألتزمَ بذكرِ كلِّ ما سمعتهُ أو وجدتهُ عنِ الشَّيخين -حفظهمُ اللهُ-، وإنما اقتصرْتُ على الأهمِّ منه.
- ليسَ للشَّيخين -حفظهمُ اللهُ- من الآراءِ والأحاديثِ الواردةِ في هذا الكتابِ إلا ما نصصْتُ فيه على التَّرجيحِ أو التصحيحِ معَ التَّسبِةِ إليهما، وما عدا ذلكَ فهوَ زيادةٌ مما عليه العملُ حتى تكتَمِلَ منهجيةُ الكتابِ، فليُنَبِّهَ لذلكَ.
- الكتابُ في جملته يتحدَّثُ عن قضايا الرأْيِ الاجتهاديةِ لا عن قضايا الدِّينِ التي لا يسعُ الخلافُ فيها من قِبَلِ أهلِ الاجتهادِ، أمَّا عامةُ النَّاسِ والذين لم يصلوا

لدرجة الاجتهاد مِنْ أمثالنا فالواجبُ عليهمُ اتباعُ عالمِ العصرِ الحاضرِ توحيداً
للكلمةِ وامثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ
الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٨٣).

- حرصتُ على التنويع في ألقابِ الشَّيْخِينَ -حفظهم الله- للتعريفِ بها لمن لا
يعرفُها، ثمَّ لبيانِ قدرِ العلماءِ وإنزالهم منازلهم، وحثِّ الناسِ على احترامِ وتوقيرِ
أولي الأمرِ منهم، ولا قداسةَ إلا لله.
- فإذا قلتُ مثلاً: العلامةُ الخليليُّ، أو بدرُ الدينِ، أو مفتي العصرِ، أو إمامُ
المفسرينَ فاعلمُ أنني أريدُ بهِ سماحةَ شيخنا أحمدَ بنِ حمدٍ الخليليِّ المفتي العامِّ للسلطنة -
يحفظه الله-.

- وإذا قلتُ مثلاً: العلامةُ القنويُّ، أو محدثُ العصرِ، أو إمامُ السُّنةِ والأُصولِ، أو
علامةُ المعقولِ والمنقولِ فاعلمُ أنني أريدُ بهِ فضيلةَ شيخنا سعيدِ بنِ مبروكٍ القنويِّ -
يحفظه الله-.

- حرصتُ -باختصارٍ- على ذكرِ كلِّ ما يهَمُّ القارئَ المبتدئَ والمتوسطَ
والمُتَخَصِّصَ في تنبيهاتٍ وفوائدٍ ولطائف... وما ضاقَ عليه المتنُ فإني وجدتُ له
في الحاشيةِ متنفساً وسعةً.

- حرصتُ على عدمِ روايةِ الحديثِ بالمعنى، وإنما الأخذُ من مصادرها الأصليةِ -
فالأحاديثُ لا تُؤخذُ من كُتُبِ الفقهِ كما هو معلومٌ-، ثم اقتصرْتُ في التخرِيجِ
على الأصحِّ والأشهرِ قدرَ الإمكانِ.

- حرصتُ على مراجعةِ الكتابِ وضبطِ متنهِ (تشكيله) وتنسيقهِ وترتيبه غايةً
الاهتمامِ تسهيلاً للقارئِ وتحبيباً للطالبِ.

وفي نهاية هذه الرحلة السعيدة الممتعة، والتي قضيتها بين هائل الكتب، والتطواف الممتع بين هاتيك الرياض الغناء، ومجالسة أولئك الأعلام الأفاضل، والفتاح المجتهدين، ومثاقفة تلك المؤلفات، من فقه، وأصول، وحديث وتفسير، ولغة ومعجم، فقد كمل هذا الكتاب، ونجرت هذه الرسالة، وقد مضت بما لها وما عليها..

غير أنه لا يفوتني في ختام هذه المقدمة أن أقول كلمة حق وشكر لكل تلك الأنامل المباركة والأنفس الزكية المثقفة التي كان لها علي الفضل الكبير -بعد فضل الله تعالى- في إخراج هذا العمل بهذه الحلة القشبية، والصورة النهائية الربية، وإن كنت لا أحصي ذكرهم عددًا فإني أخص بالذكر منهم تلك الفئة المؤمنة من مكتب الإفتاء وعلى رأسهم **الشيخ المحقق سعيد بن مبروك القنوبي** على إعطائه هذا الكتاب الكثير من وقته الثمين مراجعًا ومناقشًا ومعلقًا.

وكذا أشكر الشيخ: إبراهيم بن ناصر الصوافي، والشيخ: ماجد بن محمد الكندي، والشيخ: أفلح بن أحمد الخليلي على تفضلهم بمراجعة هذا الكتاب، وإبدائهم لي ما استفدت به من ملاحظاتهم ومقترحاتهم القيمة.

سأبذل الله العلي القدير أن يعظم للجميع الأجر والثوبة، وأن يتقبل هذا العمل بقبول حسن وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وشاهدًا لصاحبه يوم الدين، وآخر

دعوانا ﴿أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠).

أبو أحمد المعولي
مسقط / جامعة السلطان قابوس
٤ المحرم ١٤٣٠ هـ
١ يناير ٢٠٠٩ م



عَالَمُ الْعَصْرِ

قَبْلَ الْحَدِيثِ عَنْ شَيْءٍ مِنْ تَرْجُمَةِ عُلَمَاءِ عَصْرِنَا الشَّيْخَيْنِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقَنُوبِيِّ -
يَحْفَظُهُمُ اللَّهُ- أَحَبُّتُ ذَكَرَ بُدْءِ يَسِيرَةٍ فِيمَا قَالَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ضَرُورَةِ اتِّبَاعِ عَالَمِ الْعَصْرِ
مِنْ حُكْمٍ وَأَدَلَّةٍ، فَاِلْيَكُمُوهَا مُخْتَصَرَةً مُفِيدَةً..

القولُ بوجوبِ الأخذِ في العملِ برأيِ عالمِ العصرِ المجتهدِ هو الذي دلَّ عليه
الكتابُ العزيزُ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ
الَّذِينَ يَسْتَنِيظُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٨٣)، وقوله ﷺ: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا
تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧).

وأتركُ تعليلَ ذلكَ لشيخِ المفسرينَ - وأنقلَ لكَ كلامَهُ بفصِّهِ ونصِّهِ لما فيه من
فوائدَ جَمَّةٍ- حيثُ يقولُ -حفظه الله- في جواهرِ تفسيره: "إِذْ لَوْ لَزِمَ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ
يَسْتَقِلَّ بِهِمُ الدِّينَ لَلَزِمَ جَمِيعُ النَّاسِ بَلُوغُ دَرَجَةِ الاجْتِهَادِ فِي الْفَقْهِ، فَإِنَّ اسْتِنْبَاطَ
الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَرْجِيحَ الرَّاجِحِ مِنْ أَدَلَّتِهَا يَسْتَوْجِبُ أَنْ يَجْمَعَ الْإِنْسَانُ فَنَوَافِدَ مِنْ
الْعِلْمِ تَحْكُمُهُ مِنْ فَهْمِ أَدَلَّةِ الشَّرْعِ وَمَقَاصِدِ التَّشْرِيعِ بَعْدَ التَّمَحِيصِ وَإِمْعَانِ الْفِكْرِ.

وإِطْلَاقُ لُزُومِ الاجْتِهَادِ أَوْ إِبَاحَتُهُ لِمَنْ لَمْ يَسْتَجْمِعْ آيَاتِهِ الضَّرُورِيَّةَ أَمْرٌ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ
الْخَوْضُ فِي أَحْكَامِ اللَّهِ بَدُونِ عِلْمٍ، وَهُوَ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، وَلِذَلِكَ قَرَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالشِّرْكِ
فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ
تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٣).

وإِطْلَاقُ مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ جَرًّا جَهْلَةً النَّاسِ فِي زَمَانِنَا عَلَى الْقَوْلِ بَدُونِ عِلْمٍ فِي دِينِ
اللَّهِ، وَالتَّطَاوُلِ عَلَى فَقْهَاءِ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ رَسَخَتْ فِي الْفَقْهِ أَقْدَامُهُمْ، وَدَقَّتْ فِي مَسَائِلِهِ
أَنْظَارُهُمْ، بَحِثُ أَصْبَحَ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ يَعْمَلُ وَيُفْتِي بِحَسَبِ مَا يَمْلِي عَلَيْهِ هَوَاهُ، اسْتِنَادًا

إِلَى الاجْتِهَادِ الْمَرْغُومِ، حَتَّى بَلَغَ التَّطَعُّ بِكَثِيرٍ مِنْهُمْ إِلَى رَدِّ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَأَطْبَقَ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ..^١.

وَلِهَذِهِ الْخُطُورَةُ الْبَالِغَةُ وَالْمُفْسَدَةُ الظَّاهِرَةُ نَصٌّ عَلَى ضَرُورَةِ اتِّبَاعِ عَالَمِ الْعَصْرِ مِنْ قَبْلِ الْمَقْلَدِ وَالضَّعِيفِ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ وَقَطِبُ الْأُتَمَةِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -، يَقُولُ الشَّيْخُ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الرَّأْيَ: "أَقُولُ: وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَقْوَى دَلِيلًا وَأَقْوَمُ سَبِيلًا مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ لِهَذِهِ الْأَدِلَّةِ.."، وَيَقُولُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ لَشُرُوطِ الْمُجْتَهِدِ: "فَمَنْ لَمْ تَحْصُلْ مَعَهُ تِلْكَ الشُّرُوطُ فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْقَوْلُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَنْ نَظَرِ نَفْسِهِ، بَلْ يُقِلُّدُ غَيْرَهُ فِي ذَلِكَ، وَذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧)".^٢

كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَيْضًا الشَّيْخُ الْقَنُوِيُّ - أَبْقَاهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ أَجَوِبَتِهِ الْمُسَجَّلَةِ (شَرِيطُ فَتَاوَى سَنَاوِ ١)، وَبَيْنَ هُنَاكَ أَنَّ الرَّاجِحَ وَجُوبُ اتِّبَاعِ عَالَمِ الْعَصْرِ فِيمَا عَلِمَ الْعَامِلُ^٣.

وَهَذَا الْأَمْرُ يَظْهَرُ أَكْثَرَ جَلَاءً وَوُضُوحًا فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يُوَدِّيَ اخْتِلَافُ الْعَمَلِ فِيهَا وَتَعَدُّدُ الْأَرَائِ بِهَا إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْبَلْبَلَةِ وَالْاضْطِرَابِ وَالْاِخْتِلَافِ بَيْنَ

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. جواهر التفسير ج ٢ ص ٤٤، ٤٥.

^٢ - يُنْظَرُ:

- السالمي، بهجة الأنوار ص ٤٧ - ٤٨.
- السالمي، مشارق أنوار العقول ص ١٢٢.
- السالمي، طلعة الشمس ج ٢ ص ٤١٨. طبعة: مكتبة الإمام نور الدين السالمي.
- القطب، شامل الأصل والفرع ج ١ ص ١٢.

^٣ - أَمَّا فِيمَا لَا يَعْلَمُ، فَهَلْ يُلْزَمُ بِالسُّؤَالِ أَمْ لَا؟ فِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَهُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعْسُرُ عَلَى الْمَفْتِيِ وَالْمُسْتَفْتِيِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. يُنْظَرُ:

- القنوي، "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٩ - ١٤.
- القنوي، "فتاوى سناو ١"، مادة سمعية. اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.



المعتمد في فقه الصلاة



النَّاسِ فَلَا مَحِيصَ عَنِ الْقَوْلِ بِوَجوبِ الْأَخْذِ بِرَأْيِ عَالِمِ الْعَصْرِ تَوْحِيدًا لِلْكَلِمَةِ وَسَدًّا لِمُدَاخِلِ الْفَرْقَةِ وَالْخِلَافِ.

وَفِي هَذَا السِّيَاقِ يَقُولُ الشَّيْخُ الْقَنُوبِيُّ عَنِ الشَّيْخِ الْخَلِيلِيِّ -حَفَظَهُمُ اللَّهُ- : "وُخْلَاصَةُ الْكَلَامِ أَنَّ شَيْخَنَا -حَفِظَهُ اللَّهُ- هُوَ عَالِمُ الْعَصْرِ وَالْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ، وَعَلَى غَيْرِهِ أَنْ يُقْلَدُوهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ.."^١.

فَهَلُمَّ -أَخِي، طَالِبَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ- إِلَى مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنْ سِيرَةِ أَوْلَائِكَ الرِّجَالِ الَّذِينَ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -بِمَا آتَاهُمْ مِنْ عِلْمِهِ- وَرِثَةً لِأَنْبِيَائِهِ، وَحُجَّةً عَلَى خَلْقِهِ فِي هَذَا الْعَصْرِ وَالْمَصْرِ، يَقُولُ النُّورُ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ^٢:

وَقَدْ تَقُومُ حُجَّةُ الْعِلْمِ لِمَا	***	قَدْ وَسَّعَ الْجَهْلُ بِقَوْلِ الْعُلَمَاءِ
لَوْ كَانَ وَاحِدًا لَهُ الْفَضْلُ عَلَا	***	وَقِيلَ مَا لَمْ تُبْصِرِ الْحَقَّ فَلَا
وَرَجَّحَ الْأَوَّلَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ	***	كَأَلْأَنْبِيََاءَ مَقَالُهُمْ قَدْ لَزِمَا ^٣

^١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السنة والأصول ص ٥٢.

^٢ - السالمي، عبد الله بن حميد. بحجة الأنوار ص ٦.

^٣ - تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ: اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَتَعَبَّدْنَا إِلَّا بِمَا جَاءَ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وَمَا عَدَاهُمَا فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَيْهِمَا، وَلَمْ يَأْمُرِ ﷺ الضَّعِيفَ بِاتِّبَاعِ عَالِمِ الْعَصْرِ إِلَّا لِكُونَ الْعُلَمَاءِ هُمْ وَرِثَةُ الْأَنْبِيََاءِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ السَّمَاوِيِّ، فَهَمُ الَّذِينَ يَكْشِفُونَ لِلنَّاسِ الدَّلِيلَ، وَيُبَيِّنُونَ لَهُمُ الْحُجَّةَ، وَهُمْ وَحْدَهُمُ الْقَادِرُونَ -بِمَا جَمَعُوا مِنْ آلَاتِ الْإِحْتِسَادِ- عَلَى انْتِزَاعِ الْأَحْكَامِ الدَّقِيقَةِ بِالِاسْتِنْبَاطِ وَالنَّظَرِ مِنْ أَدْلَتِهَا الشَّرْعِيَّةِ، وَإِلَّا فَإِنْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ وَحْدَهَا لَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ دَعَاوَى تَعُوْزُهَا الْبَيِّنَاتُ، فَإِذَنْ الْحُجَّةُ لَيْسَتْ فِي نَفْسِ قَوْلِ الْعَالِمِ وَإِنَّمَا فِي الدَّلِيلِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ سِوَاهُ أَظْهَرَهُ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ، فَلْيُتَنَبَّهْ لَذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

سماحة الشيخ الخليلي - حفظه الله - في سطور:

- هو الشيخ العلامة المجتهد أحمد بن حمد بن سليمان بن ناصر الخليلي.
- وُلِدَ صباحَ الثاني عشرَ من رجبٍ لعام ١٣٦١هـ / ٢٧ يوليو ١٩٤٢م، وكان مولدهُ بجزيرة زنجبار بشرق إفريقيا.
- اشتغل بمُساعدة والده في الأعمال اليومية كاللِّجارة والزَّراعة والرَّعي.
- أتمَّ حفظَ القرآنِ عن ظهرِ قلبٍ في التاسعة من عُمره.
- وهبهُ الله ذاكرةً وقادةً، وحافظةً قويةً، وفهماً ثاقباً؛ إذ كان يحفظُ في بعضِ جلساته ٨٠٠ بيتٍ من كتاب "جوهر النِّظام".
- نشأ نشأةً عصاميَّةً - في غالبِ طلبه للعلم - حيثُ انكبَّ على مُطالعةِ الكتبِ مُنذُ صغره فقرأ في الحديثِ والتفسيرِ والفقه وأصوله وعلومِ اللُّغة وغيرها.
- من أبرزِ المشايخ الذين أخذَ عنهم في المهجرِ العماني (زنجبار) العلامةُ الشيخُ أبو إسحاق إبراهيم أطفيش الجزائري نزيلُ مصرَ (ت ١٣٨٥هـ).
- رجعَ إلى موطنه الأوَّلِ عمانَ عامَ ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م، والتقى بمشايخِ العلمِ وعلى رأسِهِم مُفتي عُمانَ السَّابقُ: الشيخُ إبراهيم بن سعيد العبري (ت ١٣٩٥هـ).
- في عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٤م عُيِّنَ مُديرًا للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (سابقاً)، وفي عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م عُيِّنَ بأوامرِ ساميةٍ مُفتياً عامًّا للسلطنة خلفاً لشيخه العبري، فقامَ بواجبه تجاه أُمته ووطنه فحازَ ثقةَ الجميعِ فرُقِّي لدرجةٍ وزيرٍ عامَ ١٩٨٦م، وما زالَ في منصبه إلى اليوم - حفظه الله وأمدَّ في عُمره -.
- من مؤلفاته: الحقُّ الدَّامغُ، جواهرُ التفسيرِ، شرحُ منظومةِ غايةِ المرادِ، العقلُ بينَ جَاحِ الطَّبعِ وترويضِ الشَّرعِ، مجموعةُ كُتبِ الفتاوى وغيرها كثيرٌ...

- ومن أبرز محاضراته: دروس التفسير بجامع روي، ودروس العقيدة والفكر بجامعة السلطان قابوس وغيرها كثير...

وجملة القول إن سيرة هذا العالم قد كتبت فيها الكتب وصنفت فيها المصنفات لا مجرد هذه الأسطر القصيرات، وبما أنه لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذوو الفضل فحسبي أن أختتم كلامي فيه بشهادة العلامة القنوي - حفظه الله - له حيث يقول: "إمام من أئمة العلم والفضل، الذين رفع الله بهم منار الإسلام، وجلّى بهم ظلمات الجهل، وأذكى بهم حرارة التقوى، وأوقد بهم جذوة الإيمان، الشيخ العلامة والبحر الحبر الفهامة، شيخنا التقى الولي بندر الدين الخليلي - حفظه الله تعالى وعافاه -"، ويقول أيضاً: "وشيخنا الفريد الحجة، جامع شتات الفضائل، ووارث علوم الأوائيل، حجة المتكلمين، وسيف المناظرين، وإمام الفقهاء والمفسرين، شيخ الإسلام الخليلي - حفظه الله تعالى وعافاه -".^١

وإذا كانت النفوس كباراً *** تعبت في مرادها الأجسام^٢

١ - يُنظر:

- القنوي، قرّة العينين ص ٥٥.
- القنوي، "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ١٦.

٢ - لطيفة: عندما سمعتُ هذا البيت الشعري لأول مرة تذكرت شيخنا القدوة الخليلي مباشرةً، فسألتُ صاحبي: بمن يذكرك هذا البيت؟ فنظر وإليه وأجاب بدهاءة: بسماحة الشيخ الخليلي، ولذا أوردته هنا، فالحمد لله الذي جعل السنة الخلق شهود الحق.

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْقَنْوَبِيِّ - حَفِظَهُ اللهُ - فِي سَطُورٍ:

- هُوَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ الْحَقُّقُ الْمُحَدِّثُ سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ بْنِ حَمُودِ الْقَنْوَبِيِّ.
- وُلِدَ فِي بَلَدَةِ الشَّارِقِ، مِنْ أَعْمَالِ وَلايَةِ الْمُضَيَّبِيِّ، عَامَ ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م - عَلَى وَجْهِ التَّقْدِيرِ - فَهُوَ حَالِيًا فِي الْأَرْبَعِينَاتِ مِنْ عُمرِهِ - أَطَالَ اللهُ حَيَاتَهُ -.
- دَرَسَ الْإِبْتِدَائِيَّةَ فِي بَلَدَةِ الْأَفْلَاجِ الْقَرِيبَةِ مِنْ مَكَانِ مَوْلِدِهِ، وَأَظْهَرَ نَبوغًا لافْتِ النَّظَرِ فِي سَنِيهِ الْأُولَى.
- التَّقَى بَعْدَهَا بِالشَّيْخِ حَمُودِ بْنِ حَمِيدِ الصَّوَّافِيِّ - الَّذِي يُكِنُّ لَهُ كُلَّ الْاحْتِرَامِ وَالتَّقْدِيرِ - فَكَانَ نَقْطَةً تَحَوَّلَ فِي حَيَاتِهِ؛ إِذْ اسْتَفَادَ مِنْهُ عُلَمَاءٌ وَأَتَاكَ لَهُ فُرْصَةُ الْحُصُولِ عَلَى مَجْمُوعَةٍ كَبِيرَةٍ مِنَ الْكُتُبِ بَعْدَ أَنْ كَانَ لَا يَمْلِكُ مِنْهَا إِلَّا ثَلَاثَةً: (تَلْقِينُ الصَّبْيَانِ، وَتَحْفَةُ الْأَعْيَانِ، وَرِيَاضُ الصَّالِحِينَ)، وَهِيَ الْكُتُبُ الَّتِي يُحِبُّهَا الشَّيْخُ حُبًّا وَافِرًا؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ بَدَايَتَهُ فِي سُلُوكِ مَدَارِجِ الْعِلْمِ.
- ثُمَّ دَرَسَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَعْهَدِ الْقَضَاءِ وَالْوَعْظِ وَالْإِرْشَادِ (مَعْهَدِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ حَالِيًا) حَيْثُ التَّقَى بِمَجْمَلَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ عُمَانَ وَعَلَى رَأْسِهِمُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ الْخَلِيلِيُّ - حَفِظَهُ اللهُ -.
- عُرِفَ عَنِ الشَّيْخِ حَفِظَهُ الشَّدِيدُ وَذَكَاءُهُ النَّادِرُ وَاجْتِهَادُهُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَرِحَالَتُهُ فِي الْبَحْثِ عَنِ الْكُتُبِ وَالسُّؤَالِ عَنْهَا، وَلِذَا فَهُوَ الْيَوْمَ يَمْلِكُ مَكْتَبَةً يَنْدَرُ وَجُودُ مِثْلِهَا فِي عُمَانَ لَمَّا تَحْوِيهِ مِنْ أَمْهَاتِ كُتُبِ الشَّرِيعَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ.
- تَفَوَّقَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ وَالْفَقْهِ حَتَّى صَارَ فِيهَا بَحْرًا وَاسِعًا.
- أَلَّفَ الْكَثِيرَ مِنَ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ وَالرُّدُودِ، مِنْهَا الْمَخْطُوطُ وَمِنْهَا الْمَطْبُوعُ، فَمِنْ الْمَطْبُوعِ: (الْإِمَامُ الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ: مَكَائِنُهُ وَمُسْنَدُهُ، تَحْفَةُ الْأَبْرَارِ، قِرَةُ الْعَيْنِينَ، الرَّأْيُ الْمَعْتَبَرُ، السِّيفُ الْحَادُّ، الطُّوفَانُ الْجَارِفُ، وَغَيْرُهَا...).



المعتمد في فقه الصلاة



- يعمل - حاليًا - مستشارًا علميًا بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ويُطلُّ علينا في بعض حلقات برنامج: "سؤال أهل الذكر" والذي يُبثُّ في تلفزيون سلطنة عُمان.

وجملة القول أن أختتم كلامي فيه بشهادة العلامة الخليلي - حفظه الله - .. وعاليه في عصرنا إمام المعقول والمنقول القنوي - حفظه الله -، .. ويُلَمَّحُ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ الْحُجَّةِ الْعَلَامَةِ الْقُنُويِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، .. كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي (السَّيْفِ الْحَادِّ) وَ(الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ مَكَائِنُهُ وَمُسْنَدُهُ) لَحَدَّثَ الْعَصْرَ الْعَلَامَةَ الْقُنُويِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -، .. وَقَدْ تَوَلَّى مُنَاقَشَةً أَكْثَرَهَا فِي وَقْتِنَا هَذَا الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْكَبِيرُ الْحَافِظُ الْحُجَّةُ الشَّيْخُ الْقُنُويِّ - جَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى خَيْرًا، وَأَطَالَ فِي عُمُرِهِ -^١.

^١ - يُنْظَرُ:

- الخليلي، فتاوى المعاملات ص ١٧٧.
- الخليلي، فتاوى النكاح ص ١٥٨، ٢٥٦.
- الخليلي، وسقط القناع ص ١٤٦.



المعتمد في فقه الصلاة





﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّتَفْقَهُوا فِي الدِّينِ ﴾

(التوبة: ١٢٢)

مَهْيَدٌ

لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَهْيَدٌ

للشريعة الإسلامية

أولاً: تعريفُ الشريعة:

لغة: مأخوذة من المشرعة بفتح الميم والراء، وهي شريعة الماء التي يستقي منها الناس^١.

اصطلاحاً: ما أنزل الله تعالى من الأحكام الثابتة لعباده، وما تفرع عنها من أحكام أخرى^٢.

ثانياً: مصادِرُ الشريعة:

اعلم -أخي طالب العلم، وفقك الله لأفضل الأعمال بعد الفرائض بل هو من الفرائض على كل مسلم ومسلمة- أن الله ﷻ لم يكل أمر الدين والشريعة والعبادة إلى أفهام الناس المحدودة وعقولهم القاصرة بل أرسل رسلاً تنرى وأنزل كتبه تُتلى مؤيدين

^١ - الفيومي، المصباح المنير، باب: الشين مع الراء.

^٢ - اليمودي، حمد بن هلال. فقه العبادات ج ١ ص ١٣.

فائدة مهمة: لا يخفى على طالب العلم ما يجده دائماً من علاقة قوية بين المعاني اللغوية والمعاني الشرعية للمصطلحات، فالشريعة -مثلاً- في معناها اللغوي تشير إلى المكان الذي يستقي منه الناس الماء العذب النقي، وأهل عمان يطلقون على أول ظهور الفلج للناس "الشريعة"؛ لكونه أصفى الماء، فكما أن هذه الشريعة (اللغوية) سبب حياة الناس وسلامتهم المادية ف كذلك الشريعة (الاصطلاحية) سبب حياة وسلامة الناس المعنوية.

ومثل هذه العلاقات بين المصطلحات اللغوية والشرعية تجده مع الصلاة والزكاة والصيام والحج...إلخ.



المعجم في فقه الصلاة



بالمعجزات والآيات البينات؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة، فجعل الوحي السماوي بنوعيه: الجلي المتمثل في كتاب (هـ)، والخفي المتمثل في سنة رسوله ﷺ هو المشرع في العبادات والمأمورات والمنهيات، والحاكم في تصرفات الناس وأعمالهم، وهو الفيصل الذي يرجعون إليه عند وقوع الخلاف والنزاع بينهم، قال

١ - وفي هذا نقض لتلك البدعة التي ظهرت في بعض الأيام من قبل بعض الناس الذين ليس لهم كبير فقه في الدين، ولا إلمام بأحكامه وقواعده، ولا إحاطة بأصوله وفروعه..

كَالْغَلَبِ النَّازِي عَلَى عُقُودِهِ *** إِنَّ لَمْ يَنْلُهُ قَالَ هَذَا حَامِضُ

فأخذ كثير منهم -وقد يكون بعضهم بحسن نية وعدم دراية بخطورة الأمر- يرد سنة المصطفى ﷺ مع اشتهاها بأسانيد صحيحة ثابتة؛ لأنها تخالف عقولهم القاصرة تارة، أو لأن الرسول ﷺ لا يعلم الغيب تارة أخرى، وثالثة لأن الرسول بشر يخطئ ويصيب ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (الكهف: ٥)، ورابعة لأنها تتعارض مع السنن الكونية ... بل وصل الأمر ببعضهم أن زعم أن هذه الأحاديث والروايات هي التي حذرنا (هـ) تعالى منها في قوله: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (لقمان: ٦) فجعلوا أحاديثه ﷺ وأقواله هي لهو الحديث بل سبيل الضلال والإضلال... مع أن (هـ) تعالى يقول ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣ - ٤)، وينفي الإيمان عمن اختار غير أمر (هـ) وأمر رسوله ﷺ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلًّا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦)، ويقول: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ (النساء: ٨٠)، وقبل ذلك ينادي المؤمنين بأشرف صفاتهم فيقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوه إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩)، وهل يكون الرد إلى الرسول ﷺ إلا بالرد إلى سنته الطاهرة التي حُفظت لنا من خلال هذه الروايات والمدونات بضبط ونحر بالغ من قبل أصحابها بعد عرضها على كتاب (هـ) أولاً ثم على قواعد ومناهج دقيقة ومُحكمة تُبين الصحيح من الضعيف والثابت من الموضوع، ولكن اتباع هذا المنهج العلمي السليم لا يؤثر هؤلاء البسطاء في قدم العلوم الشرعية سمعة وزعامة وثناء، وقد قيل قديماً:

و"خَالَفَن تَعَرَّفَ" قَدِيمًا قَسِيلاً *** عِنْد الطِّغَامِ إِنْ تَشَأْ تَجِيلاً

وما هذه الأفكار التي ينادي بها هؤلاء إلا أفكارٌ مستوردة دخيلة غريبة لا غريبة ولا شرقية أصولها وبذورها يهودية اخترعها هؤلاء اليهود ليصدوا الناس عن الدين والتمسك بالشرائع، فقد ذكر سماحة المفتي -حفظه (هـ) - نقلاً



الْمَعْنَمُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ



تَعَالَى مَبِينًا شَأْنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ كُلُّ مُؤْمِنٍ حَقٌّ مَوْفٍ بِدِينِهِ مُخْلِصٍ
فِي عِبَادَتِهِ سَاعٍ لِإِرْضَاءِ رَبِّهِ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ
بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٥١)، قَالَ الشَّيْخُ نَوْرُ
الدِّينِ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ^١:

وَالْأَصْلُ لِلْفَقْهِ كِتَابُ الْبَارِي *** إِجْمَاعٌ بَعْدَ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ
وَالاجْتِهَادُ عِنْدَ هَذَا مُنْعَا *** وَهَالِكُ مَنْ كَانَ فِيهَا مُبْدِعًا

وَأَهْمُ مَصَادِرِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَا يَلِي:

❖ **الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ:** هُوَ كَلَامُ ﷻ اللَّهُ تَعَالَى وَوَحْيُهُ الْمُنَزَّلُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ بِاللِّسَانِ
الْعَرَبِيِّ، الْمُتَعَبَّدُ بِتَلَاوَتِهِ، الْمُعْجَزُ بِتَرَائِكِبِهِ وَمَعَانِيهِ، الْمَنْقُولُ إِلَيْنَا نَقْلًا مُتَوَاتِرًا.

عن أحد الكتاب المعاصرين بأن لليهود أهدافا ثلاثة... ثالثها: نشر العقلانية المضادة للدين؛ لأن النصوص الدينية تشحن
المتدينين ببغض اليهود؛ لتاريخهم الأسود في تقتيل أنبيائهم وركوبهم متن العناد والاستكبار.

والمذهب -الذي ينتسب إليه هؤلاء ويتسترون وراءه، ويزعمون أن هذا المنهج وهذا الفكر هو منهج وفكر أهل
الحق والاستقامة- بريء منهم ومن أفكارهم براءة الذئب من دم يوسف، وبراعة المسيح ممن اتخذوه وأمه إلهين من دون
ﷻ، فقد أشاعوا غيرهم عليه ليمروا أفكارهم ويسوغوها للناس كما رفع معاوية قميص عثمان حتى نال ما تمنى.

وبالجملة فإن الكلام في هذا الموضوع يطول، ومن لم ينفعه قليل الحكمة ضره كثيرها، وإنما أحيل القارئ النبيه إلى
محاضرات وتحريرات سماحة شيخنا الخليلي-حفظه ﷻ تعالى- الذي يتستر بعضهم باجتراء كلامه، واقتطاع عباراته،
واختيار وطباعة ونشر ما يتناسب مع أفكارهم ليوهمو الناس أن أفكارهم مستمد من فكره، وأنهم راجعون بعد أمره
ومشورته، ولكن لم يلبث القناع أن سقط، وثوب الرياء أن شف عما تحته، فأبان الحق الذي طالما التبس، وقشع الليل
الذي طالما احلوك، وأزاح الستار الذي طالما حجب وغرر، فظهر الصبح لذي عينين، وعرف الناس الحقيقة،
وانحسرت -بحمد الله- هذه الدعوة فلم يسمع لأربابها صوت ولم ير لهم وجه إلا المدافعة والتبرير.

ومن شاء المزيد فعليه بالرجوع إلى كلام سماحة الشيخ مفتي العصر -حفظه ﷻ- لا سيما محاضراته المعنونة بـ
"احذر يا طالب العلم" جزء واحد، و"العقل بين جماح الطبع، وترويض الشرع" جزأين اثنين مسجلين ومحررين فقد
"قطعتُ جِهِيْزَةً قَوْلَ كُلِّ خَطِيْبٍ".

^١ - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ ﷻ بن حميد. بحجة الأنوار، ص ٤.



المعتمد في فقه الصلاة



وهو حُجَّةٌ بإجماع المسلمين لا يجوز لأحدٍ أن ينكر حرفاً واحداً منه.

مثالُهُ: وجوبُ الحجِّ؛ بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (١٧) ﴿آل عمران: ٩٧﴾.

و تحريمُ الميتة؛ بقوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ﴾ (المائدة: ٣).

❖ **السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ:** هي ما ثبت^١ عن النَّبِيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ خُلِقِيَّةٍ أو

خُلِقِيَّةٍ^٢، وهي حجة بالإجماع^٣؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (٢) ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ

يُوحَىٰ﴾ (٤) ﴿النجم: ٣-٤﴾.

فيظهرُ من خلال التعريف أنَّ للسُّنَّةِ ثلاثة أقسام رئيسة، وكلُّها حُجَّةٌ - بحمد الله

تعالى - وهي كالآتي:

* السُّنَّةُ الْقَوْلِيَّةُ:

^١ - التعبير بقولنا (ما ثبت) أولى من التعبير بـ(ما رُوي)؛ لأنه لا يعتد إلا بالثابت من المرويات صحيحاً كان أو حسناً، أما الضعيف وما دونه فلا حجة فيه، ولا يثبتُ به حكمٌ شرعيٌّ، وقد نبه على هذه اللطيفة شيخنا إمام السُّنَّة والأصول العلامة القنوبي - حفظه -.

يُنظر: القنوبي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ٦.

^٢ - هذا هو تعريف السُّنَّة عند المحدثين، وهو أعم التعريفات وأشملها، ويختلف تعريفها عند الفقهاء والأصوليين فالفقهاء يريدون بها ما يقابل الواجب أي المندوب، أما الأصوليون فيريدون بالسُّنَّة ما ثبت عن النبي ﷺ مما يستفاد منه حكم شرعي. يُنظر:

• القنوبي، مقدمات في علم الحديث، ص ٣.

• القنوبي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ٦، ١١.

^٣ - يُنظر:

• الكندي، إبراهيم بن أحمد. أصول الفقه والأدلة النصية ص ١٢٤.

• القنوبي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ١١.

مثالها: ما رواه الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْحَلَالُ بَيْنَ وَ الْحَرَامِ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ..."^١.

* السُّنَّةُ الْفَعْلِيَّةُ:

مثالها: قولُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعُهُ فِي الْمَاءِ وَ يَحْلُلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِ رَأْسِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ بِيَدِهِ ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جَسَدِهِ كُلِّهِ وَهَذَا بَعْدَ الْاسْتِنْجَاءِ"^٢.

* السُّنَّةُ التَّقْرِيرِيَّةُ:

مثالها: إقرارُ النَّبِيِّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ حِينَ أَكَلَ الضَّبَّ فِي مَجْلِسِهِ ﷺ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ^٣.

أَوْجُهُ بَيَانِ السُّنَّةِ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

جاءتِ السُّنَّةُ الْمُطَهَّرَةُ -على صاحبها أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ- كَمَصْدَرٍ رَئِيسٍ ثَانٍ بِجَانِبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ بِاعْتِبَارِهَا وَحِيًّا مِنْ عِنْدِ ﷻ وَكَذَلِكَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ كَثِيرًا مِمَّا نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾ (النحل: ٤٤)، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَأَذْكُرْتَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ (الأحزاب: ٣٤)، فَآيَاتُ ﷻ هِيَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَالْحِكْمَةُ هِيَ أَقْوَالُ

^١ - البخاري، باب: فضل من استقرأ لدينه، رقم الحديث ٥٠.

^٢ - الربيع، باب: في كيفية الغسل من الجنابة، رقم الحديث ١٤٠.

^٣ - الربيع، باب: أدب الطعام والشراب، رقم الحديث ٣٨٧.

الرَّسُولُ ﷺ أَلُوْحَىٰ مَعَهَا مِنْ قَبْلِ لِهٖ عَزَّ وَجَلَّ، وَنُلَخِّصُ بَعْضَ أَوْجِهٍ بَيَانِ السُّنَّةِ
لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي النُّقَاطِ الْآتِيَةِ:

١- بَيَانُ الْمُجْمَلِ:

مثالُهُ: الإِجْمَالُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: ٤٣)، فَالآيَةُ
الْكَرِيمَةُ أَمَرَتْ بِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، لَكِنَّهَا لَمْ تَحَدِّدِ الْفَرَائِضَ مِنَ النَّوَافِلِ، وَلَمْ
تَتَحَدَّثْ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَعَدَدِ رَكَعَاتِهَا وَكَيْفِيَّاتِهَا، وَكَذَلِكَ الشَّأْنُ
بِالنِّسْبَةِ لِلزَّكَاةِ، لَمْ تَتَحَدَّثْ عَنِ النَّصَابِ وَالْحَوْلِ وَالْأَمْوَالِ الَّتِي تُخْرَجُ مِنْهَا الزَّكَاةُ، كُلُّ
ذَلِكَ بَيْنَتْهُ أَحَادِيثُ الرَّسُولِ ﷺ كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ مِنْ صَحَاحٍ وَجَوَامِعَ
وَمُسَانِيدَ.

٢- تَوْضِيحُ الْمُشْكَلِ:

مثالُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ
مِنَ الْفَجْرِ﴾ (البقرة: ١٨٧)، بَيَّنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ حِينَ
أَشْكَلَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: إِنَّهُ بَيَاضُ النَّهَارِ وَسَوَادُ اللَّيْلِ^١.

٣- تَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ:

مثالُهُ: الإِطْلَاقُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
(المائدة: ٣٨)، فَلَفِظُ "الْيَدِ" فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مُطْلَقٌ وَهَكَذَا "الْقَطْعُ"، فَقَيَّدَتِ السُّنَّةُ الْمُتَمَثِّلَةُ
فِي أَحَادِيثِهِ وَأَقْوَالِهِ ﷺ الْقَطْعَ بِكَوْنِهِ مِنَ الرُّسْغِ (مِفْصَلِ الْكَفِّ) فَقَطْ، وَلَيْسَ كُلُّ الْيَدِ

^١ - البخاري، باب: قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾، رقم

التي تُطْلَقُ حَتَّى عَلَى الْمَرْفُقِ وَالْعِضْدِ، وَحَدَّدَتْ لِلسَّرِقَةِ نَصَابًا لَا يُقْطَعُ فِيهَا دُونُهُ^١، مَعَ اشْتِرَاطٍ أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مُحَرَّرًا^٢.

٤ - بَيَانُ مَعْنَى لَفْظٍ:

مثالُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝﴾ (الفاتحة: ٧)، يَبِينُ السُّنَّةُ أَنَّ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ هُمُ الْيَهُودُ، وَأَنَّ الضَّالِّينَ هُمُ النَّصَارَى^٣، وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ^٤.

١ - مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الرَّبِيعُ بِسَنَدِهِ الرَّفِيعِ عَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الْقَطْعُ فِي رِبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا"، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٦١٨.

فَأَيَّدَهُ: مُسْنَدُ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ مِنْ أَصَحِّ كُتُبِ الْحَدِيثِ لَعَلَّوْا إِسْنَادَهُ وَثَقُّوا رِجَالَهُ، يَقُولُ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي تَنْبِيهَاتِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ: "أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْمُسْنَدَ الشَّرِيفَ أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ رَوَايَةً، وَأَعْلَاهَا سَنَدًا، وَجَمِيعُ رِجَالِهِ مَشْهُورُونَ بِالْعِلْمِ وَالْوَرَعِ، وَالضَّبْطِ وَالْأَمَانَةِ، وَالْعَدْلِ وَالصِّيَانَةِ، كُلُّهُمْ أَثَمَةٌ فِي الدِّينِ وَقَادَةُ لِلْمُهْتَدِينَ.. فَهُوَ أَصَحُّ كِتَابٍ بَعْدَ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ، وَيَلِيهِ فِي الرِّتْبَةِ الصَّحَاحُ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ"، وَلِمَزِيدِ الْفَائِدَةِ: كُنْتُ قَدْ كَتَبْتُ مَقَالًا حَوْلَ مُسْنَدِ الرَّبِيعِ فِي إِحْدَى الْجِلَاتِ وَمَا جَاءَ فِيهِ: (عَدَالَةُ رِجَالِهِ: يَتَمَيَّزُ رِجَالُ هَذِهِ السَّلْسِلَةِ بِأَعْلَى دَرَجَاتِ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ، وَإِلَيْكَ بَعْضُ مَا قَالَهُ أَثَمَةُ الْحَدِيثِ فِيهِمْ:

١. الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ: قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ شَاهِينَ: "ثِقَةٌ"، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا".
٢. أَبُو عُبَيْدَةَ مُسْلِمُ بْنُ أَبِي كَرِيمَةَ: قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"، وَقَوْلُهُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ بِمَثَلَةِ قَوْلِهِ "ثِقَةٌ".

٣. جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ: قَالَ عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: "عَجَبًا لِأَهْلِ الْعِرَاقِ كَيْفَ يَحْتَاجُونَ إِلَيْنَا وَفِيهِمْ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ.."، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "ثِقَةٌ فَقِيهٌ"، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ. يُنْظَرُ:

- الْوَرَجَلَانِي، كِتَابُ التَّرْتِيبِ ص ١٥، ١٦.
- الْمُعَوَّلِي، مَجْلَةُ زَلْفَى/ مَقَالَ بِعَنْوَانٍ: مُسْنَدُ الْإِمَامِ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ ص ١٢.

٢ - أَيْ مُحْفُوظًا غَيْرَ ظَاهِرٍ لِلْغَادِي وَالرَّائِحِ، أَوْ قُلٌّ: الْحُرُزُ؛ هُوَ مَا تُصَبُّ عَادَةً لِحَفْظِ الْأَمْوَالِ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ؛ لِذَلِكَ قَالَ الْعُلَمَاءُ: "لَا قَطْعُ فِي ثَمَارِ الْأَشْجَارِ الظَّاهِرَةِ، وَلَا فِي السَّلْعِ الْمَعْرُوضَةِ خَارِجَ الْخَلَاتِ التِّجَارِيَةِ"، وَهَذَا طَبْعًا لَا يَنْفِي عَنِ الْفِعْلِ وَصَفِ السَّرِقَةِ، وَلَا مُطْلَقِ الْعُقُوبَةِ؛ لَكِنَّ الْخُدُودَ تُدْرَأُ بِالشَّبِهَاةِ.

٣ - أَحْمَدُ. الْمُسْنَدُ، بَابُ: بَقِيَّةُ حَدِيثِ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٨٥٧٢.

٤ - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. جَوَاهِرُ التَّفْسِيرِ ج ١ ص ٢٨٤-٢٨٦.

هذا.. وإضافة إلى ذلك فإنَّ السُّنَّةَ قد تأتي موافقةً لكثيرٍ ممَّا جاء في القرآن الكريم، وفي هذه الحالة تكونُ واردةً موردَ **التأكيد والتأييد**، ومن أمثلة ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "إِنَّ اللَّهَ كَيْمَلِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يَفْلِتْهُ" ^١، فإنه يوافق ويؤكد قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ (هود: ١٠٢). وقوله عليه الصلاة والسلام: "اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةٍ" ^٢ واستحللتم فروجهن بكلمة ^٣ فإنه يؤكد قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (النساء: ١٩).

ولأنَّ السُّنَّةَ - كما تقدَّم - وحيٌّ إلهيٌّ ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣-٤) فإنَّ ما ينطق به الرَّسُولُ - عليه الصلاة والسلام - تشريعٌ ربانيٌّ لأَمَّتِهِ، ولذا استقلتِ السُّنَّةُ بذكر أحكام زائدة لم ترد في القرآن الكريم، يقول العلامة القنوبي - حفظه الله -: "...وَتَأْتِي - أي السُّنَّة - تَارَةً أُخْرَى دَالَّةً عَلَى بَعْضِ الْأَحْكَامِ الَّتِي لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا الْكِتَابُ الْعَزِيزُ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ، وَلَمْ يَأْتِ مَنْ قَالَ بِخِلَافِ ذَلِكَ بِمَا يَسْتَحِقُّ الذِّكْرُ" ^٣.

ومن أبرز أمثلة **استقلال السُّنَّةِ بالتَّشْرِيع**: تحريم الجمع بين المرأة وعمَّتها والمرأة وخالتها، وصلاة السَّفر، وصلاة الوتر، وحُدُّ الرَّجَم، وتحريم أكل كلِّ ذي نابٍ من السَّبَاعِ ومخلَبٍ من الطَّيْرِ، وتحريم أكل لحوم الحُمُرِ الأهليَّة... وغير ذلك.

١ - البخاري، باب: قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾، رقم الحديث / ٤٣١٨.

٢ - أبو داود، باب: صفة حجة النبي ﷺ، رقم الحديث ١٦٢٨.

٣ - يُنظر:

- القنوبي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ١٢.
- الخليلي، العقل بين جماع الطبع وترويض الشرع ص ١٩٩ - ٢٠٥.



المعتمد في فقهاء الصلاة



والى هذين المصدرين الأساسيين (القرآن والسنة) ترجع بقية المصادر الأخرى،
وأهمها:

❖ **الإجماع:** وهو اتفاق مجتهدي الأمة الإسلامية على حكم شرعي في عصر من العصور
بعد وفاة النبي ﷺ.

دليل الإجماع/ قوله ﷺ: "مَا كَانَ اللَّهُ لِيَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ"^١.

مثال ذلك: إجماع الصحابة على أن للجدّة السدس من الميراث^٢، والدليل على
اعتبار الإجماع من حيث الجملة هو ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ
قال: "مَا كَانَ لِيَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ"^٣.

هذا... ولا حجة في **الإجماع السكوتي** على رأي كثير من المحققين، وإليه ذهب
شيخنا القنوي - حفظه الله تعالى -^٤.

❖ **القياس:** وهو حمل مجهول الحكم على معلومه بمجامع علة بينهما.

دليل القياس/ قوله ﷺ للمرأة الختعية: "أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ
عَنْهُ أَكُنْتَ قَاضِيَةً عَنْهُ؟" قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: "فَذَلِكَ ذَلِكَ"^٥.

١ - الربيع، باب: في الأمة أمه محمد، رقم الحديث ٤٠.

٢ - مستند هذا الإجماع هو ما جاء في سنة النبي ﷺ من حديث المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة، يُنظر:

مالك، الموطأ، باب: ميراث الجدّة، رقم الحديث ٩٥٣.

٣ - الربيع، باب: في الأمة أمه محمد، رقم الحديث ٤٠.

٤ - **الإجماع السكوتي:** هو أن ينطق بعض أهل العلم بحكم شرعي في مسألة من المسائل ويسكت البقية من غير تصريح
بتأييد أو إنكار، وهو مقابل للإجماع القولي.

٥ - يُنظر:

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١٠/٦م

• القنوي، دروس صيفية في أصول الفقه، مجلس منزل فضيلته، لعام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢، مذكرة خاصة ص ٩٥.

٦ - الربيع، باب: في فرض الحج، رقم الحديث ٣٩٥.

مثال ذلك: قياس العقرب على الذباب في طهارة ميتتها، فلا ينتقض وضوء من مسّها؛ وذلك لعلّة مشتركة بينهما وهي عدم وجود دم سائل في الذباب، وكذلك العقرب وكل ما لا دم سائل له من الدوابّ والحشرات، وهذا الحكم مستفاد مما رواه الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد قال: سمعتُ عن رسول الله ﷺ قال: "إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه، فإنّ في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء، وإنّه يقدّم الداء، ويُؤخّر الدواء".^١

١ - هذا الحديث الصحيح - الذي رواه الإمام الربيع بسنده الرفيع، ورواه غيره من أئمة الحديث في كتبهم وصحاحهم كالبخاري والنسائي وأبي داود وابن ماجه وأحمد وابن حبان وابن خزيمة والطبراني والبيهقي وغيرهم، وأكد على صحة معناه العلم الحديث أيضاً - لم يمر على أصحاب بدعة العقلانية بسلام كغيره من أحاديثه ﷺ فقد أكثروا من الدندنة حوله لمخالفته لعقولهم القاصرة، وسننهم الكونية..

فقد اطلعت مؤخراً على مقال في إحدى الصحف اليومية السائرة مع أحد المروجين لبدعة العقلانية تجرأ فيه على المقام السامي للنبي عليه الصلاة والسلام حيث وصف هذه الرواية بالخرافية ومخالفتها - كما يزعم - للسنن الكونية، وهذا نص كلامه: (بل تجد كثيراً من المتحمسين لروايات خرافية معينة يحاولون تطويع بعض النظريات الكونية للتأكيد على الدلالات الخرافية لمروياتهم، وأذكر في هذا الإطار رواية "إذا وقع الذباب... وساق الحديث إلخ ثم قال: "فقد احتدم الجدل حول دلالات الرواية المخالفة للسنن الكونية...")، وليس ذلك بغريب على من ينكر سنة النبي ﷺ إذ يقول بعد ذلك في السياق نفسه منكراً على من يقول بأن السنّة تأتي في حقيقتها بعد القرآن الكريم: (... وزعموا أن تلك المرويات هي السنّة، وأن السنّة تأتي في حقيقتها بعد القرآن... ومن خلال تدبر القرآن نستطيع الجزم أن النبي ﷺ لم يكن يوحى إليه بشيء آخر غير القرآن..".

ولأول وهلة يدرك القارئ البسيط مدى خطورة هذا الكلام الذي طال المقام الشريف لكلام المخوف بالعصمة المتوج بوصف العلي الأعلى في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ (٢) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣ - ٤) فحال من ينكر حجية السنّة - كما يظهر مما تقدم - كحال من يحاول ستر الشمس بكفه وهيهات وأن له ذلك..

وَفِي تَعَبٍ مَّنْ يَحْسُدُ الشَّمْسَ ضَوْءَهَا *** وَيَجْهَدُ أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِضَرْبٍ

وقد ملأ كبار علماء الإسلام الراسخين في العلم من الأصحاب وغيرهم من أتباع المذاهب الأخرى مصنفاتهم وكتبهم بلزوم اتباع السنّة بعد الكتاب، وحث الناس على اتباع الرسول ﷺ في قوله وفعله، وإنه لمن السفه أن نقارن بين أولئك الأعلام الشوامخ، وهؤلاء الذين يتكلفون تسويد الصفحات بالنقل من هنا وهناك

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرَهُ *** إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَىٰ مِنَ الْعَصَا

قال الرِّبْعُ: امْقُلُوهُ أَيْ اغْمَسُوهُ، وقال أبو عبيدة عن جابر بن زيد: وهذا يدلُّ أن الذُّبابَ وما ليس فيه دَمٌ لا يُنَجِّسُ مَا وَقَعَ فِيهِ".

كَلِمَةٌ حَوْلَ الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ

إنَّ العقلَ البشريَّ هبةٌ مِنْ لَهِّكَ، والتفكيرَ نعمةٌ مِنْهُ ﷻ، وإنَّ التدبرَ والتفكيرَ في آياتِ لَهِّ المسطورة والمنظورة أمرانِ حَثَّ عليهما كتابُ لَهِّكَ وَسُنَّةُ نبيِّهِ ﷺ، وإلغاءُ العقلِ تمامًا في فهمِ النصوصِ يُؤدِّي بالناسِ إلى أمرٍ خطيرٍ جدًّا من تشبيهِ لَهِّ تعالى ووصفه بصفاتِ خلقِهِ ونُعوتِهِمُ الحسِّيَّةِ والمعنويَّةِ كاثباتِ الجارحةِ لَهُ ﷻ، فصارَ هؤلاءِ الحُرُوفِيُّونَ أسارىَ للألفاظِ وتناسوا عَرَبِيَّةَ القرآنِ بحقيقتِهِ ومجازِهِ، وتشبيهِهِ وتصريحِهِ، إضافةً إلى حذفِهِ وإيجازِهِ في مواضعٍ مع بسطِهِ وإسهابِهِ في مواضعٍ أُخرى.

وفي مقابلِ ذلكَ فالعقلُ البشريُّ محدودٌ كأيَّةِ جارحةٍ مِنْ جوارحِ الإنسانِ لها حدودٌ؛ وذلكَ لأنَّ الإنسانَ نفسُهُ محدودٌ، والآلاتُ التي هي حواسُّ الإنسانِ والتي هي المغذِّيةُ للعقلِ بالمادةِ المعرفيةِ كُلُّها محدودةٌ؛ إذ إِنَّهُ مِنَ المعلومِ أَنَّ العقلَ البشريَّ لا يمكنُ أن يعملَ في فراغٍ مِنْ غَيْرِ وجودِ مادةٍ معرفيةٍ يتعاملُ معها ويُجري عليها عملياتِهِ

ولكنَّ لسان الحال يتوجه بالنصح شفقة عليهم:

فَدَعُ عَنْكَ الْكِتَابَةَ لَسْتُ مِنْهَا *** وَلَوْ سَوَّدَتْ وَجْهَكَ بِالْمِدَادِ

هذا..وقد رد علماء الإسلام من قديم هذه الفرية وهذه المزايع حول حديث الذبابة، فهذا العلامة كمال الدين الدميري ينقل رد الفقيه أبي سليمان الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨هـ على من شكَّك في هذا الحديث (كتاب الحيوان ٤٤٤/٢-٤٤٥).

وقد اطلعنا مؤخراً على برنامج علميٍّ (قناة اقرأ/ رمضان ١٤٢٩هـ) يديره الداعية المعروف الدكتور محمد العوضي مع أحد الدكاترة المتخصصين يقول فيه -ما معناه باختصار-: إنَّ هذا الحديث استفاد منه علماء الغرب قبل علماء المسلمين في استخراج مضادات لكثير من الأمراض، وأجروا حول وقوع الذباب تجارب عديدة كان آخرها قبل ستة أشهر (من تاريخ الحوار) في أستراليا. اهـ ونحن ما زلنا نختلف هل هذا الحديث صحيح أم خرافة!!؟



المعنى في فقهاء الصلاة



المنطقية، فالأكمه مثلاً -الذي وُلِدَ أعمى- لا يمكنُ له أن يتصورَ في ذهنه الألوانَ أحمرها وأصفرها، ولو كان يسمعُ عنها، وعن جمالها وصفاتها.

وهكذا الشخصُ الذي وُلِدَ أصمَّ ولم يسمع شيئاً من كلامِ الناسِ وحديثهم لا يستطيعُ أبداً -مع وجودِ عقله وصحته- أن يُعربَ بلسانه عما يدورُ بخَلده فيكلمُ الناسَ ويتحدثَ معهم؛ لأنَّ عقله لم يتخيل تلكَ الكلمات لتعطّل مصدرها وتعدُّره، وهكذا يُقالُ في بقيةِ حواسِّ الإنسان، ومثلُ هذا يقالُ -أيضاً- في نعيمِ الجنة، لا يمكنُ للإنسانِ أن يتصورَ حقيقتهُ لأَنَّهُ كما جاءَ في الحديثِ "فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ"^١.

وهذه الحواسُّ (مصادرُ العقلِ المعرفيةُ) في حالِ كمالِ صحتها وسلامتها هي محدودةٌ في مقدارها؛ لأنَّ البصرَ كما أَنَّهُ لا يستطيعُ أن يرى ما كانَ بعيداً جداً من ملايينِ النجومِ والكواكبِ والمجراتِ على عِظَمِ حجمِها وسعةِ اتساعِها، كذلك لا يستطيعُ أن يرى ما التصقَ بآلةِ الإبصارِ (العينِ)، وهكذا لا يمكنُهُ أن يرى ما حوله من ملايينِ الكائناتِ الحيةِ الدقيقةِ المنبثةِ في جوِّ السماءِ والأرضِ، وكذا بالنسبةِ للأثيرِ والأمواجِ الصوتيةِ والكهرومغناطيسيةِ مع أنَّ العقلَ يقطعُ بوجودها من خلالِ أجهزةِ الاستقبالِ المعدةِ لها، وعلى خلافِ ذلكَ فقد يرى بصرُ الإنسانِ السرابَ من بعيدٍ فيحسبه ماءً زلالاً، وقد قرَّرَ ۞ هذا المشهدَ في قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُوا كَسَرَابٍ

بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً ۖ﴾ (النور: ٣٩).

وكذا بالنسبةِ للمصدرِ الآخرِ (السمعِ) فإنَّ سمعَ الإنسانِ محدودٌ؛ إذ إنَّهُ لا يُدركُ الأصواتَ الدقيقةَ من حوله مهما كانت قريبةً منه، وكذلك لا يُدركُ سمعُ الإنسانِ

^١ - البخاري، باب: ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة، رقم الحديث ٣٠٠٥.

العاديّ الأصواتِ العاليةِ والصاخبةِ إذا كانتْ بعيدةً عنه كأصواتِ المدافعِ والقنابلِ، وهكذا الانفجاراتُ الأرضيةُ التي قد تكونُ أسفلَ قدميه.

ومع ذلك كله ومع فرضِ صحّةِ وصولِ المدخلاتِ صحيحةٍ من خلالِ تلكِ الجوارحِ المحدودةِ فإنَّ مخرجاتِ العقلِ ونتائجَهُ لا يلزمُ أن تكونَ صحيحةً وقطعيةً ونهائيةً، فقد يتأثرُ العقلُ بمؤثراتٍ جانبيةٍ شتى يتأثرُ البيئةُ المحيطةُ من حوله التي يتفاعلُ معها الإنسانُ، ويتأثرُ المعتقداتُ والأيدلوجياتُ التي يفترضُ الإنسانُ أنها مسلمةٌ منَ المسلماتِ التي لا يمكنُ النظرُ فيها، ولولا ذلك لما اختلفَ الناسُ ولكنها سنةٌ إلهيةٌ في الخلقِ ماضيةٌ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (هود: ١١٨ - ١١٩).

هذا إضافةً إلى ما قد يغشى بعضَ النفوسِ من فتنِ الهوى والعُجبِ والغرورِ وحبِّ الظهورِ التي كثيراً ما تتملّكُ الأشخاصَ فتحجبُ عنهمُ الحقيقةَ حتى تزعمَ أنها خيالٌ، والحقُّ حتى تزعمَ أنه باطلٌ، والسرابُ حتى تزعمَ أنه ماءٌ نعيمٌ.

وصحّةُ العقلِ شرطٌ لوجوبِ التكليفِ على الإنسانِ، فالجنونُ لا يجبُ عليه شيءٌ من الأحكامِ التكليفيةِ، وكما يقولُ العلماءُ: "إِذَا أَخَذَ ۞ مَا وَهَبَ أَسْقَطَ مَا أَوْجَبَ"، فالعقلُ إذا شرطٌ للوجوبِ، وليسَ مشرعاً للمكلفين، بمعنى أن تكونَ عليه مدارُ الأحكامِ إيجاباً وتحريماً؛ فإنَّ ۞ تعالى ناطقٌ بأمرِ التكليفِ بإرسالِ النذيرِ ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥)، ولم يقلْ حتى تُركبَ عقولاً، وإلا لأصبحَ لكلٍ فردٍ في العالمِ دينٌ خاصٌ به يختلفُ عن غيره لاختلافِ نتائجِ الأفكارِ والأفهامِ.

ولذا فإنَّ العقلَ وإن توصلَ إلى استحسانِ شيءٍ أو استقبحه لم يدلَّ ذلكَ على الإيجابِ أو التحريمِ؛ لأنَّ ۞ قد جعلَ للتشريعِ عموماً وللأحكامِ التكليفيةِ خصوصاً باباً آخرَ وهو الوحيُّ بنوعيه: الجليُّ والخفيُّ: (كتابُ ۞، وسنةُ رسوله ﷺ) ..



وَمَنْ حَفِظَ الْمَتُونَ حَازَ الْغَنُونَ:

وَمَا أَرَوْعَ مَا لَخَصَهُ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ^١ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَقْدَمَةِ مَدَارِجِهِ قَائِلًا^٢:

فَحَاكِمُ الشَّرْعِ قَضَى بِمَا جَرَى	***	لَا الْعَقْلُ يَا ذَا فَاتْرُكَنَّ عَنْكَ الْمَرَا
فَائِنُهُ وَإِنْ يَكُنْ يَسْتَحْسِنُ	***	أَشْيَاءَ وَأَشْيَاءَ لَهَا يَسْتَهْجِنُ
فَذَاكَ بِاعْتِبَارِ مَا لِلطَّبْعِ	***	مَلَائِمٌ لَا بِاعْتِبَارِ الشَّرْعِ
وَرُبَّمَا أَدْرَكَ وَصْفَ النَّقْصِ	***	وَصِفَةَ الْكَمَالِ فِيمَا يُحْصِي
لَكِنَّهُ لَا بِاعْتِبَارِ مَا بِهِ	***	تَكْلِفُهُ الَّذِي أَتَى مِنْ رَبِّهِ
فَائِنُهُ وَإِنْ يَكُنْ يَعْرِفُ مَا	***	مَرَّ فَلَا يُجَابِ نَهَجٌ عُلَمَا
إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا يَصِحُّ عِلْمُهُ	***	يَكُونُ وَاجِبًا عَلَيْنَا حُكْمُهُ
فَسَقَطَ الدَّوْرُ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا		وَتَبَتَ الْحَقُّ الَّذِي قَدْ بَهَرَا

١ - نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي، ولد بالحقوقين من أعمال ولاية الرستاق، عاش بين (١٢٨٦-١٣٣٢هـ)، صار علامة زمانه ومرجع أهل عمان، من مؤلفاته: مشارق أنوار العقول في العقيدة، وجوهر النظام في الفقه، وتحفة الأعيان في التاريخ، وشرح الجامع الصحيح في الحديث، وله مؤلفات أخرى كثيرة.
يُنظر: دليل أعلام عمان. جامعة السلطان قابوس، ص ١١٢.

٢ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال، ص ٦.

شَرَفُ الْعِلْمِ

أخي العابد/ أختي العابدة:

أمرنا الله تعالى بعبادته وامتنال أمره وفيه بعد توحيده ﷻ، وكل ذلك لا يمكن لنا أن نحققه على الكيفية التي أَرادها خالقنا ﷻ إلا إذا كنّا متسلّحين بسلاح العلم في زمنٍ عمّ وشاع فيه الجهل بالدين وأحكامه، وإلا إذا كنّا متمسكين بشعلة العلم في زمنٍ أظلمت فيه على الناس الدروب نحو علام الغيوب، فالعلم هداية في الظلمات الحالكة يهتدي به صاحبه إلى مسالك السلامة والتجاة ويتعدّ به عن مزالق الغواية والانحراف، بخلاف الجاهل الذي يتخبط في الظلمات فإثمه في الحقيقة لا يزداد إلا بُعداً وهو يحسب أنه يقرب من غايته وهدفه ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا

يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ

لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾ (الأنعام: ١٢٢)، وفي هذا المعنى يقول شاعر العلماء وعالم الشعراء العلامة أبو مسلم رحمه الله تعالى:

وَمَنْ مَضَى فِي طَرِيقٍ لَا دَلِيلَ لَهَا	***	وَلَا مَعَالِمَ تَهْدِي ضَلَّ وَانْقَطَعَ
وَفَاقِدُ الْعَيْنِ مُحْتَاجٌ لِقَائِهِ	***	لَوْلَاهُ لَمْ يَدْرِ مَهْمَا جَارَ أَوْ سَدَعَ
فَاسْتَنْهَضَ النَّفْسَ فِي إِدْرَاكِ مَا جَهِلَتْ	***	حَتَّى تَرَى الْعِلْمَ فِي حَافَاتِهَا سَطَعَ

والعلم فضائله لا تحصى، ولا تُعدُّ ولا تُستقصى، وردت به آيات الكتاب والمتواترات من أحاديث النبي الأواب ﷺ، وأخبار السلف الصالح رضوان الله عليهم:

وَفَضْلُهُ لَيْسَ لَهُ إِحْصَاءٌ *** جَاءَتْ بِهِ مِنْ رَبِّهَا الْأَنْبَاءُ^١

فَمِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: ١١) فجعل ﷺ للعالمين درجات فوق درجات المؤمنين، وما ذلك إلا تشريف وتعظيم للعلم وأهله؛ إذ لولا العلم ما كانت لهم هذه الميزة السامية، والدرجة الرفيعة العالية.

وفي سورة آل عمران يجعل الله تعالى أهل العلم شهداء له بوحدايته بعد ملائكته وبعد شهادته هو لنفسه حين يقول: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (آل عمران: ١٨) فبدأ بنفسه وثنى بملائكته وثالث بأهل العلم تنبيها على شرف ما يحملونه من أمانة.

ونبه في سورة النمل أن صاحب سليمان ما استطاع على ما استطاع عليه - بعون الله - من نقل عرش بلقيس من اليمن إلى الشام إلا لمزية العلم ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي﴾ (النمل: ٤٠)

وقد ورد في السنة الثابتة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم من فضائل العلم كثير، وفيما يأتي غيض من فيض:

^١ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. بحجة الأنوار، ص ٤.

♦ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصَّيْنِ"،^١ وَمِنْ طَرِيقِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لَطَالِبِ الْعِلْمِ رَضًا لِمَا يَطْلُبُ".^٢

♦ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ".^٣

♦ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا فَفَقَّهْهُ فِي الدِّينِ".^٤

♦ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "رَسُمُ الْمَدَادِ فِي ثَوْبِ أَحَدِكُمْ إِذَا كَانَ يَكْتُبُ عِلْمًا كَالْدَّمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا يَزَالُ يَنَالُ بِهِ الْأَجْرَ مَا دَامَ ذَلِكَ الْمَدَادُ فِي ثَوْبِهِ".^٥

لَطِيفَةُ بَيْنِ الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ

عِلْمُ الْعَلِيمِ وَعَقْلُ الْعَاقِلِ اخْتَلَفَا	***	مَنْ ذَا الَّذِي مِنْهُمَا قَدْ أَحْرَزَ الشَّرَفَا
فَالْعِلْمُ قَالَ أَنَا قَدْ حَزْتُ غَايَتَهُ	***	وَالْعَقْلُ قَالَ أَنَا الرَّحْمَنُ بِي عُرِفَا
فَأَفْصَحَ الْعِلْمُ إِفْصَاحًا وَقَالَ لَهُ	***	بِأَيِّمَا اللَّهِ فِي قُرْآنِهِ اتَّصَفَا
فَبَانَ لِلْعَقْلِ أَنَّ الْعِلْمَ سَيِّدُهُ	***	فَقَبِلَ الْعَقْلُ رَأْسَ الْعِلْمِ وَأَنْصَرَفَا

١ - الربيع، باب: في العلم وطلبه وفضله، رقم الحديث ١٨.

٢ - الربيع، باب: في العلم وطلبه وفضله، رقم الحديث ٢٠.

٣ - الربيع، باب: في العلم وطلبه وفضله، رقم الحديث ٢١. والترمذي باب: فضل العلم رقم الحديث ٢٥٧٠، وابن ماجه باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم رقم الحديث ٢١٩.

٤ - الربيع، باب: في العلم وطلبه وفضله، رقم الحديث ٢٦، ومالك رقم ١٤٠٠، والبخاري رقم الحديث ٦٩.

٥ - الربيع، باب: في العلم وطلبه وفضله، رقم الحديث ٢٨.



الحكم الشرعي

اعلم أيها الطالب الذكي -سهل الله لك طريق العلم- أن الحكم الشرعي يعرف بأنه هو: "أثر خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تحييراً، أو وضعاً".^١

وبهذا ندرك أيها الألمي أن أحكام الشريعة -إجمالاً- تنقسم إلى قسمين اثنين رئيسين (أحكام تكليفية، وأحكام وضعية)، ويندرج تحت كل منهما أحكام فرعية كان لابد لطالب العلم أن يلم بشيء منها -ولو باختصار- حتى لا يشكل عليه شيء من الاصطلاحات فيما يأتي.



أولاً: الحكم التكليفي

وينقسم إلى خمسة أقسام رئيسة وهي: الوجوب، والنّدب، والتحريم، والكراهة، والإباحة.

١- الوجوب: هو طلب الفعل على وجه الإلزام، بحيث يثاب فاعله ويعاقب تاركه.

١ - السالمي، عبد الله بن حميد. طلعة الشمس ج ٢ ص ٣٢٥-٣٢٦. طبعة: مكتبة الإمام نور الدين السالمي (الحديثة والمحققة).

معنى اقتضاء: أي طلباً، فيدخل في ذلك ما يُطلب فعله، وهو الواجب والمندوب، وما يُطلب تركه وهو الحرام والمكروه، أما التخيير: فيراد به المباح، وأما الوضع: فهو جعل الشيء شرطاً أو سبباً أو مانعاً لغيره -كما سيأتيك قريباً بإذنه تعالى-.

مثاله/ وجوبُ الصَّلَاةِ لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (البقرة: ٤٣).

وينقسم الواجبُ إلى قسمين:

أ- واجبٌ عينيٌّ: يلزمُ كلَّ واحدٍ من المُكَلَّفِينَ بعينه، كالصَّلواتِ الخمسِ، وصومِ رمضان، والحجِّ.

ب- واجبٌ كفايٌّ: إذا قامَ به بعضُ المُكَلَّفِينَ سقطَ عن الباقي، وإن لم يُقَمْ به أحدٌ أتموا جميعاً، وذلك كصلاةِ الميت، وسائرِ الأمورِ المتعلقةِ بتجهيزِهِ.

٢- **النَّدْبُ:** وهو طلبُ الفعلِ طلباً غيرَ مُلْزمٍ، بحيثُ يُثَابُ فاعلهُ ولا يُعاقَبُ تاركُهُ^١.
مثاله/ قوله ﷺ: "صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: "لِمَنْ شَاءَ"^٢.
ويُسمَّى الفعلُ بـ"المندوب"

٣- **التَّحْرِيمُ:** هو طلبُ تركِ الفعلِ طلباً ملزماً، بحيثُ يُثَابُ تاركُهُ ويُعاقَبُ فاعلهُ.

١ - تَنْبِيْهُ مُهْمٌ: نعم المندوب "لا يعاقب تاركه"، هذا من حيثِ الحُكْمِ الشرعي، ولكن قد علمتُ أنَّ شَأْنَ الْمُؤْمِنِ الْحَقُّ الْاِمْتِثَالُ الْمُبَاشَرُ وَالْفَوْرِي لِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ وَالْاِمْتِثَالُ لِأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ، ولم يكن سلف هذه الأمة من الرعييل الأول من صحابة رسول الله ﷺ إذا أمرهم بأمر أو نهاهم عن آخر يسألون النبي ﷺ هل هذا الأمر للوجوب أو للندب؟ وهل هذا النهي للتحريم أو للكره؟... فإن كان للندب تركه أو كان النهي للكره خالفوه، بل الشأن كما قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٥١).

فما عليك -أيها المسارع للخيرات- إلا أن تأخذ بالأحزم لأمر دينك وآخرتك، والأحوط في عبادتك، والأجزي عند ربك، حتى تكون معية الله معك، ورعايته ترعاك، وحفاوته تحفك؛ مصداقاً للحديث القدسي الذي يرويه النبي ﷺ عن رب العزة ﷻ: "وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَّافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَهُ وَلَكِنْ اسْتَغَاذَنِي لِأُعِيدَنَّهُ".

(البخاري، باب: التواضع، رقم الحديث ٦٠٢١)

٢ - البخاري، باب: الصلاة قبل المغرب، رقم الحديث ١١١١.

مثاله/ تحريم الربا بقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ﴾ (آل عمران: ١٣٠)، وتحريم البيع على بيع الأخ بقوله ﷺ: "وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ"^١.
ويُسمى الفعل بـ "الحرم".

٤- **الكرهية:** هي طلب ترك الفعل طلباً غير مُلزم، بحيث يُثاب تاركه ولا يُعاقب فاعله.

مثاله/ كراهة الصلاة بعد صلاة الفجر وصلاة العصر؛ لقوله ﷺ: "لا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس"^٢.
ويُسمى الفعل بـ "المكروه".

٥- **الإباحة:** هي التسوية بين طلب الفعل وطلب الترك، بحيث يكون المكلف مخيراً بينهما.

مثاله/ الأكل والشرب في قوله تعالى ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ (الطور: ١٩).
ويسمى الفعل بـ "المباح".

ملاحظة: الثواب والعقاب في المباح حسب نية المكلف، فإذا نوى به الطاعة كالنقوي بالأكل -مثلاً- على الصلاة والصيام أثيب وأجر، وإذا نوى به المعصية كالإفساد في الأرض عصي وأثم.

ثانياً: الحكم الوضعي:

وينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي: (الشرط، والسبب، والمانع).

١ - الموطأ، باب: ما ينهى عنه من المساومة والمبايعه، رقم الحديث ١١٨٩.

٢ - الربيع، باب: جامع الصلاة، رقم الحديث ٢٩٥.

أ - الشرط:

تعريفه/ ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.
وبالمثال يتضح المقال/

الوضوء شرط لصحة الصلاة، فليزِم من عدم وجود الوضوء عدم صحة الصلاة؛
لأن الصلاة لا تصح إلا بوضوء، ولكن لا يلزم من وجود الوضوء وجود الصلاة،
فربما يتوضأ الإنسان لأجل قراءة القرآن أو لأجل النوم مثلاً.

ب - السبب:

تعريفه/ ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم لذاته.
وبالمثال يتضح المقال/

دخول الوقت سبب لوجوب الصلاة^١، فليزِم من زوال الشمس وجوب
الصلاة (صلاة الظهر) على المكلف، ويلزم من عدم الزوال عدم وجوب صلاة الظهر.

ت - المانع:

تعريفه/ ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته، وهو
عكس الشرط كما ترى.
وبالمثال يتضح المقال/

الحيض مانع من الصلاة، فليزِم من وجود الحيض عدم وجوب الصلاة بل منعها
وحرمتها، ولكن لا يلزم من عدم وجود الحيض وجوب الصلاة أو عدمها، فقد لا تجب
الصلاة لوجود مانع آخر كزوال العقل مثلاً.

١ - ولا يُشكل عليك -أيها النبيه- ما ستجده لاحقاً من ذكر "الوقت" في باب "شروط الصلاة"؛ وذلك لأن وقت الصلاة هو باعتبار وجوب الصلاة أو عدمه سبب، وباعتبار صحة الصلاة أو عدمها شرط، كما يستوعبه تطبيق تعريف السبب وتعريف الشرط على كلا الاعتبارين، إذن الوقت من حيث الوجوب سبب، ومن حيث الصحة شرط. قلته عن نظر لا عن أثر، فانظر فيه ولا تأخذ إلا ببدله.



القَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ الْخَمْسُ

اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى خَمْسِ قَوَاعِدَ كُلِّيَّةٍ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ تَنْدَرُجُ تَحْتَهَا الْمِائَاتُ بَلِ الْآلَافُ مِنَ الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ؛ لِذَا وَجَبَ عَلَيْكَ يَا طَالِبَ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ الْإِلْمَامُ بِهَا وَلَوْ بِاخْتِصَارٍ مَعَ التَّمَثِيلِ وَالتَّدْلِيلِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا:

فَمَنْ يُمَارِسُهَا يُحْصِلْ مَلَكََةً *** يَدْرِي بِهَا مَاخِذَهُ وَمَسْلَكَةً¹

١- الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ:

الشرح/ إِذَا تَيَقَّنَ الْمُكَلَّفُ مِنْ حَالَةٍ صَارَ إِلَيْهَا فَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهَا لِجَرْدِ الشَّكِّ وَالْوَهْمِ.

المثال/ مَنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوؤُهُ ذَلِكَ إِلَّا بِتَيَقُّنِ حُصُولِ مَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ كَخُرُوجِ دَمٍ أَوْ رِيحٍ مِنَ الدُّبْرِ، أَمَّا مَجْرَدُ شَكٍّ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ وَيَمُضِي فِي عِبَادَتِهِ.

الدليل/ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَشْمَ رِيحًا"².

١ - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بن حميد، جوهر النظام، ج ١ ص ٣٠

٢ - الربيع، باب: ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١٠٦.

لعلَّ ذَكَرَ الصَّلَاةَ فِي الْحَدِيثِ جَارٍ بِجَرَى الْأَغْلَبِ الْمَعْتَادِ، وَإِلَّا فَإِنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَقْصُرُونَ هَذَا الْحُكْمَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ فَقَطْ بَلِ الشَّكُّ عَنْدهُمْ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ مُطْلَقًا لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا فِي خَارِجِهَا - مَا لَمْ يَكُنْ طَنًّا غَالِبًا - ، قُلْتُ: وَهُوَ الَّذِي صَرَّحَ بِتَصْحِيحِهِ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَنَوِيُّ -أَنعمَ اللهُ عليه بالصحة والعافية-.

وقد أضاف شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَنَوِيُّ -حفظه اللهُ- عند مراجعته هذا التنبيه "الصحيح أنه لا يلتفت إلى الشك سواء طرأ عليه في الصلاة أو خارجها.



٢- الأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا:

الشرح/ العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.

المثال/ مَنْ اعتَادَ عَلَى نِيَّاتِ الصَّلَاةِ اللَّفْظِيَّةِ، فَقَامَ لَصَلَاةِ الظُّهْرِ، وَلَمْ يَنْتَبِهْ فَتَلَفَّظَ بِالْعَصْرِ بَدَلًا مِنْ الظُّهْرِ، فَالْعِبْرَةُ بِقَصْدِهِ وَنِيَّتِهِ الْقَلْبِيَّةِ لَا بِلَفْظِ اللِّسَانِ^١.
وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ بِالْجَنَانِ *** فَقَطُّ دُونَ النُّطْقِ بِاللِّسَانِ^٢

الدليل/ ما رواه ابن عباس وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"^٣.

٣- الضَّرَرُ يُزَالُ:

الشرح/ كُلُّ مَا يُوَدِّي إِلَى إِيقَاعِ الضَّرَرِ أَوْ الْحَرَجِ أَوْ الْمَفْسَدَةِ عَلَى الْمُكَلَّفِ أَوْ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ فَإِنَّهُ يُرْفَعُ وَيُزَالُ.

المثال/ مِنْ أَوْضَحِ الْأَمْثَلَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْأَحْكَامُ الْمُرْتَبِئَةُ عَلَى حِفْظِ الضَّرُورَاتِ الْخَمْسِ، وَهِيَ: الدِّينُ، وَالنَّفْسُ، وَالْعَقْلُ، وَالْمَالُ، وَالْعِرْضُ، فَشُرِعَ لِحِفْظِ الدِّينِ وَرَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُ الْجِهَادُ.
وَلِحِفْظِ الْعَقْلِ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَكُلِّ مُسْكِرٍ

هذا ومما ينبغي أن يُعلم أنه ليس المقصود بقوله صلى الله عليه وسلم: "حتى يسمع صوتاً أو يشم ريحاً" سماع الصوت أو وجدان الرائحة فقط، وإنما المقصود حتى يعلم ويستيقن أنه قد أحدث سواء علم ذلك بالصوت أو الريح أو بغير ذلك من وسائل العلم التي لا تختمل الشك والريب.

(القنوبي، دروس صيف ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح"، ص ٤).

١ - انظر: تنبيهنا في "الباب الرابع / أركان الصلاة" ركنُ النية.

٢ - السَّالِي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام، ج ١ ص ٧

٣ - الربيع، باب: في النية، رقم الحديث ١. والبخاري، باب: بدء الوحي، رقم الحديث ١.



المعتمد في فقه الصلاة



ولحفظ المال تحريم السرقة
ولحفظ العرض تحريم القذف
وقس على ذلك كل ضرر يقع بين العباد بعضهم على بعض
وجاء لا ضرر ولا ضرارا *** قاعدة نبوي بها آثاراً^١

الدليل / قوله ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار"^٢، وقبل ذلك الآيات القرآنية التي تنهى
عن إيقاع الضرر بالغير كقوله تعالى ﴿لَا تَضَارَّ وَلِدَهُ يُؤَلِّدُهَا﴾ (البقرة: ٢٣٣).

٤ - المشقة تجلب التيسير:

الشرح / القاعدة تشير إلى يسر الشريعة في تطبيق الأحكام فما وقع فيه على
المكلف عسر وعناء ومشقة غير معتادة وخارجة عن الطاقة رخص فيها لذلك الحرج.
المثال / القصر في السفر، والتيمم عند عدم الماء، وأكل الميتة عند الضرورة،
وإفطار رمضان للمريض والمسافر^٣.

الدليل / قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥).

﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨).

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨)، وغيرها من
الآيات القرآنية إضافة إلى الأحاديث النبوية.

١ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد، جواهر النظام ج ١ ص ١١٣.

٢ - الحاكم، المستدرک ٥٧/٢.

٣ - الراشدي، سفيان بن محمد. جواهر القواعد ص ١٠٥.

٥- العادة محكمة:

الشرح/ يعبر عنها أيضاً بقولهم "العرف معتبر"، فما اعتاد عليه الناس وتعارفوا عليه مما لا يخالف حكماً شرعياً وتلقته الطباع السليمة بالقبول، فإنه يعتد به ويرجع إليه في تعاملات الناس وفض نزاعاتهم؛ ولذلك اشتهر من قواعدهم "المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً".

المثال/ الإيجاب والقبول في البيع والشراء من غير تلفظ بين المتعاقدين، وإنما بالأخذ والعطاء، وكأجرة السيارات من مكان لآخر، فإنها حسب العرف والعادة الجارية، فلو تنازع صاحب السيارة مع عابر السبيل فإنهم يرجعون إلى العرف السائد ما لم يكن هناك شرط لأحدهما على الآخر.

الدليل/ قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٢٨).

وقد خص هذه القواعد الكلية الخمس الإمام نور الدين رحمه الله في "شمس الأصول" تسهيلاً لكي تحفظها أخي طالب العلم / أختي طالبة العلم:

أَمَّا الْيَقِينُ فَهُوَ لَا يُزِيلُهُ	***	إِلَّا يَقِينٌ مِثْلُهُ حُصُولُهُ
وَأَمَّا الْأُمُورُ بِالْمَقَاصِدِ	***	وَالضُّرُّ مَرْفُوعٌ بِلا مُعَانِدِ
وَيُجْلَبُ التَّيْسِيرُ بِالْمَشَقَّةِ	***	إِذْ لَيْسَ فِي الدِّينِ عَذَابُ الْأَمَّةِ
وَأَنَّ لِلْعَادَةِ حُكْمًا فَعَلَى		مَا قَدْ ذَكَرْتُ أَسَسَ الْفِقْهَ الْأَلَى ^١

^١ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. طلعة الشمس ج ٢ ص ١٩١ / ج ٢ ص ٢٩٠، ٢٩١ "طبعة: مكتبة الإمام السالمي".

خصائص التشريع الإسلامي

يتميز التشريع الإسلامي بخصائص فريدة تجعله قابلاً للعمل والتطبيق في كل مكان وزمان بما يخدم الفرد والمجتمع، والجسد والروح في آن واحد، لا يتعارض مع أسس العلم القطعية ولا منطق العقول السليمة، مما حدا به اليوم أن يعتمد كأحد مصادر التشريع العالمية.

الخاصية الأولى / الربانية:

هذه الخاصية من أعظم خصائص التشريع الإسلامي؛ إذ إنها تشير إلى أن مصدر هذه الشريعة من عند الرب الكامل لا المخلوقات الناقصة، كما أنها تشير في وقت واحد إلى المبدأ والنهاية، والمصدر والغاية، وهو **الله الخالق** **وَالْخَالِقُ**، منه المبدأ وإليه الرجوع، وله الحمد في الآخرة والأولى، كي يدرك الإنسان سبب وجوده في هذه الحياة، والغاية التي خلق من أجلها، والمنقلب الذي يؤول إليه، خلافاً لذلك البعيد المتبعد عن شريعة **الله** ونهجه القويم، فهو يرى أن الحياة كلها أغاز مغماة، وأن ما حوله ظلام في ظلام في ظلام، وهو يردد متخبطاً:

جئت لا أعلم من أين؟

ولكني أتيت

ولقد أبصرت قدامي طريقاً

فمشيت

وسأبقى ماشياً

شئت هذا أو أبيت

كيف جئت؟!

كيف أبصرتُ طريقِي؟!
لست أدري... (إلى أن قال):
ألهذا اللُّغزُ حلٌّ أم سَيَقَى سرُّ مَدِيَا؟!
لست أدري
ولماذا لست أدري!!!
لست أدري...^١

الخاصية الثانية/ الشُّمُولُ:

تشيرُ هذه الخاصيةُ إلى حقيقة أن التشريعَ الإسلاميَّ ليسَ تشريعاً رهبانياً ينحصرُ في دورِ العبادةِ والصلاةِ، بل هو تشريعٌ شاملٌ ينظمُ علاقةَ الإنسانِ بربه في العباداتِ، وعلاقةَ الإنسانِ بغيره من البشرِ في المعاملاتِ ومع كلِّ مُفردةٍ من مُفرداتِ الحياةِ والوجودِ، في السياسةِ والاقتصادِ في الاجتماعِ والتربيةِ، فالإسلامُ دينٌ ودولةٌ، عقيدةٌ وشرعيةٌ، عبادةٌ وسلوكٌ، ينظرُ إلى هذه الحياةِ على أنها مزرعةٌ للحياةِ الآخرةِ، لا يُفَرِّطُ في أولى ولا يُقَصِّرُ في أُخْرَى؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: ٨٩).

ففي القرآنِ الكريمِ ما وردَ مُفَصَّلاً كمقاديرِ الحدودِ والمَوَارِيثِ، ومنهُ ما وردَ مُجْمَلاً تَوَلَّتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ بَيَانَهُ وتفصيلُهُ كتفاصيلِ العباداتِ مِنْ صَلَاةٍ وَزَكَاةٍ

^١ - هذه الحيرة التي وقع فيها هذا المتمرّد على فطرته وعقله، ستزول في قبره عندما يُسَقَطُ في يده ويحير لسؤال الملكين جواباً فيقول: "لا أدري"، فيجأُ "لا دريتَ ولا تليتَ" (البخاري/١٢٥٢).

للمزيد والفائدة يُنظر: جواب مطوّل لسماحة المفتي -أيده الله- في الردّ على أحد الكتاب المغرضين في وقته - مخطوط مؤرّخ بتاريخ: ١٢ ربيع الثاني ١٤١٢هـ/ مسقط، بحوزة الكاتب نسخة منه.



وحجّ...أو مَوْكُولاً لمصالح النَّاسِ وأَعْرَافِهِمُ المَعْتَبَرَةِ شَرْعاً ككثيرٍ منْ قضايا المعاملاتِ الماليةِ وتفصيلاتها^١.

الخاصية الثالثة/ العموم:

كان النَّبِيُّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بهذا التشريع العظيمِ إلى الكافَّةِ إنساناً وَجِئاً مِنْ يَوْمٍ أَنْ أَمَرَهُ رَبُّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء: ٢١٤) وإلى قيامِ السَّاعَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَايَهُهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾ (الأعراف: ١٥٨)، وَقَالَ: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (الأحزاب: ٤٠).

لذلك امْتَثَلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمْرَ رَبِّهِ فَوَجَّهَ البُعْثَ والرسائلَ إلى كافَةِ أُمَمِ العالمِ وشعوبها، فلم يكنْ هذا الدِّينُ في يومٍ مِنَ الأيامِ ديناً قومياً بلْ هُوَ مِنْذُ مَرَحَلَتِهِ الْأُولَى دِينٌ عَالَمِيٌّ؛ قَالَ تَعَالَى مُخَاطَباً نَبِيَّهُ الْكَرِيمَ ﷺ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً

^١ - وفي هذا نقض لبدعة العُلَمَانِيَّةِ التي تدعو إلى فصل الدين عن الدولة، وحصر الدين في جدران المسجد أو الكنيسة بعيداً عن معترك الحياة العامة وميادينها المختلفة، وقد ظهرت العلمانية أولاً في أوروبا كثيراً مضاداً وكردة فعلٍ معاكسةٍ للتيار الديني السائد هناك (النصرانية المحرفة)، حينما حاربت هذه الأخيرة العلم، وألغت العقل كلياً، ووقفت ضد أي اكتشاف أو اختراع أو إبداع بشري، حتى لاحقت العلماء وقتلتهم بعد أن اتهمتهم بالهرطقة (الزندقة أو المروق الديني، Heretic)، ووجد عندهم ما يُعرف بمحاكم التفتيش والتي فيها من العذاب ألوان، وأصدرت عليهم صكوك الحرمان من الجنة.. في مقابل صكوك الغفران.

ولكن شريعة الإسلام الصافية النقية بعيدة كل البعد عن هذه الدِّينِيَّةِ المتخلفة ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ

لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، والعالمين: جمع عالم - بالفتح -، والعالم: هو كل ما كَانَ علامةً ودلالةً على وجود الخالق ﷻ.^١

الخاصية الرابعة/الثبات والمرونة:

تجمع الشريعة الإسلامية بين صفتي الثبات والمرونة، فهناك أحكام ثابتة وقضايا غير قابلة للتغيير والتبديل، ولا يجوز فيها الاجتهاد إجمالاً، بل شأن المؤمن الحق فيها كما قال عز وجل:

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٥١).

فمن الأحكام الثابتة ما ورد في المصادر الشرعية الأصلية من القضايا التي لا يصلها الاجتهاد رغم تغير الظروف والأزمان كأحكام العقائد وأصول الدين وأركان الإيمان

^١ - يُنظر: الخليلي، شرح غاية المراء ص ١٨٠.

وتطبيقاً لهذه الخاصية (العالمية) لا بد أن تقوم الأمة أفراداً ومجتمعات بواجب دعوة الغير إلى دين ﷻ تعالى، لا سيما أولئك الذين يتقنون تلك اللغة التي اعتبرت هي اللغة العالمية الأولى لهذا العصر (اللغة الإنجليزية)، فإنّ ﷻ تعالى أرسل كل رسول إلى قومه بلغتهم ليحدثهم بما يعقلون ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ (إبراهيم: ٤)، وجعل ﷻ اختلاف الألسن واللغات من آياته العظيمة التي امتن بها على خلقه حينما قال: ﴿وَمِنْ عَائِنِيهِ خَلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَفَ لِسَانَكُمْ وَأَلْوَنَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الروم: ٢٢).

ونحن نجد اليوم ومن خلال تعاملنا مع كثير من غير المسلمين أن الكثير منهم متعطش لمعرفة الإسلام ومبادئه وما يدعو إليه لا سيما في وجه الحملة الشرسة من قبل وسائل الإعلام ضد الإسلام والمسلمين.

بل لو رجعنا إلى المسلمين أنفسهم لوجدنا أن الغالبية العظمى منهم لا تحسن بل لا تتكلم اللغة العربية أصلاً، فإن نسبة المسلمين العرب لا تتعدى ١٥% من المجموع الكلي للمسلمين كما نشرت ذلك إحدى الدراسات المعاصرة، المرجع:

وأركان الإسلام من صلاة وصيام وحج، وكذلك مكارم الأخلاق كالصدق والأمانة، وهكذا تحريم الزنا والغش والسرقة وقتل النفس المحرمة، فهذه الأحكام لا تتغير بتغير الزمان والمكان، ولا يُقبل الاجتهاد فيها من حيث العموم^١.

وفي مقابل ذلك هناك أحكام مرنة متغيرة قابلة للأخذ والرد، وللاجتهاد فيها مجال رحب، وذلك في الأشياء غير المنصوص عليها قطعاً، أو المختلف في ثبوتها، وكذلك ما ينط بمصالح الناس وحاجاتهم المختلفة في كل مكان وزمان، وما كان مبنياً على الرخص ورفع الحرج.

ومن الأمثلة على الأحكام المرنة الاختلاف في الفصل أو الوصل في نوافل النهار^٢، والاشتراك في الأوقات^٣، ومقادير التعزيرات التي يحددها الحاكم، وعقود المعاملات المستحدثة، وكذلك الترخيص للمريض والمسافر ليُفطروا في نهار الصيام، والحامل والمرضع إذا احتاجتا.

١ - يمكن أن يقع الخلاف والاختلاف في تفاصيل هذه الأصول والثوابت كاختلافهم في الوتر هل هي من الواجبات أم النوافل، و كاختلافهم في تفاصيل الزكاة والحج... إلخ.

٢ - كل ذلك جاز عند الشيخ القنوي - حفظه الله - . يُنظر:

- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٥٦
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٨ نوفمبر ٢٠٠٤ م.

٣ - القول بالاشتراك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء هو الراجح عند الشيخين - حفظهما الله - كما سيأتي إن شاء الله تعالى. يُنظر: الباب الثالث: في شروط الصلاة/ شرط الوقت.



فقه العبادات

أولاً: تعريفُ الفقه:

لُغَةً: الفهمُ مطلقاً، أو فهمُ المعنى الذي فيه غموضٌ^١ قال تعالى: ﴿قَالُوا يَسْعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ﴾ هود: ٩١.

اصطلاحاً: هو العلمُ بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية.

تدرُّجُ مُصْطَلَحِ الفقه:

أصلُ كلمةِ الفقه في النصوص الشرعية عامة يُرادُ منها العلمُ بأمورِ الدينِ عمومًا، ومنهُ تسميتُهم للعقيدة بـ "الفقه الأكبر"، وعلى ذلك يُحملُ مثلُ قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ التوبة: ١٢٢، وقوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ أَرَادَ لَهُ بِهِ خَيْرًا فَقِهْهُ فِي الدِّينِ"^٢، ثم قُصِرَتْ في اصطلاح العلماء على الأحكام العملية فقط دون العقائد والأخلاق.

ثانياً: تعريفُ العبادات:

لُغَةً: مفردُ "عبادة"، والعبادة هي الخضوعُ والطاعة والاستسلام والانقياد^٣.

١ - يُنظر: الفيومي. المصباح المنير، باب: الفاء مع القاف وما يثلثهما.

٢ - الربيع، باب: في العلم وطلبة وفضله، رقم الحديث ٢٦.

٣ - يُنظر: الفيومي، المصباح المنير، باب: العين مع الباء وما يثلثهما.

اصطلاحاً: العبادة (بمعناها العام) هي كل عمل مشروع يقدم ويراد به وجهه تعالى، -و(بالمعنى الخاص) حصرها العلماء في مجموعة من الشعائر التعبديّة كالصلاة والزكاة والصيام والحج، وهذا المعنى هو المراد في "فقه العبادات".

فقه الفقه

إنَّ الله تعالى عندما أمرنا بأداء العبادات كلها -من إقامة للصلاة وإيتاء للزكاة وإمساك في الصيام وسعي وطواف في الحج... إلخ- لم يُردْ بذلك كله مجرد طقوس جوفاء لا أثر لها في السلوك الظاهر والباطن للإنسان بحيث لا تتجاوز مجرد القيام والنَّصَب، أو الإنفاق والبذل، أو الجوع والعطش.. وإنما أراد شيئاً أبعد من ذلك كله، غايات سامية روحانية من الخشوع والتزكية والامتثال التام والتعبد الخالص والتسليم المطلق لله الخالق، اللطيف الخبير، الحكيم العليم، والذي يجمع كله في تقوى الله ﷻ، فهذه هي الغاية الحقيقية من تشريع العبادات أمراً ونهياً، فعلاً وتركاً... وهو ما يمكن لنا أن نسميه بـ "فقه الفقه".

فعلى طالب العلم والسائر في درب العبادة الصحيحة الموصلة إلى رضوان الله تبارك وتعالى أن لا يهمل هذا الجانب المهم في عبادته، وأن لا يجعل من قيامه للعبادات مجرد التخلص من أداء فرض واجب عليه، بحيث يكون همه وغاية مقصوده هو إسقاط ذلك الدَّين الحال والواجب المحتَم، بل عليه أن يستشعر جوانب العبادة الروحانية وأسرارها الإيمانية، ويحاول أن يعدد النيات عند القيام لأدائها حتى تعظم ثبوته، وتعلو درجته، ويزداد إيماناً فوق إيمانه، وإخلاصاً فوق إخلاصه، وزكاة فوق زكاته؛ فيكون من المؤمنين الذين حصرهم الله بقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (٢) الَّذِينَ

يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٢﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَتٌ
عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ (الأفال: ٢-٤) ..

والمأمل في مفردات العبادات واحدةً واحدةً يجد هذه اللفتة الروحانية متخللةً تلك النصوص التشريعية في مختلف جوانب العبادات، وهذا ما جعل الرعيل الأول من السلف الصالح -رضوان الله تعالى عليهم- يفعلون مع هذه العبادات، بل تعمل هذه العبادات في نفوسهم فأثرت في مجرى حياتهم بعد أن كانت قرّة أعينهم ومهوى أفئدتهم.

ففي الركن العملي الأول من أركان هذا الدين العظيم -وهي الصلاة- يبين ﷺ أن الغاية من الصلاة هي التهي عن الفحشاء والمنكر ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ (العنكبوت: ٤٥)، فلذلك من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر دل ذلك على وجود خلل كبير فيها، وأن هذه الصلاة قد فقدت روحها، فعليه أن يتدارك نفسه بإقامة الصلاة حق الإقامة، ففي الحديث الصحيح "كل شيء عمود، وعمود الدين الصلاة، وعمود الصلاة الخشوع، وخيركم عند الله أتقاكم"، أما من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يردد بها من الله إلا بعداً^١.

وفي جانب الزكاة والصدقة يقول تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (التوبة: ١٠٣)، وفي الصيام يقول تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ

١ - الربيع، باب: في فضل الصلاة وخشوعها، رقم الحديث ٢٨٥.

٢ - الربيع، مراسيل الإمام جابر بن زيد. رقم الحديث ٩٥٤. والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث ١٠٨٦٢.

الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ (البقرة: ١٨٣)، ويقول ﷺ: "ولا صوم إلا بالكف عن محارم الله".^١

أما عن الحجّ فنجد التنبيه المتكرّر والفواصل المتتابعة في بيان أن الغاية من هذه الشعيرة الجليلة هي تحقيق فضيلة التقوى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (١٩٦) الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَسْأُولِي الْأَلْبَبِ ﴿١٩٧﴾ (البقرة: ١٩٦ - ١٩٧)، وهكذا يقول تعالى في سورة الحج: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤَهَا وَلَكِنَّ بِنَاالِهِ التَّقْوَى مِنْكُمْ﴾ (الحج: ٣٧).

وفي أطول آيات القرآن الكريم إطلاقاً -وهي "آية الدين"، التي تتحدث عن أحكام فقهية في المعاملات المالية المحضّة- يحتّم الله تعالى هذه الآية بالأمر بالتقوى التي تثمر العلم النافع بإذن الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٢٨٢) (البقرة: ٢٨٢)، بل إنّه ﷺ صرّح بالغاية الكبرى من العبادات كلّها، وذلك في صدر كتابه الكريم في أوائل سورة البقرة حينما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ عَبْدُؤَرْبَهُمْ الَّذِي خَلَقَهُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ٢١).

فما عليك -أخي طالب العلم النجيب- إلا أن تستحضر في عبادتك كلّ هذه المعاني السّامية، والأسرار العظيمة، حينها ستدرك تغييراً حقيقياً في عبادتك، ونجاحاً



المعتمد في فقه الصلاة



باهراً في معاملتك.. وما خفي من الحكم عند الله تعالى كان أجلاً وأعظم قال تعالى: ﴿

وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ (الإسراء: ٨٥).



﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾

(البقرة: ٢٢٢)

القِسْمُ الأول

في الطهارة وأحكامها

الباب الأول: في الطهارة

تعرف - أيها الطالب الأريب، وهبك الله الطهارة الظاهرة والباطنة - أن الطهارة من أي نجاسة من النجاسات شرط من شروط صحة الصلاة، وتشمل هذه الطهارة طهارة الجسم والثوب والمكان، وللطهارة أنواع ومطهرات سيأتي ذكرها **﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾** بإذن الله تعالى.

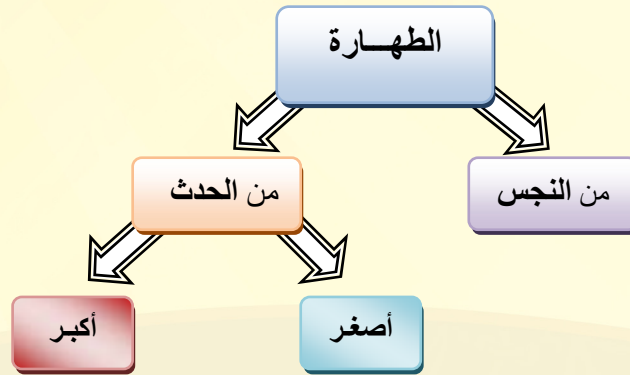
فصل في أصل الطهارة

الطهارة في أصلها **اللغوي** تشير إلى معنى التّظافة، وفي **الشرع**: هي إزالة كل عین مستقدرة أمر الشارع بإزالتها، أو غسل أعضاء مخصوصة بصفة مخصوصة. وعن أصلها الشرعي حسبك قوله تعالى:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ (المائدة: ٦)

فصل في تقسيم الطهارة

الطهارة تنقسم إلى قسمين: طهارة من النجس (الحبث)، وطهارة من الحدث.



فالتجسس أو الحبث: هو عبارة عن عين التجاسة القائمة بالشخص أو الثوب أو المكان.

وأما **الحدث** فهو: الحالة الناقصة للطهارة شرعاً، أو قل: هو معنى قائم بالنفس مانع من بعض العبادات كالصلاة والطواف^١، وينقسم الحدث إلى قسمين: أكبر وأصغر، فالأصغر: ما يوجب الوضوء^٢، ومن أسبابه: خروج البول والغائط والريح والمذي والودي، أو ملامسة نجاسة من التجاسات، ويمتنع مع وجود الحدث الأصغر ما يلي:

١- الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى، ج ١ ص ٢٥.

٢- القنوبي، دروس صيف ١٤٢٤هـ / يوافق ٢٠٠٣م. (مذكرة خاصة ص ٣٩).

أ- أداء الصلاة؛ لقوله ﷺ: "لا صلاة لمن لا وضوء له".^١

ب- مسُّ المصحف وقراءة القرآن الكريم منه^٢؛ لحديث الربيع أنه ﷺ قال في الجنب والحائض والذين لم يكونوا على طهارة: ((لا يقرءون القرآن ولا يطؤون مصحفًا بأيديهم حتى يكونوا متوضئين))^٣.

ج- الطواف بالبيت؛ لما روي: "الطواف بالبيت صلاة، إلا أن له أحل فيه التطق، فمن نطق فيه فلا ينطق إلا بخير"^٥.

أما الحدث الأكبر: فهو ما يلزم الغسل، ومن أسبابه: الجنابة (الإنزال أو الجماع)، الحيض والنفس، ويمتنع مع الحدث الأكبر ما يلي:

أ- أداء الصلاة: لوجود الحدث المانع من العبادة، وفي الحديث: "لا يقبل لله صلاة بغير طهور"^١، والطواف بالبيت: لقوله ﷺ لعائشة عندما حاضت: "فعلني ما يفعل الحاج، غير أنك لا تطوفي بالبيت حتى تطهري"^٢.

١ - الربيع، باب: في آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٩٢.

٢ - أما عن لمس المصحف لصاحب الحدث الأصغر فيقول الشيخ القنوبي -حفظه الله- في هذه المسألة: "والحديث الذي رواه الإمام الربيع رحمه الله تعالى.. يدل على المنع..، وعلى كل حال فالأفضل والأحسن ألا يلمس أحد القرآن إلا وهو طاهر" المرجع: فتاوى إمام السنة والأصول ص ١٧، أما عن كتابة الآيات القرآنية لغير المتوضئ فيرى الشيخ القنوبي أن الظاهر عدم المنع، والله أعلم. القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٣م (مذكرة خاصة ص ٥٢).

٣ - الربيع، باب: في ذكر القرآن، رقم الحديث ١٢.

٤ - بناء على رأي الجمهور وهو الصحيح. القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، "مذكرة خاصة" ص ٩٤.

واختلفوا - كذلك - في السعي هل تُشترط فيه الطهارة أو لا، والذي اختاره إمام السنة والأصول عدم الاشتراط، وهو مذهب الجمهور، والله أعلم.

يُنظر: القنوبي، "فتاوى الحج ١" مادة سمعية، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

٥ - الحاكم في مستدركه، باب: في سورة البقرة، رقم الحديث ٣٠١٣.

ب- الصيام؛ لقوله ﷺ: "مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا أَصْبَحَ مُفْطَرًا"^٣، ولما رُوِيَ أَنَّ السَّيِّدَةَ عَائِشَةَ قَالَتْ: "كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ نَطْهَرُ فَيَأْمُرُنَا بِقِضَاءِ الصَّيَامِ وَلَا يَأْمُرُنَا بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ"^٤، وَإِذَا امْتَنَعَ الصَّيَامَ امْتَنَعَ الِاعْتِكَافَ لِأَنَّهُ مَشْرُوطٌ بِالصَّيَامِ.

ج- قراءة القرآن الكريم مطلقاً وكتابتُهُ، ولمسُ المصحف^٥؛ لحديثِ الربيع السَّابِقِ: قالَ في الجنبِ والحائضِ والذين لم يَكُونُوا على طهارة: ((لا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَلَا يَطْفِرُونَ مُصْحَفًا بِأَيْدِيهِمْ حَتَّى يَكُونُوا مَتَوَضِّئِينَ))^٦.

د- المباشرة بين الزوجين (حال الحيض نصًّا، والنَّفاسِ قياسًا)؛ قالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَرِلُوا الْنِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَفِرُوا مِنْهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢).

ذ- دُخُولُ الْمَسْجِدِ: كَمَا تَجَدُّهُ فِي بَابِ "أَحْكَامُ الْمَسَاجِدِ".

^١ - النسائي، باب: فرض الوضوء، رقم الحديث ١٣٩.

^٢ - الربيع، باب: ما تفعل الحائض في الحج، رقم الحديث ٤٤٠.

^٣ - الربيع، باب: ما يفطر الصائم ووقت الإفطار والسحور، رقم الحديث ٣١٨.

^٤ - الترمذي، باب: مَا جَاءَ فِي قِضَاءِ الْحَائِضِ الصَّيَامَ دُونَ الصَّلَاةِ، رقم الحديث ٧١٧.

^٥ - فَائِدَةٌ: اختلف العلماء في شريط القرآن هل يُعطى حكم المصحف أو لا؟ والذي يميل إليه شيخنا أبو عبد الرحمن القنوي - عافاه الله - أن شريط القرآن (كذاكرة الإنسان، وكذاكرة الإلكترونية) لا يُعطى حكم المصحف، وعليه فيجوز لصاحب الحدث الأكبر مسُّ شريط القرآن وحمله وإدخاله في آلة التسجيل، ولا حرج عليه إن نسيه فدخل به دورة المياه، ولكن الاحتياط عند الإمكان هو المطلوب. يُنظر:

(القنوي، "جلسة إفتاء" بولاية المصنعة، بتاريخ: ١٧/٥/٢٠٠٣م).

^٦ - الربيع، باب: في ذكر القرآن، رقم الحديث ١٢.



وَيُلَخِّصُ لَنَا هَذِهِ الْأَحْكَامَ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَاحْفَظْهَا وَاشْدُدْ بِهَا يَدًا، تَكُنْ لَكَ ذِكْرًا، وَقَدِيمًا قِيلَ:

"مَنْ حَفِظَ الْمَثُونَ حَازَ الْفَنُونَ"

وَسَجْدَةُ الذِّكْرِ وَالْاِعْتِكَافُ	***	الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ
وَالْمَسُّ لِلْمُصْحَفِ حُرْمٌ فَأَبْعُدِ	***	تِلَاوَةَ الذِّكْرِ مُرُورُ الْمَسْجِدِ
وَالْوُطْءَ مِنْ هَاتَيْنِ فَلْتَجْتَنِبِ	***	لِحَائِضٍ وَنَفْسًا وَجُنُبٍ
وَالْاِعْتِكَافَ هَكَذَا تَمَامًا	***	وَلْيُبدِلُوا الطَّوَافَ وَالصَّيَامَا

فَصْلٌ فِي النِّيَّةِ لِلطَّهَارَةِ

اعْلَمْ - أَيُّهَا الْمُتَفَقِّهُ - أَنَّ الْعِبَادَاتِ إِجْمَالًا تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ اثْنَيْنِ: الْأَوَّلُ/ عِبَادَاتٌ **مَعْقُولَةٌ الْمَعْنَى**، وَهِيَ: الَّتِي يُدْرِكُ الْمَكْلَفُ الْحِكْمَةَ مِنْ تَشْرِيعِهَا، وَالْقِسْمُ الثَّانِي/ عِبَادَاتٌ **غَيْرُ مَعْقُولَةِ الْمَعْنَى**، وَهِيَ: الَّتِي لَا يُدْرِكُ الْمَكْلَفُ الْحِكْمَةَ مِنْ تَشْرِيعِهَا.

فَالنِّيَّةُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْعِبَادَاتِ غَيْرِ الْمَعْقُولَةِ الْمَعْنَى، وَمِنْهَا الطَّهَارَةُ مِنْ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ، إِذْ لَا تُدْرِكُ الْحِكْمَةُ مِنْ غُسْلِ أَعْضَاءٍ دُونَ أُخْرَى مَعَ أَنَّ الظَّاهَرَ طَهَارَةُ الْكُلِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (البينة: ٥).

أَمَّا التَّطَهُّرُ مِنَ النَّجَسِ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِزَالَةَ عَيْنِ النَّجَاسَةِ مِنَ الْبَدَنِ أَوْ الثَّوْبِ أَوْ الْمَكَانِ، فَيَطْهَرُ مَحَلُّ النَّجَاسَةِ بِغُسْلِهِ بِلا نِيَّةٍ عَلَى **الْمُعْتَمَدِ** عِنْدَ عُلَمَائِنَا - حَفِظَهُمُ اللَّهُ -^١، يَقُولُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ - يَحْفَظُهُ اللَّهُ تَعَالَى -: "هَذِهِ النِّيَّةُ الَّتِي

^١ - يُنْظَرُ:



هِيَ الْقَصْدُ بِالْقَلْبِ إِنَّمَا تَجِبُ فِي غَيْرِ مَعْقُولِ الْمَعْنَى مِنَ الْأَعْمَالِ، وَذَلِكَ كَالصَّلَاةِ وَالْوُضُوءِ، أَمَّا مَا كَانَ مَعْقُولَ الْمَعْنَى كَالْتِطْهَرِ مِنَ النَّجَاسَةِ فَلَا تَجِبُ لَهُ النِّيَّةُ، فَلَوْ فَعَلَهُ الْإِنْسَانُ سَاهِيًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَرَجٌ وَلَمْ تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ^١.

﴿فَائِدَةٌ:﴾ يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ دَائِمًا أَنْ يَصْطَحِبَ النِّيَّةَ فِي أَدَائِهِ لَجَمِيعِ الْعِبَادَاتِ مَعْقُولَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مَعْقُولَةٍ بَلْ وَيُعَدَّدُ النِّيَّاتُ لِلْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ حَتَّى يُوجَرَ بِكُلِّ نِيَّةٍ يَنْوِيهَا.

فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الْمِيَاهِ

الماء: هُوَ أَقْوَى الْمُطَهَّرَاتِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَاتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ هُوَ الْمُطَهَّرُ الْوَحِيدُ لِرَفْعِ الْأَحْدَاثِ^٢، وَقَدْ قَسَمَ الْفَقَهَاءُ الْمَاءَ تَبَعًا لِحُكْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْمَاءُ الْمَطْلُوقُ / وَهُوَ الْمَاءُ الْبَاقِي عَلَى أَصْلِ خَلْقَتِهِ، وَيُلْحَقُ بِهِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ مَا تَغَيَّرَ بِطَوِيلِ مَكْنَتِهِ^٣، أَوْ بِمَا هُوَ مَتَوَلِّدٌ مِنْهُ كَالطُّحْلُبِ^٤، أَوْ بِطَاهِرٍ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ كَالْمِلْحِ وَوَرَقِ الْأَشْجَارِ وَالتُّرَابِ^٥، وَيُعْرَفُ هَذَا النُّوعُ بِـ"الْمَاءِ الطَّهُورِ".

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م (مذكرة خاصة ص ١٦).

١ - يُنْظَرُ:

• الخليلي، الفتاوى. ج ١ ص ٢١٤.
• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافق ٢٢/١١/٢٠٠١م.

٢ - من حيث الأصل، وإلا فإن التيمم يقوم مقامه عند عدمه.

٣ - سئل فضيلة شيخنا القنوي -متعنا الله بحياته- في جواب له مسجل عن الوضوء بماء المواسير مع وجود تغير في بعض أوصافه بسبب طول المكث بها فأجاب بأنه طاهر مطهر ولا بأس بالوضوء منه.

(القنوي، سلسلة في ظلال السنة. فتاوى "١" شرط سمعي، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار).

٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيفية مفرغة. بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، رقم المذكرة ٩ ص ٦.

٥ - ذكر شيخنا الخليلي -حفظه الله- أن حكم الماء الذي اختلط به التراب كمياء الأودية حكمه كالماء المطلق؛ لأن التراب يشارك الماء في وَصْفِيهِ: الطهارة بنفسه والتطهير لغيره، يُنْظَرُ: الفتاوى ج ١ ص ١٠.

وحُكْمُهُ: أَنَّهُ يُزِيلُ الْخَبْثَ وَيَرْفَعُ الْحَدَثَ، فَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَصْلَحُ لِلْوُضوءِ وَلِلْاغتِسَالِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَقْسَامِ الْمِيَاهِ الْآخَرَى؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ (الأنفال: ١١)، وَمِنْ أَشْكَالِهِ: مَاءُ الْأَمْطَارِ وَالْأَفْلاجِ وَالْبَحَارِ وَالْأَوْدِيَةِ وَالْعَيُونِ^١.

القِسْمُ الثَّانِي: الْمَاءُ الطَّاهِرُ/ وَهُوَ مَا اخْتَلَطَ بِهِ طَاهِرٌ يَنْفَكُ عَنْهُ فِي أَصْلِهِ، **وحُكْمُهُ:** أَنَّهُ يُزِيلُ الْخَبْثَ وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَمِنْ أَشْكَالِهِ: الْمَاءُ الْمُخْتَلِطُ بِالصَّابُونِ أَوْ الزَّعْفَرَانِ، وَكَذَلِكَ الْمَاءُ الْمُسْتَخْرَجُ مِنَ النَّبَاتَاتِ.

القِسْمُ الثَّلَاثُ الْمَاءُ النَّجِسُ/ وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَغَيَّرَتْ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ، **وحُكْمُهُ:** أَنَّهُ لَا يُزِيلُ الْخَبْثَ وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ بِالِاتِّفَاقِ.

يَقُولُ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ^٢:

الْمَاءُ مِنْهُ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ *** وَمِنْهُ طَاهِرٌ وَلَا يُطَهَّرُ

^١ - فَائِدَةٌ: يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْقُنَوِيُّ: "لَا بَدَّ مِنْ تَقْيِيدِ الْمَاءِ الصَّالِحِ لِلْوُضوءِ بِكَوْنِهِ غَيْرَ مَغْصُوبٍ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْوُضوءَ بِالْمَاءِ الْمَغْصُوبِ بَاطِلٌ.. وَكَذَلِكَ الْوُضوءُ مِنْ آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ".

(القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، رقم المذكرة ٩ ص ١٢).

^٢ - وَمِنْهَا مَاءٌ زَمَزَمٌ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى كَرَاهَةِ أَوْ حَرَمَةِ اسْتِخْدَامِهِ فِي النِّظَافَةِ مِنْ تَوَضُّؤٍ أَوْ اغْتِسَالٍ أَوْ اسْتِنْجَاءٍ لِقُدْسِيَّتِهِ وَمِيزَتِهِ عَنْ سَائِرِ الْمِيَاهِ... بَلِ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ وَهُوَ الَّذِي دَرَجَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ حَيْلًا بَعْدَ حَيْلٍ، وَخِلَافًا عَنْ سَلَفٍ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَاجِرَ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ لَدَيْهَا لِمُخْتَلَفِ اسْتِعْمَالِهَا غَيْرَ مَاءِ زَمَزَمٍ، بَلِ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَمَا أَفَاضَ فِي حُجَّهِ "أَنَّهُ دَعَا بِسَجَلٍ مِنْ مَاءِ زَمَزَمٍ، فَشَرِبَ مِنْهُ وَتَوَضَّأَ"، (رواه أحمد، رقم/ ٥٣٢)، وَلَا حَظَّ لِلنَّظَرِ عِنْدَ وَرُودِ الْأَثَرِ، وَعَدَمِ الْمَنْعِ -مَعَ الْإِحْتِيَاظِ فِي تَرْكِ الْاسْتِنْجَاءِ بِهِ عِنْدَ الْإِمْكَانِ- قَالَ بِهِ شَيْخُنَا إِمَامُ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ حَفْظُهُ اللَّهُ.

(القنوي، دروس صيف ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح"، ص ٢٥).

^٣ - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بن حميد. مدارج الكمال ص ١٢.



المعتمد في فقه الصلاة



ومنه رجسٌ صحَّ فيه النَّجَسُ *** والأولُ المطلقُ ليسَ يَنْجُسُ
إلا إذا بَنَّجَسٍ تَغَيَّرَا *** لوْنَا وعَرَفَا وبَطَّعِمَ غَيَّرَا

مَسْأَلَةٌ

الماء إذا كان فوق **القُلَّتَيْنِ*** فلا يَنْجَسُ بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغيَّر أحدُ أوصافه؛ لقوله ﷺ: "الماء طَهُورٌ لا يُنَجِّسُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ"^١.
أما إذا كان الماء دون القُلَّتَيْنِ ووقعت فيه نجاسةٌ فغيرتُ أحدَ أوصافه الثلاثةِ فإنَّه ينجسُ باتِّفاق.

واختلف العلماء إذا لم يتغيَّر أحدُ أوصافه، فقليل: ينجسُ؛ لقوله ﷺ: "إذا كان الماء قدرَ قُلَّتَيْنِ لم يَحْتَمِلْ خَبَثًا"^٢، وذهب بعضُ المحققينَ وعلى رأسِهِم شيخُنا القنويُّ - حفظه الله - إلى القولِ بعدمِ نجاسته؛ حملاً للحديثِ على الأغلبِ المعتادِ^٣.

* - القُلَّةُ: وحدة حجم، تُقدر بالوزن بحوالي ١٠٠ كيلو جرام تقريباً. يُنظر: الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٠.

١ - الربيع، باب: في أحكام المياه، رقم الحديث ١٥٨.

٢ - الربيع، باب: في أحكام المياه، رقم الحديث ١٥٩.

٣ - لكي يُستدلَّ بمفهوم المخالفة لا بد من عدة تحقق شروطه، ومن هذه الشروط أن لا يكون وارداً مورد الأغلب المعتاد، كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، فمفهوم الآية أن الربيبة إذا لم تكن في الحجر فإنه يجوز لزواج أمها أن ينكحها ولو بعد حين، وقد كادت الأمة أن تُجمع على خلاف ذلك؛ لأن ذكر الحجر في الآية جارٍ على الأغلب؛ إذ الغالب في الربيبة أنها تترى في بيت زوج أمها، وتفصيل ذلك في كتب أصول الفقه لمن شاء الرجوع إليها، يقول الإمام السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي شَمْسِ الْأَصُولِ (ج ١ ص ٥٢٠ طبعه: مكتبة الإمام السَّالِمِيِّ الحديثة والمحققة):

وَذَلِكَ مِثْلُ عَادَةِ لِلْعَرَبِ *** فِي نَحْوِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْأَغْلَبِ

يُنظر:

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى

أَلْحَقَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ - وهو الماء المتساقط من أعضاء الوضوء أو الغسل - في إزالة الخبث وعدم رفع الحدث، فمنعوا الوضوء والغسل به، وصحَّحَ الشَّيْخُ الْقُنُوبِيُّ - حفظه الله - جَوَازَ اسْتِعْمَالِهِ لِرَفْعِ الْأَحْدَاثِ فَحُكْمُهُ: حَكْمُ الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ فِي صِحَّةِ اسْتِعْمَالِهِ لِلْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ، وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ هُوَ الْأَوَّلَى عِنْدَ الْإِمْكَانِ^١.

فَصْلٌ فِي آدَابِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ

تَعَرَّفَ - أَيُّهَا الْعَبْدُ الضَّعِيفُ، رَحِمَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ - أَنَّ حِكْمَةَ الْحَكِيمِ ﷻ قَضَتْ أَنْ يُجْعَلَ فِي الْإِنْسَانِ مَا يُشْعِرُهُ بِضَعْفِهِ وَقِلَّةِ حِيلَتِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ حَاجَتُهُ الْمَاسَّةُ وَالضَّرُورِيَّةُ لِقِضَاءِ حَاجَتِهِ الطَّبِيعِيَّةِ وَإِخْرَاجِ تِلْكَ الْإِفْرَازَاتِ السَّامَةِ وَالْمُؤَذِيَّةِ، حَتَّى إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُمْكِنُ الْعَيْشُ وَلَا يَقْرَأُ لَهُ قَرَارٌ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْهُ وَتَنْفَصَلَ عَنْ جَسَدِهِ.

وَجَاءَ هَذَا الدِّينُ الْعَظِيمُ لِيُكْرِمَ هَذَا الْمَخْلُوقَ الضَّعِيفَ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ، فَوَضَعَ لَهُ مِنَ الْآدَابِ مَا يَحْفَظُ كِرَامَتَهُ، وَيَحُولُ دُونَ أَنْ تَنْحَطَّ بِهِ هَذِهِ الْعَادَةُ الْيَوْمِيَّةُ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الْحَيَوَانِيَّةِ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْآدَابُ مِنْ سُنَنِ الْفِطْرَةِ الَّتِي أُرْشِدَ إِلَيْهَا الشَّرْعُ الْحَنِيفُ.

وَأَدَابُ قِضَاءِ الْحَاجَةِ مِنْهَا مَا هُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ لَا يَأْتُمُّ بِتَرْكِهِ الْمُكَلَّفُ، وَمِنْ جَمَلَةِ آدَابِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ مَا يَأْتِي:

١- أَنْ لَا يَصْطَحِبَ مَعَهُ كُلَّ مَا لَا يَلِيقُ حَمْلُهُ عِنْدَ قِضَاءِ الْحَاجَةِ

كَالْمُصْحَفِ وَمَا كُتِبَ عَلَيْهِ اسْمُ ﷻ تَعَالَى، وَبِهِ تُدْرِكُ - أَيُّهَا الْأَرِيبُ -

• المنتدى الأدبي، قراءات في فكر أبي نيهان، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "الجانب الفقهي والاجتهادي في سيرة أبي نيهان" ص ١٣٧، ١٣٨.

١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، "مذكرة خاصة" ص ١٠.

أنَّهُ لَا يَنْبَغِي كِتَابَةُ اسْمِ الْمَوْلَى ﷺ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى السَّاعَاتِ أَوْ الْقَلَانِدِ أَوْ الْعُقُودِ الَّتِي يَلْبَسُهَا الصَّغَارُ وَالْكِبَارُ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْهَا فَلْيَسْتُرْهَا فِي جَبِيهِ أَوْ تَحْتَ ثَوْبِهِ.

٢- أَنْ يَكُونَ مَكَانَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ:

﴿سَاتِرًا عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ: بَعِيدًا عَنْهُمْ، بَحِثْ لَا يُسْمَعُ لَهُ صَوْتُ، وَلَا تُشَمُّ لَهُ رَائِحَةٌ - بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ -، فَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَبْعَدَ الْمَذْهَبُ^١.

﴿غَيْرَ مُتَّخِذٍ لِمَصَالِحِ النَّاسِ: كِمَوْضِعِ الْجُلُوسِ أَوْ الْمُرُورِ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ، قَالُوا: وَمَا اللَّاعِنَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ ظِلِّهِمْ"^٢.

﴿مَنْخَفِضًا لَيْنًا: لَا يُوَدِّي إِلَى تَطَايُرِ شَيْءٍ مِنَ النِّجَسِ إِلَى الْبَدَنِ أَوْ الثِّيَابِ، وَلِذَلِكَ يُنْهَى أَيْضًا عَنْ اسْتِقْبَالِ الرِّيحِ لئَلَا يَرْتَدَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ شَرِّ الْبَوْلِ.

٣- أَنْ لَا يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرَهَا فِي بَوْلِهِ وَغَائِطِهِ^٣: لِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: "لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ"^١.

^١ - ابن أبي شيبه، باب: من كره أن ترى عورته ج ١ ص ١٢٩.

وفي هذا الزمان الذي توجد فيه دورات المياه المخصصة لقضاء الحاجة إذا تمكن الإنسان من إخفاء الصوت والرائحة عن الغير فذلك هو المطلوب وإلا فالله أولى بعذره، والأمر إذا ضاق اتسع، والله المعين.

^٢ - أبو داود، باب: المواضع التي نهي النبي ﷺ عن البَوْلِ فِيهَا، رقم الحديث ٢٣.

^٣ - جاءت روايات فيها النهي عن استقبال الشمس والقمر وبيت المقدس، وكلها لا تصح ولا تثبت عن النبي ﷺ كما أفاد ذلك شيخنا القنوبي - حفظه الله - في فتاواه ودروسه الصيفية. يُنظر:

- القنوبي، "جلسة إفتاء" بولاية المصنعة، بتاريخ: ١٧/٥/٢٠٠٣م.
- القنوبي، دروس مفرغة لصيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م رقم المذكرة ٣ ص ٦.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة كثيراً، والمعتمد المشهور في المذهب هو رأي ابن عباس رضي الله عنه بأن النهي محصور في الفضاء، أما في المباني المعدة لذلك فلا حرج، فقد جاء في رواية الربيع أن جابراً سأل ابن عباس رضي الله عنه عن هذه المسألة فقال: "ذلك إذا كان في الصحاري والقفار، أما في البيوت فلا حرج لأنه قد حال بين الناس وبين القبلة حيال وهو الجدار".^٢

٤- أن يُقدّم في الدخول لمكان قضاء الحاجة رجله اليسرى، ويقول: "اللهم إني أعوذ بك من الخُبث والخبائث"^٣، وإذا كان في الفضاء فإنه يقول هذا الدعاء عند تشميره لثيابه. أما عند الخروج فيقدم رجله اليمنى، ويقول: "غفرانك"^٤.

٥- أن لا يقضي حاجته قائماً خوفاً من تطاير شيء من النجس إليه، ولمخالفة ذلك هينة الستر والخلق الكريم، والثابت عن المعصوم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم أنه ما كان يبول إلا جالساً.^٥

^١ - الربيع، باب: في الاستحمار، رقم الحديث ٧٧.

^٢ - الربيع، باب: في الاستحمار، رقم الحديث ٧٧.

^٣ - ذكر شيخنا القنوي - حفظه الله - بأن الأولى ضم الباء في "الخُبث" بدل الإسكان "الخُبث"، وأن الظاهر في تفسير الخُبث أنها ذكور الشياطين، والخبائث إنائها، وما ورد من روايات في ذكر البسملة عند الدخول فلم يثبت شيء منه، وهكذا يقال في رواية "اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث...".

للاستزادة يرجع: القنوي، تحفة الأبرار ص ١١٥-١١٦.

^٤ - وردت روايات في دعاء الخروج منها: "الحمد لله الذي أذهب عني الأذى"، ولكن هذه الروايات ليست بالقوية بل كلها ضعيفة، فالأولى الاختصار على الصحيح الثابت، وهو "غفرانك".

للاستزادة يرجع: القنوي، تحفة الأبرار ص ١١٦.

^٥ - ومن العجيب الغريب أن ينص بعض الناس على هذا الأدب الجليل ثم يروي بعد ذلك أن النبي ﷺ بال قائماً، هذا تناقض، وكيف يُقبل ذلك!! وهذا الفعل نفسه لو صدر من أعرابي جاف لم يكن مقبولا ولا مستساغا بل كان منكرا عليه أشد النكير، فكيف بمن أُرسل متمما لمكارم الأخلاق، المتوج بوصف العلي الأعلى بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ



المعتمد في فقه الصلاة



٦- **أَنْ لَا يَقْضِيَ حَاجَتَهُ فِي جُحْرِ**، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ " نَهَى عَنْ الْبَوْلِ وَالْعَائِطِ فِي الْأَجْحَرَةِ " قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّمَا نَهَى عَنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَأَمَّا مَسَاكُنُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ^١.

٧- **أَنْ يَكْفَى عَنِ الْكَلَامِ أَثْنَاءَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ** إِلَّا لضرورةٍ، فقد ثبت أَنَّ رجلاً سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ لِحَاجَتِهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢.

٨- **أَنْ يَسْتَبْرَأَ وَيَسْتَجْمَرَ وَيَسْتَنْجِيَ**:

فَالِاسْتِبْرَاءُ هُوَ إِزَالَةُ أَثَرِ الْبَوْلِ الْمَبْقِي بِمُخْرَجِهِ، وَهُوَ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عُلِقَ الْوَعِيدَ عَلَى تَرْكِهِ، فَقَالَ فِي الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا^٣:

عَظِيمٌ (١) (القلم: ٤)، والروايات مهما صحت أسانيدُها فإنها يمكن أن تنقد من جهة متونها أيضاً؛ إذ ليست سلامة السند إلا شرطاً واحداً من شروط صحة الحديث، كما يُدرك ذلك من خلال تعريف الحديث الصحيح: "...من غير شذوذ ولا علة قاذحة"، والعلة القاذحة كما تكون في السند تكون في المتن أيضاً، يقول شيخنا إمام السنَّة والأصول - حفظه الله -: "...الحديث الذي فيه أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَالٌ وَهُوَ قَائِمٌ هَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ صَحَّ إِسْنَادُهُ وَجَاءَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ فَهُوَ كَذِبٌ صَرِيحٌ وَافْتِرَاءٌ قَبِيحٌ" اهـ.

وقد برأت السيدة عائشة رضي الله عنها ساحة المعصوم رضي الله عنه من هذه الفرية العظيمة فقالت: "من حدثكم أَنَّهُ بَالٌ قَائِمًا فَلَا تَصْلُقُوهُ"، وقد صحح هذه الرواية غير واحد من العلماء منهم النووي في شرحه لصحيح مسلم (١٥٨/٣) (٦٢٣) فقال: "وإسناده جيد"، وقد كان من هديه رضي الله عنه في قضاء الحاجة إبعاد المذهب، وعدم رفع الثياب إلا عند الدنو من الأرض، وكلُّ هذا يتناقى مع هذه الفرية، والله المستعان. يُنظر:

- القنوي، جلسة إفتاء "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات المحلل الإسلامية.
- القنوي. دروس صيف ١٤٢٢هـ/ يوم: ٩/٧/٢٠٠١م، "مذكرة خاصة" ص ١٣.

١ - الرابع، باب: في الاستجمار، رقم الحديث ٨٣. وقصة مقتل الصحابي الجليل سعد بن عبادة رضي الله عنه مذكورة في بعض كتب السنَّة، وإن كان لبعضهم فيها مقال وتضعيف، فالله أعلم بحقيقة الواقع والحال.

يُنظر: المستدرک على الصحيحين، باب: ذكر مناقب سعد بن عبادة الخزرجي، رقم الحديث ٥١٠٠.

٢ - الرابع، باب: في الاستجمار، رقم الحديث ٨٤.

٣ - عذاب القبر مما أشار إليه القرآن الكريم، وصرحت به المتواترات من أحاديث الرسول الكريم ﷺ، يقول الإمام السَّالِمِيُّ في "أنوار العقول":

● القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ١٢.

يُعَذِّبانِ وَمَا يُعَذِّبانِ بِكَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَقَدْ كَانَ لَا يَسْتَبِرُّ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بَيْنَ النَّاسِ بِالنَّمِيمَةِ^١.

وَمِنْ طُرُقِ الْاِسْتِبْرَاءِ الْمَفْضَلَةِ: أَنْ يَسْلِتَ الْمُسْتَبِرُّ ذِكْرَهُ وَذَلِكَ بِالضَّغْطِ عَلَيْهِ مُبْتَدَأًا مِنْ أَصْلِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ.

أَمَّا **الاستجمار** فهو إزالة آثار عين النجاسة المتبقية بالحجارة - كما هو الحال في السابق -، أو ما يقوم مقامها كالمناديل الورقية في وقتنا الحالي.

وقد اختلف العلماء في حكم الاستجمار، فذهب إباحية المغرب إلى وجوبه، وهذا القول أحوط وأولى بالاتباع، وذهب كثير من العلماء إلى عدم الوجوب^٢، إلا أنه لا ينبغي التفريط فيه لا سيما مَنْ كَانَ مَبْتَلًى بِسَلْسِ الْبَوْلِ أَوْ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ مَدَدُ الْبَوْلِ مُبَاشَرَةً؛ لِأَنَّ اسْتِخْدَامَ الْمَاءِ مُبَاشَرَةً قَدْ يَزِيدُ مِنْ جَرَيَانِ الْبَوْلِ.

تنبيه: وليحذر المتطهر من الوسوسة والشكوك والمبالغة في الاستبراء والاستجمار والاستنجاء حتى يصل به إلى حد الوسواس القهري؛ فإنه باب ومصيدة للشيطان^٣.

فتوى

السؤال/ ما حكم الاستجمار؟ وهل يكون من البول فقط أم من البول والغائط؟

-
- القنوي، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي، ص ١٨-١٩.
 - القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥ هـ - يوافق ٨/١١/٢٠٠٤ م.
 - ^١ - الربع باب: في القبور، رقم الحديث ٤٩٢.
 - ^٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٤م (مذكرة خاصة ص ٢).
 - ^٣ - المعولي، المعتصم بن سعيد. الوسواس القهري: الأسباب، المظاهر، الحلول. مطوية من إنتاج: مكتبة وتسجيلات أجماد الإسلام.

الجواب/ ذهب أصحابنا من أهل المغرب إلى وجوبه للأمر به في الحديث، والأصل أن يُحمل الأمر على الوجوب، وذهب غيرهم إلى أنه مندوب إليه، والقول الأول أحوط وأولى بالاتباع، ولا فرق في ذلك بين الأخيئين. وله أعلم^١.

أما الاستنجاء فهو غُسل السَّيْلَيْن (القُبْل والدُّبُر) بالماء الطَّهْر أو الطَّاهِر لإزالة ما بقي من النَّجَاسَةِ^٢، والاستنجاء يكون بعد الاستبراء والاستجمار، والصحيح **المعتمد** عندنا أنه واجب لا بُدَّ منه حتى يتوضأ المكلف لأداء الصلاة؛ لأنَّ الماء هو أقوى المطهرات على الإطلاق في إزالة عَيْنِ النجاسة من مباطئها إلا إذا منعه مانع من استعمال الماء^٣.

فَتَاوَى

السؤال/ هل يُجزى الاستجمار بالحجارة دون الماء لأداء الصلاة؟

الجواب/ لا تُجزى الحجارة عن الماء عندنا بل لا بُدَّ من الجمع بينهما وذلك صَنِيعُ أهلِ قِبَاءِ الَّذِينَ أَنْتَى لَهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿لَمَسْجِدَ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا لِلَّهِ الْمَطْهَرِينَ﴾ (١٠٨) ﷻ

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٠.

^٢ - الاستنجاء عبادة معقولة المعنى يُراد منها إزالة عين النجاسة من موضع خروجها، لذلك فالصحيح أنه لا يشترط لها النية ولا أن يكون الماء مطلقاً، ومع ذلك فقد أوجب أصحابنا الاستنجاء بالماء خشية ما قد يتبقى في الشقوق من النجاسات التي لا يزيلها إلا الماء أو ما يقوم مقامه من السوائل.
يُنظر: الشماخي، عامر بن علي. الإيضاح ج ١ ص ٤٥.

^٣ - فائدة: وردت رواية في الاستنجاء من الرِّيح "من استنجى من الريح فليس منا"، لكنها رواية موضوعة لا تصح أبداً، كما نص على ذلك العلامة القنوي - حفظه الله تعالى - في بعض دروسه وفتاويه.
(القنوي، أحاديث ضعيفة. مجلة المعالم/ العدد الثاني (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م) ص ٥١).



المعتمد في فقه الصلاة



(التوبة: ١٠)، والنَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَمَرَ أَنْ يُصَنَعَ مِثْلُ مَا صَنَعُوا، وَقَدْ جَاءَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ وَسَأَلَهُمْ بِمَ اسْتَحَقُّوا هَذَا الشَّاءَ مِنْ لَهُ؟ فَقَالُوا: إِنَّهُمْ يُتَّبِعُونَ الْحَجَارَةَ الْمَاءَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ عَلَى الَّذِي نَسِيَ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ لِأَنَّ صَلَاتَهُ غَيْرُ تَامَةٍ، وَلَهُ أَعْلَمُ¹.

خاتمة

وَيُلَخِّصُ لَنَا الْإِمَامُ نُورُ الدِّينِ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْضًا مِنْ هَذِهِ الْأَدَابِ بِعِبَارَاتِهِ الرَّائِقَةِ السَّهْلَةِ وَالْمَخْتَصِرَةِ فَيَقُولُ²:

بَيَانُ مَا يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ	***	عِنْدَ قَضَا الْحَاجَةِ فَالْإِبْعَادُ
أَوْ اسْتِتَارًا حَاجِبًا مَصُونًا	***	بِحَيْثُ لَا تَرَاهُمْ الْعُيُونُ
وَحَيْثُ لَا يُسْمَعُ صَوْتُ مَا حَدَثَ	***	وَلِيَجْتَنِبَ قِبَلَتَهُ عِنْدَ الْحَدَثِ
وَاجْتِنَابَ مَا كَانَ ذَا احْتِرَامٍ	***	وَكُلَّ مَا يَضُرُّ بِالْأَنَامِ
كَمَوْضِعِ الْجُلُوسِ وَالْأَنْهَارِ	***	وَالطُّرُقِ أَوْ مَسَاقِطِ الثَّمَارِ
وَهَيْئَتَيْنِ مِنْ حَجَرٍ ثَلَاثًا	***	لِتُذْهَبَ الْيُسْرَى بِهَا الْأَخْبَاثُ
كَذَاكَ كُلُّ جَامِدٍ مُطَهَّرٍ	***	وَمَا الثَّلَاثُ حُدُّهُ فِي الْأَكْثَرِ

¹ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١١.

² - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بن حميد. مدارج الكمال ص ٨.

الباب الثاني: في أعيان النجاسات

تعلم أخي طالب العلم أنك إذا أردت القيام لوضوء الصلاة ورفع الحدث الأصغر فلا بُدَّ أولاً أن تتأكد من عدم تلبُّسك بأيِّ عينٍ من أعيان النجاسات^١، وفي حال وجود أيِّ نجاسة على بدنك فلا بُدَّ أولاً من إزالتها لابتداء الوضوء فالتخلى قبل التحلي..
...والرفع للأنجاس شرط للوضوء^٢

وهكذا تُشترط طهارة الثوب والمكان لابتداء الصلاة قال ﷺ: "لا يقبل الله صلاةً بغير طهور"^٣، ولذلك وجب عليك معرفة أعيان النجاسات، فمن أعيان النجاسات التي يلزم التطهر منها:

أولاً: النجاسات الخارجة من السبيلين (القبل والدبر)

أ- البول: مطلقاً سواء كان من آدميٍّ أو غيره، وقد قيل: البول هو أشدُّ النجاسات لا سيما من الآدميِّ، فلا بُدَّ من غسله وعركه.

ويُستثنى من ذلك بول الصبيِّ الذَّكَرِ الذي لم يأكل الطعام بعد، فإنه يُجزى في تطهيره النَّضْحُ من غير حاجةٍ إلى عركٍ^٤؛ والدليل على هذا الاستثناء

١ - أعيان النجاسات: هي كلُّ ما له جُرْمٌ (جسم) قائمٌ من الأخبات بحيث يمكن أن يرى أو يُلمس أو يُشم، كالمثلة الآتية في هذا الباب.

٢ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال، ص ٩.

٣ - النسائي، باب: فرض الوضوء، رقم الحديث ١٣٩.

٤ - ذكر ذلك الإمام السَّالِمِي في جواهره والله أعلم بدليله.

يُنظر: السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. جواهر النظام ج ١ ص ٤٦.



المعنى في فقهاء الصلاة



ما رواه ابن عباس رضي الله عنه قال: "إنَّ أُمَّ قَيْسِ بِنْتَ مِحْصَنٍ أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجْرِهِ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ نَضْحًا وَلَمْ يَغْسِلْهُ"^١.

ب- الغَائِطُ: ما يخرجُ مِنَ الدُّبُرِ مِنْ فَضَلَاتِ الْإِنْسَانِ وَسُمُومِ الْجِسْمِ، قَالَ

تعالى: ﴿أَوْجَاءُ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ (النساء: ٤٣).

١ - وقد أكد العلم الحديث من خلال التجربة والتحليل وجود فرق في التركيب العضوي بين بول الصبي وبول الصبية مما استدعى وجود هذا التفريق في الحكم بينهما، فقد أجريت دراسة تجريبية شملت الدراسة ٧٣ طفلاً: ٣٨ ذكر، و٣٥ أنثى، وصُنِفُوا إلى أربع فئات عمرية، وجمعت العينات ونُقلت مباشرة لتفحص معملياً، واستمر العمل لعدة أشهر مع مراعاة أقصى ما يمكن من درجات التعقيم وتجنب التلوث. وقد كانت النتائج على النحو التالي:

(أولاً) الفئة العمرية الأولى: بلغ عدد البكتيريا في الحقل المجهرى لبول الرضع الإناث ٤١.٩ بينما بلغ العدد ٢ في نفس الحقل للرضع الذكور.

(ثانياً) الفئة العمرية الثانية: بلغ عدد البكتيريا في الحقل المجهرى لبول الرضع الإناث ٢٤.١ بينما بلغ العدد ٢.٢٥ في حالة الرضع الذكور.

(ثالثاً) في الفئة العمرية الثالثة: بلغ عدد البكتيريا في الحقل المجهرى لبول الرضع الإناث ٢٤.١ بينما بلغ العدد ١.٦ في حالة الرضع الذكور.

(رابعاً): في الفئة العمرية الرابعة: بلغ عدد البكتيريا في الحقل المجهرى لبول الرضع الإناث ١٣.٩ بينما بلغ العدد ٦.٨ في حالة الرضع الذكور.

وهذا المعنى يشير إليه ما تكلم عنه فقهاء الشريعة قديماً وحديثاً، حين عللوا تعليقات متقاربة من هذا المعنى العلمي التشريحي.

فمن أخبر الرسول ﷺ بهذه الفروق التشريحية !!؟ اللهم إنا نُشهدك حقاً أنه رسول الله ﷺ.

انظر للأهمية:

- الخليلى، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ١٠-١١.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ٣٥.
- موقع: <http://www.nooran.org/con/Research8>

٢ - الربيع، باب: جامع النجاسات، رقم الحديث ١٥٤.

وَيُلْحَقُ بِالْغَائِطِ فَضَلَاتُ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ، أَمَّا مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فَرَوْثُهُ وَفَرْثُهُ طَاهِرٌ^١، وبالنسبة لِرَوْثِ الطُّيُورِ رَخَّصَ بعضُ العلماءِ في المأكُولِ منها، وبعضُهم قَيَّدَهُ بالمشقة وعدمِ إمكانِ الاحترازِ رفْعاً للحرَجِ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ.

ت - دَمُ الْحَيْضِ وَالِاسْتِحَاضَةِ وَالنَّفَاسِ: لقوله ﷺ: "الْمَنِيُّ وَالْمَذْيُ وَالْوَدْيُ وَدَمُ الْحَيْضَةِ وَدَمُ النَّفَاسِ نَجَسٌ لَا يُصَلَّى فِي ثَوْبٍ وَقَعَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يُغْسَلَ وَيَزُولَ أَثَرُهُ"^٢.

ث - الْمَنِيُّ وَالْمَذْيُ وَالْوَدْيُ^٣: للحديث السابق.

والفرق بينها أَنَّ الْمَنِيَّ: مَا يَخْرُجُ بِلَذَّةٍ وَانْدِفَاقٍ ثُمَّ انْكَسَارٍ لِلشَّهْوَةِ، وَهُوَ عِنْدَ الرَّجُلِ سَائِلٌ أَيْضٌ غَلِيظٌ لَهُ رَائِحَةٌ كَرَّاحَةُ الطَّلَعِ، وَعِنْدَ الْمَرْأَةِ مَاءٌ رَقِيقٌ، وَهُوَ مُوجِبٌ لِلْغُسْلِ عَلَى الطَّرَفَيْنِ^٤.

وَالْمَذْيُ: هُوَ مَاءٌ رَقِيقٌ شَفَافٌ (لَا لَوْنَ لَهُ) كَاللُّعَابِ، يَخْرُجُ حَالَ التَّشْهِيِ وَالْمَدَاعِبَةِ مِنْ غَيْرِ انْكَسَارٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوجِبُ شَيْئاً إِلَّا الْوُضُوءَ فَقَطْ؛ لقوله ﷺ: "الْوُضُوءُ مِنَ الْمَذْيِ وَالْغُسْلُ مِنَ الْمَنِيَّ"^١.

١ - الرُّوثُ: رَجِيعُ ذِي الْخَافِرِ وَالْجَمْعُ أَرْوَاثُ، وَالْفَرْثُ: مَا أُلْقِيَ مِنَ الْكَرْشِ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾

النحل: ٦٦ .

يُنْظَرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ: رُوثَ، فَرْثَ.

٢ - الرَّبِيعُ، بَابُ: جَامِعِ النِّجَاسَاتِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٥٠.

٣ - جَمِيعُهَا نَجَسٌ عَلَى الرَّأْيِ الْمَعْتَمَدِ، وَيجوزُ فِي نَظْقِهَا التَّخْفِيفَ وَالتَّثْقِيلَ، "قَالَ الْأَزْهَرِيُّ قَالَ الْأُمَوِيُّ: الْوَدْيُ وَالْمَذْيُ وَالْمَنِيُّ مُشَدَّدَاتٌ وَغَيْرُهُ يُخَفَّفُ". يُنْظَرُ:

- الْقُنُوبِيُّ، حُكْمُ الْإِفْرَازَاتِ الْخَارِجَةِ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ (فَتْوَى خَطِيئَةٍ مَعْتَمِدَةٍ بِحُوزَةِ الْكَاتِبِ نَسْخَةٌ مِنْهَا) ص ٢.
- الْفَيُومِيُّ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، بَابُ: الْوَاقِعِ مَعَ الدَّالِ وَمَا يَتْلُوهُمَا.

٤ - عَلَى الرَّأْيِ الصَّحِيحِ الْمَعْتَمَدِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -حَفِظَهُمَا اللَّهُ-؛ لِدَلَالَةِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ لَاحِقًا فِي بَابِ الْغُسْلِ.



أما **الودّي** فهو سائل رقيق أبيض يخرج بلا شهوة بعد البول بسبب علة أو برد، ولا يُوجب إلا ما يُوجب البول فقط.

ج- طهر النساء: ويُسمى (القصة البيضاء)، وهو سائل شديد البياض يُعدّ علامة لطهر المرأة من الحيض والنفس، وعلة نجاسته مُروره بمخرج النجاسة أثناء خروجه^١.

وهكذا كل ما خرج من السبيلين ولو كان غير معتاد كالخصى والدود لخروجهما من مخرج النجاسة؛ ولذلك فإنّها يمكن أن تطهر إذا غسّلت، يقول الشيخ المجدّد نور الدين السالمي رحمه الله:

وَكُلُّ مَا مِنَ السَّبِيلَيْنِ بَدَأَ *** وَلَوْ يَكُونُ حَجَرًا وَجَلَمًا
وَنَحَوَهَا لَكِنَّهَا إِنِ طَهَّرْتَ *** وَزَالَتِ الْأَنْجَاسُ عَنْهَا طَهَّرْتَ^٢

^١ - الربيع، باب: ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١٠٤، ١٣٤.

^٢ - تَنْبِيْهُ: ويُنبه شيخنا محدث العصر -يحفظه الله- إلى أنه لا يدخل في ذلك -على الصحيح- تلك الإفرازات المهبليّة التي تخرج من قُبُل المرأة والتي ابتليت بها كثير من النساء -شفاهنَّ الله وعافاهنَّ- لا سيّما وأنها لا تخرج من مخرج البول ولا من مخرج الغائط، وهكذا حكم الريح الخارجة من قُبُل المرأة طاهرة ولا تنقض الوضوء ولا تبطل الطواف على الصحيح، ولا يُمنع بسببها قراءة القرآن ولمس المصحف الشريف، يقول فضيلته: "ودُهبت قِلَّة قليلة من أهل العلم إلى القول بطهارتها وعدم نقضها للوضوء، وهذا هو القول الصحيح الراجح عندي، والله -تبارك وتعالى- أعلم." ينظر:

- القنوي، حكم الإفرازات الخارجة من قبل المرأة (فتوى خطية معتمدة بحوزة الكاتب نسخة منها) ص ٢-٣.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٥/٦/٢٠٠٦م. وحلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٧م.

^٣ - السالمي، عبد الله بن حميد، مدارج الكمال، ص ١٦.

ثانيا: النجاسات الخارجة من سائر أعضاء الجسم

أ- القيء: هو كل ما خرج من الجوف من طعامٍ وشرابٍ مُجاوِزا الفمَ حتى يَمْلأهُ، وهو ناقضٌ للوضوء - كما سيأتي -؛ لقوله ﷺ في حديث جابر بن زيد رضي الله عنه: "مَنْ قَاءَ أَوْ قَلَسَ فَلْيَتَوَضَّأْ"^١.

ب- القلس: هو ما يخرج من الحلقوم ووصل الفمَ وَلَكِنَّهُ لَمْ يُجَاوِزْهُ، ودليلُ نجاسةِ القلسِ ونقضه للوضوء الحديث المتقدم، ولا فرق في نجاسة القيء والقلس بين كبيرٍ أو صغيرٍ، ذكرٍ أو أنثى، رضيعٍ أو غير رضيعٍ، فليُنتَبَهَ لذلك لا سيما المرضعاتُ. أمَّا مجردُ وصولِ طَعْمٍ أو حموضةٍ إلى الحلق فهذا لا ينتقضُ به الوضوء^٢.

ج- الرُعاف: هو الدَّمُ الذي يخرج من الأنفِ مُتَصِلًا بسببِ نزيفٍ ونحوه، والرُعافُ داخلٌ في عمومِ الدَّمِ المسفوحِ.

والقيءُ والقلسُ والرُعافُ ينقضانِ الوضوءَ دُونَ الصلاةِ؛ قال النَّبِيُّ ﷺ: "القيءُ والرُعافُ لَا يَقْضِيانِ الصَّلَاةَ إِذَا انْفَلَتَ الْمُصَلِّي بِهِمَا تَوَضُّأً وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ"^٣.

د- الدَّمُ الْمَسْفُوحُ: هو كلُّ دمٍ جاوزَ موضِعَهُ مِنَ الجسمِ؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ (الأنعام: ١٤٥)، وذلك يكونُ في صُورٍ متعددةٍ مِنْهَا دَمُ الجروحِ، والدَّمُ الخارجُ من شقوقِ الأَرْجُلِ.

^١ - الربيع، باب: ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١١١.

^٢ - ويجوز: القلس، بالسكون.

يُنظر: ابن منظور. لسان العرب، باب: قلس.

^٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٤م (مذكرة خاصة ص ٣).

^٤ - الربيع، باب: ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١١٥.



أَهْنَمُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ



أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الدَّمِ فِي اللَّحْمِ بَعْدَ السَّلْخِ فَلَيْسَ بِنَجَسٍ عَلَى الْمَذْهَبِ **أَهْنَمُ** وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ^١، وَكَذَا دَمُ السَّمَكِ وَحَيَوَانِ الْبَحْرِ لَيْسَ بِنَجَسٍ عَلَى **أَهْنَمٍ** وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَيْضًا^٢؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَلَّتْ مِيتَتُهُ حَلَّ الدَّمِ مِنْهُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ.

مَسْأَلَةٌ

اختلف العلماء في مقدار الدَّمِ الناقض للصَّلَاةِ إِذَا وَجَدَهُ الْمُصَلِّي بَعْدَ صَلَاتِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّدَهُ بِمِقْدَارِ الظُّفْرِ أَوْ الدَّرْهِمِ، وَ**أَهْنَمُ** عِنْدَ شَيْخِنَا الْقَنَوِيِّ -حَفَظَهُ اللَّهُ- أَنَّ الدَّمَ مُطْلَقًا قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ نَاقِضٌ لِلْوُضوءِ إِلَّا إِذَا كَانَ قَلِيلًا جَدًّا بِحَيْثُ يُغْتَفَرُ وَيُتَسَامَحُ فِيهِ رَفْعًا لِلْحَرَجِ وَدَفْعًا لِّلْمَشَقَّةِ^٣.

وَرُخِّصَ كَذَلِكَ فِي الدَّمِ الْمُجْتَلَبِ الْقَلِيلِ كَدَمِ الْبَعوضِ وَالذُّبَابِ وَكُلِّ مَا يَصْعَبُ الْاحْتِرَازُ مِنْهُ.

خَاتِمَةٌ

وَإِلَيْكَ مَا قَالَهُ الثَّوْرُ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَاحْفَظْهَا وَاشْدُدْ بِهَا يَدًا^٤:

وَإِنْ يَكُ اللَّبَاسُ مِمَّا طَهَّرَا *** فَلَا يَضُرُّ نَجَسٌ إِنْ لَمْ يُرَى
كَشَرَ يَطِيرُ مِنْ مُغْتَسِلٍ *** أَوْ مَا أَتَى بِهِ الذُّبَابُ فَسَلِ

^١ - وقيل: الدَّمُ مطلقاً نجسٌ مسفوحاً أو غير مسفوح لإطلاق آية المائدة ذَكَرَ الدَّمَ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالدَّمُ﴾ (المائدة: ٣)، ولكن قد علمت أَنَّ المطلق يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فَلِذَا يَتَرَجَّحُ الرَّأْيُ الْأَوَّلُ.

يُنْظَرُ: السَّالِمِيُّ، مَشَارِقُ أَنْوَارِ الْعُقُولِ ص ١٥١-١٥٤.

^٢ - أفادني به شَيْخُنَا الْقَنَوِيُّ -أَبْقَاهُ اللَّهُ- فِي إِجَابَةِ لَاسْتِفْهَامِ شَفْهِئٍ مِنِّي لَهُ، وَذَلِكَ فِي صَيْفِ عَامِ ٢٠٠٤م، يُوَافِقُهُ عَامِ ١٤٢٥هـ.

^٣ - وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ التَّرْخِيسُ بِمَا هُوَ أَقْلُ مِنَ الظُّفْرِ فَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يُنْظَرُ: الْقَنَوِيُّ، بَحْثُ وَرَسَائِلِ وَفَتَاوَى -الْقِسْمُ الْخَامِسُ (غَيْرُ مَرْقُومَةٍ). وَدُرُوسُ صَيْفِ ٢٠٠٣م "مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ" ص ٣٤.

^٤ - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. مَدَارِجُ الْكَمَالِ ص ٢٧.



أَوْ مِنْ دَمٍ مُجْتَلَبٍ قَلِيلٍ *** أَوْ نَجَسٍ كَانَ عَلَى عَيْلٍ
وَكُلُّ ذَا وَنَحْوُهُ أُبِيحَا *** لِرَفْعِ مَا مِنْ ضَرَرٍ أُتِيحَا

فَصْلٌ فِي نَجَاسَاتٍ أُخْرَى

أ- **الْخِتْرِيُّ:** بجميع أجزائه^١؛ لقوله تعالى في وصف الختري: ﴿فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾

الأنعام: ١٤٥

ب- **الْكَلْبُ:** لقوله ﷺ: "إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُيْهِرْفَهُ وَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوَّلَاهُنَّ وَأَخْرَاهُنَّ بِالشَّرَابِ"^٢.

ت- **كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَمَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ:** ودليل نجاستها^٣ قوله ﷺ: "أَكَلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَمَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ حَرَامٌ"^٤.

ث- **الْجَلَالَةُ:** وهو الحيوان الذي يأكل النجاسات، فعن ابن عمر رضي الله عنه قال: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِيهَا"^٥، والحكم في سوره وفضلاته أنها نجسة، إلا أن تُحْبَسَ عَنِ الْقَاذورات، وأقلُّ الحبس يومٌ وليلةٌ للطير، وسبعة أيامٍ للإبل والبقر.

^١ - يُنظر:

• الخليلي، فتاوى الأيمان والكفارات والنذور (الكتاب الخامس) ص ٤٢٣.
• السالمي، مشارق أنوار العقول ص ١٥١-١٥٢.

^٢ - الربيع، باب: جامع النجاسات، رقم الحديث ١٥٥.

^٣ - اليعمدي، حمد بن هلال. فقه العبادات، ج ١ ص ٣٦.

^٤ - الربيع، باب: أدب الطعام والشراب، رقم الحديث ٣٩٠.

^٥ - أبو داود، باب: النهي عن أكل الجلالة والبانها، رقم الحديث ٣٢٩١.

ج- الميتة: وهي كل حيوان بري ذي نفس سائلة^١ خرجت روحه على غير سبيل الذكاة الشرعية.

والدليل على نجاسة الميتة قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ (الأنعام: ١٤٥)^٢، وكذلك استدلل بعضهم على ذلك بالمفهوم المخالف من قوله ﷺ عندما سُئل عن الوضوء بماء البحر: "هو الطهور ماؤه، والحل مبيته"^٣.

ويُستثنى من الميتة:

١- الصوف والشعر والوبر وأطراف الرأس، وما دُبغ من الجلد؛ لامتنان الله ﷻ بها على الإنسان في قوله تعالى: ﴿... وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئْتَةً إِلَىٰ حِينٍ﴾ (النحل: ٨٠)، ولقوله ﷺ: "... إِنْهَا حَرَّمَ أَكْلَهَا، وَإِنَّمَا إِمَابِ دُبَغ فَقَدْ طَهَّرَ"^٤.

٢- ميتة الجراد والسَّمَك^٥؛ لحديث "أَحِلَّ لَكُمْ مَيْتَانِ وَدَمَانِ، فَاَلْمَيْتَانِ: الْجَرَادُ وَالسَّمَكُ، وَالدَّمَانِ: الْكَبْدُ وَالطَّحَالُ"^١، وهكذا كل ما خرج من حيوان البحر فحكمه الطهارة؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ (المائدة: ٩٦).

١ - أي بو دم يجري في عروقه.

٢ - اليمودي، حمد بن هلال. فقه العبادات، ج ١ ص ٣٤.

٣ - الربيع، باب: في أحكام المياه، رقم الحديث ١٦٣.

٤ - الربيع، باب: أدب الطعام والشراب، رقم الحديث ٣٩٢.

٥ - اختلف العلماء في حكم السمك الطافي، فقليل بكراهة أكله، وقيل بجواز أكله وطهارته وهو الصحيح عند الشيخين - حفظهما الله -، يقول الشيخ القنوبي: "فقد اختلف العلماء في السمك الطافي، والذي يظهر لنا - والله تعالى



أَهْنَمُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ



٣- مَيْتَةٌ مَا لَا دَمَ فِيهِ: كَالذُّبَابِ وَالْخَنَافِيسِ وَالْعَقْرَبِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ... الْحَدِيثُ"٣. وَقَدْ قِيسَ عَلَى الذُّبَابِ مَا شَابَهُهُ مِمَّا لَا دَمَ فِيهِ.

٤- الْجَنِينُ الْمَذَكَّاءُ أُمُّهُ: فَإِنَّ مَيْتَتَهُ طَاهِرَةٌ وَلَحْمُهُ حَلَالٌ عَلَى أَلْهَنْمِ الرَّاجِحِ عِنْدَ شَيْخِنَا إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأُصُولِ -عَافَاهُ اللَّهُ-؛ ٤ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ"٥.

٥- مَيْتَةُ الصَّيْدِ: بَعْدَ أَنْ يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ ﷻ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْحَيَوَانِ الْمَعْلَمِ أَوْ السَّهْمِ نَحْوَ الصَّيْدِ، هَذَا إِنْ أَدْرَكَ الصَّيْدَ مَيْتًا، فَإِنْ أَدْرَكَهُ حَيًّا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكِيَهُ الذَّكَاءَ الشَّرْعِيَّ.

خُلَاصَةٌ

وَيُلَخِّصُ لَنَا كُلَّ ذَلِكَ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حِينَمَا يَقُولُ ٦:

أَعْلَمُ - أَنَّهُ حَلَالٌ بَدُونِ كِرَاهَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَدْلَةٍ كَثِيرَةٍ جَدًّا نَقْتَصِرُ هُنَا عَلَى ذِكْرِ اثْنَيْنِ مِنْهَا: "وَذَكَرَ مِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: "هُوَ الطَّهْوَرُ مَاؤُهُ، وَالْحِلُّ مَيْتَتُهُ". يُنْظَرُ:

- الْقَنْوِي، رِسَائِلُ وَبَحْثُ وَفَتَاوَى (مُطْبُوعَةٌ) ص ٤٥.
- الْخَلِيلِي. الْفَتَاوَى، ج ٥ ص ٤٢٥-٤٢٩.

١ - رَوَاهُ الرَّبِيعُ، بَابُ: الذَّبَائِحُ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٢٦.

٢ - بَنَاءٌ عَلَى أَنْ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ﴾ عَائِدٌ إِلَى الْبَحْرِ لَا إِلَى الصَّيْدِ، أَمَّا مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ عَائِدٌ إِلَى الصَّيْدِ فَقَطَّ فَشَدَّدَ فِيمَا عَدَا الصَّيْدَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣ - رَوَاهُ الرَّبِيعُ، بَابُ: أَدَبُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٧٥.

٤ - الْقَنْوِي، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونِ سُلْطَنَةِ عُومَانِ، حَلَقَةٌ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٠٠٣/١١/٢ م.

٥ - أَبُو دَاوُدَ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي ذِكَاةِ الْجَنِينِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٤٤٥.

٦ - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. مِفْتَاحُ السَّعَادَةِ إِلَى صَحِيحِ الْعِبَادَةِ، ص ٤٢-٤٣. مَدَارِجُ الْكَمَالِ ص ٢٢.



المعتمد في فقه الصلاة



وَالرَّجْسُ فِي الْمَيْتَةِ حُكْمُ التُّزْمِ ***	إِلَّا خِصَالًا قَدْ أَتَتْ فِيهَا نُظْمٌ
فَمَيْتَةُ الصَّيْدِ إِذَا لَمْ تُدْرَكْ ***	ذَكَائُهُ وَذِكْرَ اسْمِ الْمَلِكِ
عَلَيْهِ مَعَ إِرْسَالِ سَهْمٍ أَوْ فَهْدٍ ***	كَذَا ذَكَاةُ الْأُمِّ تُجْزِي لِلْوَكْدِ
إِنْ يَكُنِ الْجَنِينُ فِي الْبَطْنِ اسْتَقَرَّ ***	وَمَيْتَةُ الذِّي يَعِيشُ فِي الْبَحْرِ
وَمَيْتَةُ الْجَرَادِ بَلْ وَكُلُّ مَا ***	لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ تَسِيلُ فَأَعْلَمَا
كَذَا الْوَلِيُّ إِنْ يَمُتَ وَهُوَ الْأَصْحُ ***	وَالْقَرْنُ وَالْعَظْمُ إِذَا الْعَظْمُ وَضَحَ
مِنْ مَيْتَةٍ يَحِلُّ قَدَمًا أَكْلُهَا	كَذَاكَ أَيْضًا شَعْرُهَا وَجِلْدُهَا

فَائِدَةٌ

اختلف الفقهاء في نجاسة الخمر، بعد اتفاقهم على حرمتها، فذهب الجمهور إلى نجاستها، ورجح الشيخان الحلي والقنوي -يحفظهم الله- القول بطهارتها إلا إن صنعت من مادة نجسة؛ إذ ليس كل مُحَرَّم نجسًا، وإن كان كل نجس مُحَرَّمًا؛ وقد أراق صحابة رسول الله ﷺ دنان^٢ الخمر في سبيل المدينة عند نزول آية الخمر^٣، وهذا دليل على طهارتها^٤.

١ - الأصح عند شيخنا القنوي -حفظه الله- طهارة المسلم حيًا وميتًا، وليًا أو غير وليٍّ، وهكذا ما قُطِعَ من جلده رطبًا أو يابسًا، وكذلك القول في البياض الموجود بأصول الشعر، وعليه فلا ينقض الوضوء مسُّ أيٍّ من ذلك. يُنظر:

• القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، رقم المذكرة ٩ ص ٢.

• القنوي، دروس صيف ١٤٢٢هـ، يوم: الخميس ١٢/٧/ ٢٠٠١م، "مذكرة خاصة".

٢ - الدَّنُ كَهَيْئَةِ الْحَبِّ إِلَّا أَنَّهُ أَطْوَلُ مِنْهُ وَأَوْسَعُ رَأْسًا وَالْجَمْعُ دَنَانٌ.

يُنظر: الفيومي. المصباح المنير، باب: الدال مع النون وما يثلثهما.

٣ - البخاري، باب: صَبَّ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ، رقم الحديث ٢٢٨٤.

٤ - ومثل الخمر يُقال في الكُحُولِ، وعليه فإنك تُدرك أنه لا حرج في استعمال العُطُور والدهانات التي يوجد في مكوناتها شيء من الكحول بناءً على القول بطهارته. يُنظر:

فَائِدَةٌ أُخْرَى

اعلم - يا رعاك الله^١ - أن أهل العلم قد اختلفوا في نجاسة **المشرك** الوثني المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ (التوبة: ٢٨)، فقيل: إن نجاستهم حسية، وقيل: إنها معنوية، والرأي الأول هو الذي يميل إليه شيخنا الخليلي في بعض أجوبته، والرأي الآخر هو الذي اختاره محدث العصر العلامة القنوي - متعنا الله بحياتهما -^٢.
أما **المشرك** الكتابي^٣ - يهودياً أو نصرانياً - فالراجح **أهلُ العمل** عندهما طهارته؛ لأن الله تعالى أحل لنا أكل طعامهم وذبائحهم، ونكاح الحرائر من نسائهم.

• الخليلي، فتاوى الأيمان والكفارات والنذور (الكتاب الخامس) ص ٤٣٣.

• القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول، ص ١٤.

١ - مثل هذا التركيب في العربية (يا رعاك الله، يا حفظك الله، يا وفقك الله) يقدر له منادى محذوف مثل يا غلام رعاك الله، أو يا قوم رعاكم الله بالنسبة للجمع، وهكذا فقيس.

٢ - وثمره الخلاف: تظهر في حكم رطوباتهم، فمن قال بأن نجاستهم حسية فقد حكم بنجاسة ما لامسوه إذا كان اللامس أو الملموس أو كلاهما رطباً، وهكذا بانتقاض الوضوء بمصافحتهم مع وجود رطوبة يمكن أن تنتقل عن طريقها النجاسة. أما الرأي القائل بأن نجاستهم معنوية فقد قصرها على الشرك الذي تلوث به نفوسهم دون أن يكون له أثر في تنجيس الطاهرات، والعلم عند الله.

ينظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٧ رجب ١٤٢٤ هـ، يوافقه ١٤/٩/٢٠٠٣ م.

• القنوي، جلسة إفتاء بمجلس منزل فضيلته - ليلة الأربعاء ١٣/٥/٢٠٠٨ م.

٣ - فائدة: رجح شيخنا الخليلي - حفظه الله - أن لفظ **المشرك** غير مقصور على الوثني بل هو شامل للكتابي، وهذا الرأي منسوب لأكثر أهل التفسير؛ وذلك لأدلة كثيرة من الكتاب، منها:

١ - قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آوَوْا الْكِتَابَ آمِنُوا بَمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْغَسَ وُجُوهَ فِرْدَوْسَا عَلَى

أَذْبَارِهَا أَوْ تَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٤٧﴾﴾ (النساء: ٤٧ - ٤٨)

٢ - قوله تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي لِيَسْمَعُوا رَبِّي وَأَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ (المائدة: ٧٢).

٣ - قوله تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرَبَّهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ (التوبة: ٣١). ينظر:



الباب الثالث: في الوضوء

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ (المائدة: ٦)

فصل في أصل الوضوء

الوضوء في اللغة: مأخوذ من الوضأة أي الحُسْنِ والنَّظَافَةِ، يُقَالُ: (وضوء) بضم الواو للفعل، وأما (وضوء) بفتح الواو فيطلق على الماء الذي يتوضأ به، وأما في الشرع فالوضوء: هو استعمال ماء طهور في أعضاء مخصوصة على صفة مخصوصة بنية العبادة.

وأصل مشروعيته ما تلوته أعلاه من قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...﴾ (المائدة: ٦)، ومن السنة قوله عليه

- الخليلي، شرح غاية المراد ص ١١٤، ١٥٧، ١٥٨.
- المنتدى الأدبي، قراءات في فكر الشقصي، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "مكانة الشيخ العلامة الشقصي العلمية" ص ٧١-٧٢.

أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ: "لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا صَلَاةَ لَهُ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ"^١،
وغيرُها كثيرٌ متواترٌ^٢.

فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْوُضُوءِ

ويختلفُ حُكْمُ الوُضُوءِ حَسَبَ أَحْوَالِهِ وَأَسْبَابِهِ، فَقَدْ يَكُونُ **وَاجِبًا** كَالْوُضُوءِ
لِلصَّلَاةِ؛ لِلآيَةِ السَّابِقَةِ، وَلِلطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ^٣؛ لِأَنَّ الطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْ هُوَ
قَدْ أَحْلَ فِيهِ الْكَلَامَ، وَلَمَسَّ الْمَصْحَفَ وَالْقِرَاءَةَ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ
وَالَّذِينَ لَمْ يَكُونُوا عَلَى طَهَارَةٍ: "لَا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَلَا يَطُؤُونَ مَصْحَفًا بِأَيْدِيهِمْ
حَتَّى يَكُونُوا مُتَوَضِّئِينَ"^٤.

^١ - الربيع، باب: في آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٩٢.

^٢ - أما حديثُ سَبَبِ مَشْرُوعِيَّةِ الْوُضُوءِ الْمَذْكُورِ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ (وهو أن عشرة من أحبار اليهود أتوا
يسألون النبي ﷺ...) فغير صحيح ولا ثابت، كما صرح بذلك بعض العلماء منهم سماحة الشيخ الخليلي في بعض أجوبته
حيث قال فيه: "ما رأيت إسنادا يمكن التعويل عليه"، وكذلك سمعتُ الشيخ القنوي في إحدى جلساته العلمية يقول: بأن
حديث قصة الوضوء المذكورة في كتاب الوضع حديث باطل موضوع، وقد راجعتُ كتاب الوضع فوجدت القصة،
فارجعُ إليها في صفحة ٣٩-٤٠. يُنظر:

• الطيواني، خلفان بن سليمان. قاموس الصلاة ص ١٣ (تعليق).

• القنوي، سعيد بن مبروك. دروس مفرغة لصيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

^٣ - على رأي الجمهور، وهو **أَهْمَنِي** عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -أبقاهما الله-، كما تجده في الفتاوى (١١/١) لشيخنا الخليلي -
يحفظه الله-، وسمعتهُ مشافهةً من شيخنا القنوي -يحفظه الله-.

^٤ - وبهذا الرأي يفتي شيخنا القنوي -حفظه ﷻ تعالى-.

يُنظر: فتاوى إمام السُّنَّةِ والأصول ص ٢٦-١٧.

^٥ - الربيع، باب: في ذكر القرآن، رقم الحديث ١٢، ولقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (الواقعة: ٧٩) أي
المتطهرون، وهو خبر بمعنى النهي، ولقوله ﷺ: "لا يمس القرآن إلا طاهر" رواه أبو داود والنسائي، ولأن تعظيم القرآن
واجب، ومن تعظيمه مسه بكامل الطهارة.

ويُندَبُ الوضوءُ في أحوال كثيرة كالوضوء للنَّوم؛ لقوله ﷺ: "إِذَا أَتَيْتَ مَضَجَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ"^١، وعقب الاستيقاظ من النَّوم؛ لقوله ﷺ: "إِذَا اسْتَيْقَظَ وَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِذَا تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ"^٢.

وكذلك يُندَبُ عندُ غُسلِ الجنابة؛ لقول السيدة عائشة رضي الله عنها: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ..^٣، وللجنب عند إرادة الأكل والشرب والنوم، قالت السيدة عائشة رضي الله عنها: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ جَنْبًا، فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ تَوَضَّأَ"^٤.

ولقراءة القرآن، ودراسة الحديث وروايته، ومطالعة كتب العلم الشرعي من تفسير وحديث وعقيدة وفقه ونحوها، لكن إذا كان القرآن أكثر من التفسير، فيشدُّد في المس لا سيما لصاحب الحدث الأكبر^٥، وكذا يُندَبُ الوضوء بعد ثورة الغضب؛ لأنَّ الوضوء يطفئهُ، لما رُوي أنَّه عليه الصلاة والسلام قال: "إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ"^٦.

^١ - وهذه تكملة الحديث للفائدة وعملاً بالسنة "... ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم إني أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت".

البخاري، باب: فَضِّلْ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ، رقم الحديث ٢٣٩.

^٢ - الربيع، باب: جامع الوضوء، رقم الحديث ١٣٢.

^٣ - الربيع، باب: في كيفية الغسل من الجنابة، رقم الحديث ١٤٠.

^٤ - مسلم، باب: جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، رقم الحديث ٤٦١. وذهب بعض علمائنا -رحمهم الله- إلى أن المراد بالوضوء في هذا الحديث وغيره من الأحاديث الوضوء اللغوي (وهو غسل اليدين والموضع فقط).

للاستزادة يُنظر: السَّالِمِي، شرح الجامع الصحيح ج ١، ص ٢٦٨-٢٦٩.

^٥ - القنوي، سعيد بن مبروك. "جلسة إفتاء" بولاية المصنعة، بتاريخ: ١٧ / ٥ / ٢٠٠٣م.

^٦ - رواه أحمد في مسنده، باب: حديث عطية السعدي، رقم الحديث ١٧٣٠٢.

ولللخروج من خلاف العلماء، كَمَنْ لَمَسَ فَرْجَهُ بظَهْرِ كَفِّهِ^١، أو أَكَلَ لَحْمَ
الْجُزُورِ^٢؛ لِقَوْلِ بَعْضِهِمْ بِالْوُضُوءِ مِنْهُ^٣، وَلِتَكُونَ عِبَادَتُهُ صَحِيحَةً بِالِاتِّفَاقِ عَلَيْهَا
اسْتِبْرَاءً لِدِينِهِ، وَيَكُونُ الْوُضُوءُ مَبَاحًا إِذَا قَصَدَ بِهِ مَبَاحًا كَالنِّتْفَافِ وَالتَّبَرُّدِ.

﴿تَذَكُّيرٌ﴾ تَقَدَّمَ لَدَيْكَ سَلْفًا أَنَّهُ يُشْرَطُ لَصِحَّةِ الْوُضُوءِ إِزَالَةُ النَّجَاسَاتِ مِنَ
الْبَدَنِ، كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا أَنَّ الْمَاءَ الْمَطْلُوقَ هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَرْفَعُ الْحَدَثَ، فَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي
الَّذِي يَصْلُحُ لِلْوُضُوءِ وَلِلَاغْتِسَالِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَقْسَامِ الْمِيَاهِ الْأُخْرَى.
فَهَذِهِ هِيَ شُرُوطُ الْوُضُوءِ، فَشَمَّرَ الْهِمَّةَ لِمَعْرِفَةِ الْفَرَائِضِ..

فَصْلٌ فِي فَرَائِضِ الْوُضُوءِ

نَصَّ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ عَلَى أَرْكَانٍ أَوْ فَرَائِضَ أَرْبَعَةٍ لِلْوُضُوءِ، وَهِيَ: غُسْلُ الْوَجْهِ،
وَالْيَدَيْنِ، وَالرِّجْلَيْنِ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ، إِضَافَةً إِلَى النَّيَّةِ الْمُسَارِ إِلَيْهَا، وَذَلِكَ كُلُّهُ فِي قَوْلِهِ

^١ - فَائِدَةٌ: صَحَّحَ شَيْخُنَا الْقَنُوبِيُّ - حَفَظَهُ (هـ) - نَقَضَ الْوُضُوءَ بِمَسِّ الْفَرْجِ سِوَاءَ كَانَ بَظَاهِرِ الْكَفِّ أَوْ بِبَاطِنِهِ، أَمَّا سَائِرُ
الْأَعْضَاءِ فَلَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَجْرَدِ مَلَامَسَتِهَا.

أَمَّا الْوُضُوءُ أَوْ الْإِغْتِسَالُ مِنْ غَسَلِ مِيتَا أَوْ مَسِّ جَسْمِهِ فَغَيْرُ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمُؤْمِنُ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مِيتًا،
وَعَلَيْهِ فَمَنْ مَسَّ قِطْعَةً جِلْدٍ مُنْفَصِلَةً مِنْ جَسْمِهِ سِوَاءَ كَانَتْ رَطْبَةً أَوْ يَابِسَةً، أَوْ بَيَاضَ أَصْلِ الشَّعْرِ كُلِّ ذَلِكَ لَا يَنْقُضُ
الْوُضُوءَ عَلَى الصَّحِيحِ.

(القنوبي، دروس مفرغة لصيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ودروس صيف ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، "مذكرة خاصة" ص ٦١).

^٢ - الْجُزُورُ مِنَ الْإِبِلِ خَاصَّةً يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْجَمْعُ جُزُرٌ مِثْلُ: رَسُولٍ وَرُسُلٍ.. وَقِيلَ: الْجُزُورُ النَّاقَةُ الَّتِي
تُنَحَّرُ.

يُنْظَرُ: الْفَيُومِيُّ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، بَابُ: الْجِيمِ مَعَ الزَّاي.

^٣ - عَدَمُ نَقْضِ الْوُضُوءِ بِأَكْلِ لَحْمِ الْجُزُورِ هُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُ شَيْخُنَا الْقَنُوبِيُّ - حَفَظَهُ (هـ) -: "...وَعَلَى
كُلِّ حَالٍ فَالْإِسْلَامُ فِي الْقَوْلِ بِالْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الْإِبِلِ".

(القنوبي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، رقم المذكرة ٥

ص ٢-٣).

^٤ - عِنْدَ ذِكْرِ أَقْسَامِ الْمِيَاهِ فِي (البَابِ الْأَوَّلِ: فِي الطَّهَارَةِ).



المُعْنَمُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ



تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦).

أولاً: النية:

وهي من أركان الوضوء وفرائضه على الصحيح **المُعْنَمُ**؛ لقوله تعالى ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (البينة: ٥)، ولقوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات" ^١، أي أي صحة الأعمال وقبولها مرهونة بنياتها؛ وذلك لأن الوضوء عبادة غير معقولة المعنى. وينوي المكلف بوضوئه رفع الحدث، والتطهر للعبادة، ولا بد أن تكون هذه النية سابقة لجميع أعمال الوضوء، فإن قَدَّمَ بعض أعضاء الوضوء الواجبة على النية لزمته الإعادة.

والمقصود من النية تمييز العبادة عن العادة، أو تمييز بعض العبادات عن بعض، وتمييز رتبة هذه العبادة، أي كالصلاة تكون فرضاً تارة، ونفلأ تارة أخرى ^٢.

فائدة جلية

من تواضاً وارتفع حدثه أجزاء ذلك الوضوء لكل عبادة يشترط لها الوضوء ولو لم يستحضرها في وضوئه ذلك، كالصلوات ولو تعددت فرضاً ونفلأ، وكالطواف بالبيت وقراءة القرآن الكريم، يقول ابن التضر ^١:

^١ - الربيع، الباب الأول في النية، رقم الحديث ١.

^٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافق ١٠ / ١١ / ٢٠٠٨م.



أَهْـنَعْمَ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ



وَأِنْ تَوَضَّأْتَ بِلَا نِيَّةٍ *** أَجْزَاكَ لِلْفَرَضِ وَلِلتَّغْلِيلِ

لأن المقصود من الوضوء رفع الحدث، فلما ارتفع الحدث جازت سائر العبادات على القول **أَهْـنَعْمَ** الصحيح^٣.

فَتَاوَى

السُّؤال/ ما قولكم سماحة الشيخ فيمن توضأ لصلاة الميت، فحضرته فريضة من الفرائض، هل تصح صلاته بذلك الوضوء؟
الجواب/ الوضوء يُراد به رفع الحدث، والحدث هو معنى قائم بالنفس مانع من الصلاة، فإذا ارتفع الحدث جازت الصلاة، ولا داعي إلى تجديد الوضوء، والله أعلم^٤.

مَسْأَلَةٌ

وَيُسْتَحَبُّ اسْتِصْحَابُ ذِكْرِ النِّيَّةِ إِلَى آخِرِ الطَّهَّارَةِ؛ لَتَكُونَ أَفْعَالُهُ كُلُّهَا مُقْتَرَنَةً بِالنِّيَّةِ، وَلَكِنْ لَا يَضُرُّ غُزُوبُ النِّيَّةِ، أَيْ ذَهَابُهَا عَنْ خَاطِرِهِ وَذَهُولُ عَنْهَا، بَعْدَ أَنْ أَتَى بِهَا فِي أَوَّلِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ مَا اشْتَرَطَتْ لَهُ النِّيَّةُ لَا يَبْطُلُ بِغُزُوبِهَا وَالدُّهُولِ عَنْهَا كَالصَّلَاةِ

١ - تَنْبِيْهُ: يقول الشيخ إبراهيم بن سعيد العبري المفتي السابق: شاع عند أهل عمان كتابة "ابن النضر" بالطاء (النظر)، وهو خطأ، والصواب كتابته بالضاد قرينة الصاد؛ لأن هذا الاسم مشتق من النضارة والتي هي إشراق الوجه، وليس من النظر. بمعنى الرؤية.

وللأسف فلا زلنا نرى من الكاتبين والمؤلفين من يكتب هذا الاسم بالطاء، والله الموفق للصواب.

راجع: المنتدى الأدبي، قراءات في فكر ابن النضر.

٢ - أي بلا نية مخصوصة لعبادة معينة غير نية الوضوء.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، لصيف ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، رقم المذكرة ٩ ص ١.

٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى، ج ١ ص ٢٥.

والصيام، وذلك بخلاف الرِّفْضِ: أي الإبطال، وذلك بأن ينوي إبطال ما فعله، كأن ينوي في قلبه: إبطال وضوئه جازماً بذلك، فإنه يبطل.

ثانياً: غُسلُ الوجه:

لقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ أي غُسلُ ظاهرِ جميعِ الوجه، بحيث يُسِيلُ الماءُ عليه ولا يكتفي بمجرد المسح^١، والفرض هو الغسل مرةً واحدةً، أمّا تكرارُ الغسلِ ثلاثَ مراتٍ فهو سنةٌ وليس فرضاً.

والدليل على جواز الاجتزاء بالإفراد دون التلث في المغسولات ما ثبت أن النبي ﷺ توضأ مرةً مرةً فقال: "هذا وضوء لا تقبل الصلاة إلا به"، ثم توضأ اثنتين اثنتين فقال: "من ضاعف ضاعف لله له"، ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً فقال: "هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي"^٢.

والوجه: ما يواجه به الإنسان غيره من الناس، وحدّه طولاً: ما بين منابت شعر الرأس المعتاد، إلى منتهى الذقن، وحدّه عرضاً: ما بين شحمتي الأذنين؛ هذا لمن لم يكن به شعر، أمّا من كان به شعرٌ فكذلك على القول المشهور، وهو **المعتمد** الصحيح عند شيخنا القنوبي - حفظه الله -؛ ولذا يجب - على الصحيح عنده - تخليل اللحية إذا

١ - أما رواية "أشربوا أعينكم الماء" فهي رواية لا تثبت عن النبي ﷺ؛ لضعف إسناده، وبطلان متنه، كما نص على ذلك إمام السنة والأصول العلامة القنوبي أكثر من مرة في بعض أجوبته ودروسه الصيفية لطلبة العلم. يُنظر:

- القنوبي، أحاديث ضعيفة. مجلة المعالم/ العدد الثاني (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م) ص ٥١
- (القنوبي، صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، رقم المذكرة ٩ ص ١٢).

٢ - رواه الربيع، باب: في آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٨٩.



كَانَتْ خَفِيفَةً دُونَ الْكَثِيفَةِ^١، وَغُسِلَ الْعِذَارُ^٢، وَكَذَا الْبَيَاضُ الَّذِي بَيْنَ شَعْرِ اللَّحْيَةِ وَالْأُذُنِ^٣.

ثَالِثًا: غُسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ:

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (المائدة: ٦)، وَلِلْإِجْمَاعِ. وَيَجِبُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ - وَهُوَ **أَهْنَمُ** - عِنْدَ الْعَلَامَةِ الْقُنُوتِيِّ^٤ - إِدْخَالُ الْمِرْفَقَيْنِ^٥ فِي غُسْلِ الْيَدَيْنِ، لِأَنَّ حَرْفَ ﴿إِلَى﴾ لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ، وَهِيَ هُنَا بِمَعْنَى "مَعَ" كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَزِدَّكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ (هود: ٥٢)، وَ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: ٢)، وَقَدْ أَوْضَحَتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ الْمَطْلُوبَ وَبَيَّنَّتِ الْجَمْلَ، رُويَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي صِفَةِ وَضُوءِ رَسُولِ ﷺ: أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، فَاسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى حَتَّى شَرَعَ فِي الْعِصْدِ، ثُمَّ الْيَسْرَى حَتَّى شَرَعَ فِي الْعِصْدِ..^٦

^١ - وَإِلَى هَذَا التَّقْيِيدِ أَيْضًا مَالُ الْإِمَامِ السَّالِمِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقَالَ مَعْقِبًا: "قُلْتُ: وَهَذَا أَسْهَلُ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَكَانَتْهُ إِلَى الْحَقِّ أَقْرَبُ". يُنْظَرُ:

- الْقُنُوتِيُّ، اتِّصَالَ هَاتِفِي شَخْصِي بِفَضِيلَتِهِ، لَيْلَةُ الْخَمِيسِ ٢١/ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٩ هـ - يَوْمَافِقُهُ ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٨ م.
- الْقُنُوتِيُّ، "فَتَاوَى الْحُجَّ ١" مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ، إِنتَاجُ: مَكْتَبَةِ وَتَسْجِيلَاتِ الْحَلَالِ الْإِسْلَامِيَّةِ.
- السَّالِمِيُّ، مَعَارِجُ الْأَمَالِ ج ١ ص ٣١٩. طَبْعَةُ: مَكْتَبَةُ الْإِمَامِ السَّالِمِيِّ الْحَدِيثِيَّةِ وَالْحَقِيقَةِ.

^٢ - الْعِذَارُ: هُوَ الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الْعِظْمِ النَّاتِي بِقَرَبِ الْأُذُنِ، وَهُوَ جَانِبُ اللَّحْيَةِ مِنَ الْأَعْلَى.

^٣ - الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. دُرُوسٌ صَيْفِيَّةٌ مَفْرُغَةٌ. مَعْبَنِي مَعْهَدُ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ (سَابِقًا بِرُوي)، صَيْفُ ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م، مَذْكُورَةٌ رَقْمُ ٧ ص ٣.

^٤ - الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. دُرُوسٌ صَيْفِيَّةٌ مَفْرُغَةٌ. مَعْبَنِي مَعْهَدُ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ (سَابِقًا بِرُوي)، صَيْفُ ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

^٥ - وَالْمِرْفَقُ: هُوَ مَلْتَقَى عِظْمِ الْعِصْدِ وَالذَّرَاعِ.

^٦ - رَوَاهُ مُسْلِمٌ، بَابُ: اسْتِحْبَابِ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ فِي الْوُضُوءِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٦٢.

ويجب أن لا يفوت المكلف التَّيْبَةَ تَخْلِيلُ الأصابع عند غُسلِ اليدين؛ يقول النَّبِيُّ ﷺ: "حَمَلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ فِي الرُّضْوَةِ قَبْلَ أَنْ تُخْلَلَ بِمَسَامِيرٍ مِنْ نَارٍ"^١.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: نَرَى بَعْضَ النَّاسِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ - هَذَا اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ - عِنْدَ غُسْلِ الْيَدَيْنِ لَا يَقُومُونَ بِرَفْعِ كُمِ الْقَمِيصِ السَّاتِرِ لِلْسَّاعِدِ إِلَى أَعْلَى الْمِرْفَقِ، وَهَذَا خَطَأٌ جَلِيٌّ لَمَا عَلِمْتَ مِنْ دُخُولِ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْمَغْسُولِ مِنَ الْيَدَيْنِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

رابعاً: مَسْحُ الرَّأْسِ:

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾

والمسحُ: هو إمرارُ اليدِ المبتلةِ على العضو، والرَّأسُ: هنا هو مَنْبِتُ الشَّعْرِ المعتادُ مِنَ الْمُقَدِّمِ فَوْقَ الْجَبْهَةِ إِلَى قَفَا الرَّأْسِ.

واختلفَ الفقهاءُ فِي الْقَدْرِ الْمَجْزِئِ مِنْ مَسْحِ الرَّأْسِ: فَقِيلَ لَا بَدَّ مِنْ مَسْحِ جَمِيعِ الرَّأْسِ حَمَلًا لِلْبَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ عَلَى التَّوَكِيدِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ: ﴿وَلَيَطَّوَّقُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: ٢٩)، وَإِلَى هَذَا الرَّأْيِ ذَهَبَ الْعَلَامَةُ الْأُصُولِيُّ ابْنُ بَرَكَةَ^٢، وَقِيلَ بَلْ يَجْزِي مَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَأَنَّ الْبَاءَ فِي الْآيَةِ لِلتَّبْعِيضِ - أَيْ بَعْضِ رُءُوسِكُمْ -، وَاسْتَدْلُّوا لَهُ بِمَا ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: "مَسَحَ

^١ - الربيع، باب: في الاستجمار، رقم الحديث ٩٠.

^٢ - ابنُ بَرَكَةَ هو العلامة الشيخ الأصولي الكبير أبو محمد عبدُ اللَّهِ بن محمد بن بركة البهلولي، من علماء القرن الرابع الهجري اشتهر بكتابه الجامع وتخريجاته الأصولية، كان عميد المدرسة الرستاقية في عمان توفي سنة (٣٦٢هـ) تقريباً. يُنظر: معجم أعلام الإباضية/ قسم المشرق العربي.

ببعضِ رأسِهِ في الوضوء^١، والرأي الأولُ أحوطُ وفيه خروجٌ من خلافِ العلماءِ، ولكنَّ مَنْ مَسَحَ بعضَ الرأسِ فينبغي لَهُ أَنْ لَا يَقْتَصِرَ عَلَى نَزْرِ يسيرٍ مِنْ مُقَدِّمَتِهِ.

مَسْأَلَةٌ

وَمِنْ السُّنَّةِ **مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ مَعَ الرَّأْسِ**؛ لقوله ﷺ: **"الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ"**، قال أَبُو الشَّعْثَاءِ -راوي الحديث-: وَبَلَغَنِي عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ غَرَفَ غُرْفَةً وَاحِدَةً فَمَسَحَ بِهَا رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ^٢.

ويكفي في المَسْحِ مرةً واحدةً شاملةً للظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُ الْمَسْحِ لِلرَّأْسِ وَالْأُذُنَيْنِ عَلَى **أَهْـنَمُ الصَّحِيحِ**^٣، وَهُوَ رَأْيُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ خِلَافَ الشَّافِعِيَّةِ وَبَعْضِ أَصْحَابِنَا؛ لِأَنَّ حَدِيثَ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا عَامٌّ خَصَّصَتِ السُّنَّةُ الْمَسُوحَ مِنْهُ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ؛ لحديثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ- فِي وَصْفِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **"وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً"**^٤؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ كَرَّرَ الْمَسْحَ لَاتَّحَدَّ مَعَ الْغُسْلِ، هَكَذَا قِيلَ، وَلَهُ أَعْلَمُ^٥.

^١ - الربيع، باب: في آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٩٨.

^٢ - الربيع، باب: في آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٩٩.

^٣ - يُنظر:

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢١/٩/٢٠٠٧م.

• القنوي، دروس صيف ١٤٢٢هـ/ يوم: الخميس ١٢/٧/٢٠٠١م، "مذكرة خاصة".

^٤ - **فَائِدَةٌ**: يجوز نصبُ ما بعد "خلا" باعتبارها فعلا، والجُرُّ باعتبارها حرفا، وكلا الوجهين جائزٌ في لغة القرآن، والحمد لله معلم البيان.

^٥ - أبو داود، باب: صفة وضوء النبي ﷺ، رقم الحديث ١٠٢.

^٦ - السالمي، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح ج ١ ص ١٤٥.

ويُكْتَفَى في مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ بِمَاءِ الرَّأْسِ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ شَيْخِنَا إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأُصُولِ - حَفْظُهُ اللَّهُ -، وَقِيلَ: لَا بَدَأَ أَنْ يَأْخُذَ مَاءً جَدِيدًا لهُمَا.

خامساً: غُسلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ:

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وَالْكَعْبَانِ: هُمَا الْعِظْمَانِ التَّائِمَانِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ عِنْدَ مِفْصَلِ الْقَدَمِ، فَالْوَجِبُ فِي الرَّجْلَيْنِ الْغُسْلُ وَلَا يَجْزِي فِيهِمَا الْمَسْحُ، وَمَنْ مَسَحَ جَاهِلًا بِالْحُكْمِ أَعَادَ صَلَاتَهُ. وَيَجِبُ غُسْلُ الْكَعْبَيْنِ مَعَ الرَّجْلَيْنِ كَغُسْلِ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْيَدَيْنِ، لِدُخُولِ الْغَايَةِ فِي الْمَغْيَا، أَيْ لِدُخُولِ مَا بَعْدَ ﴿إِلَى﴾ فِيمَا قَبْلَهَا، وَكَذَلِكَ يَجِبُ غُسْلُ الْأَعْقَابِ وَالْبُطُونِ مِنَ الْقَدَمَيْنِ؛ لَوُرُودِ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَى تَرْكِ غُسْلِهَا، قَالَ ﷺ: "وَيُلِّ لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ وَوَيُلِّ لِبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ".^١ قَالَ الرَّبِيعُ: أَرَادَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُعْرَكَ بِالْمَاءِ وَيُبَالِغَ فِي غُسْلِهَا.

خَاتَمَةٌ

يَقُولُ الْإِمَامُ نُورُ الدِّينِ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَلْخَصًا فَرَائِضَ الْوُضُوءِ وَأَركَانَهُ^٢:

فَرَائِضُ الْوُضُوءِ أَرْبَعٌ لَهَا ***	هَذَا الْمَقَامُ كَاشِفٌ مُجْمَلُهَا
الْغُسْلُ لِلْوَجْهِ وَحَدُّهُ بَدَأ ***	مِنْ مَنَبَتِ الشَّعْرِ الَّذِي قَدْ عُوْدَا
لِلذَّقِنِ طَوْلًا وَإِلَى الْأُذُنَيْنِ ***	فِي الْعَرَضِ ثُمَّ الْغُسْلُ لِلْيَدَيْنِ
لِلْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ لِلرَّجْلَيْنِ ***	تَعْمُهَا أَيْضًا مَعَ الْكَعْبَيْنِ
وَالْمَسْحُ لِلرَّأْسِ تَمَامُ الْفَرْضِ ***	وَمَسْحُهُ فِي الْكُلِّ أَوْ فِي الْبَعْضِ

^١ - الربيع، باب: في آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٩٣.

^٢ - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. مدارج الكمال، ص ٩.

وَسُنَّ فِيهِ الْمَسْحُ لِلْأُذْنَيْنِ *** بِمَا جَدِيدٍ مِنْ كِلَا الْوَجْهَيْنِ
وَقِيلَ يُجْزِي فِيهِ مَاءُ الرَّأْسِ *** وَالْأَوَّلُ الرَّاجِعُ فِي الْقِيَاسِ

فَصْلٌ فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ

تَعَرَّفَ - أَخِي طَالِبَ الْعِلْمِ، وَفَقَّكَ ۞ لِمَا يَجِبُ وَيُرْضَى - أَنَّ أَعْمَالَ الْوُضُوءِ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى فَرَائِضِهِ وَلَا تَنْحَصِرُ فِي أَرْكَانِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ^١ بَلْ هُنَاكَ سُنَنٌ لِلْوُضُوءِ، مِنْهَا الْوَاجِبَةُ، وَمِنْهَا الْمَنْدُوبَةُ وَالْمُسْتَحَبَّةُ، وَإِلَيْكَ بَيَانًا مُخْتَصَرًا لِمَجْمَلِهَا:

١- السَّوَاكُ قَبْلَ الْوُضُوءِ: وَحُكْمُهُ النَّدْبُ، قَالَ ۞: "لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أَمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَكُلِّ وَضُوءٍ"^٢.

٢- التَّسْمِيَةُ: وَهِيَ قَوْلُ الْمُتَوَضِّئِ "بِسْمِ ۞"^٣، وَهِيَ - عَلَى الصَّحِيحِ ۞ - عِنْدَ الْعَلَامَةِ الْقَنَوِيِّ عَافَاهُ اللَّهُ - وَاجِبَةٌ فِي حَالَةِ الذِّكْرِ وَالنِّسْيَانِ^٤؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ۞: "لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ ۞ عَلَيْهِ"^٥.

١- وَتُسَمَّى: "آيَةُ الْوُضُوءِ" أَيْضًا.

٢- الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ ۞: "لَأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ" أَيُ أَمْرًا جَازِمًا يَفِيدُ الْوُجُوبَ، وَإِلَّا فَإِنَّ السَّوَاكَ مَأْمُورٌ بِهِ كَثِيرُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِمَا يُنْظَرُ:

- الرِّبْعُ، بَابُ: الطَّهَارَةُ بِالسَّوَاكِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٨٧.
- السَّالِمِيُّ، شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ج ١ ص ١٤٢.

٣- هَذِهِ الصِّيغَةُ الْأُولَى مَعَ جَوَازِ غَيْرِهَا مِنَ الصِّيغِ الْآخَرَى، فَإِذَا خِلَافٌ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَفْضَلِ لَا فِي الْوَاجِبِ، وَلَا شَكٌّ أَنَّ الْأَفْضَلَ هُوَ مَا وَرَدَ فِي السُّنَّةِ، وَمُسْتَدْنٌ مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّ أَفْضَلَ الصِّيغِ هِيَ "بِسْمِ ۞" أَنَّ رَوَايَةَ الرِّبْعِ الْوَارِدَةَ أَعْلَاهُ نَصَّتْ "لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ ۞"، وَبَعْضُ الرِّوَايَاتِ نَصَّتْ عَلَى "لَمْ يَسْمَ" وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ التَّسْمِيَةَ تَتَحَقَّقُ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى قَوْلِ "بِسْمِ ۞"، بَلْ جَاءَتْ رَوَايَةُ صَرِيحَةً: "وَضُوءُوا بِاسْمِ اللَّهِ" (ابن حبان/٦٦٥٣)، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ مَا عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْإِبَاضِيَّةِ، قَالَ صَاحِبُ الْإِبْضَاحِ (٦٨/١): "فَكَذَلِكَ التَّسْمِيَةُ يَقُولُ: (بِسْمِ اللَّهِ) هَكَذَا فِي آثَارِهِمْ - رَحِمَهُمُ ۞ -". وَهُوَ مَا صَدَرَ بِهِ الْإِمَامُ الْخِطَّابِيُّ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الْإِبْضَاحِ (٥٦/١)، وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ مَحْشِيَةُ الْعَلَامَةِ السَّدُوكِيكَشِيِّ،

تَنْبِيْهٌ

ومن الجدير بالذكر أنه لم يثبت شيء من الأذكار والأدعية أثناء الوضوء إلا التسمية في أوله، وفي آخره قول: "أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله"^١؛ فقد ثبت في فضلها قول النبي ﷺ: "ما من مسلم يتوضأ فيحسن الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له ثمانية أبواب الجنة، يدخل من أيها شاء"^٢.

والاكتفاء بـ"بسم الله" هو قول القطب رحمه الله (شرح النيل، ط: تراث ٧٤/١)، وأفضلية الاكتفاء بـ"بسم الله" هو الذي انتصر له صبري الحديث وناقذه شيخنا القنوي -حفظه الله تعالى-، حيث يقول: "...هذا ومن الجدير بالذكر أنني لم أجد "الرحمن الرحيم" بعد "بسم الله" عند إرادة الوضوء إلا في رواية موضوعة..." اهـ. وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وقد علمت فالنرم غرزهُ.

يُنظر: القنوي، تحفة الأبرار، ص ١١٦-١١٧.

١- اختلف العلماء في حكم التسمية على الوضوء، فذهب كثير من العلماء -رحمهم الله- إلى أنها مندوبة وغير واجبة أصلاً، وأن المراد من الحديث الحث عليها، والمراد بنفي الوضوء نفي كماله لا صحته، وذهب بعضهم إلى أنها واجبة في الذكر دون النسيان، ورجح إمام السنة والأصول -حفظه الله- وجوبها في الذكر والنسيان؛ لأن الأصل أن يحمل النفي على الصحة قبل حمله على الكمال ما دام أن حمله على الصحة ممكناً كما في هذا الحديث، أي: لا وضوء صحيح لمن لم يذكر اسم الله عليه. يُنظر:

- القنوي، "فتاوى سناو ١"، مادة سمعية، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م "مذكرة خاصة" ص ٣٢.

٢- الربيع، باب: آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٨٩.

٣- القنوي، سعيد بن مبروك. دروس مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، لصيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، رقم المذكرة ١٠ ص ١٣-١٤.

٤- مسلم، باب: الذكر المستحب عقب الوضوء، رقم الحديث ٣٤٥. وورد في بعض الروايات زيادة: "اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين"، لكنها رواية ضعيفة.

يُنظر: القنوي، تحفة الأبرار، ص ١٢٢.

وثبت أيضاً عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه موقوفاً^١ أنه قال: "مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ" كُتِبَ فِي رَقٍّ ثُمَّ طُبِعَ بِطَابَعٍ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"^٢، والحديث وإن كان موقوفاً لفظاً إلا أنَّ له حكمَ الرفع؛ إذ لا يمكن أن يُقالَ بمجردِ الرأي ولا مجالَ للاجتهادِ فيه^٣.

٣- **غُسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الرَّسْغَيْنِ:** ويتأكد ذلك بعد النوم؛ قال رضي الله عنه: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ لأنه لا يدري أين باتت يده"^٤.

٤- **المُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ:** والمضمضة: هي إدخال الماء في الفم وتطهير باطنه بالخصخصة^٥. والاستنشاق: هو إدخال الماء في الأنف وجذبه بنفسه إلى داخل أنفه ثم طرَّحه، حتى يطهر باطنه.

وحكمُ المضمضة والاستنشاق: الوجوبُ على **المُعْتَمِدِ الصَّحِيحِ**^١، ويُستحبُ المبالغةُ فيهما ما لم يكن الإنسانُ صائماً؛ قال رضي الله عنه للقيط بن صبرة: "إذا استنشقت فأبلغ"

١ - الموقوف: هو ما كان من قول الصحابي ولم يسنده إلى النبي ﷺ، والمرفوع ما أسند وأضيف إلى النبي ﷺ.

٢ - النسائي، السنن الكبرى، رقم الحديث ٩٩٠٩.

٣ - ينظر: القنوي، سعيد بن مبروك. تحفة الأبرار ص ١٢٣.

٤ - الربيع، باب: آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٨٨.

٥ - وما يذكره البعض في باب المضمضة والاستنشاق أنه ينبغي إدخال الإصبع في الفم في حال المضمضة، ولكن لإمام المنقول والمعقول - عافاه الله - وقفة مع هذا الرأي العاري من الدليل؛ لكونه لم يثبت عن الأسوة ﷺ لا من طريق صحيحة ولا حتى حسنة يمكن أن يُتكأ عليها لدعم هذا القول، يقول - حفظه الله -: "أما إدخال الإصبع في الفم في حالة المضمضة فمما لا دليل عليه من سنة رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - البتة، فليس هنالك حديث صحيح أو حسن يدل على مشروعية إدخال ذلك في الفم.. بل يُؤخذ من الروايات الصحيحة أنَّ النبي ﷺ لم يُقم بإدخال إصبعه".

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠/٩/٢٠٠٧م)

إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا^٢، والأولى أن تكون المضمضة والاستنشاق من غُرْفَةٍ واحدة^٣؛
 لحديث جابر بن زيد قال: بلغني عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ تَمَضَّمَصَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غُرْفَةٍ
 واحدة^٤.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: يَقُومُ بَعْضُ الْمُتَوَضِّعِينَ - هَدَانَا اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ - عِنْدَ غَسْلِ الْأَنْفِ بِغُسْلِهَا مِنْ
 الْخَارِجِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ اسْتِنْشَاقٍ وَإِدْخَالِ الْمَاءِ فِي الْأَنْفِ (الْمُنْخَرِنِ)، وَهَذَا خَطَأٌ وَلَا
 يُجْزِي فِي الْوُضُوءِ، فَلْيَنْتَبِهْ وَلْيَنْتَبِهْ عَلَى ذَلِكَ.

فَائِدَةٌ

السُّؤَالُ/ مَا هِيَ الْحِكْمَةُ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ عَلَى الْأَعْضَاءِ الْوَاجِبِ
 غَسْلُهَا مِثْلَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ؟

الجَوَابُ/ الْحِكْمَةُ - فِي رَأْيِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ - أَنَّ الْمَاءَ إِمَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ
 رِيحُهُ، وَتَغْيِيرُ اللَّوْنِ هُوَ أَكْثَرُ تَأْثِيرًا عَلَى الْمَاءِ مِنْ تَغْيِيرِ الطَّعْمِ أَوْ الرِّيحِ؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَ اللَّوْنِ
 دَلِيلٌ عَلَى مَا خَالَطَ الْمَاءَ مِنْ غَيْرِهِ، فَالْإِنْسَانُ إِذَا وَضَعَ الْمَاءَ فِي يَدَيْهِ وَقَرَّبَهُ مِنْ عَيْنَيْهِ
 يَشْعُرُ بِتَغْيِيرِ لَوْنِهِ، فَإِذَا وَضَعَهُ فِي فِيهِ فَإِنَّهُ يَشْعُرُ بِطَعْمِ الْمَاءِ، فَإِذَا وَضَعَهُ فِي أَنْفِهِ يَشْعُرُ

١- قال الشيخ القنوبي - حفظه الله - في أجوبته على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ٩: "...والذي عُنْدِي أَنَّ الْمَضْمُضَةَ
 وَالِاسْتِنْشَاقَ وَاجِبَاتٌ لَا يَتِمُّ الْوُضُوءُ إِلَّا بِمَا"، وقد كرَّرَ ذَلِكَ فِي دُرُوسِهِ الصِّفِيَّةِ عَلَى أُنْبَاءِهِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ.

وإلى هذا الرأي - أيضا - ذهب جماعة من أهل العلم، وحُجَّةُ هَؤُلَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ -الذي جاء مبينا للتشريع- لم يؤثر
 عنه لا من جهة قوله ولا من جهة فعله أنه ترك المضمضة والاستنشاق في الوضوء ولو مرة واحدة، مع ورود الأحاديث
 الصريحة في الأمر بهما، والأصل أن يحمل الأمر على الوجوب، أضف إلى ذلك أن ﷺ -عز وجل- أمرنا في كتابه
 بغسل الوجه، ومحلُّ المضمضة والاستنشاق من جملة الوجه، والله أعلم.

٢- الربيع، باب: آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٩٤.

٣- القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح"،
 ص ٢٩.

٤- الربيع، باب: آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٩٦.

بريحه، والحديث عن الرسول ﷺ يُبين أن الماء باقٍ على أصل خَلْقَتِهِ وهو الطهوريةُ والتطهيرُ ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه، فقد جاء في الحديث الذي رواه الإمام الربيع رحمته الله عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: "الماء طهورٌ لا ينجسه إلا ما غلبَ عليه فغير لونه أو طعمه أو ريحه"، هذه هي الحكمة التي استظهرها بعض العلماء، وقد تكون هنالك حكمة قد خفيت علينا، والوضوء نفسه إنما هو أمرٌ تعبديٌّ، ولله أعلم^١.

٥- التثليث: أي الوضوء ثلاثاً ثلاثاً لكل عضوٍ من الأعضاء المغسولة دون المسوحة^٢؛ لقوله رحمته الله حين توضع ثلاثاً ثلاثاً: "هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي"^٣.

٦- الترتيب: أي ترتيب أعضاء الوضوء كما وردت في الكتاب والسنة، مع البدء باليمنى قبل الميسر، فقد كان عليه الصلاة والسلام يحب التيامن في طهوره إذا تطهر، وفي انتعاله إذا انتعل^٤، وحكم الترتيب الوجوب^٥ على **المعتمد** الصحيح عند عند شيخنا القنوي - حفظه -، ومال إليه شيخنا الخليلي - حفظه - في فتاواه^٦؛ فتاواه^٦؛ لأنه الثابت من فعل المبلغ رحمته الله، ولم يؤثر عنه ولا مرة واحدة أنه لم يرتب

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٠.

٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٢هـ/ يوم: الخميس ١٢/٧/٢٠٠١م، "مذكرة خاصة".

٣ - الربيع، باب: آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٩٠.

٤ - أحمد، المسند، رقم الحديث ٢٤٤٨٤.

٥ - وينبغي على القول بوجوب الترتيب أن الذي يترك غسل عضوٍ من الأعضاء كاليدَين مثلاً ثم يتذكر بعد ذلك، فعليه فعليه أن يرجع ليغسل ذلك العضو ثم يغسل ما بعده من الأعضاء، وإلا فعلى رأي من لم يوجب الترتيب فيجوز له غسل ذلك العضو الذي ترك غسله نسياناً في آخر الوضوء، ولا يلزمه أن يأتي بما بعده من الأعضاء.

٦ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٢.

أعمال الوضوء، ولا صرَّح بذلك قطُّ لا بقول ولا بفعل، والقول بالترتيب هو قول الإمام الربيع خلافاً لشيخه أبي عبيدة -رحمهم الله جميعاً-^١.

٧- الموالاة: هي التتابع في أعمال الوضوء عضوًا بعد عضو. وضابط الموالاة: أن لا يَجِفَّ العضو السابق قبل البدء بالعضو اللاحق وذلك في الأحوال العادية، والصحيح أن حكم الموالاة كالترتيب في الوجوب لملازمة النبي ﷺ لها طوال حياته^٢.

٨- عدم الإسراف في استخدام الماء: فقد كان عليه الصلاة والسلام يتوضأ بقدر المدِّ ويغتسل بقدر الصَّاع^٣.

والماء مُدٌّ في الوضوء وَلَدَى *** ذَا الْغُسْلِ صَاعٌ لَا أَقَلَّ مَقْصِدًا^٤

• القنوي، دروس صيف ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح"، ص ٣٠.

^١ - إذ لم ير هؤلاء القائلون بعدم الوجوب - كما ذهب إليه صاحب الإيضاح - أن الواو في آية الوضوء تفيد الترتيب بل هي لمطلق الجمع، واستدلوا على ذلك بما رَوَّاهُ مِنْ سُؤَالِ الصَّحَابَةِ -رضوان الله عليهم- عن ما يبدؤون به في السعي فأجابه ﷺ بقوله: "نبدأ بما بدأ الله به"، أي في قوله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ﴾ البقرة: ١٥٨، فلو كانت الواو تفيد الترتيب لعلم الصحابة ما يبدؤون به أولاً من خلال الآية الكريمة، ولم يسألوا النبي ﷺ عن ذلك. وقد أطلعني الشيخ المراجع ماجد الكندي في مباحثاتي له بمكتب الإفتاء أن الثابت في هذا الحديث هو قول النبي ﷺ ابتداءً "نبدأ بما بدأ الله به..."، أمَّا سؤال الصحابة فلم يثبت كما تراه في كتب السنة بل لم يرد فيها أصلاً إلا ذكره في بعض الكتب الفقهية، والله أعلم. يُنظر:

• الربيع، باب: في الكعبة والمسجد والصفاء والمروة، رقم الحديث ٤١٨.

• الشماخي، الإيضاح ج ١ ص ٩٦-٩٧.

^٢ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٢.

• القنوي، دروس صيف ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح"، ص ٣٠.

^٣ - مِقْدَارُ الصَّاعِ التَّبَوِيُّ أربعة أمداد، والمدُّ ملء الكفين المتوسطين، وهذا دليل على الاقتصاد في الإسلام، وفيه غلق للباب أمام الموسوسين، أما رواية "الوضوء على الوضوء نور على نور" فهي باطلة لم تثبت عن النبي ﷺ. يُنظر: القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

^٤ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال، ص ١١.

﴿تَنْبِيْهٌ﴾

دَرَجَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَسْحِ الرَّقْبَةِ فِي الْوُضُوءِ بَعْدَ مَسْحِ الْأَذْيَنِ مَعَ أَنَّ الْعُنُقَ لَيْسَتْ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عَلَى الصَّحِيحِ **أَهْمَنِي**، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ وَلَا حَسَنٍ^١، وَإِنَّمَا اسْتَحْسَنَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ اعْتِمَادًا مِنْهُمْ عَلَى رَوَايَةٍ ضَعِيفَةٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (قُلْتُ: وَمَسْحُ الرِّقْبَةِ اسْتِحْبَابُهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَلَمْ يَكُنْ مُوجُودًا فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ عَنْ رَسُولِ ﷺ)^٢، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَرْوِيًّا عَنْ رَسُولِ ﷺ فَالْأَوَّلَى تَرْكُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا آتَانَا بِهِ الرَّسُولُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، إِذْ

لَوْ كَانَ خَيْرًا لَمْ يَفُتْ مُحَمَّدًا *** وَصَلَّى حَبَّةً...^٣

فَصْلٌ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ

إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ الْوُضُوءَ تَأَكَّدَ أَوَّلًا مِنْ زَوَالِ كُلِّ نَجَاسَةٍ عَالِقَةٍ بِجَدِّهِ، ثُمَّ أَحْضَرَ مَاءً طَهُورًا وَنَوَى الْوُضُوءَ مُسْتَحْضِرًا رَفَعَ الْحَدَّثَ وَاسْتَبَاحَ الصَّلَاةَ -مَثَلًا-، فَبَسَمَلَ وَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ، ثُمَّ تَمَضَّمْ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَدَيْهِ

^١ - مثل رواية "مسح الرقبة أمان من الغل يوم القيامة" لم تثبت البتة، فقد ضعفها جماعة من أهل العلم منهم الشيخان الخليلي والقنوبي -حفظهما ﷺ تعالى-، يقول الشيخ القنوبي -عافاه الله-: "على أن مسح الرقبة لا ذكر له في أكثر كتب المذهب كمدونة أبي غانم، وزيادات القطب عليها، والبصيرة لعثمان الأصم، وجامع أبي محمد، وجامع أبي الحسن ومختصره، وجامع ابن جعفر... والوضع وحاشيته، وقواعد الإسلام والنيل وشرحه، على طول اعتناء صاحبه بذكر الأقوال، والجامع الصغير والذهب الخالص، وشامل الأصل والفرع وأربعتها للإمام القطب -رحمه ﷺ تعالى-، ومدارج الكمال للإمام نور الدين السالمي -رحمه ﷺ تعالى-، وسلك الدرر، وجامع أركان الإسلام، وسلاسل الذهب، وغاية المأمول وغيرها، وهو قول جمهور الأمة..."

يُنظر: القنوبي، "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٣٧-٣٨.

^٢ - السالمي، عبد الله بن حميد. معارج الآمال ج ١ ص ٣٥٠. طبعة: مكتبة الإمام السالمي الحديثة والحفظة.

^٣ - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام، ج ١ ص ٨٠.



المعنى في فقه الصلاة



اليمنى فاليُسرى إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً، ثم مسح رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما مرةً مرةً، ثم غسل رجليه اليمنى فاليُسرى إلى الكعبين ثلاثاً ثلاثاً.

خاتمة

يقول الإمام السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي مَدَارِجِ الْكَمَالِ^١

وَبِالْعَنِّ حَسَبًا يُطَاقُ	***	مَضْمُضَةً سِوَاكَ اسْتَنْشَاقُ
تُبَالِغَنَّ وَالسَّوَاكُ فَاهْمِلَا	***	إِلَّا إِذَا مَا كُنْتَ صَائِمًا فَلَا
تُدْخِلُ فِي الْإِنَاءِ مِنْ تِلْكَ السُّنَنِ	***	تَسْمِيَةً غُسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ أَنْ
وَمِنْهَا تَخْلِيلٌ لِلْحَيَةِ الرَّجُلُ	***	وَمِنْهَا أَيُّضًا أَنْ يُرْتَبَ الْعَمَلُ
تَرْتِيبُهُ إِلَّا لِعُذْرٍ فَاعْرِفِ	***	كَذَا التَّوَالِي وَهُوَ أَنْ يُسْرَعَ فِي
وَالرَّقْعُ لِلْأَنْجَاسِ شَرْطٌ لِلْوُضُوءِ	***	وَهَكَذَا التَّثْلِيثُ فِي كُلِّ غُضُوءٍ
وَاحِدَةً وَجَاءَ بِالتَّصْحِيحِ	***	وَبَعْضُهُمْ أَثَبَتَ لِلْمَمْسُوحِ
كَرَّرَهُ لِاتِّحَادِ كَذَا رَأَوْا	***	لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْغُسْلِ وَالْمَسْحِ وَلَوْ
وَبَعْضُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُنْدُوبِ	***	وَبَعْضٌ مَا مَرَّ مِنَ الْوُجُوبِ
وَحَلَّلَ اللَّحِيَةَ بَعْضٌ أَوْجَبَا	***	تَمَضُّمُضٍ اسْتَنْشِيقٍ وَوَالِ رَتْبَا
صَلَاةٍ أَوْ يَأْتِي بِمَا قَدْ لَزِمَا	***	وَتَارِكُ لَوَاجِبٍ يُعِيدُ مَا

فصل في مكروهات الوضوء

تَعَرَّفَ - أَيُّهَا الْمُتَّبِعُ لِأَحْسَنِ الْقَوْلِ - أَنَّ هُنَاكَ عِدَّةَ أُمُورٍ تُكْرَهُ أَوْ لَا تُسْتَحْسَنُ حَالِ الْوُضُوءِ، مِنْهَا^١:

^١ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال، ص ٩.

- ١- الوُضوء قائماً^٢.
 - ٢- التَّحَدُّثُ بغيرِ ذِكْرِ َلهِ.
 - ٣- الإِسْرَافُ فِي صَبِّ الْمَاءِ.
 - ٤- الزِّيَادَةُ فِي الْمَغْسُولِ عَلَى الثَّلَاثِ وَفِي الْمَغْسُوحِ عَلَى الْوَاحِدَةِ.
 - ٥- التَّوَضُّؤُ فِي مَوْضِعٍ نَجَسٍ؛ لئَلَّا يَتَنَجَّسَ مِنْهُ^٣.
 - ٦- التَّعَرِّيُّ عِنْدَ الْوُضوءِ إِذَا كَانَ فِي خُلُوعٍ، وَيَحْرُمُ فِي مَكَانٍ يُمْكِنُ أَنْ يَرَاهُ النَّاسُ^٤.
 - ٧- تَرْكُ سُنَّةٍ مِنْ سُنَنِ الْوُضوءِ الْمُسْتَحَبَّةِ.
- وَلَا يُكْرَهُ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ -رَعَاهُ اللَّهُ-^٥ تَنْشِيفُ الْأَعْضَاءِ بَعْدَ الْوُضوءِ بِمَنْدِيلٍ أَوْ مَا شَابَهَهُ، لَا سِيَّما عِنْدَ الْحَاجَةِ كَوُجُودِ بَرْدٍ مِثْلًا؛ لِمَا ثَبِتَ عِنْدَ الرَّبِيعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مُتَّخِذًا مَنَدِيلًا يَمْسَحُ بِهِ بَعْدَ الْوُضوءِ^٦.
- وكَذَلِكَ لَمْ يَثْبِتِ النَّهْيُ عَنِ الْوُضوءِ بِالْمَاءِ الْمَشْمُسِ وَالْحَارِّ لَكِنْ يَنْبَغِي تَرْكُهُ إِذَا ثَبِتَ ضَرَرُ سُخُونَتِهِ^١.

١ - للمزيد والتفصيل حول مكروهات الوضوء انظر: السالمي، المعارج ج ١ ص ٤١٢ - ٤١٧. (طبعة: مكتبة الإمام السالمي الحديثة والمحققة).

٢ - قال بعض العلماء ذلك نظراً لأنهم رأوا أن الثابت عن النبي ﷺ الوضوء جالسا.

٣ - قال بعض أهل العلم: تكره إراقة ماء الوضوء في مكان يُداس فيه كالطريق تزيئها ماء الوضوء؛ لأن له حرمةً ولأنَّه أثرُ عبادةٍ، وهكذا يُقال إذا كان ماء الوضوء يَخْتَلطُ بمياه المجاري الملوثة، والله أعلم.

٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢١ شعبان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٥/٩/٢٠٠٥م.

٥ - وكذا عند الإمام أبي سعيد الكدمي رَحِمَهُ اللَّهُ كما حكاها عنه سماحةُ شيخنا الخليلي -حَفَظَهُ َلهِ- بعدَ قولِهِ في وصف أبي سعيد: "وَكَذَلِكَ عِنْدَمَا يَجِدُ الدَّلِيلَ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى غَيْرِهِ...".

للمزيد يُنظر: قراءات في فكر أبي سعيد الكدمي ص ٥٤، ٥٦.

٦ - رواه الربيع، باب: في آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٩٥.



فصل في نواقض الوضوء

واعلم - أخي العابد - أنَّ الإنسان مأمورٌ أن لا يُبطلَ عمله بعدَ تمامِهِ ﴿وَلَا يُبْطَلُوا أَعْمَلَكُمْ﴾ (مُحَمَّد: ٣٣)، وَهَا أَنَا أَذْكَرُ بَعْضًا مِنْ مُبْطَلَاتِ الْوُضُوءِ:

❖ **الرَّدَّةُ:** وهي الخروجُ من الإسلامِ كليًّا، أو ارتكابُ ما يوجبُ ذلكَ كإنكارِ ما هوَ معلومٌ من الدينَ بالضرورةِ من غيرِ شبهةٍ أو تأويلٍ.

❖ **لمَسُ المتوضئِ لِعَوْرَتِهِ (المُغْلَظَةِ) أو عورةٍ غيره:** ولا فَرْقَ على **المُعْتَمَدِ** الصحيح -عندَ العلامةِ القنويِّ- أن يكونَ ذلكَ اللَّمَسُ بباطنِ الكَفِّ أو بظاهرِهِ^١؛ فعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنه مرفوعًا: "إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ"^٢، وعن جابرِ بنِ زيدٍ مرفوعًا أيضًا: "إِذَا مَسَّتِ الْمَرْأَةُ فَرْجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ"^٣.

❖ **لمَسُ مَا كَانَ نَجَسًا:** إِذَا كَانَ اللَّامِسُ أَوِ الْمَمْسُوسُ أَوْ كِلَاهُمَا رَطْبًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ النَّجَاسَاتِ وَأَنْوَاعِهَا سَلْفًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ.

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيفية مفرغة. بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، رقم المذكرة ١٠ ص ١١.

^٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٩.

^٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة" ص ٣.

^٤ - رواه الربيع، باب: ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١١٥.

^٥ - رواه الربيع، ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١٠٧.

ويظهر لك جليًّا -أيها التَّيْبَةُ- أنَّ الرَّاجِحَ الصَّحِيحَ من خلالِ هذه الأحاديثِ الصحيحة أنَّ الوضوءَ ينتقضُ بلمَسِ الذَّكَرِ خلافًا لمن قال بعدمِ النِّقْضِ استدلالًا بما رُوِيَ: "هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ" فهذا الحديثُ على تقديرِ صحته منسوخٌ لا يُحتجُّ به.

يُنْظَرُ: القنوي، سعيد بن مبروك. الإمام الربيع بن حبيب مكانته ومُسْنَدُهُ، ص ٢٠٦.

❖ **الغيبَةُ:** لقوله ﷺ: "الغيبَةُ تُفْطَرُ الصَّائِمَ وَتَنْقُضُ الوُضُوءَ"^١، وقد قاسَ عليها كثيرٌ مِنَ العلماءِ سائرَ الكبائرِ مِنَ المعاصي، فقالوا: إِنَّ جَمِيعَ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ ناقِضَةٌ لِلوُضُوءِ كَالنَّظَرِ الْمُحَرَّمِ مُبَاشَرَةً أَوْ بِوَاسِطَةٍ، ومثْلُهُ الاسْتِمَاعُ الْمُحَرَّمُ كَالاسْتِمَاعِ إِلَى الغَيْبَةِ وَالتَّمِيمَةِ وَمَزَامِيرِ الشَّيْطَانِ^٢، وَلَسَ الْمُتَوَضِّئُ لِلْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ أَوْ مَصَافَحَتِهَا^٣.

١ - رواه الربيع، باب: ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١٠٥.

تَنْبِيْهُ: اشتهر في بعض الروايات المذكورة في الكتب الفقهية زيادة "والتَّيمَةِ"، والحقيقة أن هذه الزيادة لم ترد في كتب الحديث الأصلية التي تروي الأحاديث بأسانيدھا المتصلة إلى النبي ﷺ، ومنَ المعلوم أن الروايات تُؤخذ من كتب الحديث والرواية لا من كتب الفقه التي تورد الأحاديث بلا إسناد. ولكن لا يعني ذلك نفي هذا الحكم عن التيممة في هذا الباب، إمَّا لأنها مقيسةٌ على الغيبة، أو لأنها داخلية في عموم "ولا صوم إلا بالكف عن محارم الله" كما تجده في باب الصيام. يُنظر: القنوي، "فتاوى سناو ١"، مادة سمعية، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

٢ - وناهيك في هذا ما رواه الإمام الحافظ الحجة الربيع بن حبيب - رحمه الله - بإسناده إلى جَبْرِ الْأُمَةِ وترجمان القرآن ابن عباس ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: "صَوْتَانِ مَلْعُونَانِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، صَوْتُ مَزْمَارٍ عِنْدَ نِعْمَةٍ، وَصَوْتُ مَرْثَةٍ عِنْدَ مَصِيبَةٍ"، وَفَسَّرَ الرَّبِيعُ ﷺ صَوْتُ الْمَزْمَارِ بِصَوْتِ الْمَغْنَمَةِ، وَعَزَزَتْ رِوَايَتَهُ هَذِهِ رِوَايَاتٌ شَتَّى جَاءَتْ مِنْ طَرُقٍ شَتَّى عَنْ اثْنَيْ عَشَرَ صَحَابِيًّا، مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: وَ(لَهُ) مَا كَذَّبَنِي سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحْلُونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ.." (البخاري/معلقا).... إلخ.

للمزيد يُنظر: جواب سماحة المفتي - حفظه الله - حول اللحية والموسيقى، فإن فيه شفاء العليل، ودواء السقيم.

٣ - **الْمَرْأَةُ الْأَجْنَبِيَّةُ:** هِيَ كُلُّ امْرَأَةٍ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَاجِلًا أَوْ آجِلًا. وَتَقَابِلُهَا الْمَرْأَةُ الْمَحْرَمَةُ: وَهِيَ كُلُّ مَنْ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ نِكَاحُهَا حَرَمَةً مُؤَبَّدَةً بِسَبَبِ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مَصَاهِرَةٍ.

قُلْتُ: وَمِنَ الطَّرِيفِ أَنِّي - فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مُبَاشَرَةً - كُنْتُ فِي حَلَقَةٍ عِلْمٍ نَقَرْتُ فِيهَا فَتَاوَى سَمَاحَةِ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ - حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَأَتَيْنَا عَلَى فَتْوَى سَمَاحَتِهِ حَوْلَ مَصَافَحَةِ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَأَثَرِهَا عَلَى الْوُضُوءِ، وَبَعْدَ الْقِرَاءَةِ وَالشَّرْحِ بَدَأَ لِي أَنْ أَسْأَلَ أَحَدَ الْحَاضِرِينَ عَنِ الْمَقْصُودِ بِالْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، فَأَجَابَ بِكُلِّ ثِقَةٍ وَدُونَ تَرَدُّدٍ بِأَنَّهَا الْمَرْأَةُ الْأُورُوبِيَّةُ أَوْ الْأَمْرِيكِيَّةُ...!!! وَهَذَا مَا أَكَّدَ عَلَيَّ أَنْ أُعَرِّفَ بِالْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ هُنَا، رَزَقَنَا اللَّهُ جَمِيعًا صَادِقَ الْقَوْلِ وَخَالِصَ الْعَمَلِ.

يُنظر: الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٦.

❖ **كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ^١ (الْقُبْلِ وَالدُّبْرِ):** معتادًا كالبولِ والغائطِ والريحِ^٢، أو غير مُعتادٍ كدُودٍ أو حَجَرٍ.

❖ **خُرُوجُ الدَّمِ:** وذلك إذا جاوزَ محلَّهُ، وهو الدَّمُ المسفوحُ؛ لقوله تعالى:

﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ (الأنعام: ١٤٥).

❖ **خُرُوجُ الْقَيْءِ وَالْقَلَسِ:** لقوله ﷺ: "مَنْ قَاءَ أَوْ قَلَسَ فَلْيَتَوَضَّأْ"^٣.

❖ **زَوَالُ الْعَقْلِ أَوْ التَّمْيِيزِ:** وذلك بالنَّوْمِ أَوْ السُّكْرِ أَوْ الإِغْمَاءِ أَوْ الْجُنُونِ ونحوها؛ لأنَّ الإنسانَ في تلكِ الحالة لا يشعرُ بما يخرجُ منه قال عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "الْعَيْنَانِ وَكَأَنَّ الدُّبْرَ"^٤.

فَائِدَةٌ

رَجَّحَ الشَّيْخُ سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ الْقَنْوِيُّ -حَفَظَهُ اللَّهُ- أَنَّ الضَّحِكَ لَا يَنْقُضُ الوُضُوءَ سِوَاءَ كَانَ هَذَا الضَّحْكُ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا^٥. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

^١ - السَّالِجِي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال، ص ١٠.

^٢ - تَنْبِيْهُ: الرِّيحُ وإن كان خروجها من موضع النجاسة ينقض الوضوء ويبطل الصلاة، إلا أنه ليس لها أي تأثير مطلقاً - على الرأي **أَهْمَنِي** الصحيح - في تنجيس ما لامسته من ثوب أو بدن سواء كانت رطبة أم يابسة، وسواء كان ما لا مسته رطباً كان أم يابساً. يُنظر:

• القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الرابع ص ٩٦.

• القنوي، حكم الإفرازات الخارجة من قبل المرأة (فتوى خطية معتمدة بحوزة الكاتب نسخة منها) ص ٢.

^٣ - الربيع، باب: ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١١١.

^٤ - الربيع، باب: في النَّوْمِ الذي ينقض الوضوء، رقم الحديث ١١٨.

^٥ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح" ص ٢٧.

لطيفة

في إحدى الليالي - بين صلاتي المغرب والعشاء بالمسجد الجامع - جمعنا مجلس العلم ببقية السلف شيخنا العلامة سيف بن راشد المعولي رحمته الله، فذكرت عنده مسألة **قص الأظافر والشعر وأثرها على صحة الوضوء!**

فأردف الشيخ رحمته الله من ذرره الثمينة قصة وقعت بين الإمام السالمي وشيخه العلامة راشد بن سيف اللمكي - رحمهم الله تعالى جميعاً - قال الشيخ: وقع في هذه المسألة اختلاف بين التلميذ السالمي والشيخ اللمكي، فقال الشيخ بنقص الوضوء، وقال التلميذ بعدم النقض، فأرسلوا كتاباً إلى جناب قطب الأئمة رحمته الله بالمغرب العربي يسألونه عن الراجح في هذه المسألة، فجاء الجواب المغربي موافقاً لرأي التلميذ النجيب^٢.

١ - هو العلامة محمد بن يوسف اطفيش، ينتهي نسبه إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أشهر عالم إباضي بالمغرب الإسلامي في العصر الحديث، وُلِدَ في "وادي ميزاب" من الجنوب الجزائري سنة ١٢٣٧هـ، فشر عن ساعد الجد والتحصيل، بعزيمة لا تعرف الملل، يؤازره ذكاء حاد، وذاكرة وقادة حتى تبهر في علوم الشريعة والعربية، فلقبه الإمام السالمي بقطب الأئمة، له مؤلفات كثيرة من أهمها تفاسيره الثلاثة: تيسير التفسير، وهيمان الزاد، وداعي العمل، إضافة إلى موسعه القيّمة "شرح النيل"، والتي تُعد عمدة الباحثين في الفقه الإباضي، توفي رحمته الله بعد أن قضى قرابة قرن في الجهاد العلمي، والإصلاح الاجتماعي وذلك سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م. يُنظر: معجم أعلام الإباضية / قسم المغرب العربي.

٢ - قُلْتُ: وهذا القول هو الذي صححه شيخنا القدوة البدر الخليلي - حفظه الله - في فتاوى المرأة وفي الفتاوى المتلفزة، وكذا صححه العلامة القنوي جزاها الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٩٤.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٣ صفر ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٤/٣م.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، "مذكرة خاصة" ص ٣٥.



حينها قال الشيخ سيف المعولي رحمته الله - في ثناء الإمام السالمي ومدح حافظته القوية منذ صغره - كلمة لا زلت أحفظها وتردد في ذهني إلى الآن، قال: "ذاك وعاء ما منخرق"^١.

مَسْأَلَةٌ

للنوم عدة حالات وهيئات، فمنه ما يكون طويلاً ثقيلاً في حالة الاضطجاع فهذا ناقض للوضوء ولا إشكال^٢، وقد اختلف العلماء في غير هذه الهيئة من النوم الناقض للوضوء على أقوال كثيرة، فقليل بنقض النوم مطلقاً على أي هيئة وعلى أي صفة كان، وقليل بالنقض للمتكى والمضطجع، أما الجالس فلا نقض عليه. والراجح عند شيخنا القنوي - حفظه الله - أن النوم الناقض هو النوم الذي لا يشعر صاحبه بخروج شيء حتى ولو كان جالساً^٣، وإلى هذا الرأي ذهب غير واحد من علمائنا - رحمهم الله -^٤؛ وذلك لأن النوم ليس حدثاً ناقضاً بنفسه وإنما بما يؤدي

^١ - يقصد بـ "وعاء" ذاكرته وحفظه.

^٢ - يُنظر: الجيطالي، قواعد الإسلام، ج ١ ص ١٨٦ - ١٨٧. ونسب محشي الإيضاح القول بعدم نقض النوم للوضوء مطلقاً حتى في هذه الحالة (الحالة الأولى) إلى أبي موسى الأشعري: (الإيضاح، ج ١ ص ١٣١)، والله أعلم بالصواب.

إِلَّا الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ يُنْقَلُ	***	- إِذْ لَيْسَ مَا قِيلَ جَمِيعًا يُقْبَلُ
يَنْزَعُهُ فَهُمْ أُولَى الْأَبَابِ.	***	أَوْ كَانَ أَصْلُهُ مِنَ الْكِتَابِ
إِلَّا خِلَافاً لَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ	***	- وَلَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مُعْتَبَرًا

^٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٠ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠/٧/٢٠٠٣م.

^٤ - يُنظر: الطيواني، خلفان بن سليمان. قاموس الصلاة ص ٣٣.



إليه، ولأنَّ الإنسانَ قد ينامُ نومًا عميقًا في جلوسِهِ فلا يُحسُّ لما يَعرضُ لَهُ؛ قال ﷺ: "الْعَيْنَانِ وَكَأَنَّ الدُّبْرَ"^١.

لَطِيفَةٌ أُخْرَى

وفي هذا السِّيَاقِ حَدَّثَنَا بَعْضُ أَفْضَلِ عَصَرِنَا أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ -مِمَّنْ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ نَقْضِ الْوُضُوءِ لَمَنْ نَامَ جَالِسًا- جَلَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِجَوَارِ رَجُلٍ، فَأَخَذَتِ الرَّجُلَ غَفْوَةً فَنَامَ عَلَى جَلْسَتِهِ تِلْكَ حَتَّى أَحْدَثَ، فَقَالَ لَهُ الْعَالَمُ: اذْهَبْ وَتَوَضَّأْ فَقَدْ خَرَجْتَ مِنْكَ رِيحٌ، فَأَنْكَرَ الرَّجُلُ ذَلِكَ، وَكَرَّرَ عَلَيْهِ الْعَالَمُ الطَّلَبَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلْ خَرَجْتَ مِنْكَ أَنْتَ!! وَلَهُ الْمُسْتَعَانُ.

خُلَاصَةٌ

يَقُولُ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَدَارِجِ الْكَمَالِ^٢

وَنَقَضُوهُ بِخَارِجٍ مَعْلُومٍ	***	مِنَ السَّيِّئِينَ أَوْ الْحُلُقُومِ
كَالْقَيْءِ وَالْقَلَسِ وَدَمٍّ وَاعْتَفِرْ	***	مِنْ قُبْلِ الْمَرْأَةِ رِيحٌ تَنْتَشِرُ
وَبِالرُّعَافِ وَالدَّمِ الْمَسْفُوحِ	***	يَخْرُجُ مِنْ جَسَدِهِ الْمَجْرُوحِ
كَذَاكَ إِنْ بَاشَرَ مَا كَانَ نَجِسٌ	***	أَوْ لِفُرُوجِ بَالِغٍ كَانَ لَمَسٌ
بِبَاطِنِ الْكَفِّ عَلَى الثَّقَبَيْنِ	***	بِلا حِجَابٍ أَوْ عَلَى الرُّفْعَيْنِ
إِنْ كَانَ فَرْجُهُ الَّذِي قَدْ لَمَسَا	***	أَوْ مَسَّ أَجَنِيَّةً مِنَ النِّسَاءِ
كَذَاكَ أَيْضًا أَنْ تَرَى عَوْرَةَ مَنْ	***	لَيْسَ يَحِلُّ أَنْ تَرَاهُ فَاعْلَمْ
وَذِي النِّسَاءِ عَوْرَةً كَبِيرَةً	***	إِلَّا الَّذِي أَخْرَجَ لِلضَّرُورَةِ
وَجْهَهُ وَكَفَّانٍ وَسَائِرِ الْقَدَمِ	***	إِلَّا لِمَنْ يَكُونُ مِنْهَا ذَا حُرْمٍ

^١ - رواه الربيع، باب: في التَّوَمِّ الذي ينقض الوضوء، رقم الحديث ١١٨.

^٢ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال، ص ١٠.

وَرَوْجَةُ الْمَرْءِ كَمَثَلِ نَفْسِهِ	***	لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ غَيْرُ مَسِّهِ
وَالشَّرْكُ نَاقِضٌ لَهُ إِذَا طَرَأَ	***	وَالْخُلْفُ فِي الْمَعَاصِي عَنْهُمْ صَدْرًا
فَيَشْمَلُ الْغِيَةَ وَالتَّمِيمَةَ	***	وَالْكَذِبَ وَالصَّغِيرَةَ الذَّمِيمَةَ
وَيَنْقُضُ الْإِعْمَاءُ وَالْجُنُونُ	***	وَالنَّوْمُ إِذَا مُضْطَجِعًا تَكُونُ

فصل في المسح على الجبيرة

الجبائر هي ما يوضع من اللِّفَافِ أو الضَّمَائِدِ على مواضع الجروح حتى تصحّ وتشفى، وقد رخص الشرع الشريف في المسح عليها بدلاً من غسلها رفعاً للحرج ودفعاً للمشقة، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الحج: ٧٨.

والأصل الشرعي للمسح على الجبائر ما ثبت عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه -: "أنه انكسر إحدى زنديه فسأل النبي ﷺ أن يمسه على الجبائر، قال له: ((نعم))".^١

مسألة

غُسْلُ الرَّجْلَيْنِ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ الْوُضُوءِ وَرَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِهِ لِنَصِّ آيَةِ الْوُضُوءِ عَلَى ذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿... وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦)، وعليه فلا يجزي مسحهما أو المسح على الخفين بعد أن نزلت آية المائدة التي هي آخر القرآن نُزُولاً، سواءً كان ذلك في سفرٍ أو في حضرٍ، وما روي في المسح على الخفين فهو محمولٌ على ما قبل المائدة، فحكمه التَّسْحُ؛ ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما: "ما رأيت رسول الله ﷺ مسح على خفيه قط".^٢

١ - الربيع، باب: في المسح على الخفين، رقم الحديث ١٢٦.

٢ - الربيع، باب: في المسح على الخفين، رقم الحديث ١٢٣.

على أن ما رُوي في المسح على تقدير ثبوته فهو آحاد لا يُعارض القطعي المتواتر من القرآن الكريم^١، وإلى هذا الرأي ذهب طائفة كبيرة من صحابة رسول الله ﷺ؛ ولذلك شددت السيدة عائشة رضي الله عنها فقالت: "لأن أحمل السكين على قدمي أحب إلي من أن أمسح على الخفين"^٢.

١ - كان الصحابة رضي الله عنهم يردون كل رواية تتعارض مع القطعي من القرآن الكريم، حينما لا يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع التي ذكرناها سابقا في مبحث "أوجه بيان السنة للقرآن الكريم"، وهذا المنهج منهج معروف ومتبع لديهم، ولذلك أمثلة كثيرة، كما فعلت السيدة عائشة رضي الله عنها حين ردت على ابن عمر في قضية تعذيب الميت ببيكاه أهله عليه مستدلة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُزْرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾ (الأعراف: ١٦٤)، وفي قضية اعتماره رضي الله عنه في رجب، وكما صنع ابن عباس رضي الله عنه بحديث الحكم بن عمرو الغفاري في تحريم ذوات الناب من السباع والمخالب من الطير (رواه البخاري، باب: لحوم الحمر الإنسية، رقم الحديث ٥١٠٣).

وعموماً فإن هذا المنهج أرشد إليه النبي ﷺ أصحابه فيما رواه الربيع بسنده المتصل الصحيح عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "إنكم ستختلفون من بعدي فما جاءكم عني فاعرضوه عني كتاب الله فما وافقه فعني وما خالفه فليس عني" (رواه الربيع، رقم ٤١)، هذا كما قلنا عند وقوع التعارض والاختلاف وتعدّد إمكان الجمع، أمّا عند إمكان الجمع بوجه من الوجوه المعتبرة التي ذكرناها سابقا فلا يُصار إلى الرد كما هو مقرر ومعلوم.

قال النور السالمي -رحمه الله- في شرحه لهذا الحديث: "...وهذا في ما وقع فيه الاختلاف بين الأمة؛ بدليل قوله: "إنكم ستختلفون من بعدي" فأما المتفق عليه أنه عن رسول الله ﷺ فلا يحتاج إلى عرض، بل يجب العمل به وإن خالف ظاهر الكتاب؛ لأنه إما ناسخ أو مخصص... إلخ" فحذار كل الحذر من التسرع في رد أقوال المعصوم رضي الله عنه قبل التأمل والنظر من قبل أهل العلم والبصر قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤). ينظر:

• القنوي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ١١٦ - ١١٨.

• السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ١ ص ٦٦.

٢ - الربيع، باب: في المسح على الخفين، رقم الحديث ١٢٧.



البَابُ الرَّابِعُ: فِي الْغُسْلِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ (النساء: ٤٣)

فَصْلُ فِي أَصْلِ الْغُسْلِ

الْغُسْلُ **لُغَةً**: بضم الغين اسمٌ لفعلِ الاغتسالِ، والغسلُ -بالفتح- اسمٌ للماءِ المُغْتَسَلِ بِهِ -كما تقدّم في الوضوءِ والوضوء-، وأمّا في **الشرع**: فهو إفاضةُ الماءِ على الجسدِ كلّهِ بنيةً التّطهّرِ رفعاً للحدثِ الأكبرِ كالغسلِ من الجنابةِ أو الحيضِ، أو عملاً بالسّنة كالغسلِ للجمعةِ والإحرامِ.

وعن أصلهِ الشرعيّ حسبكَ قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ (النساء: ٤٣)، وما رواه ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما عن النبيّ ﷺ قال: "الوضوءُ مِنَ الْمَنِيِّ وَالْغُسْلُ مِنَ الْمَنِيِّ" ^١.. إلى غيرِ ذلك من النّصوصِ الكثيرةِ.

فَصْلٌ فِي الْغُسْلِ الْوَاجِبِ

يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْغُسْلِ حَسَبَ أَحْوَالِهِ وَأَسْبَابِهِ، فَقَدْ يَكُونُ الْغُسْلُ وَاجِبًا لِلْأَسْبَابِ التَّالِيَةِ:

^١ - رواه الربيع، باب: ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١٠٤، ١٣٤.

أَوَّلًا: الْجَنَابَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ (المائدة: ٦)، والجنابة حَدَثٌ أَكْبَرُ يَتَّصِفُ بِهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ بِسَبَبِ الْإِنْزَالِ أَوْ الْجِمَاعِ.

ويكون **الإنزال** في اليقظة كما يكون في النَّوْمِ وهو المعروف بالاحتلام، ويكون الاحتلام من المرأة كما يكون من الرجل؛ ولذلك يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، فعن ابن عباس رضي الله عنه قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: بَرِحَ الْخَفَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْمَرْأَةُ تَرَى فِي النَّوْمِ مَا يَرَى الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((عَلَيْهَا الْغُسْلُ إِذَا أَنْزَلَتْ))^٢.

أَمَّا **الجماع** فَيَجِبُ بِهِ الْغُسْلُ أَنْزَلَ الرَّجُلُ أَوْ لَمْ يُتْرَلْ فعن جابر بن زيد قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ هَلْ كَانَ يَغْتَسِلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جِمَاعٍ وَلَمْ يُتْرَلْ؟ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ بِنَا ذَلِكَ وَيَغْتَسِلُ وَيَأْمُرُنَا بِالْغُسْلِ وَيَقُولُ: ((الْغُسْلُ وَاجِبٌ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ))^٣، وَيَقُولُ: ((إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَالْغُسْلُ وَاجِبٌ أَنْزَلَ الرَّجُلُ أَوْ لَمْ يُتْرَلْ))^٤.

ثَانِيًا: طَهْرُ الْمَرْأَةِ مِنَ الْحَيْضِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، أَيِ اغْتَسَلْنَ. وَكَذَلِكَ طَهْرُهَا مِنَ النَّفَاسِ، قِيَاسًا عَلَى الْحَيْضِ؛ لِأَنَّ النَّفَاسَ - كَمَا يَقُولُ الْفُقَهَاءُ - حَيْضٌ طَالَتْ أَيَّامُهُ.

١ - وإن كانت المرأة أقل احتلاماً من الرجل إلا أنه يجب عليها الغسل أيضاً على الصحيح الراجح عند جمهور العلماء، وهو الذي عليه الفتوى عند عالمي زمانهما الخليلي والقنوي - حفظهم الله تعالى -؛ لدلالة السُّنَّةِ النبوية على ذلك. يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ٢٩/١١/٢٠٠٢ م.

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣ م (مذكرة خاصة ص ٥٤).

٢ - الربيع، باب: فيما يكون منه غسل الجنابة، رقم الحديث ١٣٨.

٣ - الربيع، باب: فيما يكون منه غسل الجنابة، رقم الحديث ١٣٥.

٤ - الربيع، باب: فيما يكون منه غسل الجنابة، رقم الحديث ١٣٧.

يتحقق **الجماع** أو **التقاء الختانيين** بولوج حشفة الذكر (موضع الختان) داخل الفرج؛ لذا فليس منه المداعبة التي تكون دون ذلك ما لم يُتْرَلْ، فإن أنزل وجب الاغتسال على المتزل دون صاحبه، والله أعلم.



المعتمد في فقه الصلاة



ثالثاً: الموتُ وهو واجبٌ على الكفاية، قالت أم عطية الأنصارية : دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال : " اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماءٍ وسدرٍ ، واجعلن في الآخرة شيئاً من كافور "¹.

رابعاً: دخولُ المشرك في الإسلام لأمره ﷺ ثمانية الحنفي بالاعتسالة حين أسلم².

خامساً: النجاسة المجهولة الموضع في الجسد: يجب على صاحبها غسل جسده كله؛ لأنه يتيقن النجاسة وجهل موضعها، فلا يطهر إلا بيقين وذلك ما لا يحصل إلا بغسل جميع الجسد³.

فصل في الغسل المندوب

أولاً: لصلاة الجمعة: قال ﷺ: "الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم"⁴، ومرادُهُ بالوجوب التأكيد عليه.

¹- رواه:

- الربيع، باب: الكفن والغسل، رقم الحديث ٤٨٠.
- البخاري، باب: غسل الميت ووضوؤه بالماء والسدر، رقم الحديث ١١٧٥.

²- ابن حبان، باب: غسل الكافر إذا أسلم، رقم الحديث ١٢٥٥.

³- السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ١١.

⁴- اختلف العلماء في مشروعية غسل الجمعة، فقليل: هو مشروع لليوم وعليه سماحة المفتي -حفظه الله-، وقيل: للصلاة وهو الذي مال إليه المحدث القنوي -حفظه الله- (القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م "مذكرة خاصة" ص ٢٨)؛ فعلى الأول يُشرع الغسل على الجميع وجبت عليه الجمعة أو لم تجب، أراد الحضور أو لم يرد.

وعلى الثاني فلا يلزم الغسل من لم يرد حضور صلاة الجمعة، ولكن الاحتياط أولى وفيه الأجر والثوبة للجميع بإذن الله تعالى، أما من أراد حضور الصلاة فليغتسل لأنه مشروع للصلاة، ولو كان الحضور غير واجب في حق المرأة والعبد والمسافر.

ثانياً: للإحرام بالحج أو العمرة ولدخول مكة وللوقوف بعرفة: لما روي: "أنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ"^١، حتى الحائضُ والنفساءُ يُشرعُ في حقِّهما الاغتسالُ للإحرام؛ لأمره ﷺ أسماء بنتُ عُميسٍ بالاغتسالِ بعدَ ولادتها بِمُحَمَّدٍ بنِ أَبِي بَكْرٍ^٢، ولما روي أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ يَغْتَسِلُ^٣، ولوقوفِ عَرَفَةَ^٤.

ثالثاً: الغُسلُ للعِيدَيْنِ: يقولُ الشيخُ القنويُّ -حفظه الله-: "الاجْتِسَالُ يَوْمَ الْعِيدِ وَرَدَتْ فِيهِ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تُرْفَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ رَوَايَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ عَنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا الصَّحِيحُ وَمِنْهَا السَّقِيمُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْاجْتِسَالَ ثَابِتٌ، وَ-أَيْضاً- قَاسَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْاجْتِسَالِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَهُوَ قِيَاسٌ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَكِنَّ الْأَقْوَى هُوَ مَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ -رِضْوَانُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَيْهِمْ-، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ قَدْ أَخَذُوا ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ"^٥.

ومثل هذا يقال في الاغتسال بعد دخول مكة، الظاهر أنه للطواف وليس لمجرد الدخول، وهكذا في كل ما يكون به زحام خشية خروج شيء من الروائح الكريهة من بدن الإنسان، لا سيما مع انعدام وسائل التبريد والتكييف خاصة في العصور السابقة.

يُنظر: فتاوى فضيلة العلامة سعيد بن مبروك القنوي، ص ٨٤.

^١ - الربيع، باب: في صلاة الجمعة وفضل يومها، من طريق أبي سعيد وعائشة رضي الله عنهما، رقم الحديث ٢٨٤، ٢٨٥.

^٢ - الترمذي، باب: ما جاء في الاغتسال للإحرام، رقم الحديث ٧٦٠.

^٣ - الربيع، باب: ما تفعل الحائض في الحج، رقم الحديث ٤٤٥.

^٤ - أبو داود، باب: دخول مكة، رقم الحديث ١٥٨٩.

^٥ - الموطأ، باب: الغسل للإهلال، رقم الحديث ٦١٩.

^٦ - فتاوى فضيلة الشيخ العلامة سعيد بن مبروك القنوي، ص ١١٢.

وهناك **اغتسالات غير مَسْنُونَةٍ**؛ لكونها لم تثبت في سنة النبي ﷺ كالغسل من الاستحاضة والحجامة والغسل لمن غَسَلَ مَيِّتًا^١، بل هناك ما هو بدعة مخالفة لهدي النبي ﷺ لا ينبغي فعله أبدًا كالغسل بعد انتهاء عدة المرأة المتوفى عنها زوجها^٢، والله المستعان.

﴿فائدة جليلة﴾

اختلف العلماء في **حكم غسل الجمعة**، فذهب أكثرهم إلى أنه سنة وليس واجبًا شرعيًا يأثم تاركه^٣، وإنما عبر ﷺ بالوجوب ومرادُه الحض والتأكيد عليه، وهكذا كثير من المصطلحات الأصولية الطارئة لا يمكن أن تُحمَل وتُترَل على النصوص الشرعية من كتاب الله تعالى أو سنة نبيه ﷺ.

^١ - يُنظر:

- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٣٦٢.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح" ص ١٠ - ١١.

^٢ - ومن الجدير بالذكر وإن كان لا يخفى في كثير من المجتمعات التي عشت فيها الجهل وفرح أن هناك - في العِدَّة وما يتعلق بها - الكثير الكثير من الأمور المبتدعات التي ما أنزل الله بها من سلطان، كإقراء المعتدة ثيَّة العدة من قِبَل رَجُلٍ أجنبي عنها، وزعمهم أن العدة لا تتعد بدون ذلك بل لا بد أن يكون هذا الإقراء قِبَل دفن الزوج المتوفى، ومن هذه المنكرات أيضا احتجائها عن كل ذكر ولو قريبا، وأنه لا بد أن تلبس ثيابا معينة، ثم ختمها بتغسيل المعتدة، واجتماع النساء لتحديد البكاء والتوايح ثم الاجتماع على أكل الذبائح المَعْدَّة لهذا اليوم... وقد أفرد لها شيخنا بدر الدين الخليلي - حفظه الله - رسالة خاصة بعنوان "المعتدة بين البدعة والسنة"، فليرجع إليها من شاء.

وكذلك نبه شيخنا إمام السنة والأصول أبو عبد الرحمن - حفظه الله تعالى - مرارا على هذا الأمر وما يقع فيه من مخالفات كثيرة للهدي النبوي على صاحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم، والله المستعان.

انظر للأهمية: تعليقنا حول هذا الموضوع بزيادة وتفصيل/ الباب الثالث عشر: في صلاة الجنابة.

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٧/٠٥/٢٠٠٧م).

^٣ - أفاد شيخنا القنوي - حفظه الله - في جلسة المراجعة معه بمكتب الإفتاء (بتاريخ: ٢٥/ ذي القعدة/ ١٤٢٩هـ، ٢٤/ نوفمبر/ ٢٠٠٨م) أن الذي يراه في غسل الجمعة أنه يدور بين الوجوب والتأكيد.

ويُنظر: القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، مذكرة رقم ٩

ص ٤.

ونذكرُ مثلاً على ذلك، مصطلحُ "القضاء" يرادُ به عندَ الأصوليين الإتيانُ بالعبادة بعدَ خُروجِ وقتها المحدد لها شرعاً، ولكن هذا المعنى الحادثُ لا يمكنُ أنْ تُحملَ وتُفسرَ عليه النصوصُ الشرعيةُ كقولهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَسِكَكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾ (البقرة: ٢٠٠)، وقولهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ﴾ (الجمعة: ١٠)، وقولهِ ﷺ: "فما أدرَكْتُم فصلُّوا وما فاتَكُم فأقضُوا"¹، فالمرادُ بالقضاء هنا هو أداءُ العبادة في وقتها، والله أعلم.

وقد نَبَّهَ على هذه الفائدةِ الجليَّةِ أكثرَ من مرةٍ شيخُنَا إمامُ السُّنَّةِ والأصولِ - حفظه الله -، وكذا شيخُنَا الخليلي - حفظه الله -²، وقبلهُما الإمامُ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي شرحِهِ على الجَامِعِ الصَّحِيحِ حيث قال في موضع: "قَالُوا جِبُّ التَّنْبُهِ لِهَذِهِ التَّنْكَةِ فَإِنَّهَا مَزَلَّةُ الْأَقْدَامِ وَقَدْ انْجَبَرَّ بِنَا الْكَلَامُ بِالِاسْتِطْرَادِ فِي ذِكْرِهَا لِعَظَمِ خَطَرِهَا"³.

١ - الربيع، باب: في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، رقم الحديث ٢٢٠.

٢ - يُنظر:

- الخليلي، فتاوى الأيمان والكفارات والندور، ص ١٨٥.
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٩٧-٩٨.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٣٢.
- القنوي، دروس حول "سجود التلاوة" بجامع الإمام الجيظلي بالمواخ الشمالية/ صيف ٢٠٠٦م.
- القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، مذكرة رقمه ص ٣.

٣ - يُنظر:

- السَّالِمِي، شرح الجامع الصحيح، ج ١ ص ٣٢٢.
- السَّالِمِي، شرح الجامع الصحيح، ج ٢ ص ٩٤-٩٥.



فصل في فرائض الغسل

أولاً: النية: ^١ لأنها عبادة غير معقولة المعنى، قال رحمته الله: "إنما الأعمال بالنيات" ^٢، ويجزي - على الصحيح **المعتمد** عند الشيخين - غسل واحد لأكثر من سبب كالجنابة مع الحيض، أو الجنابة مع الجمعة ^٣.

ثانياً: تعميم البدن بالماء: قال رحمته الله: "تحت كل شعرة جنابة، فلبوا الشعر وأنقوا البشر" ^٤، وقال: "أمرني حبيبي جبريل عليه السلام أن أغسل فيكي وعنققي وعنققي عند الجنابة" ^٥.

ثالثاً: الموالاة والدلك: الموالاة هي المتابعة بين المغسولات بحيث يُشرع في اللاحق قبل أن يجف المغسول السابق، ولا بد منها لأن الغسل عبادة واحدة لا تتجزأ.

^١ - على الرأي الصحيح عند شيخنا الخليي، وشيخنا إمام السنة والأصول، وهو المشهور عند الجمهور؛ بناءً على أن الغسل عبادة غير معقولة المعنى، وكل ما كان كذلك فلا بد له من النية. يُنظر:

- الخليي، الفتاوى ج ١ ص ٢١٤.
- القنوي. دروس صيف ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح" ص ١٠ - ١١.
- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ١ ص ٢٠٧.

^٢ - الربيع، الباب الأول في النية، رقم الحديث ١.

^٣ - يُنظر:

- الخليي، ٧٩ مسألة للنساء فقط "مادة سمعية"، إنتاج مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.
- المنتدى الأدبي، قراءات في فكر أبي سعيد الكدومي، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "التأصيل الفقهي عند الإمام أبي سعيد الكدومي" ص ٥٧.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م، "مذكرة خاصة" ص ١٨ - ١٩.

^٤ - الربيع، باب: في كيفية الغسل من الجنابة، رقم الحديث ١٤١.

^٥ - الربيع، باب: في كيفية الغسل من الجنابة، رقم الحديث ١٤٢. قال الربيع: **الفنيكة**: هي المسربة التي في وسط الشارب، **والعنققة**: هي المسربة التي في الرقبة من خلف قفا الرأس **والعنققة**: هي الشعيرات المنحازة من اللحية تحت الشفة السفلى.

وَالذَّلْكَ هُوَ إِمْرَارُ الْيَدِ عِنْدَ صَبِّ الْمَاءِ حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى جَمِيعِ مَوَاضِعِ الْجَسَدِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "قَبِّلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ"^١، وَيَجْزِي عَنْهُ كُلُّ مَا يَقُومُ مَقَامَ الذَّلْكِ كَرَشَاشِ الْمَاءِ وَمَوْجِ الْبَحْرِ، وَقِيلَ: إِنَّ الذَّلْكَ غَيْرُ وَاجِبٍ إِذَا تَعَهَّدَ الْمُغْتَسِلُ مِبَاطِنَ جَسْمِهِ وَعَمَمَ الْمَاءَ، وَهُوَ **أَهْغَنَمُ** عِنْدَ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -^٢.

وَكَذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ فِي الْغُسْلِ الْوَاجِبِ الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ عَلَى **أَهْغَنَمٍ** عِنْدَ الشَّيْخِينَ - يَحْفَظُهُمَا اللَّهُ -^٣؛ قَالَ ﷺ: "قَبِّلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ" فَالْقَمُّ بِهِ بَشَرٌ، وَالْأَنْفُ بِهِ شَعْرٌ.

فَتْوَى

السُّؤَالُ/ شَخْصٌ اغْتَسَلَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ الْاِغْتِسَالِ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ مَرَّةً أُخْرَى إِنْ كَانَ قَدْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ؟

الجَوَابُ/ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ النِّيَّةِ لَغُسْلِ الْجَنَابَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّهُ -أَعْنَى غُسْلِ الْجَنَابَةِ- غَيْرُ مَعْقُولٍ الْمَعْنَى، وَكُلُّ عِبَادَةٍ غَيْرِ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى لَا بُدَّ لَهَا مِنْ نِيَّةٍ^٤.

فَتْوَى أُخْرَى

السُّؤَالُ/ هَلْ يُجْزِي تَعْمِيمُ الْجَسَدِ بِالْمَاءِ عِنْدَ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ دُونَ إِمْرَارِ الْيَدِ عَلَيْهِ؟
الجَوَابُ/ اِخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ وَالرَّاجِحُ الْإِجْزَاءُ إِنْ تَتَبَعَ مَغَابِنَ جَسَدِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^١.

^١ - الرِّبْع، بَاب: فِي كَيْفِيَةِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٤١.

^٢ - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢١٤.

^٣ - لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ فِي اغْتِسَالِهِ ذَلِكَ.

الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ١٣.

^٤ - أَعَادَ الشَّيْخُ الْقَنُوبِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - صِيَاغَةَ الْجَوَابِ فِي جُلُوسَةِ الْمَرَاجَعَةِ مَعَهُ بِمَكْتَبِ الْإِفْتَاءِ (بِتَارِيخ: ٢٥ / ذِي الْقَعْدَةِ /

١٤٢٩ هـ، ٢٤ / نَوْفَمِر / ٢٠٠٨ م). وَيُنْظَرُ: الْقَنُوبِيُّ، دُرُوسُ مَفْرُغَةٍ بِمَبْنَى مَعْهَدِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ (سَابِقًا بَرُوءِي)، لَصِيفِ

١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، مَذْكُورَةٌ رَقْم ٥ ص ٨.

فصل في سنن الغسل ومُسْتَحَبَّاتِهِ

أولاً: إِرَاقَةُ الْبَوْلِ^٢.

ثانياً: الاستنجاء^٣.

ثالثاً: التَّسْمِيَةُ^٤.

رابعاً: الوُضوءُ قَبْلَهُ^٥؛ لفعل النَّبِيِّ ﷺ، إلا أَنَّهُ يُؤَخَّرُ غُسْلَ الْقَدَمَيْنِ لِيَجْعَلَهُ آخِرَ الْاِغْتِسَالِ، وهذا الوُضوءُ يُمْكِنُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ الْمَكْلَفُ مَا دَامَ أَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِضْ بَلَمَسِ الْفَرْجِ أَوْ بغيرِهِ مِنْ نَوَاقِضِ الْوُضوءِ.

خامساً: الْأَعَالِي قَبْلَ الْأَسَافِلِ، وَالْمِيَامُنْ قَبْلَ الْمِيَاوِرِ؛ لفعل النَّبِيِّ ﷺ ذلك، وَلِأَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ التَّيَامُنَ فِي طُهُورِهِ وَنَعْلِهِ وَفِي تَرَجُّلِهِ^١.

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٤.

^٢ - إِرَاقَةُ الْبَوْلِ استحبه العلماء احتياطاً مِنْ أَجْلِ إِخْرَاجِ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَنِيِّ فِي مَجْرَى الْبَوْلِ، وهذا خاص بالرجال، أما المرأة فلا تُؤْمَرُ بذلك؛ لِأَنَّ مَجْرَى الْبَوْلِ عِنْدَهَا غَيْرُ مَجْرَى الْمَنِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

^٣ - يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ نَظراً لِأَنَّهُ الثَّابِتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَتَّى لَا يَخْرُجَ أَثَرُ الْجَنَابَةِ الْمُنْتَقِيَةِ بِمَجْرَى الْبَوْلِ أَثْنَاءَ الْاِغْتِسَالِ أَوْ بَعْدَهُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ خُرُوجِهَا فَالِرَّاجِحُ عِنْدَ شَيْخِي زَمَانَهُمَا الْخَلِيلِيُّ وَالْقَنَوِيُّ -يَحْفَظُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى- عَدَمُ وَجوبِ إِعَادَةِ الْغَسْلِ مَرَّةً أُخْرَى، وَهُوَ رَأْيُ قُطْبِ الْأُئِمَّةِ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ-، وَإِنْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى وَجوبِ الْإِعَادَةِ. (القنوي، دروس صيف ٢٠٠١م) (مذكرة خاصة ص ١٨).

^٤ - يَقُولُ الشَّيْخُ الْقَنَوِيُّ -حَفَظَهُ اللَّهُ-: "لَمْ أَجِدْ دَلِيلًا يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ التَّسْمِيَةِ لِلْاِغْتِسَالِ، لَكِنْ إِنْ سَمِيَ فَحَسَنٌ"، لَا سِيَّمَا إِنْ أَرَادَ الْوُضوءَ؛ فَالتَّسْمِيَةُ لِلْوُضوءِ مَشْرُوعَةٌ بِنَصِّ السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ.

(القنوي، دروس صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م) "جلسة إفتاء مفرغة إجابة على أسئلة من طلبة العلم من أهل صور".

^٥ - الْوُضوءُ قَبْلَ الْاِغْتِسَالِ سُنَّةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ كغيره مِنْ سُنَنِ الْغَسْلِ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَادَ الْمُغْتَسِلُ الصَّلَاةَ فَلَا بَدَّ مِنَ الْوُضوءِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا بَدْرُ الدِّينِ الْخَلِيلِيُّ -يَحْفَظُهُ اللَّهُ-؛ حَيْثُ يَقُولُ سَمَاحَتُهُ فِي فِتَاوَاهِ (المتلفزة): "وَيَتَبَيَّنُ مِنْ هَذَا أَنَّ الرَّاجِحَ بَأَنِّ مَنْ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ سَوَاءً قَدَّمَ الْوُضوءَ قَبْلَ الْغَسْلِ أَوْ أَخَّرَهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْغَسْلِ، وَلَا يَصِلِي بِدُونِ وَضوءٍ، هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ".

يُنَظَرُ: الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامَج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ مِنْ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يَوافِقُهُ ٣٠/١٠/٢٠٠٤م.

فصل في صفة الغسل

خير الهدى هدى محمد ﷺ، وها هي أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها تنقل لك صفة اغتسال رسول الله ﷺ فتقول: "كان رسول الله ﷺ إذا أراد الغسل من الجنابة بدأ فغسل يديه، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ثم يدخل أصابعه في الماء ويخلل بها أصول شعر رأسه، ثم يصب على رأسه ثلاث مرّات، بيده ثم يفيض الماء على جسده كله، وهذا بعد الاستنجاء".^٢

فيظهر لنا أن صفة الغسل مرتبة على النحو التالي:

١- النية.

٢- الاستنجاء.

٣- غسل ما بين السرة والركبتين، وكل موضع وقعت فيه نجاسة.

٤- وضوء الصلاة بما فيه المبالغة في المضمضة والاستنشاق، وتأخير القدمين.

٥- تعميم الجسد بالماء، مبتدئاً بالأعلى قبل الأسفل، وبالأيمن قبل الأيسر.

٦- غسل القدمين اليمنى ثم اليسرى.

فتوى

السؤال/ أنا شاب أبلغ من العمر ١٩ سنة وقد قرب موعد زواجي وعندما سألت أحد أصدقائي المتزوجين عن الطهارة بعد مجامعة الزوجة أجابني بصورة غير واضحة، أرجو الإفادة عن الطهارة بعد الجماع؟

١ - أحمد، المسند، رقم الحديث ٢٤٤٨٤ .

٢ - رواه الربيع، باب: في كيفية الغسل من الجنابة، رقم الحديث ١٤٠ .



المعتمد في فقه الصلاة



الجواب/ الطهارة بعد الجماع هي نفس الغسل من الجنابة الذي يجب بالاحتلام ونحوه، وهي الاستنجاء أولاً ثم الوضوء أو الاقتصار على المضمضة والاستنشاق، ثم غسل الرأس وتعميم الجسد بالماء مع إيصال الماء باليد إلى مغاير الجسد كالسرة والرفعين^١ والإبطين، والله أعلم^٢.

خاتمة

وإليك ما قاله الشيخ الفقيه الأديب نور الدين السالمي رحمه الله في مدارجه^٣

وَلَا يَتِمُّ الْغُسْلُ دُونَ أَرْبَعٍ	***	تَمَضْمَضُ اسْتَنْشَقُ وَعَمَّمُ تَبَعُ
وَمَرَّ عِنْدَ الْغُسْلِ بِالْكَفِّ عَلَى	***	مَا تَسْتَطِيعُ لَازِمًا وَقِيلَ لَا
سُنَّ لَهُ السَّوَاكُ فَأَغْسَلَ يَدَا	***	قَبْلَ دُخُولِهَا الْإِنَاءَ وَأَقْصَدَا
وَاحْتُ عَلَى الرَّأْسِ ثَلَاثًا بَعْدَمَا	***	تَذَكَّرُ اسْمَ مَنْ عَلَيْكَ أَنْعَمَا
وَالْمَاءُ مُدٌّ فِي الْوُضُوءِ وَلَدَى	***	ذَا الْغُسْلِ صَاعٌ لَا أَقَلَّ مَقْصِدَا

^١ - الرفغان: تننية رُفَع - بضم الراء - وهو ما حول الفرج، وقد يطلق على الفرج نفسه.

^٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٣ .

^٣ - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال، ص ١١ .

البَابُ الْخَامِسُ: فِي التَّيَمُّمِ

تَعْلَمُ - أَخِي طَالِبَ الْعِلْمِ، وَفَقَّكَ اللَّهُ لِكُلِّ خَيْرٍ وَأَبْدَلَكَ بِكُلِّ غُسْرٍ يُسْرًا - أَنَّ التَّيَمُّمَ مِنْ جَمَلَةِ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّتِي فَضَّلَهَا اللَّهُ عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ وَجَعَلَهَا خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، وَقَدْ شُرِعَ التَّيَمُّمُ تَيْسِيرًا لِلْعِبَادِ وَرَفْعًا لِلْحَرَجِ عَنْهُمْ، شُرِعَ التَّيَمُّمُ لِيَكُونَ عِبَادَةً بَدِيلَةً عَنِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ أَوْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ، وَلِمَشْرُوعِيَةِ التَّيَمُّمِ مَنَاسِبَةٌ لَطِيفَةٌ أَدْعُ السَّيِّدَةَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَحْكِيهَا لَكَ، فَاطْلُبْهَا بِنَفْسِكَ...^٢

١ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أُعْطِيَتْ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا..."

(البخاري، باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، رقم الحديث ٤١٩).

٢ - عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ انْقَطَعَ عَقْدِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَاسَةِ، فَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَوْا إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعْتَ ابْنَتُكَ بِالنَّاسِ؟ أَقَامْتَهُمْ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ. فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدَهُ وَاضِعًا رَأْسَهُ عَلَى فَخْذِي وَقَدْ نَامَ فَقَالَ: قَدْ حِسْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ لَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَا مَاءٌ مَعَهُمْ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، فَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَمَنَعْتُ نَفْسِي مِنَ الْحَرَكَةِ لِمَكَانِ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخْذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ. قَالَتْ: فَبِعَنَّا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ فَوَجَدْنَا الْقَلَادَةَ تَحْتَهُ. رَاجِعِ الْقِصَّةَ فِي:

• الرِّبْع، بَاب: فَرَضَ التَّيَمُّمَ وَالْعَذْرَ الَّذِي يُوْجِبُهُ، رقم الحديث ١٦٨.

• الْبَخَارِيُّ، بَاب: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا، رقم الحديث ٣٢٢.



فصل في أصل التيمم

التيمم لغة: القصد، ويممته: قصده، قال تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ (البقرة: ٢٦٧)، ثم كثر استعمال هذه الكلمة حتى صار التيمم في عرف **الشرع:** عبارة عن استعمال التراب في الوجه واليدين على هيئة مخصوصة، بنية التطهر من الحدث الأصغر أو الأكبر^١.

وأصل مشروعية التيمم - باعتباره طهارة بديلة - ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، فمن **الكتاب** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ (المائدة: ٦)، ومن **السنة الصحيحة:** قول النبي ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه: "التيمم يكفيك إن لم تجد الماء عشر سنين"^٢، وأجمعت الأمة الإسلامية على مشروعية التيمم^٣، والحمد لله حق حمده.

^١ - الفيومي، المصباح المنير، باب: الياء مع الميم.

^٢ - الربيع، باب: فرض التيمم والعذر الذي يوجهه، رقم الحديث ١٧١.

^٣ - نعم أجمعت الأمة الإسلامية بعد نص الكتاب والسنة على أن التيمم طهارة من الطهارات المشروعة في الإسلام، ولعل هذا يؤكد ما سبق الحديث عنه أولاً من أن الله تعالى لم يكل أمر الشرع إلى عقول البشر القاصرة، وأهوائهم المتفرقة، وإلا فما يقول أولئك العقلانيون الذين يردون ما لا يتوافق مع عقولهم، كيف يكون تلطيف الوجه واليدين بالتراب طهارة من الطهارات ونظافة من النظافات تباح معه الصلوات، وتلاوة آيات الله البينات، والطواف بالبيت العتيق؟؟!! ولكن..

وَمَا لَنَا التَّقْيَرُ وَالْجِدَالُ

وَتَتْرُكُ الْأَمْرَ لِأَرْبَابِ الْعُلَا

* تَعْبُدًا عَلَيْنَا الْأُمْتِيَالُ

* نَتِيهِمُ الْعُقُولَ فِيمَا أَشْكَلَا

فصل في أسباب التيمم

التيمم طهارة بديلة عن الوضوء والغسل في حال الضرورة، وذلك له أسباب ودواع، فمن أسباب التيمم ما يلي:

١- **فُقْدَانُ الْمَاءِ** لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (المائدة: ٦)، وفُقْدَانُ الْمَاءِ حقيقةً بانعدامه أصلاً، أو فقْدَانُ الْمَاءِ حُكْمًا مع وجوده حقيقةً، وذلك إذا لم يمكن الوصول إليه لسبب من الأسباب: كخوفٍ على نفسٍ أو مالٍ، أو نسيانٍ للماءِ، أو عدم وجود وسائلٍ استخراجِهِ^١.

٢- **عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ** بسبب:

أ- **البرد الشديد**: فقد أقرَّ ﷺ عمرو بن العاص حين تيمم من جنابة في غزوة ذات السلاسل^٢.

ب- **الخوف من**: حدوث مرضٍ أو ازدياده أو تأخر شفاءٍ؛ لقوله ﷺ: "قتلوه قتلهم الله، ماذا عليهم لو أمروه بالتيمم"^٣.

١ - ولا فرق في ذلك بين مقيم ومسافر، وذكر السفر في الآية للأغلب المعتاد؛ إذ السفر عادة ما يكون مظنة لفقدان الماء.

القنوي. دروس صيف ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، "مذكرة خاصة" ص ١٦.

٢ - الربيع، باب: الزجر عن غسل المريض، رقم الحديث ١٧٤، وهذا الحديث يدل على الرأي الصحيح وهو جواز إمامة التيمم بالمتوضئ - كما ستجده في باب: أحكام الإمامة بعون الله تعالى -.

يُنظر: القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣ - الربيع، باب: الزجر عن غسل المريض، رقم الحديث ١٧٦، ونصه "قال جابر بن زيد: وبلغني عن قوم مات بحضرتهم مجذور فقيل للنبي ﷺ إنه أمر بالغسل كما ترى فكَّرَ عليه الجذري فمات، فقال النبي ﷺ: ((قتلوه قتلهم الله ماذا عليهم لو أمروه بالتيمم))". اهـ.

ت - الحاجة إلى الماء للشرب؛ للقاعدة "الضَّرُّ يُزَالُ"، و"الضَّرُّورَاتُ تُبَيِّحُ المحظورات"، وكذلك إذا وَجَدَ الماءَ يُبَاعُ لَكِنَّهُ بِثَمَنِ عَالٍ فلا يَجِبُ عَلَيْهِ شِرَاؤُهُ وَيَعْدِلُ إِلَى التَّيَمُّمِ.

ث - الخوف من فوات وقت الصلاة؛ لقصة السيدة عائشة حين نزلت آية التيمم بعد أن خافوا فوات الوقت^١.

فصل في أركان التيمم

تعلّم - أيها الطالبُ الذكيُّ الأريبُ - أن للتيمم أركاناً لا يتمُّ إلا بها، فمن أركانِهِ:

١ - **النية لرفع الحدث**: الأصغر أو الأكبر^٢؛ لأنها عبادةٌ غيرُ معقولةٍ المعنى، وقد صحَّحَ المحدثُ القنويُّ - حفظه الله - إمكانَ الاكتفاءِ بتيمُّمٍ واحدٍ لرفعِ الحَدَثَيْنِ الأصغرِ والأكبرِ إذا نوى بتيممه ذلك^٣.

٢ - **وَضْعُ الكَفَيْنِ عَلَى الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ**: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (المائدة: ٦)، والمرادُ بالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ: الترابُ ذو الغبار، وقيل: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ هو الترابُ

^١ - الربيع، باب: فرض التيمم والعذر الذي يوجبه، رقم الحديث ١٦٨.

^٢ - الرأي الراجح أن التيمم ليس مبيحاً للصلاة فقط ولا رافعاً للحدث رفعاً كلياً، وإنما الرأي الراجح أن التيمم يرفع الحدثَ رَفْعًا مُؤَقَّتًا إلى أن يجدَ التيممُ الماءَ أو يقدِّرَ على استعماله، وعلى ذلك فله أن يأتي بسائر العبادات التي يُشترطُ لها الوضوء ما دام باقياً على تيممه ذلك، ومقتضى هذا القول أيضاً أن للرجل مباشرةً امرأته التي ارتفع حدثها بالتيمم بعد طهرها من الحيض أو النفاس.

ينظر: القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ٨.

^٣ - ولأنَّ التيمم عبادةٌ غيرُ معقولةٍ المعنى فتقتصر مشروعيتها على الأحداث غير معقولة المعنى والتي ترفع في الأصل بالوضوء أو الغسل، أما الأَخْبَاطُ والنَجَاسَاتُ الظاهرة فلا يمكن التيمم لها على الصحيح كما صرح به محدث العصر - أبقاه الله - إذ لا بد فيها من إزالة عين النجاسة (الخبث)، ولا ترتفع حتى تُزال العين حقيقة.

• القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

• القنوي، دروس صيف ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة / شرح أبواب من الإيضاح" ص ٧.

المُخْرِجُ لِلنَّبَاتِ اسْتِثْنَاءًا بِقَوْلِهِ **وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ** (الأعراف: ٥٨).^١

٣- **مَسْحُ الْوَجْهِ**: كَلَّةً مَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ تَثْلِيثٍ وَلَا تَحْلِيلٍ.

٤- **مَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ**: بِوَضْعِ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى ثُمَّ الْعَكْسِ.

مَسْأَلَةٌ

اختلفت الروايات في **عَدَدِ ضَرْبَاتِ التَّيْمَمِ**، فقد جاء في أكثر الروايات النصُّ على الضربة الواحدة، وجاء في رواية الربيع التصريحُ بالضربتين الاثنتين، فعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: "تَيَمَّمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَرْبَنَا ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةً لليَدَيْنِ"^٢.

وبناءً على كلِّ ذلكَ فَمَنْ عَمِلَ بالضربةِ أو بالضربتينِ فلا حرجَ عليه -إن شاء الله تعالى-^٣.

١ - **فَائِدَةٌ**: فإن لم يجد التراب المذكور للتيمم فليضرب على أقرب شيء إليه من ترابٍ غير مُنْبِتٍ أو حجارةٍ أو حصَى أو سَبَخَةٍ.. وقد نبّه إمام السنة -أيضاً- إلى أنّه لا يُتَيَمَّمُ بترابِ المقابر. (القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م "مذكرة خاصة" ص ٤٧).

٢ - الربيع، باب: فرض التيمم والعذر الذي يوجبه، رقم الحديث ١٧٣.

٣ - الجدير بالذكر أن القول بالضربة الواحدة في التيمم قال به من أئمتنا الكبار أبو عبيدة مسلم -رحمه الله-، مع أنه هو الذي روى حديثَ عَمَّارِ النَّاصِ على الضربتين؛ ولذا عُدَّتْ هذه المسألة من المسائل اختلف فيها رأي أبي عبيدة عن روايته. يُنظر:

- القنوي، **قُرَّةُ الْعَيْنَيْنِ** ص ٧٨-٧٩.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٤هـ / يوافقه ٢٠٠٣م. (مذكرة خاصة ص ٣٨).
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٥هـ / يوافقه ٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح" ص ٧.



فصل في سنن التيمم

للتيمم سنن متعددة، منها:

- ١- التسمية قياساً على الوضوء^١.
- ٢- التفحُّ على الكفين أو نفضهما نفضاً خفيفاً قبل المسح.
- ٣- الترتيب: الوجه فاليد، والموالاتة؛ لأنه عبادة واحدة مترابطة.

فصل في كيفية التيمم

بعد أن اطلعت على أركان التيمم وسننه فلا تخفى عليك كفيته، وهي كالتالي: النية لرفع الحدث، التسمية، وضع الكفين على الصعيد الطيب، نفضهما نفضاً خفيفاً، مسح الوجه كامله، وضع الكفين على الصعيد مرة أخرى، نفضهما نفضاً خفيفاً، مسح اليدين إلى الرُسَين اليمنى ثم اليسرى، وهكذا تكون قد تيممت، تقبل الله طاعتك وأجزَلَ مثوبتك، والله أعلم وأحكم.

فصل في نواقض التيمم

١. كل ما ينقض الوضوء؛ لأنه بدلٌ عنه، والبدل يُعطى حكم المبدل منه.
٢. زوال العلة أو السبب المبيح للتيمم، كما مرَّ سابقاً.

^١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح" ص ٣.

فَائِدَةٌ

أَقْوَالٌ رَاجِحَةٌ عِنْدَ الْعَلَمَةِ الْقُنُوبِيِّ

١- نصّ كثيرٌ من العلماءِ على اشتراطِ كونِ التيممِ بعدَ **دُخُولِ الوقتِ**، والصَّحِيحُ **أَهْلُ الْقُنُوبِ** جَوَازُهُ قَبْلَ دُخُولِ الوقتِ إِذَا كَانَ مُتَأَكِّدًا أَنَّهُ لَنْ يَحْصُلَ وَلَنْ يَجِدَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ^١.

٢- نصّ كثيرٌ من العلماءِ على وجوبِ التيممِ **لكلِّ فريضةٍ**، والصَّحِيحُ **أَهْلُ الْقُنُوبِ** إِجْرَاءُ التيممِ السَّابِقِ مَا لَمْ يَنْتَقِضْ بِأَيِّ نَاقِضٍ مِنْ نَوَاقِضِ التَّيْمُمِ^٢.

٣- التَّيْمُمُ إِلَى **الرُّسْغَيْنِ** عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ **أَهْلُ الْقُنُوبِ**^٣.

٤- **فَاقِدُ الطَّهْرَيْنِ** (الماءِ والترابِ) يَصَلِّي فِي الْوَقْتِ وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ^٤.

٥- **التُّرَابُ الْمُسْتَعْمَلُ** فِي التيممِ لَا مَانِعَ مِنَ التيممِ بِهِ مَرَّةً أُخْرَى كَالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْوُضُوءِ عَلَى الصَّحِيحِ **أَهْلُ الْقُنُوبِ**^٥.

^١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٣ م "مذكرة خاصة" ص ٤٧.

^٢ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٣ م "مذكرة خاصة" ص ٤٧.

^٣ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيفية مفرَّغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

^٤ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٩/٥/٢٠٠٥ م.

وبعضهم قال يضرب يديه في الهواء، وصرح شيخنا أبو عبد الرحمن القنوبي -حفظه الله- بأن هذا الرأي لا دليل عليه إلا من باب الاحتياط، وإذا فعله الإنسان من باب الاحتياط فالأولى أن ينوي به التيمم؛ لأنه الأقرب إلى هيئته. (القنوبي، سلسلة في ظلال السنة. فتاوى "١" مادة سمعية، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار).

^٥ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيفية مفرَّغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

٦- مَنْ تَيَمَّمَ وَوَجَدَ أَوْ تَذَكَّرَ الْمَاءَ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ فَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ **الْمُعْتَمَدُ** أَنْ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ، وَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ وَإِعَادَةُ الصَّلَاةِ، أَمَا إِذَا اكْتَشَفَهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ **الْمُعْتَمَدُ** ^١.

٧- مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَخَافَ خُرُوجَ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي، وَلَوْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَجِدُ الْمَاءَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ لِلْمَاءِ بَدَلًا وَهُوَ التُّرَابُ وَلَيْسَ لِلْوَقْتِ بَدَلٌ ^٢.

خَاتَمَةٌ

واحفظ - أَيُّهَا الطَّالِبُ الْمُجِدُّ - مَا يَقُولُهُ الشَّيْخُ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ التَّيَمُّمِ،،،

ف"مَنْ حَفِظَ الْمَثُونَ حَازَ الْفُتُونَ"

فَاقْصِدْ تَيَمُّمًا كَدَا فِي الْحَضَرِ	***	* إِنَّ عُدَمَ الْمِيَاهِ عِنْدَ السَّفَرِ
لِلْوَقْتِ وَالْمِيَاهِ عَنْهَا الْبَدَلُ	***	إِنْ خِيفَ فَوْتُ الْوَقْتِ إِذْ لَا بَدَلُ
لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ فَاعْلَمَا	***	* وَمَتَيَمَّمْ أَتَى مَا لَزِمَا
يَقْدِرْ عَلَى سِوَى التُّرَابِ إِذْ لَزِمَ	***	كَيْفَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ وَهُوَ لَمْ
أَمْ تَمْ فَرَضْ غَيْرُهُ قَدْ نَزَلَا	***	أَلَيْسَ يُجْزِيهِ الَّذِي قَدْ فَعَلَا

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيفية مفرغة. مبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

^٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ٨.



المعتمد في فقه الصلاة





﴿صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي﴾

الْقِسْمُ الثَّانِي

فِي الصَّلَاةِ
وَأَحْكَامِهَا

الباب الأول: في الصلاة

الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الصَّلَاةُ، إِذَا جِئْتَ لِقَدَرِهَا فَالْقَدَرُ الْجَلِيلُ، وَإِذَا جِئْتَ لِفَضْلِهَا فَالْفَضْلُ الْعَظِيمُ، وَإِذَا جِئْتَ لَخَطَرِهَا فَالْخَطَرُ الْجَسِيمُ^١، هِيَ عَمُودُ الدِّينِ وَقِوَامُهُ، وَجَنَّةُ الْمُؤْمِنِ وَحَيَاتُهُ، وَبَلَسَمُ الْهَمِّ وَشِفَاؤُهُ، وَمَفْرَعُ الصَّالِحِ وَرَجَاؤُهُ.

أَوَّلُ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ الْأَنَامُ، وَآخِرُ مَا يُتْرَكُ مِنْ دِينِ اللَّهِ الْإِسْلَامُ، جَفَّتْ فِي وَصْفِهَا الْمَحَابِرُ وَالْأَقْلَامُ، وَتَبَارَتْ فِي ذِكْرِ مَحَاسِنِهَا الْأَعْلَامُ، وَتَوَقَّفَتْ عَنْ إِدْرَاكِ عَمِيقِ أَسْرَارِهَا الْأَفْهَامُ، فَإِلَيْكَ جُهْدًا مُقِلًّا يَرْجُو بِهِ صَاحِبُهُ أَجْرًا مُمْتَدًّا غَيْرَ مُنْقَطِعٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامِ..

فصل في أصل الصلاة

الصَّلَاةُ: لُغَةً الدُّعَاءُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (التوبة: ١٠٣)، أَيِ ادْعُ لَهُمْ^٢.

١ - جَاءَ فِي الْعَيْنِ لِلْخَلِيلِ: "الْخَطَرُ: إِرْتِفَاعُ الْمَكَاتَةِ وَالْمَنْزِلَةِ وَالْمَالِ وَالشَّرَفِ... وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ الشَّرِيفِ: هُوَ عَظِيمُ الْخَطَرِ".

(الْفَرَاهِيدِي، الْعَيْنُ، بَابُ: الْخَاءِ وَالطَّاءِ وَالرَّاءِ مَعَهُمَا)

٢ - ومنه قول الشاعر:

يَا رَبِّ جَنِّبِ أَبِي الْأَوْصَابِ وَالْوَجَعَا
نَوْمًا فَإِنَّ جُنْبَ الْمَرْءِ مُضْطَجَعَا

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحِلَا
عَلَيْكَ مِثْلَ الَّذِي «صَلَّيْتُ» فَاعْتَمِضِي

صَلَّيْتُ: أَيِ دَعَوْتُ.

يُنْظَرُ: الْوَضْعُ ص ٩٠-٩١.



المعنى في فقير الصلاة



اصطلاحًا/ هِيَ عِبَادَةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ، مُفْتَتِحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ مُخْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ مَعَ النِّيَّةِ بِشَرَائِطٍ وَأَرْكَانٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَأَمَّا عَنْ أَصْلِهَا الشَّرْعِيِّ فَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ قَاطِبَةً عَلَى رُكْنِيَّتِهَا وَوُجُوبِهَا بَعْدَ نُصُوصِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، فَفِي الْكِتَابِ تَكَرَّرَ الْأَمْرُ الصَّرِيحُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (النساء: ٧٧) ثَمَانِي مَرَّاتٍ تَقْرِيبًا، وَفِي السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ: "لَا إِيْمَانَ لِمَنْ لَا صَلَاةَ لَهُ.."^١، وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ وَمُتَوَاتِرٌ.

وَمِنْ الْجَدِيرِ بِالذِّكْرِ أَنَّ الصَّلَاةَ -وإن اِخْتَلَفَتْ هَيْئَاتُهَا- كَانَتْ مَشْرُوعَةً عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأُمَمِ السَّابِقَةِ قَبْلَنَا، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ آيَاتٌ مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي مَدْحِ إِسْمَاعِيلَ: ﷺ ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ (٥٥) (مريم: ٥٥)، وَفِي بَدَايَةِ الْعَهْدِ الْمَكِّيِّ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً ثُمَّ اسْتَقَرَّ وَجُوبُهَا بَعْدَ لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ^٢ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْآنَ^١، وَالْعِلْمُ عِنْدَ هـ.

١ - الرَّبِيعُ، بَابُ: فِي آدَابِ الْوُضُوءِ وَفَرْضِهِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٩٢.

٢ - فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ: اعْلَمْ -يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُ الْوَفِيُّ، رَزَقَكَ اللَّهُ الصَّوَابَ فِي الْإِعْتِقَادِ وَالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ - أَنَّ الْإِسْرَاءَ ثَابِتٌ بِنَصِّ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَالْمِعْرَاجِ أَشَارَتْ إِلَيْهِ آيَاتُ سُورَةِ النَّجْمِ، وَصَرَّحَتْ بِهِ أَحَادِيثُ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَالرُّسُلِ ﷺ، يَقُولُ إِمَامُ الْمُعْقُولِ وَالْمُنْقُولِ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: "وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِالْإِسْرَاءِ لِنَصِّ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- عَلَى ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، وَكَذَلِكَ أَشَارَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ إِشَارَةً وَاضِحَةً حَلِيَّةً إِلَى الْمِعْرَاجِ فِي سُورَةِ النَّجْمِ، وَهُنَالِكَ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ جِدًّا جِدًّا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ..".

وَعَلَى السِّيَاقِ نَفْسُهُ يَقُولُ إِمَامُ الْمُفَسِّرِينَ -أَطَالَ اللَّهُ فِي عُمُرِهِ-: "بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِسْرَاءِ فَلَا جُلَّ النَّصِّ الْقَطْعِيِّ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، وَأَمَّا الْمِعْرَاجُ فَمِنْ حَيْثُ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ، الَّتِي تَكَادُ تَكُونُ صَرِيحَةً فِي سُورَةِ النَّجْمِ، مَعَ الْأَحَادِيثِ الْمُسْتَفِيضَةِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: مَنْ أَنْكَرَ الْمِعْرَاجَ فَهُوَ فَاسِقٌ أَمَّا مَنْ أَنْكَرَ الْإِسْرَاءَ فَهُوَ كَافِرٌ كُفْرٌ مُلَاسَةً؛ لِأَنَّهُ رَدَّ نَصًّا صَرِيحًا لَا يَقْبَلُ الْجَدَلُ.. إِلَى أَنْ قَالَ -حَفِظَهُ اللَّهُ-:

" نَحْنُ كَمَا قُلْنَا سَابِقًا نَعْمَلُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ بَأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ الْمِعْرَاجَ يَمْسُقُ، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ وَاضِحَةٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَمَنْ أَنْكَرَ الْإِسْرَاءَ يُشِيرُكَ"، ثُمَّ قَالَ مَرَّةً ثَالِثَةً إِيْجَابَةً عَلَى سُؤَالِ ثَالِثٍ:

فَصْلٌ

فِي مَكَانَةِ الصَّلَاةِ فِي الْإِسْلَامِ وَأَهْمِيَّتِهَا

لَا تَخْفَى مَكَانَةُ الصَّلَاةِ وَأَهْمِيَّتُهَا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فَهِيَ مِنْ أَبْجَدِيَّاتِ الدِّينِ وَمُسَلَّمَاتِهِ، وَمِنْ أَوَّلِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي لَا يَسَعُ جَهْلُهَا بَعْدَ قِيَامِ حُجَّةِ التَّكْلِيفِ بِهَا، وَيَدُلُّ عَلَى أَهْمِيَّةِ هَذَا الرُّكْنِ الْعَظِيمِ أُمُورٌ كَثِيرَةٌ جِدًّا، نُدْخِلُ أَبرزَهَا فِي النِّقَاطِ التَّالِيَةِ، فَالصَّلَاةُ هِيَ:

١- **أَوَّلُ رُكْنٍ عَمَلِيٍّ** بَعْدَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ (الَّذِينَ

يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) (البقرة: ٢ - ٣).

"نحن قلنا بأنَّ مَنْ أَنْكَرَ الْإِسْرَاءَ فَإِنْكَارُهُ لِلإِسْرَاءِ يُعْتَبَرُ رِدَّةً عَنِ الْإِسْلَامِ، أَمَّا مَنْ أَنْكَرَ الْمَعْرَاجَ فَإِنْكَارُهُ لِلْمَعْرَاجِ إِنْ تَمَسَّا يُعْتَبَرُ فُسُوقًا، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا كُلِّهِ نَقُولُ إِنْ تَأَوَّلَ السَّمْعَرَجَ بِأَنَّهُ عُرُوجٌ بِالرُّوحِ فَلَا يُفْضِي بِهِ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ يُقَالَ بِأَنَّهُ فَاسِقٌ".

وحاصل المقام أن الإسراء ثبت بدليل قطعي، فمن أنكره من غير تأويل فقد كفر كفرًا شرك، وهذا حكم كل من أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة من المسائل القطعية نصًا ودلالة.

وفي المقابل فإنه نظرًا لعدم صراحة الدليل في المعراج وعدم خروجه عن دائرة الظن إلى القطع فلا يكفر منكره ولكنه يفسق ما لم يكن متأولًا، وهو حكم الظننات من القضايا التي لم يُقطع بنصها أو دلالتها.

وهذه قاعدة جلييلة من ذخائر العلم تسترشد بها في الحكم بين مسائل الدين ومسائل الرأي، فاشدد بها يدا، والعلم عند الله تعالى. يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة خاصة حول موضوع الإسراء والمعراج، بتاريخ: ٢٧ رجب ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٩/١٢م.

• القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رجب ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/٩/٢٢م.

١- ويدل على ذلك حديث السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: "فُرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر". (الربيع، باب: في فضل الصلاة وخشوعها. رقم الحديث ٢٨٥).

٢- عَمُودُ الدِّينِ وَقَوَائِمُهُ قَالَ ﷺ: "لِكُلِّ شَيْءٍ عُمُودٌ، وَعَمُودُ الدِّينِ الصَّلَاةُ.."^١، وَقَالَ ﷺ: "رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ.."^٢.

٣- أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ هُوَ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ.."^٣.

٤- أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ ﷺ: "إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلَاتُهُ، فَإِنْ صَلَحَتْ فَقَدْ أَفْلَحَ وَأَنْجَحَ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ"^٤.

٥- هِيَ الْمَفْرَعُ لِلْإِنْسَانِ عِنْدَ الشَّدَائِدِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۖ (١٩) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۖ (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۚ (٢١) إِلَّا الْمُصَلِّينَ ۚ (٢٢) الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ۚ﴾ (المعارج: ١٩-٢٣)، وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَيَقُولُ: "أَرْحَنَا بِهَا يَا بَلَاءُ"^٥.

٦- تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّكَ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ۚ﴾ (العنكبوت: ٤٥).

^١ - الربيع، باب: في فضل الصلاة وخشوعها، رقم الحديث ٢٨٥.

^٢ - الترمذي، باب: ما جاء في حرمة الصلاة، رقم الحديث ٢٥٤١.

^٣ - البخاري، باب: بني الإسلام على خمس، رقم الحديث ٧.

^٤ - الترمذي، باب: ما جاء أَنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ، رقم الحديث ٣٧٨.

^٥ - أبو داود، باب: وَقْتُ قِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللَّيْلِ، رقم الحديث ١١٢٤.

^٦ - أبو داود، باب: في صلاة العتمة، رقم الحديث ٤٣٣٣. والطبراني، في المعجم الكبير، رقم الحديث ٦٠٩٠.

٧- قُرَّةُ عَيْنِ الْمُصْطَفَى ﷺ إِذْ يَقُولُ: "حُبَّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النَّسَاءُ وَالطِّيبُ، وَجَعَلَ قُرَّةَ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ" ^١.

٨- آخِرُ وَصِيَّةٍ وَصَّى بِهَا رَسُولُ ﷺ أُمَّتَهُ عِنْدَ مُفَارَقَتِهِ الدُّنْيَا فَقَدْ كَانَ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ: "الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ" ^٢.

٩- هِيَ الْوَاقِي لِلْإِنْسَانِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي بَرَاثِنِ الْكُفْرِ ^٣ قَالَ الرَّسُولُ الْعَظِيمُ ﷺ: "لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْكَفْرِ إِلَّا تَرْكُهُ الصَّلَاةَ" ^١.

^١ - النسائي، باب: حُبُّ النَّسَاءِ، رقم الحديث ٣٨٧٨. وفي رواية أخرى (وَجَعَلَتْ قُرَّةَ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ). النسائي، رقم الحديث ٣٨٧٩.

^٢ - ابن ماجه، باب: ما جاء في ذكر مرض رسول الله ﷺ، رقم الحديث ٢٦٨٨.

^٣ - فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ: المراد بالكفر هنا "كفر النعمة" وليس كفر الشرك، وهو ما يسميه بعض علماء الحديث بـ "كفر دون كفر"، بمعنى أن صاحبه لا يخرج من ملة الإسلام، فله ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين إلا في الأحكام المتعلقة بالولاية والبراءة، وهذا الحديث دليل على إثبات كفر النعمة، ويقابله كفر الملة أو كفر الشرك. ويدل على هذا النوع من الكفر أيضا أحاديث أخرى منها قوله ﷺ: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر"، وقوله ﷺ: "التنتان في أمتي هما كفر: الطعن في النسب والنياحة على الميت"... إلخ، يقول إمام السنة والأصول العلامة القنوبي - حفظه الله وأبقاه - : (المراد بالكفر في هذه الأحاديث ونحوها عند أصحابنا كفر النعمة، وقد وافقهم على ذلك جماعة من العلماء منهم البيهقي وابن الأثير وابن العربي والحافظ ابن حجر والعيني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا وغيرهم، وهو الذي يقتضيه صنيع كل من الإمام البخاري والإمام مسلم وابن حبان في صحاحهم، وقد دلت على هذا النوع من الكفر أيضا آيات قرآنية كثيرة منها قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (٤٤) (المائدة: ٤٤)، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ حَيْثُ أَكْبِتَ مِنَ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنَّا﴾ (١٧) (آل عمران: ٩٧)، وقوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾ (٣) (الإنسان: ٣)، وقوله: ﴿لِيُؤْتِيَ مَا شَكَرْتُمْ أَكْثَرَ وَلَوْ أَنَّكُمْ شَكَرْتُمْ فَلَوْلَا يُشْكُرْ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَحْمَتِي كَرِيمٌ﴾ (٤٠) (النمل: ٤٠) وغيرها).

وبهذا تعلم أن إطلاق الإباضية لمصطلح الكفر على مرتكب الكبائر لا يعدو أن يكون كفر نعمة لا كفر شرك كما توهمه البعض، فنسبوا إليهم تشريك مرتكب الكبيرة، فتبينوا وتثبتوا. يُنظر:

- الخليلي، شرح غاية المراد ص ١١٥.
- الخليلي، جواهر التفسير ج ٢ ص ٢٢٦ - ٢٣٤.



إِصَافَةٌ إِلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَرَدَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ وَالْحَثِّ عَلَى إِقَامَتِهَا، وَالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا، وَمُرَاعَاةِ حُدُودِهَا آيَاتٌ وَأَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ...
وَأِنَّمَا تُطْلَبُ مِنْ مَحَلِّهَا *** وَتُخْطَبُ الْعَادَةُ عِنْدَ أَهْلِهَا

فصل في الصلوات الخمس

وَلَا يَحْفَى عَلَيْكَ - أَيُّهَا التَّلْمِذُ التَّجِيبُ، أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْكَ بِالْعَمَلِ بَعْدَ نِعْمَةِ الْعِلْمِ - أَنْ
الصلوات الخمس المكتوبات التي يُنادى بها في الجماعات هي:

١- **الظُّهْرُ**: وهي أربع ركعاتٍ سرَّياتٍ، يكتفي فيها الإمام والمأموم بقراءة الحمد فقط، يفصل بين ركعتهما التَّشَهُّدُ الأوَّلُ بعد الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ليقوم المصلِّي للركعة الثالثة بتكبيرٍ، ويجلس بعد الرابعة للتَّشَهُّدِ الأخيرِ ثُمَّ التسليم.

٢- **العَصْرُ**: وهي كالظُّهْرِ حَذْوِ النَّعْلِ بالنعل^٣، وهي الصَّلَاةُ الوُسْطَى عَلَى الرَّاجِحِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - يحفظهما الله -^٤.

- القنوي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ١٨٣ - ١٨٥.
- القنوي، فتاوى على أسئلة من الشرق الأفريقي ص ٢٩.

^١ - الربيع، باب: جامع الصلاة، رقم الحديث ٣٠٦.

^٢ - ابتدأنا الحديث حول الصلوات الخمس بصلاة الظُّهْرِ لأنها أول صلاة صلاها الرسول ﷺ ثم صلاة العصر كما استظهر ذلك شيخنا إمام السنة والأصول القنوي - متعه الله بالصحة والعافية -
(القنوي، دروس صيف ٢٠٠١م، يوافقه ١٤٢٢هـ. "مذكرة خاصة ص ٢٣").

^٣ - أي كما تُقَطَّعُ إحدَى التَّعْلَيْنِ على قَدَرِ النَّعْلِ الأخرى، وهو كناية عن المساواة والتطابق بين الشيئين.
^٤ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٢١.
- القنوي، الطوفان الجارف (تعليق) ج ٣ قسم ٢ ص ٥١٣.
- القنوي، قرة العيْنين ص ٤٩.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ١٤.

٣- المغرب: وهي ثلاث ركعات، يجهر الإمام في الركعتين الأوليين منها بفاتحة الكتاب وما تيسر له من القرآن، يقرأ المأموم الفاتحة ويكتفي بالاستماع لما بعدها، أما الركعة الثالثة فهي ركعة سرية يجتزى فيها بقراءة أم الكتاب فقط.

٤- العشاء: وهي أربع ركعات، يجهر الإمام في الركعتين الأوليين منها بفاتحة الكتاب وما تيسر له من القرآن، ويسر القراءة في الركعة الثالثة والرابعة، ويفصل بين هذه الركعات الأربع بالتشهد الأول بعد الركعة الثانية، ويجلس بعد الرابعة للتشهد الأخير ثم التسليم.

٥- الفجر: وهي ركعتان يجهر فيهما الإمام بالفاتحة والسورة بعدها، ليجلس بعد الثانية للتشهد الأخير ثم التسليم.

فهذه هي الصلوات المفروضة -إضافة إلى صلاة الجمعة-، وما عداها فليس فرضاً، كما دل على ذلك حديث الأعرابي: ".خمس صلوات في اليوم والليلة، قال: هل من غيرها؟ قال: لا إلا أن تطوع"، وسيأتي الحديث مفصلاً حول بقية الصلوات فيما سيأتي بعون الله تعالى.

واجبات ولي أمر الصبي

يؤمر ولي أمر الصبي بتعليمه الصلاة إذا بلغ سبعا من السنين، وعليه أن يعمل معه مختلف الوسائل لترغيبه وتحبيب في الصلاة من القصص المؤثرة، والعبارة الملطفة، والربط بالدار الآخرة، والترغيب بعظيم الثواب والترهيب من أليم العقاب؛ حتى ينشأ محباً للصلاة معتاداً عليها، ف:

النفس كالطفل إن تهملته شب على *** حب الرضاع وإن تطفئه ينفطم^٣

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٧٠، ١٧٩.

^٢ - الربيع، باب: في الإيمان والإسلام والشرائع، رقم الحديث ٥٦.

^٣ - البوصيري، محمد بن سعيد. ديوان البوصيري/ قصيدة البردة ص ٢٣٢.

فَإِذَا بَلَغَ الْعَاشِرَةَ يَكُونُ قَدْ أَتَقَنَ الصَّلَاةَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا تَرَكَهَا وَجَبَ إِرْشَادُهُ وَتَنْبِيْهُهُ أَوَّلًا، ثُمَّ تَأْدِيْبُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِحَسَبِ مُقْتَضَى الْحَالِ وَالْمَصْلَحَةِ فِي جَانِبِهِ، وَكُلُّ هَذَا مُسْتَفَادٌ مِنَ الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ لِلْمُرَبِّيِّ الْأَوَّلِ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ - حِينَمَا قَالَ مُوْجِّهًا: "مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ فَاصْرُبُوهُ عَلَيْهَا"^١.

مَسْأَلَةٌ

وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا تَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ الصَّلَاةُ وَسَائِرُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَتَكُونُ فِي حَقِّهِ كُلِّهَا نَفْلًا إِلَى أَنْ يَصِلَ سِنَّ الْبُلُوغِ وَالتَّكْلِيفِ، إِلَّا إِنْ بَلَغَ فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِثْبَانُ بِالْوَجِبِ الْمَفْرُوضِ عَلَيْهِ وَإِنْ أَذَاهُ سَابِقًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي حَقِّهِ نَفْلًا وَالْآنَ أَصْبَحَ فَرَضًا، يَقُولُ شَيْخُنَا الْقُنُوبِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : "وَلِذَلِكَ يَلْزَمُهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ إِذَا بَلَغَ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ صَلَّى قَبْلَ الْبُلُوغِ"^٢.

فَائِدَةٌ فِي عِلَامَاتِ الْبُلُوغِ

عِلَامَاتُ الْبُلُوغِ مِنْهَا مَا هُوَ خَاصٌّ بِالصَّبِيِّ، وَمِنْهَا مَا هُوَ خَاصٌّ بِالصَّبِيَّةِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، يَقُولُ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ رحمته الله فِي تَلْقِينِ الصَّبِيَّانِ: "فَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ [وَالصَّبِيَّةُ] حَدَّ الْبُلُوغِ وَهُوَ حُصُولُ الْحُلُمِ - أَيْ الْمَاءِ الدَّافِقِ -، أَوْ نَبَاتُ الشَّعْرِ فِي الْمَوْضِعِ الْمُعْتَادِ، أَوْ بُلُوغُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً عَلَى قَوْلٍ وَهُوَ

^١ - أبو داود، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم الحديث (٤١٧). وفي الحديث نظر عند بعضهم.

^٢ - ينظر:

- القنوبي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول، بحث الاستدراك ص ٢٥.
- القنوبي، "فتاوى ج ٩"، س ١٤. معهد القضاء الشرعي (سابقا). اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، "مادة سمعية".

الأصح، أو سبع عشرة سنة على قول آخر- والمرأة إن وجدت الحيض أو الحمل أو تكعب ثدياها- فإذا وجد الصبي [والصبيّة] إحدى هذه العلامات حكم له وعليه بأحكام البالغ، ويوجه إليه التكليف بالعبادات والخطاب بترك المحجورات^١.

فصل في حكم ترك الصلاة

تعلم أخي المسلم -ألزم لله عزّرك في الطاعات والصالحات، ووقاك من المعاصي والموبقات- أنّ شروط وجوب الصلاة هي: العقل والبلوغ، فمن ترك الصلاة -والعياد بالله- بعد وصوله سن الرشد مع صحة عقله فلا يخلو من أحد أمرين^٢:

إما أن يتركها **جحوداً** لفرضيتها أو **إنكاراً** لها بالكليّة: فقد أجمع العلماء على أنّه كافر مرتدّ عن الدين، يقول العلامة القنوبي -حفظه الله وعافاه-: "...وأما إذا كان تركه لها جحوداً فإنّه يشرك باتفاقهم؛ وذلك لأن فرض الصلاة معلوم من الدين بالضرورة، ومن أنكر ما هو معلوم بالضرورة فإنّه يشرك والعياد بالله"^٣، وحكمه: أنّه يستتاب، فإن تاب فيعفى عنه قضاء ما ترك جحوداً وإلا قتل مرتدّاً، وهذا حكم كل من أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

١ - السّالمي، عبد الله بن حميد. تلقين الصبيان، ص ٢٣.

٢ - للمزيد: ينظر هذا التفصيل في: الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٠ من ربيع الثاني ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٥/٣٠ م.

٣ - ينظر:

- القنوبي، فتاوى إمام السنّة والأصول، ص ٣٩.
- القنوبي، "فتاوى ج ٤". معهد القضاء الشرعي (سابقاً). "مادة سمعية" اللجنة الثقافية. معهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

وَأَمَّا إِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا وَتَكَاسُلًا مِنْهُ لَا جُحُودًا وَإِنْكَارًا لَهَا: فَحُكْمُهُ: أَنَّهُ كَافِرٌ
كُفْرَ نَعْمَةٍ لَا كُفْرَ شِرْكَ، يُسْتَتَابُ ثَلَاثًا فَإِنْ تَابَ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَ، وَإِنْ لَمْ يَتُبْ
قُتِلَ حَدًّا، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا الْحُكْمِ بَيْنَ ذِكْرِ وَأُنْثَى، قَالَ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ رحمته الله ^١:

وَقِيلَ بَلْ يُؤْمَرُ ابْنُ سَبْعٍ	***
لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُنْقَلُ	***	وَضَرْبُهُ فِي الْعَشْرِ وَهُوَ أَعْدَلُ
مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فِيهِ قَوْلٌ يُقْتَلُ	***	وَبَالِغُ تَرَكَهَا وَيَعْقِلُ
وَأَخْرَجَ الْمُصَنِّفُ الْإِنَاثَا	***	مِنْ بَعْدِ أَنْ تَوَبَّتْهُ ثَلَاثَا
إِنْ صَحَّ قَتْلُ وَهُوَ الْمَرْضِيُّ	***	وَعَدَمُ الْفَرْقِ هُوَ الْجَلِيُّ

مَسْأَلَةٌ

وَمِنْ رِسَالَةٍ "الْمُخْتَصَرُ الْمُفِيدُ فِي الْكُفَّارَاتِ" مَسْأَلَةٌ فِيمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا عَلَى
جَهَةِ الْإِنْتِهَاكِ أَوْ التَّهَاوُنِ وَالتَّكَاسُلِ، ثُمَّ أَرَادَ التَّوْبَةَ إِلَى اللَّهِ فَعَلِيهِ الْبَدَلُ، وَالْخِلَافُ فِي
الْكُفَّارَةِ، قِيلَ بِلِزُومِ الْكُفَّارَةِ قِيَاسًا عَلَى الصَّوْمِ...

"وَرَأَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَدَمَ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ فِي الصَّلَاةِ أَصْلًا ^٢، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ
الْمُحَقِّقَانِ الْخَلِيلِيُّ ^٣ وَالْقَنُوبِيُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي مَالِ الْمُسْلِمِ الْعِصْمَةُ، فَلَا يُخْرَجُ مِنْهُ إِلَّا
بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُعْتَبَرٍ، لَكِنْ لَوْ احْتِطَّ وَلَوْ بِكُفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا احْتِطَّ حَسَنٌ جَمِيلٌ:
وَدُوَّ احْتِطَّاطٍ فِي أُمُورِ الدِّينِ *** مَنِ فَرَّ مِنْ شَكٍّ إِلَى يَقِينٍ

١ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال، ص ٣٥.

٢ - البطاشي، محمد بن شامس. غاية المأمول. ج ٣ ص ٢٥٢.

٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١، ١١٤، ١٥٤.

٤ - القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوبي (أحوبة مفرغة ومطبوعة) ص ١٦١.

وَهَذَا الرَّأْيُ [عَدَمٌ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ] ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ مُنَازِلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا
الْخَرَّاسَانِيِّينَ^١.

خِلَافٌ وَثَمَرَةٌ

تَقَدَّمَ مَعَكَ -قَرِيبًا- أَنَّ مِنْ شُرُوطِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُكَلَّفِ حُضُورَ الْعَقْلِ،
وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ فَلَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ وَفَاقِدِ الْوَعْيِ فِي الْحَالِ، وَمِنْ حَيْثُ
الْقَضَاءُ لَاحِقًا: اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْإِغْمَاءِ هَلْ سَبِيلُهُ سَبِيلُ الْجُنُونِ أَوْ هُوَ مُجَرَّدُ
مَرَضٍ؟

وَتَمَرَّةُ الْخِلَافِ: مَنْ رَأَى أَنَّ الْإِغْمَاءَ جُنُونٌ لَمْ يَرِ عَلَى صَاحِبِهِ قَضَاءَ الصَّلَوَاتِ
الَّتِي اسْتَعْرَقَ وَقْتُهَا فِي الْإِغْمَاءِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَجْنُونِ فِي سُقُوطِ التَّكَالِيفِ عَنْهُ -
اللَّهُمَّ إِلَّا إِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ وَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ، أَوْ أَفَاقَ حَالِ دُخُولِ الْوَقْتِ فَعَلَيْهِ فِي
الْحَالَيْنِ الْقَضَاءُ-.

وَمَنْ رَأَاهُ مَرَضًا أَلَزَمَهُ قَضَاءَ جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي فَاتَتْ بِسَبَبِ الْإِغْمَاءِ، وَهَذَا
الرَّأْيُ أَحْوَطُ^٢ وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ^٣.

^١ - يُنْظَرُ:

- المعولي، المعتمد بن سعيد. المختصر المفيد في الكفارات ص ٣٥.
- السالمي، عبد الله بن حميد. جوابات الإمام السالمي ج ١ ص ١٩٤.

^٢ - يُنْظَرُ:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٠٦.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ١٢ / ٩ / ٢٠٠٨ م.

^٣ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٩ ربيع الأول
١٤٢٥ هـ، يوافقه ٩ / ٥ / ٢٠٠٤ م.

البَابُ الثَّانِي: فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

تَعَرَّفَ - أَيُّهَا التَّلْمِيذُ، جَعَلَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ ﴿مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ
إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (فصلت: ٣٣) أَنْ:
الْأَذَانَ/ فِي اللُّغَةِ: الْإِعْلَامُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (التوبة:
٣) ، أَيِ إِعْلَامٍ، ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ (الحج: ٢٧) أَيِ أَعْلِمُهُمْ. وَشَرْعًا: هُوَ
الْإِعْلَامُ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ بِأَلْفَاظٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَالْأَذَانُ مَشْرُوعٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، فَمِنْ **الْكِتَابِ** قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا
نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (المائدة: ٥٨)، وَقَوْلُهُ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾
(الجمعة: ٩) وَمِنْ **السُّنَّةِ** قَوْلُهُ ﷺ: "إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ.."١،
وغيرها من الأدلة كثير؛ وَلِذَلِكَ انْعَقَدَ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ **إِجْمَاعُ** الْمُسْلِمِينَ.

فَصْلٌ فِي سَبَبِ مَشْرُوعِيَّةِ الْأَذَانِ

وَقَدْ شَرَعَ الْأَذَانُ فِي **السُّنَّةِ الْأُولَى** مِنْ هِجْرَةِ رَحْمَةِ الْعَالَمِينَ ﷺ، بَعْدَمَا اسْتَشَارَ
الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي شِعَارِ يَجْمَعُ النَّاسَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ
حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَوَاتِ وَلَيْسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا
فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَنْصِبُ رَايَةً عِنْدَ حُضُورِ الصَّلَاةِ فَإِذَا رَأَوْهَا آذَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا

١ - الربيع، باب: في الأذان، رقم الحديث ١٧٧.

فَلَمْ يُعْجِبْهُ ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا قَرْنًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ، وَقَالَ آخَرُونَ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، فَكَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ كُلَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ مُخَالَفَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ^١.

١ - وفي هذا تجسيد لذلك المبدأ العظيم الذي دأب النبي ﷺ على تربية أصحابه عليه وغرسه في نفوسهم، وهو مبدأ الاستقلالية بالشخصية المسلمة وعدم التبعية والتقليد الأعمى للآخرين، فهو عليه أفضل الصلاة والسلام ربي أصحابه ورب هذه الأمة على الاستقلالية في المنهج والاستقلالية في التصور والفكر والمعتقد والسلوك؛ لأن المنهج والسلوك إنما ينبثقان عن الفكر، وما لا شك فيه أيضا أن الفكر يتأثر بالحاكاة في السلوك، لذلك جاءت النصوص الكثيرة التي فيها النص والأمر بمخالفة اليهود والنصارى والمجوس والمشركين وسائر ملل الكفر والشرك، ومن أمثلة ذلك:

١- قوله ﷺ: "خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ وَفَرُّوا اللَّحَى وَأَخْفُوا الشَّوَارِبَ". البخاري، باب: تقليم الأظافر، (٥٤٤٢).

٢- وقوله ﷺ: "جُزُوا الشَّوَارِبَ وَأَرْزَحُوا اللَّحَى خَالِفُوا الْمَجُوسَ". مسلم، باب: سنن الفطرة، (٣٨٣).

٣- وقوله ﷺ: "خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نَعَالِهِمْ وَلَا خَفَائِهِمْ". أبو داود، باب: الصلاة في النعل، (٥٥٦). - طبعاً كانت النعال في الماضي لا ترفع الأقدام عن الأرض حال السجود.

وقد جسد النبي ﷺ تلك المعاني كلها بفعله ﷺ فحينما مر أحد اليهود على النبي وأصحابه وهم قيام في حالة دفن ميت، قال ذلك اليهودي: هكذا نصنع، فقعد النبي ﷺ وأمر أصحابه بالقعود مخالفة لعمل أهل الكتاب، (أبو داود، باب: القيام للجنزة رقم ٢٧٦٢)، وكذلك حين صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر بصيامه، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ يَوْمٌ تُعْظِمُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صُمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ" - أي مع يوم عاشوراء. (مسلم، باب: أي يوم يصام في عاشوراء، رقم ١٩١٦). وهكذا فقد شدد الشارع الحكيم في كل ما كان فيه تشبه بالكفار والفساق وأعداء الدين ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (المائدة: ٥٠).

ومن أروع ما يمكن أن يُذكر في هذا السياق تلك الكلمات التي صدرت من ذلك الشاعر الإسلامي الكبير محمد إقبال، فقد حُقَّ لها أن تحفظ وأن تكتب بمداد من نور على صفحات اللّجّين ((إن المسلم لم يخلق ليندفع مع التيار، ويساير الركب البشري حيث اتجه وسار، بل يخلق ليوجه العالم والمجتمع والمدينة، ويفرض على البشرية اتجاهه، ويملي عليها إرادته؛ لأنه صاحب الرسالة وصاحب الحق اليقين؛ ولأنه المسؤول عن هذا العالم وسيره واتجاهه، فليس مقامه مقام التقليد والاتباع، إن مقامه مقام الإمامة والقيادة، مقام الإرشاد والتوجيه مقام الأمر الناهي، ولئن تنكر له الزمان وعصاه المجتمع وانحرف عن الجادة لم يكن له أن يخضع ويضع أوزاره ويسلم، بل عليه أن يثور عليه وينزله ويظل في صراع معه وعراك حتى يقضي الله في أمره، إن الخضوع والاستكانة للأحوال القاسرة والأوضاع القاهرة والاعتذار بالقضاء والتقدير من شأن الضعفاء والأقزام، أما المؤمن القوي فهو نفسه قضاء الله الغالب وقدره الذي لا يرد)). والله الموفق لخيرة الأمور.

يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه فَطَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَاقُوسًا فِي يَدِهِ فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَبِيعُ النَّاقُوسَ؟ قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ فَقُلْتُ: نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: بَلَى، فَقَالَ تَقُولُ: اللَّهُ، اللَّهُ... إلخ الأَذَانِ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ، فَقَالَ: إِنَّهَا لِرُؤْيَا حَقٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ فَأَلْقَى عَلَيْهِ مَا رَأَيْتُ فَلْيُؤَذِّنْ بِهِ فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ، فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ فَجَعَلْتُ أُلْقِيهِ عَلَيْهِ وَيُؤَذِّنُ بِهِ، قَالَ: فَسَمِعَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ يَجْرُ رِدَاءَهُ وَيَقُولُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ مَا رَأَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ فَذَلِكَ أَثْبَتٌ" ^١.

فَائِدَةٌ فِي مُؤَذِّنِي النَّبِيِّ ﷺ

اشْتَهَرَ مِنْ رَفَعُوا شِعَارَ التَّوْحِيدِ لِلنَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةٌ مُؤَذِّنِينَ، وَهُمْ بِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ الْحَبَشِيُّ وَلَمْ يُؤَذِّنْ لِأَحَدٍ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ حِينَ فَتَحَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَكَى عُمَرُ وَسَائِرُ الصَّحَابَةِ لِسَمَاعِ صَوْتِ بِلَالٍ وَتَذَكَّرَهُمْ لِذَلِكَ الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ الزَّاهِرِ حِينَ كَانَ بِلَالٌ يُدَوِّي بِالْأَذَانِ عَلَى مَسْمَعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الَّذِي كَانَ يُؤَذِّنُ الْأَذَانَ الثَّانِي لِمَسَامَةِ الصُّبْحِ، وَلَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ، وَأَبُو مَحْذُورَةَ أَوْسُ بْنُ مُعِيرٍ الْجُمَحِيُّ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ-.

فَصْلٌ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ

تَعَلَّمَ -أَخِي الطَّالِبَ، رَزَقَكَ اللَّهُ الْمُسَارَعَةَ إِلَى الْخَيْرَاتِ- أَنَّ فِي الْأَذَانِ ثَوَابًا كَثِيرًا، وَفَضْلًا عَظِيمًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ

لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا" ^١، وَمَا ثَبَتَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ: "إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ وَبَادِيَتِكَ فَأَذُنْتَ لِلصَّلَاةِ فَأَرْفَعَ صَوْتَكَ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ صَوْتَ الْمُؤَذِّنِ جَنَّ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" هَكَذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: "الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَغْنَاؤًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ" ^٢.

﴿تَنْبِيْهٌ﴾

عَلَى الرَّغْمِ مِنْ فَضْلِ الْأَذَانِ الْكَبِيرِ وَأَجْرِهِ الْعَظِيمِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ وَلَا لِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَّنَ لِلصَّلَاةِ؛ وَلِذَلِكَ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى كَرَاهَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِمَامَةِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالسُّنَّةُ أَنْ يُؤَذِّنَ شَخْصٌ وَيَوْمَ النَّاسِ شَخْصٌ آخَرَ، هَذَا هُوَ الثَّابِتُ وَهُوَ الَّذِي دَرَجَ عَلَيْهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ -رَضَوَانُ ﷺ تَعَالَى عَلَيْهِمْ-.

فَتْوَى

السُّؤَالُ/ هَلْ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَخْتَلِفَ الْمُؤَذِّنُ عَنِ الْإِمَامِ؟

الْجَوَابُ/ نَعَمْ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى ﷺ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- أَذَّنَ فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ حَسَبَ نَقْدِي ^٣.

^١ - مالك، الموطأ. باب: ما جاء في النداء للصلاة، رقم الحديث ١٣٦.

^٢ - مسلم، باب: فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه، رقم الحديث ٥٨٠.

^٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

﴿تَنْبِيْهٌ آخِرٌ﴾

شَاعَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ لَا سِيَّمَا فِي بَعْضِ الْأَزْمِنَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ يَسْتَأْثِرَ الْإِمَامُ بِالْإِقَامَةِ دُونَ الْمُؤَذِّنِ، فَيُؤَذِّنُ الْمُؤَذِّنُ فَإِذَا حَانَ وَقْتُ الصَّلَاةِ أَقَامَ الْإِمَامُ بِنَفْسِهِ، وَهَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ؛ إِذْ فِي سُنَنِ الثَّابِتَةِ أَنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ، وَهُوَ مَا دَرَجَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ^١، وَسُنِّيَةُ إِقَامَةِ الْمُؤَذِّنِ هُوَ الَّذِي انْتَصَرَ لَهُ أَشَدُّ الْإِتِّصَارِ الْإِمَامُ نُورُ الدِّينِ السَّالِمِيُّ رحمته الله^٢، وَالشَّيْخَانِ الْخَلِيلِيُّ وَالْقُنُوبِيُّ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى جَمِيعًا -^٣...

١ - وردت رواية أن النَّبِيَّ ﷺ قال: "إن أخوا صُداء قد أذن ومن أذن فهو يقيم"، ضعفها بعض أهل العلم من جهة إسناده، ومن ضعفها العلامة القنوبي -يحفظه الله تعالى- في بعض أحويته (ينظر: القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية سابقا، صيف ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ولكن ضعفها لا يقدح في معنى المتن وصحته (من أذن فهو يقيم)؛ إذ إنه ثابت من طرق كثيرة ومتعددة عن رسول الله ﷺ، ومن المعلوم المتقرر أن ضعف السند لا يعني بطلان المتن أو فساد معناه، فكم من الأحاديث التي تروى وليس لها أسانيد أصلا لكن جرى العمل بقتضى معانيها لورود هذه المعاني من طرق وأدلة أخرى، ومن أوضح أمثلة ذلك رواية "صلاة المسافر ركعتان حتى يؤب إلى أهله أو يموت" هذه الرواية مع ضعف سندها إلا أنها لا يمكن أن يقدح في معناها الصحيح الذي هو أوضح من شمس الظهيرة في رابعة النهار، وكذا يقال في حديث: "من تعلم لغة قوم أمن مكرهم"، فهو صحيح المعنى وإن لم يثبت من جهة سنده كما صرح به شيخنا القنوبي -حفظه الله- (جلسة إفتاء بولاية إبراء: صيف ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، فتفطن لذلك، والله يوفقك.

٢ - يقول رحمته الله في هذه المسألة كما في المعارج: "فهذه السنة النبوية وهذه الآثار المشرقية والمغربية كلها مصرحة بأن المقيم هو المؤذن، فلا معنى لما حدث في آخر الزمان من استبدال الإمام بالإقامة دون المؤذن، فإن ذلك خلاف السنة قطعا، ولا يوجد له ما يسوغه شرعا.. فالواجب على كل من قدر، أن يحيي السنة في هذا الزمن الكدر، وأن يقوم لله تقربا بإحيائها ورغبة في فضلها".

(السالمي، معارج الآمال ج ٢ ص ٧٦٥، طبعة: مكتبة الإمام السالمي المحققة).

٣ - الطيواني، خلفان بن سليمان. قاموس الصلاة ص ٤٧.

أما رواية (: المؤذن أملك بالأذان، والإمام أملك بالإقامة) فهذه الرواية لا حجة فيها لمن قال: إن الإمام هو الذي يقيم دون المؤذن لعدة أمور، منها: أن المراد بالرواية أن الإمام أملك بوقت الإقامة وبأمر المقيم بالإقامة لا برفع الإقامة نفسها، وهذا هو الأصل -أن المقيم لا يقيم الصلاة إلا بعد أمر الإمام إلا إذا كان بينهما تعارف على وقت معين فيقيم المؤذن فيه مباشرة-، ومنها: أن هذه الرواية موقوفة على الإمام علي -كرم الله وجهه- وليست مرفوعة إلى النَّبِيِّ ﷺ،

وَلِلَّهِ دَرُّ مُخَيِّ السُّنَنِ وَمُمِيتُ الْبَدْعِ... فِي قَوْلِهِ:

إِذْ كَانَ فِي سُنَّتِهِ مَنْ أَذَّنَا *** فَهُوَ يُقِيمُ وَعَلَيْهِ صَحْبَنَا
حَتَّى أَتَى مَنْ جَهَلُوا الْمَسْنُونَا *** وَهُمْ لِلْاِحْتِيَاظِ يَدْعُونَا
وَفَعَلُهُ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ *** مُشْتَهَرٌ مَضَى عَلَيْهِ صَحْبُهُ
وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ أَجْمَعُ إِلَى انْتِهَائِهِمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا

فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فِي حَقِّ الْجَمَاعَةِ^٢، وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا - رِضْوَانُ َ عَلَيْهِم - أَنَّهُمَا وَاجِبَانِ عَلَى الْكِفَايَةِ^١؛ لِأَمْرِهِ َ بِالْأَذَانِ

ومن المعلوم المتقرر أنه لا حجة في الموقوف ولو لم يعارضه مرفوع، كيف وقد عارض هذه الرواية الضعيفة - على افتراض وجود التعارض - المرفوع الصحيح الثابت عن النَّبِيِّ َ، وإلا فقد حكم بضعف هذه الرواية بعض أهل العلم لوجود علة قاذحة في إسنادها، والله ولي التوفيق.

يُنظر:

- الطحاوي، مشكل الآثار، باب: المؤذن أملك بالأذان، ج ٥، رقم الحديث ١٨٢٤.
- الخليلي، رد مطوّل على أحد المغرضين - مخطوط بحوزة الكاتب نسخة منها، ص ٤٩-٥١.
- المنتدى الأدبي، قراءات في فكر السالمي، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "منهج السالمي في مؤلفاته الفقهية" ص ٢٦.
- الجهضمي، من معالم الفكر التربوي عند الشيخ أحمد بن حمد الخليلي ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ جمادى الأولى ١٤٢٨ هـ، يوافقه ٢٧/٥/٢٠٠٧ م.

^١ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام ج ١ ص ٧٩.

^٢ - فَإِنَّدَةً: يُطْلَقُ عَلَى الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ تَغْلِيْبًا "الْأَذَانُ"، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ َ "بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ" (البخاري/٥٩١)، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ َ، وَمِثْلُ هَذَا التَّرَكِيبِ شَائِعٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، فَيُقَالُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ الْأَبَوَانِ، وَلِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ الْقَمَرَانِ، وَلِلتَّمْرِ وَالْمَاءِ الْأَسْوَدَانِ، وَلِأَيِّ بَكْرٍ وَعَمَرَ الْعِمْرَانِ، وَلِلظَّهْرِ وَالْعَصْرِ الظُّهْرَانِ، وَهَذَا وَمِثْلُهُ مِمَّا يُعْرَبُ فِي عِلْمِ النُّحُوِّ إِعْرَابٌ مَلْحَقٌ بِالْمَثْنِيِّ، أَيُّ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ وَالنُّونِ نَصْبًا وَجَرًّا.

ومن الجدير بالذكر أنه جاء في بعض روايات الحديث السابق زيادة "...إلا المغرب"، ولكن هذه الرواية منكورة أو شاذة على أقل تقدير كما بين ذلك إمام السُّنَّةِ والأصول -أبقاه الله-، ولذلك فلا تمتنع الصلاة بين أذان المغرب والإقامة إن كان هناك متسع من الوقت، وقد دل على ذلك الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن النَّبِيِّ َ قال: "صَلُّوا

وَالْإِقَامَةُ فِي مَوَاقِفَ مُتَعَدِّدَةٍ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مُوَظَّبَتُهُ عليه السلام عَلَى الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ إِذْ لَمْ يَتْرُكْهُ لَا فِي حَضَرٍ وَلَا فِي سَفَرٍ، يَقُولُ شَيْخُنَا إِمَامُ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ - حَفَظَهُ له تَعَالَى - : "فَكَذَلِكَ كُلُّ مَا وَاطَّبَ عَلَيْهِ رَسُولُ له مِنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ كَوُجُوبُهَا؛ لِقَوْلِهِ عليه السلام : "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي" ^٢ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ" ^٣.

وَأَمَّا فِي **صَلَاةِ الْمُتَفَرِّدِ** فَالْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ سُنَّةٌ لِكُلِّ مُتَفَرِّدٍ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ، وَالْإِقَامَةُ أَكَدُّ فِي حَقِّ الْمُتَفَرِّدِ مِنَ الْأَذَانِ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْهَا عِنْدَ الْقِيَامِ لِأَدَاءِ الْفَرِيضَةِ، وَفِي

قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، قَالَ فِي الثَّالِفَةِ لِمَنْ شَاءَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً، وَعَلَى ذَلِكَ فَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ فَلَا يَجْلِسُ إِلَّا أَنْ يُصَلِّيَ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ.

قلت: وقد رأيتُ كلاً من سماحة الشيخ الخليلي والعلامة القنوبي - حفظهم الله - دخلوا المسجد بعد أذان المغرب فظلوا واقفين ولم يجلسوا حتى أقيمت الصلاة، وعلى ذلك العمل، وبه أفتى الإمام الخليلي عليه السلام مَنْ سَأَلَهُ هَلْ يُصَلِّي بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ فِي السَّفَرِ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ. يُنْظَرُ:

- الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله. الفتح الجليل من أجوبة الإمام أبي خليل ص ٢١٧.
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٦٨، ١٧٧.
- القنوبي، قرة العينين ص ٤٣.
- القنوبي، أحاديث صحيحة. مجلة المعالم/ العدد الثاني (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م) ص ٥٠.
- القنوبي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ١٦٨.

^١ - السالمي، عبد الله بن حميد. معارج الآمال ج ٢ ص ٧٦٥، طبعة: مكتبة الإمام السالمي المحققة.

^٢ - البخاري، باب: الْأَذَانُ لِلْمُسَافِرِ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً وَالْإِقَامَةُ، رقم الحديث ٥٩٥.

^٣ - القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ، ص ٢٢.

^٤ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٥/٢م.

تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ: مَنْ كَانَ فِي بِلَدٍ لَا يُؤَدِّنُ بِهَا كِبَالِدَ الْكُفْرِ فَلَا يَدُّ مِنَ الْأَذَانِ وَلَوْ بَخَفَضَ الصَّوْتِ. (الخليلي، "فتاوى لطلاب جامعة كندا"، س ٣ "مادة سمعية").

فَتَاوَى سَمَاحَةِ الشَّيْخِ -حَفِظَهُ اللهُ- أَنْ مَنْ تَرَكَ الْإِقَامَةَ مُتَعَمِّدًا أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ نَسِيَهَا مَضَى فِي صَلَاتِهِ وَلَهُ يَتَقَبَّلُ مِنْهُ^١.

وَلَا يُشْرَعُ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ إِلَّا فِي الْفَرَائِضِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ، وَعَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ لِلتَّوَافِلِ وَالسُّنَنِ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ، وَهَكَذَا فَالْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مَشْرُوعَانِ فِي حَقِّ الرَّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ.

فَاقْرَأْ وَاحْفَظْ

وَلَا تُؤَذِّنُ الْفَتَاةُ لِأَحَدٍ	***	وَلَا تُقِيمُ فَهُوَ مَنْعٌ لِلْأَبَدِ
لَأَنَّ ذَاكَ صِفَّةُ الرَّجَالِ	***	لَا مِنْ صِفَاتِ رَبَّةِ الْحِجَالِ
لَأَنَّ خَفَضَ صَوْتِهَا الثَّمِينِ	***	مُخَالَفٌ لِحَالَةِ التَّأْذِينِ
وَلَا أَذَانَ لَا وَلَا إِقَامَةً		عَلَى النِّسَاءِ كَذَاكَ لَا إِمَامَةً ^٢

وَالْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مَشْرُوعَانِ فِي الْحَضَرِ وَفِي السَّفَرِ، فِي الْأَدَاءِ وَفِي الْقَضَاءِ؛ لِأَمْرِهِ ﷺ بِلَالًا أَنْ يُؤَذِّنَ وَيُقِيمَ عِنْدَمَا نَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَقَامُوا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ^٣.

١ - الخليلي، أحمد بن محمد. الفتاوى ج ١ ص ٤٥.

٢ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. جواهر النظام، ج ١ ص ٤٦.

٣ - ابن أبي شيبه. المصنف، باب: في القوم ينسون الصلاة أو ينامون عنها، (٣٠٨).

وبهذا الحديث يُشْرَعُ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ فِي الْقَضَاءِ، لَكِنْ إِنْ تَعَدَّدَتِ الْفَوَائِتُ فَيُؤَذِّنُ لِلْمَرَّةِ الْأُولَى فَقَطْ، وَيُقِيمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ عَلَى الرَّأْيِ الصَّحِيحِ.

• القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية سابقا (روي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، رقم المذكرة ١١ ص ٨.

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٤م الموافق ١٤٢٥هـ. (مذكرة خاصة ص ٨).

تنبيه

في عدم مشروعية الأذان لغير الفرائض

شاعَ عندَ بعضِ النَّاسِ رَفْعُ الْأَذَانِ عِنْدَ وَقُوعِ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ، وَهَذَا أَمْرٌ لَمْ يَثْبُتْ أَبَدًا عَنِ الْمُبْلَغِ عليه السلام^١، وَالسُّنَّةُ أَنْ يُنَادَى بِـ"الصَّلَاةِ جَامِعَةً"^٢ لِيُجْمَعَ النَّاسُ لِصَّلَاةِ الْكُسُوفِ وَالْخُسُوفِ^٣، أَمَّا الْأَذَانُ لَوْ كَانَ مَشْرُوعًا فِي هَذَا الْمَوْطِنِ أَوْ بِهِ فَضْلٌ وَخَمْدَةٌ لَكَانَ أَوْلَانَا بِالسَّبْقِ إِلَيْهِ مُحَمَّدٌ عليه السلام لَوْ كَانَ خَيْرًا لَمْ يَفْتِ مُحَمَّدًا *** وَصَحْبُهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعَدُّدًا...^٤

فائدة

اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْأَذَانِ هَلْ هُوَ مَشْرُوعٌ لِلْوَقْتِ أَوْ لِلْجَمَاعَةِ أَوْ لِلصَّلَاةِ، يَقُولُ الْعَلَمَاءُ الْقُنُوبِيُّ -عَافَاهُ اللهُ-: "وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْوُجُوهِ

١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. "جلسة إفتاء" - بمبنى معهد العلوم الشرعية سابقا (روي)، الأربعاء ٢٦/٧/٢٠٠٠م.

٢ - "الصَّلَاةُ جَامِعَةً" بالنصب على الإغراء، أي بتقدير فعل محذوف تقديره (الزموا) أو ما شابه ذلك، ووردت روايات بصيغ قريبة مثل "إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةً" وهي واضحة في إعرابها.

٣ - وقد قاس بعض العلماء على النداء في صلاة الكسوف والخسوف بقولهم: "الصلاة جامعة" النداء لكل صلاة لا يؤذن لها كالعيدين والاستسقاء فينادى لها بذلك أيضا، وأنت تدري أن القياس في مسائل العبادات غير سائغ لغلبة الجانب التعبدية فيها، ومن شروط القياس وجود علة معتبرة حلية تجمع بين أصل القياس وفرعه، هذا مع وجود الفارق بين الأمرين، فالقياس هنا مع الفارق؛ لكون الناس يعلمون متى سيكون العيد ومتى ستكون صلاة الاستسقاء، خلافا للكسوفين -من حيث الأصل-.

وبناءً على ذلك فقد صحَّح محدثُ العصر -أبقاه الله تعالى- عدمَ صحة هذا القياس، وأنه لا يشرع -على الصحيح- الإتيانُ بأيٍّ من تلك الألفاظ في العيد والاستسقاء، فيقتصر به على مورد النص وما دلت عليه السنة المطهرة. يُنظر: القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ١٠/١٢/٢٠٠١م.

٤ - السَّالِمِي، جوهر النظام، ج ١ ص ٨٠.

الثَلَاثَةِ جَمِيعًا... ثُمَّ ذَكَرَ بَعْضَ الْأَدِلَّةِ وَقَالَ... فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ
الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ، كَمَا أَنَّهُ مَشْرُوعٌ مِنْ أَجْلِ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ وَأَنَّهُ شِعَارُ الْإِسْلَامِ^١.

فَصْلٌ فِي أَلْفَظِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

تَعَرَّفَ -أَخِي، سَدَّدَ اللَّهُ مَنْطِقَكَ، وَجَعَلَكَ مِنْ دَعَا إِلَيْهِ- أَنَّ لِلْأَذَانِ أَلْفَاظًا
تَوْقِيفِيَّةً ثَبَتَ إِقْرَارُهَا عَنْ أَفْصَحِ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ ﷺ، فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا،
وَهِيَ كَمَا تَعْلَمُ وَتَحْفَظُ:

لَهُ أَكْبَرُ ﷻ أَكْبَرُ (مَرَّتَيْنِ).

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا ﷻ (مَرَّتَيْنِ).

أَشْهَدُ^٢ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ ﷻ (مَرَّتَيْنِ).

حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ (مَرَّتَيْنِ).

^١ - يُنْظَرُ:

- القنوي، فتاوى إمام السُّنَّةِ والأصول. ص ٢٢.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ٣٥.

^٢ - أول مؤذني النَّبِيِّ ﷺ الصحابيُّ الجليل بلال بن رباح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد ظل مؤذنا له حتى وفاته عليه الصلاة والسلام، وهذا ما يؤكد كمال فصاحته وصحة منطقه، وقد وصفه النَّبِيُّ ﷺ بنداوة الصوت وجماله، أما ما رُوي أن بلالا (لَكِنَّ) وأنه لم يكن يحسن نطق الشين في الأذان فينطقها سينا، أي يبدل شينات الأذان سينات فيقول (أسهد، بدل أشهد)، وجاءوا لتأييد زعمهم هذا برواية يرفعونها إلى النَّبِيِّ ﷺ -وحاشاه عن ذلك- "سِينُ بلالٍ عِنْدَ اللَّهِ شَيْنٌ"، فهذه رواية باطلة مخترعة مكذوبة على النَّبِيِّ ﷺ ولو كانت فيه لثغة ولُكْنَةٌ لتوفرت الدواعي على نقلها وَلَعَابَهَا أهل النفاق عليه والمبالغون في التنقيص للإسلام وأهله.

وقد حكم بطلان هذه الرواية نقاد الحديث وصيارفته، ومنهم شيخنا إمام السُّنَّةِ والأصول -حفظه الله- في بعض دروسه الصيفية لعام ٢٠٠٠م.

وقبل ذلك قال ابن كثير: ليس له أصل ولا يصح، وقال العلامة إبراهيم الناجي: وأشهد بالله والله أن سيدي بلالا ما قال أسهد بالسين المهملة قط... بل كان بلال من أفصح الناس وأنداهم صوتا.

يُنْظَرُ: العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، رقم الرواية ١٥٢٠.

حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ (مَرَّتَيْنِ).

لَهُ أَكْبَرُ لَهُ أَكْبَرُ (مَرَّةً وَاحِدَةً).

لَا إِلَهَ إِلَّا لَهُ (مَرَّةً وَاحِدَةً)¹.

وَالْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مَثْنَى مَثْنَى؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "...وَالْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى وَالْإِقَامَةُ مَثْنَى مَثْنَى"²، يَقُولُ صَاحِبُ الْقَوَاعِدِ ﷺ: "وَمَذْهَبُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى، وَوَأَفْقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْحَنْفِيَّةُ"³، وَيُزَادُ فِي الْإِقَامَةِ "قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ" (مَرَّتَيْنِ) بَعْدَ قَوْلِهِ: "حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ".

﴿تَنْبِيْهٌ﴾

فِي كَيْفِيَّةِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

وَتَخْتَلِفُ صِفَةُ الْأَذَانِ عَنْ صِفَةِ الْإِقَامَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَذَانَ يَكُونُ بِتَرْسُلٍ وَتَمَهُّلٍ مَعَ تَحْسِينِ الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ تَلْحِينٍ أَوْ تَطْرِيبٍ يَخْرُجُ بِهِ عَنْ حَدِّ بَيَانِ الصَّوْتِ

¹ - تَنْبِيْهٌ مَهْمٌ: فِي أُمُورٍ لَمْ تَتَبَّثْ عِنْدَنَا مِنْ أَلْفَاظِ الْأَذَانِ عَنْ سَيِّدِ الْخَلْقِ ﷺ، وَمِنْ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ مَا يَلِي:

١ - حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ.

٢ - أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا وَلِيُّ اللَّهِ، يَقُولُ الْحَدِيثُ الْقَنَوِيُّ - يَحْفَظُهُ اللَّهُ -: "هَذَا طَبْعًا لَمْ يَثْبُتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".
القنوي، فتاوى إمام السنّة والأصول ص ٢٣.

٣ - الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، فِي أَذَانِ الْفَجْرِ يَقُولُ الْحَدِيثُ الْقَنَوِيُّ - حَفَظَهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ أَجَوِبَتِهِ: "وَلَمْ يَأْتِ هَذَا الْكَلَامُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْأَذَانِ.. عَلَى كَثَرَتِهَا فَلِذَلِكَ تَرَكَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ الْأَوَّلَى". الْقَنَوِيُّ، بَحْثُ وَرَسَائِلٍ وَفَتَاوَى - الْقِسْمُ الرَّابِعُ (غَيْرُ مَرْمُوقَةٍ).

٤ - التَّوْبِيبُ، وَهُوَ أَنْ يَنَادِيَ الْمُؤَذِّنُ بَيْنَ أَذَانِ الصَّبْحِ وَإِقَامَتِهِ بِـ (حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ) أَوْ عَمَّا شَاهَهُ مِنْ أَلْفَاظِ التَّنْبِيْهِ، وَالْغَرَضُ مِنْهَا تَنْبِيْهُ النَّائِمِ لِلصَّلَاةِ، يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْحَدِيثُ الْقَنَوِيُّ - حَفَظَهُ اللَّهُ -: "لَمْ يَثْبُتْ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّمَا وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الرِّوَايَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ".
يُنْظَرُ: الْقَنَوِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ ص ٢٣.

² - الرَّبِيعُ، بَابُ: فِي الْأَذَانِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٧٧.

³ - الْجِيْطَالِي، إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى. قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ١ ص ٢٦٩.

وَتَحْسِينِهِ، خِلَافًا لِبَعْضِ النَّاسِ الَّذِينَ أَحَدَثُوا فِي الْأَذَانِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ لَهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ سُلْطَانٍ لَا فِي كِتَابٍ وَلَا فِي سُنَّةٍ، فَأَخَذُوا يَتَغَنَّوْنَ بِالْأَذَانِ وَيَتَمَايَلُونَ بِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لِهَدْيِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: "إِنَّ الْأَذَانَ سَهْلٌ سَمَحٌ فَإِنْ كَانَ أَذَانُكَ سَمَحًا سَهْلًا وَإِلَّا فَلَا تُؤَذِّنْ"^١، وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَى وَقْتِنَا يُنْكِرُونَ التَّطْرِيبَ وَالتَّلْحِينَ فِي الْأَذَانِ^٢.

أَمَّا إِقَامَةُ الصَّلَاةِ فَمِنْ السُّنَّةِ الْحَذَرُ وَالْإِسْرَاعُ فِيهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِبِلَالٍ: "يَا بِلَالُ إِذَا أَذَّنْتَ فَتَرَسَّلْ فِي أَذَانِكَ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدَرْ"^٣، وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الْمُقِيمِ صَوْتَهُ بِالْإِقَامَةِ - كَالْأَذَانِ - حَتَّى يُسْمَعَ مَنْ هُمْ خَارِجُ الْمَسْجِدِ، وَلَهُ يَهْدِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

١- أَنْ يَرْفَعَهُ مُسْلِمٌ ذَكَرٌ عَاقِلٌ: فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ مَجْنُونٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْمُؤَذِّنِ - عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ عِنْدَ شَيْخِنَا الْقُنُويِّ^٤ - الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثَيْنِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ لَكِنْ يُرَاعَى صَاحِبُ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ عَدَمَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

٢- أَنْ يُرْفَعَ الْأَذَانُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ: إِلَّا الْفَجْرَ وَالْجُمُعَةَ بِشَرَطِ أَنْ يُؤَذَّنَ لَهُمَا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ مَرَّةً أُخْرَى.

^١ - الدارقطني، سنن الدارقطني، باب: تخفيف القراءة لحاجة، رقم الحديث ١٨٩٨.

^٢ - للمزيد/ يُنظر: السعدي، جابر بن علي. التطريب في الأذان. مجلة العالم/ العدد الثالث عشر، ص ٤٠-٤١.

^٣ - الترمذي، باب: ما جاء في الترسل في الأذان، رقم الحديث ١٨٠.

^٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٣م (مذكرة خاصة ص ٥٦).

٣- أَنْ يَكُونَ بِالْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ: وَلَا تُجْزَى عَنْهَا لُغَةٌ أُخْرَى؛ لِأَنَّ الْفَاظَ تَعْبُدِيَّةٌ مَوْقُوفَةٌ.

٤- التَّرْتِيبُ وَالْمُؤَالَاةُ: بَيْنَ الْفَاظِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.

فَصْلٌ فِي سُنَنِ الْأَذَانِ

وَاعْلَمْ -وَهَبَكَ اللَّهُ التَّمَسُّكَ بِالسُّنَنِ الْمَحْمُودَةِ، وَالْبُعْدَ عَنِ الْبِدْعِ الْمَذْمُومَةِ- أَنَّ لِلْأَذَانِ سُنَنًا وَآدَابًا يَنْبَغِي التَّحَلِّيُ بِهَا وَإِرْشَادُ الْمُؤَذِّنِ إِلَيْهَا، فَهَآكِهَافَا مُخْتَصَرَةً مُفِيدَةً..

١- الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثَيْنِ: الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ^١.

٢- الْأَذَانُ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الصَّلَاةِ.

٣- الْقِيَامُ فِي الْأَذَانِ مَعَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ.

٤- رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ؛ قَالَ ﷺ: "فَارْفَعْ صَوْتَكَ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ صَوْتُ الْمُؤَذِّنِ جِنَّ وَلَا إِنْسَ وَلَا شَيْءَ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"^٢.

٥- وَأَنْ يَجْعَلَ إصْبَعِيهِ الْمَسْبُحَتَيْنِ^١ فِي أُذُنَيْهِ؛ وَهُوَ أَرْفَعُ لِلصَّوْتِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ الصَّحِيحِ^٢ قَالَ: "رَأَيْتُ بَلَالًا يُؤَذِّنُ فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَأَهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ.."^٣.

^١ - الصحيح ما أثبتناه أعلاه، وهو أن الطهارة ليست بشرط لصحة الأذان، حتى لو قدرنا إن رفع الأذان شخص جنب، ولا يخفى عليك أن الأولى الالتزام الكامل بالطهارة خروجاً من الخلاف، وتعظيماً للشعيرة؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقَوَّى الْقُلُوبِ﴾ الحج: ٣٢.

^٢ - الربيع، باب: في الأذان، رقم الحديث ١٧٨.

- ٦- أَنْ يَلْتَفِتَ بِوَجْهِهِ نَاحِيَةَ الْيَمِينِ عِنْدَ قَوْلِهِ: "حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ"، وَنَاحِيَةَ الشَّمَالِ عِنْدَ قَوْلِهِ: "حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ"؛ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ.
- ٧- مُتَابَعَةُ الْمُؤَذِّنِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ.."٥.

١ - هما المشهورتان بالسبابتين، وقد عدلنا عن هذا الإطلاق لما فيه من معنى السباب المذموم، وأخذنا بالاصطلاح الأقل شهرةً لما فيه من معنى التسييح الحمود، ومثل هذا يقال في (النسيكة) بدلا من قولهم (العقيقة)؛ فقد كان عليه الصلاة والسلام يعجبه الفأل الحسن، ويكره الاسم القبيح ويغيّره إلى الاسم ذي المعنى الشريف، والله الموفق.

٢ - صحح هذا الحديث شيخنا القنوبي في إجاباته على أسئلة واردة إليه من الشرق الإفريقي ص ٣، وكذا في مجلة المعالم/ العدد الخامس (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م) ص ٥٠.

٣ - الترمذي، باب: مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الْإِصْبَعِ فِي الْأَذَنِ عِنْدَ الْأَذَانِ، رقم الحديث ١٨١.

٤ - مُتَابَعَةُ الْمُؤَذِّنِ سُنَّةٌ واجبة على الرأي الذي مال إليه سماحة المفتي -حفظه الله-، وقيل: بل هو مستحبة وليس بواجبة، وهو الذي صححه الشيخ القنوبي -حفظه الله- كما هو رأي أكثر أهل العلم.

ولكن من الجدير بأن يُعلم ويُوضع نُصَبُ العَيْنَيْنِ أن شأن المؤمن دائماً هو الامتثال والتسليم لأمر النَّبِيِّ ﷺ إذا صح وثبت، من غير سؤال هل هذا الأمر للوجوب أو للندب، وهل هذا النهي للكرهية أو للتحريم بحيث لو كان للندب أو للكرهية خالف الأمر والنهي، مثل هذا الصنيع لم يكن في عهد النَّبِيِّ ولا عُرف عن أصحابه -رضوان الله عليهم- بل كانوا يمتثلون بعد الأمر مباشرة، ويقفون بعد النهي مباشرة، هذا هو طريق الفلاح، وهذا هو شأن المؤمن الحق الذي وصفه الله بقوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٥١).

(القنوبي، دروس صيف ٢٠٠٤م) (مذكرة خاصة ص ١٥).

٥ - الربيع، باب: في الأذان، رقم الحديث ١٧٧.

وقد أخذ بعض أهل العلم جمعا بين هذا الحديث وحديث (بين كل أذانين) مشروعية متابعة المقيم، وليس في هذا دليل صريح، إذ تسمية الإقامة أذاناً مشاكلة لغوية، لا يلزم منها المطابقة الحكمية والشرعية بينهما، يقول الشيخ سعيد القنوبي -حفظه الله-: "... وفي الحقيقة لم أجد دليلاً صحيحاً ثابتاً يدل على متابعة المقيم، ولكن بعض العلماء يأخذون ذلك من متابعة الأذان من باب "بين كل أذانين صلاة" فيجعل الإقامة أذاناً ثانياً كما في هذه الرواية "...

﴿تَنْبِيْهٌ﴾: الْحَدِيثُ السَّابِقُ "فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَدِّنُ.." عَامٌّ فِي جَمِيعِ أَلْفَاظِ الْأَذَانِ لَكِنْ وَرَدَتْ أُدِلَّةٌ أُخْرَى خَصَّصَتْ الْحِيعَلَتَيْنِ (حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ) مِنْ هَذَا الْعُمُومِ؛ لِذَلِكَ فَالرَّأْيُ **الْمُعْتَمَدُ** الصَّحِيحُ^١ أَنْ يُقَالَ بَعْدَ الْحِيعَلَتَيْنِ: "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ"، نَظَرًا لِكَوْنِ ذَلِكَ هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الْأُسُوةِ الْحَسَنَةِ ﷺ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ^٢، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْحِيعَلَتَيْنِ لَيْسَتَا مِنَ الْأَذْكَارِ الَّتِي يُشْرَعُ تَرْدِيدُهَا عُمُومًا، بِخِلَافِ سَائِرِ أَلْفَاظِ الْأَذَانِ الْأُخْرَى.

٨- الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الْأَذَانِ ثُمَّ الدُّعَاءُ بِقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ النَّامَةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ﴾ فَمَنْ دَعَا بِهَذَا الدُّعَاءِ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ^٣ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^٤ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَدِّنَ ﴿وَأَنَا أَشْهَدُ

أما حديث "أقامها الله وأدامها" التي يقال عند قول المقيم "قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة" فيقول عنه محدث العصر: "ولكنه حديث ضعيف على الصحيح" فلا يُشرع الإتيان به، والله الهادي إلى سبيل الرشاد. القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٦١.

وانظر: تحفة الأبرار للحافظ العلامة القنوي ص ١٣٢.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، "مذكرة خاصة" ص ٦٧. وفتاوى إمام السنة والأصول. ص ٢٤.

٢ - مسلم، باب: اسْتِحْبَابُ الْقَوْلِ مِثْلَ قَوْلِ الْمُؤَدِّنِ لِمَنْ سَمِعَهُ، رقم الحديث ٥٧٨.

٣ - البخاري، باب: الدعاء بعد النداء، رقم الحديث (٥٧٩). وهذا الحديث بهذا اللفظ أورده شيخنا إمام السنة والأصول في الأدعية المشروعة بعد الأذان، وذلك في كتابه القيم النفيس "تحفة الأبرار" ص ١٢٧-١٢٨.

٤ - يُنظر:

• القنوي، تحفة الأبرار ص ١٢٦.

• القنوي، ودروس مفرغة لفضيلته. بمبنى معهد العلوم الشرعية سابقا (روي) في صيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا
وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ﴿ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ ١.

فَائِدَةٌ

إِذَا رَفَعَ الْمُؤَذِّنُ الْأَذَانَ فِي حَالِ تِلَاوَتِكَ لِكِتَابِ اللَّهِ الْمَجِيدِ فَلَا فُضْلَ فِي هَذِهِ
الْحَالَةِ أَنْ تَسْكُتَ وَتَتَّبِعَ الْمُؤَذِّنَ وَتَأْتِيَ بِالِدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ بَعْدَ الْأَذَانِ ثُمَّ تُوَاصِلَ
قِرَاءَتَكَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَتَكُونُ قَدْ حُزَّتْ عَلَى الْفَضْلَيْنِ ٢، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ.

فَصْلٌ فِي نَوَاقِضِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

تَعَرَّفَ - أَخِي الطَّالِبَ، جَنَّبَكَ ٣ مَحَبَّاتِ الْأَعْمَالِ - أَنَّ الْأَذَانَ يَنْتَقِضُ وَكَذَا
الْإِقَامَةُ بِأَحَدِ الْأَسْبَابِ التَّالِيَةِ:

١- زَوَالُ الْعَقْلِ.

٢- الْارْتِدَادُ أَثْنَاءَهُ.

١ - مسلم، بَاب: اسْتِحْبَابِ الْقَوْلِ مِثْلِ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ لِمَنْ سَمِعَهُ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٥٧٩.

تَنْبِيْهُ: أَمَّا مَا يَزِيدُهُ الْبَعْضُ فِي هَذِهِ الْأَدْعِيَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ "وَالدَّرَجَةُ الْعَالِيَةُ الرَّفِيعَةُ" فَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بَلْ وَلَمْ يَرِدْ
أَصْلًا فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَرَوَايَاتِهِ الْمَعْتَبَرَةِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ. وَهَكَذَا قَوْلُهُمْ: "إِنَّكَ لَا تَخْلُفُ الْمِيعَادَ"،
وَقَوْلُهُمْ: "بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ" كُلُّ ذَلِكَ غَيْرُ ثَابِتٍ.

وَكَذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ قَوْلُهُمْ: "حَقٌّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" بَعْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" كَمَا نَسَمِعُهُ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ عَوَامِ النَّاسِ،
وَالْإِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" وَإِنْ كَانَتْ كَلِمَةٌ حَقٌّ وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْمَشْرُوعَ الثَّابِتَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مُتَابِعَةُ الْمُؤَذِّنِ، وَخَيْرُ
الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ ﷺ...

حَسْبُكَ أَنْ تَتَّبِعَ الْمُخْتَارَا *** وَإِنْ يَقُولُوا خَالَفَ الْآثَارَا

لِلْمَزِيدِ: يُنْظَرُ - تَحْفَةُ الْأَبْرَارِ ص ١٢٦-١٢٨.

٢ - الْقَنْوَيْي، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونِ سُلْطَنَةِ عُومَانِ، حَلَقَةٌ: ٦ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ،
يُوَافِقُهُ ١٢ نَوَفَمْبَرِ ٢٠٠٢ م.

٣- القول أو الفعل الفاحش أثناءه.

٤- عدم الموالاة والترتيب بين الفاظه.

﴿تَنْبِيْهٌ﴾: إِذَا نَسِيَ الْمُؤَذِّنُ شَيْئًا مِنْ أَلْفَاظِ الْأَذَانِ أَوْ الْإِقَامَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ بَعْدَمَا جَاوَزَهُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فَيَأْتِي بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ مَرَاعَةً لِلتَّرْتِيبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

فيما بين الأذان والإقامة

هناك عدة أمور ومسائل ينبغي التنبيه لها والتنبيه عليها فيما بين الأذان والإقامة:

أولاً: الفصل بين الأذان والإقامة: ينبغي أن يكون بمقدار ما يتجهز المصلون للصلاة وينتهي من كان في حاجة من قضائها؛ لما روي من قول النبي ﷺ لبلال: "وَأَجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ وَالشَّارِبُ مِنْ شُرْبِهِ وَالْمُعْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ"^١.

ثانياً: الخروج من المسجد بعد الأذان وقبل الصلاة: لا ينبغي إلا لضرورة أو بنية العودة مرة أخرى؛ لثبوت التهي عن ذلك في أحاديث متعددة، ولمخالفة هذا السلوك للمقصد من الأذان وهو جمع الناس إلى المساجد، وإظهار رمز الوحدة، وشعار التوحيد، قال أبو هريرة رضي الله عنه: لما رأى رجلاً خرج من المسجد وقد أذن المؤذن: "أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ"^٢، يقول العلامة القنوي - حفظه الله - : "والحديث وإن

^١ - الترمذي، باب: ما جاء في الترسُّل في الأذان، رقم الحديث ١٨٠.

^٢ - مسلم، باب: التَّهْيِ عَنِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ، رقم الحديث ١٠٤٧. القنوي، سعيد بن مبروك.

بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول، ص ٣٦.

كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - إِلَّا أَنَّ حَكَمَهُ الرُّفْعُ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِمَحْضِ الرَّأْيِ^١.

ثالثاً: الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ: مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُبَارَكَةِ وَالْمُسْتَجَابَةِ لِلدُّعَاءِ، وَلِلْأَسَفِ قَدْ غَفَلَ عَنْ هَذَا الْوَقْتِ وَالِدُّعَاءِ فِيهِ الْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ - هَدَانَا اللَّهُ تَعَالَى وَيَا هُمْ -، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى وَثَبُوتِهِ عَنِ الْمُسْطَفَى ﷺ الْعَلَامَةُ الْقُنُويُّ - حَفَظَهُ اللَّهُ -، حَيْثُ يَقُولُ فِي أَحَدِ الْمَوَاضِعِ: "فَفِي الدُّعَاءِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ"؛ فَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ"^٢.

لَطِيفَةٌ

قَدَّرَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا بِأَنْ أَكْرَمَنَا أَنْ كُنَّا فِي مِثْلِ شَيْخِنَا الْقُنُويِّ - حَفَظَهُ اللَّهُ - يَوْمَ وَلَادَةِ سَلِيلِهِ الْبَكْرِ "عَبْدِ الرَّحْمَنِ"^٣، فَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَنَّهُ سَوْفَ يُسَمَّى ابْنَهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ أَوْ الْيَوْمِ السَّابِعِ، وَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فِي أُذُنِي الْمَوْلُودِ فَأَجَابَ: بِأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ وَلَمْ يُقَمْ؛ لِأَنَّهُ يَرَى عَدَمَ ثَبُوتِ كُلِّ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَعَمَ السَّلِيلُ وَنَعَمَ الْأَبُ، جَعَلَهُ الْمَوْلَى خَيْرَ خَلْفٍ لَخَيْرِ سَلَفٍ...

بُنُو الْأَكْرَمِينَ الْأَكْرَمُونَ وَمَنْ يَكُنْ *** لَأَبَاءِ صَدَقَ يَلْقَهُمْ حَيْثُ سِيرَا

^١ - الْقُنُويُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. فِتَاوَى إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ، ص ٤٣.

^٢ - يُنْظَرُ:

• الْقُنُويُّ، بَرْنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوْفَقُهُ ٢٨/١٠/٢٠٠٤ م.

• الْقُنُويُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةَ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكٍ الْقُنُويِّ ص ١٢٨.

^٣ - أَبُو دَاوُدَ، بَاب: مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٣٧.

^٤ - وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَطْلَعِ صَيْفِ ٢٠٠١ م، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



تَنْبِيْهٌ مُّهِمٌّ

تَقَدَّمَ سَلْفًا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي مَعَاجَلَةُ الْمُصَلِّينَ بِالْإِقَامَةِ بَعْدَ الْأَذَانِ، وَهَذَا أَمْرٌ يَنْبَهُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ بَيْنَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ وَإِقَامَتِهِ، فَمِنْ الْأَخْطَاءِ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الْإِقَامَةِ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ مَبَاشَرَةً بِحُجَّةٍ ضَيِّقٍ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ الْمُبَالِغِ فِيهِ، بِحَيْثُ لَا يَتِمَكَّنُ مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيَلْحَقَ بِالْجَمَاعَةِ إِلَّا وَهَمٌ فِي الصَّلَاةِ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ^١، وَفِي فَتَاوَى لِسَمَاحَةِ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ -مَتَعَنَا اللهُ بِحَيَاتِهِ- حَوْلَ الْإِنْتَظَارِ بَيْنَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ وَإِقَامَتِهِ أَجَابَ سَمَاحَتُهُ: "لَا بَأْسَ بِالْإِنْتَظَارِ بَعْدَ الْأَذَانِ نَحْوَ خَمْسِ دَقَائِقَ، وَلَهُ أَعْلَمُ"^٢.

وَبِالْحُجَّةِ السَّابِقَةِ نَفْسُهَا يُؤْخَرُونَ التَّفَاتَ الْإِمَامِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ إِلَى مَا بَعْدَ السُّنَّةِ، مَعَ أَنَّ السُّنَّةَ الْإِلْتِفَاتُ بَعْدَ الْفَرَائِضِ مَبَاشَرَةً لَا بَعْدَ السُّنَنِ، وَلَا حَظٌّ لِلنَّظَرِ عِنْدَ ثُبُوتِ الْأَثَرِ عَنْ سَيِّدِ الْبَشَرِ ﷺ.

خَاتَمَةٌ

فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْأَذَانِ

لِلْإِمَامِ نَوْرِ الدِّينِ السَّالِمِيِّ رَحِمَهُ اللهُ

وَأَذَّنْ أَقْمِ تَوَدَّ فَعَلًا وَاجِبًا	***	وَأِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَوَدِّي الْوَاجِبَا
أَجْزَى وَإِلَّا فَالْصَّلَاةُ نَقْضُ	***	عَلَى الْجَمِيعِ إِنْ أَتَاهُ الْبَعْضُ
وَأَجْزَمُ إِذَا أَقَمْتَ فَادْرِ الْمَعْنَى	***	وَرَتَّلِ الْأَذَانَ مَثْنَى مَثْنَى

^١ - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٩ رَجَب ١٤٢٣ هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٠/٦/٢٠٠٢ م.
- الْقُنَوِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ٢٠٠٣ م (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٨).

^٢ - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٠٩.



أهـنـمـ فـقـمـ الصـلاة



وزدْ على الأذانِ إنْ أقمْتَ *** قدْ قامتِ الصَّلاةُ أني كُنْتُ
وإنْ تُؤدِّنْ نحوَ يَمِناكَ اقبِلا *** إذا التَّداءُ بالصَّلاةِ وُصِّلا
وأقبلنَّ للشَّمالِ إنْ تقلْ *** حيَّ على الفلاحِ حتى تمثُلْ^١

^١ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٣٠.



الباب الثالث: في شروط الصلاة

اعلم - أيها الطالب النبیه، وفقك الله إلى صحيح العبادة، وجنبك مسالك الضلال والغواية- أن للصلاة شروطاً وأركاناً لا تتم الصلاة إلا بأدائها والقيام بها، وكل ذلك مأخوذ من قول النبي ﷺ وفعله، واقتفاء لقوله: "صلوا كما رأيتموني أصلي".

ونشرع -بالله مستعينين- أولاً في الحديث حول شروط الصلاة، فنقول: إن الشروط قسمان:

أ- شروط وجوب: وهي العقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس، وقد تقدم الحديث عنها.

ب- شروط صحة: وهي -إجمالاً-: الإسلام، والطهارة، ودخول الوقت، وستر العورة، واستقبال القبلة..

وتارك شيئاً من الشروط *** فلا صلاة لانتفا المشروط^١

وإليك تفصيل القول في شروط صحة الصلاة:

١ - فائدة مهمة في الفرق بين الركن والشروط: تقدم سابقاً تعريف الشرط بأنه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، وهذا الكلام ينطبق على الركن أيضاً، إلا أن الفارق الجوهرى بينهما أن الشرط يكون خارج ماهية العبادة، والركن يكون داخلها في ماهيتها، فمثلاً: الطهارة واستقبال القبلة شرط للصلاة لأنهما يقعان خارج ماهية الصلاة، أما قراءة الفاتحة والركوع فهما ركن لأنهما ضمن أعمال الصلاة التي لا تتم إلا بها.

٢ - البخاري، باب: الأذان للمُسافر إذا كانوا جماعة وإقامة، رقم الحديث ٥٩٥.

٣ - السالمى، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٣٧.

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: الْإِسْلَامُ

علينا -نحن معاشرَ المسلمين- أن نحمدَ ﷻ تعالى على أن اصطفانا من بين أُمَمِ
الأَرْضِ فَتَكُونُ مسلمينَ مؤمنينَ موحدينَ لله ﷻ، فنعمةُ الإسلامِ هي أكبرُ نعمةٍ أنعمَها
ﷻ علينا، فـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾
(الأعراف: ٤٣)؛ ذلك لأنَّ الصلاةَ وسائرَ العباداتِ لا تصحُّ ولا تُقبلُ من غيرِ المسلمِ،
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ (آل عمران: ٨٥).

تنبيهٌ مهمٌّ

ذكرنا آنفاً أنَّ مِنْ شروطِ وجوبِ الصَّلَاةِ البلوغُ والعقلُ، وقد أضافَ بعضهم
(شَرَطَ الْإِسْلَامَ) شَرَطًا مِنْ شروطِ وجوبِ الصَّلَاةِ، والصَّحِيحُ أَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطُ
صحةٍ لا شرطٌ وجوبٍ؛ وذلكَ لأنَّ الكُفَّارَ مخاطبونَ بفروعِ الشَّريعةِ على **المعتمد**
الراجحِ عندَ الشَّيخينِ -أبقاهما ﷻ تعالى- كما أنَّهم مخاطبونَ بأصولها، ولذلكَ فكما
أنَّهم مُعاقبونَ على تركِ الأصولِ فهمُ مُعاقبونَ أيضاً على تركِ الفروعِ كالصَّلَاةِ
والزَّكَاةِ... وعلى ذلكَ دلائلٌ كثيرةٌ وشواهدٌ من القرآنِ الكريمِ منها:

١. قوله تَعَالَى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ۖ ۝٦ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (فصلت: ٦ - ٧).
٢. عندما حَكى عَنْ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُمْ يُسْأَلُونَ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ حَكى إجابَتَهُمْ
بقوله: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۖ ۝٤٣ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ ۖ ۝٤٤ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ
الْحَافِظِينَ ۖ ۝٤٥ وَكُنَّا نَكُذِّبُ يَوْمَ الدِّينِ ۖ ۝٤٦﴾ (المدثر: ٤٣-٤٦)، وغيرُ ذلكَ من النصوصِ مِنْ
كتابِ ﷻ تعالى وَسُنَّةِ نبيهِ ﷺ يقولُ سماحةُ الشَّيخِ: "بجانبِ كونِ ﷻ تبارك وتعالى
خاطَبَهُم بِالْإِيمَانِ وَبِقَبُولِ هَذَا الدِّينِ وَبِالانضِمَامِ إِلَى هَذَا الْمَعْتَقَدِ، خَاطَبَهُمْ أَيْضًا بِإِقَامِ
الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ، وَلَكِنْ لَا تَصَحُّ مِنْهُمْ الصَّلَاةُ وَلَا تَصَحُّ مِنْهُمْ الزَّكَاةُ إِلَّا بِاعْتِنَائِهِمْ
الْإِسْلَامَ، فَهَذَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ شَرَطِ الْوُجُوبِ وَشَرَطِ الصَّحَّةِ.. وَهَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ

العبادات التي تتوقف على شرائط لصحتها، لا يعني ذلك عدم وجوبها على من لم يوف بتلك الشرائط، وإنما هذه شرائط لصحة العمل لا لوجوب العمل، وكذلك إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وجميع الأعمال الواجبة في الإسلام، مما يتوقف على عقيدة الإسلام يعد الإسلام شرطاً لصحتها ولا يعد شرطاً لوجوبها^١.

إِقْرَأْ وَاحْفَظْ

يَقُولُ النُّورُ السَّالِمِيُّ رحمته الله فِي مَدَارِجِ الْكَمَالِ

وَتَارَكَ التَّوْحِيدَ هَلْ يُعَذَّبُ	***	بِتَرْكِهِ الْأَعْمَالِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ
وَأِنْ تَرَى الْإِسْلَامَ شَرْطًا وَقَعَا	***	فَذَاكَ فِي صِحَّةٍ مَا قَدْ صَنَعَا
أَيُّ لَا يَصِحُّ دُونُهُ وَإِنْ وَجِبَ	***	فَلِلْوُجُوبِ غَيْرُهُ أَيْضًا سَبَبٌ ^٢

الشَّرْطُ الثَّانِي: الْوَقْتُ

جعل الله تعالى للصلوات مواقيتاً لأدائها^٣ لا تُقَدَّم ولا تُؤَخَّرُ إلا بعذر شرعي^١، شرعي^١، وحرَّم أوقاتاً^٢ لا تجوز الصلاة فيها ولا تصح، وأوقاتاً أخرى تُكْرَهُ فيها، قَالَ

^١ - يُنْظَرُ:

- الخليلي، جواهر التفسير ج ٢ ص ٤١٥، ج ٣ ص ١٨٩.
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٠٣.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٨ م.
- القنوي، شرح مدارج الكمال ج ١ "مادة سمعية"، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ، يوافقه ١١ / ٧ / ٢٠٠٤ م.

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٤ م الموافق ١٤٢٥ هـ. (مذكرة خاصة ص ٥).

^٢ - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٦ - ٧.

^٣ - أَوْقَاتُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَدَّدَهَا اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْ طَرِيقِ حَدِيثِ جَبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حِينَمَا أَمَّ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّتَيْنِ لِكُلِّ صَلَاةٍ: مَرَّةً فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَمَرَّةً فِي آخِرِهِ؛ لِيُبَيِّنَ لَهُ وَلِأَمْتِهِ أَوْقَاتَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ، فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء: ١٠٣)،
وذلك كله حسب التفصيل الآتي:

مواقيت الصَّلواتِ الخمسِ

وهذه هي أوقات الصَّلواتِ الخمسِ، نبدأها من بداية اليوم العربي^٣:

١ - المغرب: يبدأ وقتها بسقوط قرص الشمس كاملاً، وينتهي بغروب الشفق الأحمر على المعتبر عند شيخنا الخليلي - حفظه الله -^٤.

"قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ النَّبِيِّ مَرَّتَيْنِ فَصَلَّى بَيْنِي الظُّهْرَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ.. الحديث".
أبو داود، باب: في المواقيت، رقم الحديث ٣٣٢.

١ - "لا يمكن لأحد أن يقدم الصلاة على وقتها وهذا بإجماع الأمة الإسلامية قاطبة، كما أنه لا يصح له أن يؤخر الصلاة عن وقتها إذا كان متذكراً لذلك وإنما يُعذر التأثم والتأسي" حتى ينتبه.

يُنظر: القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٥ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٢م.

٢ - **فائدة لغوية:** تعلم أيها الطالب العربي الأديب أن كلمة (أوقات) تنصب بتنوين الفتح (أوقَاتًا)؛ وليست بالكسر، كما يفعل البعض خطأً، ويُخطئ الآخرون فيقول (قضيتُ أوقاتًا)؛ وذلك لأنها جمع تكسير لا جمع مؤنث سالم، فجمع المؤنث السالم هو لفظ دال على الجمع بزيادة ألف وتاء، فلا بد أن تكون الألف والتاء زائدتين حتى يُعدَّ الجمع جمعاً مؤنثاً سالماً.

أما كلمة أوقات فهي جمع وقت، فالتاء فيه أصلية وليست زائدة، ومثل كلمة أوقات (أقوات، وأموات، وأبيات، وأصوات..) التي هي جموع لـ (قوت، وميت، وبيت، وصوت..) على التوالي.

٣ - **اليوم العربي الإسلامي** يبدأ بغروب الشمس، وعليه فتكون تلك الليلة من اليوم التالي وليست تابعة لليوم السابق كما هو الحال في (اليوم الإفرنجي) الذي يبدأ في الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل، وهذا الفارق يتضح جلياً في دخول الأشهر المحررة وخروجها؛ إذ يقيم المسلمون عباداتهم وشعائرتهم بمقتضى الأيام العربية، فمثلاً: صلاة التراويح تقام بعد رؤية الهلال مباشرة وفي نفس الليلة قبل بداية الصيام؛ لأن تلك الليلة أمست من رمضان، وهكذا بالنسبة للخروج إذ يعتبرون تلك الليلة من اليوم التالي، وعليه فإن أول صلاة يصلّيها المسلم في يومه هي صلاة المغرب، وعلى هذا الاعتبار فضلنا الابتداء بذكر وقت صلاة المغرب أولاً ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ هُوَ مَوَلِّهَا﴾. وبالله التوفيق.

٤ - وقيل بالأبيض وهذا أوسع، وبهذا تدرك أن وقت المغرب هو أقصر الأوقات مقارنةً بغيره من أوقات الصَّلواتِ إلا أنه ليس بتلك العجلة التي يتصورها كثير من الناس بحيث لا يكاد المؤذن ينتهي من أذانه حتى يقوم أو يُطالب بالقيام

٢- **العشاء:** يبدأ وقتها بعد وقت المغرب، وينتهي بثُلث الليل وقيل: بمنتصفه، يقول شيخنا القنوبي - حفظه الله -: "الذي نأخذ به أنَّ وقت العشاء ينتهي بمنتصف الليل^١، ويقول أيضاً: "وهو الراجح عندي لدلالة السنة الصحيحة الثابتة"^٢.

٣- **الفجر:** يبدأ من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع جزء من الشمس.

٤- **الظهر:** يبدأ بعد زوال الشمس عن كبد السماء بقدر بسيط^٣، وينتهي إلى مصير ظل كل شيء مثله مع مراعاة ذلك القدر الذي زالت به الشمس^٤.

٥- **العصر:** يبدأ من خروج وقت الظهر، أي بعد مصير ظل كل شيء مثله مع مراعاة القدر الذي زالت به الشمس، وينتهي باصفرار الشمس قبل الغروب^١؛ لأنَّ هذا الوقت وقت تمنع فيه الصلاة على الرأي الراجح^٢.

لإقامة الصلاة، ثم يؤخَّر التفات الإمام بعد الصلاة إلى ما بعد السنة، والحق أن ذلك مبالغة في الإسراع وإلا فوقت المغرب أوسع مما يتصوره هؤلاء؛ فقد قرأ النبي ﷺ في المغرب بسورة الأعراف فَرَقَهَا في ركعتين، يقول سماحة الشيخ - أبقاه الله تعالى - في فتاويه: "لا بأس بالانتظار بعد الأذان نحو خمس دقائق، والله أعلم". يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٠٩.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٢م.
- النسائي، باب: القراءة في المغرب - المص، رقم الحديث ٩٨١.

١- يُنظر:

- القنوبي، جلسة إفتاء مجلس منزل فضيلته - ليلة الأربعاء ١٣/٥/٢٠٠٨م.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٩/٥/٢٠٠٥م.
- ٢- القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٩/٥/٢٠٠٥م.

٣- يستحب الإبراد وتأخير صلاة الظهر في أيام الحر الشديد لقوله ﷺ: "إذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم". قال الربيع: فيحها: نفسها.

الربيع، باب: في أوقات الصلاة، رقم الحديث ١٨١.

٤- القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ١٦٨.

﴿تَنْبِيْهٌ﴾

الفجر فجران، فجرٌ كاذبٌ وفجرٌ صادقٌ، **فالفجرُ الكاذبُ**: هو الذي يطلعُ مستطيلاً متجهاً إلى الأعلى في وسطِ السماء، ثم تعقبه ظلمةٌ، ويقابله **الفجرُ الصادقُ**: وهو البياضُ المنتشرُ ضوءُهُ معترضاً في الأفق، والأوّل: لا يتعلّقُ به شيءٌ من الأحكام، فحكمه حكمُ الليل، والثاني: هو الذي تتعلّقُ به الأحكامُ الشرعيةُ كلّها مِنْ بدءِ الصوم، ودخولِ وقتِ الصبح، وانتهاءِ وقتِ الوتر.

مَسْأَلَةُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأَوْقَاتِ

ثبت في الحديث الصحيح عند الإمام الربيع والشيخين وغيرهم عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما "أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرَبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ جَمِيعًا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ وَلَا سَحَابٍ وَلَا مَطَرٍ"^١؛ وبناءً على هذا الحديث وصحّته فقد رأى الشيخان الخليلي والقنوي^٢ -أطال الله في عُمرهم ومَتّعنا بحياتهم- أَنَّ

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. "مفسدات الصلاة"، شريط سمعي. إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

^٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السُّنَّة والأصول، ص ٧٢.

استدراكٌ مُهمٌّ: ولكن من لم يصلَّ بعدُ إلى ذلك الوقت بسبب نوم أو نسيان أو غير ذلك من الأسباب فعليه المبادرة إلى الصلاة قبل غروب الشمس؛ لقوله ﷺ: "من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر".

الربيع، باب: في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، رقم الحديث ٢٢١.

^٣ - يُنظر:

- الربيع، باب: القرآن في الصلاة، رقم الحديث ٢٥٤.
- البخاري، باب: مَنْ لَمْ يَطْلُوعَ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ، رقم الحديث ١١٠٣.
- مسلم، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث ١١٥١.

^٤ - يقول سماحته -حفظه الله-: "وَبِنَاءٍ عَلَى الْقَوْلِ بِإِشْتِرَاكِ وَقْتِ الصَّلَاتَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ قَوِي تَوْحِيدِهِ السَّنَةِ، وَإِنْ قُلَّ الْعَمَلُ بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ". يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٢٩-٢٣٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ - يوافق ١١/٨/٢٠٠٤م.

القول بالاشتراك بين الوقتين هو القول الصحيح، أي أن الوقت من أول الظهر إلى آخر العصر مشترك بينهما، وهكذا من أول المغرب إلى آخر العشاء وقت مشترك بينهما لأداء الصلاتين، ولكن ذلك منوط بوجود الحرج والمشقة؛ لأنه لم يكن مما يتكرر من فعل النبي ﷺ، وقد أفصح عن ذلك ابن عباس عندما سُئِلَ عن علة فعله ﷺ فقال: "أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ".

ومِمَّا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ - أَيُّهَا الْمُتَعَلِّمُ النَّجِيبُ - أَنَّ الْجَمْعَ فِي أَحَدِ الْوَقْتَيْنِ أَوْ الْقَوْلَ بِالْإِشْتِرَاقِ فِي الْأَوْقَاتِ مُخْتَلِفٌ عَمَّا يُعْرَفُ بِـ "الْجَمْعِ الصُّورِيِّ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْأَخِيرَ مُتَّفَقٌ عَلَى جَوَازِهِ، فَهُوَ جَمْعٌ فِي الصُّورَةِ فَقَطْ، وَأَمَّا حَقِيقَتُهُ فَهُوَ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ فِي آخِرِ وَقْتِهَا، فَإِذَا سَلَّمَ انْتَهَى وَقْتُ الظُّهْرِ وَدَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ فَيُصَلِّيُهَا حِينَئِذٍ فِي وَقْتِهَا الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ^١.

الأوقات المحرمة

اعلم - أخي هداك ﷻ لأسباب طاعته، وجنبك موجبات سخطه ومعصيته - أَنَّ الْأَوْقَاتَ الْمَذْكُورَةَ آنفًا هِيَ أَوْقَاتٌ لِأَدَاءِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ، وَأَنَّ هُنَاكَ أَوْقَاتًا تَحْرُمُ

• القنوبي، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ١٠.

١ - أما ما جاء في رواية البخاري أن عمرو ابن دينار - راوي الحديث عن الإمام جابر - قال: "قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْنَاءِ أَظُنُّهُ آخَرَ الظُّهْرِ وَعَجَلَ الْعَصْرَ، وَعَجَلَ الْعِشَاءَ وَآخَرَ الْمَغْرَبِ قَالَ: وَأَنَا أَظُنُّهُ" فلا يخفى أنه مجرد ظن، والمقدم على ذلك البيان العملي من الراوي الأول ابن عباس ﷺ حينما صَلَّى الصلاتين في وقت إحداهما، وبالله التوفيق.

• القنوبي، سعيد بن مبروك، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ٤٥.

• القنوبي، دروس صيف ٢٠٠٣م (مذكرة خاصة ص ١١).



فِيهَا الصَّلَاةُ بَلْ لَا تَتَعَقَّدُ وَلَا تَصَحُّ فِيهَا الصَّلَاةُ أَبَدًا^١ فَرَضًا كَانَتْ أَمْ نَفْلًا، أَدَاءً كَانَتْ أَمْ قِضَاءً، فَكُنْ مِنْهَا عَلَى حَذَرٍ^٢، وَهِيَ:

أ- وَقْتُ الطُّلُوع: إِذَا طَلَعَ جِزْءٌ مِنَ الشَّمْسِ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ طُلُوعُهَا، وَقِيلَ: حَتَّى تَرْتَفِعَ قَدْرَ رَمَحٍ -أَيُّ مَا يَعَادِلُ اثْنَيْ عَشْرَةَ دَقِيقَةً تَقْرِيًّا- وَهُوَ **أَهْمَنَهْ الصَّحِيحُ**^٣.

ب- وَقْتُ الزَّوَالِ: وَقْتُ اسْتَوَاءِ الشَّمْسِ فِي كِبَدِ السَّمَاءِ^٤، وَذَلِكَ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ إِلَى أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ أَيْ يَدْخُلَ وَقْتُ الظَّهِيرِ، وَيَسْتَثْنَى مِنَ النَّهْيِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ^٥ عَلَى الصَّحِيحِ **أَهْمَنَهْ** عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -يَحْفَظُهُمُ اللَّهُ-^٦.

^١ - **لَطِيفَةٌ:** حَكَى لَنَا شَيْخُنَا الْقَنْوَبِيُّ -مَتَعَهُ اللَّهُ بِالصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ- أَنَّ الْإِمَامَ نُورَ الدِّينِ السَّالِمِي رحمه الله سَمِعَ عَنْ رَاشِدِ بْنِ عَزِيزٍ -وَكَانَ عَاتِبًا عَلَيْهِ بَعْضُ الْأُمُور- أَنَّهُ أَفْتَى بِجَوَازِ قِضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ بِنَوْمٍ أَوْ نَسْيَانٍ فِي أَوْقَاتِ التَّحْرِيمِ، فَغَضِبَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَقَالَ: "لَا يُوجَدُ قَوْلٌ فِي الْمَذْهَبِ وَلَا نَعْلَمُهُ فِي غَيْرِ الْمَذْهَبِ بِجَوَازِ مَا قَالَهُ رَاشِدٌ، بَلْ لَا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ فَائِتٍ وَغَيْرِهِ".
ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيْخُ السَّالِمِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْخَ عَيْسَى بْنَ صَالِحٍ الْحَارِثِي أَطْلَعَهُ عَلَى وَجُودِ قَوْلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ يُنْظَرُ:

- الْقَنْوَبِيُّ، قِرَّةُ الْعَيْنَيْنِ ص ٨٥.
- السَّالِمِيُّ، جَوَابَاتُ الْإِمَامِ السَّالِمِيِّ ج ١ ص ٣٤٦، ٣٤٧.
- ^٢ - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٨٦.
- ^٣ - يُنْظَرُ:
- الْقَنْوَبِيُّ، بَرْنَامِج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يُوَافِقُهُ ٨ / ٩ / ٢٠٠٨ م.
- الْقَنْوَبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ٢٠٠٣ م (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٥٨).
- ^٤ - هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّيْخِ الْحَقِّقِ الْقَنْوَبِيِّ -حَفَظَهُ اللَّهُ-، وَقِيلَ إِنَّ النَّهْيَ يَبْدَأُ قَبْلَ ذَلِكَ أَيْ مِنَ الضَّحْوَةِ الْكُبْرَى.
- (الْقَنْوَبِيُّ، بَرْنَامِج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٤ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يُوَافِقُهُ ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ م).
- ^٥ - أَبُو دَاوُدَ، بَابُ: الصَّلَاةِ يَوْمَ قَبْلِ الزَّوَالِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٩١٥.
- ^٦ - رَأْيُ سَمَاحَتِهِ أَفَادَنِي بِهِ ابْنُهُ الشَّيْخُ أَفْلَحُ -جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا-، أَمَّا الشَّيْخُ الْقَنْوَبِيُّ فَقَدْ صَرَحَ بِهِ فِي بَرْنَامِج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - حَلَقَةٌ: ٢٤ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ يُوَافِقُهُ ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ م.



أَهْمَنِمَ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ



ت - وَقْتُ الْغُرُوبِ: إِذَا غَرَبَ جِزْءٌ مِنَ الشَّمْسِ، حَتَّى تَسْتَكْمَلَ غُرُوبُهَا، وَالْعِبْرَةُ فِي الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ بِالْحَقِيقَةِ لَا بِالْجِبَالِ الَّتِي تَحْجُبُ الرُّؤْيَةَ^١.

وَقِيلَ: إِذَا أَصْفَرَتِ الشَّمْسُ وَدَنَتْ مِنَ الْغُرُوبِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَمْنَعُ وَهُوَ الصَّحِيحُ **أَهْمَنِمَ** عِنْدَ الشَّيْخِ الْخَلِيلِيِّ - يَحْفَظُهُ اللَّهُ -؛ لِحَدِيثٍ (لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تُصَلُّوا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ)^٢؛ فَعِنْدَ أَصْفَرَارِ الشَّمْسِ أَوْ عِنْدَ قُرْبِ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِعَدَمِ جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَلَوْ كَانَتِ الصَّلَاةُ مِنَ الصَّلَوَاتِ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ^٣.

وَالدَّلِيلُ عَلَى حُرْمَةِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ عُمُومًا مَا ثَبَتَ مِنْ طَرِيقِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ أَوْ أَنْ نُقْبَرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَازِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ"^٤.

وَيُضَافُ إِلَى ذَلِكَ عَدَمُ جَوَازِ الصَّلَاةِ إِذَا أُقِيمَتِ الْفَرِيضَةُ الْمَكْتُوبَةُ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ تِلْكَ الصَّلَاةَ، فَيَجِبُ - عَلَى الصَّحِيحِ **أَهْمَنِمَ** عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ^٥ - قَطْعُ الصَّلَاةِ

^١ - القنوي، دروس صيف ١٤٢٤هـ / يوافقه ٢٠٠٣م. (مذكرة خاصة ص ٥٨).

^٢ - أحمد في مسنده، مسند: علي بن أبي طالب، رقم الحديث ١٠٢٠.

^٣ - تَنْبِيْهُ: كَانَ شَيْخُنَا الْقَنَوِيُّ - يَحْفَظُهُ اللَّهُ - يَقُولُ بِهَذَا الرَّأْيِ إِلَّا أَنَّهُ تَوَقَّفَ عَنْهُ عِنْدَ الْمَرَاجَعَةِ خَشْيَةً أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ "إِلَّا أَنْ تُصَلُّوا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ" شَاذَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٤٣.

• الْقَنَوِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ، ص ٧٢.

^٤ - مُسْلِم، بَاب: الْأَوْقَاتُ الَّتِي تُنْهَى عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٣٧٣.

^٥ - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٧ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى ١٤٢٤هـ، يَوَافِقُهُ ٢٧/٧/٢٠٠٣م.

• الْقَنَوِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ٢٠٠٢م، الْمَوَافِقُ ١٤٢٣هـ. (مذكرة خاصة ص ١٢).



المعتمد في فقه الصلاة



والدُخُولُ مَعَ الإمامِ فِي هَذَا الْوَقْتِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: " إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ " ^١.

وَكَذَا وَقْتُ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا رَكَعَتِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، يَقُولُ مُحَدِّثُ الْعَصْرِ -عَافَاهُ اللَّهُ-: " وَمِنَ الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا وَقْتُ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، فَذَلِكَ الْوَقْتُ يُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ بِاسْتِثْنَاءِ رَكَعَتِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ " ^٢.

مَسْأَلَةٌ

ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: " مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكَعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكَعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ " ^٣، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ إِنَّمَا هُوَ نَهْيٌ عَنِ ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ لَا عَنْ اسْتِمْرَارِهَا، وَذَلِكَ لِمَنْ أَكْمَلَ رَكَعَةً تَامَةً مِنْ صَلَاتِهِ، فَمَنْ اسْتَيْقِظَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ -مَثَلًا- وَكَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ بِرَكَعَةٍ كَامِلَةٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّلَاةِ، فَإِنْ تَمَّتِ الرُّكْعَةُ الْأُولَى قَبْلَ الطُّلُوعِ فَعَلَيْهِ مُوَاصَلَةُ الصَّلَاةِ وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى الطُّلُوعِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ نَهْيٌ عَنِ الْإِبْتِدَاءِ لَا عَنِ الْمَوَاصَلَةِ.

هَذَا هُوَ الرَّأْيُ الرَّاجِحُ الَّذِي رَجَحَهُ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ ﷺ وَالْعَلَامَةُ الْقَنَوِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ وَأَبْقَاهُ -، يَقُولُ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ ﷺ: "وِظَاهِرُ الْحَدِيثِ يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ وَإِنْ كَانَ شَاذًا فِي الْمَذْهَبِ.. وَهَذَا الْحَدِيثُ خَاصٌّ، وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ، وَقَدْ يُغْتَفَرُ

^١ - مسلم، باب: كَرَاهَةُ الشُّرُوعِ فِي نَافِلَةٍ بَعْدَ شُرُوعِ الْمُؤَدَّنِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١١٦٠.

^٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/٩م.

^٣ - الربيع، باب: فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْقَضَاءِ فِي الصَّلَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٢١.

^٤ - يُنْظَرُ:

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/١٧م.

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م (مذكرة خاصة ص ٢٨).



المعتمد في فقه الصلاة



في البناء ما لا يُغتفر في الابتداء، فالنهي عن الصلاة في ذلك الوقت فهي عن ابتدائها لا عن استدامتها..^١

وهذا كله خلافاً لمن قال بأنه يقف بعد الركعة الأولى منتظراً استكمال طلوع الشمس حتى رخصوا له بأن يلتفت للخلف ليتأكد من طلوعها، وقد عرفت الرأي الراجح فاشدد به يداً. والله الموفق.

الأوقات المكروهة

تكره الصلاة كراهة تنزيه لا تحريم في الأوقات التالية:

أ- بعد طلوع الفجر حتى تُصلى الفريضة إلا ركعتي السنة.

ب- بعد صلاة الصبح حتى يطلع قرن من الشمس.

ت- بعد صلاة العصر -على الصحيح-^٢؛ والدليل على الكراهة في هذين الوقتين قول النبي ﷺ: "لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس"^٣.

^١ - يُنظر:

- السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ١ ص ٣٢٣.
- المنتدى الأدبي، قراءات في فكر السالمي، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "منهج السالمي في مؤلفاته الفقهية" ص ٢٢.

^٢ - وهذا هو رأي جمهور العلماء وأيده محدث العصر -حفظه الله- خلافاً لمن قال بأن النهي بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر منسوخٌ بحديث "من أدرك من الصبح ركعة فقد أدرك الصبح، ومن أدرك من العصر ركعة فقد أدرك العصر"؛ فهذا الحديث خاص فقط فيمن لم يصل الفريضة أصلاً.

وفي حالة الجمع بين الصلاتين لا فرق على **المعتمد** الصحيح عند شيخنا القنوبي -حفظه الله وسدد خطاه- بين أن تكون صلاة العصر في جمع تقدم أو تأخير -أي في وقت الظهر أو في وقت العصر-؛ لأن النهي في قوله ﷺ: "لا صلاة بعد صلاة العصر.." معلقٌ بصلاة العصر مطلقاً، ولم يخص الجمع عن غيره بحكم آخر.

(القنوبي، دروس صيف ٢٠٠٣م "مذكرة خاصة ص ٥٩").

^٣ - الربيع، باب: في جامع الصلاة، رقم الحديث ٢٩٨.

مَسْأَلَةٌ

اختلف العلماء في **التنفل بعد صلاة الوتر** قبل أن ينام المصلي؛ ذلك أنه لم يأت حديث صريح يدل على النهي عن الصلاة بعد الوتر إلا أمر النبي ﷺ بأن تجعل الوتر آخر الصلاة^١ في قوله: "اجعلوا آخر صلاتكم وترًا"^٢، لذلك ذهب بعضهم إلى الكراهة وذهب بعضهم إلى التحريم، يقول إمام السنة والأصول -حفظه الله-: ".فينبغي ترك التنفل بعد صلاة الوتر بغض النظر عن حرمة ذلك أو كراهيته، فإن ﷺ لا يُعبد بالمكروه"^٣.

ورأى -حفظه الله- في موضع آخر بأن الإنسان إذا بدا له التنفل بعد أن صلى الوتر فلا مانع من ذلك بعد أن أدى الوتر باعتبارها آخر صلاته^٤، والله الهادي إلى سواء السبيل.

فَائِدَةٌ

ثبتت مشروعية قضاء الفوائت (فرائض أو سنن) وكذا الصلوات السببية في الأوقات التي تكرر فيها الصلوات دون التي تحرم، فهي مستثناة من عموم النهي عن الصلاة في هذه الأوقات^٥، ومن أمثلة السببيات: صلاة الجنائز، وصلاة الاستخارة، وصلاة تحية المسجد، وصلاة الكسوف والخسوف... -كما سيأتي-، والله أعلم.

^١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٣م (مذكرة خاصة ص ٥٧).

^٢ - البخاري، باب: الحلق والجلوس في المسجد، رقم الحديث ٤٥٢.

^٣ - القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السنة والأصول، ص ٧٢ - ٧٣.

^٤ - فلو قدرنا أن شخصاً صلى ما شاء الله له من التوافل وختمها بالوتر ثم أراد النوم فلم يستطع أن ينام، فأراد بعد ذلك أن يصلي فلا بأس عليه؛ لأنه لم يرد عندما أوتر أن يصلي بعدها.

(القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٠/٠٧/٢٠٠٧م).

^٥ - ينظر:

فَتَوَى

السؤال/ ما رأيكم في وقت صلاة تحية المسجد؟ أفيتنا مأجورًا.
الجواب/ تصلّى في جميع الأوقات باستثناء وقت الشروق والغروب، ووقت وقوف الشمس في كبد السماء في الحرّ الشديد، وقيل مطلقًا، إلا يوم الجمعة، والله أعلم¹.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: الطَّهَارَةُ

والطَّهَارَةُ المطلوبة للصَّلَاةِ هِيَ الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثَيْنِ: الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ² كَمَا تَقَدَّمَ سَابِقًا؛ قَالَ ﷺ: "... وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وَضُوءَ لَهُ"³؛ فَمَنْ صَلَّى بِغَيْرِ طَهَارَةٍ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ أَصْلًا، وَمَنْ طَرَأَ عَلَيْهِ الْحَدَثُ أَثْنَاءَ صَلَاتِهِ انْتَقَضَتْ مَا لَمْ يُسَلِّمْ، وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثَيْنِ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ كُلِّ صَلَاةٍ، فَرِيضَةٌ كَانَتْ أَوْ نَافِلَةً.

و كَذَلِكَ تُشْتَرَطُ الطَّهَارَةُ مِنَ الْخَبَثِ (النَّجَسِ)، وَهَذِهِ الطَّهَارَةُ تَكُونُ فِي:

أ- الثَّوْبُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَبَايَكُ فَطَهَّرْ﴾ (المدر: ٤)، وَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: "الْمَنِيُّ وَالْمَذْيُ وَالْوَدْيُ .. نَجَسٌ لَا يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَقَعَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يُغَسَّلَ وَيُرَوَّلَ أَثَرُهُ"⁴.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٩/٦/٢٠٠٣م.

• القنوبي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ٧٢.

¹ - القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي، ص ١١.

² - بالوضوء والغسل أو عن طريق التيمم.

³ - الربيع، باب: في آداب الوضوء وفرضه، رقم الحديث ٩١.

⁴ - الربيع، باب: جامع النجاسات، رقم الحديث ١٥٠.

تَنْبِيْهُ: توجد رخصة تُذكر في بعض كتب الفقه فيمن اكتشف وجود نجاسة في ملبسه بعد الصلاة، أو نسيها وتذكرها بعد الصلاة أن صلاته تامة ولا إعادة عليه؛ استدلالا بما يروي أن النبي ﷺ صَلَّى بِنَعْلِهِ ثُمَّ نَبَّهَهُ حَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَنَّ نَجَاسَةً كَانَتْ فِي ذَلِكَ النِّعْلِ فَخَلَعَ نَعْلَهُ وَاسْتَمَرَّ فِي صَلَاتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعِيدَهَا مِنْ بَدَايَتِهَا.

ب- البدن: قال ﷺ: "اغسلي عنك الدم وصلي"، وإذا وجب تطهير الثوب فتطهير البدن أولى.

ج- المكان: نهى النبي ﷺ عن الصلاة في المقبرة، والمنحرة، ومعاطن الإبل^٢؛ لأنها مظنة النجاسة^٣.

الشروط الرابع: اللباس

يُشترط لصحة الصلاة اللباس الساتر للعورة باتفاق العلماء؛ قال تعالى: ﴿يَبْنِيْٓءَادَمَ خُذُوْا زِيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (الأعراف: ٣١)، والمراد بالزينة في الآية اللباس الذي يستر العورة لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ بَشَرِكُمْ وَرِيشًا﴾ (الأعراف: ٢٦)، ومن شأن الإنسان إذا دُعِيَ للقاء ملكٍ من الملوك أو مسؤولٍ من المسؤولين أن يتجهز ويستعد لذلك اللقاء ويلبس له أحسن اللباس وأطيبه، فأولى بذلك عند لقاء ملك الملوك الذي بيده كل شيء، وله الحكم وله الأمر كله، فيأخذ من زينته ولباسه الحسن ما يليق بعظم هذا المقام الجليل.

ولكن هذا الحديث مُختلف في ثبوته، وهذا الحكم قال به مَنْ رأى ثبوته؛ وإمام المعقول والمنقول فيه نظر، إذ يقول: "والذي أرى أنه الأقرب أن هذا الحديث لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعليه أرى أن قول مَنْ يقول بالإعادة هو القول الأقرب إلى الصواب".

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافقه ١٠/١٢/٢٠٠١ م).

^١ - البيهقي، السنن الكبرى، رقم الحديث ٣٢٧.

^٢ - الربيع، باب: جامع الصلاة، رقم الحديث ٢٩٦.

^٣ - أمّا ما كان طاهرا من الأرض وما أنبتت فلا مانع من الصلاة فيه، وكذا الصلاة على الصوف لا مانع منه على الصحيح.

ينظر: القنوي، فتاوى ج ١٢، س ١١ "مادة سمعية"، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية.

^٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٤١.



فصل في صفة اللباس

والأصل أن كل لباس طاهر ساتر تجوز به الصلاة، ويُستثنى من ذلك ما نُهي عنه الشرع كالذهب والحرير للرجال؛ قال فيهما المصطفى ﷺ: "...لأنهما محرمان على رجال أمتي، ومحللان لنسائهما".^١

والأولى للرجال لبس البياض من الثياب فإنها خير الثياب وأفضلها؛ قال ﷺ: "عليكم بهذه الثياب البيض البسوها أحياءكم، وكفنوا فيها موتاكم، فإنها خير ثيابكم"^٢، وعن علي بن أبي طالب قال: نهاني رسول الله ﷺ عن لبس القيسي وعن لبس المعصفر...^٣. والقيسي: هو الحرير، والمعصفر: اللباس الذي خالطته صفرة.

فصل في اللباس المجزي للصلاة

وأقل المجزي في لباس الصلاة ستر العورة من الرجل والمرأة، وعورة الرجل من السرة إلى الركبتين مع دخولهما في حد العورة على المختار^٤؛ فقد مرَّ الحبيب المصطفى ﷺ على رجل وفخذه مكشوفتان فقال: "يا معمر غطِّ فخذيكَ فإنَّ الفخذين عورة"^٥،

١ - الربيع، باب: الكفن والغسل، رقم الحديث ٤٧٥ .

٢ - الربيع، باب: الكفن والغسل، رقم الحديث ٤٧٥ .

٣ - الربيع، باب: في الركوع والسجود وما يفعل فيهما، رقم الحديث ٢٣٤ .

٤ - يُنظر:

• القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الخامس (غير مرقمة).

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٩ ذو القعدة ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١/١٢م.

٥ - مسند أحمد، حديث محمد بن عبد الله بن جحش رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، رقم الحديث ٢١٤٥٧ .



المعتمد في فقهاء الصلاة



وينبغي له مع ذلك ستر الصدر والبطن والظهر والعاتق، بل يقول إمام السنة - يحفظه الله -: "القول بوجوب ستر العاتق له وجه وجيه" وله أعلم^١.

لباس المرأة

وأما بالنسبة للمرأة فجميع جسدِها عورةً إلا الوجه والكفين، لسؤال أم سلمة رضي الله عنها بعد ذكره ﷺ لحدِّ إزرة المؤمن، والمرأة يا رسول الله؟ قال: "تُرخي شيراً" قالت: إذا ينكشف عنها؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فدراعا لا تزيد عليه"^٢.

وعلى ذلك فلا يجوز للمرأة -على الرأي **المعتمد** الصحيح- أن تُظهر في صلاتها قدميها وكل ما لا يجوز إظهاره عند الأجانب، بل عليها ستره بلبس الجورين أو بارخاء الثوب حتى يغطي القدمين، لأنها مأمورة في حال الصلاة أن تكون في كامل هيئتها، يقول سماحة الشيخ - حفظه الله وأبقاه - في أحد أجوبته: "نعم القول الصحيح الذي نعتمده أن قدمي المرأة من عورتها التي يجب عليها أن تسترها في الصلاة وفي لقائها بالرجال الأجانب بدليل حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها..."^٣، وفي مدارج الكمال للإمام السَّالِمِيَّ رحمته الله عليه:^٤

وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهَا أَنْ تُظْهَرَ *** فَفِي الصَّلَاةِ وَاجِبٌ أَنْ تَسْتُرَهُ

^١ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٤٠.
• القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ١٦/٩/٢٠٠٨م.

^٢ - الربيع، باب: في الثياب والصلاة وما يستحب من ذلك، رقم الحديث ٢٧٦.

^٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٠ من ربيع الثاني ١٤٢٥هـ، يوافقه ٣٠/٥/٢٠٠٤م.

^٤ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال، ص ٢٧.

لطيفة

قلتُ: وقد حضرتُ في يومٍ من الأيامِ مجلساً زارنا فيه شيخنا بدرُ الدينِ الخليليَّ - حفظه الله - في المركزِ الصيفيِّ الذي أقامه شيخنا القنوبيُّ - حفظه الله - لطلبة العلم فتذكروا مسألة عورة الأمة، فأبدى الشيخُ القنوبيُّ رأيه وقال: بأنه لا فرق بين الأمة والحرّة في حدِّ العورة^١، ثم قال معقّباً ومُدلِّلاً لذلك بأنَّ الأمة قد تكون أكثرَ جمالاً وأشدَّ فتنةً من الحرّة مثل ما هو معروفٌ من جمالِ إماءِ التُركِ، فابتسمَ البدرُ الخليليُّ - حفظهم الله - إقراراً لكلامه وإعجاباً باستدلالي^٢...

قُلُوبُ الْعَارِفِينَ لَهَا عُيُونٌ *** تَرَى مَا لَا يَرَاهُ النَّاطِرُونَ
وَأَجْنَحَةٌ تَطِيرُ بَعِيرِ رِيشٍ *** إِلَى رِضْوَانِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

فتوى

السؤال الأول/ هل يجوز للمسلم جرُّ إزاره في الصَّلَاةِ أو خارجَها؟

الجواب/ جرُّ الإزارِ منكرٌ وكبيرةٌ من كبائرِ الإثمِ، وهو من صفاتِ الفساقِ، ولا يقبلُ لله صلاةٌ من صنع ذلك، وسواءً كان في الصلاةِ وحدها أو في الصَّلَاةِ وخارجها ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (المائدة: ٢٧) ، وكالإزارِ سائرُ الشياِبِ، وإنَّما غلبَ الإزارُ في الحديثِ لأنَّه الغالبُ. وله أعلمُ^٣.

السؤال الثاني/ هل يجبُ على المرأةِ تغطيةَ قَدَميها في الصَّلَاةِ؟

الجواب/ نعم القولُ الصحيحُ الذي نعتمدُه أنَّ قَدَمي المرأةِ من عورتها التي يجبُ

^١ - يُنظر: القنوبي، سعيد بن مبروك. جلسة إفتاء "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

^٢ - وقد أكد لي هذا الإقرارَ إجابةُ الشيخ - حفظه الله - على أسئلةٍ وجهتها إليه (بتاريخ: غرة ذي الحجة ١٤٢٩هـ - الموافق: ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٨م) فقال: بأنه لا دليل على استثناء عورة الأمة، والفتنة بها قائمة كالحرّة، والله الموفق.

^٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٧.

عليها أن تسترّها في الصلاة وفي لقائها بالرجال الأجانب بدليل حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها عندما سمعت النبي ﷺ يشدد في إسبال الرجل لثوبه فسألته عن حكم المرأة، فقال ﷺ: ترخي شبراً، فقالت له: إذا ينكشف عن قدميها، فقال: ترخي ذراعاً. فهذا دليل على أن انكشاف القدمين غير سائغ بالنسبة إلى المرأة مع الرجال الأجانب، كذلك في حال الصلاة؛ لأن في حال الصلاة هي مأمورة أن تكون في كامل هيئتها^١.

تنبيهات مهمة

حول اللباس في الصلاة

١- **لبس الساعة** في الصلاة لا يجوز إذا كانت مصنوعة من الحديد أو من أي نوع من أنواع المعادن؛ لنهي النبي ﷺ عن الصلاة بالآنك والشبه^٢، وقيست عليهما بقية المعادن، فمن نسيها ثم تذكرها أثناء الصلاة فعليه أن يخلعها مباشرة^٣.

وهكذا يُقال في (الإكسوارات) المصنوعة من المعادن والتي اعتادت بعض النساء لبسها واستخدامها للترزين، فعليها أن تخلعها أثناء تأديتها لهذه الشعيرة المقدسة، والعلم عند الله تعالى.

أما لبس النظارة في الصلاة فلا مانع منه إن كانت غير مصنوعة من المعادن وكانت لا تشغل المصلي في صلاته^٤.

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٠ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٥/٣٠م.

٢ - قال الربيع: الآنك: القصدير. والشبه: الصفر الأحمر. كتاب الترتيب ص ١٣٩.

٣ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٧-٣٨.

• القنوي، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي، ص ٣-٤.

٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ١٩.



المعنى في فقه الصلاة



٢- الإسبال منكرٌ وكبيرةٌ من كبائر الذنوبِ سواءً كان ذلك خارج الصلاة أو داخلها؛ للأحاديث المتواترة^١ عن النبي ﷺ، ومنها قوله ﷺ: "إزره المؤمن إلى أنصاف ساقيه ولا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبين وما أسفل من ذلك ففي النار" قال ذلك ثلاث مراتٍ^٢؛ وعلى ذلك فتفسد صلاة المسبل، ومن صلى خلفه إن كان إماماً^٣.

وكذا تفسد صلاة المصلين في الصف الأول إن كان ستره الإمام مُسبلاً ولم يشاركه أحدٌ في السترة^٤، ومع ذلك فإن الإنسان غير مطالب بالنظر والتفحص للإمام وسترته بل يمضي على صلاته ما دام أن الأصل السلامة.

٣- لبس الجوارب للرجال أثناء الصلاة لا يضر بالصلاة فهي لا تمنع الأقدام من أن تصل إلى الأرض ولا تمنع من السجود على سبعة آراب، ولا تدخل في مسألة الإسبال^٥.

أما المرأة فقد علمت أنها مأمورة بستر قدميها بإطالة الثوب أو بلبس الجوارب.

^١ - يقول شيخنا إمام السنة والأصول - حفظه الله -: "النهى عن الإسبال ثبت من أكثر من ستة وثلاثين طريقاً عن رسول الله ﷺ. وهي مجموعها تبلغ التواتر المعنوي، بل لقد قال بعض بأنها من باب التواتر اللفظي، وبالتالي فإن الصلاة خلف المسبل لا تجوز بحال من الأحوال؛ وذلك لأن المسبل متلبس بالمعصية في صلاته". يُنظر:

• القنوي، "فتاوى ج ٤"، معهد القضاء الشرعي (سابقاً). اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

• القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول، ص ٧٤.

^٢ - الربيع، باب: في الثياب والصلاة وما يستحب من ذلك، رقم الحديث ٢٧٥.

^٣ - يُنظر: القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السنة والأصول، ص ٧٤-٧٥.

^٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٤٠.

^٥ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ محرم ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٦ مارس ٢٠٠٣م.

٤- وردت أحاديث كثيرة تدلُّ على تحريم تصوير ذوات الأرواح وتحريم لبس ما فيه صورة من ذوات الأرواح، وبناءً على قاعدة "التهْيُ يدلُّ على فساد المنهي عنه" فقد صحَّح إمام السُّنَّة والأصول -حفظه الله- بطلان صلاة مَنْ لبس في صلاته لباساً فيه صورة من ذوات الأرواح كالبشر وسائر الحيوانات^١.

٥- لا بدُّ أن يكون الثوب واسعاً فضفاضاً بحيث لا يجسّد عورة المصلي كالبنطلون الضيق، وهكذا يجب أن لا يكون شفافاً يشفُّ عما تحته^٢.

٦- الأصباغ الصناعية التي توضع على الأظافر وتمنع وصول الماء إليها، على المرأة اجتنابها حتى يصحَّ وضوؤها ثم تصحَّ عبادتها^٣.

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: الْقِبْلَةُ

جاءت شريعة الإسلام مهيمنة على الشرائع السابقة، وجامعة لموايرث الرِّسالات السماوية المتقدمة، وأنَّ الأنبياء كلَّهم إخوة من علات، أمهاتهم شتى ودينهم واحدٌ، وقد أرادَ الله عزَّ وجلَّ أن يجسّد ذلك المعنى بأمره لنبيه ﷺ باستقبال قبلة أهل الكتاب "بيت المقدس"^٤، فكان المسلمون يستقبلون بيت المقدس قبل الهجرة، وبعد الهجرة لمدة

^١ - يُنظر: القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص٣.

^٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. "فتاوى نسائية"، ج١، ص٣٧. إنتاج: تسجيلات المناهل.

^٣ - يُنظر: القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السُّنَّة والأصول، ص ٧٤-٧٥.

^٤ - مسلم، باب: فضائل عيسى عليه السلام، رقم الحديث ٤٣٦٢. والعَلَات: بفتح المُهملة الضَّرَّاءِ، وأولادُ العَلَات: الإخوة من الأب وأمَّهاتهم شتى.

يُنظر: ابن حجر، فتح الباري ج ١٠ ص ٢٤٤.

^٥ - الخليلي، أحمد بن حمد. العقل بين جراح الطبع وترويض الشرع ص١٩٩-٢٠٥.



المعتمد في فقه الصلاة



لمدة سبعة عشر شهراً^١ حتى نزل قوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ١٤٤) ، فتوجه المسلمون نحو الكعبة شرفها لله ورفع قدرها.

وقد اتفق المسلمون من حيث الجملة على وجوب استقبال الكعبة باعتباره شرطاً من شروط صحة الصلاة^٢.

﴿فَانْدَاءٌ﴾ قال أهل العلم: يجب على من كان معانياً للكعبة أمامه أن يستقبل عنها^٣، أما من كان غير معانٍ لها - بحيث يتعذر عليه إصابة عينها - كما هو حال السواد الأعظم من المسلمين فلا يجب عليهم إلا استقبال جهتها^٤ قال تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (البقرة: ١٤٤).

^١ - عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - فرضت عليه الصلوات الخمس قبل هجرته بنحو سنتين، وصلى رسول الله ﷺ إلى بيت المقدس بعد هجرته سبعة عشر شهراً، وكانت الأنصار وأهل المدينة يصلون إلى بيت المقدس نحو سنتين قبل قدوم النبي ﷺ إليهم، وكان النبي ﷺ صلى إلى الكعبة بمكة ثمان سنين إلى أن عرج به إلى بيت المقدس ثم تحول إلى قبلته.

الربيع، باب: استقبال الكعبة وبيت المقدس، رقم الحديث ٢٠٩.

^٢ - يقول الشيخ سعيد القنوي في أجوبته القيمة بالبرنامج القيم "سؤال أهل الذكر": "استقبال القبلة فريضة من الفرائض، بل هو شرط من شروط صحة الصلاة بنص كتاب الله - تبارك وتعالى - ونص السنة الصحيحة عن النبي ﷺ القولية ودل على ذلك - أيضاً - فعله ﷺ".

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٩/١٦/٢٠٠٨م).

^٣ - القنوي، دروس صيف ٢٠٠١م، الموافق ١٤٢٢هـ. (مذكرة خاصة ص ٣٠).

^٤ - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٥ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٠/٢٠/٢٠٠٤م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٦/١١/٢٠٠١م.

تَحْرِى الْقِبْلَةِ

يَجِبُ التَّحْرِى وَالْاجْتِهَادُ فِي مَعْرِفَةِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ - أَيْ بَذْلُ الْمَجْهُودِ لِنَيْلِ الْمَقْصُودِ -
وَذَلِكَ بِالْأَدَلَّةِ وَالْقَرَائِنِ فِي حَقِّ مَنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ، وَاشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ
جِهَتُهَا، فَمَنْ وَجَدَ أَيْ مَرشِدًا اتَّبَعَهُ (بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا)؛^١ لِأَنَّ خَيْرَ الْمَرشِدِ أَقْوَى مِنَ
الْاجْتِهَادِ، وَإِذَا اكْتَشَفَ بَعْدَ الصَّلَاةِ سُوءًا كَانَ فِي الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ خَطَأً مَا كَانَ عَلَيْهِ
فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ **أَهْمَنِي** عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - حَفَظَهُمَا اللَّهُ -^٢ مَا دَامَ أَنَّهُ لَمْ
يُقْصِرْ فِي التَّحْرِى؛ وَفِي ذَلِكَ - قِيلَ - نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^٣
(البقرة: ١١٥).

﴿فَائِدَةٌ﴾: مِنَ الْوَسَائِلِ الْمَعِيْنَةِ وَالِدَّقِيْقَةِ فِي مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ وَتَحْدِيدِ جِهَتِهَا "الْبُوصْلَةُ"،
فَعَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَصْطَحِبَهَا فِي أَسْفَارِهِ لَا سِيَّمَا عِنْدَمَا يَسَافِرُ إِلَى بِلَادٍ غَيْرِ مُسْلِمَةٍ، قُلْتُ:
وَقَدْ اسْتُخْدِمَتْهَا فِي سَفَرِنَا لِلْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْإِمْرِيكِيَّةِ فِي صَيْفِ ٢٠٠٥م، وَقَدْ كَانَتْ
عَمَلِيَّةً وَمُجَدِيَّةً جَدًّا.

^١ - الْقُنُوْبِي، دُرُوس صَيْفِ ٢٠٠١م الْمَوَافِقِ ١٤٢٢هـ. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ ص ٢٢).

^٢ - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِي، الْفَتَاوَى ج ١ ص ١٨٦.

• الْقُنُوْبِي، بَرْنَامْج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - حَلَقَةٌ: ١٥ رَمَضَانَ ١٤٢٩هـ، يَوْمَافِهِ ٩/١٦/٢٠٠٨م.

^٣ - رُوِيَ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَغَيَّمَتِ السَّمَاءُ وَأَشْتَكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ فَصَلَّيْنَا
فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ قَدْ صَلَّيْنَا لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾

﴿البقرة: ١١٥﴾

ابْنِ مَاجَه، بَاب: مَنْ يَصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٠١٠ (وَفِيهِ ضَعْفٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ).

أَعْذَارُ تَرْكِ الْقِبْلَةِ

تعرّف - يا رعاك الله - أنّه قد يعرض على المصلّي من العوارض ما يمنعه من استقبال القبلة في صلاته؛ فيمكنه ترك استقبالها في الأحوال التالية:

١- صلاة الخائف^١ على نفسه أو ماله، وصلاة المطرود الذي يتبعه عدو أو سبع من السباع، وصلاة المسابقة عند الاشتباك مع العدو، ﴿فَإِنْ خَفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ (البقرة: ٢٣٩) قال ابن عمر: مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا^٢.

٢- صلاة المريض والمكره والمربوط إذا عجزوا عن الاستقبال قال ﷺ: "إذا نهيتكم عن شيء فانتهوا، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا ما استطعتم"^٣.

٣- صلاة النافلة على الراحلة في حال السفر، فعن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "كان رسول الله يصلي على راحلته في السفر حيث ما توجهت به راحلته"^٤. قال الربيع: وذلك في النوافل.

تنبيه مهم

صلاة النافلة في السفر على الراحلة كالسيارة والحافلة والطائرة من السنن التي غفل عنها كثير من الناس في هذه الأيام، فتجد الواحد منهم -هدانا لله وإياهم- يقطع المئات بل الآلاف من الكيلومترات بين نوم وأكل وكثرة حديث ووقع في أعراض الناس، وينسون أو يتناسون هذه السنة الشهيرة الثابتة عن الأسوة الحسنة ﷺ^٥.

١ - يُنظر: القنوبي، سعيد بن مبروك. بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول، ص ٥٩.

٢ - البخاري، باب: قوله عز وجل: ﴿فَإِنْ خَفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾، رقم الحديث ٤١٧١.

٣ - الربيع، باب: في فرض الحج، رقم الحديث ٣٩٧.

٤ - يُنظر: الربيع، باب: في سبحة الضحى وتبردة الصلاة، رقم الحديث ٢٠٣.

٥ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس في جامع الإمام الجيظالي بالمواالح الشمالية، صيف ٢٠٠٦م.

فما أجدر المسلم وهو يمشي في مناكب الأرض، ويضرب في مشرقها ومغربها أن يجدد العهد والصلة بالله - عز وجل - فيحيي هذه السنة ويدعو الناس إليها لا سيما في تلك الأسفار التي يقصد فيها المسافر بيت الله العتيق لأداء شعائر الحج والعمرة، ألا وإن ذلك من تعظيم شعائر الله ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ (الحج: ٣٢) ^١.

مَسْأَلَةٌ

فِي الصَّلَاةِ دَاخِلَ الْكَعْبَةِ

اختلف أهل العلم في الصلاة داخل الكعبة على عدة آراء، فمنهم من منع ذلك مطلقاً، ومنهم من منع الفرض وأجاز النفل ^٢ وبه أفق سماحة المفتي - حفظه الله - ^٣، بينما مال العلامة القنوي - حفظه الله - إلى الجواز مطلقاً فرضاً أو نفلاً؛ لثبوت فعل ذلك عن الشارع ^٤ مع عدم وجود ما يصرف هذا الفعل عن أصل العموم إلى التخصيص بالنفل دون الفرض؛ إذ الأصل أن ما جاز في النفل جاز في الفرض إلا إذا دل دليل على خلاف ذلك. ولا دليل - كذلك - على التخصيص به ^٥ دون غيره من أفراد أمته.

^١ - من شاء المزيد حول صلاة النفل في الرحلة وأحكامها وما يتعلق بها من مسائل فقد كفانا عناء البحث عنها علامة المعقول والمنقول - متعنا الله بحياته - ومن قصد البحر استقل السواقيا، فانظر - أخي طالب العلم - إجاباته الشافية في البرنامج القيم: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٧م.

^٢ - السالمي، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ١٩٤.

^٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٥م.

^٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٤م الموافق ١٤٢٥هـ. (مذكرة خاصة ص ١٧).

^٥ - المشرع والشارع في الحقيقة هو الله - عز وجل -، ولكنها تُطلق مجازاً كما في السياق أعلاه على النبي ﷺ؛ لكونه المبلغ لشرع الله - عز وجل -.

ينظر: السالمي، مشارق أنوار العقول، ص ٤٦.



اتخاذ السترة

اعلم - وفَّقَكَ اللهُ - للعمل بسنة نبيه الشريفة - أنه قد غفل كثيرٌ من الناس عن اتخاذ السترة أثناء صلاتهم، فتجد الواحد منهم إذا دخل المسجد لم يهتم أن يصلي خلف سارية أو جدار يمنع المارة من المرور أمامه، واتخاذ السترة سنة من السنن النبوية الثابتة من قول النبي ﷺ وفعله، فقد قال عليه السلام: "إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُوْخَرَةٍ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ وَلَا يُبَالِ مَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ" ^١.

وإذا أراد شخص المرور أمام المصلي فإن المصلي مأمورٌ بدفعه ودَرْئِهِ ما استطاع، فإن أبي فما هو إلا شيطانٌ من شياطين الإنس كما ثبت في الحديث "إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِيدْرَأُهُ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنَّ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ" ^٢.

وإذا قُدِّرَ أن شخصاً مرَّ بين المصلي وسترته فإن صلاته لا تتأثر على الرأي **المعتمد** الرَّاجح عند الشيخين الخليلي^٣ والقنوي^٤ - يحفظهم اللهُ -؛ وذلك لأن الصلاة ليست

^١ - مسلم، باب: سِتْرَةُ الْمُصَلِّي، رقم الحديث ٧٦٩.

تَنْبِيْهُ: وبناء على ثبوت هذه السنة فلا ينبغي تركها، ومن حيث حكمها الشرعي فللعلماء فيها خلاف، ف قيل: بالوجوب، وقيل: بالتأكيد، يقول العلامة القنوي - عافاه الله - : "فالسترة تدور بين الوجوب والتأكيد"، وكذا فينبغي - كما يشير الحديث - أن ترتفع السترة عن الأرض مقدار شبرين أو ثلاثة، وأما "أحاديث اتخاذ الخط فضعية". (القنوي، دروس صيف ٢٠٠٢م الموافق ١٤٢٣هـ. - (مذكرة خاصة ص ٥٩)).

^٢ - الربيع، باب: الجواز بين يدي المصلي، رقم الحديث ٢٤٦.

^٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٨.

^٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السنة والأصول ص ٣٨.



أهـنـمـ فـقـهـ الصـلاة



حبلاً ممدوداً ينقطع بمرور المارّة، وإنّما هي صلة بين العبد وربّه، يصلّها برّ القلب ويقطّعها فجورُهُ¹.

فائدة

رخص بعض أهل العلم في المرور بين يدي المصلّي في المسجد الحرام؛ ولعلّ ذلك لوجود الزحام ووقوع الحرج في حال التشديد على الناس، والأمر إذا ضاق اتسع، وعموماً ينبغي لمن وجد سبيلاً إلى ترك المرور أن لا يمرّ².

﴿تَنْبِيْهٌ مُّهِمٌّ﴾: يكثر المرور بين يدي المصلّي من قبل بعض من المصلّين غير مباليين بنهي النبي ﷺ، وأكثر ما يقع ذلك في صلاة الجمعة وصلاة التراويح ونحوها من الصلوات؛ وقد نهي النبي عليه الصلاة والسلام عن ذلك مُشدّداً ومُغلظاً قوله: "لو يعلم المار بين يدي المصلّي ماذا عليه لوقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه". قال

¹ - وإلى هذا الرأي -أيضاً- ذهب الإمام الرضي المحقق محمد بن عبد الله الخليلي -رضوان الله تعالى عليه- في أجوبته القيمة المسماة بالفتح الجليل من أجوبة الإمام أبي خليل.

الجدير بالذكر أن ما يُذكر "إن الصلاة ليست حبلاً ممدوداً.. إلخ" ليس بحديث نبوي وإن توهم ذلك من توهمه من أهل العلم نظراً لروايته في بعض الكتب الفقهية، وقد قلنا سلفاً إن الأحاديث تؤخذ من مصادرها الأصلية، ولا تؤخذ من كتب الفقه التي كثيراً ما تخلط الحابل بالنابل، والغث بالسمين، لا سيما إن اجتمع مع ذلك قلة علم وعدم إدراك من قارئها.

لَطِيفَةٌ: وفي هذا السياق من لطيف ما حدثني به أحد الدكاترة في حرم الله الآمن عن خطيب من الخطباء عجب الناس مما أتى به في خطبته من أحاديث واهية لم يتجاوز واحدٌ منها عتبة الضعيف على أكثر تقدير، فلما نزل سأله الناس من أين لك بهذه الخطبة!!! فردّ عليهم محتجاً: أخذنا من كتاب الموضوعات لابن الجوزي! والله المستعان. يُنظر:

- الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله. **الفتح الجليل** من أجوبة الإمام أبي خليل ص ١٩٣.
- القنوي، **قرة العيّن** ص ١١٨-١٣٦.

² - يُنظر:

- الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله. **الفتح الجليل** من أجوبة الإمام أبي خليل ص ١٩٣.
- القنوي، **دروس صيف ٢٠٠٢م الموافق ١٤٢٣هـ**. (مذكرة خاصة ص ٦٣).

جابر: قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: يَعْنِي أَرْبَعِينَ خَرِيفًا، وَقَالَ آخَرُونَ: أَرْبَعِينَ شَهْرًا، وَقَالَ آخَرُونَ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا^١.

خَاتَمَةٌ

فِي أَحْكَامِ الْقِبْلَةِ

وَإِلَيْكَ مَا قَالَهُ النُّورُ السَّالِمِيُّ ﷺ فَاحْفَظْهَا وَاشْدُدْ بِهَا يَدًا^٢:

وَجِبُّ اسْتِقْبَالَ عَيْنِ الْكَعْبَةِ	***	إِنْ كُنْتَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ لِلْجِهَةِ
إِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ وَلَكِنْ بَعْدَهَا	***	أَنْ تَتَحَرَّى فَالتَّحَرِّيَ لَزَمًا
وَجَائِزٌ تَقْلِيدُ أَهْلِ الدَّارِ	***	فِيهَا وَإِنْ كَانُوا مِنَ الْفَجَّارِ
وَيَتْرُكُ الْقِبْلَةَ مَنْ خَافَ عَلَى	***	نَفْسٍ وَ مَالٍ مِنْ عَدُوٍّ أَقْبَلَ
أَوْ كَانَ مَرْبُوطًا عَلَى نَحْوِ خَشَبٍ	***	وَلَا يُطِيقُ نَحْوَهَا أَنْ يَنْتَصِبَ
أَوْ كَانَ أَعْمَى لَمْ يَجِدْ ذَلِيلًا	***	أَوْ حَائِرًا لَمْ يَهْتِدِ السَّبِيلَ
أَوْ كَانَ ذَا تَنْفُلٍ فِي الْحَالِ	***	عَلَى الطَّرِيقِ وَعَلَى الرَّحَالِ
لَكِنَّهُ يَحْرُمُ نَحْوَهَا فَقَطُّ	***	وَيَمُضُ حَيْثُ شَاءَ مِنْ غَيْرِ شَطَطٍ

^١ - الربيع، باب: الجواز بين يدي المصلي، رقم الحديث ٢٤٥.

^٢ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٢٨.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ

وبعد أن تعلمت -أخي الطالب أخي الطالبة- شروط الصلاة فاحمد لله تعالى على نعمة العلم واسأله التوفيق لصالح العمل، والافتداء بسيد الرسل، المعطى جوامع الكلم، القائل: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي"¹.

وقد مرّ لديك سلفاً أن للصلاة أركاناً -وقد عرفت الفرق بين الركن والشروط- فشمّر العزم لإدراك الأركان فإنه لا يمكن أن يقوم للصلاة بدونها ببيان...

وأركان الصلاة تسعة، وهي -إجمالاً-: النية، والقيام، وتكبيرة الإحرام، والخشوع، وقراءة الفاتحة، والرُّكوع، والسُّجود، والتشهد الأخير، والتسليم. فهاكها مفصلةً مُبيّنة:

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: النِّيَّةُ

النية هي الركن الأول من أركان الصلاة، بل هي الركن الأول من جميع العبادات التي لا نعقل معناها، والدليل على وجوبها وركنيتها قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (البينة: ٥)، وقوله عليه الصلاة والسلام: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"².

١ - البخاري، باب: الْأَذَانُ لِلْمُسَافِرِ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً وَالْإِقَامَةُ، رقم الحديث ٥٩٥.

٢ - رواه :

• الربيع، باب: في النية، رقم الحديث ١.

• البخاري، باب: بدء الوحي، رقم الحديث ١.

فصل

واعلم - يا رحمك الله - أنه ينبغي للمصلي إذا أراد القيام واقفاً بين يدي ربه العظيم جل في علاه أن يخلص القصد والمراد لله تعالى ثم يُعَيِّن الصلاة التي يريد القيام لها ظهراً أو عصرًا... ثم يعينها فرضاً أو نفلاً... حضراً أو سفيراً.. أداءً أو قضاءً، وعليه أن يستحضر نيته طوال الصلاة إن أمكنه، وإن عزبت النية أثناء الصلاة فلا بأس ما لم ينو قطعها أو تبديل النية لصلاة أخرى كأن يحولها من فرض لنفل، أو من فرض لفرض آخر فإن ذلك مما تفسد الصلاة به^١.

فتاوى

السؤال/ ما الحكم إذا صلى الشخص الجمعة بنية أنها (سنة) جاهلاً بحكم وجوبها؟ وهل يلزمه شيء؟

الجواب/ عليه أن يُدِلّها ظهراً أربع ركعات؛ فإن الجمعة لا تنعقد إن نواها سنة، وعليه التوبة إلى الله ﷻ لجهله الواجب عليه، والله أعلم^٢.

فوائد

صحح محدث العصر^٣ - حفظه الله - أنه لا يلزم المسافر تعيين صلاتي المغرب والفجر أنهما حضراً أو سفيراً؛ وذلك لأنهما صلاتان لا قصر فيهما.

^١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح"، ص ٢٤.

^٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٣١.

^٣ - القنوبي، سعيد بن مبروك، دروس صيف ٢٠٠٣م يوافقه ١٤٢٤هـ. (مذكرة خاصة ص ١١، ٣٤).

وصَحَّحَ كذلكَ وجوبَ التزامِ النِّيةِ في ركعاتِ الصَّلَاةِ - كصلاةِ الوترِ مثلاً - على ما أَحْرَمَ عليه أولاً، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ ثَلَاثًا إِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِوَاحِدَةٍ، أَوْ يَقْتَصِرَ عَلَى وَاحِدَةٍ إِنْ أَحْرَمَ عَلَى ثَلَاثٍ^١.

﴿تَنْبِيْهٌ﴾

فِي النِّيَّاتِ اللَّفْظِيَّةِ

النِّيةُ المطلوبةُ للصَّلَاةِ هِيَ **النِّيةُ القَلْبِيَّةُ**، وَهِيَ الْقَصْدُ وَالْعَزْمُ بِالْقَلْبِ لِأَدَاءِ الْفِعْلِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ النِّيةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ، وَأَمَّا مَا شَاعَ عِنْدَ الْكَثِيرِ مِنَ النَّاسِ مِنَ الْإِتْيَانِ بِبَعْضِ الْأَلْفَاظِ فَهُوَ لَيْسَ مِنَ النِّيةِ الْوَاجِبَةِ فِي شَيْءٍ، بَلْ لَمْ يَأْتِ بِهِ سُلْطَانٌ لَا مِنْ كِتَابٍ وَلَا مِنْ سُنَّةٍ، وَلَمْ يَكُنْ مَعْهُودًا عِنْدَ الرَّعِيلِ الْأَوَّلِ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ، وَإِنَّمَا اسْتَحْسَنَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَجْلِ إِعَانَةِ الْعَوَامِ عَلَى اسْتِحْضَارِ نِيَّةِ الصَّلَاةِ فَقَطْ، وَلَكِنْ صَارَ الْأَمْرُ عَادَةً عِنْدَ النَّاسِ فَاخْتَلَطَتِ الْعَادَةُ بِالْعِبَادَةِ حَتَّى قَالُوا بِوَجوبِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ^٢ ..

وَمِنْ الْمَعْلُومِ بَيْنَ عَوَامِ النَّاسِ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَحَدٌ لَصَاحِبِهِ: "كُنْتُ نَوَيْتُ بِالْأَمْسِ زِيَارَتَكَ" لَمْ يَكُنْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ رَدَّدَ أَلْفَاظًا مَعْيِنَةً، وَإِنَّمَا هُوَ قَصْدُ الْقَلْبِ فَقَطْ لِفِعْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ، فَحَصَلَتِ النِّيةُ بِذَلِكَ.

وَيَكْفِي دَلَالَةً عَلَى وَجُودِ نِيَّةِ الصَّلَاةِ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَصَلِّيَ ذَهَبَ فَقَضَى حَاجَتَهُ وَتَوَضَّأَ وَضَوَّ الصَّلَاةَ ثُمَّ مَشَى لِمَصَلَّاهُ وَقَامَ فِي الصَّفِّ وَاسْتَوَى عِنْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، فَمَا مَعْنَى ذَلِكَ كُلِّهِ؟! أَلَيْسَ دَلِيلًا وَاضِحًا عَلَى وَجُودِ النِّيةِ وَالْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ؛ وَلِذَا أَنْكَرَ الْإِمَامُ الثَّوْرِيُّ السَّالِمِيُّ ﷺ فِي جَوْهَرِهِ ذَلِكَ الْقَوْلَ نَاطِمًا:

١ - القنوي، سعيد بن مبروك، جلسة إفتاء بمجلس منزله - ليلة الأربعاء ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٨ م.

٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٥٦.

فقط دون اللفظ باللسان	***	ونية الصلاة بالجنان
وقيل لازم ولا نراه	***	واللفظ تأكيد لمن يشاء
ولم يكن في القصد يدخلنا	***	كيف يكون اللفظ يلزمنا
فلا أرى صحته من قول ^١		والواجب النية دون القول
		ويقول <small>عليه السلام</small> في موضع آخر:
لا بالتلفظ والتعداد ^٢	***	لأنما النية بالفؤاد
		ويقول في موضع ثالث:
في قول بعض الناس من عمن	***	وهي بالقلب وباللسان
وهو الذي مال إليه قلبي ^٣	***	وأهل نزوى عندهم بالقلب

الركن الثاني: القيام

دل مجموع النصوص من كتاب عليه السلام تعالى وسنة نبيه عليه السلام على وجوب القيام في الصلاة، وأنه ركن لا تصح الصلاة بدونه قال تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٨)، وفي السنة المطهرة قوله عليه السلام: "صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا"^٤.

١ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. جواهر النظام في علمي الأديان والأحكام ج ١ ص ٧٨.

٢ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. جواهر النظام في علمي الأديان والأحكام ج ١ ص ٨٩.

٣ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. جواهر النظام في علمي الأديان والأحكام ج ٤ ص ٢٩٢.

٤ - البخاري، باب: إِذَا لَمْ يُطِيقْ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبٍ، رقم الحديث ١٠٥٠.

هذا بالنسبة للفرائض، ويُرخصُ في التوافل المطلقة -غير المؤكدة وغير الرأبّة- بالصلاة قاعداً ولو مع الاختيار^١، ولكن صلاة القاعد في هذه الحالة أقل درجة من صلاة القائم قال ﷺ: "صلاة أحدكم قاعداً نصف صلاته قائماً"^٢.

فصل في صفة القيام

وصفة القيام أن ينتصب المصلي معتدلاً دون انحراف أو اتكاء لأي جهة من الجهات مع التفريق بين القدمين دون مباعدة كبيرة بحيث تكون قدماه مسائرة لأعضاء جسمه، ويسوي المصلي قامته ويقبض صلبه ويرسل يديه على جانبيه^٣، ويصوب ببصره

^١ - لأن القيام في النوافل المطلقة -غير المؤكدة كسنة الفجر، والراتبة كسنة المغرب- ليس بركن وإن كان أفضل وأكمل للأجر، أفاد ذلك محدث العصر -حفظه الله وأبقاه-.

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٧م).

^٢ - الربيع، باب: في القعود في الصلاة والتحيات، رقم الحديث ٢٣٥.

^٣ - تميز أصحابنا -رحمهم الله- منذ القرن الأول الهجري وإلى يومنا هذا بالأخذ بالأحوط والمجمع عليه في تمام الصلاة، وترك المختلّف فيه، يقول سماحة الشيخ -أبقاه الله-: "وعملنا في الصلاة، مبني على الاحتياط، ولذلك كانت صلاتنا صحيحة بالإجماع"، ويقول في موضع آخر: "مع أن صلاتنا -والحمد لله- صحيحة بالإجماع، فإن من خالفنا في شيء من صلاتنا من أصحاب المذاهب الأربعة لم يقولوا في كتبهم بوجوب فعل ما لم نفعله -أي باشرطه لصحة الصلاة-، ولا بفساد الصلاة بفعل ما نفعله ولا بفعلونه، بل ما خالفونا فيه يعدونه من السنن والمستحبات، وأصحابنا -رحمهم الله- آخذون بالأحوط في كل شيء" (الخليلي، الفتاوى، ج ١ ص ٢١٠، ٢٣٤)، وكذا يقول العلامة القنوي -يحفظه الله- بأن: "صلاتنا صحيحة -إن شاء الله تعالى- باتفاق من يعتبر باتفاقه واختلافه" (القنوي، دروس صيف ٢٠٠١م/ ١٤٢٢هـ "مذكرة خاصة ص ٢٦").

ومن ذلك عدم عملهم برفع الأيدي وضماها في الصلاة، ولم يقل أحد منهم بمشروعيتها فضلاً عن مسنونيتها أو استحبابها، أما الرفع فمن أدلتهم على عدم مشروعيتها ما يأتي:

١- الاضطراب الكبير والاختلاف الشديد في روايات الرفع وحكمه، وهي تتراوح بين الاستحباب والجواز وعدم الجواز والوجوب، ثم اختلافهم في عددها ومواضعها وتفصيلها؛ وهذا الاختلاف يدل على أنه أمر زائد عن الصلاة، وليس سنة دائمة للرسول ﷺ، ولو كان كذلك لما تباين الحكم إلى هذه الدرجة. ومثل هذا الاضطراب في الروايات ثم الأقوال يقال في مسألة الضم. وهذا يدلنا على ضعف القاعدة التي قامت عليها هذه المرويات المضطربة في مسألة من أكثر المسائل والقضايا تكراراً في حياة النبي ﷺ بل هي أكثر عبادة كررها

النبي ﷺ في حياته. ومع هذا الاضطراب الشديد والتباين الكبير في الآراء رأى أصحابنا أن السلامة لا تكون إلا في الرجوع إلى الأصل وهو سدل اليدين.

٢- وجود روايات صحيحة تنهى عن الرفع: مثل قوله ﷺ: "كأني يقوم يأتون من بعدي يرفعون أيديهم في الصلاة كأنها أذناب حيل شمس". (الربيع ٢١٦) وعن جابر بن سمرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: "ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب حيل شمس اسكنوا في الصلاة". (مسلم ٦٥١).

٣- وجود روايات تذكر التكبير في الصلاة بدون ذكر الرفع: مثل حديث (المسيء صلاته): "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّر" البخاري ٧١٥.

٤- الأخذ بمبدأ الاحتياط والرجوع إلى الأصل: بما أن الرفع لم يثبت عن النبي ﷺ من طريق تقوم به حجة فهو عمل زائد عن الصلاة من غير معنى أو حاجة فينبغي تركه وعدم فعله.

٥- العمل بالقاعدة الفقهية القول مقدم على الفعل: عند الاختلاف، وهنا تعارض النهي الصريح عن الرفع مع الروايات الفعلية المحتملة والمعللة في رفع النبي ﷺ.

وأما أدلتهم في ترك ضم اليدين في الصلاة فألخص بعضها فيما يلي:

١- ضعف الروايات التي استدلت بها القائلون بالضم، وقد ناقش هذه الروايات وبين ما فيها من علل غير الإباحية، منهم الشيخ محمد عابد مفتي المالكية بمكة في كتابه "القول الفصل في أدلة السدل"، والشيخ محمد بن الخضر الشنقيطي في "إبرام النقض لما قيل من أرجحية القبض"، وغيرهم.

ومن الإباحية محدث العصر -أبقاه الله- حيث صرح بقوله: "أحاديث الرفع والضم لم تثبت عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- وكذا أحاديث التأمين وعلى تقدير ثبوت شيء منها فإنه منسوخ كما بيناه في موضع آخر". ينظر:

- القنوي، رسالة في حكم آمين.
- القنوي، سلسلة في ظلال السنة. فتاوى ١ " شرط سمعي، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

٢- الأصل في الصلاة هو السدل، والقبض أو الضم شيء زائد عنها، ونظرا لاختلاف العلماء فيه فقد أخذ الإباحية بالأصل وتركوا ما عداه.

٣- أن الضم لا يكون إلا برفع اليدين، وقد تقدم معك عدم مشروعية رفع اليدين في الصلاة.

٤- الأخذ بالمجمع عليه، وهو صحة الصلاة بالسدل، وترك المختلف فيه وهو جواز الضم وعدمه.

هذا مختصر مفيد وملخص سريع، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق، ومن لم ينفعه قليل الحكمة ضره كثيرها، أما للاستزادة والتفصيل فراجع:-

- جواب للشيخ الخليلي بالفتاوى ج ١ ص ٢٢٤.

نحو موضع سجوده ولا يرفعه؛ لما جاء من الوعيد الشديد على ذلك، ففي الحديث عنه ﷺ قال: " مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ، فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ: كَيْتَبُهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ تُنَخَّطَنَّ أَبْصَارُهُمْ "١.

فتوى

السؤال/ في حال تأدية الصلاة أين يكون نظر المصلي؟

• جواب للشيخ القنوبي على أسئلة الشرق الأفريقي ص ٢٢-٢٤.

ومع ذلك كله فإن أصحابنا -رضوان الله تعالى عليهم- لا يحكمون على من خالفهم في هذه المسألة، أو غيرها من المسائل الخلافية التي اختلفت فيها كلمة الأمة منذ قرون طويلة بفساد الصلاة ولا بعدم جواز الصلاة خلفهم ما دام أنهم يعملون بما يعتقدون أنه سنة، ويرتضونه دليلاً، يقول سماحة الشيخ الخليلي -حفظه الله تعالى- في فتاواه: "لم أتعرض في جوابي لصلاة الشافعي ولا غير الشافعي جوازاً ولا بطلاناً، وما كان لي أن أحكم ببطلان صلاة أحد بتمذهب بمذهب ويؤدي صلاته طبق تعاليم ذلك المذهب، فإن علماء المسلمين لهم اجتهادات وآراء في الصلاة وغيرها من العبادات، ولا يُبعد الخلاف في ذلك من القضايا المفضية إلى الإشكال...". (الفتاوى ج ١ ص ٢١٨-٢١٩).

ويقول في موضع آخر: "لا ينبغي للمسلمين أن تشتد الخصومة بينهم في مسائل فرعية، للاجتهاد فيها مجال رحب، ما دام كل مجتهد يتعلق فيها بما يراه حجة ويرتضيه دليلاً". (الفتاوى ج ١ ص ٢١٧).

بل إن الاختلاف في مثل هذه القضايا الفرعية الجزئية أمرٌ أراد الله الحكمة بالغة في علمه ﷻ ولَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١٣٨﴾ إِلَّا مَنْ رَجَعَ إِلَى رَبِّكَ وَلِذَلِكَ خَلَفَهُمُ ﷻ (هود: ١١٨ - ١١٩)، وهذا هو غاية التسامح وقمة التعايش الذي امتاز به أصحاب هذا المذهب العريق مع مخالفهم من أهل القبلة، حتى أنهم يطلقون عليهم مصطلح (قومنا) بل يعتبرونهم جميعاً إخواناً لهم ما دام أنهم يشهدون بشهادة التوحيد التي لا يختلف فيها اثنان من المسلمين، يقول الإمام السالمي ﷺ في منظومته القيمة "كَشَفُ الْحَقِيقَةِ":

وَنَحْنُ لَا نَطَالِبُ الْعِبَادَا	***	فَوْقَ شَهَادَتِهِمْ اعْتِقَادَا
فَمَنْ أَتَى بِالْجُمْلَتَيْنِ قَلْنَا	***	إِخْوَانَنَا وَبِالْحَقِّ قُمْنَا

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل،،،

١ - البخاري، باب: رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، رقم الحديث ٧٠٨.

الجواب/ المصلي عندما يكون قائماً يكون نظره محصوراً بين قدميه وموضع سجوده، وعندما يكون ساجداً ينظر إلى أنفه؛ لأن ذلك هو النظر الطبيعي، وعندما يكون راکعاً ينظر إلى ما بين إبهاميه، وعندما يكون قاعداً ينظر إلى ما بين ركبتيه، والله تعالى أعلم^١.

﴿تَنْبِيْهٌ﴾

السُّنَّةُ أَنْ يَفْتَحَ الْمُصَلِّيَ عَيْنِيهِ فِي الصَّلَاةِ، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْتَحَ عَيْنِيهِ كَثِيرًا مَخَافَةَ أَنْ يَشْتَغَلَ، بَلْ يَكُونُ الْأَمْرُ وَسْطًا، بَلِ الظَّاهِرُ - كَمَا يَقُولُ شَيْخُنَا الْخَلِيلِيُّ وَالْغَارِبِيُّ - أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ الْإِعْمَاضِ لِمَنْ خَشِيَ الْإِشْتَغَالَ بِالْفَتْحِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^٢.

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْعَاجِزِ

وَاعْلَمْ - أَدَامَ لَكَ عَلَيْكَ نِعْمَةَ الصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ - أَنَّ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقِيَامَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ هَذَا الْفَرَضُ، فَيُصَلِّي عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الَّتِي يَسْتَطِيعُ عَلَيْهَا، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصَلِّيَ قَائِمًا فَلْيُصَلِّ قَاعِدًا^٣، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا فَلْيُصَلِّ مُضْطَجِعًا عَلَى

^١ - الخليلي، أحمد بن محمد. المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ١١٧.

^٢ - يُنْظَرُ:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ١٩ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٩/ ٥/ ٢٠٠٤ م.
- الغاربي، محمد بن راشد. "جلسة إفتاء" بتاريخ: ١٣ شعبان ١٤٢٣ هـ.

^٣ - يكون وضع القدمين حال الصلاة قاعداً كحالتها في وضع التشهد إلا أن نصب القدم اليمنى لا يكون إلا عند قراءة

التشهد، قدر الإمكان وإلا ﴿فَأَنقُضْ اللَّهُ مَا أَسْطَعْتُمْ﴾ (التغابن: ١٦).

يُنْظَرُ: الفتوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ١٦.

جنبه الأيمن مستقبلاً للقبلة بوجهه، وإلا صلى مُستقبلاً على ظهره (وتكون قدماه نحو القبلة، بحيث لو وقف لاستقبل القبلة)¹.

وإن لم يتمكن من استقبال القبلة فليُصل إلى أي جهة كان عليها، وهكذا من لم يستطع أن يركع أو يسجد فليومئ لهما، ويكون إيماءة للسجود أخفض من إيماءة للركوع²، فإن لم يستطع الإيماء ولا الحركة مطلقاً فعليه أن يأتي بالفاظها من قراءة وتسييح وتحميد³، ولا يترك الصلاة في حال من الأحوال ولو أن يُكَيِّف أعمالها بقلبه ما دام أن مناط التكليف (العقل) قائم به، فسبحانه ما أيسره من دين، وما أتمها من نعمة ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥).

والدين يُسرُّ لم يكن عسيراً *** فبشروا لا تظهِروا التَّفِيراً

¹ - يقول شيخنا القنوي - حفظه الله - في أجوبته المتلفزة: "والصحيح أنه لا يصح الاستلقاء إلا لمن لا يتمكن من الصلاة وهو على جنب أو كان يشق عليه ذلك ففي هذه الحالة يُصَلِّي مستلقياً". إلخ ذلك التفصيل الممتع الذي نجدونه في هذه الحلقة المؤرخة بتاريخ: ٢٧ ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٥/٦/٢٠٠٥ م.

² - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٠ ربيع الثاني ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٣٠/٥/٢٠٠٤ م.

³ - تنبيه: نص بعض أهل العلم على مشروعية التكبير في حق من لم يستطع القراءة فيكبر عن صلاته خمساً أو ستاً أو سبعاً، ولم يفت شيخنا أبا عبد الرحمن القنوي - متعنا الله بحياته - أن يعلق على هذه الأقوال، فقد أعقبها بقوله: "وأنا في الحقيقة كم أجد دليلاً يثبت على هذه الأقوال جميعاً بل ولا يوجد ذلك في حقيقة الواقع، وقد أخذ ذلك بعض العلماء من الصلاة على الميت وهو قياس عجيب، وعلى كل حال أرى أن الذي يستطيع أن يأتي بالتكبير فهو يستطيع -أيضاً- أن يأتي بالقراءة ويؤتي الركوع والقيام والسجود وما شابه ذلك..".

وهكذا لا يُشرع التكبير عن الغير من باب أولى؛ لأن كل أحد مكلف بالقيام بالعبادة بنفسه ولا يكبر أحد عن أحد كما لا يصلي أحد عن أحد، ومع غياب العقل يسقط التكليف، وقد قيل قديماً: "إذا أخذ الله ما وهب (العقل) أسقط ما أوجب".

(ينظر: القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٥/٦/٢٠٠٥ م).

مَسْأَلَةٌ

لو قُدِّرَ أَنَّ إِنْسَانًا لَمْ يَجِدْ مَا يَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَصْلِيَ جَالِسًا، فَهَلْ يُرَاعِي الرُّكْنَ؟ فَيُصْلِي قَائِمًا، أَوْ يَرَاعِي الشَّرْطَ؟ فَيُصْلِي جَالِسًا، قَوْلَانِ، والمختارُ عندَ العلامةِ القنوبيِّ - حفظه الله - أَنَّهُ يَصْلِي قَاعِدًا؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَعَانِي الشَّرِيعَةِ وَمَقَاصِدِهَا، وَمَعَ ذَلِكَ يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ بِمَا أَمَكْنَ مِنْ تُرَابٍ أَوْ شَجَرٍ^١، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي مَكَانٍ سَاتَرَ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ أَحَدٌ - كَأَنْ يَكُونَ فِي غُرْفَةٍ مَغْلَقَةٍ - فَيُرَاعِي حِينَهَا الرُّكْنَ وَيَصْلِي قَائِمًا^٢.

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى

الأصلُ أَنَّ الْمَأْمُومَ يَتَابِعُ إِمَامَهُ صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا لِحَدِيثٍ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ إِمَامًا لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قَعُودًا"^٣، وَلَكِنْ إِنْ عَرَضَ لِلْإِمَامِ عَارِضٌ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ فَاضْطُرَّ لِلْجُلُوسِ، فَالْمَخْتَارُ عِنْدَ شَيْخِنَا الْحَقِّقِ الْقَنُوبِيِّ - حفظه الله - أَنْ يَواصِلَ الْمَأْمُومُونَ الصَّلَاةَ قِيَامًا لَا قَعُودًا^٤.

الرُّكْنُ الثَّلَاثُ: تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ

وهي التي تعرفُ بـ "تَكْبِيرَةِ الْاِسْتِفْتَاَحِ"؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ شَيْءٍ يُسْتَفْتَحُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَبِمَا يَصِيرُ الْعَبْدُ دَاخِلًا فِي صَلَاتِهِ، وَتُسَمَّى "تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ" لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمَصْلِيِّ بِهَا مَا كَانَ مَبَاحًا لَهُ خَارِجَ الصَّلَاةِ.

١ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. تلقين الصَّيِّان ص ٦٩. طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/دائرة الوعظ.

٢ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠١م، الموافق ١٤٢٢هـ. (مذكرة خاصة ص ٢٢).

٣ - الربيع، بَاب: فِي الْقَعُودِ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّحِيَّاتِ، رقم الحديث ٢٤٣.

٤ - القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ٢٦.

وتكبير الإحرام ركن ثابت من أركان الصلاة؛ لأدلة كثيرة منها إشارة القرآن في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (المائدة: ٣) وقوله: ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ (الإسراء: ١١١)؛ وصريح السنة في قوله ﷺ: "تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم"^٢، ولذلك فلا تصح صلاة من صلى بدون تكبير الإحرام؛ لأنه ما لم يكبر فلا يعد داخلا في صلاته.

وعلى العبد أن يستحضر معنى هذه التكبير لينسكب في نفسه شعورًا بأنه بين يدي الله تعالى الكبير المتعال، وأن الكبرياء لله وحده، فما له من الكبرياء شيء، ولا يحق له أن ينازع ربه تبارك وتعالى في صفة من صفاته كما جاء في الحديث القدسي: "الكبرياء ردائي والعظمة إزاري فمن نازعني واحدًا منهما قذفته في النار"^٣.

فتوى

السؤال/ شخص أمي كان يصلي دون أن يكبر تكبيرة الإحرام جهلاً بذلك، ومضى عليه وهو على هذه الحالة عشرون عامًا ثم علم بعد مرور تلك المدة، فماذا عليه؟

الجواب/ عليه أن يتوب إلى الله تبارك وتعالى، وأن يعيد تلك الصلوات التي صلاها بدون تكبيرة الإحرام، والله أعلم^٤.

^١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠٠١/١٢/٥م، وفتاوى إمام السنة والأصول، ص ٢٩.

^٢ - الربيع، باب: في ابتداء الصلاة، رقم الحديث ٢٢٣.

^٣ - أبو داود، باب: ما جاء في الكبر، رقم الحديث ٣٥٦٧.

^٤ - القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السنة والأصول ص ٣٦.



فصلٌ في صفة تكبيرة الإحرام

وصفة تكبيرة الإحرام هي: "الله أكبر" بفتح الهمزة من لفظ الجلالة، وسكون اللام الأولى وتشديد الثانية، وضم الهاء، ثم بفتح همزة "أكبر" وسكون الكاف وفتح الباء وسكون الراء^١.

والمراد من تكبيرة الإحرام **اللفظ والمعنى** على القول الصحيح^٢، وبناءً على ذلك فلا يجوز التكبير بغير اللغة العربية^٣، وكذلك لا ينوب عن التكبير أي لفظ آخر كأن تقول: (الله أجل، الله أعظم)، وهكذا (الله الكبير، الله الجليل، الله العظيم)؛ لأن الحديث خص التكبير دون غيره، ولأن ألفاظ الصلاة توقيفية من الشارع الحكيم، وقوله ﷺ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ"^٤ أصل في رد كل ما كان مبتدعاً في أمر العبادات.

تحذير

واحذر - أيها المصلي النبيه - من **اللحن والخطأ في تكبيرة الإحرام**^٥، ومن أمثلة اللحن الجلي في التكبير مد همزة "الله" فتصبح استفهاماً ويفحش المعنى والعياذ بالله، وكذا إشباع ضمة الهاء من لفظ الجلالة حتى يتولد عنها حرف الواو، أو إسكان الهاء

١ - السالمي، عبد الله بن حميد. معارج الآمال ج ٨ ص ٥٩-٦٠.

٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السنة والأصول ص ٣٠.

٣ - كأن يقول باللغة الإنجليزية (Allah is Greatest)، بل لابد من تعلم هذا اللفظ والإتيان به بلغة القرآن الكريم.

٤ - الربع، باب: في الولاية والإمارة، رقم الحديث ٥٠.

٥ - السالمي، عبد الله بن حميد. معارج الآمال ج ٨ ص ٦٠-٦٣.

وقد لخص هذه الأخطاء تلخيصاً حسناً الشيخ إبراهيم بن ناصر الصوافي في شريطه القيم "راقب صلاتك"، من إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني.

مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ لَهَا، وَهَكَذَا أَنْ تُمَدَّ هَمْزَةُ "أَكْبَرُ" أَوْ تُكْسَرَ الْكَافُ، أَوْ تُعْطَشَ فَتَصْبَحَ شَيْنًا، أَوْ يُشَبَّحَ فَتَحَةَ الْبَاءِ فَتَصْبَحَ أَلْفًا "أَكْبَارُ" فَيَنْقَلِبُ الْمَعْنَى تَمَامًا؛ لِأَنَّ أَكْبَارَ جَمْعُ (كَبَرٍ)، وَ(كَبَرٌ) اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الطَّبْلِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَهَكَذَا فَلْتَحْذَرُ مِنْ تَكَرُّرِ حَرْفِ الرَّاءِ حَتَّى تَتَوَلَّدَ رِاءَاتٌ زَائِدَةٌ^١.

مَسْأَلَةٌ

وَمَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ عَارِضٌ أَثْنَاءَ التَّكْبِيرِ فَلَمْ يَكْمِلْهُ، كَانَ يَكُونُ نَظَقَ بِاسْمِ الْجَلَالَةِ فَعُطِسَ، فَلَأَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ رَأْيَانٌ: الْاسْتِنْفَافُ وَالْبِنَاءُ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَخْتَارُ عِنْدَ صَاحِبِ الْإِيضَاحِ^٢ وَرَجَّحَهُ شَيْخُنَا الْقُنُوبِيُّ -أَبْقَاهُ اللَّهُ-، فَمَنْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّكْبِيرِ مِنْ جَدِيدٍ وَلَا يَبْنِي عَلَى السَّابِقِ^٣.

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى

وَحَكْمُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فِي الشَّكِّ كَحَكْمِ سَائِرِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، فَمَنْ شَكَّ فِي الْإِتْيَانِ بِهَا بَعْدَمَا جَاوَزَهَا فَلَا يَلْتَفِتُ لَشَكِّهِ وَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا إِلَّا بِحُصُولِ يَقِينٍ أَنَّهُ مَا أَتَى بِهَا، هَذَا

^١ - من الصفات التي تتميز بها الراء صفة التَّكْبِيرِ، ولكن العلماء وأهل الإقراء نَبَّهُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ الصِّفَةِ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِيهَا لَا مَنَعَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ.

يُنْظَرُ: الْغَوْثَانِيُّ، يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ. عِلْمُ التَّجْوِيدِ: أَحْكَامُ نَظَرِيَّةٍ وَمُلَاحَظَاتُ تَطْبِيقِيَّةٍ (الْمَسْتَوَى الثَّانِي)، ص ١١.

^٢ - هُوَ أَبُو سَاكِنٍ عَامِرُ بْنُ عَلِيٍّ الشَّمَاخِيُّ، نَسَبُهُ إِلَى جَبَلِ شَمَّاخٍ بَلْبِيَا حَالِيَا، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْإِبَاضِيَّةِ فِي الْقِسْمِ الْمَغْرِبِيِّ، مِنْ أَشْهُرِ كُتُبِهِ "الْإِيضَاحُ" الَّذِي يَضَعُهُ عُلَمَاءُ الْمَشْرِقِ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى مِنْ كُتُبِ الْمَغَارِبَةِ، تَوَفَّى -رَحِمَهُ اللَّهُ- سَنَةَ ٧٩٢هـ.

يُنْظَرُ: الشَّمَاخِيُّ، عَامِرُ بْنُ عَلِيٍّ. الْإِيضَاحُ، ج ١ ص ٤٨٥.

^٣ - الْقُنُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. فَتَاوَى إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ، ص ٣٢.



الرأي هو الذي اختاره شيخنا القدوة الخليلي - حفظه الله وسدّد في طريق الخير خطاه-، وفي هذا درأً للوسوسة، واستصحاباً للأصل^١.

الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْخُشُوعُ

تعرف -أيها المستنير في ظلم الحياة، والسائر على دروب التجارة- أن الجسد بلا روح جيفة هامدة، وهذه هي حال الصلاة بلا خشوع، لا قيمة لها بل هي إلى الاحتقار والإقصاء أدنى وأقرب، وهذا هو شأن رأس العبادات إذا فارقه روحها وسر حياتها ولذتها، والذي هو سبب غروجهما بصاحبها إلى الملأ الأعلى.. وهو سبب النجاح والارتياح في الدنيا، والفوز والفلاح في العقبى.

لذا فما أحرأه وما أولأه أن يوضع في مصاف أركان الصلاة وفرائضها، بل من أعظمها وأولأها^٢، حتى لا يكون حظ صاحبها منها مجرد التعب والنصب، والقيام والقعود، قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ (المؤمنون ١-٢)، وأمر بذلك أمراً جازماً مؤكداً بقوله: ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٨) أي خاشعين خاضعين ذليلين بين يدي الجبار، ملك الملوك الذي بيده حل كل شيء وإبرأه، وبسط كل شيء وقبضه، وله الأمر والنهي، والبطش والقهر، بل له الأمر كله، وإليه يرجع الأمر كله.

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة خاصة حول موضوع الوسواس، بتاريخ: ٣٠ من ربيع الأول ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣/٦/١م.

٢ - بل عده إمام السنة والأصول -حفظه الله- الركن الأعظم للصلاة، والمشتغل عنه مشتغل عن الركن الأعظم؛ استدلالاً بقول المصطفى المختار ﷺ: "وعمود الصلاة الخشوع". (ينظر: القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٣٣).

يقولُ إمامُ الخاشعينَ، و قدوةُ القانتينَ، الذي إذا كَبُرَ سُمِعَ لُبْكَائِهِ أَزِيْرُ كَأَزِيْرِ
الْمَرْجَلِ^١ - وَقَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ-: "لِكُلِّ شَيْءٍ عِمُودٌ، وَعِمُودُ الدِّينِ
الصَّلَاةُ، وَعِمُودُ الصَّلَاةِ الْخُشُوعُ"^٢... فَاسْمَعْ وَتَفَكَّرْ...

وَلَيْسَ خُشُوعُ الْجِسْمِ يَوْمًا بِنَافِعٍ *** إِذَا غَابَ قَلْبٌ فِي شِعَابِ التَّدَبُّرِ
فَمَا كُلُّ مَنْ صَلَّى يُقَالُ مُصَلِّيًّا *** فَشَتَانُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ^٣

فَصْلٌ فِي حَدِّ الْخُشُوعِ

وقد تعددت العباراتُ في ذكرِ الخُشُوعِ وتعريفه، ومن أروع ما قيلَ، ما نقله لك
-عزيزي القارئ- عن شيخنا بدرِ الدِّينِ الخليليِّ -حفظه الله-: "الْخُشُوعُ رُوحُ
الصَّلَاةِ وَحَيَاتُهَا، وَهُوَ تَعْظِيمُ الْمَقَامِ وَاسْتِحْضَارُ الْمَقَالِ، فَهُوَ فِي الْقَلْبِ وَآثَرُهُ فِي
الْجَوَارِحِ"^٤.

وقد قيلَ: إِنَّ الْخُشُوعَ لَا يَتَحَصَّلُ إِلَّا بِأَرْبَعِ خِصَالٍ -فاجمعِ الهمةَ لتحصيلها كلها-
وهي^٥:

- ١- إِعْظَامُ الْمَقَامِ، الَّذِي أَنْتَ وَاقِفٌ فِيهِ.
- ٢- إِخْلَاصُ الْمَقَالِ، لِلَّهِ الْوَاحِدِ الدَّيَّانِ.
- ٣- الْيَقِينُ التَّامُّ فِي اللَّهِ تَعَالَى، بِالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

^١ - النسائي، باب: البكاء في الصلاة، رقم الحديث ١١٩٩.

^٢ - الربيع، باب: في فضل الصلاة وخشوعها، رقم الحديث ٢٨٨.

^٣ - من رائية الصلاة لأبي نصر فتح بن نوح المغربي -رحمه الله-، ملحقة بدعائم ابن النضر العماني ص ٢٠٥، ٢٠٧.

^٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٦٨.

^٥ - الطيواني، خلفان بن سليمان. قاموس الصلاة ص ٦٣-٦٤.



٤- جمع الهيئة، فلو خشع قلب هذا خشعت جوارحه^١.

فَرَائِدُ

هذا.. وإذا علمت -رحمني الله وإياك- ما لا يتحصّل الخشوع إلا به فلا تعجب إذا فعل الخشوع بصاحبه العجب وتسامى به عن أديم الأرض حتى طار به للملأ الأعلى، فلم يكن له في هذه الفانية إلا الجسم.

ومما يحكى ممّا لا يُستبعد ولا يُستقصى أن أحدهم كان يصلي فأنه من المسجد فلم يشعر به، ومرت ببعضهم الطبول والزُمور فلم يسمعها، ووقف على ثالثهم الطير يظنه جداراً أو خشبة منصوبة من شدة سكونه وحسن وقوفه، وإن تعجب فاعجب ممن أريد له أن تقطع قدمه قبل وجود أدوات التخدير، فأمرهم أن يقطعوها عندما يكون في الصلاة؛ لأنه لا يحس بشيء عندما يقبل على ربه ﷻ.. هذه مواهب الله ولطائفه يهبها من يشاء من عباده^٢ ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيماً﴾

(النساء: ٧٠).

١- أخذنا من قول التابعي الكبير سعيد بن المسيب عندما رأى رجلاً وهو يعبد بلحيته في الصلاة: "لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه".

(ابن أبي شيبة، المصنف، باب: (١٢٠) في مس اللحية في الصلاة، رقم ٧).

٢- ولا عجب في ذلك ولا غرابة ولا إنكار ولا استنكار إذا علمنا أن النسوة اللاتي كنّ يتحدثن عن شغف امرأة العزيز قطعن أيديهن -نص القرآن الكريم- بمجرد بروز سيدنا يوسف عليه السلام، هذه أحوال من تعلقت نفوسهم بالدنيا.. فماذا عسى أن يفعل الهائم الذي *** سرى حبه شوقاً إلى العالم الأعلى يُنظر:-

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٦ محرم ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/٣/٩م.
- الخروقي، درويش بن جمعة. "الدلائل في اللوازم والوسائل" ص ٨٩.
- الراشدي، طالب بن علي. أحسن ظنك بربك ج ٢ "مادة سمعية". إنتاج: مركز رياض الجنة للإنتاج والتوزيع.

فَصْلٌ فِي الاطمئنانِ

وأدنى ما يُجزي في الخشوع "الاطمئنان" في القيام والركوع والسجود والقعود مع إكمال الشروط والواجبات والأركان، فهذا أمر واجب لا بد منه، مَنْ تركه فسدت صلاته، ووجب عليه إعادتها؛ لقوله ﷺ: "لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود"¹، ولأمر المعلم الأول ﷺ الرجل الذي أسرع - في صلاته في حديث المسيء صلاته - بإعادتها وقال له: "ارجع فصل فإنك لم تصل"².

وأقل الاطمئنان: هو أن يمكث المصلي زمناً في هيئته تلك حتى تستقر جميع أعضائه، ويرجع كل مفصل لموضعه، ومن أخل بالاطمئنان وأسرع في صلاته فهو أسرق الناس وأسوؤهم، وفي هذا يقول إمامنا السالمي رحمه الله:

وأسرق الناس فتى قد يسرق *** صلاته فهو بها منطلق³

وذلك أخذ مما روي من قول المصطفى ﷺ: "إن أسوأ الناس سرقة الذي يسرق صلاته، قالوا يا رسول الله: وكيف يسرقها؟ قال: لا يقيم ركوعها ولا سجودها"⁴.

فَتَاوَى

السؤال/ ما حكم من لم يقيم الركوع والسجود في الصلاة؟

الجواب/ جاء في الحديث الشريف عن النبي ﷺ: "لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده"، وفي حديث المسيء صلاته أن النبي ﷺ أمره أن يركع حتى يطمئن

¹ - ابن ماجه، باب: الركوع في الصلاة، رقم الحديث ٨٦١، وجاء في رواية أخرى عند الترمذي (٢٤٥) وأبي داود (٧٢٩): "لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود".

² - البخاري، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، رقم الحديث ٧١٥.

³ - السالمي، عبد الله بن حميد. جواهر النظام في علمي الأديان والأحكام ج ٤ ص ٣٦٠.

⁴ - أحمد، المسند، مسند: أبي سعيد الخدري رحمه الله، رقم الحديث ١١١٠٦.



المعتمد في فقه الصلاة



راكعاً، وأن يسجدَ حتى يطمئنَّ ساجداً، وعليه فمن لا يتمُّ ركوعه وسجوده بالطَّمَأْنِينَةِ فصَلَاتُهُ باطلةٌ، والله أعلم¹.

الرُّكْنُ الْخَامِسُ: قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ

دَلَّتِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى رَكْنِيَّةِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ²، بَلْ إِنَّ رُكْنِيَّتَهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْ رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا عَلَى **الْمُعْتَمَدِ** الْمَشْهُورِ³، سَوَاءً كَانَ الْمَصْلِيُّ مُنْفَرِدًا أَوْ فِي جَمَاعَةٍ، إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا، فِي صَلَاةٍ سَرِيَّةٍ أَوْ جَهْرِيَّةٍ⁴، وَأَنَّ الصَّلَاةَ لَا

¹ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٤٥.

² - خِلَافٌ وَثَرَةٌ: هذا بناءً على الرأي **الْمُعْتَمَدِ** عند الشيخين -حفظهما الله- وهو أن الركن في القراءة هو قراءة الفاتحة فقط، خلافاً لمن قال: إن الركن هو القراءة كلها.

وثرمة الخلاف تظهر في المستدرك الذي فاتته الفاتحة ولحق الإمام في قراءة السورة، فبناءً على الرأي الأول **الْمُعْتَمَدِ** (القائل بأن الفاتحة هي الركن)، فعليه أن يستمع للسورة ثم يقضي الفاتحة بعد ذلك؛ لعموم حديث "فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا" وهذا قد فاتته الفاتحة ولم يُدركها مع الإمام فعليه قضاؤها من بعد، ولا يُشرع له إتياها بعد انتهاء الإمام من قراءتها.

أما على القول الثاني (القائل بأن القراءة كلها ركنٌ أو عملٌ واحد)، فيمكن له أن يقرأ الفاتحة ثم يستمع ما بقي من السورة مع الإمام إن كان يعلم أن الإمام سيستمّر في القراءة إلى ما بعد انتهائه هو من الفاتحة. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٩٧.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ من شوال ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١٢/٥م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/١٦م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٥٥٣.

³ - القنوي، سعيد بن مبروك، "فتاوى بقرية لترك بعمان ١٤٢٣هـ"، س ٥، "مادة سمعية".

⁴ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٦٤.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ شوال ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/١٠/٢٨م.

تصح بدونها ففي حديث أنس مرفوعاً إلى النبي ﷺ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ"، قال الربيع: الخداج الناقصة، وهي غير التمام^١.

وبذا تُدرِك -أيُّها الفطن- أن مَنْ نقصَ مِنَ الفاتحة شيئاً -ولو حرفاً واحداً- فسدت صلاته كما هو الرأي **أَهْمَنِي** الصحيح عند الشيخين -أبقاهما الله-؛ لأنَّه نقصٌ في ركنٍ مِنْ أركانِ الصَّلَاةِ^٢، وهكذا مَنْ كرَّرَ آيةً أو بعضَ آيةٍ مِنَ الفاتحة متعمداً وغير مُضطرٍّ فقد فسدت صلاته لتكريره ركنًا مِنْ أركانِ الصَّلَاةِ^٣، والله المستعان.

١ - الربيع، باب: في القراءة في الصلاة، رقم الحديث ٢٢٥.

تَنْبِيْهٌ مُهِمٌّ: ومن تمام الصلاة تمام قراءة ركن الفاتحة على الوجه المشروع الذي أنزله الله، فعلى المصلين عموماً وطلاب العلم خصوصاً أن يحرصوا أتم الحرص -تعلماً وتعليماً للآخرين- على إخراج الحروف من مخارجها، وإعطاء كل حرف حقه من الصفات اللازمة، ومستحقه من الصفات الطارئة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك: ضرورة التفريق بين حرفي (الضاد، والظاء) في قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ **الفاتحة:** ٧؛ وذلك لاختلاف المعنى الجلي بين الكلمتين، فالضالين -بالضاد- مأخوذة من الضلال التي هي رديف الغواية وضد الهداية، أما الظالين -بالظاء- فهي مأخوذة من الفعل (ظلل) (بمعنى: مكث مدة من الزمن ظمراً، من أخوات "كان")، فلا يخفى عليك إذن الفرق الجلي بين المعنيين؛ لذلك رأيت طائفة كبيرة من أهل العلم فساد صلاة من قرأها بالظاء بدلا من الضاد -إن كان قادراً على التفريق بينهما-، يقول العلامة القنوي: "لا بد من التفريق بينهما، وقد ذهبت طائفة من أهل العلم إلى أن مَنْ كم يأت بالوجه الصحيح فإنَّ صلاته تكون باطلة"، بل وصف -حفظه الله- القول بالنقض في أحد دروسه بأنه "قول قوي جدا".

وأبسط تفريق بين الحرفين أن الضاد تخرج بانطباق اللسان بالحنك الأعلى خلف الأضراس العليا، وأما بالنسبة للظاء فتلاحظ أن طرف اللسان يخرج حال النطق بالحرف بين الأضراس العليا والسفلى، وهذا أمر يظهر ويستبين بالحاولة والتجريب، فاسأل معلمك يُريك صواب نطقك؛ فالقراءة سنة مُتَّبَعَةٌ تأخذ مُشَافَهَةً لا مطالعة، و"مَنْ كَانَ عِلْمُهُ مِنْ كِتَابِهِ فَخَطْوُهُ أَكْثَرُ مِنْ صَوَابِهِ"، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

• المنتدى الأدبي، قراءات في فكر البهلاني الرواحي، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "البهلاني فقيها وأديبا" ص ٢٦.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٠٤/٠٨ م.

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٢ م الموافق ١٤٢٣ هـ. (مذكرة خاصة ص ٢٠).

٢ - يُنظر:

• الخليلي، جواهر التفسير ج ١ ص ٣٠٧.

أَمَّا إِذَا كَانَ تَكَرُّرُهُ نَسِيَانًا أَوْ مِنْ أَجْلِ إِصْلَاحِ الْقِرَاءَةِ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، يَقُولُ الْحَافِظُ الْقَنَوِيُّ: "أَمَّا إِذَا كَرَّرَ الْإِنْسَانُ جُمْلَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ مِنْ أَجْلِ إِصْلَاحِ الْقِرَاءَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ بَلْ قَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ وَاجِبًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ"^٢.

يَقُولُ الثَّوْرُ السَّالِمِيُّ رحمته الله عليه:^٣

وَمَنْعُوا تَكَرُّارَهُ لِلْحَمْدِ *** وَلِلتَّحِيَّاتِ بِمَعْنَى الْعَمْدِ
وَنَقِضُوا صَلَاةَ ذَا الْمَكْرَرِ *** وَعَذَرُوا النَّاسِي هُنَاكَ فَأَعْذِرْ

مَسْأَلَةٌ

وَلَا يَحْمِلُ الْإِمَامُ عَنِ الْمُسْتَوْقِ - الْمُسْتَدْرِكِ - قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ، فَإِنَّ لَمْ يَدْرِكْهَا الْمَأْمُومُ وَجَبَ عَلَيْهِ قِضَاؤُهَا عَلَى الرَّأْيِ **الْمُعْتَمَدِ** الصَّحِيحِ^٤.

-
- المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ١٥٤.
 - القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ١٠/١١/٢٠٠٨ م.
 - القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٦٩.
 - ١ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٨ من صفر ١٤٢٥ هـ، يوافقه ١٨/٨/٢٠٠٤ م.
 - ٢ - يُنظر:
 - القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، س ٩، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافقه ٢٨/١١/٢٠٠١ م.
 - القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٦٩.
 - ٣ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام ج ١ ص ٨٣.
 - ٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول، بحث الاستدراك ص ١٤.

فَصْلٌ فِي الْبَسْمَلَةِ

وَالْبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ يَجِبُ الْجَهْرُ بِهَا فِي حَالَةِ الْجَهْرِ، وَالْإِسْرَارُ فِي مَوْضِعِ السِّرِّ^١، كَمَا أَنَّ الصَّحِيحَ **أَهْلُ مَذْهَبِ** عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - وَفَقَهُمُ اللَّهُ -^١ أَنَّهَا آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ كُتِبَتْ قَبْلَهَا.

١ - هذا هو مذهبنا الذي اتفق عليه أصحابنا - رضوان الله تعالى عليهم - وهو مذهب الشافعية؛ وذلك لما جاء عن طائفة كبيرة من صحابة رسول الله ﷺ منهم عليّ وعَمَارٌ وأبو هريرة وابنُ عباسٍ وعائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ". يُنْظَرُ: الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، باب: يُجْهَرُ فِي الْمَكْتُوبَاتِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رقم الحديث ١٠٦١.

وأقوى ما استند عليه النافون للجهر والمثبتون للإسرار روايات أنسٍ المتعددة والتي منها "صليت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - فلم أسمع أحداً منهم يقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم"، هذه الرواية أعلاها أئمة الحديث بعلة كثيرة أوصلها بعضهم إلى تسع علل.

يقول شيخنا القدوة العلامة الخليلي - حفظه الله - في جواهر تفسيره: "وأنت ترى هذه الروايات عن أنس لا تخلو من اضطراب فتجدها تارة نافية لقراءة البسملة وتارة نافية للجهر بها وأخرى نافية لسماعها، ومثل هذا الاختلاف لا تنهض به حجة كما صرح بذلك ابن عبد البر في "الاستدكار" وهو من أجل أئمة المالكية" ثم يقول في الروايات المقابلة لها: "وإذا تدبرنا مجموعة الروايات استطعت أن تستخلص منها صحة القول بالجهر".

على أنه ثبت عن أنسٍ نفسه بإسناد صحيح إنكارُ صحابة رسول الله ﷺ المهاجرين منهم والأنصار لعدم الجهر بالبسملة، فعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صلى معاوية بالناس في المدينة صلاة جهر فيها بالقراءة، فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والأنصار يا معاوية نقصت الصلاة - وفي رواية سرت الصلاة - أين بسم الله الرحمن الرحيم؟ وأين التكبير إذا خفضت وإذا رفعت؟ فكان إذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر. (الشافعي، المسند، رقم الحديث ١٣٨).

والحديث صحيح الإسناد كما أوضح العلامة الحديث أحمد محمد شاكر في شرحه وتحقيقه لسُنَنِ الترمذي، وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم. فأنت ترى كيف اجتمعت كلمة المهاجرين والأنصار على إنكار عدم الجهر بالبسملة على معاوية بن أبي سفيان مع شدة بطشه وقوة شكيمته وليس ذلك إلا لتركه واجبا لا يصح التساهل فيه والحديث ظاهر في أن العمل عند الصحابة - رضي الله عنهم - قد استقر على الجهر بالبسملة وإلا فكيف يعرفون أنه لم يقرأها رأسا لو كانت مما يخفت في الصلاة.. فلا يمكن أن تُعَارِضَ رواية أنس المعلولة والمضطربة رواياتهِ الصحيحة الثابتة. لمزيد من التفصيل:

يُنْظَرُ: بحث العلامة الخليلي في كتابه القيم جواهر التفسير ج ١ ص ١٧٨. والقنوي في كتابه القيم الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ١٢٩، ١٣٠.



وبناءً على أن الفاتحة ركنٌ مع الأخذ في الاعتبار أن البسمة جزءٌ منها فمن ترك البسمة في الفاتحة من غير تأويل فسدت صلاته.

والدليل على أن البسمة آية من الفاتحة ما روي عن ابن عباس وأم سلمة رضي الله عنهما مرفوعاً أن النبي ﷺ: "كَانَ يَقْرَأُ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ..".^١، وعن أبي هريرة "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ يُؤْمِنُ النَّاسَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ بِ(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: هِيَ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، اقْرَؤْوا إِنْ شِئْتُمْ فَاتِحَةَ الْقُرْآنِ فَإِنَّهَا الْآيَةُ السَّابِعَةُ"^٢، وعند الربيع عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً: "فاتحة الكتاب هي أم القرآن فاقراها واقرأ فيها (بسم الله الرحمن الرحيم)، وقال: إنها آية من كتاب الله"^٤.

إضافة إلى ذلك كتابتها أول الفاتحة وأول كل سورة -إلا التوبة- في المصحف الإمام المجمع عليه^٥، مع إجماع الصحابة رضي الله عنهم على عدم كتابة أي شيء غير القرآن بين دفتي المصحف، ولذلك لم يكتبوا أسماء السور وعدد الآيات والمكي والمدني^٦.

^١ - يُنظر:

- الخليلي، جواهر التفسير ج ١ ص ١٧٤.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ١٠/١١/٢٠٠٨م.

^٢ - الدارقطني، السنن، باب: وجوب القراءة، رقم الحديث ١١٨٧.

^٣ - الدارقطني، السنن، باب: وجوب قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) في الصلاة والجهري بها، رقم الحديث ١١٨٣.

^٤ - الربيع، باب: في القراءة في الصلاة، رقم الحديث ٢٢٦.

^٥ - المصحف الإمام: هو المصحف الذي جمع عثمان الناس عليه ونُشر في الآفاق والأمصار، وأُحرق ما عداه من النسخ، وهو الرسم العثماني الباقي إلى يومنا هذا، وقد أجمع الصحابة عليه بعدما خشي اختلاف الناس في قراءاتهم للقرآن الكريم.

^٦ - وهكذا (آمين) -بالتخفيف- ليست من الفاتحة ولا من القرآن بالإجماع؛ لعدم كتابتها في المصحف المجمع عليه منذ عهد سيدنا عثمان بن عفان وإلى يومنا هذا، وقد ذهب أصحابنا -رضوان الله تعالى عليهم- إلى عدم مشروعية قول "آمين" في الصلاة، وذلك لعدة أمور، منها:



أهـنـمـ فـقـهـ الصـلاة



﴿فائدة﴾: السَّبْعُ الْمَثَانِي هِيَ الْفَاتِحَةُ الشَّرِيفَةُ عَلَى **أَهْنَمِ** الرَّاجِحِ عِنْدَ إِمَامِ الْمَفْسَّرِينَ - أَبَقَاهُ اللَّهُ -^١ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ﴾ (الحجر: ٨٧).

١. أن آمينَ من كلام الناس، وكلامهم ممنوع في الصلاة بعد نسخه بأدلة كثيرة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فأما الكتاب فقولُه تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٨)، وأما السُّنَّةُ فقولُه ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ وَإِنَّ مِمَّا أَحَدَثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ". (بخاري، باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ (٢١) معلقاً)

٢. أن الروايات الدالة على مشروعية التأمين في صحتها نظر كبير، فقد أعلها العلماء بعلل كثيرة، فمنها الضعيف ومنها الباطل - وليس هذا موضع ذكرها وبيانها -.

٣. أن كثيراً من تلك الروايات - على ما فيها من علل - ليست نصاً في تأمين الصلاة، وإنما هي عامة بل صريحة في العموم.

٤. على تقدير صحة بعض روايات التأمين فهي محمولة على ما قبل نسخ الكلام في الصلاة.

هذا ومن العجيب أن القائلين بمشروعية التأمين قد اختلفوا فيه كثيراً، فقليل: (هو للمقتدي والإمام كليهما)، وقليل: (هو للمقتدي فقط)، ثم اختلفوا هل المشروع فيه الجهر أو الإخفاء؟ يقول العلامة المحدث القنوبي - حفظه الله -: "وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه ليس عندهم دليل صحيح ولا حسن في هذه القضية وإلا فمن المستبعد جداً أن يخفى ذلك مع أن النبي قد صلى بأصحابه أكثر من عشرة أعوام... وإذا تقرر ذلك تبين لك أنه لم يثبت عنهم شيء في الجهر ولا في الإسرار ومعنى ذلك في حقيقة الواقع أنه لم يثبت في السُّنَّةِ ولا عن أحد من الصحابة القول بالتأمين والحمد لله حق حمده".

للمزيد يُنظر:

- القنوبي، رسالة في حكم آمين.
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٢٢-٢٢٤.

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ١٢ / ٩ / ٢٠٠٨ م.



الرُّكْنُ السَّادِسُ: الرُّكُوعُ

الرُّكُوعُ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا﴾ (الحج: ٧٧)، ولِقَوْلِهِ ﷺ لِلْمُسِيِّ صَلَاتَهُ: "ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا" ^١.

وعليه فَمَنْ تَرَكَ الرُّكُوعَ نَاسِيًا أَوْ مُتَعَمِّدًا، عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا حَتَّى خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ فَسَدَتْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ، وَمَنْ تَذَكَّرَهُ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ وَيَأْتِيَ بِمَا بَعْدَهُ ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ، أَمَّا إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ فَقَدْ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَلَا يُجْبَرُ بِسُجُودِ السَّهْوِ، وَهَذَا هُوَ حُكْمُ الْأَرْكَانِ فِي الصَّلَاةِ.

وَصِفَةُ الرُّكُوعِ: الانحناءُ بِالظَّهْرِ وَالرَّأْسِ مَعًا حَتَّى تَبْلُغَ يَدَاكَ (أَوْ رَاكِعَتَاكَ) رُكْبَتَيْهِ مَفْرَقًا بَيْنَ أَصَابِعِهِ، مَعَ مَرَاعَاةٍ تَسْوِيَةِ ظَهْرِهِ وَعُنُقِهِ وَرَأْسِهِ ^٢، بَحِثْ لَوْ وُضِعَ عَلَى ظَهْرِهِ قَدْحٌ مَاءٍ لَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ بَصْرُهُ حَالِ رُكُوعِهِ بَيْنَ إِبْهَامَيْ قَدَمَيْهِ ^١.

^١ - البخاري، باب: وَجُوبُ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٧١٥.

فَائِدَةٌ: هذا الحديث الجليل القدر يُعرف عند العلماء بحديث (المسيءِ صَلَاتُهُ)، أوردَهُ هنا بنصِّه وفصحه كما رواه الإمام البخاري لما يحويه من فوائد جلية تهم كلَّ مسلم في أداء صَلَاتِهِ حَتَّى قِيلَ: إنَّ هذا الحديث هو الأصل الذي بنيت عليه صحة الصلاة؛ فما ذكر في هذا الحديث فهو واجب، وما سواه فهو غير واجب (إلا ما دلَّ دليلٌ خارجي على وجوبه)...

والحديث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّ، وَقَالَ: "ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَارْجِعْ فَصَلِّ كَمَا صَلَّيْتُ ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَهُ فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ: "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا".

^٢ - لحديث صفة صلاة النبي ﷺ الذي روته أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق ﷺ: "وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَصُوبْهُ، وَلَكِنْ يَبِينُ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا".

فصل في الفاظ الركوع

ويقول في ركوعه "سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ"؛ لما ثبت في حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه عندما نزل قوله: ﴿سَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ (الحاقة: ٥٢)، قال عليه الصلاة والسلام: "اجعلوها في ركوعكم" ^١، ولقوله ﷺ: "فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ" ^٢، ويمكن للمصلي أن يكرر التسبيح - في ركوعه وسجوده - وتراً: ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك حسب ما يشاء، وأقل التسبيح في الصلاة ثلاث مرّات على الصحيح عند شيخنا الخليلي ^٣ والسالمي ^٤.

أقل ما يجزي من التسبيح *** ثلاث مرّات على الصحيح

فإذا انتهى من التسبيح قام قائلاً (سمع الله لمن حمده)، فإذا أطمأن في قيامه قال: (ربنا ولك الحمد)، هذا في حق من كان إماماً أو منفرداً، أمّا المأموم فيقول في قيامه:

(مسلم، باب: ما يجمع صفة الصلوة وما يفتح به ويختم به، رقم الحديث ٧٦٨).

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ١١٧.

٢ - الربيع، باب: في الركوع والسجود وما يفعل فيهما، رقم الحديث ٢٣٣.

٣ - النسائي، باب: تعظيم الرب في الركوع، رقم الحديث ١٠٣٥.

الجدير بالذكر: أنه يوجد في بعض الكتب الفقهية استحباب زيادة "وبحمده" في الركوع والسجود، وهذه الزيادة جاءت بما بعض الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، وللوقوف على رأي الحديث نترك المقام لفارس الميدان ليدي لنا وجهة نظره في هذه القضية إجابة على أحد الأسئلة (المتلفزة): "هذا اللفظ الذي ورد في هذا السؤال قد جاء في بعض كتب الحديث وقد صححه بعض العلماء، ولكنني لا أقوى على الجزم بثبوته في هذا الوقت لأن أسانيدَه تحتاج إلى شيء من النظر والتحصيص، ومن المعلوم بأن تصحيح الأحاديث ليس بالأمر السهّل كما يتصوره كثير من الناس .. ولكن حتى يتأكد الإنسان من صحة هذا الحديث ينبغي له أن يترك ذلك".

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافقه ١٢/٧/٢٠٠١ م).

٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٦٨، ٦٩.

٥ - السالمي، عبد الله بن حميد. جواهر النظام ج ١ ص ٨٦.

(رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) ولا يقول (سمع الله لمن حمده) إِذَا اسْتَوَى قَائِمًا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَحْمِلُهَا عَنْهُ^١ - كَمَا سَيَأْتِي -^٢.

وَيُسْتَحَبُّ - أَيْضًا - بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَلِّي: (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) أَنْ يَزِيدَ (حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ)^٣؛ لَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: "مَنْ التَّكَلَّمَ أَنْفَاهُ وَهُوَ يَقُولُ: "رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ"، قَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "لَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضًا وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَتَنَدَّرُونَ بِهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلًا"^٤.

فَائِدَةٌ

وإدراك الركوع مع الإمام هو الحد الفاصل لإدراك الركعة؛ لقول المبلِّغ ﷺ: "إِذَا جُسْتُمَ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعُدُّوْهَا شَيْئًا"^٥.

وعليه فمن لم يدرك الركوع - أي جاء بعد قيام الإمام من الركوع - فإنه لم يدرك الركعة، ووجب عليه قضاؤها كاملة من قراءة وركوع وسجود، أمّا من أدرك الإمام وهو راكع فقد أدرك الركعة وعليه مع ذلك قضاء ما فاتته من القراءة على الرأي **المعتمد** الصحيح عند الشيخين - حفظهم الله -^٦.

^١ - وقد سمعتُ شيخنا أبا عبد الرحمن القنوي - حفظه الله - يذكر أن هذا هو الرأي الصحيح وعليه الجمهور، وأنه قد ذهب بعض أصحابنا والشافعية إلى أن المأموم يقول مثلما يقول الإمام والمنفرد، أي يقول: "سمع الله لمن حمده" فإذا انتصب قائما قال: "ربنا ولك الحمد". (القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م (مذكرة خاصة ص ٥٦).

ثم وجدتُ ممّن ذهب إلى هذا الرأي من أصحابنا الشيخُ درويشُ الخروقي في كتابه القيم "الدلائل في اللوازم والوسائل" ص ٩٥.

^٢ - يُنظر: الباب الثامن في أحكام الإمامة/ فصل فيما يحمله الإمام عن المأمومين.

^٣ - يُنظر: الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٦٦، ٦٧.

^٤ - الربيع، باب: في الركوع والسجود وما يفعل فيهما، رقم الحديث ٢٣٦.

^٥ - أبو داود، باب: في الرجل يُدركُ الإمامَ ساجداً كيف يصنع، رقم الحديث ٧٥٩.

^٦ - يُنظر:

وبناءً على ذلك فمن لم يدرك ركعة من الصلاة (أي لم يدرك الركوع من الركعة الأخيرة) فإنه لم يدرك الصلاة؛ لقوله عليه السلام: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ"^١، وخير تطبيق عملي لهذه المسألة: مَنْ دخلَ مع الإمام في صلاة الجمعة بعد الركوع الثاني فإنه يقضيها ظهراً لا جمعةً على الرأي الذي عليه الفتوى عند شيخنا زمانهما العلامة الخليلي^٢ والقنوي^٣ - حفظهم الله -، وكذا قال بعضهم في المسافر يدخل مع الإمام المقيم في التشهد الأخير من صلاة رباعية، فإنه يقضي ركعتين لا أربعاً، والله أعلم.

هذا.. وأما بالنسبة إلى بقية الصلوات الأخرى فإنه إذا أدرك ولو جزءاً بسيطاً من الصلاة فإنه يكون مدركاً لتلك الصلاة على الصحيح^٤ - كما سيأتي قريباً بإذن الله -^٥.

فائدة أخرى

مَنْ أدرك الإمام وهو راكع وأراد الدخول معه في الركوع فإن عليه أن يأتي الإحرام وهو قائم، ثم يأتي بتكبير الانتقال من القيام إلى الركوع - على **المعتمد** عند

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٦٤.

• القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول، ص ٥٢.

١ - مالك، الموطأ، باب: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، رقم الحديث ١٤.

٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٧ من ربيع الآخر ١٤٢٤ هـ، يوافقه ٢٠٠٣/٦/٨ م.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٧/١١ م.

٤ - قلت: وقد سألت شيخنا القنوي - حفظه الله - مشافهةً عن المسافر إذا أدرك الإمام المقيم في التشهد الأخير أيقضي ركعتين أم أربعاً؟ فأجاب بأنه يُفضّل أن لا يدخل معه، وسألته عن الراجح فاعتذر عن الترجيح في ذلك الوقت. (القنوي، جلسة إفتاء بولاية إبراء - صيف ٢٠٠٤ م).

٥ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٩٩، ١٠١.

٦ - يُنظر: الباب الثامن في أحكام الإمامة/ فصل في الاستدراك.



شيخنا الخليلي^١ والقنوي^٢ -، وإن كانت قد فاتت مع الإمام؛ لأنها ليست مشروعة مشروعة لذاتها، وإنما للتوصل إلى الركوع والسجود.

الركن السابع: السجود

واعلم -أيها العابد الأريب- أن السجود لله تعالى هو غاية الخضوع ومنتهاى التذلل حينما يترل الإنسان بكبريائه، ومجل شموخه وأنفته، وينتهي بها حتى يضع أنفه وجهته على الأرض ويساوي بها التراب، والله إن في هذا العز لمن رامه، والعلو لمن قصده ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُنْقِصِينَ﴾ (القصص: ٨٣)، حينئذ يكون الدنو والتطامن علواً ورفعة عند الله ﷻ؛ لذا يقرب العبد من مولاه، بل يكون في أكثر حالاته قرباً من ربه جل في علاه، علو في دنو، وقد ثبت^٣ "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ"^٤.

فَأَنْتَ فِي تَذَلُّ الدُّنُو *** وَهُوَ فِي تَعَزُّزِ الْعُلُوِّ

١ - أفادني بذلك الشيخ المراجع إبراهيم الصوافي -آجره الله-.

٢ - يُنظر:

- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ٣٥.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠١ م الموافق ١٤٢٢ هـ. (مذكرة خاصة ص ٩).

٣ - أفادني بثبوته شيخنا القنوي -حفظه الله- في جلسة المراجعة الثانية بمترل فضيلته (بتاريخ: ١٤٢٩ / ١١ / ٢٨ هـ - ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٩ م).

٤ - مسلم، باب: مَا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، رقم الحديث ٧٤٤.

٥ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. جواهر النظام ج ١ ص ٨٦.

﴿حِكْمَةٌ﴾: وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ مِنْ تَكَرُّرِ السُّجُودِ دُونَ الرُّكُوعِ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ؛ وَلِذَا عِنْدَمَا سَأَلَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَافِقَهُ فِي الْجَنَّةِ أَجَابَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: "أَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ" ^١.

وَالسُّجُودُ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَأَسْجُدُوا﴾ (الحج: ٧٧)؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ (العلق: ١٩)؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ لِلْمَسِيِّ صَلَاتُهُ: "ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا" ^٢، وَالسَّجْدَتَانِ جَمِيعًا حَدٌّ وَاحِدٌ بَيْنَهُمَا قَعْدَةٌ خَفِيفَةٌ.

فَصْلٌ فِي صِفَةِ السُّجُودِ

وصفة السُّجُودِ: أَنْ يَهْوِيَ الْمُصَلِّي مِنْ قِيَامِهِ نَحْوَ الْأَرْضِ، مُقَدِّمًا -عَلَى أَلْهُنَمِهِ- رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ^٣ مُصَوِّبًا بِأَصَابِعِهِ مَضْمُومَةً نَحْوَ الْقِبْلَةِ ^٤، وَفِي حَالِ اسْتِقْرَارِهِ عَلَى هَيْئَةِ السُّجُودِ يَضَعُ جَبْهَتَهُ وَكَفَّيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، وَيَضَعُ بَطُونَ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ مُتَّجِهَةً

^١ - مسلم، باب: فضل السجود وما يقال فيه، رقم الحديث ٧٥٤.

^٢ - البخاري، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، رقم الحديث ٧١٥.

^٣ - هذه المسألة تعارضت فيها الروايات بين تقديم اليدين أو تقديم الركبتين، وكلها لا تثبت عن النبي ﷺ، والرجوع إلى الأصل والأقرب إلى هيئة الصلاة يقتضي تقديم الركبتين، يقول إمام المعقول والمنقول -متعنا الله بحياته-: "الصحيح عندي من حيث الكلام على الروايات أن تلك الروايات جميعًا لا تثبت عن النبي ﷺ، سواء تلك الروايات الدالة على تقديم الركبتين أو تلك الدالة على تقديم اليدين.... ولكن الأقرب إلى الصواب أنه يُقدَّم رُكْبَتَيْهِ؛ لأنَّ ذلك هو الأقرب إلى هيئة الصلاة، وهذا هو الذي نعمل به؛ والعلم عند الله تعالى".

(القنوي، "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠/٩/٢٠٠٧م)

^٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٢م، الموافق ١٤٢٣هـ. (مذكرة خاصة ص ٦٥).

للقبلة، وهذه هي الآراب - أي الأعضاء - السبعة كما جاء في الحديث "أَمَرَ نَبِيُّكُمْ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ آرَابٍ"^١.

مع مراعاة ملازمة الأنف للأرض طوال السجود، وتبطل بترك ذلك على الصحيح عند الشيخين - حفظهم الله تعالى -^٢، ويُراعى كذلك عدم الضَّغْطِ عَلَى الجبهة حال وضعها في الأرض^٣، وعدم رفع قدميه في السُّجُود، وأقل ما يجزئ من القدم ثلاث أصابع^٤، ومن سها فرفع أنفه أو قدمه فليُرجعهما إلى الأرض وليُسَبِّح ثلاث تسبيحات قبل الرفع.

وعليه كذلك أن يكشف جبهته للأرض وألا يحول بين جبهته وموضع سجوده حائل كالعمامة والمصرّ والكُمّة، بل عليه أن يرفعها قبل ابتداء الصلاة على الفتوى عند شَيْخَيْ زَمَانِهَا الخليلي والقنوي - حفظهم الله تعالى -^٥.

^١ - أبو داود، باب: أعضاء السجود، رقم الحديث ٧٥٦.

^٢ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٧٠.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٤هـ / يوافق ٢٠٠٣م، (مذكرة خاصة ص ٤٦).

^٣ - قَنِيَّةٌ: يتكلف بعض الناس - هداًنا الله وإياهم - فيحْكُ جبهته بالأرض أثناء سجوده، حتى تبدو ثفنة سوداء على جبهته رجاء أن يشمله قوله ﷻ: ﴿سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ الفصح: ٢٩، وليس ذلك بمراد الآية، ولكن الجهل يفعل العجائب، وأقبح منه مَنْ يقصد بعمله هذا سمعة رياء، يقول القطب -رحمة الله تعالى عليه- في المميان (١٣/٥٠٢ - ٥٠٣): "...وما ذكر من الثغفات وأثر التراب إنما يمدح بما لعدم قصد الفاعل المدح، وإن قصده فرياء وكفرًا، ولذلك تُنهي عن كثرة الاعتماد على الأرض بالوجه، وقالوا: ترك التراب على الجبهة بعد الصلاة جفاء، قال بعض السلف: كنا نصلي فلا يُرى بين أعيننا شيء وتري أحدنا لا يصلي فترى بين عينيه ركة البعير فلا ندرى أثقلت الأرض أم خشنت !!!".

^٤ - الخليلي، أحمد بن محمد. الفتاوى ج ١ ص ٦٨.

^٥ - وهذا الرأي أيضاً هو الذي صححه الإمام السالمي -تغمده الله بشآبيب رحمته حيث يقول: "والصحيح عندي لا يجزئ ذلك، وهو الأنظر عند أبي محمد". يُنظر:-

- السالمي، معارج الآمال ج ٨ ص ١٧٥.

ويقدّم السّاجدُ في هويته للسُّجودِ ركبتيه فيديّه، ويقدّم في قيامه من السُّجودِ العكسَ من ذلك فيبدأ برفع يديه ثمّ ركبتيه.

ويجعل الرّجلُ يديه أمامَ ركبتيه، فيما بينهما وبينَ رأسه، وينبغي أن تكون أطرافُ الأصابع عند الأذنين^١، مجافياً قليلاً بينَ عضديه^٢، وليضمّ أصابعه متجهةً نحو القبلة.

وأما المرأةُ فقليلُ بأنَّ عليها أن تضمّ ولا تجافي، وصحّ الإمامُ القطبُ رحمته الله والعلامةُ القنوي^٣ - حفظه الله - عدمَ الفرقِ بينَ صلاةِ المرأةِ وصلاةِ الرجلِ ما دام أنَّ صلاتها بعيدةً عن الأعينِ ولا يمكنُ أن يراها فيه أحدٌ.

فتوى

السؤال/ ما قولكم فيمن يسجد فوق العمامة، أي أن العمامة تحول بين جبهته والأرض؟

الجواب/ في نقض صلاته خلاف بين العلماء، والراجح النقص إذا كانت كثيفة تحول بينه وبين الأرض، والله أعلم^٤.

• الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ١٤٥.

• القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث، ص ٣٣.

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. "مفسدات الصلاة"، شريط سمعي. إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

^٢ - لما روي عن السيدة أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث قالت: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ جَافَى حَتَّى يَرَى مَنْ خَلْفَهُ وَضَحَ إِبْطِيئِهِ" قَالَ وَكَيِّعُ يَعْنِي بَيَاضَهُمَا. (مسلم، باب: مَا يَجْمَعُ صِفَةَ الصَّلَاةِ، رقم الحديث ٧٦٨).

ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك كما يفعله بعض الناس من المخافة الزائدة والمبالغ فيها حتى يؤذوا المصلين بجوارهم، فخير الأمور يا فتى أوسطها.

^٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٢م، الموافق ١٤٢٣هـ. (مذكرة خاصة ص ٥٧).

^٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث، ص ٣٣.



فصلٌ في لفظ السُّجود

تعلّم -أيّها الأخ، أهِمَكَ اللهُ ذِكْرُهُ وَشُكْرُهُ- بأنَّ المشروعَ في سُجودِ الفرضِ أَنْ يقولَ المصلّي: (سبحانَ رَبِّيَ الأَعْلَى)؛ وذلكَ لقوله ﷺ: "اجعلوها في سُجودِكُمْ"^١

بعدمَا نزلَ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ (الأعلى: ١).

ويمكنك أَيُّهَا المصلّي في حالِ صلاةِ النَّفلِ -كقيامِ الليلِ مثلاً- أَنْ تدعُو اللهَ تعالى في سُجودِكَ وفي القَعْدَةِ بينَ السَّجْدَتَيْنِ، وهذا مخصوصٌ بالنَّوافِلِ دونَ الفرائضِ^٢، فقد دَعَا النَّبِيُّ ﷺ في صلاةِ الليلِ بقوله: "أعوذُ بعفوكَ مِنْ عِقَابِكَ وبرضاكَ مِنْ سَخَطِكَ"^٣.

^١ - الرابع، باب: في الركوع والسجود وما يفعل فيهما، رقم الحديث ٢٣٣.

^٢ - يقول سماحة الشيخ -يحفظه الله- في جواب له ببرنامج: "سؤال أهل الذكر": "والدليل على ذلك ما جاء عن النَّبِيِّ ﷺ -وهذا مما اتفق عليه- أنه قال: "إنَّ صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلامِ الأدميين". وما كان من إباحة الحديث وإباحة الدعاء وإباحة الأمور التي هي خارجة عن ألفاظ الصلاة إنما ذلك كان قبل نسخ الكلام ثم بعد ذلك نسخ الكلام بقول الله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٨) فُمنع الكلام في الصلاة، وإنما ترخص في النوافل في الدعاء في السجود وفي غيره ما لم يُترخص في الفرائض، والله تعالى أعلم"، ويقول محدث العصر -متعاه الله بالصحة والعافية- في أجوبته الإفريقية: "ولا مانع من الدعاء في صلاة النفل، وأما في الفرض فلا إلا بعد قراءة التشهد وقبل السلام". يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٦٩، ٧٠، ١٧٨.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ من شوال ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٢/٧/٢٠٠٣م.
- القنوي، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ٣٨.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١٧٠.

^٣ - الرابع، باب: ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١١٢.

يقول شيخنا إمامُ السُّنة والأصولِ القنويُّ -حفظه الله- عن هذا الحديث: "حديثُ السيدة عائشة.. في صلاة النفل لا في صلاة الفرض، ولا مانع من الدعاء في صلاة النفل، وأما في الفرض فلا إلا بعد قراءة التشهد الأخير وقبل السلام، وقد ثبت في ذلك أحاديث كثيرة".

(القنوي، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي، ص ٣٨).



الْعَنْصَرُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ



وَيُمْكِنُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَكْرُرَ التَّسْبِيحَ وَتَرَا: ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ حَسَبَ مَا يَشَاءُ - كَمَا تَقَدَّمَ مِثْلُهُ فِي الرُّكُوعِ -، وَإِذَا كَانَ إِمَامًا فَلَا يَنْبَغِي لَهُ الْإِطَالَةُ عَلَى النَّاسِ وَلِيَجْعَلَ ذَلِكَ لَصَلَاةِ نَفْسِهِ، وَأَقْلُ التَّسْبِيحِ - كَمَا فِي الرُّكُوعِ - ثَلَاثُ مَرَّاتٍ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ شَيْخَيْنَا الْخَلِيلِيِّ^١ وَالسَّالِمِيِّ، فَاسْمَعْ وَاحْفَظْ..

أَقْلُ مَا يُجْزِي مِنَ التَّسْبِيحِ *** ثَلَاثُ مَرَّاتٍ عَلَى الصَّحِيحِ^٢

الرُّكْنُ الثَّامِنُ: الْقُعُودُ لِلتَّشَهُدِ

وَهُوَ الْقُعُودُ الْأَخِيرُ الَّذِي يَعْقِبُهُ السَّلَامُ دُونَ الْقُعُودِ الْأَوَّلِ الَّذِي يَعْقِبُهُ الْقِيَامُ، أَمَّا الصَّلَوَاتُ الثَّنَائِيَّةُ فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا تَشَهُدٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الرُّكْنُ؛ وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى فَرِضِيَّةِ الْقُعُودِ وَرُكْنِيَّةِ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وُقُودًا﴾ (النساء: ١٠٣).

فَصْلٌ فِي صِفَةِ الْقُعُودِ

وَالسُّنَّةُ فِي هَيْئَةِ الْقُعُودِ أَنْ يَجْلِسَ الْمُصَلِّي مَسْوِيًّا ظَهْرُهُ، وَيَفْتَرِشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى جَالِسًا عَلَيْهَا، وَيَنْصِبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَيَجْعَلَ بُطُونَ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ مَعْتَمِدًا عَلَيْهَا، لِتَكُونَ أَطْرَافُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِحَدِيثِ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ: "وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى"^٣، وَيَضَعُ كَفَّهُ الْيُمْنَى فِي رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى، وَكَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى بِحَيْثُ تَكُونُ رُؤُوسُ أَصَابِعِهِمَا عَلَى أَطْرَافِ الرُّكْبَتَيْنِ.

١ - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٦٨، ٦٩.

٢ - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. جَوْهَرُ النِّزَامِ فِي عِلْمِي الْأَدْيَانِ وَالْأَحْكَامِ ج ١ ص ٨٦.

٣ - مُسْلِمٌ، بَابُ: مَا يَجْمَعُ صِفَةَ الصَّلَاةِ وَمَا يُفْتَحُ بِهِ وَيُخْتَمُ بِهِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٧٦٨.



فصل في لفظ التشهد

هناك عدة روايات ثابتة في صيغة التشهد أو التحيات، وكلها جائزة بحمد الله تعالى، والمختار منها اللفظ الوارد في رواية ابن مسعود رضي الله عنه^١، ولفظها "التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ^٢ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ"^٣.

ولفظ التشهد واجب من واجبات الصلاة على أقل تقدير، بل مال شيخنا الخليلي -عافاه الله- إلى أنه ركن لا تتم صلاة من تركه^٤.

١- وهناك ألفاظ وصيغ أخرى للتشهد جاءت من طرق عدة من الصحابة منها تشهد ابن عباس وتشهد عمر رضي الله عنهما، وهي متقاربة الألفاظ، وكلها مجزئة للصلاة، والذي أثبتناه أعلاه هو تشهد ابن مسعود وهو الذي اختاره شيخنا القنوي - حفظه الله - في كتابه القيم "تحفة الأبرار"، ويُنبه فضيلته في هذا التشهد على عدة أمور منها:

١- أن الصحيح التزام صيغة (السلام عليك أيها النبي) بدلا من (السلام على النبي)، للتفصيل انظر: التحفة ص ١٣٩-١٤٠.

٢- عدم ثبوت (أرسله بالهدى...) بعد الصلاة على النبي ﷺ. يُنظر:

• القنوي، تحفة الأبرار ص ١٣٩-١٤٣.

• القنوي، سلسلة في ظلال السنة. فتاوى "ج ١" شرط سمعي، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

٢- قال ابن عباس قال: التَّحِيَّاتُ كلمات كان يعلمهن النبي ﷺ أصحابه [وفي بعض الروايات زيادة: كما يعلمهم السورة من القرآن] ومعنى التحيات: الملوك لله.

(الربيع، باب: في القعود في الصلاة والتحيات، رقم الحديث ٢٤٢).

٣- البخاري، باب: مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، رقم الحديث ٧٩١.

٤- يُنظر:

• الخليلي، إجابة على أسئلة وجهها الكاتب لسماحته -رعاه الله-، بتاريخ: غرة ذي الحجة ١٤٢٩هـ - الموافق: ٣٠/

١١/٢٠٠٨م.

• القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول/ بحث الاستدراك ص ٩.

• القنوي، "سجود السهو"، مادة سمعية متداولة/ الجزء الثاني.

الرُّكْنُ التَّاسِعُ: السَّلَامُ

وهو ركنٌ من أركان الصلاة على الصحيح **المعتمد** عند الشيخين - حفظهم الله -
١؛ لحديث الإمام عليٍّ - كرم الله وجهه - مرفوعاً: "تحريم الصلاة التكبير، وتحليلها
التسليم" ٢، ولمواظبة النبي ﷺ عليه في جميع صلواته فرضاً ونفلًا، ولو كان سنة أو غير
غير واجب لبيّن ذلك النبي ﷺ بقوله أو فعله؛ وعليه ففسد صلاة من تركه أو أتى
بناقض ما لم يُسلم وبُجِز من الصلاة ٣.

والرُّكن في السلام هو نفس التسليم، أمّا الالتفات يمينًا وشمالًا فهو سنة لا ينبغي
تركها بحال من الأحوال.

فصل في صفة التسليم

وصفة التسليم أن يصفح المصلي بوجهه عن يمينه قائلاً: (السلام عليكم)، ثم عن
شماله قائلاً (ورحمة الله) ٤.

واعلم أيها المتعلم أن علماءنا - أثابهم الله - أجازوا التسليمة الواحدة والتسليمتين
الاثنين في الخروج من الصلاة، وكل ذلك مروي في سنة النبي ﷺ، وإن كان العمل
عند الأكثر على التسليمة الواحدة، ودليل الأصحاب ما روي عن طائفة من صحابة

١ - يُنظر:

• الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ١١٨.
• القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول/ بحث الاستدراك ص ٢١.

٢ - الربيع، باب: في ابتداء الصلاة، رقم الحديث ٢٢٣.

٣ - يُنظر:

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٣هـ، ١٤/١١/٢٠٠٢م.
• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٦٨.

٤ - تَنْبِيْهٌ: لم يثبت الإتيان في التسليم من الصلاة بلفظة "وبركاته" بعد الإتيان بـ: "السلام عليكم ورحمة الله".

(القنوي، سلسلة في ظلال السنة. فتاوى ج ١" شرط سمعي، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار).

رسول الله ﷺ منهم السيدة عائشة رضي الله عنها وغيرها: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً"¹، وقد حكى غير واحدٍ من العلماء الإجماع على صحة صلاة من سلم تسليمَةً واحدةً².

إِقْرَأْ وَتَدَبَّرْ

وَسَلَّمَ مَنْ يُمْنَةً وَيُسْرَى	***	تَسْلِيمَتَيْنِ وَالشَّهْرُ وَتَرَا
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عَنْ ضُمَامٍ	***	وَالثَّانِي عَنْ بَقِيَّةِ الْأَعْلَامِ
وَكُلُّهُمَا قَدْ اكْتَفَى بِمَرَّةٍ	***	وَهُوَ حَدِيثٌ لَا يُطِيلُ ذِكْرَهُ³

لَطِيفَةٌ

ومن أدركنا من بقية السلف الشيخ العالم المربي **سيف بن راشد المغولي** -تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته- أراد أن يعلم الناس سعة المذهب والعمل بالرأي الآخر، فصلَّى بنا صلاة الفجر ذات يومٍ وسلم تسليمتين عن يمينه وشماله، فانقسم الناس في هذه اللحظة بين منكرٍ لهذا الفعل ومستفهمٍ عن سببه! فأجابهم الشيخ الوقور وهو يقوم لمصافحتهم بهذه الأبيات الثلاثة من "جوهر النظام"، فرضي الجميع وسلموا...

¹ - الترمذي، باب: مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ، رقم الحديث ١٧٣.

² - ومن حكى إجماع العلماء في هذه المسألة، وقال: بإجزاء التسليم الواحدة ابن المنذر الشافعي في كتابه (الإجماع/ ٨) حيث يقول: "وأجمعوا على أن صلاة من اقتصر على تسليم واحدة جائزة"، والنووي في كتابه (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج باب: السلام) حيث يقول: "وأجمع العلماء الذين يُعْتَدُّ بِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ"، والحمد لله حقَّ حمده.

(يُنظر: القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ٣٧-٣٨).

³ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام ج ١ ص ٨٨.

ثم وجدتُ هذا البيتَ من نظم النور السالمي -رحمه الله- في كتابه القيم "جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام" ج ٣ ص ١٣٦.



الباب الخامس: في سنن الصلاة

اعلم أيها الطالب - لقاكَ اللهُ دروبَ الجنانِ، ووقاكَ مَسالكَ النيرانِ، بعد أن علمتَ الأركانَ - اعلم أن للصلاة سننًا ثبتتْ عن خير البرية ﷺ منها ما هو واجبٌ لا يجوزُ تركُهُ^١، ومنها ما هو مُستحبٌ لا ينبغي التفريطُ فيه، أو الاقتصارُ دونَ فعلِهِ بعد ثبوته^٢، فلا تعجلْ علينا ببيانه **﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾**

فائدة: حدثنا شيخنا الحافظُ سعيدُ بنُ مبروكٍ القنويُّ أن الإمام السالمي - تغمده الله بواسع رحمته - زار بلدة الحمراء، فسأل أحدَ طلبة العلم هناك، ماذا تقرأ؟ فأجاب الطالبُ: أقرأ "جوهر النظام" فقال الشيخُ - رحمه الله -: "لقد أعطيتك سيفًا قاطعًا إن كنتَ به ضاربًا".

ينظر: القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٦٧.

١ - **تنبيه مهم في الفرق بين الركن والواجب:** قد يتساءل بعض طلبة العلم - أصلح الله لنا ولهم الشأن - عن الفرق بين أركان الصلاة المفروضة، وسننها الواجبة، فأقول باسم الله مبتدئاً وبه مستعيناً: إن كلاً من الركن والواجب لا يجوز تركه على جهة العمد بحال من الأحوال، فمن تركه متعمداً فسدت صلاته.

ويظهر الفرق بين الركن والواجب جلياً في حال السهو والنسيان، فمن نسي الركن حتى جاوز موضعه وجب عليه الرجوع إليه، ولو شارف على الانتهاء من صلاته، ولا يُجبر بسجود السهو مطلقاً، فمن نسي الفاتحة - مثلاً - وتذكرها في سجوده وجب عليه لزاماً الرجوع إلى موضعها والإتيان بها كاملة، أما الواجب فمن نسيه حتى جاوز موضعه فلا يرجع إليه ويُجبر بعد ذلك بسجود السهو، مثلاً: نسي القراءة بعد الفاتحة حتى استقر راعها، فإنه لا يرجع إليها؛ فلا يرجع للواجب بعد مجاوزته وانتقاله للركن، بل يواصل صلاته ويسجد للسهو قبل السلام. (الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٦٥، ١١٧).

وهكذا يقال فيمن نسي التشهد الأول حتى استقر قائماً فلا يرجع إليه - على الصحيح الراجح عند شيوخنا زماهما - حفظهما الله -. (الفتاوى ج ١ ص ٩١، وفتاوى إمام السنة والأصول ص ١٦٩).

وخلاصة ذلك في المدارج/ ٣١:

وَبَعْضُ ذِي فَرَائِضٍ وَتَبْطُلُ	***	فِي الْعَمْدِ وَالنَّسْيَانِ إِذَا يُعْطَلُ
وَالْبَعْضُ مِنْهَا سُنَنٌ لَا تَفْسُدُ	***	بتركها إلا إذا يعتَمِدُ

وسُنُّ الصَّلَاةِ - إجمالاً - هي: التَّوَجُّعُ، والاستعاذة، والقراءة بعد الفاتحة، وتكبيرات الانتقال، والتَّشَهُدُ الأوَّلُ، والصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ بعدَ التَّشَهُدِ، والدُّعَاءُ بعدَ التَّشَهُدِ الأخير، والدُّعَاءُ بعدَ التسليم.

فهاك بيان ما أجهلناه، وتفصيل ما أوردناه.

فصل في التَّوَجُّعِ

التَّوَجُّعُ - وَيُسَمَّىهِ الْبَعْضُ دُعَاءَ الْاسْتِفْتَاكِحِ - سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ شَيْخِنَا بَدْرِ الدِّينِ - حَفْظُهُ اللَّهُ تَعَالَى - سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَغَيْرُ وَاجِبٍ^١، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ، فَقَدْ اسْتَفْتَحَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ صَلَاتَهُ.

وهذا تدرك أيها اللبيب: أن كل ركن واجب، وليس كل واجب ركناً..

تَنْبِيْهُ: فَيَمَنْ نَسِيَ الرُّكْنَ فَرَجَعَ إِلَيْهِ هَلْ يَأْتِي بِمَا بَعْدَهُ، أَمْ يَواصِلُ مِنْ حَيْثُ تَذَكَّرَ؟ خِلَافٌ، وَقَدْ حَكَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ شَيْخُنَا الْقَنْوِي - حَفْظَهُ اللَّهُ -، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالرَّاحِجِ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ مَا كَتَبْتُهُ مَدَّةً وَجَدْتُ أَنَّ شَيْخَنَا الْقَنْوِي - حَفْظَهُ اللَّهُ - يَمِيلُ إِلَى الْقَوْلِ بِالْإِعَادَةِ كَمَا يَسْدِلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: "وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَوَّلَى".

(يُنْظَرُ: الْقَنْوِي، بِرَنَامَج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رجب ١٤٢٣هـ، يوافق ١٥/٩/٢٠٠٢م).

^١ - الْقَنْوِي، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بِرَنَامَج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافق ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣م.

^٢ - الْخَلِيلِي، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٤٩.

ثُمَّ إِنِّي وَجَدْتُ الْقَوْلَ بِعَدَمِ الْوُجُوبِ - أَيْضًا - هُوَ الَّذِي يَمِيلُ إِلَيْهِ شَيْخُنَا إِمَامُ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ - حَفْظَهُ اللَّهُ - حَيْثُ يَقُولُ فِي بَعْضِ أَجَوِبَتِهِ: "...وَعَلَى كُلِّ فَالْقَوْلِ بَأَنَّهُ وَاجِبٌ يَتَنَاجَى إِلَى دَلِيلٍ، نَعَمْ إِذَا ثَبِتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحَةٍ بَأَنَّهُ وَاضِبٌ عَلَيْهِ فَهَاهُنَا يَكُونُ وَاجِبًا لِمَوَاطِبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي)، وَلَكِنْ لَمْ يَثْبِتْ أَنَّهُ وَاضِبٌ عَلَيْهِ"، وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "...وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ لِلرَّجُلِ الْأَعْرَابِيِّ: (إِذَا جِئْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَبَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ) فَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ التَّوَجُّعَ". (الْقَنْوِي، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ، فَتَاوَى إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ ص ٢٥-٢٦).

والتَّوجِيهُ الْمَشْرُوعُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ تَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ" ^١، وَيُعْرَفُ هَذَا التَّوجِيهُ بِتَوْجِيهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَقَدْ اسْتَحَبَّ عُلَمَاؤُنَا ﷺ أَنْ يُقَرَّنَ بِهَذَا التَّوجِيهِ مَا حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ خَلِيلِهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام: ٧٩) وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ بِتَوْجِيهِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^٢.

مَحَلُّ التَّوجِيهِ

وَمَحَلُّ التَّوجِيهِ عِنْدَنَا قَبْلَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ^٣، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْكَبِيرِ ﷺ جَوَازُهُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ، لَكِنَّ الرِّوَايَةَ الْمَشْهُورَةَ عَنْهُ مُوَافِقَةٌ لِرَأْيِ الْأَكْثَرِ ^٤، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بل وجدتُ بعدَ ذلك التصريحَ بعدم الوجوب من شيخنا مُحَدِّثِ العصر -حفظه الله- في بعض أجوبته القِيَمَةِ في البرنامج القِيَمِ: "سؤال أهل الذكر" حيث يقول: "ثم إن التوجيه على أصح الأقوال وأرجحها ليس بواجب.. فلو تركه الإنسان متعمدا حتى في الفريضة لا يُقال إن صلاته باطلة". (برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ شعبان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١٠/٥م).

١ - ابن ماجه، السنن، باب: افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ، رقم الحديث ٧٩٦.

٢ - هذا التوجيه استحبهُ أصحابنا -رضوان الله عليهم- من بابِ التَّوَجُّعِ ولم يقل أحدٌ منهم بأنه واجبٌ، بل رُوِيَ مَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (الطبراني، المعجم الكبير، رقم الحديث ٩٢٣).

وفي هذا السياق ينبه شيخنا القنوبي -حفظه الله- إلى ضرورة التقيد بالآية الكريمة، فلا يُسْقِطُ كَلِمَةَ ﴿إِنِّي﴾ من أول التوجيه فيبدأ بقوله: ﴿وَجَّهْتُ﴾، وهكذا بعضهم يزيد (مسلمًا)، وآخرون يقولون في حق المرأة (حنيفة)، وعلى كل حال فالأولى التقيد بنص الآية الكريمة.

يُنْظَرُ: القنوبي، فتاوى إمام السنَّة والأصول، ٢٧-٢٨.

٣ - استدلل أصحابنا ﷺ على كون التوجيه قبل تكبيرة الإحرام بعدة أمور منها:

فائدة

وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ تَقْدِيمِ أَيِّ مِنَ التَّوْجِيهَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَفْضَلِ
مَعَ جَوَازِ الْجَمِيعِ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُغَارِبَةِ^٣ وَحَسَنَةُ الْإِمَامِ الْخَلِيلِيِّ^١ هُوَ

١ - أنه ثبت من طرق كثيرة نسخ الكلام في الصلاة بعد تكبيرة الإحرام، إلا ما دل عليه الدليل، كاستعادة والتسبيح والتحميد والتكبير، ولم يثبت دليل ينص على أن لفظ التوجيه يؤتى به بعد تكبيرة الإحرام، فالأحوط أن يكون قبل التكبير.

٢ - قوله في حديث الأعرابي (المسيء صلاته): "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ"، ولو كان التوجيه بعد تكبيرة الإحرام لعلمه النبي ﷺ هذا الرجل، ولقال له: فكبر ثم وجه ثم اقرأ ما تيسر معك...

٣ - ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم عن عائشة ؓ أن النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا استفتح الصلاة قال: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ... إلخ" ورواه الخمسة من حديث أبي سعيد، وروى مسلم في صحيحه أن عمر ؓ كان يجهز بهذه الكلمات، وروى سعيد بن منصور عن أبي بكر أنه كان يستفتح بها، وروى مثله الدارقطني عن عثمان، وابن المنذر عن ابن مسعود ؓ، ومن حيث إن تحريم الصلاة التكبير، حمل أصحابنا -رحمهم الله- هذه الروايات على ما قبل الإحرام، إذ لو كان التكبير سابقاً عليها لما صدق أن الاستفتاح بها.

للتفصيل: يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٤٩.
- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٢٦.

١ - هو أبو عبدة مسلم بن أبي كريمة التميمي، لقَّبَ بالكبير للتمييز بينه وبين أبي عبدة الصغير عبد الله بن القاسم العماني البسيوي، وهذا الأخير هو الذي جمع بين العلم والتجارة، حتى سافر إلى الصين، ولقَّبَ ملكها بـ "جنرال الأخلاق الطيبة".

يُنظر: معجم أعلام الإباضية/ قسم المغرب العربي ج ٢ ص ٢٦٦.

٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السنة والأصول، ص ٢٦.

٣ - أعني بالمغاربية: أصحابنا من أهل المغرب الأوسط الذين يتركز وجودهم في ثلاث مناطق هي: وادي ميزاب من الجزائر، وجبل نفوسة من ليبيا، وجزيرة حربة من تونس، وقد كانت لهم في السابق دولة لهم فيها صولة وحولة إلا أن الأيام دُولٌ يقلبها الله كيف شاء، فالله المستعان، والله الأمر من قبل ومن بعد.

أما المشاركة فهم الإباضية الموجودون في الجانب المشرقي كعمان واليمن وشرق أفريقيا والبصرة وخراسان وغيرها، وإن كان واقع اليوم كما يقول شيخنا السَّالِمِيُّ ؓ (الجمهر ٢٨٢/٤):



المعتمد في فقه الصلاة



تقديم توجيهِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ وتأخيرُ توجيهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ -عليهمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-^٢، وذلكَ لأمرينِ اثْنينِ: الأوَّلُ: وجودُ الخلافِ هلُ التَّوجِيهِ قبلُ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ أو بعدها، الثَّانِي: وجودُ قولٍ بانتقاضِ صَلَاةٍ مَنْ فَصَلَ بَيْنَ التَّوجِيهِ وَتَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ^١.

وَلِخَرَّاسَانَ وَفِيهِمْ عُلَمَاءُ *** وَالْآنَ مِنْ غَالِبِهَا قَدْ عُدِمَا

١ - أعني بالإمام الخليلي: الإمام الرضي محمد بن عبد الله الخليلي رحمته الله الذي توفي عام ١٣٧٣ هـجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام.

٢ - يُنظر: القنوبي، سعيد بن مبروك، فتاوى إمام السنة والأصول، ص ٢٨.

تَنْبِيْهُ: اعلم -أيُّها الطالبُ، رَزَقَكَ اللهُ سُلُوكَ الأدبِ- أنه لا مانعَ من إطلاق لفظ (السِّيَادَةِ) على سيدنا محمد صلوات الله عليه، وأما خبر "لا تسودوني في الصلاة" فكذب موضوع لا شك في وضعه، بل الدليلُ الصريحُ الصحيح يدل على خلاف ذلك تماماً، وقد أبعد النجعة وأغرب المقال مَنْ زعم أنه لا ينبغي أن يُوصفَ أفضلُ خلقِ الله صلوات الله عليه بلفظ السيادة، وأعجب منه مَنْ تناول حتى قال: إن كل بشرٍ يمكنُ أن يوصفَ بأنه سَيِّدٌ إلا نبينا محمد صلوات الله عليه!!

وَهَبْنِي قُلْتَ هَذَا الصُّبْحُ لَيْلٌ *** أَيْعَمَى الْعَالَمُونَ عَنِ الضِّيَاءِ

فسبحانَ اللهِ! أين هؤلاء مما جاء في كتاب الله صلوات الله عليه من وصف هذا النبي الخاتم، بالشاهد البشير النذير، وأين هم مما نزل في القرآن من الأمرِ بالتعزير والتوقير وخفض الصوت خشية بطلان الأعمال، وهل عميت أعينهم أم صمت آذانهم مما امتلأت به كتب السنة من احترام وتوقير لأفضل خلق الله أجمعين، خيرٍ من وطئ الثرى، وسار على البidea! أم أين هم بعد ذلك من الشمس في رابعة النهار، أين هم من قول الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِحَبْنِي مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (آل عمران: ٣٩)، بل أين هم من صريح قول النبي صلوات الله عليه: "أَنَا سَيِّدٌ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ وَلَا فَخْرَ، وَلِوَاءِ الْحَمْدِ يَبْدِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ". (ابن ماجه ٤٢٩٨)

مَسْأَلَةٌ

مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَوَجَدَ الْجَمَاعَةَ قَائِمَةً، فَقِيلَ: إِنَّهُ يَقْرَأُ التَّوْحِيدَ أَثْنَاءَ مَشْيِهِ، لَكِنْ الْأَوَّلَى عِنْدَ شَيْخِنَا الْقَنَوِيِّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- مَا صَحَّحَهُ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ رحمته الله،^١ وَهُوَ أَنَّهُ يَقْرَأُ التَّوْحِيدَ إِذَا وَقَفَ فِي مَكَانِهِ مِنَ الصَّفِّ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَلِيقُ بِمَقَامِ الْخُشُوعِ وَالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ الْمَأْمُورِ بِهَا؛ قَالَ رحمته الله: "إِذَا ثَوَّبَ لِلصَّلَاةِ فَلَا تَأْتُوها وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَأَتُوها وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمَدُ إِلَى الصَّلَاةِ"^٢.

مَحَمَّدٌ سَيِّدُ الْكَوْنَيْنِ وَالنَّاقِ	***	لَيْنِ وَالْفَرِيقَيْنِ مِنْ غَرْبٍ وَمِنْ عَجَمٍ
هُوَ الْحَبِيبُ الَّذِي تَرَجَّى شَفَاعَتَهُ	***	لِكُلِّ هَوٍّ مِنَ الْأَمْوَالِ مَقْتَحَمٍ
فَاقَ النَّبِيِّينَ فِي خُلُقٍ وَفِي خُلُقٍ	***	وَلَمْ يَدَانُوهُ فِي عِلْمٍ وَلَا كَرَمٍ
وَكُلُّهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مَلْتَمَسٌ	***	غَرْفًا مِنَ الْبَحْرِ أَوْ رَشْفًا مِنَ الدَّيَمِ
دَعَا مَا ادْعَتْهُ النَّصَارَى فِي نَبِيِّهِمْ	***	وَاحْكُمَ بِمَا شِئْتَ مَدْحًا فِيهِ وَاحْتَكَمَ
وَأَنْسَبَ إِلَى ذَاتِهِ مَا شِئْتَ مِنْ شَرَفٍ	***	وَأَنْسَبَ إِلَى قُدْرِهِ مَا شِئْتَ مِنْ عَظَمِ
فَإِنْ فَضَّلَ رَسُولُ اللَّهِ لَيْسَ لَهُ	***	حَدٌّ فَيَعْرَبُ عَنْهُ نَاطِقٌ بِفَمِ
وَكَيْفَ يَدْرِكُ فِي الدُّنْيَا حَقِيقَتَهُ	***	قَوْمٌ نِيَامٌ تَسْلُوْا عَنْهُ بِالْحُلُمِ
فَمُبْلَغُ الْعِلْمِ فِيهِ أَنَّهُ بِشَرٍّ	***	وَأَنَّهُ خَيْرٌ خَلَقَ اللَّهُ كُلَّهُمْ

للمزيد/ يُنظر:

- القنوي، سعيد بن مبروك. جلسة إفتاء (٢) "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.
- البوصيري، محمد بن سعيد. ديوان البوصيري/ قصيدة البردة ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

^١ - وهذا الرأي مخالفٌ لأكثر المشاركة الذين يقولون بتقديم توجيهِ سيدنا محمد. وهذا تعلم أنه لا ينبغي الإتيان بتلك النيات اللفظية بعد التوجيهِ، والفصلُ بها بين التوجيهِ وتكبيرة الإحرام كما اعتاده بعضُ الناس، والله المستعان.

^٢ - يُنظر: القنوي، سعيد بن مبروك، فتاوى إمام السُّنَّة والأصول، ص ٢٦-٢٧.

^٣ - الربيع، باب: في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، رقم الحديث ٢٢٠.



فَصْلٌ فِي الاسْتِعَاذَةِ

يُسْنُ لِلْمُصَلِّي - **وجوباً** على الصحيح^١ - أن يقول بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة^٢ ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾؛ للأمر بهما في قوله ﷺ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (النحل: ٩٨).

ومعنى الاستعاذة: الالتجاء والاستجارة.

ولا بدَّ فيها من نطق اللسان وليست هي بالقلب فقط، ولو أسمع المستعيد أذنيه فلا يُضيرُهُ ذلك شيئاً بإذن الله تعالى^٣.

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك، فتاوى إمام السنة والأصول، ص ٣٤.

^٢ - محل الاستعاذة: قيل بأن الاستعاذة قبل تكبيرة الإحرام، والأول - وهو أنها بعد التكبيرة - "هُوَ الْحَقُّ" كما يقول شيخنا القنوي - حفظه الله - في بحث الاستدراك. (القنوي، بحث ورسائل وفتاوى - القسم الأول/ بحث الاستدراك، ص ٢٦).

ويقول في موضع آخر: "ولكن القول الصحيح في هذه المسألة، وهو الذي عليه الجمهور من الأصحاب وغيرهم بأن الاستعاذة محلها بعد تكبيرة الإحرام". (القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول، ص ٣٤).

تَنْبِيْهُ: يُذكر في بعض كتب الفقه عن الظاهرية أن الاستعاذة بعد القراءة وليس قبلها، أخذاً بظاهر الآية الكرمة ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾! وهذا لا يصح عنهم، وقد رجعتُ إلى المحلى لابن حزم الظاهري فلم أر ما يفيد ذلك بل على العكس من ذلك، يقول أحمد ابن الجزري في شرح طيبة النشر: "وأما ما يُنقل عنهم - أي الظاهرية - أو عن غيرهم من الاستعاذة بعد القراءة لظاهر الآية فليس بصحيح عنهم ولا عن غيرهم..".

(أحمد ابن الجزري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر ص ٤٦).

^٣ - هذا هو **أَهْمَنِي** في الفتوى عند شيخنا القنوي خلافاً لمن قال بالنقض.

يُنظر:

- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٣٥.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١٦٥.

فائدة

قيل: ويُستحب في الصلاة ثلاث سكتات خفيفات: سكتة قبل الاستعاذة، وسكتة بعد الاستعاذة، وسكتة بعد القراءة وقبل الركوع^١، والله أعلم.

خلاف وثمره

اختلفوا في الاستعاذة هل هي مشروعة للصلاة أو للقراءة، والثاني هو الراجح عند الشيخين - أبقاهما الله -، يقول محدث العصر - عافاه الله -: "والصواب أنها للقراءة لقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾، وهو مذهب الإمام الخليلي^٢ - رضي الله تعالى عنه - وشيخنا العلامة المحقق الخليلي^٣ - حفظه الله تعالى -"^٤.

وثمره الخلاف: تبرز في حق المستدرك، فمن قال إنها للصلاة قال: يؤتى بها في موضعها من الركعة الأولى عند القيام للقضاء، ومن قال للقراءة قال: يؤتى بها عند أول قراءة في أي ركعة من الركعات، وهذا هو المعتمد^٥.

فتوى

السؤال/ متى يستعيذ المستدرك لصلاة الإمام؟

١ - الصَّوافي، إبراهيم بن ناصر. راقب صلاتك "مادة سمعية". إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني.

٢ - يُنظر:

• الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله. الفتح الجليل من أجوبة الإمام أبي خليل ص ١٧٦.
• القنوي، سعيد بن مبروك. "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٢٥.

٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٩٦.

٤ - يُنظر:

• القنوي، قرة العيّن ص ٣٧.
• القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول/ بحث الاستدراك، ص ٢٦.

٥ - يُنظر: القنوي، سعيد بن مبروك، فتاوى إمام السُّنة والأصول، ص ٣٥.

الجواب/ اختلف في استعادة المستدرك متى تكون؟ قيل: عندما يقوم للاستدراك، وقيل: عندما يشرع في القراءة وهذا أصح، لأنها شرعت للقراءة كما هو صريح قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، فإن أخرها إلى الاستدراك كان ما يقرأه مع الإمام غير مسبوق باستعادة، وذهب قطب الأئمة - رحمه الله - إلى أن الإمام يحملها عن المستدرك، والله أعلم^١.

فصل في القراءة بعد الفاتحة

القراءة بعد الفاتحة سنة من سنن الصلاة الثابتة^٢ قال تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ وقال: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ (الزمل: ٢٠)، وأقل المتيسر المجزئ في قراءة ما بعد الفاتحة آية واحدة تامة المعنى على أصح أقوال العلماء^٣.

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٩٦.

^٢ - وقد اختلف العلماء في حكم قراءة ما زاد على الفاتحة، فمنهم من قال بوجوبها، ومنهم من اقتصر على مجرد السنية وعدم الوجوب مع التنبيه على أنه لا ينبغي تركها، يقول إمام السنة والأصول - حفظه الله تعالى ومتعنا بحياته - : "وعلى كل حال القراءة بعد الفاتحة لا تصل إلى درجة الوجوب والركنية، وإنما ما جاء في بعض الروايات: " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وما زاد " فهذه الرواية من طرقها جميعا لا تصل إلى درجة الثبوت، خلافا لمن قال بثبوتها، فهي ليست بثابتة على الصحيح، وعليه فلا أقوى على القول بالوجوب".

(القنوي، "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٥/٦/٢٠٠٦م).

وقد أطال الشيخ - حفظه الله - في بيان ضعف هذه الرواية بهذه الزيادة (وما زاد) وعدم ثبوت نسبتها إلى النبي ﷺ وذلك في بعض الحلقات (المتفرقة) بيانا لا مزيد عليه استغرق ما يزيد على منتصف الحلقة، ثم ختم الجواب بقوله: " وهذه الرواية تحتاج إلى كلام طويل، ولكن هذه الرواية من الضعف بمكان ولا يمكن أن تطيل بذكرها الآن، ويمكن أن نكتب في ذلك كتابا مُحَرَّرًا مُبَيِّنًا فيه تلك العلل"، فسبحان من فتح على العارفين من أبواب علمه ومعرفته!!
للمزيد والتفصيل / يُنظر: القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ ربيع الأول ١٤٢٨هـ، يوافقه ٠٤/٠٤/٢٠٠٧م.

^٣ - وقيل أقل المجزئ ثلاث آيات قياسا على أقصر سورة في القرآن الكريم، وهي سورة الكوثر، ولكن قد علمت أن الصحيح ما تقدم، يقول إمام الحديث - حفظه الله - : "فالصواب إذا كانت الآية تامة المعنى فهي مُجْزِئٌ".

محلُّ السُّورَةِ

وهذه القراءة مشروعة في الجهرى من ركعات الصلاة دون السري منها^١، وهي: ركعتا الفجر، والأوليان من المغرب والعشاء، وصلاة الجمعة، وكذلك هي مشروعة في ركعتي العيدين، والكسوفين، والاستسقاء.. وسائر السنن والنوافل.

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ، يوافقه ٢٥/٦/٢٠٠٦ م.)

فائدة: ومن أحكام القراءة أن من لحن في صلاته حتى أبدل آية رحمة بآية عذاب أو العكس، فصلاته منتقضة على رأي أكثر العلماء، وصحح إمام السنة والأصول -حفظه الله- عدم النقص. يُنظر:-

- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى -القسم الثالث، ص ٢٨.
- الخليلي، "أنت تسأل والمفتي يجيب" ج ٦، "مادة سمعية".

١- **قراءة السُّورَةِ في الرُّكَّعَاتِ السَّرِيَّةِ:** (وهي الأوليان من الظهر والعصر) من المسائل التي تباين فيها الرأي، واختلف معها عمل الأمة الإسلامية، وعلى المنهج نفسه -منهج الاحتياط والسلامة في الدين والتمسك بالدليل- أطبقت كلمة أصحابنا -رضوان الله تعالى عليهم- سلفاً وخلفاً، فلم يروا القراءة بعد الفاتحة في الظهرين مطلقاً، وهم في رأيهم هذا عاملون بالسنة التي ثبتت عندهم، والقياس الدال على ذلك، وتتركز أدلتهم -عموماً واختصاراً- في ثلاث نقاط كالآتي:

١. أن الأصل فيما لا يجهر بالقراءة فيه الاقتصار على الفاتحة الشريفة وحدها، وهذا معلوم بالاستقراء المطَّرد المنعكس، فركعة المغرب الأخيرة وركعتا العشاء الأخيرتان لا يُزاد فيهما غير الفاتحة من أجل الإسرار فيهما. وهكذا لو أتينا لصلاة الجمعة والعيدين فإنهما وإن كانتا من الصلوات النهارية إلا أنه يُجهر فيهما بالقراءة من أجل السورة بعد أم الكتاب.

٢. أن حكمَ المأموم فيما عدا الفاتحة الاستماع والإنصات؛ لقوله ﷺ: "لا تفعلوا إلا بأمر القرآن"، ويتعذر هنا الإنصات مع إسرار الإمام بالسورة!

٣. ما روي عن ابن عباس أنه سئل أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر؟ فقال: لا لا، فقل له: فلعلَّه كان يقرأ في نفسه؟ فقال: حمئلاً هذه شرُّ من الأولى كان عبداً مأموراً بلغ ما أُرسل به". (أبو داود، رقم الحديث ٦٥٨).

أما الروايات التي استدل بها أصحابها على مشروعية قراءة ما زاد على الفاتحة فلم يعمل بها أصحابنا -رحمهم الله- لما رأوا من عدم ثبوت في بعضها، واضطراب في البعض الآخر، وليس هذا محل بسطها ومناقشتها، فمن شاء المزيد فعليه الرجوع إلى رسالة سماحة المفتي -حفظه الله- "حكمُ قراءة السُّورَةِ في قراءة السرِّ" ففيها قطعتُ جُهيزة قول كل خطيب.



أَهْمُهُمْ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ



وهي مشروعة في حق الإمام والمنفرد، أما المأموم فالواجب عليه الاستماع؛ ففي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ صلى بأصحابه صلاة الغداة -وهي الصبح- فثقلت عليه القراءة فلما انصرف قال: ((لعلكم تقرأون خلف إمامكم)) قال: قلنا أجل، قال: ((لا تفعلوا إلا بأمر القرآن فإنه لا صلاة إلا بها))^١.

مَسْأَلَةٌ

ولا يحمل الإمام عن المسبوق -المستدرِك- قراءة السورة إن لم يدرِكها، فعليه قضاؤها من بعد على الرأي **أَهْمُهُمْ**^٢.

فَتْوَى

السُّؤال/ هل الأفضل كثرة الركعات أم إطالة القراءة في التوافل؟

الجواب/ الأفضل -على الصحيح- إطالة القراءة في التوافل؛ والله -تبارك وتعالى- أعلم^٣.

على أن هذه المسألة نظيرة المسائل السابقة من حيث إن القائلين بمشروعية قراءة ما زاد على الفاتحة في الظهرين لم يقولوا بوجوب ذلك، فضلا عن شرطيته لتمام الصلاة، وعليه فلا يترتب أي فساد على صلاة من اقتصر على الفاتحة وحدها عندهم، كما حكى غير واحد من علمائهم الإجماع على ذلك، يقول ابن القطان في كتابه "الإقناع في مسائل الإجماع": "ومن قرأ أم القرآن في صلاته فصلاته تامة مجزئة بإجماع". فالحمد لله على تمام النعمة وعظيم المنّة. يُنظر: الخليلي، حكم قراءة السورة في قراءة السر. مكتب الإفتاء/ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

^١ - الربيع، باب: في القراءة في الصلاة، رقم الحديث ٢٢٩.

^٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٩٧.

^٣ - القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ١٤٥.

مِنْ ذَخَائِرِ الْعِلْمِ

تَعْلَمُ أَيُّهَا الطَّالِبُ - سَهَّلَ اللَّهُ لَكَ طَرِيقَ الْجَنَّةِ - أَنَّ الشَّيْخَيْنِ - حَفَظَهُمُ اللَّهُ - يُوصُونَ دَائِمًا فِي فَتَاوَاهُمْ بِالْخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ مَهْمَا وَجَدَ الْإِنْسَانُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، مَا دَامَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَخَالَفْ قِرْآنًا نَاطِقًا أَوْ سُنَّةَ مَاضِيَّةً، لَكِنَّهُمْ فِي مَقَامِ الْإِفْتَاءِ لَا يَحْمِلُونَ النَّاسَ عَلَى وَرْعِهِمْ بَلْ يُفْتُونَ النَّاسَ بِمَا وَسِعَهُمْ فِي دِينِهِمْ^١.

١ - يقول إمامُ السُّنَّةِ والأُصولِ - حَفَظَهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ أَحْوَبِهِ الْمُسَجَّلَةِ: ". فَلِذَلِكَ نَرَى أَنَّ الْقَوْلَ الثَّلَاثَ هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَحْوَطُ لِأَنَّ فِيهِ خُرُوجًا مِنْ عُقْدَةِ الْخِلَافِ، وَالْخُرُوجُ مِنْ عُقْدَةِ الْخِلَافِ إِذَا أُمِّكِنَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْوِيَ الْمُخَالَفُ أَنْ يُخَالِفَ سُنَّةً ثَابِتَةً عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّمَا مَخَافَةٌ أَنَّ تِلْكَ السُّنَّةَ كَمْ تَثَبَتَ .. لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا أَسْلَمَ؛ وَاللَّهُ - تَعَالَى - أَعْلَمُ. " (الْقَنْوَيْ، بَرْنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٣ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، ٢٩/١١/٢٠٠١م).

وَإِفْتَاءُ النَّاسِ بِمَا وَسِعَهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ اسْتِنْبَاطٌ مِنْ عَمِيقِ الْفَقْهِ، وَقَدْ اشْتَهَرَ عَنْ إِمَامِ الْمَذْهَبِ أَبِي سَعِيدِ الْكَدَمِيِّ قَوْلُهُ: "لَيْسَ الْعَالَمُ مَنْ حَمَلَ النَّاسَ عَلَى وَرْعِهِ، وَلَكِنَّ الْعَالَمَ مَنْ أَفْقَى النَّاسَ بِمَا وَسِعَهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ".

هَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الْفَقْهِ لِمَنْ عَرَفَهُ، وَهَذَا هُوَ الْفَقِيقُ حَقًّا لِمَنْ قَصَدَهُ، وَهِيَ مَرْتَبَةٌ عَلِيًّا لَا يَنَالُهَا مَنْ قَرَأَ كِتَابًا أَوْ كَتَبَ، وَظَنَ نَفْسَهُ أَنَّهُ هُوَ الْعَالِمُ الْمَفْتِي، وَالْفَقِيقُ الْبَاقِر، وَالْمُتَحَدِّثُ الْمُصَقَّع، كَمَا ابْتُلِيَ هَذَا الزَّمَانُ بِكَثِيرٍ مِمَّنْ هُمْ عَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ، قَدْ جَمَعُوا "حَشَفًا وَسُوءَ كِبَالَةٍ" فَلَيْسَ عِنْدَهُمُ لِلْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ إِجْلَالٌ فِي قُلُوبِهِمْ أَوْ مَهَابَةٌ فِي نَفْسِهِمْ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَشُورَهُ، ثُمَّ يَأْخُذُونَ بِصَحْحُونَ وَيُضَعِّفُونَ، وَيَحْلُلُونَ وَيَحْرُمُونَ، بِحُجَجٍ تَفْضَحُ جَهْلَهُمْ، وَتَبْدِي رِييَهُمْ، حَتَّى يَكُونَ مِنْهَا يَصْدَقُ فِيهِ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (النمل: ٦٤)

﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ (١٤٨)

(الأنعام: ١٤٩) ﴿وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَقِينُ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (يونس: ٣٦).

خَلَّ التَّعَاطِي فِي الْفَتَاوَى	***	وَأَشْعَرْنَ فِيمَنْ شَعَرَ
فَالْفَقُّهُ لَيْسَ بِنَالِهِ	***	مَنْ قَالَ شِعْرًا أَوْ نَثَرَ
لَكِنَّهُ مَنْ أَتَعَبَ الْعَيْنِ	***	مَنْ فِيهِ بِالسَّهْرِ

يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِي، الْفَتَاوَى ج ١ ص ١١٧.
- الْمُنْتَدَى الْأَدَبِي، قَرَاءَاتٌ فِي فِكْرِ أَبِي سَعِيدِ الْكَدَمِيِّ، مُحَاضَرَةٌ لِسَمَاحَةِ الْمَفْتِيِّ بِعَنْوَانِ: "التَّأْصِيلُ الْفَقْهِيُّ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي سَعِيدِ الْكَدَمِيِّ" ص ٥١.

ومع ذلك فقد يترك الإنسان أمرًا جائزًا ومباحًا في نظره خشية وقوع الحرج والفتنة بين الناس؛ كما ترك عليه الصلاة والسلام إعادة بناء البيت على قواعد إبراهيم عليه السلام لكون قريش حديثي عهد بالكفر^١.

وفي هذا السياق فهم يفتنون بجواز التنكيس في قراءة ما بعد الفاتحة، وعدم كراهة ذلك^٢ (كان يقرأ المصلي في الركعة الأولى سورة من أواخر المصحف ثم يقرأ من أوائله)، ولكنهم مع ذلك يرون أن الأولى تركه خشية أن يوجد في المأمومين من يأخذ بالرأي الآخر، وكذلك خروجًا من خلاف أهل العلم، فالسلامة في الدين لا يعدلها شيء...

— شمر وكن في أمور الدين مجتهدًا *** ولا تكن مثل غير قيد فائقادا
— وذو احتياط في أمور الدين *** من فر من شك إلى يقين^٣

فصل في تكبيرات الانتقال

وذلك أن يقول المصلي: "الله أكبر"؛ لقول ابن مسعود رضي الله عنه: "رأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- يكبر في كل رفع ووضع وقيام وقعود"^١، ولذا فإن تكبيرات

^١ - أبو عبيدة قال: بلغني عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "ألم تري قومي حين بنوا البيت اقتصروا عن قواعد إبراهيم عليه السلام؟" فقلت: يا رسول الله ألا تردها إلى قواعد إبراهيم؟ قال: "لولا حدثان قومك بالكفر".

(الربيع، باب: في الكعبة والمسجد والصف والمروة، رقم الحديث ٤١٣).

^٢ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٥٣.

• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٥٩.

^٣ - أورده العلامة القنوي -عافاه الله- في "جلسة إفتاء" بولاية المصنعة، بتاريخ: ١٧ / ٥ / ٢٠٠٣ م. ولم أجد نسبته لقائله، وبالله التوفيق.

الانتقال ثابتة بإجماع الأمة، وهو يدلُّ على مشروعية التكبير في هذه الأحوال إلا في الرفع من الركوع، فإنه يقول: "سَمِعَ اللَّهُ لَنْ حَمْدَهُ".

وتكبيرات الانتقال سنة من سنن الصلاة الواجبة، من تركها متعمداً فسدت صلاته، ومن نسيها فلا يرجع إليها بعد الانتقال عنها إلى موضع آخر، ويسجد لسهوه قبل السلام^٢.

﴿تَنْبِيْهُ﴾

تكبيرات الانتقال مشروعة في حال الانتقال من ركنٍ لآخر أو من حدٍّ لآخر، من بداية الانتقال إلى نهايته، خلافاً لمن يؤخّر هذه التكبيرة إلى وصوله أو قبيل وصوله للحدِّ الآتي، أو يقطع التكبيرة قبل وصوله للحدِّ بفترة بل عليه أن يقطعها قبل الحدِّ مباشرة، وكذا من يطيلها إلى ما بعد استقراره في الحدِّ اللاحق، فإن ذلك خطأ، وإن كان لا يؤدي إلى فساد الصلاة.

هذا.. وإذا عرفت فاعملْ فجمالُ العلمِ إصلاحُ العملِ.

فَصْلٌ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ

التشهد الأول والجلوس له بعد الركعتين سنة من سنن الصلاة الواجبة^٣؛ لمواظبة النبي ﷺ عليه؛ إذ لم يتركه إلا سهواً كما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قام من اثنتين وسجد سجدتين للسهوه قبل أن يُسلم^١.

١ - أحمد، المسند، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، رقم الحديث ٣٥٤٩.

٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٢ من ذي الحجة ١٤٢٣ هـ، يوافقه ٢٣/٢/٢٠٠٣ م.

٣ - يقول العلامة القنوي -متع الله بالصحة والعافية- في بحثه القيم حول موضوع "الاستدراك": "ومن المعلوم أن التشهد الأول واجب على القول الصحيح"، وقد استدل فضيلته على وجوبه بدليين اثنين: بأمره ﷺ وبفعله، أما أمره

ولفظ التشهد الأول هو لفظ التحيات الذي مرَّ معك سابقاً في باب "أركان الصلاة" ^٢، إلا أنَّ الدعاء بعده مختصُّ بالتشهد الأخير الذي يعقبه السلام ^٣.

مَسْأَلَةٌ

تَرَكُ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ عَلَى جَهَةِ الْعَمْدِ مُفْسِدٌ لِلصَّلَاةِ، أَمَّا إِذَا نَسِيَ الْمَصْلِي فَقَامَ عَنْهُ سَهْوًا، فَانْتَبَهَ أَوْ نُبِّهَ قَبْلَ انْتِصَابِهِ قَائِمًا فَعَلِيهِ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ مَبَاشَرَةً، أَمَّا إِنْ انْتَبَهَ بَعْدَ أَنْ اسْتَقَرَّ قَائِمًا فَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ ^٤ - حَفَظَهُمَا اللَّهُ - مَا ذَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ السَّابِقُ ^٥، فَيَمْضِي عَلَى صَلَاتِهِ وَلَا يَرْجِعُ وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَبِذَلِكَ يُرْجَى لَهُ الْقَبُولُ وَالتَّمَامُ.

فما جاء في بعض الروايات "فليقل"، وفي بعضها "فليقولوا"، وأما فعله فمواظبته ﷺ عليه مع قوله: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي". يُنظر:

- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول/ بحث الاستدراك، ص ٩.
- القنوي، "سجود السهو"، مادة سمعية متداولة/ الجزء الثاني.

١ - البخاري، باب: مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ إِذَا قَامَ مِنْ رَكْعَتَيِ الْفَرِيضَةِ، رقم الحديث ١١٤٨.

٢ - وقد ذكرنا هناك أَنَّ الْمُخْتَارَ فِي التَّشَهُدِ - كَمَا تَقَدَّمَ - اللَّفْظُ الَّذِي جَاءَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ".

٣ - هذا هو الْمُعْتَمَدُ وعليه العمل والفتوى خلافاً لبعض المتأخرين الذين زعموا أَنَّهُ مشروع حتى في التشهد الأول.

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٨/١١/٢٠٠٢م).

- ^٤ يُنظر:

- الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٩١.
- القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ جمادى الثانية ١٤٢٧هـ، يوافقه ٩/٧/٢٠٠٦م.

٥ - يُعرف هذا الحديث عند الفقهاء بحديث "عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بَحِينَةَ" نسبةً لراويهِ، قَالَ: "صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ سَلَّمَ". تقدم تحريجه

وإذا علمتَ أَنَّ هذا الحديثَ صحيحٌ ثابتٌ فالواجبُ العملُ به، والتعويلُ عليه؛ لأنَّ هذا هو عينُ منهجِ القرآنِ بَلَّ أمره الصريحُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ الحشر: ٧، وقد أجاد الإمامُ الخليليُّ - رحمه الله - وأحسنَ القولَ عندما

فصل في الصلاة النبوية

تَعْلَمُ - يَا مَنْ شَرُفَتْ بِأَنْ كَانَ لَكَ أَحْمَدُ نَبِيًّا - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَ ذِكْرَهُ فِي الْعَالَمِينَ، فَمَا يَتِمُّ لِلصَّلَاةِ أَذَانٌ بَلْ وَلَا لِلْعَبْدِ إِسْلَامٌ إِلَّا بِالشَّهَادَةِ لَهُ بِالرَّسَالَةِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ لِلَّهِ بِالْأُلُوْهِيَةِ وَالْوَحْدَانِيَّةِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ رَفَعَ ذِكْرَهُ فِي الْعَالَمِينَ بِأَمْرِهِ أَمْرًا جَازِمًا وَاجِبًا بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ عِنْدَ كُلِّ ذِكْرٍ لَهُ ﷺ فَقَالَ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦).

وَيُؤْتَى بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّشْهَدِ الْآخِرِ فَقَطْ عَلَى الرَّأْيِ الْمَشْهُورِ، وَالْمَخْتَارُ عِنْدَ عِلْمَةِ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ - حَفْظُهُ اللَّهُ وَأَبْقَاؤُهُ - الْإِتْيَانُ بِصِغَةِ الصَّلَاةِ

أَجَابَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَعِينُهَا فَقَالَ: "مَا ذَكَرَهُ فِي الْوَفَاءِ - أَيِ وَفَاءِ الضَّمَانَةِ لِقَطْبِ الْأُئِمَّةِ - هُوَ السُّنَّةُ؛ لِأَنَّهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فُتْبَهُ وَلَمْ يَرْجِعْ لِلتَّحِيَّاتِ الْأُولَى وَمَضَى عَلَى صَلَاتِهِ، وَهَذَا يَخْتُجُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ إِنَّ التَّحِيَّاتِ الْأُولَى لَيْسَتْ بِفَرْضٍ، وَإِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ فَالْعَمَلُ بِهِ، وَقَوْلٌ بِخِلَافِ الْحَالِثِ يُضْرَبُ بِهِ غُرْضُ الْحَانِطِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ جَلٌّ وَعِلَاءٌ".

يُنْظَرُ: الْخَلِيلِي، الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. الْفَتْحُ الْجَلِيلُ مِنْ أَحْوَجِيَةِ الْإِمَامِ أَبِي خَلِيلٍ ص ١٩٢-١٩٣.

فَائِدَةٌ: غُرْضُ الْحَانِطِ: بَضْمُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ - هَكَذَا وَرَدَتْ فِي مَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ - وَغُرْضُهُ: أَيِ وَسْطُهُ أَوْ أَيِّ نَاحِيَةٍ مِنْ نَوَاحِيهِ، وَهُوَ تَرْكِيبُ شَهِيرٍ فِي اللَّغَةِ، يُكْنَى بِهِ عَنْ عَدَمِ الْإِكْتِرَافِ وَالْمُبَالَاهِ بِالشَّيْءِ.

(الْفَرَاهِيدِي، الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ. الْعَيْنُ، بَابُ: الْعَيْنِ وَالضَّادِ)

١ - الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّشْهَدِ الْآخِرِ مِمَّا لَا إِشْكَالَ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَقَدْ وَقَعَ الْأَخْذُ وَالرُّدُّ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ، يَقُولُ شَيْخُنَا الْقَنَوِيُّ - أَبْقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى -: "إِلَّا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ [أَيِ بَعْدَ التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ] فَإِنَّ فِيهَا خِلَافًا مَشْهُورًا، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ قَوِيٌّ مَعَ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ، وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ مِمَّا مَوْلَاهَا". يُنْظَرُ:

• الْقَنَوِيُّ، تَحْفَةُ الْأَبْرَارِ ص ١٣٩.

• الْقَنَوِيُّ، جُلْسَةُ إِفْتَاءٍ. مَجْلِسُ مَزَلْ - لَيْلَةُ الْأَرْبَعَاءِ ١٣ / ٥ / ٢٠٠٨ م.

الْجَدِيرُ بِالذِّكْرِ أَنَّ مَقْتَضَى الْآيَةِ الْأَمْرُ بِالْجَمْعِ بَيْنِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يَنْبَغِي التَّفْرِيطُ فِيهِ حَتَّى أَنْ قَطَبَ الْأُئِمَّةِ ﷺ اسْتَظْهَرَ وَجُوبَ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ. إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَيُقْتَصَرُ عَلَى الصَّلَاةِ دُونَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّ الْمَصْلِيَّ قَدْ أَتَى بِالسَّلَامِ أَثْنَاءَ التَّشْهَدِ فِي قَوْلِهِ: (السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ). يُنْظَرُ:

• السَّالِمِيُّ، مَشَارِقُ أَنْوَارِ الْعُقُولِ ج ١ ص ٣٤.

الإبراهيمية قدر الإمكان^١؛ لما ثبت عند الربيع أن بشير بن سعد رضي الله عنه قال للنبي ﷺ:
أمرنا الله أن نُصلي عليك فكيف نُصلي عليك؟ فسكت حتى نسينا أنه سألته، فقال: "
قولوا اللهم صل على نبينا محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، وبارك
على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين،
إنك حميدٌ مجيدٌ"^٢.

لطيفة

ومِمَّا زَادَنِي شَرَفًا وَتِيهًا *** وَكَدْتُ بِأَخْمُصِي أَطَا الثَّرِيَّا
دُخُولِي تَحْتَ قَوْلِكَ يَا عِبَادِي *** وَأَنْ صَيَّرْتَ (أَحْمَدَ) لِي نَبِيَّا

فصل في الدعاء قبل السلام

الدُّعَاءُ بَيْنَ التَّشْهِيدِ الْآخِرِ وَالسَّلَامِ^٣ مِمَّا لَا يَنْبَغِي التَّفْرِيطُ فِيهِ مَعَ عَدَمِ وَجوبِهِ،
وَتَمَامِ الصَّلَاةِ بِدُونِهِ^٤، وَلِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ الْمَوْقِفِ مَا شَاءَ مِنْ حَاجَتِي

• القنوي، شرح مدارج الكمال ج ١ "مادة سمعية"، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٦١.

٢ - الربيع، باب: التسييح والصلاة على رسول الله ﷺ، رقم الحديث ٥١٠.

٣ - وإياك أن تلتفت لقول من قال بأن الدعاء مشروع بعد التشهد الأول أيضاً، فإن هذا ليس له دليل معتمد لا من كتاب ولا من سنة، يقول علامة المنقول والمعقول - حفظه الله -: "أما الدعاء بعد التشهد الأول فإنه لا يؤول به ولا يشرع، وما ذكره بعض المتأخرين من مشروعية الدعاء بعد التشهد الأول لأن الأحاديث أطلقت فهو كلام مردود، لأن الأحاديث في حقيقة الواقع لم تطلق، فهي واضحة كل الوضوح بأنها في التشهد الثاني".

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢ م).

٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٦٩.



أَلْهَمْنِي فِي صَلَاتِي



الدنيا والآخرة، فقد قال عليه الصلاة والسلام: "ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو"^١.

وقد ثبتت بعد التشهد وقبل السلام عدّة أدعية وأذكار في سنة النبي المختار، أكتفي منها بذكر بعض ما ورد في كتاب "تحفة الأبرار"^٢، فارغب إلى ربك في سؤاله فأنت المحتاج إلى جزيل نواله:

١ - "اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة الحيا والممات"^٣.

١ - البخاري، باب: مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، رقم الحديث ٧٩١.

٢ - كتاب "تحفة الأبرار في الأذكار الواردة في كتاب الله وسنة نبيه المختار ﷺ" تأليف الشيخ العلامة سعيد بن مبروك بن حمود القنوي، عمدة في الصحيح الثابت من الأدعية النبوية الصحيحة والثابتة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

٣ - هذا الحديث حديث صحيح ثابت مشهور في كتب السنة عند الموافقين والمخالفين، فقد رواه الإمام الحافظ الحجة الربيع بن حبيب رحمته الله بإسناده المتصل الرفيع "أبو عبيدة عن جابر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن: "اللهم إني أعوذ بك... إلخ"، وقد ملأ أصحابنا -رضوان الله تعالى عليهم- كتبهم بذكر هذا الحديث (انظر: مثلاً المعارج ٢١٧/٨) وأنه ممّا يُؤْتَى به بعد التشهد الأخير في الصلاة اتباعاً للسنة التي امتلأت بها كتب الرواية والحديث.

فقد اتفق على رواية هذا الحديث الستة من أئمة الحديث وهم: البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه، وقد رواه أيضاً أحمد في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه، والبيهقي في سننه، وعبد الرزاق في مصنفه أيضاً، والحاكم في مستدركه، والطبراني في معجمه، والطبري في تهذيبه، وأبو عوانة في مستدركه، والحميدي وأبو يعلى الموصلي في مسنديهما، وابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما، والنسائي في السنن الكبرى، وغيرهم كثير..

وأما عن حكمها الشرعي في الصلاة فيقول الشيخ المفكر عبد الله بن عامر العيسري في محاضراته (أعمال الصلاة): "وقد ذهب جمهور العلماء من أصحابنا وغيرهم إلى أن التلفظ بالاستعاذات الأربع بعد التشهد الأخير قبل السلام سنة مؤكدة، وذهب الظاهرية إلى وجوبها..".

وبذلك تدرك خطورة تلك الدعوة، وذلك النكير بل والإنكار من قبل من يلبس لبوس المذهب، ويتسربل بسربال الاستقامة، ويتحدث باسم الدعوة، ثم يرد مثل هذه الأحاديث الصحيحة الثابتة بحجة أنها لم تتواتر تارة، أو أنها لم تذكر



المعتمد في فقه الصلاة



في القرآن تارة أخرى، أو أن العقل لا يستسيغها تارة ثالثة... وبأخذون بملاؤن الدنيا ضحيجا وإنكارا ثم بئاً للفرقة في أوساط الناس في أمور كان للناس فيها سعة ووافق..

وقد كان كاتب هذه الكلمات ممن التزم السنة وامثل أمر النبي ﷺ في الإتيان بهذا الدعاء قبل السلام وبعده، فأنكر عليه منكر منهم قائلًا: ولم تستعيذ من المسيح الدجال؟! فأجبت بكل بديهة لأن النبي ﷺ كان يستعيذ منه...!!

يقول رب السيف والقلم الإمام المحقق سعيد بن خلفان الخليلي رحمه الله "في تمهيد قواعد الإيمان" ج ٥ ص ٢٠٧: لم تحسب أن الدين يؤخذ من قبل الرأي؟! كلا؛ فإن من أخذ دينه بالقياس لا يزال الدهر في التباس، حائرا عن السبيل، حائدا عن الدليل، بل الدين كله ما أخذ عن أبي القاسم ﷺ، وليس لغيره إلا الاتباع والتسليم، ومن كره الاتباع واختار الابتداع فلا بد له من...".

وقد رأينا أن هذه الزوابع التي تُقام ولا تُقعد حول أحاديث صحيحة ثبتت بأسانيد عالية عن النبي ﷺ كحديث الاستعاذة من المسيح الدجال وأحاديث عذاب القبر وحديث الذبابة وغيرها من الأحاديث والمرويات في أبواب العقيدة والفقه لا تعود على المذهب الذي ينتسبون إليه بما هو خير، بل لا نستغرب بعد ذلك حينما يجادلنا مجادل في الحرمين - كما وقع لنا ذلك شخصيا-، أو في أي مكان آخر، أو نجد على مواقع الشبكة المعلوماتية من يقول إن الإباضية ينكرون السنة، أو يتساءل -على أقل تقدير- هل يعترف الإباضية بالسنة أصلا!!

ثم إنني أقول: إن أمر التصحيح والتضعيف هو من صنعة المحترفين لا من تخرصات المبتدئين لا سيما إذا كان ذلك النقد والجرح موجها للمتن مع صحة السند فإن الأمر أخطر، والخطب أجل، ومما قرره علماء الحديث أن علم نقد المتن من أصعب العلوم إطلاقا، لا يطيقه إلا العلماء المجتهدون الراسخون في العلم الذين جمعوا شروط الاجتهاد، وقد حضرنا لقاء بعنوان "الفقه الإسلامي ومستجدات العصر" سأل فيه شيخنا الفاضل سعيد بن سليمان الهداوي مدير دائرة الإرشاد والتوجيه الديني بجامعة السلطان قابوس الأستاذ الدكتور العالم وهبة الزحيلي عن شروط المؤهل للاجتهاد، فأجاب بأن شروط المجتهد هي:

١. أن يكون عالما بأحكام القرآن.
٢. عالما بأحاديث الأحكام.
٣. عالما بأصول الفقه.
٤. عالما باللغة العربية.
٥. عالما بإجماع العلماء.
٦. عالما بالقياس وشرائطه.
٧. وأن يكون عالما بمقاصد الشريعة.

فهل هؤلاء الذين خاضوا ما خاضوه مدحا وقدحا، تصحيحا وتضعيفا، حازوا هذه العلوم أو وصلوا إلى هذه المرتبة، لا أظن أدنى من سمع كلام أحدهم إلا ويعرف الإجابة، وينقدح في نفسه النصح لهم بقراءة شيء ولو من

- ٢- "اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ".^١
- ٣- "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ".^١

مختصرات النحو والإعراب ليقوموا ألسنتهم ويحفظوها من اللحن فضلا عن الخوض في مسائل العلم والرد على العلماء الراسخين المجتهدين!!

يقول الإمام نور الدين السالمي رحمته الله عند ذكره لشروط المجتهد (طلعة الشمس ١٨/٢): "...فمن لم تحصل معه تلك الشروط فلا يحل له القول في الأحكام الشرعية عن نظر نفسه، بل يقلد غيره في ذلك، وذلك حكم الله فيه؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَتَّبِعُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧)".

وأقول: إننا وجدنا علماءنا الربانيين الذين وصلوا مرتبة الاجتهاد وحقق لهم، مع اجتهادهم العميق واستنباطهم الدقيق ووصولهم إلى الراجح من الأقوال، وإداركهم في المقابل للسقيم منها، نجدهم قد يقفون ويتأثرون من التصريح ببعض آرائهم واجتهادهم ولو لمدة من الزمن، فلا يطبرون بها فرحا، ويذيعونها في الآفاق سراعا، بل كثيرا ما هم وقافون؛ لمقصدا رأوه أو لمصلحة اعتبروها؛ كأن يكون في ذلك الاجتهاد مخالفة لرأي يفتي به شيخهم الجليل، أو أن الناس حديثو عهد باستقامة، أو تمسك برأي آخر قوي... وهذا هو الفهم العميق والتطبيق الدقيق لحديث النبي صلى الله عليه وسلم حين قال للسيدة عائشة رضي الله عنها: "لم ترى قومي حين بنوا البيت اقتصرُوا عن قواعد إبراهيم عليه السلام؟" فقلت: يا رسول الله ألا تردها إلى قواعد إبراهيم؟ قال: "لولا حدثان قومك بالكفر". (الربيع ٤١٣).

فقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم إعادة بناء البيت العتيق على قواعد الأصلية التي بُني عليها في عهد سيدنا إبراهيم عليه السلام، مع أن هذا البيت هو أول بيت وضع للناس بنص القرآن، والذي هو قبلة كل المسلمين إلى يوم الدين؛ وذلك كله مراعاة للحالة السابقة التي كان عليها أولئك القوم، وخشية عليهم من وقوع الحرج والفتنة في دينهم، فهل أدرك العقلانيون هذا السر العظيم؟! وهل فقهوا هذا المقصد الكبير؟! وهل جنبوا الناس الفرقة والشقاق؟! أم كانوا سائرين على عكس هذا المنهج ومجدفين عكس التيار...!!؟

﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (النساء: ٧٨).

١- رواه البخاري أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: "قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي... إلخ".

(البخاري، باب: الدُّعَاءُ قَبْلَ السَّلَامِ، رقم الحديث ٧٩٠).

فصل في الذكر والدعاء بعد السلام

الذكر والدعاء بعد السلام مما رغب عنه واستخف به كثير من العباد^٢ - هداانا الله تعالى وإياهم - فتجد الواحد منهم ما يكاد يفرغ إمامه من السلام حتى يعرض عن الدعاء بالانصراف والقيام، جهلاً أو تجاهلاً بقول المولى ﷺ: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾^(٧) وإلى ربك فارغب^(٨) (الشرح: ٧ - ٨).

وفي هذا مخالفة لهدي محمد ﷺ؛ إذ من هديه ﷺ الثابت من فعله التفات الإمام تجاه المصلين عقب الصلاة^٣ فعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ"^٤.

وقد فهمي النبي ﷺ أصحابه عن الانصراف حتى ينصرف الإمام؛ فعن أنس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَاهُمْ أَنْ يَنْصَرِفُوا قَبْلَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ^١.

^١ - ويفضل أن يؤخر هذا الدعاء إلى ما قبل التسليم لما جاء في الرواية "ثُمَّ يَكُونُ مِنْ آخِرِ مَا يَقُولُ بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالتَّسْلِيمِ".

(مسلم، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم الحديث ١٢٩٠).

^٢ - الدعاء له فضل عظيم، وثواب جليل، لا ينبغي للمسلم أن يغفله أو يتغافله بحال من الأحوال، فهو سلاح المؤمن، ومخ العبادة بل هو العبادة كلها، فالصلاة كلها ذكر ودعاء، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ (طه: ١٤)، وهكذا كل العبادات من صيام وحج وعمره إنما شرعت - كما جاء في الأثر - من أجل ذكر الله ﷻ، ولهذا قيل: مَنْ لَا يَسْأَلُ اللَّهَ يَغْضَبُ عَلَيْهِ! ومصدق ذلك قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (غافر: ٦٠).

أَهْزَأَ بِالْدُّعَاءِ وَتَرَدَّدَ بِهِ	***	وَمَا تَذَرِي بِمَا صَنَعَ الدُّعَاءُ
سِهَامَ اللَّيْلِ لَا تُخْطِي وَلَكِنْ	***	هَآ أَمَدٌ وَلِلْأَمَدِ انْقِصَاءُ

^٣ - القنوي، دروس صيف ٢٠٠١م، الموافق ١٤٢٢هـ. (مذكرة خاصة ص ٣١).

^٤ - البخاري، باب: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ، رقم الحديث ٨٠٠.

وَيُمْكِنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَدْعُوَ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ بِمَا اخْتَارَهُ وَاصْطَفَاهُ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَى الْفَطَنِ أَنَّ هُنَاكَ أَذْكَارًا وَأَدْعِيَةً ثَبَتَتْ فِي صَحِيحِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، فَهِيَ أَوْلَى وَأَفْضَلُ، وَهِيَ أَنَا أَذْكَرُ بَعْضًا مِنْهَا:

١- الاستغفار (ثلاث مرات)، ثُمَّ تَقُولُ: "اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ"^١.

٢- سبحان الله (ثلاثاً وثلاثين مرة)، الحمد لله (ثلاثاً وثلاثين)، الله أكبر (ثلاثاً وثلاثين)، ويقولُ تمام (المنة)^٣: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^١.

١ - أبو داود، باب: فِيمَنْ يَنْصَرِفُ قَبْلَ الْإِمَامِ، رقم الحديث ٥٢٩.

٢ - لحديث ثوبان قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَنْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا وَقَالَ: "اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ".

(مسلم، باب: اسْتِحْبَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَبَيَانُ صِفَتِهِ، رقم الحديث ٩٣١).

٣ - فَائِدَةٌ لُغَوِيَّةٌ: كلمة (منة) كتبتها العرب قديماً بالألف (مائة) للتمييز بينها وبين كلمتي (منه) و(مئة)، وذلك حينما لم يكن هناك نقط وإعجام للحروف، فكان هذا التركيب (منة) من غير نقط تحتمله الكلمات الثلاث.

وقد اختلف أهل العربية بعد ذلك اختلافاً واسعاً في كتابتها بالألف أو بدونها، والذي نرى أنه الأولى بالاختيار أن تكتب كلمة (منة) بدون ألف؛ وذلك للأسباب الآتية:

(١) أن الميم في (منة) مكسورة، ولا يناسب الكسرة مجيء ألف بعدها.

(٢) أن العلة التي كتبت بها الكلمة بالألف قد زالت في يومنا هذا، وأصبح القارئ العربي المعاصر - لا سيما مع وجود النقط وأدوات الطباعة الحديثة - قادراً بكل سهولة ويسر على التمييز بين الكلمات الثلاث (منة، منه، مئة).

(٣) وهو أقوى الأسباب: أن كتابتها بالألف أدى إلى الوقوع في خطأ فاحش من قبل كثير من القراء المعاصرين - ولا سيما عامة الناس بل وسمعا حتى من المثقفين والإعلاميين وأرباب الصحافة -، وهو أنهم يقلبون كسرة الميم فتحة مناسبة للألف، ثم يثبتون الألف في النطق، وهذا هو خلاف مقصود علماء اللغة قديماً حينما أثبتوا هذه الألف صوتاً للسان والنطق من الخطأ واللحن، فلما حصل الضد بالإثبات زالت العلة ووجب الرجوع إلى الأصل وهو العدم لا سيما مع وجود هذه المصلحة الواضحة الجلية.

٣- آية الكرسي^٢.

٤- المعوذات الثلاث^٣.

وقد نقل القطب رحمته الله في (كتاب الرسم ص ٣٩) عن أبي حيان أنه قال: "وكثيرا ما أكتب أنا (مئة) بغير ألف؛ لأن كتابة مائة بالألف خارج عن القياس".

وقد أبعد النجعة من استدلال على أن الأولى إثبات الألف مطلقا بأنها مكتوبة في القرآن بالألف ﴿مِائَةً﴾، وهذا استدلال غريب؛ إذ إنه من المتقرر عند الجميع أنه لا يقاس على خط المصحف كما لا يقاس على خط العروض، ولذا الغزوا: خطان لا يقاس عليهما؟!...

للمزيد يُنظر:

- كتابُ الرُّسم، للإمام القطب محمد بن يوسف اطفيش ص ٣٨-٤٠.
- المفردُ العلم في رسم القلم، للسيد أحمد الهاشمي ص ١٢-١٣.
- أخطاء لغوية شائعة، للأستاذ خالد العبري ص ١٢٥-١٢٦.

١ - لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: "مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ فَتِلْكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ وَقَالَ تَمَامَ الْمِئَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ".

(مسلم، باب: استِحْبَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَبَيَانُ صِفَتِهِ، رقم الحديث ٩٣٩).

٢ - وهي أَعْظَمُ آيَةٍ في كتاب الله.

٣ - تَنْبِيْهُ: المعوذات: هكذا النطق الصحيح لها بتشديد الواو مع الكسرة، خلافا للخطأ الشائع في نطقها بالتشديد مع الفتحة. والمعوذات هي: سور الإخلاص والفلق والناس، سُميت كلها بالمعوذات تغليبا وإن لم يكن في الإخلاص لفظ الاستعاذة.

والأصل في المشروعية حديثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: "أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقْرَأَ الْمُعَوِّذَاتِ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ".

(النسائي، باب: الأَمْرُ بِقِرَاءَةِ الْمُعَوِّذَاتِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ مِنَ الصَّلَاةِ، رقم الحديث ١٣١٩).

لطيفة

ذكر بعض أهل العلم أن مثل من أعرض عن الذكر بعد اجتهاده وإكماله الصلاة كمثل من قام إلى شجرة فنفضها وتساقطت ثمارها حتى إذا انتهى من نفضها ولّى عنها ولم يأخذ من ثمرها شيئاً^١.

لطيفة أخرى

وفي سياق الذكر والدعاء كان من أروع ما أطلعنا عليه سماحة المفتي - حفظه الله وأبقاه - من بدائع المحقق الخليلي رحمته الله^٢ أن عشر هذا الأخير على بيتين لأحد الفلاحين العُمانيين فعارضهما ببيتين آخرين، يقول الفلاح:

مَنْ خَافَ مِنْ نُوبِ الزَّمَانِ وَعَضَّه	***	فليزرع القَتَّ النَّصِيرَ بِأَرْضِهِ
فِي كُلِّ شَهْرٍ مِنْهُ تَأْتِي غَلَّةٌ	***	تُغْنِيكَ عَنْ دَيْنِ الْبَحِيلِ وَقَرْضِهِ

فعارضهما ببيتين آخرين قال فيهما:

مَنْ خَافَ مِنْ نُوبِ الزَّمَانِ وَعَضَّه	***	فليدعُ رَبَّ الْعَرْشِ خَالِقَ أَرْضِهِ
فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْهُ تَأْتِي رَحْمَةٌ	***	تُغْنِيكَ عَنْ دَيْنِ الْبَحِيلِ وَقَرْضِهِ

خاتمة

في صفة الصلاة إجمالاً

واعلم - أيها المصلي القانت - أنك إذا توصّلت وتوجّهت نحو محراب خشوعك فأقم للصلاة ثم اقرأ دعاء الاستفتاح مستحضراً في قلبك عين الصلاة التي تريد أدائها

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ١٢١.

^٢ - يُنظر: المنتدى الأدبي، قراءات في فكر الخليلي. محاضرة: الخليلي فقيهاً ومحققاً لشيخنا بدر الدين الخليلي - حفظه

- مثلاً: فريضة صلاة الفجر ركعتين - ثم كبر للإحرام قائلاً: ﴿الله﴾ فاستعذ بالله سرّاً، وقرأ فاتحة الكتاب وزد معها ما تيسر من القرآن، ثم اركع بتكبير مسوياً ظهرَكَ وملتقماً^١ ركبتيك بأصابع راحتيك، وقُلْ في ركوعك هذا: ﴿سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ﴾ ثلاثاً، فإذا أردت القيام فقلْ أثناء قيامك: ﴿سمع الله لمن حمده﴾ فإذا انتصبت فقلْ: ﴿ربنا ولك الحمد﴾ وإن زدت بعدها ﴿حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه﴾ فحسن جميل.

ثم تحرّ لسجودك لله ﷻ بتكبير مُقدِّماً ركبتيك ثم يديك مُصَوِّباً بأصابعهما مضمومة نحو القبلة، ممكناً جبهتك وأنفك في الأرض، ناصباً قدميك، مجافياً عضديك عن جنبيك شيئاً قليلاً، فإذا اطمأنتت ساجداً فقلْ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى﴾ ثلاثاً، ثم تقعدُ قعدة خفيفةً وتسجدُ بعدها مرةً أخرى، وكلُّ ذلك بالتكبير، ثم تعود للقيام بتكبير وتفعّل مثل ما فعلت في الركعة الأولى من قراءة وركوع وسجود، فإذا أتممت السجدة الثانية فاقعدْ للتشهد مفترشاً يسراك وناصباً يمناك وتقرأ التشهد فالصلاة الإبراهيمية فالدعاء على ما علمته سلفاً، فإذا انتهيت من ذلك فاصفح بوجهك نحو اليمين قائلاً: ﴿السلام عليكم﴾ ثم نحو الشمال قائلاً: ﴿وَرَحْمَةُ اللَّهِ﴾^٢.

ثم ارجب إلى ما عند ربك بالذكر والدعاء بين الخوف والرجاء، سائلاً قبول عملك وبلوغ أملك، فكم من مصلٍّ ليس له من صلاته إلا التعب والنصب، نعوذ بالله من الخذلان ومن محبطات الأعمال.

^١ - ملتقماً: أي مفرقاً لأصابع يديك على ركبتيك.

^٢ - ولا يخفى عليك إن كنت في صلاة ثلاثية أو رباعية كالظهر والعصر والمغرب والعشاء فإنك تقوم بانتهاء التشهد الأول للركعة الثالثة فتقرأ الفاتحة من غير سورة - كما هو معلوم من جميع الركعات السرية - ثم تركع وتسجد حتى تتم صلاتك كما مرّ معك.

ولا بد لك أن تراعي - كذلك - في صلاة الجماعة أن المؤذن يحمل عنك الإقامة، والإمام بعض أعمال الصلاة (كقراءة السورة، وقول سمع الله لمن حمده) كما سيأتي لاحقاً بإذن الله تعالى.

تَتِمَّةٌ مُهِمَّةٌ

"وَمَنْ حَفِظَ الْمَثُونَ حَازَ الْفُنُونَ"

وَبَعْدَ ذَيْنِ ^١ وَجَبَ الْقِيَامُ	***	لَقَادِرٍ وَهَكَذَا الْإِحْرَامُ
تَعَوُّذُ قِرَاءَةِ الْحَمْدِ فَقَطُ	***	إِنْ كَانَ فِي النَّهَارِ ذَا الْفَرَضِ يُحِطُ
وَمَعَهَا بَعْضُ الْقُرْآنِ إِنْ غَدَا	***	فِي لَيْلِهِ مُصَلِّيًا مُسْتَرْشِدًا
لَكِنَّهُ فِي الرُّكْعَاتِ الْأَوَّلِ	***	وَفِي جَمِيعِ سَائِرِ التَّنْقِيلِ
ثُمَّ الرُّكُوعُ وَالْقِيَامُ مِنْهُ	***	وَالْاِعْتِدَالُ لَيْسَ يُغْنِي عَنْهُ
وَهَكَذَا وَبَعْدَهُ سُجُودُ	***	مُكَرَّرًا بَيْنَهُمَا قُعُودُ
مِقْدَارَ مَا يَقْرَأُ كُلُّ مِفْصَلٍ	***	مَوْضِعُهُ وَلِسِوَاهُ انْتِقَالِ
وَاعْتَدِلْنَ قَائِمًا وَقَاعِدًا	***	وَسَبَّحْنَ رَاكِعًا وَسَاجِدًا
وَهَكَذَا وَلِلتَّشَهُدِ اقْعُدْ	***	مُسْتَوْفِيًا لِلْفُظَّةِ التَّشَهُدِ ^٢

^١ - "ذَيْنِ" اسمُ إشارةٍ حذفت منها هاءُ التنبيه "هذَيْنِ"، والإشارة هنا إلى الأذان والإقامة.

^٢ - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٣١.

البَابُ السَّادِسُ: فِي الْأَفْعَالِ الْخَارِجَةِ عَنِ الصَّلَاةِ

(المبطلات - المكروهات - المباحات)

تعلم - أيها المصلّي الحريص، جَنَّبَكَ اللهُ محبطاتِ الأعمالِ - أَنَّ اللهَ رَجَّلَكَ فَمِنْهُ عَنِ إِبْطَالِ الأعمالِ بعدَ تمامِها بلْ وإِبَانِ أَدَائِهَا؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (محمد: ٣٣)، وَقَدْ مَرَّ بِكَ - آتِفًا - مَا يَلْزِمُ فَعْلُهُ لَتَمَامِ الصَّلَاةِ مِنْ شُرُوطٍ وَأَرْكَانٍ وَسُنَنِ وَاجِبَاتٍ، فَشَمِّرِ الْعِزَمَ لِمَعْرِفَةِ الْمَنْهِيَّاتِ، ثُمَّ قُلْ بعدَ التَّمَامِ حَامِدًا مَوْلَاكَ:

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرِّ لَكِنْ لِتَوْقِيهِ *** وَمَنْ لَا يَعْرِفُ الشَّرَّ مِنَ النَّاسِ يَقَعُ فِيهِ

فَصْلٌ فِي مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ

والأساسُ الشرعيُّ لمُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ"، بعدَ قَوْلِهِ: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي".

﴿فَانْدَهُ:﴾ لَقَدْ قَرَّرَ أَهْلُ الْفِقْهِ وَقَوَاعِدُهُ أَنَّ حَدِيثَ "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ"، أَصْلٌ وَقَاعِدَةٌ فِي رَدِّ وَإِبْطَالِ كُلِّ مَا كَانَ خِلَافَ الشَّرْعِ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، فَهُوَ مِيزَانٌ لِلأَعْمَالِ فِي ظَاهِرِهَا، كَمَا أَنَّ حَدِيثَ "الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ" أَصْلٌ فِي رَدِّ وَإِبْطَالِ وَإِبْطَالِ كُلِّ مَا كَانَ خِلَافَ الشَّرْعِ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، فَهُوَ مِيزَانٌ لِلأَعْمَالِ فِي بَاطِنِهَا.

١ - الربيع، باب: في الولاية والإمارة، رقم الحديث ٥٠.

٢ - البخاري، باب: الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة، رقم الحديث ٥٩٥.

٣ - الربيع، باب: في الولاية والإمارة، رقم الحديث ٥٠.

٤ - الربيع، باب: في النية، رقم الحديث ١. والبخاري، باب: بدء الوحي، رقم الحديث ١.

٣ - السالمى، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ٣ ص ١٣٦.

الصلاة مطلقاً سواء كان ذلك من فرض لفرض، أو من نفل لفرض، وكذا من فرض لنفل على الصحيح^١.

٣- الرياء والعجب: إذا دخل به المصلي في صلاته ابتداءً -أي أنه لم يقصد بها في قيامه وجه الله أصلاً- فقد دخلها بناقض ووجب عليه إعادتها، أما إذا عرض عليه أثناء صلاته فصرفه عنه مباشرة ولم يستمر عليه بل ولم يُقره في نفسه أصلاً، فلا حرج عليه ولیمض على صلاته و﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦)... أفاد هذا التفصيل شيخنا العالم محمد بن راشد الغاري -حفظه الله تعالى- في دروسه الجامعية^٢، وشيخنا القنوي -حفظه الله- في دروسه على الإيضاح^٣.

٤- زوال العقل: بنوم أو سكر أو إغماء أو جنون، فكما أن العقل شرط لوجوب الصلاة فهو شرط لصحتها أيضاً، وعليه فتنتقض صلاة من فقد عقله ولم يع ما يقول، ودليل ذلك قوله ﷺ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ (النساء: ٤٣).

ويؤكد هذا المعنى تعليل النبي ﷺ الوارد في قوله: "إذا نعت أحدكم في الصلاة فليرقه حتى يذهب عنه النوم، فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لعله يذهب يستغفر الله فيسب نفسه"^٤.

١ - القنوي، دروس صيف ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح"، ص ٢٤.

٢ - عندما شرفنا طلاباً بين يديه في مقرر: "المقاصد العامة في التشريع الإسلامي" وقد كان ذلك في خريف ٢٠٠٣م بجامعة السلطان قابوس.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح"، ص ٢٣.

٤ - الرابع، باب: في السهو في الصلاة، رقم الحديث ٢٥٣.

٥- تعمّد الاشتغال عن الصلّاة، والتماذي بالتفكير خارجها متعمّداً: حتى لا يدري ما فعل، ولا كم صلّى، ولا أين وصل، فلا يعدو أن يكون كما قال تعالى في وصف أهل النفاق الذين يقومون للصلّاة وهم كسالى: ﴿كَانَهُمْ حُسْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾ (المنافقون: ٤)، والعياذ بالله تعالى.

القسم الثاني: التواقيص المتعلقة بالأفعال الظاهرة، وهي كما يلي:

١- ترك ركن أو شرط للصلّاة عمداً أو نسياناً، وكذا ترك السنن الواجبة عمداً حسب ما تقدّم تفصيله^١.

٢- تكرار ركن من أركانها، على جهة العمد ومن غير مصلحة الصلّاة.

٣- العبث أو الأكل والشرب في الصلّاة، ومن فتاوى بدر الدين - حفظه الله -: وفي سرط (الثخامة)^٢ خلاف، والأحوط إعادة الصلّاة^٣.

والقول بوجوب الإعادة أيضاً - لمن تعمّد بلعها - هو الذي يميل إليه شيخنا العلامة أبو عبد الرحمن - حفظه الله -^٤.

٤- الكلام في الصلّاة مما ليس من أذكار الصلّاة؛ لثبوت نسخ الكلام في الصلّاة فعن زيد بن أرقم قال: "كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. "مفسدات الصلّاة"، شريط سمعي. إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

٢ - الثخامة: ما يخرج من الصدر، أو ما يخرج من الخيشوم عند التنخع. ينظر: الفراهيدي، العين، باب: الحاء والشين.

٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١١١.

٤ - القنوبي، سعيد بن مبروك برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ١٢ نوفمبر ٢٠٠٢ م.

الصَّلَاةُ حَتَّى نَزَلَتْ ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٨) فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ وَنَهَيْنَا عَنْ الْكَلَامِ^١.

فصل في مكروهات الصلاة

ولا يخفى عليك -أيها القارئ النبيه- أن مكروهات الصلاة هي أمور خارجة عن الصلاة ومخالفة لسُنَنِها وآدابها المرغوبة والمستحبة، وقد تؤدي إلى شغل المصلي عن الخشوع في صلاته، فينبغي تركها لنيل الثواب، وعدم فعلها وإن لم يكن على فعلها عقاب، فالزم السنة واجتنب البدعة، ترقى بها مدارج الكمال، وخير الهدي هدي محمد ﷺ.. وإليك طائفة من مكروهات الصلاة:

١- الصلاة مع مُدافعة الأخبثين: وهما البول والغائط، وقد قيل: إنها لا تنقص حتى يرفع رجلاً ويضع أخرى؛ لما يؤدي إليه ذلك من اشتغال عن الصلاة، بل وفقدان لركن الصلاة الأعظم (الخشوع)؛ ودليل ذلك ما ثبت أن الرسول ﷺ هي عن الصلاة مع مُدافعة الأخبثين^٢.

٢- الصلاة مع مُغالبة النوم: وذلك لنفس ما يؤدي إليه الأمر السابق من ذهاب للخشوع، ولأن الناعس -كذلك- لا يدري كثيراً مما يقول، كما صرح بذلك حديث السيدة عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: "إذا نعس أحدكم في الصلاة فليرقد حتى يذهب عنه النوم، فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لعلله يذهب يستغفر الله فيسب نفسه"^٣.

١ - مسلم، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، رقم الحديث ٨٣٨.

٢ - الربيع، باب: جامع الصلاة، رقم الحديث ٣٠١.

٣ - الربيع، باب: في السهو في الصلاة، رقم الحديث ٢٥٣.

٣- الصلاة بحضرة الطعام: لحديث المصطفى ﷺ: "إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدؤوا بالعشاء قبل العشاء؛ لئلا تدعوا أحدكم نفسه إلى الطعام فيشتغل عن الصلاة فينقص منها" ^١.

٤- استقبال كل ما يلهي ويشغل عن الصلاة: كاستقبال المرأة والصُّور، ولا يجرم وتفسد الصلاة إلا بقصد التعظيم، فقد فرغ النبي ﷺ من صلاة صلاها فقال لعائشة: "أميطي عنا قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تُعْرِضُ فِي صَلَاتِي" ^٢.

٥- التزام بقعة معينة في المسجد: كما نراه من بعض كبار السُّنن، -هدانا الله وإياهم- بحيث يلزمها ولا ينفك عنها، وكأنها قد كتبت له، أو ورثها عن آبائه الأولين؛ فقد هي عليه الصلاة والسلام أن يُوطن الرجل المكان في المسجد كما يُوطن البعير ^٣.

٦- الالتفات اليسير دون عذر: بحيث يجاوز قليلاً مواضع النظر في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده، و قد قيل: لا تفسد الصلاة حتى يرى السماء أو يرى من خلفه، وإذا تعمّد المصلّي الالتفات وتكرّر منه ذلك في صلاته فقد فسدت صلاته على رأي كثير من العلماء ^٤.

^١ - الربيع، باب: في السهو في الصلاة، رقم الحديث ٢٥٢.

^٢ - البخاري، باب: إن صَلَّى في ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ تَصَاوِيرَ هَلْ تُفْسِدُ صَلَاتَهُ وَمَا يُنْهَى عَنْ ذَلِكَ، رقم الحديث ٣٦١.

^٣ - أبو داود، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، رقم الحديث ٧٣١.

^٤ - يُنظر:

- الخليلي، "مفسدات الصلاة"، شريط سمعي. إنتاج: مكتبة وتسجيلات الحلال الإسلامية.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ صفر ١٤٢٥هـ، يوافقه ١١/٤/٢٠٠٤م.

^٥ - اليمحمدي، حمد بن هلال. فقه العبادات "١" ص ١٧٧.

٧- التَّبَسُّمُ الخفيفُ: من غير تعمُّدٍ، ومع ذلك فعليه أن يمسك نفسه مباشرةً ولا يسترسل في خاطره ذلك^١؛ لأنَّ المقامَ مقامُ إجلالٍ وإعظامٍ بينَ يدي الجليلِ ﷺ، أرايتَ نفسك معلماً وأمامك تلميذك تحدُّثه فينصرفُ عنك غائباً بفكره، شاردًا بذهنه، يبتسمُ ابتسامةً وكأنَّ لا أحدَ أمامه.. ماذا يكون موقفك؟!

٨- السُّجُودُ من غيرِ سهوٍ: كما درجَ بعضُ من عوامِّ النَّاسِ عَلَى السُّجُودِ بعدَ كلِّ صلاةٍ، أو السُّجُودِ بعدَ صلواتٍ معيَّنةٍ في غيرِ المواضعِ التي يُسجدُ فيها للسهوِ^٢.

١ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٠٩-١١٠.
- القنوبي، دروس صيف ٢٠٠٢م/١٤٢٣هـ "مذكرة خاصة ص ٦٥".

٢ - هذا السجود بهذه الصفة لم يثبت عن النبي ﷺ لا من قوله ولا من فعله عليه الصلاة والسلام، ولم يثبت كذلك عن أحد من صحابته -رضوان الله تعالى عليهم-، وإنما الثابت عنه ﷺ سجود السهو في مواضع معينة ومحدودة -كما سيأتي بيانهما بإذن الله تعالى-، وليس منها هذا السجود، أمَّا سجود الشكر -كما يقول البعض- فهو ليس من هذا القبيل، إذ إن سجود الشكر الثابت عن النبي ﷺ هو سجدة واحدة لا سجدتان اثنتان، وهو كذلك سجود مطلق غير مرتبط بصلاة وسلام، فيمكن أن يسجد في أي وقت من الأوقات.

وما يتعلل به البعض ممَّا روي عن ابن عباس ؓ فقد تكفل بالإجابة عنها سماحة العلامة المفتي -يحفظه الله- حينما قال في فتاواه (ج ١ ص ٦٧): "الرواية موقوفة على ابن عباس -رضي الله عنهما- ذكرها أبو غانم -رحمه الله تعالى- في المُلَوَّنَةُ بلا سند بل فقط ((من استطاع ألا يصلي صلاة إلا ويسجد بعدها سجدتين فليفعل)) وقول الصحابي إذا لم يرفعهُ إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- لا يكون حجة إلا إذا أجمع الصحابة عليه".

فإذاً هذه الرواية لا حجة فيها لهؤلاء من عدة وجوه:

أولاً: أمَّا لا تثبت عن ابن عباس ؓ؛ لأنَّها منقطعة الإسناد، بل لا إسناد لها، وأول شرط من شروط الصحيح اتصال السند.

ثانياً: أمَّا موقوفة على ابن عباس، والموقوف من قول الصحابي لا حجة فيه -على الصحيح- إلا إذا أجمع عليه الصحابة، ولا إجماع هنا طبعاً، أو كان من الأمور التي لا يمكن أن تقال بالرأي والاجتهاد، فحينئذٍ له حكم الرفع إلى النبي ﷺ، وهذه المسألة ليست من هذا القبيل أبداً.

بل على العكس من ذلك فقد نقل الرواة عن النبي ﷺ استغفاره الخفيف بعد السلام، والسجود أظهر للناس فلو كان النبي ﷺ يدأب على السجود بعد الفرائض لاشتهر النقل بذلك عنه ﷺ، ولروى بالأسانيد المتصلة في كتب السنة والصحيح.

ثالثاً: أنه لم يجرِ العمل بما حتى عند القائلين بهذه الرواية، إذ إن مقتضاها أن يسجد الإنسان بعد كل فريضة بل بعد كل صلاة فرضاً كانت أو نفلاً، لكننا نجد الذين يحتجون بمثل هذه الروايات ينصّون قولاً وعملاً على السجود عقب فريضة الظهر والعشاء فقط، بحجة النهي عن الصلاة بعد فريضة الفجر والعصر، وضيق الوقت بعد فريضة المغرب.

وقد غاب عن هؤلاء أن سجود السهو بعد الصلاة مباشرة لا يفرّق فيه بين ظهر وعصر، ولا عشاء وفجر، هذا إن اعتبروه من باب السهو، وإن لم يعتبروه من هذا الباب فماذا عسى أن يفعل الواحد منهم إذا سها في صلاة الظهر أو العشاء أيسجد اثنتين أم أربعاً!!

أما بالنسبة لتركه السجود بعد المغرب بحجة أن الوقت يضيق على هاتين السجدين الخفيفتين، فلعن صاحبه قد نسي أو تناسى أن هذا الوقت يتسع لركعتين راتبتين بعدها، وكذلك لعله يجهل ما ورد في الصحيح أن النبي ﷺ كان يقرأ في بعض الأحيان في صلاة المغرب بالأعراف وكذا بالطور والمرسلات، والأعراف من السور الطوال!!

رابعاً: أنه لا يمكن أن يُقصر معنى لفظ الرواية على السجود المعروف: -على تقدير ثبوته- بل كثيراً ما يراد بالسجدين والركوعين -في نصوص الشارع- صلاة ركعتين، يقول إمام المعقول والمنقول -حفظه الله- في إجاباته المتلفزة (٢٥ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/٩م): "ما جاء: (مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ) الذي في "المَدُونَةُ" لا يُرَادُ بِالسَّجْدَتَيْنِ هَاهُنَا السَّجْدُ الْمَعْرُوفُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ يُرَادُّ بِهِ أَنْ يَرْكُعَ رَكْعَتَيْنِ كَمَا فَسَّرَتْ ذَلِكَ رَوَايَةٌ أُخْرَى، وَيَنْبَغِي أَنْ تُفَسَّرَ الرِّوَايَاتُ بِالرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى".

إضافةً إلى كل ذلك فإننا نجد أولئك العوام الذين يكرّرون السجود من غير داع جعلوا المذهب عرضة للنقد عند قومنا؛ إذ عدّه المخالفون من أعمال المذهب المخالفة للسنة، كما أن الحال أفضى ببعض عوام الناس إلى تقديم هاتين السجدين قبل السلام في كل فريضة بحجة الاحتياط، ولا شك أن ذلك زيادة في الصلاة مما ليس من أعمالها، والله المستعان.

فإذا السُّجود عقب الصلوات في غير حالات السَّهْوِ والنسيان ينبغي تركه وإرشاد الناس إلى تركه بالحكمة والموعظة الحسنة؛ وذلك لمجانبة فعل المبلِّغ إلينا ما أنزل إليه من ربه، ولو كان خيراً لكان هو ﷺ أولانا بالسبق إليه، وليس هنالك جرّم أعظم من أن يظنّ إنسان أنه سبق إلى فضيلة لم يبلغها النبي ﷺ، وما أحسن عمل الإمام الخليلي -رضوان الله تبارك وتعالى عليه- وقوله، أما العمل: فقد كان يترك السجود أديار الصلوات إلا للساھي، وأما القول: فجوابه عندما سُئِلَ عن الأولى بالأخذ من الأقوال في مسألة من المسائل، بيّن -رضوان الله تبارك وتعالى عليه- السّنة ثم قال: "وَفِيهَا الْفَضْلُ لِمَنْ أَرَادَ الْفَضْلَ".



المعتمد في فقه الصلاة



٩- التَّائِبُ فِي الصَّلَاةِ: ومع ذلك فإنَّ المصليَّ مأمورٌ إذا فاجأه التَّائِبُ أَنْ يَدْرَأَهُ ويكظمه ما استطاعَ إلى ذلك سبيلاً؛ للحديث " التَّائِبُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ "،^١، فإنَّ كَانَ لَا بُدَّ فَلْيَضَعْ ظَاهِرَ كَفِّهِ الْيُسْرَى عَلَى يَمِينِهِ.^٢

فصل في مباحات الصلاة

اعلم - يا باريك الله فيك - أنه يُباحُ بلْ يندبُ للمصلي - أحياناً - بعضُ مِنَ الأعمالِ والأفعالِ التي تكونُ خارجَ الصلاةِ، وذلكَ بقدرِ الحاجةِ إليها.، وضابطه: كلُّ ما كانَ مِنْ مصلحةِ الصلاةِ أو دعتِ الضَّرورةُ إليه، وَمِنْ ذلكَ:

١ - الفتحُ على الإمامِ في القراءة: لا سِيَّما إنَّ تردَّدَ أو لم يكنْ قد قرأَ ما تتمُّ بهِ الصَّلَاةُ.^٣

^١ - الترمذي، باب: مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّائِبِ فِي الصَّلَاةِ، رقم الحديث ٣٣٨.

^٢ - تَنْبِيْهُ: ولا يخفى عليك - أيها الخريصُ على طاعة مولاك - أن مقام الصلاة والوقوف بين يدي الله تعالى مقام عظيم، لذا فلا يليق بالعابد الحق أن يفتح فاه أمام مولاه؛ فإن ذلك معبر عن الكسل والتكاسل الموصوف به أهل الدرك الأسفل من النار ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَاتَىٰ إِرَآءُيَ النَّاسِ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء: ١٤٢)، وأيضاً قال عنهم في سورهم الفاضحة: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَاتَىٰ﴾ (التوبة: ٥٤)، ومن منا لا يخشى النفاق وقد خشيه فاروق الأمة والخليفة الثاني شهيد الحراب عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

^٣ - تَنْبِيْهُ آخَرُ: وعليه فلا ينبغي معاملة الإمام بالفتح من كل حذبٍ وصوب بحجة التصويب لقراءته، حتى يقوم بالرد عليه مَنْ يسمعه ومن لا يسمعه من أطراف المسجد وأواخر الصفوف، فتسمع الأصوات تتعالى من هنا وهناك ويحصل اضطراب عند الإمام وحلبة في المسجد، إذ قد يكون الإمام قادراً على مراجعة نفسه والاهتداء إلى صواب قراءته، أو الركوع في موضع تمت فيه القراءة وأمكن فيه الركوع، وفي مثل هذه الحالة شدَّدَ بعض أهل العلم حتى ذهب - وإن كان علمائنا المعاصرون لا يقولون به- إلى بطلان صلاة المأموم الذي تكون هذه حالته، فقد قال الإمام السالمي رحمه الله في بعض أجوبته: "إذا قرأ الإمام مقدار ما تتم به الصلاة فلا يجوز للمأموم أن ينبيهه والله أعلم"، وهذه هي حال الجاهل بالفقه في الدين، وما أولى حاله بما وصفه به النور السالمي رحمه الله:



أهـنـمـ فـقـهـ الصـلـة



٢- تنبيه الإمام بالتسبيح له عند الخطأ: التسبيح أن يقول المأموم "سُبْحَانَ اللَّهِ"؛ وهذا في حق الرجال، أما النساء فالمشروع في حقهن التصفيق؛ لقوله ﷺ: "مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ انْتَفَتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ".^١

٣- البكاء لأمر الآخرة: فقد كان ﷺ إذا كَبُرَ سَمِعَ لبكائه في صدره أزيزاً كأزيزِ المرجل^٢، هذا إذا لم يتعمده المصلي، أما تعمده فلا يصح؛ لأن البكاء ليس من أعمال الصلاة المشروعة، وكذا ليس له أن يتعمد قراءة آيات من أجل أن يبكي، أو يعلم أنه سيبكي عند قراءتها^٣.

٤- الفعل الخفيف لإصلاح الصلاة: كتسوية موضع السجود، أو إزالة أذى وقع بالعين أو الفم، أو طرد ذباب بالوجه شغل المصلي عن صلاته، وذلك كله بأقل فعل

هذا..ومن غريب ما رأيناه أنا وجدنا من يرفع عقيرته ويعلّي صوته في الحرم المكي ليفتح على الإمام في صلاة التهجد وبينه وبين الإمام الآلاف من المصلين، والله في خلقه شؤون، والله المستعان. انظر:

- السلمي، جوابات الإمام السلمي ج ١ ص ٤٢٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ شوال ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٧م.

١ - مسلم، باب: تَقْلِيمِ الْجَمَاعَةِ مَنْ يُصَلِّي بِهِمْ إِذَا تَأَخَّرَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَخَافُوا مَفْسَدَةَ التَّقْلِيمِ، رقم الحديث ٦٣٩. التصفيق هو التصفيق، وليس هو -طبعاً- بالكيفية المعروفة عند العامة من ضرب باطن الكف بباطن الأخرى، وللعلماء خلاف في صفة التصفيق المشروع في الصلاة، يقول شيخنا القنوي -أبقاه الله تعالى- بعدما حكى الأقوال في المسألة: "وَلَا شَكَّ بَأَنَّ التَّصْفِيْقَ بِظَاهِرِ الْكَفِّ عَلَى الْبَاطِنِ أَوْلَى، لَأَنَّ التَّصْفِيْقَ بِالْبَاطِنِ عَلَى الْبَاطِنِ قَدْ يَحْدُثُ مِنْهُ صَوْتُ كَبِيرٌ لَا دَاعِيَ إِلَيْهِ".

فائدة مهمة: هذا عندما تصلي النساء خلف الرجال ويكون الإمام بطبيعة الحال رجلاً، أما عند صلاة المرأة بنات جنسها فإن المشروع في هذه الحالة -على [أهـنـمـ](#) عند العلامة القنوي- هو التسبيح لا التصفيق لعدم سماع أحد من الرجال لأصواتهن. للمزيد انظر:

- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ١١٧-١١٨.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢١/٩/٢٠٠٧م.

٢ - النسائي، باب: البكاء في الصلاة، رقم الحديث ١١٩٩.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٢م/ ١٤٢٣هـ "مذكرة خاصة ص ١".

وأدنى حركة يتم بها المقصود، فقد جاء أن النبي ﷺ قال في الرجل يسوي الثراب حيث يسجد قال: "إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً"¹.

٥- **دفع المار بين يدي المصلي:** إذا كان مرورة بينه وبين سترته، أو بينه وبين موضع سجوده قال الرسول ﷺ: "إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِيدْرَاهُ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنَّ أَبِي فليقاتله فإِذَا هو شيطان"².

٦- **قتل الأسودين الحية والعقرب:** ويقاسُ عليهما كل مؤذٍ، وذلك بأقل حركة ممكنة؛ قال رسول الله ﷺ: "اقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ"³.

٧- **تنجية النفس أو المال من الهلاك:** فقد جاءت الشريعة بحفظ هذه المقاصد العامة، والضروريات الخمس⁴.

٨- **حمل الطفل وإسكاته:** يقول محدث العصر -عافاه الله-: "لا مانع من أن تحمل المرأة ابنها في الصلاة، بل وترضعه لإسكاته إِنْ اضْطَرَّتْ لذلك على الصحيح"⁵.

٩- **بلع البصاق والريق أو القأوة:** إذا تجمع في فم المصلي وشغله عن صلاته؛ لأن ذلك من مصلحة الصلاة، ويُشير إلى الجواز قوله ﷺ: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصَلِّي فَلَا يَبْصُقُ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى"⁶.

١ - البخاري، باب: مسح الحَصَا في الصَّلَاةِ، رقم الحديث ١١٣١.

٢ - الربيع، باب: الجواز بين يدي المصلي، رقم الحديث ٢٤٦.

٣ - أبو داود، باب: الْعَمَلُ فِي الصَّلَاةِ، رقم الحديث ٧٨٦.

٤ - تقدّم الكلام حول هذه المقاصد أو الضرورات الخمس عند الحديث على قاعدة "الضَّرَرُ يُزَالُ"، وهذه الضرورات الخمس التي جاءت الشريعة بحفظها هي: الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض. وبذلك تعرف أن هذا الفرع هو تطبيق عملي لهذه القاعدة الجليلة... فشدَّ العزم نحو الأصول والقواعد تدرك بها الفروع والمقاصد:

فَمَنْ يُمَارِسُهَا يُحْصِلْ مَلَكَهٗ *** يَدْرِى بِهَا مَا أَخَذَهُ وَمَسْلَكَهٗ

٥ - القنوي، سعيد بن مبروك، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٥ رجب ١٤٢٣هـ،

يوافقه ٢٠٠٢/٩/٢٢م.

الباب السابع: في صلاة الجماعة

تعرّف -أيها المسلم الموفّي بدينك- أن دينك الإسلام دين الوحدة والتوحيد، فكما لا يتم إسلامٌ بغير توحيد، فكذا لا يكملُ إيمانٌ بغير اجتماعٍ ووحدةٍ، ولذا جاءت جميعُ أركانِ هذا الدين تدعو للوحدة والجماعة، وتنبتُ الفرقة والتفرقة، بل وتعدّها مخالفةً لمقتضى الطاعة، فالصلاة والصيام والحج والزكاة كلّها عباداتٌ جماعيةٌ اجتماعيةٌ، وكان من أعظمها على الإطلاق صلاة الجماعة.. فهي بحق من سنن الهدى التي شرعت بالكتاب والسنة والإجماع..

فصل في مشروعية صلاة الجماعة وفضلها

جاء في فضل الجماعة ومشروعيتها نصوصٌ كثيرةٌ من الكتاب، وسنة النبي الأواب ﷺ، نذكرُ غيضاً ونتركُ فيضاً، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق:

- ١- **فمن الكتاب** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ..﴾ (النساء: ١٠٢)، فأقامت لهم الصلاة أي: في جماعة^٣.

١- الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٧ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٢م.

٢- الربيع، باب: في المساجد وفضل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث ٢٦٤.

٣- الآية -أيضاً- دليلٌ واضحٌ على وجوب صلاة الجماعة على الأعيان -كما سيأتي قريباً بإذن الملك العلام-.

٢- **وَمِنَ السُّنَّةِ** قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ خَيْرٌ مِنْ صَلَاةِ الْفَدِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً" ^١، وَقَوْلُهُ ﷺ: "مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ" ^٢.

٣- **أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَاعُ** فَقَدْ أَطْبَقَ الْمُسْلِمُونَ جَيلاً بَعْدَ جَيْلٍ، قَوْلًا بَعْدَ عَمَلٍ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ^٣.

فَصْلٌ فِي حُكْمِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

الجماعة في الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ **فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ**، تَلْزُمُ كُلِّ مَكْلُفٍ بَعِيْنِهِ مَا اسْتَطَاعَ إِلَيْهَا سَبِيلاً، هَذَا هُوَ **الْمُعْتَمَدُ** الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -أَبَقَاهُمُ اللَّهُ-، وَمَا سِوَاهُ ضَعِيفٌ وَمَرْجُوحٌ، بَلْ تَرَكُّهَا شَارَةُ النِّفَاقِ وَدَيْدَنُ الْمُنَافِقِينَ، أَعَاذَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْهُ وَمِنْهُمْ..

١- الربيع، باب: في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، رقم الحديث ٢١٨.

٢- مسلم، باب: فَضْلُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ، رقم الحديث ١٠٤٩.

٣- ابن المنذر، الإجماع ص ٩.

٤- أفاضَ الحديثَ حَوْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَكَشَفَ اللَّثَامَ لِمَنْ التَّبَسَّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَنَامِ كُلِّ مِنَ الشَّيْخَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ: شَيْخِ الْمَفْسَرَيْنِ

العلامة الخليلي في جواهر تفسيره، فراجع الثالث منها تهدي، وذلك عند تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرِّكْعَيْنِ﴾ (البقرة: ٤٣)، وشيخ المحدثين العلامة القنوبي في رسالة خاصة حول حكم صلاة الجماعة، فيمّم نحوها تجني ذُرَّهَا، وَمَنْ قَصَدَ الْبَحْرَ اسْتَقْلَّ السَّوَابِقَا.

يُنْظَرُ:

- الخليلي، جواهر التفسير ج ٣ ص ١٩٦-٢١٤.
- المنتدى الأدبي، قراءات في فكر أبي سعيد الكدّمي، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "التأصيل الفقهي عند الإمام أبي سعيد الكدّمي" ص ٥٥.
- القنوبي، حكم صلاة الجماعة، إصدار: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع.

وسأذكرُ لك -أيها الطالبُ- على وجه الإجمالِ والاختصارِ بعضاً من أدلةِ وجوبِ شهودِ الصَّلواتِ الخمسِ في الجماعاتِ، وسأتروكُ الباقي للكتبِ المطولاتِ، ومن لم ينفعهُ قليلُ الحكمةِ ضرُّه كثيرُها:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرَّكْعَيْنِ﴾ (البقرة: ٤٣)، وذلك لا يكونُ إلا في الجماعاتِ^١.

٢- قولُ الإمامِ القانتِ رحمته الله: "لقد هممتُ أن أمرَ بحطبٍ فيحطبُ، ثم أمرَ بالصلاةِ فيؤذنُ لها، ثم أمرَ رجالاً يؤمُّ الناسَ ثم أخالفُ إلى رجالٍ فأحرقُ عليهم بيوتهم.."٢، ولو كانتِ فرضٌ كفايةً لكانتِ الكفايةُ حاصلةً بالنبيِّ رحمته الله ومن يُصلي معه من الصَّحابةِ -رضوانُ الله تعالى عليهم-، ولو كانتِ مجردَ سنةٍ لما استدعى الأمرُ هذه العقوبةَ الصَّارمةَ.

٣- ما ثبت أن عبدَ الله بنَ مسعودٍ رضي الله عنه قال: "من سرَّه أن يلقى اللهَ غداً مُسليماً فليحافظْ على هؤلاء الصَّلواتِ حيثُ ينادى بهنَّ -أي في الجماعاتِ-، فإنَّ اللهَ شرَعَ لنبِيِّكم رحمته الله سننَ الهدى وإِنَّهنَّ من سننِ الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يُصلي هذا المُتخلفُ في بيته لتركتم سنةَ نبيِّكم ولو تركتم سنةَ نبيِّكم لضللتم.. لقد رأيتنا وما يتخلفُ عنها إلا مُنافقٌ معلومُ النفاقِ، ولقد كان الرجلُ يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يُقامَ في الصفِّ"^٣.

والكلامُ غنيٌّ عن التعليلِ والتطويلِ بالتدليلِ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ (ق: ٣٧).

١ - الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٧٦-٧٧.

٢ - الربيع، باب: في أوقات الصلاة، رقم الحديث ١٨٤.

٣ - مسلم، باب: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى، رقم الحديث ١٠٤٦.



اقْرَأْ وَتَدَبَّرْ

لَمْ يَعْذُرِ الْمُخْتَارُ خَيْرَ الْبَشَرِ	***	ابن أم مكتوم ضَرِيرَ الْبَصَرِ
بَلْ قَالَ فِيهِ أَجِبَ النَّدَاءُ	***	وَلَمْ يَكُنْ يَعتبرُ الْعَمَاءَ
فَالْفَاتِحُ الْبَصِيرُ أَوْلَى وَأَحَقُّ	***	أَنْ يَلْزَمَنَّ فَعَلَهَا إِذَا انْطَلَقَ ^١

فَصْلٌ فِي أَعْذَارِ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ

اعلم - حفظك الله من كل سوء ومكروه، بعدما تقرر لديك أن صلاة الجماعة فريضة على الأعيان - اعلم أن هناك أعذاراً شرعية تُسوِّغُ للمصلي التخلف عن صلاة الجماعة، ومن الأعذار الشرعية - سَلَّمَكَ اللهُ - ما يلي:

١- **الْخَوْفُ وَالْمَرَضُ:** بدليل قول النبي ﷺ وفعله، أمَّا قوله فحديث ابن عباس مرفوعاً: "قَالُوا: وَمَا الْعُذْرُ؟ قَالَ: خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ"^٢، وأمَّا الفعل فعدم خروجه ﷺ لصلاة الجماعة فترة مرضه الذي توفي فيه، وأمر أبا بكر ليقوم مقامه في إمامة المصلين، مع العلم أن حجرات بيته كانت ملاصقة لمسجده الشريف ﷺ.

٢- **الرَّيْحُ وَالْمَطَرُ وَالْبَرْدُ الشَّدِيدُ:** حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر وريح أن يقول: "أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ"^٣.

١ - السلمي، عبد الله بن حميد. جواهر النظام ج ١ ص ١٠٥-١٠٦.

٢ - للمزيد والتفصيل: انظر جواباً مطولاً لشيخنا أبي عبد الرحمن - حفظه الله - على أسئلة الشرق الإفريقي ص ٤-٧.

٣ - أبو داود، باب: في التشديد في ترك الجماعة، رقم الحديث ٤٦٤.

٤ - الربيع، باب: في الإمامة والخلافة، رقم الحديث ٢١٤.

٥ - الربيع، باب: في الأذان، رقم الحديث ١٧٧.

٣- **أَكُلْ مَا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ^١**: وكذا مَنْ ابْتَلِيَ بِاسْتِرْسَالِ الرِّيحِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَشَدُّ وَقَعًا فِي حَقِّ الْمُصَلِّينَ وَالْمَلَائِكَةِ الْمُتَعَاقِبِينَ^٢؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالْثُومَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ"^٣.

٤- **حُضُورُ الطَّعَامِ مَعَ شِدَّةِ الْجُوعِ**: لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُذْهَبُ الْخُشُوعُ؛ قَالَ ﷺ: "إِذَا أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْعِشَاءُ فابْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ قَبْلَ الْعِشَاءِ؛ لِنَلَا تَدْعُو أَحَدَكُمْ نَفْسُهُ إِلَى الطَّعَامِ فَيَشْتَغِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فَيَنْقُصُ مِنْهَا"^٤، مَعَ التَّنْبِيهِ أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ بِقَدْرِ مَا يَدْفَعُ هَذِهِ الْحَاجَةَ، لَا أَنْ يَسْتَرْسَلَ فِي مَطْعَمِهِ وَمَشْرَبِهِ وَالنَّاسُ فِي مَسَاجِدِهِمْ يُصَلُّونَ.

٥- **الصَّلَاةُ مَعَ مُدَافَعَةِ الْأَخْبَثِينَ**: لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ مَعَ مُدَافَعَةِ الْأَخْبَثِينَ^٥، وَالْأَخْبَثَانِ هُمَا: الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ - كَمَا تَقَدَّمَ.

فصل في مواضع صلاة الجماعة

ولا تجب صلاة الجماعة إلا في الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ الْمَكْتُوبَاتِ، وكذا في صلاة الجمعة، وما عداها من الصَّلَوَاتِ فَالْجَمَاعَةُ فِيهَا سُنَّةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَذَلِكَ كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْكُسُوفَيْنِ وَالتَّرَاوِيحِ وَالِاسْتِسْقَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١ - ولذا فلا يخفى عليك -أيها الفطن- أنَّ الواجب عليك أن تتجنب هذه المأكولات أوقات الصلوات إلا إن ذهبت رائحتها بقتلها طبخاً، فعند ذلك زالت العلة ووجبت الجماعة.

وهكذا يقال في الأعذار المذكورة بعدها (حضور الطعام، ومدافعة الأخبثين)، الأصل أن على الإنسان المقيلاً على صلاة الجماعة أن يتخلص منها سلفاً؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

٢ - القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ٧.

٣ - مسلم، باب: نَهْيُ مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا أَوْ كُرْثًا أَوْ نَحْوَهَا مِمَّا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ عَنْ حُضُورِ الْمَسْجِدِ حَتَّى تَذْهَبَ تِلْكَ الرَّيْحُ وَإِخْرَاجِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ، رقم الحديث ٨٧٦.

٤ - الربيع، باب: فِي السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ، رقم الحديث ٢٥٢.

٥ - الربيع، باب: جَامِعُ الصَّلَاةِ، رقم الحديث ٣٠١.

فصل في تكرار الجماعة

تعلم - وفقني الله وإياك لأسباب العلم - أنه يمنع المصلون - على سبيل العمدة - من إنشاء جماعة قبل الجماعة الراتبية الأولى، وهكذا بعدها؛ لأن الجماعة شرعت من أجل الاجتماع، وفعل ذلك دليل التفرق وشارة النزاع.

ويجوز تكرار الجماعة لمن أتى متأخراً بسبب نوم أو ما أشبهه من الأعذار ما لم يفض ذلك إلى التهاون في حضور الجماعة الأولى، فقد جاء أن رجلاً دخل المسجد وقد صلى رسول الله ﷺ بأصحابه، فقال رسول الله ﷺ: "مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّيَ مَعَهُ"، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَصَلَّى مَعَهُ^١.

وهذا الحكم - وهو التصدق بالتفعل خلف المفترض المتأخر - في غير الفجر والعصر؛ إذ لا صلاة بعدهما كما ثبت ذلك في الحديث^٢.

وفي الحديث - أيضاً - دليل على أن الجماعة تنعقد باثنين فصاعداً.

وهكذا لا مانع على **المعتمد** عند الشيخين - حفظهما الله - من إعادة الصلاة جماعة إن كان هنالك موجب للإعادة؛ إذ لا دليل على المنع بل هو الواجب في حقهم، وإن قال بخلافه من قاله^٣.

١ - أحمد، مسند أبي سعيد الخدري ﷺ، رقم الحديث ١٠٩٨٠.

٢ - قلت: وبهذا التفصيل سمعت العلامة إمام السنة - بارك الله فيه - يفتي ويقول، وذلك في دروسه الصيفية لعام ٢٠٠٠م، والحديث المشار إليه هو قوله ﷺ: "لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس".

الربيع، باب: في جامع الصلاة، رقم الحديث ٢٩٨.

٣ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٨٠، ١٠٣، ١١٢.

ولا يجوزُ اتفاقاً إقامةُ جماعتين متماثلتين في نفس المكان والزمان، وفي حال اختلاف الصَّلاتين فعلى الجماعة الثانية أن تنتظرَ حتى تنتهي الجماعة الأولى، وإن كان لا بُدَّ فاعلةً فعليةً أن تغيبَ إلى موضع بعيدٍ بحيث لا يُسمعُ للأولى صوتٌ، ولا يصحَّ بها اقتداءٌ.

﴿تَحْذِيرٌ﴾: وعليه فمن أقام جماعةً أخرى مع علمه بوجود جماعةٍ قريبةٍ قد أقيمت من قبل في نفس المكان والزمان—ولو اختلفَ الفرضان— فصلاة الجماعة الثانية باطلةٌ وعليهم إعادةُ صلاتهم، فليُنْتَبَهَ لذلك، والله المستعان^١.

مَسْأَلَةٌ

من دخل المسجد وأقيمت الجماعة الأولى (الأصليَّة) وجب عليه الدُّخُولُ والصَّلَاةُ معهم، وإن كان قد صَلَّى تلك الفريضة سلفاً فإنه يجعلها نافلةً^٢؛ لما ثبت في الحديث أن النبي ﷺ رأى رجلاً مُعْتَزِلاً في المسجد بعد أن صَلَّى بالناسِ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ، وَقَالَ لَهُ: " مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ؟!! " قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنْ قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي، فَقَالَ: " إِذَا جِئْتَ وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ فَصَلِّ مَعَهُمْ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ فِي أَهْلِكَ " ^٣.

• القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (مذكرة رقم ١١ ص ٨).

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. فقه أهية والهدية، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

٢ - وهذا الحكم عام يشمل جميع الفرائض على الصحيح بما فيها فريضة الفجر والعصر؛ لأن الدخول هنا واجب فأشبهت الصلوات السببية من هذه الناحية.
يُنظر:

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"— حلقة: ١٧ شوال ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٢/١٢/٢٠٠٢م.
• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"— حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٩/١١/٢٠٠٤م.

٣ - قال الربيع: قال أبو عبيدة: معنى ذلك أن يجعلها سبحة—أي نافلة—.
(الربيع، باب: في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، رقم الحديث ٢١٩).



أما إن كانت تلك الجماعة غير الجماعة الأولى كجماعة ثانية أو ثالثة فهو مخير بين الدخول أو عدمه^١ إلا بعد الفجر والعصر فإنه لا يدخل؛ إذ لا صلاة بعدهما - كما تقدم - ، والله أعلم.

فصل في صلاة المرأة مع الجماعة

اعلم - عبد الله -، اعلمي - أمة الله - أن صلاة المرأة في صحن دارها خير من صلاتها في مسجد بلديتها، وصلاتها في غرفتها خير من صلاتها في صحن دارها، لكن مع ذلك يجوز للمرأة أن تشهد الجمعة والجماعات في مساجد المسلمين بشرط أن تخرج في كامل عفتها وحشمتها بعيدة كل البعد عن كل ما قد يلفت انتباه الرجال من الزينة الظاهرة؛ فعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: "لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل".

قال الربيع: ذلك من أجل ما يعملن من العطر والريح والطيب، فيدخلن به المسجد ويشغلن به الناس عن الصلاة^٢.

^١ - القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/١٠م.

^٢ - الربيع، باب: في المساجد وفضل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث ٢٦٢.



المعتمد في فقه الصلاة



الباب الثامن: في أحكام الإمامة

تعلم - جعلك الله إماماً للمتقين - أن الله ﷻ شرع الإمامة في الجماعات، كما بين ذلك إمام الأنبياء والمرسلين بقوله وفعله ﷺ، وذلك لا يتحقق إلا بوجود إمام ومقتدين به، ولأن إمام القوم هو وفدهم إلى ربهم تبارك وتعالى، وفضل الصلاة يتضاعف بفضل الإمام وخشوعه، فما على المقتدين إلا أن يحسنوا اختيار مقدمهم، وأن لا يختاروا لهذا الأمر إلا من كان أمثلهم طريقة وأقومهم سبيلاً.

فصل في شروط الإمام

يُشترط لمن يتقدم إماماً للناس ما يُشترط لصحة صلاة كل مصلٍ من الإسلام والعقل والطهارة، وكذا يُشترط للإمام خاصة أن يكون:

١- **ذَكَرًا:** فلا تصح إمامة امرأة برجال، وجازت - على **المعتمد** عند الشَّيْخَيْنِ^١ - أبقاهما الله - إمامتها بنات جنسها، في جميع الصلوات فرضاً كانت أو نفلاً على ألا يتخذ ذلك عادةً، وتقف المتقدمة للإمامة في هذه الحالة وسط الصف.

٢- **عالمًا بأحكام الإمامة والقراءة:** لأن عدم ذلك قد يؤدي إلى بطلان الصلاة وفسادها، ويُستثنى ما إذا كانوا جميعاً جهلةً بالأحكام والتلاوة ففي هذه الحالة يتقدم

١ - يُنظر:

- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ١٣٩.
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٤٨.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٨ هـ، يوافقه ١٤/٩/٢٠٠٧ م.



المعتمد في فقه الصلاة



أحدهم فإمامة الأُمِّيِّ جائزةً بمثله، ولا يتركون الجماعة الواجبة لهذا السَّبَبِ^١، فما لا يُدْرِكُ كلُّه لا يُتْرَكُ جُلُّه.

٣- سَلِيمًا مِنَ الْعَاهَاتِ: التي تمنعُ أداءَ الصَّلَاةِ على الجهة المشروعة بأركانها وفرائضها، كالمقعدِ وصاحبِ سَلَسِ البولِ -عَافَاَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ- فَإِنَّهُ لَا يَوْمُ إِلَّا بِمِثْلِهِ.

وليسَ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَى -على الصحيح-^٢؛ ودليلُهُ الجُلِّيُّ الواضِحُ استخلافُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَعْمَى^٣ ابنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ليقومَ بِإِمَامَةِ الْمُصَلِّينَ حالَ سفرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

فَائِدَةٌ

اعلمْ -أيُّهَا الْمُتَفَقِّهُ فِي الدِّينِ- أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ أَدْرَجَ فِي بَابِ شُرُوطِ الْإِمَامِ الْبُلُوغَ بِاعْتِبَارِهِ شَرْطًا لَصِحَّةِ الْإِمَامَةِ، وَلَكِنَّهُ رَأْيٌ مَرْجُوحٌ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -يَحْفَظُهُمَا اللَّهُ-، وَالرَّاجِحُ خِلَافُهُ^٤؛ وَعَلَيْهِ فَتَصِحُّ إِمَامَةُ الصَّبِيِّ مَا دَامَ أَنَّهُ مُمِيزٌ لِلْأَحْكَامِ وَمَحَافِظٌ عَلَى الصَّلَاةِ

١ - الخليلي، أحمد بن محمد. الفتاوى ج ١ ص ٧١.

٢ - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ١٢ ربيع الثاني ١٤٢٣ هـ، يوافقه ٢٣/٦/٢٠٠٢ م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٧ ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٥/٦/٢٠٠٥ م.

٣ - بنص القرآن الكريم ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ (عيس: ٢)، وَحَقُّ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَهُ الرَّسُولُ ﷺ وَقَدْ عَاتَبَهُ اللَّهُ فِيهِ، وَحَقُّ لَهُ أَنْ يَوْمَ الْمُسْلِمِينَ فِي عَاصِمَةِ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ وَقَدْ زَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِخَشْيَتِهِ بِقُرْآنٍ يَتْلَى فِي الصَّلَوَاتِ؛ لِيَكُونَ عِظَةً وَتَذَكُّرَةً فِي صَحْفٍ مَكْرَمَةٍ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى﴾ (عيس: ٨-٩).

٤ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٧٣، ٨٥.

بجميع أركانها وشروطها وقراءتها ووظائفها، كما دلّ الدليل الشرعيّ على ذلك، وهو أنّ عمّرو بن سلمة كان يؤمّ قومه وهو صبيّ^١.

لطيفة

دخل وفد من العرب على الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه مهنيين له بعد تولّيه الخلافة، وكان من عادة الوفود أن يُقدّموا أحدهم ليتحدّث باسم الجميع، فتقدّم صبيّ ليتكلّم عن وفده، فقال له عمر رضي الله عنه: يا غلام إن هناك من هو أكبر منك سنّاً! فقال الغلام: أصلح الله الأمير، المرء بأصغريه: قلبه ولسانه، وإذا منح الله المرء لساناً لفظاً وقلباً حافظاً فقد استحقّ الكلام، وإذا كان الأمر بالسّن فإن هناك من هو أكبر منك سنّاً، فتهلّل وجهه عمر وأنشد^٢:

تعلّم فليس المرء يولدُ عالماً	***	وليس أخو علم كمن هو جاهل
وإنّ كبير القوم لا علم عنده	***	صغير إذا التفت عليه المحافل

• المنتدى الأدبي، قراءات في فكر ابن بركة البهلوي، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "ابن بركة والبحث العلمي" ص ٣٠.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٩/٥/٢٠٠٥م. وحلقة: ٢٩ ربيع الثاني ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٨/٥/٢٠٠٦م.

١ - البخاري، باب: وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صَعْبٍ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ مَسَحَ وَجْهَهُ عَامَ الْفَتْحِ، رقم الحديث ٣٩٦٣.
والترمذي، باب: مَنْ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ، رقم الحديث ٤٩٥.

٢ - القصة ذكرها كثير من أهل السير والأدب ومن ذكرها مع الشاهد ابن عساكر في تاريخ دمشق عند حديثه عن سيرة الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز وذكر مناقبه الذائعة. يُنظر:

• ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق ج ١٩ ص ٩٨-١٢٧.

• الذهبي، سير أعلام النبلاء ج ٥ ص ١١٤-١٤٨.

فصل في مراتب الأئمة

واعلم - يا رعاك الله - أن **المُعْتَمَدَ** في مراتب الأئمة وأحقهم بالتقدم لإمامة الناس هو ما ثبت من قول النبي ﷺ: "يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَاعْلَمَهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا"؛^١ لذا إن اجتمع الأقرأ والأفقه قُدِّمَ الأقرأ ما دام أن عنده من فقه الصلاة ما لا بأس به، وإلا قُدِّمَ الأفقه^٢.

والفاسق ليس أهلاً للإمامة ولا كرامة، فلا يُقدَّم إماماً ليصلي بالناس، فإن تقدّم جازت إمامته ما لم يُدخل فيها ما يُفسدها؛ قال ﷺ: "الصَّلَاةُ جَائِزَةٌ خَلْفَ كُلِّ بَارٍ وَفَاجِرٍ"^٣،

١ - الربيع، باب: في الإمامة والخلافة، رقم الحديث ٢١٢.

٢ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، (مذكرة خاصة ص ٩).

٣ - الربيع، باب: في الإمامة والخلافة، رقم الحديث ٢١١.

تَنْبِيْهُ مُهْمٌ: قدما ذكر ضابط جواز إمامة الفاسق وهو "ما لم يُدخل فيها ما يفسدها" على نص الحديث لما ظن كثير من الناس أن هذه الزيادة من الحديث نفسه وأخذوا يروون الحديث بما فيه هذه الزيادة، فيقولون: قال رسول الله ﷺ: "الصَّلَاةُ جَائِزَةٌ خَلْفَ كُلِّ بَارٍ وَفَاجِرٍ" ما لم يُدخل فيها ما يفسدها، وهذا خطأ كبير، والأشد منه أن وقعت فيه كثير من طبعات المسند حتى تلك الحديثة والتي عُدَّتْ أكثرها تحقيقاً وتدقيقاً، والحق أن هذه الزيادة مدرجة في ذيل الحديث، فهي من قول الإمام الربيع، وليست من الحديث نفسه..

وَالْمُنْدَرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ *** مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

وهذه الزيادة وإن كانت مدرجة وليست من لفظ الحديث فلا يعني ذلك عدم صحتها في نفسها، بل هي ضابطٌ وقيدٌ لا بد منه في صحة إمامة الفاسق وغير الفاسق، فمن أدخل في صلاته ما يفسدها لم تجز إمامته، وفسدت صلاته وصلاة من يصلي خلفه، يقول العلامة القنوبي -حفظه الله-: "وهذا الحكم شاملٌ لكل فاسق بشرط أن لا يأتي فيها ما يفسدها كما نص على ذلك الإمام الربيع -رحمه الله تعالى-، وهو تقييد صحيح لا غبار عليه، وقد توهم بعضهم أنه من جملة الحديث وليس الأمر كذلك".

هذا.. وقد نبّه على مثل هذه اللطيفة شيخنا بدر الدين الخليلي -حفظه الله- في تفسيره لآيات الصيام، وذلك في حديث المصطفى ﷺ: "إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارَ وَغَرِبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ"، زاد بعضهم في آخر الحديث: "أَكَلَ أَوْ لَمْ يَأْكُلْ" ظناً منه أنه من الحديث وليس هو كذلك، بل هي زيادة مدرجة لبيان معنى الحديث فقط، والعلم عند الله تعالى.

وَهُوَ فِعْلُ السَّلَفِ أَبِي الشَّعْثَاءِ وَأَتْبَاعِهِ خَلَفَ أُمَّةَ الْجَوْرِ وَوَلَاةَ الظُّلْمَةِ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ كَالْحِجَاجِ
بَنِ يَوْسَفَ الثَّقَفِيِّ وَزِيَادِ بْنِ أَبِيهِ -عَامِلَهُمُ اللَّهُ بِمَا يَسْتَحِقُونَ-.

﴿تَنْبِيْهٌ﴾

وَلَا يَوْمُ الرَّجُلِ فِي دَارِ الرَّجُلِ، وَلَا الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِ الْآخِرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَفِيهِ نُظَمُ:
وَصَاحِبُ السُّلْطَانِ فِي سُلْطَانِهِ *** أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ مِنْ أَعْوَانِهِ
وَصَاحِبُ الْمَرْزَلِ فِي مَرْزَلِهِ *** أَوْلَى لِأَنَّهُمْ أَتَوْا مِنْ أَجْلِهِ

فصل في مواضع المأموم مع إمامه

اعلم -رَحِمَكَ اللَّهُ- أَنَّهُ لَا يَخْلُو الْحَالُ مَعَ الْإِمَامِ مِنْ مَأْمُومٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرٍ، رَجَالًا أَوْ
نِسَاءً عَلَى الْبَيَانِ التَّالِي:

فَالْمَأْمُومُ الْمُنْفَرِدُ الذَّكَرُ يَقِفُ مِلَاصِقًا لِإِمَامِهِ مِنْ جِهَةِ الْيَمِينِ^٢، فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ
مَأْمُومٌ ثَانٍ وَهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ جَذِبَ الْلاحِقُ الْمَأْمُومَ السَّابِقَ حَتَّى يَضَعَهُ فِي سِتْرَةِ الْإِمَامِ خَشِيَةً
أَنْ يَتَأَخَّرَ هُوَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَيَبْقَى الْأَوَّلُ بِلَا سِتْرَةٍ.

(يُنْظَرُ: الْقُنُوي، فَنَاوِي عَلَى أَسْئَلَةٍ مِنَ الشَّرْقِ الْإِفْرِيْقِي ص ٤).

^١ - السَّامِي، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. جَوْهَرُ النِّظَامِ ج ١ ص ١٠٧.

^٢ - وَلَا يَلْزَمُ -عَلَى أَهْمَنِي- عِنْدَ الْعَلَامَةِ الْقُنُوي- أَنْ يَتَأَخَّرَ الْمَأْمُومُ عَنِ الْإِمَامِ قَلِيلًا، أَوْ يَتَقَدَّمَ الْإِمَامُ الْمَأْمُومَ، وَإِنْ تَقَدَّمَهُ
قَلِيلًا فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِمْ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، أَمَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ فَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، بَلْ هُوَ مُبْطَلٌ لِلصَّلَاةِ،
إِلَّا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ -عَلَى الصَّحِيحِ-، وَهِيَ تَقَدُّمُ الْمَأْمُومِينَ الْإِمَامَ فِي صَحْنِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ، أَمَّا مَنْ
جِهَةَ الْإِمَامِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَتَقَدَّمُوهُ أَبَدًا.

وَكَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَقَدَّمُوهُ فِي الْمَوْضِعِ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَقَدَّمُوهُ أَوْ يَسَابِقُوهُ فِي أَيِّ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ مِنْ قِرَاءَةِ
وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَقُعُودٍ، وَمَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِي، بَرْنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٤ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوْمَافَقُهُ ٢٠٠٢/١١/٣٠م.
- الْقُنُوي، جُلُوسَةُ إِفْتَاءٍ "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ"، إِتْنَاج: مَكْتَبَةُ وَتَسْجِيْلَاتِ الْهَلَالِ الْإِسْلَامِيَّةِ.



المعتمد في فقه الصلاة



وإن كانوا اثنين فأكثر صفوا خلف الإمام ابتداءً، ويؤمرون مع ذلك -إذا كانوا أكثر من اثنين- بتوسيط الإمام في جميع الصفوف، وإن ابتدأ المأمومون الصف من طرفه ولم يمتد إلى وسطه فسدت صلاة ذلك الصف^١.

وكذا تفسد صلاة المصلي المنفرد خلف الصف مطلقاً، أو مع عدم تمام الصف السابق^٢، عياداً بالله من الجهل.

مَوَاضِعُ الْمَرَأَةِ مَعَ الْإِمَامِ

وتقف المرأة إذا كانت منفردة عن يمين الإمام زوجاً أو محرماً كحال المأموم المنفرد، وقيل: بل تصف خلف الإمام مطلقاً، والكل سائغ ومقبول^٣.

• القنوي، دروس صيف ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، (مذكرة خاصة ص ٧٠).

• القنوي، دروس صيف ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م (مذكرة خاصة ص ٥٠).

١ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٨٠.

• القنوي، دروس صيف ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، (مذكرة خاصة ص ٥٠).

٢ - الرأيان موجودان عند علمائنا -حفظهم الله- فالرأي الأول: هو الذي ذهب إليه العلامة أحمد بن حمد الخليلي في فتاواه القيمة، وعليه فلا يصف إلا بحق خلف الصف منفرداً بل عليه أن يجزأ أحدًا، ولو كان الصف السابق مكتملاً، والرأي الثاني: وهو عدم فساد صلاة المنفرد خلف الصف إلا إذا كان الصف السابق غير مكتمل، وفي هذه الحالة لا يُشرع الجزأ ولا الالتصاق بالصف الأمامي، وهو رأي الإمام أبي نهبان رحمته الله، ومال إليه العلامة سعيد بن مبروك القنوي، ولكل دليله ومستنده، ولا حرج على عامل بأي من القولين -بإذن الله- ما دام أن لكل واحد دليلًا معتبرًا، ولكل رأي حظ من النظر ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٦٠).

يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٩٩، ١٩٣.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٠/١١/٢٠٠٣م.

٣ - على القول الأول: أفق شيوخنا بدر الدين، وبالثاني: يفتي شيخنا القنوي -حفظهم الله جميعاً- ﴿وَلِكُلِّ وُجْهٌ هُوَ مُوَلِّيًا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ (البقرة: ١٤٨).

يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٣٠/١١/٢٠٠٢م.



وكذا إذا انفردت المرأة مع رجلٍ واحدٍ أو جماعةٍ من الرجال وقفت خلفهم صفًا لوحدتها.

وإذا انفردت النسوة ولم يكن معهنَّ رجلٌ صففن خلف الإمام، وإن كان رجلٌ واحدٌ مع الإمام صفَّ عن يمين الإمام وصفت النساء خلفهم.

وإذا اجتمع الرجال والنساء والصبيان صفَّ الرجال أولاً ثم صفَّ الصبيان خلف الرجال، وصفت النساء خلف الصبيان؛ قال ﷺ: "خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا" ^١، والله أعلم وأحكم.

فصلٌ في إمامة المتيمم بالمتوضئ

واعلم - أيها المتعلم، لا أراك الله مكروهاً - أن **أَهْلَكُمْ** في صحَّة إمامة المتيمم بالمتوضئ ^٢ هو ما ثبت من إقرار النبي ﷺ لعمر بن العاص حين أم بالمصلين وهو متيمم من جنابةٍ وهم متوضئون ^٣.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ١٥ رجب ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٢/٩/٢٠٠٢م.

^١ - مسلم، باب: تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ وَإِقَامَتِهَا وَفَضْلُ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ مِنْهَا وَالْإِزْدِحَامُ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَالْمُسَابَقَةُ إِلَيْهَا وَتَقْدِيمُ أُولَى الْفَضْلِ وَتَقْرِيْبِهِمْ مِنَ الْإِمَامِ، رقم الحديث ٦٦٤.

^٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيفية مفرغة. مبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، (مذكرة رقم ٦ ص ٦).

^٣ - أبو داود، باب: إِذَا خَافَ الْجُنُبُ الْبُرْدَ أَيْتَمَّمَ، رقم الحديث ٢٨٣.

ونص الحديث: عن عمرو بن العاص قال: احْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ أَنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ، فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا عَمْرُو صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الْإِغْتِسَالِ، وَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء: ٢٩)، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا.

فصل في إمامة المتنفل بالمفترض

ولا يخفى عليك -أيها التلميذ الحريص- أنه يمكن للمتنفل أن يصلي خلف المفترض ولا إشكال في ذلك، وفي العكس (أي في إمامة المتنفل بالمفترض) وقع خلاف أهل العلم، والراجح الجواز على الفتوى عند محدث العصر -حفظه الله-، ولكن الخروج من الخلاف هو الأولى عند الإمكان^١؛ والدليل على رجحان هذا الرأي ما ثبت أن معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله ﷺ العشاء ثم يأتي قومه فيصلي بهم تلك الصلاة وهو متنفل^٢.

فائدة

وبعد أن علمت -أيها التلميذ النجيب، رزقك الله حسن العلم والعمل- أنه لا مانع من إمامة المتنفل بالمفترض على الصحيح؛ فلا شك أنك أدركت أن الصحيح -أيضاً- هو عدم اشتراط اتحاد صلاة المأموم وصلاة الإمام، ولكن الأحوط أن لا يؤخذ بهذه الرخصة إلا في حالات الضرورة، كمن صلى مع إمام فبين له بعدها أن الإمام قد صلى بخلاف الصلاة التي صلاها هو؛ وذلك لأن الأخذ بالجمع عليه أولى إذا أمكن باتفاق الجميع^٣.

^١ - يُنظر:

- القنوي، قرّة العيني ص ٤٩.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ١٨، ٢٥.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٤ جمادى الأولى ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/٨م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٠٩/١٨م.

^٢ - أبو داود، باب: إمامة من يصلي بقوم وقد صلى تلك الصلاة، رقم الحديث ٥٠٧.

^٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول/ بحث الاستدراك، ص ٢٥.

مَسْأَلَةٌ

صَحَّ شَيْخُنَا الْقُدْوَةُ الْخَلِيلِيُّ - حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي فِتَاوَاهُ الْقِيَمَةَ ضَرُورَةً مُتَابَعَةً
الْمَأْمُومِ الْمُتَنَفِّلِ لِإِمَامِهِ الَّذِي يُصَلِّي فَرِيضَةَ الْمَغْرِبِ مِنْ حَيْثُ عَدَدُ الرُّكْعَاتِ، فَيُصَلِّي ثَلَاثَ
رُكْعَاتٍ كَمَا يُصَلِّي إِمَامُهُ^١ وَلَا يَشْفَعُ بِرُكْعَةٍ رَابِعَةٍ، وَهَذَا غَيْرُ دَاخِلٍ فِي حَدِيثِ "لَا وَتِرَانٍ
فِي لَيْلَةٍ"^٢.

فَصْلٌ فِي وَاجِبَاتِ الْإِمَامِ تَجَاهَ مَأْمُومِيهِ

وَاعْلَمْ - أَعَانَكَ اللَّهُ عَلَى الْقِيَامِ بِوَاجِبِ الْإِمَامَةِ - أَنَّ لِلْمَأْمُومِينَ عَلَى إِمَامِهِمْ حَقُوقًا،
فَمِنْ حَقُوقِهِمْ:

أ - **تَفَقُّدُ الصُّفُوفِ وَتَسْوِيتُهَا:** فَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَتَعَهَّدُ تَسْوِيَةَ
الصُّفُوفِ بِنَفْسِهِ، وَيَقُولُ: "سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ
الصَّلَاةِ"^٣.

ب - **عَدَمُ الْإِطَالَةِ عَلَيْهِمْ:** خَشْيَةً أَنْ يَوْجَدَ بَيْنَهُمْ صَاحِبُ عَذْرِ أَوْ حَاجَةٍ؛ قَالَ
ﷺ: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيَخَفْ فَإِنَّ فِيهِمْ السَّقِيمَ وَالضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ
وَإِذَا الْحَاجَةَ فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطِلْ مَا شَاءَ"^٤.

فَصْلٌ فِيَمَا يَحْمِلُهُ الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِينَ

تَعْلَمْ - أَيُّهَا الطَّالِبُ النَّجِيبُ - أَنَّ الْإِمَامَ يَحْمِلُ عَنْ مَأْمُومِيهِ عَدَّةَ أُمُورٍ، وَهِيَ:

١ - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٨١، ١٧٢ .

٢ - التِّرْمِذِيُّ، بَابُ: مَا جَاءَ لَا وَتِرَانٍ فِي لَيْلَةٍ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٣٢ .

٣ - الْبُخَارِيُّ، بَابُ: إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٦٨١ .

٤ - الرَّبِيعُ، بَابُ: فِي الْإِمَامَةِ وَالْخَلَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢١٣ .



المعتمد في فقه الصلاة



أ- قراءة ما زاد على الفاتحة: لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾

وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿ (الأعراف: ٢٠٤) ^١.

ب- قول: "سمع الله لمن حمده": للحديث الصحيح: "إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، قال من خلفه: ربنا ولك الحمد" ^٢.

ت- السهو: بسبب اشتغال القلب عن بعض ركعات الصلاة ^٣.

فصل في بيان ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام

تعلم -أيها الطالب الحاذق- أن **المُعْتَمَد** من الأقوال عند الشيخين ^٤ -متعنا الله بحياتهما- هو القول القائل بارتباط صلاة المأموم بصلاة إمامه صحةً وفساداً، وذلك للأدلة والقرائن التالية:

أ- أن الإمام يحمل عن المأموم بعض أعمال الصلاة -كما مرّ قريئاً-، ولولا الإمام لما ارتفعت عن المأموم.

ب- أن المأموم ليس له أن يتقدم إمامه في شيء من أعمال الصلاة أو أقوالها، فلو تقدمه متعمداً فسدت صلاته.

^١ - أما بالنسبة لقراءة الفاتحة فهي غير داخلة في عموم هذه الآية؛ لأنها مخصصة بقول النبي ﷺ: "لا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة إلا بها"، فوجبت قراءتها على الجميع إماماً أو مأموماً.

^٢ - الربيع، باب: في الركوع والسجود وما يفعل فيهما، رقم الحديث ٢٣٥.

^٣ - وذلك لضرورة متابعة الإمام، أما السجدتان -إذا وقع من المأموم ما يوجب عليه السجود- فلا دليل على أن الإمام يحملها عن المأموم بل الدليل الصحيح يدل على خلافه، وذلك هو عموم حديث النبي ﷺ: "إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فليس عليه صلاته حتى لا يدرى كم صلى، فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدةً وهو جالس". (الربيع، باب: في السهو في الصلاة، رقم الحديث ٢٤٩).

^٤ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٨٥-٨٦.

• القنوي، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ١١.



المعتمد في فقه الصلاة



ت- أن المأموم إذا كان مسافراً وجبَ عليه أن يُصلي خلف المقيم أربعاً بالاجماع مع أن الأصل أن فرضه ركعتان فقط.

ث- قول النبي ﷺ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ إِمَامًا لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا"، ولولا الارتباط لما سقطَ عن المأموم ركنٌ من أركان الصلاة وهو القيام.

فصل في الاستخلاف

الاستخلاف مشروع في حالات الضرورة لأجل مواصلة صلاة الجماعة وإتمامها، واستخلاف الإمام لأحد المأمومين جائز في كل ناقضٍ من نواقض الصلاة على **المعتمد** عند أكثر أصحابنا المشارقة، ورأى المغاربة وبعض المشارقة أنه مقصور فقط على الحدث الذي ثبني معه الصلاة -وهو القيء والرعاف والخدش-، فلا استخلاف فيما عداها، وهذا الأخير هو الذي رجحه النور السالمي رحمته الله.^٢

١ - الرابع، باب: في القعود في الصلاة والتحيات، رقم الحديث ٢٤٣.

٢ - هذا القول نسبته صاحب كتاب "الاستدراك والاستخلاف في الصلاة" لشيخنا البدر الخليلي -حفظه الله-، وهذا الذي يظهر، أما أولاً: فالكتاب المذكور راجعه شيخنا القدوة حمود بن حميد الصوافي -أمد الله في عمره- وإذا قال فإن القول ما قاله، وأما ثانياً: فلأن هذه المسألة مبنية على مسألة ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام صحةً وفساداً، ومقتضى القول: أن الإمام إذا فسدت صلاته فسدت صلاة من يصلي خلفه مباشرة، فإذا لا معنى للاستخلاف بعد انتقاض صلاة الإمام، لأن صلاة المأمومين تنتقض مباشرة على رأي القائلين بالارتباط، وقد علمت -قريباً- أن القول بالارتباط هو الصحيح عند عالمي العصر والمصر الخليلي والقنوي -أبقاهما الله تعالى-.

أما بالنسبة لجواز الاستخلاف في الأمور المذكورة أعلاه (القيء والرعاف والخدش)؛ فذلك لأن الصلاة لا تنتقض بها، وإنما ينتقض الوضوء فقط، بدليل إعادة الوضوء ثم البناء على ما سبق من الصلاة؛ وهذا ما دل عليه الحديث الصحيح "القيء والرعاف لا ينقضان الصلاة، فإذا انفلت المصلي بهما توضأ وبنى على صلاته". (الرابع، باب: ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١١٥).

ويمكن أن يُقال بجواز الاستخلاف حتى على رأي بعض القائلين بالارتباط، وذلك إذا ظن الإمام طئاً قويا أن صلاته ستنتقض فيستخلف مباشرة، بحيث لو انتقضت صلاته بعدها يكون قد أتم الاستخلاف وكان للمأمومين إمامهم الثاني، والله تعالى أعلم.



الْمَعْنَمُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ



وصفة الاستخلاف: أن يُقدِّم الإمام سترته أو أحد المأمومين ليقوم مقامه في إمامة المصلين، فيبدأ من حيث وصل الإمام، ويكون استخلاف الإمام للمأموم عن طريق الإشارة إن فهمت، أو بالعبارة كأن يقول له: تقدم، أو أن يجذب الإمام المأموم ليحل محله.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: وإذا كان الإمام المستخلف في القعود أو الركوع أو السجود فينوي الإمامة من مكانه، ثم يتقدم لمكانه متى ما تمكن^٢.

لَطِيفَةٌ

كان الإمام الخليلي -رحمه الله- يؤمُّ مُقيمين ومُساافرين في صلاة رباعية، فاستخلف مُسافرينا ليقوم مقامه، فصلَّى بهم ركعتين، ثم سألهم الإمام -رحمه الله- بعد ذلك، فأعاد بهم الصَّلَاةَ مرَّةً أُخرى أربع ركعات^١.

يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٧٤.
- القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م، مذكرة خاصة ص ١٤.
- السالمي، معارج الآمال ج ٩ ١٦٧-١٧٢.
- الخروفي، سليمان بن محمد. الاستدراك والاستخلاف في الصلاة، ص ١٤.

١ - تَنْبِيْهُ مِهِم: الأولى أن يكون خلف الإمام أولاهم بالإمامة بعد الإمام؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام-: "البايع ذوو الأحلام منكم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"، وغير ذلك خلاف الأولى، ولذا فعلى طلبة العلم ومن أعطاهم الله تعالى شيئا من المعرفة بالدين أن لا يستنكفوا أو يبتعدوا عن إمامة الناس أو القيام في ستر الإمام خشية أن يتولى كل ذلك من ليس أهلا للإمامة ولا الاستخلاف من الجهلة وعوام الناس، وربما أدى ذلك إلى نقض صلاتهم من حيث يدرون أو لا يدرون، ولا يحسن أحدهم أنه عندما يبتعد عن إمامة الناس أو القيام خلف الإمام أنه متورع أو أن ذلك مرتبة من الورع في الدين، كلا بل ذلك تضييع لحق العلم فالواجب القيام بحقه، ومن تشجع بعلمه فهو كمن تورع به..
وَقِيلَ مَنْ بَعْلِمِهِ تَشَجَّعًا *** فَهُوَ كَمَنْ بَعْلِمِهِ تَوَرَّعًا

٢ - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٦ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٨ م.
- القنوي، "جلسة إفتاء" بولاية المصنعة، بتاريخ: ١٧/ ٥/ ٢٠٠٣ م.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م، مذكرة خاصة ص ١٤.



المعتمد في فقه الصلاة



فصل في الاستدراك

تعلّم - يا طالب العلم، وهبك الله الاستباق للخيرات، والمسارة للصّلوات - أن الإنسان قد تعتبره العوارض فيتأخر عن الصلاة فيلحق بالجماعة وقد ابتدأت الصلاة، فيشرع في حقه الاستدراك، وهو الدخول مع الجماعة ثم القضاء لما فات، قال ﷺ: "إذا ثوب للصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة والوقار، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا؛ فإن أحدكم في صلاة ما كان يعمد إلى الصلاة"^٢، ولذا فإن المستدرك يعطى أجر صلاته كاملاً إن لم يقصر في طلبها ولم يتهاون بها؛ قال ﷺ: "من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة"^٣.

ويُشرع على الرّاجح الدخول مع الجماعة في أي ركعة كانت وفي أي موضع من قيام وقعود وركوع وسجود، حتى في التشهد الأخير؛ والدليل عموم قوله ﷺ: "فما أدركتم فصلوا"^٥.

فإذا وجدت الإمام قد سبقك في شيء من صلاته فوجه ثم كبر تكبيرة الإحرام وأنت قائم، ثم اتبعه في كل الذي يأتيه من أعمال الصلاة، حتى إذا كان الإمام في التشهد الأخير قرأ المأموم التحيات إلى ختام الصلاة النبوية - والأولى أن يؤخر الدعاء إلى ما قبل

١ - كان الواجب على الإمام المسخلف أن يصلي هم أربع ركعات نظراً لأنه أحرم على الأربع، ولذا أعاد هم الإمام - رحمه الله - الصلاة مرة أخرى.

(القنوي، دروس صيف ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، مذكرة خاصة ص ١٥).

٢ - الربيع، باب: في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، رقم الحديث ٢٢٠.

٣ - مالك، الموطأ، باب: من أدرك ركعة من الصلوة، رقم الحديث ١٤.

٤ - ينظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٩٩، ١٠١.

• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٢٣.

٥ - تقدم تخريجه قريباً.



المعتمد في فقه الصلاة



السَّلام^١ - ثم ينتظر، فإذا سلَّم الإمام قام من غير تكبيرٍ ليقضي ما فاتهُ من قيامٍ وركوعٍ وسجودٍ حتى يصل إلى الموضع الذي أدرك فيه الإمام فيقعدُ ويأتي بالدعاء قبل السلام ثم يُسلِّم، وله أن يُسلِّم مباشرةً بعد القعود.

﴿تَنْبِيْهَاتٌ﴾

لا يخفى عليك -يا بارك الله فيك- أنه قد مرَّ في الأبواب السابقة ذكرُ بعض الترحيحات والتصحیحات عند الشیخین الخلیلی والقنوی -حفظهم الله- والتي تتعلق بأعمال الصلاة من جهة وبياب الاستدراك من جهة أخرى، ذكرناها هناك بالتفصيل كلَّ حسب مناسبه، وها أنا أجملها هنا تذكيراً للشُّطَّار^٢، ومصقلةً للأفكار:

١- يُستثنى من قاعدة "وما فاتكم فاقضوا" ما إذا أدرك المأموم إمامه بعد الركوع أو أثناء السجود، فالصحيح^٣ أن عليه أن يقضي الركعة كلها بما فيها السجود الذي أدركه، وهذا كله مُستندٌ على الحديث الصحيح^٤ مِنْ قول المبلِّغ ﷺ: "إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعُدُّوْهَا شَيْئًا"^٥.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، مذكرة خاصة ص ٣.

٢ - الشُّطَّار: جمع شاطر وهو -في الأصل اللغوي- من أعياء أهله ومؤدَّبه حيلةً ومكرًا، وكذا تعني اللص كما في معاجم العربية، ولكنَّا استخدمناها بمعنى "الأذكاء" مجازاً للحقيقة العرفية الدارجة. يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة "شطر".

٣ - انظر: باب: أركان الصلاة/ ركن الركوع.

٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول/ بحث الاستدراك، ص ٤.

٥ - أبو داود، باب: في الرجل يُدرك الإمام ساجداً كيف يصنع، رقم الحديث ٧٥٩.



المعتمد في فقه الصلاة



٢- مَنْ أدرك الإمام في قراءة السُّورة فعليه الإنصاتُ وقضاءُ الفاتحةِ بعدَ ذلك؛ ثَمرةٌ للرأيِ الصحيحِ الذي يُعتبرُ قراءةَ الفاتحةِ عملاً، والقراءةُ بعدها عملاً آخر^١.

٣- جَوَّازُ دُخُولِ المصلِّي في التَّشَهُّدِ الأخيرِ على الصَّحيح؛ لعمومِ قولِهِ ﷺ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا»^٢.

٤- (وَبُثِّتَ الاستِدْرَاكُ) مشروعةٌ على المشهورِ عندنا^٣، ولكنَّ تركها لا يُؤدِّي إلى فسادِ الصَّلَاةِ، وهي قيامُ المستدركِ في آخرِ قضائه إلى الركعةِ التي أدركَ بدايتها، ثم يجلسُ بعدها مباشرةً مِنْ غيرِ أَنْ يقرأَ أيَّ شيءٍ؛ وذلكَ لأنَّها مما فاتَهُ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ والتي تدخلُ تحتَ عمومِ قولِهِ ﷺ: «وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا»^٤.

٥- كلُّ ما ذكرناه سابقاً مبنيٌّ على الرأيِ المشهورِ عندَ الأصحابِ -رضوانَ اللهِ تعالى عليهم- وهو أنَّ ما أدركَهُ المأمومُ معَ إمامِهِ هوَ آخرُ صَلَاتِهِ، والعُمْدَةُ في تصحيحِ هذا القولِ عندَ العلماءِ السَّالِمِيِّ^٦ والحَلِيلِيِّ^٧ والقَنَوِيِّ^٨ هوَ لفظُ

١ - انظر: باب: أركان الصلاة/ ركن قراءة الفاتحة (تعليق).

٢ - الربيع، باب: في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، رقم الحديث ٢٢٠.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٤م، الموافق ١٤٢٥هـ (مذكرة خاصة ص ١).

٤ - أفادني ذلك الشيخ المراجع ماجد بن محمد الكندي -جزاه الله خيراً- في إحدى جلسات النقاش معه بمكتب الإفتاء، وأضاف بأن الشيخ القنوي -يحفظه الله تعالى- لا يقول بفساد صلاة مَنْ تركها.

٥ - الربيع، باب: في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، رقم الحديث ٢٢٠.

٦ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح، ج ١ ص ٣٢٢.

٧ - الحليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٩٧، ٩٨.

٨ - ينظر:

• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٣٢.



لفظ "الفوات" في قوله ﷺ: "وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا" ^١ إضافةً إلى أن هذا الرأي موافقٌ للأصل، وهو توافقُ صلاةِ المأموم مع صلاةِ إمامه ^٢.
وخالفَ صاحبُ القواعدِ فقال: "والصحيحُ أن ما أدركَ هو أوَّلُ صلاتِهِ" ^٣،
والأوَّلُ أولى بالعمل؛ لأنه أوفى بالسنة، وأرفق بالعوام، وأيسرُ عند القضاء.

مَسْأَلَةٌ

﴿اِقْرَأْ وَانْتَبِهْ﴾

أخي -أيها المتعلّم اللبيب- مرّ لديك سابقاً جوازُ الدُخولِ مع الجماعةِ في التشهدِ الأخيرِ على الصحيح **المعتمد** عند الشيخين بدر الدين ومُحدِّثِ العصر -حفظهمُ اللهُ- ^٤؛ وذلكَ لعمومِ قوله ﷺ: "فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا" ^٥، وعليه فالأصلُ أن يقومَ المستدركُ بعدَ سلامِ الإمامِ ليقضي ما فاتهُ، ولا يلتفتَ لمن يُقيمُ جماعةً أثناءَ قضائه، ولو كانتَ تقيمُ نفسَ الفرض ^٦.

• القنوي، دروس صيفية مفرغة. مبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، مذكرة رقمه ص ٣.

^١ - الربيع، باب: في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، رقم الحديث ٢٢٠.

^٢ - انظر: باب: الغسل/ فائدة.

^٣ - الجيظالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ١ ص ٣٧٢.

^٤ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٩٩، ١٠١.

• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٢٣.

^٥ - الربيع، باب: في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، رقم الحديث ٢٢٠.

^٦ - أفادي به الشيخ المراجعُ ماجد الكندي في إحدى جلسات النقاش معه. بمكتب الإفتاء، وصرح بسماعه من شيخنا الخليلي -يحفظه الله تعالى-.

أما شيخنا القنوي - عافاه الله - فقد فصل في المسألة وقال: "لا شك أن الأسلم أن من لم يدرك الركعة الأخيرة ووجد جماعة أخرى فإنه يقطع تلك الصلاة، أما من لم يجد جماعة ثانية فذلك لا يؤثر عليه بل يواصل صلاته"^١، والله يتقبل صالح العمل.

هذا إذا تحدث صلاة المستدرك في التشهد الأخير مع صلاة الإمام قصرًا وقامًا، أما إذا اختلفت - كأن يكون الإمام متمًا والمأموم مسافرًا - وعلم القادم بذلك قبل دخوله فالأولى أن لا يدخل معهم^٢، والله أعلم وأحكم.

لطيفة

في أصل مشروعية الاستدراك

كان بعض الصحابة يأتون الصلاة وقد سبقهم النبي ﷺ ببعض الصلاة فيشرون إلى المصلين بالأصابع: كم صلى؟ واحدة أو اثنتين - قبل نسخ الحركة في الصلاة - فيصلي ما فاتته منفردًا ومسرعا ثم يلحق بالجماعة..

فجاء معاذ يومًا وقد سبقه النبي ﷺ ببعض الصلاة، فدخل في الصلاة فلمّا قضى رسول الله ﷺ الصلاة قام معاذ يقضي ما سبقه، فقال رسول الله ﷺ: "هذه سن لكم معاذ، فهكذا فافعلوا"^٣.

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٢٣.

^٢ - أفادي به شيخنا القنوي - حفظه الله - مشافهة عندما سأله عن المسافر إذا أدرك الإمام المقيم في التشهد الأخير أيقضي ركعتين أم أربعة؟ فأجاب بأنه يُفضل أن لا يدخل معه، وسأله عن الراجح فاعتذر عن الترجيح في ذلك الوقت. (القنوي، جلسة إفتاء بولاية إبراء - صيف ٢٠٠٤م).

^٣ - أحمد، المسند، حديث: معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه، رقم الحديث ٢١١٠٧.

البَابُ التَّاسِعُ: فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَسُجُودِ السَّهْوِ

تَعْلَمُ - أَيُّهَا الْعَابِدُ، أَكْرَمَكَ اللَّهُ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ قَدْرَكَ بِتَمَامِ الْخُضُوعِ وَإِظْهَارِ الضَّعْفِ وَالْحَاجَةِ لَهُ ﷺ؛ وَهَذَا مَا لَا يَتَحَقَّقُ كَمَالُهُ إِلَّا بِالسُّجُودِ لَهُ ﷻ حِينَ تَتَسَاوَى جِبْهَةُ ابْنِ آدَمَ، مَوْضِعُ الْعِزَّةِ وَالْأَنْفَةِ بِتَرَابِ الْأَرْضِ، وَبِذَا يَحْصُلُ الْقُرْبُ مِنَ الرَّبِّ؛ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ شُرِعَ السُّجُودُ مُتَكَرِّرًا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَشُرِعَ السُّجُودُ لِتَلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَلَجَبِ السَّهْوِ وَإِرْغَامِ الشَّيْطَانِ قُرْبَةً لِلْمَوْلَى ﷻ.

وَلِذَا كَانَتْ بِكَثْرَتِهِ وَصِيَّةُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى تَرْكِهِ تَحَسَّرَ إِبْلِيسُ اللَّعِينُ "إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ أَمَرَ ابْنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَأَمَرْتُ بِالسُّجُودِ فَأَبَيْتُ فَلِيَ النَّارُ"^١، أَعَاذَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ مِنَ النَّارِ..

أَوَّلًا/ سُجُودُ التَّلَاوَةِ:

فَصْلٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَحُكْمِهَا

سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ أَوْ سُجُودُ التَّلَاوَةِ، وَتُسَمَّى أَيْضًا "سَجْدَةُ الْقُرْآنِ" هِيَ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ، مَشْرُوعَةٌ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجُهَا؛ فَقَدْ حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ

١ - عَنْ رَبِيعَةَ بِنِ كَعْبِ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَبِيتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ وَحَاجَتِهِ فَقَالَ: لِي سَلْ، فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، قَالَ: أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ! قُلْتُ: هُوَ ذَلِكَ، قَالَ: فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ لِسَائِلٍ آخَرٍ: "عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ لِلَّهِ فَإِنَّكَ لَا تَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْكَ بِهَا حَطِيئَةٌ".

مسلم، بَاب: فَضْلِ السُّجُودِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٧٥٣، ٧٥٤.

٢ - مسلم، بَاب: بَيَانِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُفْرِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١١٥.

الكتاب بأنهم ﴿إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ (الإسراء: ١٠٧)، وحكى عمن هداهم واجتباهم بأنهم ﴿إِذَا نُتِلَى عَلَيْهِمْ آيَةُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ (مريم: ٥٨). وبها اشتهر الثقل عن خير البشر ﷺ؛ ولذا فقد اتفقت كلمة الأمة على مشروعيتها من حيث الجملة، والحمد لله على تمام المنّة.

وحكم سجدة التلاوة الوجوب على الفتوى عند مفتي العصر^١، والتدب عند محدث العصر^٢ - حفظهم الله تعالى -، وعلى الأخير جمهور الأصحاب، والله في اختلاف أهل العلم رحمة وحكمة بالغة^٣ ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (هود: ١١٩).

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١١٦.

٢ - يُنظر:

- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٦١.
- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٦٤.
- القنوي، دروس حول "سجود التلاوة" بجامع الإمام الحيطالي بالمواخ الشمالية/ صيف ٢٠٠٦م.

تَنْبِيْهُهُمْ: نعم المندوب "لا يعاقب تاركه"، هذا من حيث الحكم الشرعي، ولكن قد تكرر أن شأن المؤمن الحق الامتثال المباشر والاستسلام الفوري لأمر الله ﷻ وأمر رسوله ﷺ، ولم يكن سلف هذه الأمة من الرعيل الأول من صحابة رسول الله ﷺ إذا أمرهم النبي ﷺ بأمر أو نهاهم عن آخر يسألونه ﷺ هل هذا الأمر للوجوب أو للندب؟ وهل هذا النهي للتحريم أو للكرهية؟... فإن كان للندب تركوه أو كان النهي للكرهية خالفوه، بل الشأن كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٥١).

فما عليك -أيها المسارع للخيرات- إلا أن تأخذ بالأخزم لأمر دينك وآخرتك، والأحوط في عبادتك، والأجزي عند ربك، حتى تكون معية الله معك، وترعاك رعايته، وتحفك حفاوته؛ مصداقاً للحديث القدسي الذي يرويه النبي ﷺ عن رب العزة ﷻ: «وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيْدَنَّهُ». (البخاري، باب: التواضع، رقم الحديث ٦٠٢١)

٣ - تَنْبِيْهُ آخَرُ: جاءت رواية تُنسب إلى النبي ﷺ فيها أنه قال: "اختلاف أمتي رحمة"، لكن هذه الرواية ضعيفة لا تصح عنه ﷺ، بل لا إسناده لها البتة إلا في كتب الأحاديث الموضوعة كما أبان ذلك المحدثون والمحققون؛ فالله تعالى فني هذه الأمة عن الاختلاف ورتب على وقوعه ذهاب الريح (القوة) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا أَنْفُسَكُمْ فَيُخْزِعَكُمْ﴾ (الأنفال).

فصل في مواضع سجدة التلاوة

تعرف - يا باغي الخير - أنه قد اختلف في مواضع سجود التلاوة، وعليه فقد اختلف في عددها أيضاً، والمعول عليه عند أكثر أصحابنا هو عدم السجود في سور المفضل (النجم، والانشقاق، والعلق)^١؛ ولذا يكون عددها عندهم إحدى عشرة سجدة.

(٤٦). وجاء في بعض روايات هذا الحديث "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"، وقد سمعت شيخنا محدث العصر يحكم بطلان هذه الرواية (صيف ١٣/٢٠٠١)، وقال ابن حزم عنها: خبر مكذوب موضوع باطل لم يصح قط. (ينظر: الإحكام لابن حزم، والمقاصد الحسنة للسخاوي، وكشف الحفاء للعجلوني).

أما اختلاف العلماء في الفروع فهو رحمة من حيث إن العامل لا يلزم بالبدل والإعادة ما دام أنه وافق قولاً معتبراً له وجه من الحق (أي لم يعارض نصاً ثابتاً)، وهذه هي قاعدة "مراعاة الخلاف" التي يشير إليها قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: "ما سرتي لو أن أصحاب محمد لم يختلفوا؛ لأنهم لو لم يختلفوا لم يكن رخصة مع قول غيره". وكذا فاختلاف العلماء رحمة من حيث إن الله تعالى لو أراد أن لا يختلف أهل العلم لأنزل في كل حكم قديماً أو حادثاً نصاً قطعياً في ثبوته ودلالته، فلما لم يكن ذلك مع أمره تعالى برد ما اختلفنا فيه إلى استنباط أولي العلم عليم أن اجتهادهم صواب ما دام أنه لم يخرج عن أصل من الكتاب والسنة، وهذا ما يهون الخطب، ويسهل الأمر على الناس من حيث إن العالم في عصره كالطبيب لمريضه، يصف له ما يصلحه في زمانه الذي يعيش فيه، وحسب مقتضى ظروفه التي تحيط به، وبذا تدرك أنه لو اقتصر العلماء على ما أثر من اجتهادات وأقوال السلف والمتقدمين وحمل الناس على الأخذ بما لوقع التشديد في كثير من الأمور الواسعات، والتضييق في الأمور المباحات؛ لأن ما يصلح لعصر قد لا يصلح لعصر آخر.

أمّا الحرص على السعي وراء الرخص، وتبعية الشواذ من الآراء، والسقطات من أقلام الفقهاء، فذلك أمر غير اختلاف العلماء، بل هو عادة السفهاء، وديدن الأغبياء، وهلكة صحت فيها قول العقلاء الأتقياء: "من تبع الرخص من كل مذهب فهو هالك".

ومثله قول بعض الضعفاء الجهلاء: "ضعها في رقبة عالم تخرج سالماً"، وكذا "من قلد عالماً فهو سالم" فليس على إطلاقه، بل هو مقيد ومبين بقولهم:

وَلَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مُعْتَبَرًا *** إِلَّا خِلَافًا لَهُ حَظٌّ مِّنَ النَّظَرِ

١ - المفضل: هي ما ولى الثاني من قصار السور، وهي: السبع الأخير من القرآن الكريم، سُميت بالمفضل لكثرة فصل البسملة بين سورها، وتبدأ من سورة الحجرات إلى آخر القرآن، وقيل: بل تبدأ من سورة (ق)، والعلم عند الله.

وصَحَّحَ شيخُنَا القنَوِيُّ -متعنا الله بحياته- مشروعية السُّجُودِ في سورِ المِفْصَلِ الثلاثِ بعدَ أَنْ صحَّحَ ثبوتَ ذلكَ عنِ المعصومِ عليه السلام ^١، إذ يقولُ في جوابٍ له مُفْصَلٍ حولَ السُّجُودِ في المِفْصَلِ بعدَ مناقشةِ أدلّةِ المثبتينِ والتّأفينِ: "وبذلكَ يتبيّنُ أَنَّ الرّاجحَ هو القولُ الأوّلُ، وهو مشروعيةُ السُّجُودِ في المِفْصَلِ، واللهُ أعلمُ" ^٢.

وقالَ شيخُنَا بدرُ الدّينِ -حفظه الله- عنَ هذا القولِ بأنّه أحوطُ ^٣، وإلى هذا الرأيِ -أيضاً- مالَ إمامُ المذهبِ العلامةُ أبو سعيدٍ الكُدميُّ عليه السلام ^٤.

ولم يثبتْ سَجُودٌ للنبيِّ عليه السلام في ثانيةِ الحجِّ ^١، وعلى هذا كلّهُ يكونُ عدَدُ مواضعِ السُّجُودِ **أَهْلُ الْمَذَاهِبِ: أَرْبَعَةٌ عَشَرَ مَوْضِعًا**، وهي: (الأعرافُ، والرعدُ، والنحلُ،

١ - من ذلك ما ثبتَ عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام قرأَ سُورَةَ النَّجْمِ فَسَجَدَ بِهَا فَمَا بَقِيَ أَحَدٌ مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا سَجَدَ فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى وَجْهِهِ وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدَ قُتْلِ كَافِرًا.

البخاري، رقم الحديث ١٠٠٨. وحديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: "سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ عليه السلام فِي إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ". مسلم، رقم الحديث ٩٠٥.

٢ - يُنظر:

- القنوي، "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٥٠.
- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٦٥.

٣ - الخليلي، إجابةً على أسئلةٍ وجهها الكاتبُ لسماحته -رعاه الله-، بتاريخ: غرة ذي الحجة ١٤٢٩هـ - الموافق: ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٨م.

٤ - هو أبو سعيدٍ محمد بن سعيدٍ بن محمد بن سعيدٍ الكدّمي الناعمي، عاش في القرن الرابع الهجري، اشتهر بمدرسته الفكرية في الرد على بعض من خالفه من أهل زمانه، من مؤلفاته: كتاب الاستقامة، والمعتبر، إضافة إلى أجوبة نظرية كثيرة، توفي بين سنتي ٣٥٣-٣٥٦هـ. (معجم أعلام الإباضية/ قسم المشرق العربي).

يُنظر:

- القنوي، "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٤٧.
- القنوي، دروس حول "سجود التلاوة" بجامع الإمام الحيطالي بالمواخ الشمالية/ صيف ٢٠٠٦م.

والإسراء، ومريم، والحج، والفرقان، والنمل، والسجدة، وص، وفصلت، والنجم، والانشقاق، والعلق^٢، والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

فصل فيمن تشرع في حقه سجدة التلاوة

اعلم -وهبك الله القرب منه- أن سجدة التلاوة تشرع في حق تالي القرآن والمستمع إليه، دون من سمعها أو رأى من يسجد لها من غير استماع لها^٣.

وكذا تشرع في الصلاة فرضاً أو نفلاً، منفرداً أو مقتدياً، إماماً أو مأموماً على المختار عند أصحابنا المشاركة وهو رأي الإمامين الخليلي والقنوبي -حفظهما الله-^٤، فاعمل بهذا ولا تلتفت لمن فرق بين الفرض والنفل، أو قال: إنها بعد الصلاة مطلقاً؛ فإنه لاحظ للنظر مع ثبوت الأثر عن سيد البشر ﷺ^٥.

١ - ثانية الحج هي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الحج: ٧٧)، وكل ما ورد فيه ضعيف لا يثبت لا سيما وأن بعضه جاء من طريق عبد الله ابن لبيعة، وهو ضعيف مختلط لا يحتج براويته ولا كرامة.

يُنظر: القنوبي، "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٥٠-٥١.

٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ١١٩.

٣ - يُنظر:

- القنوبي، دروس صيف ٢٠٠٤م الموافق ١٤٢٥هـ. (مذكرة خاصة ص ١٧).
- الغاري، محمد بن راشد. "جلسة إفتاء" بتاريخ: ١٣ شعبان ١٤٢٣هـ.

٤ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٧٠، ٥٤، ١١٦.
- القنوبي، دروس حول "سجود التلاوة" بجامع الإمام الجيطالي بالموالح الشمالية/ صيف ٢٠٠٦م.
- القنوبي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوبي ص ١٦٠.

٥ - لحديث أبي رافع قال: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ فَقَرَأَ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ فَسَجَدَ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ، قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ فَلَا أَرَأَى أَنْ أُسْجِدَ فِيهَا حَتَّى أَلْقَاهُ.

(البخاري، باب: مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا، رقم الحديث ١٠١٦).

فَتَوَى

السُّؤال/ هل يَسْجُدُ مَنْ يَسْتَمِعُ لَشَرِيطِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عِنْدَ الْآيَاتِ الَّتِي تُوجَدُ فِيهَا سَجْدَةٌ؟

الجواب/ نعم؛ يَسْجُدُ عِنْدَمَا يَسْتَمِعُ إِلَى ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ التَّعَلُّمِ، -مَثَلًا- يُعِيدُ الْإِنْسَانُ الْآيَةَ عِدَّةَ مَرَاتٍ سِوَاءَ كَانَ يَقْرَأُ هُوَ نَفْسُهُ مِنْ الْمَصْحَفِ أَوْ مِنْ ذَاكِرَتِهِ أَوْ كَانَ يَسْتَمِعُ إِلَى شَرِيطٍ، يُرَدِّدُ تِلْكَ الْآيَةَ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَنْوِ التَّلَاوَةَ وَإِنَّمَا نَوَى التَّكْرَارَ مِنْ أَجْلِ الْحِفْظِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^١.

فَصَلِّ فِيمَا يُقَالُ فِي سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ

يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ كَمَا يُقَالُ فِي سَائِرِ السُّجُودِ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُو الْإِنْسَانُ بِالْمَأْثُورِ الثَّابِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^٢، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ فِي سُجُودِهِ: "رَبِّ أَعْظَمَنِي بِهَا أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وَزْرًا، وَارْزُقْنِي بِهَا شُكْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَ مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ سَجْدَتَهُ"^٣.

^١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٧ شوال ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١٢/٢٢م.

^٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ ربيع الثاني ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٥/٢٢م.

^٣ - الربيع، باب: في الركوع والسجود وما يفعل فيهما، رقم الحديث ٢٣٧.

ويمكن -أيضاً- أن يأتي في سجود التلاوة بقوله ﷻ: ﴿سُبْحَنَ رَبَّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾^١ وهذا كله عندما يكون السجود خارج الصلاة^٢.

أمّا في الصلاة فالأولى أن يكتفي المصلي بالتسبيح الذي يُقال في سجود الصلاة^٣؛ وذلك خروجاً من الخلاف^٤ بعد ثبوت نهي النبي ﷺ عن قراءة القرآن في الركوع والسجود^٥، والله يتقبل صالح الأعمال.

لطيفة

عن أبي عبيدة رضي الله عنه قال: بلغني عن أبي سعيد الخدري قال: رأيت كأني تحت شجرة أقرأ ﴿ص وَالْقُرْآن﴾ فلما بلغت السجدة سجدت الشجرة ثم قالت: "ربي أعطني بها أجراً، وضع عني بها وزراً، وارزقني بها شكراً، وتقبلها مني كما تقبلت من عبداك داود سجدة".

قال أبو سعيد: فأخبرت بذلك النبي ﷺ فقال: ((نحن أحق بالسجود من الشجرة)) ثم قرأ رسول الله ﷺ ﴿ص﴾ وسجد وقال هذا القول^٦.

١ - وذلك لما حكاه الله ﷻ عن أهل العلم بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ (١٧٠) وَيَقُولُونَ سُبْحَنَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا (١٧٨) وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا (١٧٩) ﴿الإسراء: ١٠٧ - ١٠٩﴾.

٢ - القنوي، دروس حول "سجود التلاوة" بجامع الإمام الجيطالي بالمواخ الشمالية/ صيف ٢٠٠٦ م.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك، فتاوى ج ٤، س ٣، "مادة سمعية".

٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السنة والأصول ص ٦٦.

٥ - الربيع، باب: في الركوع والسجود وما يفعل فيهما، رقم الحديث ٢٣٤.

٦ - الربيع، باب: في الركوع والسجود وما يفعل فيهما، رقم الحديث ٢٣٧.

خلاف وَثْمَرَة

اعلم -رحمك الله- أن الفقهاء وأهل الإقراء قد اختلفوا في سجدة التلاوة -وكذا سجدة الشكر- هل هما صلاة أو ليستا بصلاة؟!^١

وثمرّة الخلاف: القائلون بأن السجدة صلاة -وهم الأكثر- اشترطوا لها ما يشترط لصحّة الصلاة من الطهارة والوقت واستقبال القبلة، وهو الذي رجّحه بدر الدين الخليلي -عافاه الله- في فتاواه^١.

أمّا مَنْ لم ير أنّها صلاة -وهو الأرجح عند شيخنا القنوي^٢- لم يشترط كل ذلك، وعدّه كالتسبيح والتحميد مما مثله في الصلاة ولا يشترط له ما يشترط للصلاة، ولكن لا يخفى عليك -أيها الفطن الحذر- أنّه لا ينبغي لك^٣ أن تقرّ القرآن وتسجد لله عزّ وجلّ إلا على طهارة وبأكمل هيئة، والخروج من الخلاف هو مطلوب الجميع، وبالله التوفيق.

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٢٦.

^٢ - يُنظر:

- الجامعية، ميمونة بنت حميد. الإنارة في أحكام الطهارة ص ٢٤٥ - ٢٤٦. (لقاء المؤلفة بالحدّث القنوي - حفظه الله -)
- القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٥ هـ، يوافقه ١١/٩/٢٠٠٤ م.

^٣ - فائدة لغوية: الأفعال في العربية إما متعدية بنفسها أو لازمة لا تتعدى إلا بحروف التعدي، ومن هذا القسم الأخير الفعل "ينبغي" فهو فعل لازم يتعدى بحرف التعدي "اللام"، ومن الخطأ الشائع في اللسان العربي تعديّة هذا الفعل بالحرف "على"؛ فيقال: "ينبغي عليك"، وإنما الصواب أن يقال: "ينبغي لك"، وهذا ما تجده كثيرا في كتاب الله العزيز، فالله تعالى يقول: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ (١٢) (مريم: ٩٢)، ويقول: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (١١) (الشعراء: ٢١١)، وفي موضع ثالث: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ (يس: ٦٩)، ومن لسان أفصح من نطق بالضاد ﷺ قوله: "مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوسُفَ بْنِ مَتَّى" (البخاري، باب: قوله: ﴿وَيُوسُفَ وَلُوطًا وَكَذَا﴾ فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ)، رقم الحديث (٤٢٦٥).

يُنظر:

- الخليلي، أحمد بن حمد. "أخطاء شائعة في اللغة العربية"، "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.
- العبري، خالد بن هلال. أخطاء لغوية شائعة ص ٤٢.

فائدة

إذا قرأ الخطيب آية فيها سجدة وهو على المنبر، فلا يجب عليه سُجودُ التلاوة؛ لأنه لم يقصد التلاوة، وإنما قصد الاستشهاد فحسب، يقول سماحة المفتي - حفظه ربي -: "وهذا القول هو الذي نأخذ به"^١.

قلت: وقد أضاف شيخنا القنوي - حفظه الله - عند المراجعة بخط قلمه "وهو الصحيح عندي".

تنبيه

ولا معنى لما ذكره البعض من أنه لا ينبغي للمصلي قراءة آية فيها سجدة في الصلوات المكتوبات بعد أن علمت وثبت لديك أن النبي ﷺ كان يدأب على قراءة سورة السجدة كاملة في الركعة الأولى من صلاة الفجر يوم الجمعة^٢، وكفى به أسوة أسوة حسنة.

اقرأ وتدبر

فَرَّطَ الْقُرْآنَ عِنْدَ وَحْشَتِهِ	***	عَلَى اعْتِبَارٍ وَحُضُورٍ فِكْرَتِهِ
وَكُلُّ مَنْ أَكْثَرَ مِنْهُ مَا جِدُّ	***	أَقْلَهُ فِي الْيَوْمِ جُزْءٌ وَاحِدٌ ^٣

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٩ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٩/٣م.

^٢ - ولكن لا ينبغي مع ذلك أن يقرأ المصلي سورة أو آية من أجل السجدة فقط؛ لأنه كمن تعمّد أن يزيد في صلاته، فالسجدة مشروعة من أجل القراءة، وليست القراءة من أجل السجدة، فافهم وكن فاطنا. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٥٤، ١١٦.
- القنوي، دروس حول "سجود التلاوة" بجامع الإمام الجيطالي بالمواخ الشمالية/ صيف ٢٠٠٦م.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠١م الموافق ١٤٢٢هـ. (مذكرة خاصة ص ٢١).

^٣ - السلمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ١٦٧.

ثانيًا/ سُجُودُ السَّهْوِ:

فَصْلٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ سُجُودِ السَّهْوِ وَحُكْمِهِ

اعلم -أيها المتفقه في الدين، أعاذك الله من الغفلة، وأهملك الصواب والفطنة- أن الإنسان قد تعرض له العوارض وتبدؤ له البدوات في صلاته فيقع في السهو عن بعض أعمال الصلاة، فيشرع في حقه -رحمة من الله، وصونا لعمله من البطلان- سجدتان آخر الصلاة تعرفان بـ"سجدي السهو" أو كما يسميهما البعض "سجدي الوهم".

وقد اتفق فقهاء المذاهب الإسلامية من حيث الجملة على مشروعية سُجُودِ السَّهْوِ، ولذلك أدلة كثيرة ثابتة من قول النبي ﷺ وفعله.

وسجود السهو مشروع في واجبات الصلاة وسننها^١، أما الفرائض والأركان فلا يجزي عنها إلا الرجوع إليها والإتيان بها^٢.

وحكم سُجُودِ السَّهْوِ الوجوب^٣، وذلك في حق من وقع في موجب من موجبات السجود لا كما اعتاده كثير من الناس هدانا الله وإياهم^٤.

فَصْلٌ فِي مَوَاضِعِ سُجُودِ النَّبِيِّ ﷺ

دلت السنة النبوية الصحيحة على مواضع لسجود السهو، أربعة من فعله ﷺ والخامس من قوله، وهي كالآتي:

^١ - يُنظر: القنوي، سعيد بن مبروك. "سجود السهو"، مادة سمعية متداولة/ الجزء الثاني.

^٢ - يُنظر: تعليقنا حول الفرق بين الركن والواجب في باب سنن الصلاة/ فصل التوجيه.

^٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١١٦.

^٤ - انظر للأهمية:

• تعليقنا في الباب السادس/ فصل في مكروهات الصلاة.

• القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الرابع ص ٩٦.

- ١ - قام من اثنتين في صلاة رباعية وترك التشهد الأول، وسجد قبل السلام^٢.
- ٢ - سلم من اثنتين في صلاة رباعية، ثم أكمل ما بقي وسجد بعد السلام^٣.
- ٣ - سلم من ثلاث في صلاة رباعية، ثم أكمل ما بقي وسجد بعد السلام^٤.
- ٤ - صلى خمسا، أي زاد ركعة خامسة، فسجد بعد السلام^٥.

١ - يُنظر: القنوي، سعيد بن مبروك. "سجود السهو"، مادة سمعية متداولة/ الجزء الأول.

٢ - للحديث المعروف بحديث عبد الله ابن بختة أنه قال صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر ثم سجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم. (مالك، الموطأ، باب: من قام بعد الإمام أو في الركعتين، رقم الحديث ٢٠٢).

٣ - للحديث المعروف بحديث ذي الديدن فيه أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له ذو الديدن: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: أصدق ذو الديدن؟ فقال الناس: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنتين أخريين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول. (البخاري، باب: هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس، رقم الحديث ٦٧٣).

تنبية: حمل أصحابنا -رضوان الله تعالى عليهم- سؤال النبي ﷺ لأصحابه وإجابتهم عليه على ما قبل نسخ الكلام في الصلاة، أما بعد النسخ فمن تحدث بعد سلامه بحديث خارج الصلاة أو قام أو سجد سجدتين وجب عليه إعادة الصلاة من أولها ولا يسعه البناء في هذه الحالة، يقول سماحة المفتي -حفظه الله-: "وذهب أصحابنا في هذه المسألة إلى أن حديثه كان في الوقت الذي لم يحرم فيه الكلام في الصلاة بعد، وأما الحديث بعد أن حرم الكلام في الصلاة وبعد أن جاء عن النبي ﷺ قوله: ((إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين)) فهو حديث ناقض للصلاة، ويجب أن يستأنف من جديد". يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١١٨.

• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٤.

٤ - مسلم، باب: السهو في الصلاة والسجود له، رقم الحديث ٨٩٨.

٥ - لحديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمسا، فقيل له: أزيد في الصلاة؟ فقال: وما ذلك، قال: صليت خمسا فسجد سجدتين بعد ما سلم. (البخاري، باب: إذا صلى خمسا، رقم الحديث ١١٥٠).

وبعد أن رأيت هذا الحديث وصحته فحق لك أن لا تلتفت لقول من قال بأن من زاد ركعة سهوا فسدت صلاته، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل. يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢١٣.

٥- طَرُحَ الشَّكُّ وَالبِنَاءُ عَلَى اليَقِينِ: لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: " إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ "١.

هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْمُصَلِّي غَلْبَةُ ظَنٍّ، فَإِنْ كَانَ لَدَيْهِ ظَنٌّ غَالِبٌ أَخَذَ بِهِ وَلَوْ كَانَ فِيهِ أَخْذٌ بِالْأَقْلِ؛ لِأَنَّ لِلظَّنِّ الْغَالِبِ حُكْمَ الْيَقِينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل في موجبات سُجُودِ السَّهْوِ

وبذا تعلم -عزيزي القارئ، جَمَلَكَ اللَّهُ بِالْعِلْمِ- أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ مِنْ أَسْمِهِ يُشْرَعُ فِي حَالَاتِ السَّهْوِ فَقَطْ؛ وَلَا يُشْرَعُ فِي حَالِ الْعَمْدِ ٢، وَالْأَسْبَابُ الْمَوْجِبَةُ لِسُجُودِ السَّهْوِ -كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهَا سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ نَصًّا أَوْ قِيَاسًا- تَكَادُ تَنْحَصِرُ فِي التَّالِي:

■ **نِسْيَانُ سُنَّةٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ:** كَالِاسْتِعَاذَةِ ٣، أَوْ قِرَاءَةِ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ، أَوْ تَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالِ، أَوْ تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، أَوْ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ ٤.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠٠١/١٢/٥م.

١ - مسلم، باب: السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ، رقم الحديث ٨٨٨.

٢ - الجيظالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ١ ص ٢٩٣.

٣ - الاستعاذة كغيرها من سُنَنِ الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ مَنْ نَسِيَهَا حَتَّى جَاوَزَهَا فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا وَلَا يَأْتِي بِهَا فِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنْ صَلَاتِهِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِخِلَافِ هَذَا الرَّأْيِ، هَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ عِنْدَ الْإِمَامِ السَّالِمِيِّ ﷺ وَالْعَلَامَةِ الْخَلِيلِيِّ -أَبَقَاهُ اللَّهُ- كَمَا نَسَبَهُ إِلَيْهِمَا إِمَامُ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ -حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي دُرُوسِهِ الْقِيَمَةِ حَوْلَ سُجُودِ السَّهْوِ، وَيَجْزِي عَنْهَا سَجْدَتَانِ قَبْلَ السَّلَامِ قِيَاسًا عَلَى مَنْ تَرَكَ التَّشْهِيدَ الْأَوَّلَ.

قُلْتُ: وَقَدْ أَضَافَ شَيْخُنَا الْقَنَوِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- عِنْدَ الْمَرَاجَعَةِ بَخْطَ قَلَمِهِ "وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي".

(القنوي، "سجود السهو"، مادة سمعية متداولة/ الجزء الثاني).

٤ - قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ: مَنْ نَسِيَ سُنَّةً مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ أَوْ شَكَّ فِي الْإِتْيَانِ بِهَا فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا بَعْدَ أَنْ جَاوَزَ مَوْضِعَهَا وَانْتَقَلَ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ، وَهَذَا يُنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ السُّنَنِ كَمَنْ نَسِيَ الْاسْتِعَاذَةَ حَتَّى بَدَأَ فِي الْقِرَاءَةِ، وَكَذَا فِي قِرَاءَةِ مَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ



المعتمد في فقه الصلاة



- زيادة شيءٍ مِنْ أركانِ الصَّلَاةِ أو سُنَنِها مِنْ غيرِ عمدٍ: كتكرارِ الفاتحةِ أو شيءٍ مِنْها، أو زيادةِ ركعةٍ في الصلاة.
- فِعْلُ شَيْءٍ مِنْ أَقْوالِ الصَّلَاةِ أو أَعْمالِها في غيرِ مَوْضِعِها سَهْواً: كَأَنْ يَجْهَرَ في مَوْضِعِ السَّرِّ أو العَكْسِ، أو يقرأ الفاتحةَ في مَوْضِعِ التَّحِيَّاتِ أو العَكْسِ^١.
- البناءُ على اليَقينِ وطَرَحُ الشَّكِّ: فَمَنْ شَكَّ هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، بَنَى عَلَى الثَّلَاثِ الْمُتَيَقِّنِ بِها، وَالْعَمَى الرَّابِعَةَ.

فَصْلٌ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ

تَعْلَمُ - يَا طَالِبَ الْعِلْمِ، جَعَلَكَ اللَّهُ تَمَنِّ يَرْفَعُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ دَرَجَاتٍ - أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ اخْتَلَفُوا كَثِيرًا فِي مَحَلِّ سُجُودِ السَّهْوِ، وَلَكِنْ لَا بَدَّ أَنْ تَعْلَمَ مَعَ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ

لَمَنْ اسْتَقَرَّ رَاكِعًا، وَكَذَا التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ لَمَنْ انْتَصَبَ قَائِمًا فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ الرَّاجِحِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - حَفْظُهُمَا اللَّهُ -، وَيَجْزِيهِ عَنِ ذَلِكَ سَجْدَتَانِ يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ، هَذَا هُوَ حُكْمُ السَّنَنِ لَمَنْ جَاوَزَ مَحَلَّهَا إِلَى رُكْنٍ مِنَ الْأَرْكَانِ. أَمَّا الْأَرْكَانُ فَلَا يَجْزِي عَنْهَا إِلَّا الْإِتْيَانُ بِهَا - كَمَا سَيَأْتِي -، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يَنْظُرُ:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٩١.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١٦٦.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ١٣ جمادى الثانية ١٤٢٧ هـ، يوافق ٩/٧/٢٠٠٦ م.

١ - مَنْ أَتَى بِالتَّحِيَّاتِ بَدَلًا عَنِ الْفَاتِحَةِ سَهْواً فَلَا بَدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهَا - أَيْ الْفَاتِحَةِ - حَالِ تَذَكُّرِهِ، أَوْ يَقْضِيهَا بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ إِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ وَلَمْ يَلْحَقْ عَلَى قِرَائَتِهَا؛ وَذَلِكَ لِمَا عَلِمَتْ أَنَّ رُكْنَ مِنَ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي أَلْفَاظِ التَّحِيَّاتِ فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا رُكْنٌ كَمَا صَحَّحَهُ بَدْرُ الدِّينِ الْخَلِيلِيُّ - يَحْفَظُهُ اللَّهُ -، فَلْيُنْتَبَهْ لَذَلِكَ. (الخليلي، إجابة على أسئلة وجهها الكاتبُ لسماحيته - رعاه الله -، بتاريخ: غرة ذي الحجة ١٤٢٩ هـ - ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٨ م).

مما يهون الأمر ويسهل الخطب أن خلافهم هذا في إنما هو في الأولى والأفضل وليس في الواجب والمجزي^١.

و**أهـنـمـهـم** في محل سجود السهو هو ما دلّ عليه هدي محمد ﷺ من قوله أو من فعله - كما مرّ لديك آنفاً - فما سجد له النبي ﷺ قبل السلام يسجد له قبل السلام، وما سجد له بعد السلام فيسجد له بعد السلام، وما لم يرد فيه نص فيقاس على المنصوص عليه.

وإن أشكل عليك الأمر والتبست عليك المواضع فاعمل بقاعدة: "إن كان لزيادة بعد السلام وإن كان لتقصان فقبل السلام"، وهذا التفصيل اعتمده العلامتان الخليلي والقنوي كما يستنبط من مجموع أجوبتهم - حفظهم الله تعالى -^٢:

وكلهم من رسول الله ملتئم ***
غرفاً من البحر أو رشفاً من الدِّم

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ جمادى الثانية ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٧/٩م.

^٢ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١١٦.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٤ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٦/١٣م.
- القنوي، "سجود السهو" مادة سمعية متداولة/ الجزء الأول والثاني.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٩/٢٨م.

أما رواية: "لكل سهو سجدة بعد السلام" فضعيفة لا تثبت عن النبي ﷺ، وبذا تدرك أنه لا دليل فيها لمن قال بأن سجود السهو بعد السلام مطلقاً، وكذا لا دليل فيها -أيضاً- لمن قال إن السجدة تكرر لمن تكرر منه موجب السهو.



المعتمد في فقه الصلاة



﴿تَنْبِيْهٌ﴾

واعلم - أيها النبي، ألهمك الله السداد في القول - أن المعول عليه عند مفتي العصر^١ فيما يقال في سجود السهو هو ما يقال في عامة السجود من **التسييح**؛ لعموم قول الأئمة الحسنة عليهم السلام: "جعلوها في سجودكم"^٢ بعدما نزل قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى: ١).

قلت: وقد أضاف شيخنا القنوي - حفظه الله - عند المراجعة بخط قلمه **"وهو الصحيح عندي"**.

﴿تَنْبِيْهٌ ثَانٍ﴾

واعلم - أخي، رزقت الحرص والنباهة - أن **المشروع في السهو سجدتان** ولو تكرّر موجبهُ أو طال، إلا أن سهو المصلي سهواً بالغاً بحيث لم يعقل ولم يدرك ما أتى من صلاته ولا ما بقي عليه منها ففي هذه الحالة يجب عليه إعادة الصلاة من أولها.

هذا إذا كان منفرداً، فإن كان مأموماً أجزأه أن يسجد سجدتين للسهو بعد السلام ويحمل عنه إمامه سهوه ذلك فلا يلزم بإعادة؛ قال عليه الصلاة والسلام: "إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه صلاته حتى لا يدري كم صلى فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين وهو جالس". قال الربيع: قال أبو عبيدة: ذلك إذا كان الرجل خلف إمامه، وأمّا إذا كان وحده فليعد صلاته^٣.

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١٠/٧م.

^٢ - الربيع، باب: في الركوع والسجود وما يفعل فيهما، رقم الحديث ٢٣٣.

^٣ - الربيع، باب: في السهو في الصلاة، رقم الحديث ٢٤٩.

ومجرد غفلة القلب وشروء الذهن في بعض أعمال الصلاة لا يؤدي إلى نقضها ما دام أن صاحبها أتى بجميع أعمالها الظاهرة صحيحة سليمة، صحح ذلك العلامة القنوي - حفظه الله - ونسبه لقطب الأئمة - رحمه الله تعالى -^١.

﴿تنبيه ثالث﴾

اعلم - أهتمك الله صادق القول وصالح العمل - أن أهل العلم قد اتفقوا على أنه ليس على الإمام أن يسجد لسهو المأموم.

لكن إن سها المأموم خلف إمامه - بأن أتى موجبا من موجبات السهو - فيشرع في حقه سجود السهو، ولا يحمل عنه إمامه هذا السجود؛ وذلك لما دلّ عليه عموم قوله ﷺ: **.. فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين وهو جالس**^٢.

مَسْأَلَةٌ

إن سجد الإمام قبل السلام وجب على المأموم متابعتة في السجود لارتباط صلاته بصلاة إمامه ولوجوب متابعتة حتى يسلم، وإن سجد الإمام بعد السلام فيسجد المأموم إن تابعه في سهوه، ويخير إن لم يتابعه.

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى

من سها في الصلاة الأولى حال الجمع بين الصلاتين فيسجد لسهوه هذا بعد سلامه من الأولى مباشرة ولا يؤخره إلى ما بعد الثانية على الرأي **أَهْلُ الْعَمَلِ** عند بدر الدين الخليلي - يحفظه الله -^٣.

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١٦٦.

^٢ - وبذا تدرك أن ذلك النكير على أهل الاستقامة لسجودهم خلف الإمام ما هي إلا شيشية تعرفها من أخزم، ومع ثبوت الدليل فلا كلام إلا القبول والتسليم، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

^٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١١٧.



فَتْوَى

السُّؤالُ/ ما حكم سُجُودِ السَّهْوِ لِمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا، فَوَقَعَ مِنْهُ السَّهْوُ فِي كِلْتَا الصَّلَاتَيْنِ ؟

الجوابُ/ اخْتَلَفَ فِي الَّذِي يَجْمَعُ الصَّلَاتَيْنِ هَلْ يَسْجُدُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِلْسَّهْوِ إِنْ سَهَا فِيهِمَا، وَذَلِكَ أَنْ يَسْجُدَ لِلأُولَى بَعْدَ التَّسْلِيمِ إِنْ سَهَا فِيهَا، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ يَسْجُدُ لِهَمَا جَمِيعًا بَعْدَ الثَّانِيَةِ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^١.

قلتُ: وَقَدْ أَضَافَ شَيْخُنَا الْقُنُوبِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- عِنْدَ الْمَرَاجَعَةِ بَخْطٌ قَلَمِهِ "وَهُوَ الصَّحِيحُ".

﴿فَائِدَةٌ﴾: وَمَنْ نَسِيَ سَجُودَ السَّهْوِ شَرَعَ لَهُ قِضَاؤُهُ مَتَى تَذَكَّرَهُ، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ ذَلِكَ بِفَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ عَلَى الرَّأْيِ **أَهْمَنَهُ** عِنْدَ إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأُصُولِ^٢.

خَاتِمَةٌ

وَمَنْ حَفِظَ الْمَطْوْنَ حَازَ الْفُتُوْنَ:

وَمَا أَرُوْعَ مَا لِحَصَّةِ الْإِمَامِ السَّالِمِيِّ رحمته الله فِي مَدَارِجِ الْكَمَالِ حِينَمَا قَالَ^٣:

وَالسَّهْوُ إِنْ جَاءَ بِتَرْكِ السُّنَنِ	***	أَوْ بِخِلَافٍ وَضْعُهَا الْمُسْتَحْسَنِ
مِثْلُهُ مُبَدَّلٌ بِالْجَهْرِ	***	سِرًّا وَبِالْجَهْرِ مَكَانَ السَّرِّ
أَوْ بِالتَّحِيَّاتِ بَحْثُ يَحْمَدُ	***	وَعَكْسُهَا أَوْ قَامَ حَيْثُ يَقْعَدُ
أَوْ بِالسَّلَامِ لَيْسَ فِي مُحَلِّهِ	***	فَسَجَدَتَانِ شُرْعًا مِنْ أَجْلِهِ
وَلَيْسَ فِي السَّهْوِ عَلَيْكَ سَهْوُ	***	وَإِنْ يَطْلُ فَافْهَمْ عِدَاكَ اللَّهُوْ

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١١٧.

^٢ - القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ١٦٦.

^٣ - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال، ص ٣٣.

البَابُ الْعَاشِرُ: فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّزَاقِينَ ﴿١١﴾﴾ (الجمعة: ٩ - ١١)

فَصْلٌ فِي فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

اعلم - أيُّها العابدُ، جمع الله بك شمل الأمة، وأزاح عنك كلَّ كربٍ وغُمَّةٍ - أنَّ يومَ الجمعةِ هو خيرُ يومٍ طلعتْ عليه الشمسُ، ولذا فهو أعظمُ أيامِ الله في الأسبوعِ، بل هو سيِّدُ الأيامِ، ويومُ عيدٍ وفرحةٍ، فيه ساعةٌ لا يُوافِقُها عبدٌ مسلمٌ وهو قائمٌ يصلي يسألُ الله شيئاً إلا أعطاه إياه^١.

فَصْلٌ فِي حُكْمِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

تعلم - أيُّها المتفقه في الدين، جمع الله لك جوامع الخير - أنَّ الأمة الإسلامية أجمعت على مشروعية صلاة الجمعة، وأنها فرض عينٍ على كلِّ من سمع النداء وتوفرت فيه

١ - أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خرجت إلى الطور فلقيت كعب الأخبار فجلست معه فحدثني عن التوراة وحدثته عن رسول الله ﷺ، وكان فيما حدثته أن قلت له عن رسول الله ﷺ: "خير يومٍ طلعت عليه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم عليه السلام، وفيه تاب الله عليه، وفيه أهبط من السماء إلى الأرض، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة، وما من دابة إلا وهي مَسِيخةٌ ليلة الجمعة حتى تطلع الشمس إشفاقاً من الساعة إلا الجن والإنس، وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه". (الربيع، باب: في صلاة الجمعة وفضل يومها، رقم الحديث ٢٨٢).



المعتمد في فقه الصلاة



شروط وجوبها^١، والأدلة على ذلك متوافرة من الكتاب والسنة، فأما الكتاب فما تقدم معك في التلاوة من الأمر بالسعي إليها في قوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٩) والأمر للوجوب، ومن السنة قول الإمام الأعظم رحمته الله: "مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوُنًا بِهَا طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ"^٢، وقد أقامها النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة، وثبت^٣ أنه أمر بها فصليت في مسجد بني عبد القيس بجواثي من البحرين^٤.

وهي ركعتان وقت الظهر يجهر فيهما الإمام بقراءة الفاتحة والسورة، وقبلها خُطبتان بينهما جلسة خفيفة كما سيأتي قريباً في شروط صلاة الجمعة.

فصل فيمن تجب عليه صلاة الجمعة

تجب صلاة الجمعة على البالغ فلا تلزم الصبي، والرجل فلا تلزم المرأة^٥، والمقيم فلا تلزم المسافر، والحر فلا تلزم العبد، والقادر فلا تلزم العاجز، قال رحمته الله: "الْجُمُعَةُ

١ - يُنظر:

- ابن المنذر، الإجماع ص ٨.
- السالمي، الحجج المقتنة في أحكام صلاة الجمعة ص ١٨.
- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٥٣، ٥٢.

٢ - أبو داود، باب: التَّشْدِيدُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ، رقم الحديث ٨٨٨.

٣ - القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٥٣.

٤ - البخاري، باب: الْجُمُعَةُ فِي الْقُرَى وَالْمُدُنِ، رقم الحديث ٨٤٣.

٥ - نعم المرأة لا يلزمها الخروج لصلاة الجمعة بل لا يُسنّ في حقها، ولا يُندب لها أن تذهب إلى المسجد وتؤدي صلاة صلاة الجمعة هناك - وإن كان يجزيها عن الظهر-، وإنما يُندب في حقها أن تصلي في بيتها، وهو أولى بها، لا سيما ما قد يُصاحب خروجها للجامع من اختلاط وممرور بالرجال حال الذهاب والإياب، خاصة في هذه الأزمان التي قل فيها الاحتشام عند كثير من الفتيان والنسوان، وإياك أعني فأفهمي بإحارة، نسأل الله تعالى السلامة والستر في الدارين.



أَهْ مِنْهُمْ فِي قِيَمَةِ الصَّلَاةِ



حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَرِيضٌ^١، وَمَنْ أَدَاها مِنْ هَؤُلَاءِ أَجَزَهُمْ وَسَقَطَتْ عَنْهُمْ فَرِيضَةُ الظَّهْرِ.

فاحفظْ مَثْنَهَا تَضْيِطُ حَدَّها ..

يَلْزَمُ بِالْعَامَّةِ مَقِيمًا ذَكَرًا	***	حَرًّا صَلَاةُ جَمْعَةٍ إِنْ قَدَرَا
فِيخْرُجُ الْعَاجِزُ وَالنِّسَاءُ	***	وَالْعَبْدُ وَالصَّبِيَّانُ وَالْخَنَثَاءُ
كَذَا مُسَافِرٌ وَإِنْ يَصَلِّي	***	جَازَ لَهُ إِتْيَانُ هَذَا الْفِعْلِ ^٢

فَصَلِّ فِي شُرُوطِ صِحَّتِهَا

تَخْتَصُّ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ لَصِحَّتِهَا بَعْدَ شُرُوطٍ، فَضْلًا عَنِ الشُّرُوطِ الْعَامَةِ لَصِحَّةِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَالشُّرُوطِ الْمَخْتَصَّةِ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ هِيَ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: الْإِمَامُ

الَّذِي يَأْمُرُ بِإِقَامَتِهَا، بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا؛ فَإِذَا أَمَرَ بِإِقَامَتِهَا حَاكَمَ الْمُسْلِمِينَ وَوَلَّى أَمْرَهُمْ وَجَبَ إِجَابَةُ مُنَادِيهَا وَالسَّعْيُ إِلَيْهَا.

أَمَّا مَا يَتَعَلَّلُ بِهِ الْبَعْضُ مِنْ طَلَبِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنَ الْخُطْبَةِ فَهُوَ أَمْرٌ يَحْصُلُ فِي الْبَيْتِ عَنْ طَرِيقِ الْإِسْتِمَاعِ الْمُبَاشَرِ مِنْ مَنَارَةِ الْجُمُعَةِ أَوْ عِبَرِ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْمَسْمُوعَةِ وَالْمُرْتَبَةِ وَهِيَ غَيْرُ قَلِيلَةٍ لَا يُعْدَمُ طَالِبُهَا وَلَا يَكَادُ يَخْلُو مِنْهَا بَيْتٌ، فَالزَّمِي دَارَكَ، وَإِلَّا لَكِ وَمَا يُعْتَدَّرُ مِنْهُ.

(القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٥٠).

^١ - أبو داود، بَاب: الْجُمُعَةُ لِلْمَمْلُوكِ وَالْمَرْأَةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٩٠١.

^٢ - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٤٠.



يقول سماحة المفتي - حفظه الله -: "وعليه فهي ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، وما جاء من خلاف في شروطها يرفع أمر الحاكم المسلم في إقامتها، وعليه فإذا أقيمت بأمر السلطان لم يجز لأحد أن يتخلف عنها.."¹.

الشَرَطُ الثاني: الوقتُ

ووقتُها هو وقتُ صلاةِ الظهرِ حذو النعلِ بالنعلِ²، يبدأ من زوالِ الشمسِ حتى يصيرَ ظلُّ كلِّ شيءٍ مثله؛ ذلك لأنَّ الجمعةَ بدلٌ من صلاةِ الظهرِ، ووقتُ صلاةِ الظهرِ بعدَ زوالِ الشمسِ بإجماعِ الأمةِ، والبدلُ يأخذُ حكمَ المُبدلِ منه. إلا أنَّ وقتَ الزوالِ مُستثنى من التَّهي عن الصَّلَاةِ يومَ الجمعةِ، كما تقدَّم سلفاً³.

﴿تنبيه﴾: وقتُ صلاةِ الجمعةِ هو وقتُ صلاةِ الظهرِ كما رأيتَ، وعليه فلا يُقدَّم الأذانُ الثاني والخطبةُ قبلَ دخولِ الوقتِ، وما يقومُ به بعضُ الناسِ -هدانا الله وإياهم- من تقديمِ الأذانِ الثاني والخطبةِ قبلَ الزَّوالِ لا يصحُّ، وما يتعلَّلون به من أنَّه لا زوالَ في الجمعةِ تخليطٌ بينَ المسائلِ، فالاستثناءُ إنما هو لجوازِ التَّنفلِ لا لدخولِ الوقتِ وتقديمِ العبادةِ، فتنبه لذلك علماً وعملاً.

¹ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٢٥.

² - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠١م / ١٤٢٢هـ (مذكرة خاصة ص ٢٥).

³ - الباب الثالث في شروط الصلاة - فصل في شرط الوقت / الأوقات المحرمة. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٣٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ - يوافق ٨/١١/٢٠٠٤م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٤٠.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: الْجَمَاعَةُ

الجماعة شرطٌ لصحة صلاة الجمعة، لأنَّ الاجتماعَ هو شعارُ الجمعة؛ لذا لا يصحُّ تأديتها فرادى، والدَّلِيلُ على ذلك قوله ﷺ: "الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ"^١.

واختلفوا في **أَقْلَ العدد** المجزي لصحتها وانعقادها، وليسَ في هذه القضية توقيفٌ من الشارع على عددٍ معلومٍ إلا الاجتهاد من أهل العلوم، يقول الإمام السالمي رحمته الله في "الحججُ المقنعة": "والصَّحِيحُ أَنَّهَا تَنْعَقِدُ بِمَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ جَمْعٍ حَقِيقَةٍ، وَهَمَّ مِنْ الثَّلَاثَةِ فِصَاعَةً، أَوْ حَكَمًا وَهَمَّ مِنَ الْاِثْنَيْنِ فِصَاعَةً، أَمَّا التَّحْدِيدُ بِمَا فَوْقَ ذَلِكَ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.." ^٢.

قلتُ: وقد أضاف شيخنا القنوي - حفظه الله - عندَ المراجعة بخطِّ قلميهِ "وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ".

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: الْخُطْبَةُ^٣

القولُ الصَّحِيحُ عندَ محدِّثِ العَصْرِ - حفظه الله - أَنَّ الْخُطْبَةَ شَرْطٌ لِحُكْمِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ^١، لَا تَتِمُّ جُمُعَةٌ بِدُونِهَا؛ وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ (الجمعة: ١١)، مع مواظبته عليه بالصلاة والسلام عليها طولَ حياته حتى أتاه اليقينُ.

^١ - أبو داود، باب: الْجُمُعَةُ لِلْمَمْلُوكِ وَالْمَرْأَةِ، رقم الحديث ٩٠١.

^٢ - السالمي، عبد الله بن حميد. الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة ص ٧٧.

^٣ - تَنْبِيْهُ: خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ وَعَرَفَتْ - بِالضَّم - هَكَذَا هُوَ ضَبْطُهَا الصَّحِيحُ خِلَافًا لِمَنْ يَخْلُطُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخُطْبَةِ - بِالْكَسْرِ - وَالَّتِي هِيَ تَقْدَمُ الرَّجُلَ لِلْاِقْتِرَانِ بِامْرَأَةٍ، فَانْتَبَهَ وَاللَّهُ يَسُدُّ قَوْلَكَ..

فَخِطْبَةُ التَّكَاحِ بِالْكَسْرِ وَمَا *** فِي الْحَجِّ خُطْبَةٌ بِضَمٍّ فَاعْلَمَا



وهي خُطبتان بينهما جلسة خفيفة كما دلّت على ذلك الأحاديث المستفيضة في السنة الصحيحة^٢، يقومُ بهما الخطيبُ بعدَ زوالِ الشَّمسِ، ومنَ السُّنة أن تكونَ الخطبةُ متصلةً بالأذانِ^١، والإقامةُ متصلةً بالخطبةِ، والصلاةُ متصلةً بالإقامةِ.

١- ومع القول بمشروعية خطبة الخطبتين لصلاة الجمعة فلا يعني ذلك أنها قائمة مقام ركعتي الظهر على الصحيح عند الأئمة السلمي والخليلي والقنوبي بل هو مذهب أكثر الأصحاب؛ لأدلة منها: أن الركعتين يُستقبل بهما القبلة والخطبة يُستقبل بها الجماعة، والصلاة لا يكون بعضها نحو القبلة والبعض الآخر عكس ذلك.

كما أن المستدرك في صلاة الجمعة يقضي ما فاتته من الصلاة فقط، ولا يقضي الخطبة التي فاتته أيضاً، بخلاف من فاتته ركعتان من الظهر، فلا بد له من قضائهما، فتحصل لديك أن الخطبة شرطٌ للصلاة لا شرطٌ منها، والله أعلم. يُنظر:

- السلمي، المحجج المقنعة ص ٦٣، ٨٧-٨٨.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٥/١٠/٢٠٠٥م.
- القنوبي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوبي ص ٥٧.
- القنوبي، دروس صيف ٢٠٠٠م / ١٤٢١هـ (مذكرة خاصة ص ٩).

٢- القول بالخطبتين والجلوس بينهما هو السنة الثابتة من فعل الأسوة الحسنة ﷺ، وكفى به قدوة وإماماً، وقد صرّح بالخطبتين وثبوتهما عن النبي ﷺ وصحابته الكرام شيخنا القدوة الخليلي -أبقاه الله- حينما انتصر له في رسالته القيمة "وَحْيُ السُّنة فِي خُطْبَتِي الْجُمُعَةِ" (ملحق بالفتاوى ١/٥٠٨): وهذا نصٌ كلامه: "إن الخطبتين في الجمعة والجلوس بينهما مما ثبت عن رسول الله ﷺ وعمل به أصحابه ﷺ..."، وإلى هذا الرأي ذهب طائفة من محققي أصحابنا المتقدمين والمتأخرين، فقد نصَّ عليه العلامة أبو الحسن البسيوي في جامعهِ (١٤٩/٢) ثم أعقب كلامه بحكاية الإجماع عليه بقوله: "...وعليه الإجماع"، ونقل كلامه العلامة أبو مسلم في نثارهِ (٤٧١/٢) ولم يتعقبه بشيء بل أقره عليه، وأنت تدري أنهما من أعلام المسلمين في زمانهما، ومن صرّح بهذا الرأي من أصحابنا أيضاً الشيخ الجيطالي في قناطر الخيرات (٤٤٠/٢)، وقطب الأئمة في التيسير (٣٥٦/١٣)، والهميان (٢٢٥/١٤-٢٢٦)، وغيرهم.

يقول شيخنا القنوبي -حفظه الله- في "قُرّة العَيْنِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِخُطْبَتَيْنِ" (٥٥): "وهذا القول -أي القول بالخطبتين والجلوس بينهما- رجحه جماعة من المتأخرين منهم الشيخ إبراهيم بن سعيد العبري المفتي السابق، وشيخنا الفريد الحجة جامع شتات الفضائل، ووارث علوم الأوائل، حجة المتكلمين، وسيف المناظرين، وإمام الفقهاء والمفسرين، شيخ الإسلام الخليلي -حفظه الله تعالى وعافاه-".

وإذا تقرر لديك أن هذا الرأي هو رأي الجمهور والمحققين من الأصحاب، فاعلم أن الدولة الرُستمية الإباضية المغربية قد أطبقت على هذا القول علماً وعملاً، ولا يخفى عليك أن هذه الدولة قد قامت في فترة مبكرة من عمر هذا المذهب العريق -أي منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً- يقول المؤرّخ البرادي في كتابه "الجواهر المنتقاة" ص ٢٠٢: "فإنهم -أي الأئمة الرستميين- كانوا إذا فرغوا من الخطبة الأولى قاموا إلى الخطبة الثانية..."، وأنت خبير بأن مؤسس هذه الدولة هو الإمام عبد الرحمن بن رستم الذي أخذ عن شيخه أبي عبيدة عن جابر عن الصحابة عن النبي

ﷺ، وإذا سألتَ عن تلك الروايات التي رويتَ في هذا الباب فاعلم أنها كثيرة اعتمد عليها هؤلاء العلماء المتقدمون والمتأخرون، فدونك غيضاً من فيض، ورشفاً من غرف:

١- عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ، قَالَ: كَمَا يَفْعَلُونَ الْيَوْمَ. (مسلم/ ١٤٢٥)، يقول الشيخ القنوبي عن هذه الرواية في "قرة العينين/ ٥٨": "وهذا إسناد صحيح لا يحوم حوله شك ولا ريب؛ ولذلك لم يقدح فيه أحد من علماء المسلمين على اختلاف طبقاتهم، وتباين وجهاتهم".

٢- عن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ تَبَاكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ. (مسلم/ ١٤٢٧).

٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا ثُمَّ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ. (أحمد/ ٢٢٠٨). أضف إلى ذلك الإجماع العملي الذي استقرَّ في عهد الصحابة زمن الخليفين الراشدين أبي بكرٍ وعمرَ بن الخطاب رضي الله عنهما أجمعين عملاً بالخطبتين والجلوسَ بينهما، ولم يحدث الخلاف والقول بالخطبة الواحدة إلا عندما ظنَّ من ظنَّ أن أولَ من أحدث الخطبتين والجلوسَ بينهما عثمانُ لما كُبرت سنُّه، أو معاوية لما كثر شحم بطنه.

هذا.. وإذا تقرَّرَ لديك ما تقرَّرَ بالحجة والبرهان، فاعلم أن العالم مهما بلغ من العلم ما بلغ فلا بدَّ وأن تخفى عليه سنة أو ينسى مسألة، وما ذلك على طبع البشر بغريب، وما سُمِّيَ الإنسانُ إلا لنسيه، ومن ادعى عدم ذلك فقد ادعى منزلة فوق منزلة أبي بكرٍ وعمرَ وغيرهما من صحابة رسول الله ﷺ، وقد قيل: لا أضمرُّ على العلم من قول بعض المقلدة: "ما ترك الأول للآخر"، وإنما الصدق والحق بل الواقع ما قاله المحققون والعارفون: "كم ترك الأول للآخر!"، والله قد تعبدنا باتباع كتابه وسنة رسوله ﷺ، لا بأقوال البشر مهما جلت أقدارهم، وإذا ثبت الدليل فنعمل به تقرباً إلى الله وإحياءاً للسنة مع إحسان الظن بأولئك العلماء -رحمهم الله وعفا عنهم- حينما قالوا ما قالوه ظناً منهم أن العمل بالخطبتين أمرٌ محدث بخلاف السنة؛ لأنهم كانوا أحرصَ ما يكونون على الابتعاد عن بني أمية ومحدثاتهم، فلعلَّ الوهم سرى من هذا الطريق، والعذر عند كرام الناس مقبول.

وفي هذا يقول إمامنا السالمي رحمته الله:

لِجُمُعَةٍ عَرَفَةٍ عِيدَيْنِ *** يَخْطُبُ فِيهِنَّ بِخَطْبَتَيْنِ
وَيُسْتَحَبُّ سَكَنُهُ بَيْنَهُمَا *** حَتَّى تَكُونَ تِلْكَ فَصْلًا لهُمَا

للمزيد يُنظر:

- الخليلي، وحي السنة في خطبتي الجمعة.
- القنوبي، قرة العينين في صلاة الجمعة بخطبتين.
- القنوبي، "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه، ص ٩٠-١٠١.
- السالمي، مدارج الكمال، ص ٥١.

١ - لا يعني ذلك أن يقوم الخطيب فور انتهاء الأذان مباشرة، بل يأتي أولاً بدعاء الأذان ثم يقوم باسم الله خطيباً، أفاد ذلك شيخنا القنوبي -حفظه الله- في بعض دروسه، وهذا الفصل اليسير لا ينافي ما قلناه أعلاه، والعلم عند الله. (القنوبي، دروس صيفية "مذكورة خاصة").



المعتمد في فقه الصلاة



﴿فائدة﴾: سن معاوية بن أبي سفيان شتم الإمام علي - كرم الله وجهه - على منابر الجمعة، واستمر العمل بهذه السنة السيئة في بني أمية إلى أيام الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمه الله، حتى قدم عليه وفد من الإباضية، ينكرون بعض بدع بني أمية، فوعدهم بأن يحيي في كل يوم سنة ويميت فيه بدعة، ومن تلك المناكير التي وعدهم بتغييرها لعن علي على المنابر، أبدلها بآية قرآنية وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٩٠)، فكانت هذه إحدى المناقب الذائعة لهؤلاء القوم - رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم -^١

لطيفة

كان السلف الصالح جابر بن زيد الأزدي، وأبو عبيدة الكبير، وضمام، وصحار، والربيع وغيرهم - رحمهم الله تعالى - يصلون الجمعة خلف أئمة الجور والظلم كالحجاج بن يوسف، وزيد ابن أبيه، وولده عبيد الله بن زياد، وهم من هم في الجور والغشم وسفك الدماء والفتك بالأبرياء.

وقد أطلق حاجب بن مودود من **سجن الحجاج** يوم الجمعة ثاني ذي الحجة، وكان يريد الحج، فصرى أولاً الجمعة خلف عامل بني أمية، ثم انصرف لحجه بعد أن عارضه أصحابه لضيق الوقت، فأصر على شهود الجمعة، وكرر عليهم قوله: "إن لي في الجمعة حاجة، إن لي في الجمعة حاجة".

^١ - السيابي، سالم بن حمود. الثرى الوثيقة شرح كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة ص ١٦١-١٦٢.

وقد أحرَّ الحجاجُ يوماً صلاةَ الجمعةِ فصلَّى جابرُ الظهرَ وهو جالسٌ، ثم قال: "اليومَ نَفَعَ كُلَّ ذِي عِلْمٍ عِلْمُهُ"، فعِلِمَ الحجاجُ بذلكَ وقال: "اليومَ عَرَفْنَا مَنْ صَلَّى وَمَنْ لَمْ يُصَلِّ"^١.

فصلٌ في سننِ الجمعةِ

اعلم -يا باغي الخير- أنَّ هذا اليومَ العظيمَ قد اختصَّهُ اللهُ تعالى بسننٍ وآدابٍ ينبغي التحلِّي بها، فمن تلك السننِ:

١- **الاجتسالُ**: لقوله ﷺ: "الغُسلُ يومَ الجمعةِ واجبٌ على كُلِّ محتلمٍ"^٢، ومرادُه بالوجوب التأكيدُ عليه، كما تقدَّم معك في بابِ الاجتسالِ.

٢- **التَّطَيُّبُ والتَّسَوُّكُ والتَّزَيُّنُ**: لقوله ﷺ: "لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يَنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غَفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى"^٣.

٣- **التَّكْبِيرُ للصَّلَاةِ**: لقول النَّبِيِّ ﷺ: "مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبِشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ

^١ - يُنظر:

- القنوي، "فتاوى ج ٤"، معهد القضاء الشرعي (سابقاً). "مادة سمعية" اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.
- القنوي، فتاوى إمام السنَّة والأصول، ص ٥٣-٥٤.
- السالمي، معارجُ الآمال ج ١٠ ص ٨٧.

^٢ - رواه الربيع، باب: في صلاة الجمعة وفضل يومها، من طريق أبي سعيد وعائشة رضي الله عنهما، رقم الحديث ٢٨٤، ٢٨٥.

^٣ - البخاري، باب: الدُّهْنُ لِلْجُمُعَةِ، رقم الحديث ٨٣٤.

فَكُنَّا قَرَبَ دَجَاجَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكُنَّا قَرَبَ بَيْضَةٍ" ^١، وقد قال النبي ﷺ في خُطْبَتِهِ لِرَجُلٍ جَاءَ مُتَأَخِّرًا، وَأَخَذَ يَتَخَطَّى رِقَابَ الْمُصَلِّينَ: "اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ" ^٢.

٤- الاجتهاد في الذكر والدعاء توخيًا لساعة الإجابة: لقوله ﷺ: "وفيه ساعة لا يصادفها عبدٌ مسلمٌ وهو قائمٌ يصلي يسأل الله شيئًا إلا أعطاه إياه" ^٣.

٥- الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة وليلتَهُ: لقوله ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.. فَكثُرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ" ^٤.

١ - الربيع، باب: في صلاة الجمعة وفضل يومها، رقم الحديث ٢٨٦.

٢ - أبو داود، باب: تَخَطَّى رِقَابِ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، رقم الحديث ٩٤٣.

٣ - وفي رواية أخرى: "فيه سويعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئًا إلا أعطاه إياه" فأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى تقليدها بيده.

الربيع، باب: في صلاة الجمعة وفضل يومها، رقم الحديث ٢٨٢، ٢٨٣.

فَانْدَدَ: اختلف الناس في ساعة الإجابة من يوم الجمعة متى هي! والأقرب أنها بعد صلاة العصر من يوم الجمعة كما يدل عليه قول الإمام أبي الشعثاء راوي الحديث: "هي آخر ساعة يوم الجمعة"، وهو الذي مال إليه شيخنا إمام السنة والأصول - حفظه الله -.

هذا.. وقد جرت عادة الشرع على إخفاء بعض العبادات والأوقات التي يعظم فيها الأجر ويجزل عندها الثواب كساعة الإجابة يوم الجمعة، وليلة القدر، واسم الله الأعظم، وكما أخفيت الصلاة الوسطى من بين سائر الصلوات الخمس؛ وذلك حتى يجتهد الناس في العبادة والذكر، ويستدبروا صلواتهم بالله ﷻ في كل الأحوال والأوقات، بدل أن يقتصر ذلك على ساعة محددة دون ساعات هذا اليوم المبارك، أو ليلة معينة من ليالي ذلك الشهر الكريم، أو اسم واحد من أسماء الله الحسنى.

(القنوي، تحفة الأبرار ص ٥٧).

٤ - وتكملة الحديث للفائدة: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ تُعْرَضُ صَلَاتُنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أُرْمَتْ؟ أَيْ بَلَيْتَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ.

(أبو داود، باب: في الاستغفار، رقم الحديث ١٣٠٨).

٦- مطلقُ التَّنْفِلِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، والصَّلَاةُ بَعْدَهَا: لقوله ﷺ: "مَنْ اغْتَسَلَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ خُطْبَتِهِ ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَهُ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ".^١

٧- تخفيفُ الخطبةِ، وإطالةُ الصَّلَاةِ: لقوله ﷺ: "إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصَرَهَا خُطْبَتُهُ مَنَنْتُهُ مِنْ فِقْهِهِ - أي دليل عليه - فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَقْصُرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا".^٢

١ - مسلم، باب: فَضْلُ مَنْ اسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ فِي الْخُطْبَةِ، رقم الحديث ١٤١٨.

تَنْبِيْهُ: مطلقُ التنفل قبل الصلاة يوم الجمعة في المسجد أو في البيت ثابتٌ عن المصطفى ﷺ، أما القول بسُنَّةٍ راتبة بعد الأذان الأول وقبل الصلاة - كما ترى الأمة كلها تقوم ما إن ينتهي المؤذن من أذانه - فلم يثبت ذلك، فالأولى أن يتنفل الإنسان من غير تقييد ذلك بالأذان أو عدمه، إذ التخصيص متوقف على التوقيف من الشارع الحكيم، ولا نص هنا، لا سيما إذا علمت أصلاً أن هذا الأذان محدثٌ لم يكن في عصر النبي ﷺ ولا صاحبيه (رضي الله عنهم)، فكيف يثبت فيه حديث، أو يكون فيه توقيف!

يقول شيخنا أبو عبد الرحمن القنوي -متع الله بالصحة-: "والحاصل أن الصحيح عندنا أنه ليست هنالك سنة قبلية - أي مخصوصة بعد الأذان - قبل فريضة الجمعة، ولكن ينبغي للإنسان أن يتنفل ما شاء قبل فريضة الجمعة وقبل خطبتها".

فَائِدَةٌ: جاء في الحديث السابق قول النبي ﷺ: "... غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ"، فبصير الجموع عشرة أيام على قاعدة ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ امْتَالِهَا﴾ (الأنعام: ١٦٠)، وعلى هذه القاعدة أيضاً جاء قول الرسول ﷺ: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسُنَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ" (الربيع/ ٣١٥). إذا جمعت أيام الشهر، مع الأيام الستة فيكون الجموع ستة وثلاثين يوماً تقريباً، وقد علمت أن السنة ثلاثمائة وستون يوماً، فيكون بجموع صيام ستة وثلاثين يوماً كصيام السنة كلها، ومن فعل ذلك في كل عام فكأنما صام الدهر كله، ﴿وَاللَّهُ يُضَعِّفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٦١). يُنظر:

- الصوافي، حمود بن حميد. فضائل الجمعة وتبهيئات أخرى. "مادة سمعية". إنتاج: مكتبة وتسجيلات الحلال الإسلامية.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافق ٢٩/١٠/٢٠٠٤م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٤١.

٢ - مسلم، باب تخفيف الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ، رقم الحديث ١٤٣٧.



المعتمد في فقه الصلاة



٨- قراءة سورة الجمعة أو سبح في الأولى والغاشية في الثانية: فعن جابر بن

زيد قال: أدركتُ ناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: إنَّ رسولَ الله

ﷺ يقرأ يوم الجمعة على إثر سورة الجمعة ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ (١)

الغاشية: (١)، وسمعتُ أيضًا أنه يقرأ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (١) (الأعلى: (١)).

لطيفة

حدثني الثقة قال: سأل سائلٌ من طلبة الشيخ حمود الصوافي شيخنا القنوبي - يحفظهم الله تعالى - عن إنشاد الشعر في الخطب، فردَّ عليه الشيخ سعيد: وهل تسمعُ الشيخ يُنشد الشعرَ في خطبهِ؟!!

فإذا الأصلُ في الخطيب أن لا يأتي في خطبته بشيءٍ من الشعر، ولكن إذا أتى فلا يُؤثر ذلك في الخطبة ولا في الصلاة لا سيما إن كان لمصلحة^٢.

يقول شيخنا البدر الخليلي - حفظه الله - في بعض أجوبته المتلفزة: "النبي ﷺ لم يكن يورد شعرًا في خطبته، والصَّحابة - رضي الله تعالى عنهم - أيضًا كانوا على ذلك. وعلى أي حال إن كان الشعر وعظيًّا فلا حرج من الاستشهاد به لكن على أن لا يُكسر منه حتى تتحوَّل الخطبة إلى ديوانٍ شعريٍّ. وإنما الشيءُ اليسير لا حرج فيه إن كان وعظًا"^٣.

١ - الربيع، باب: في صلاة الجمعة وفضل يومها، رقم الحديث ٢٨٧.

٢ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٢م/١٤٢٣هـ (مذكرة خاصة ص ٥٢).

٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ، يوافق ٢٧/٠٤/٢٠٠٨م.

فَصْلٌ فِي صِفَةِ آدَاءِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

إذا زالتِ الشَّمْسُ عن كبدِ السَّمَاءِ دخلَ الإمامُ المسجدَ وصعدَ المنبرَ واستقبلَ المأمومين مسلماً عليهم^١، ثم جلسَ منتظراً فراغَ المؤذِّنِ مِنَ الأَذَانِ، وأتى بالذكرِ المأثورَ بعدَ الأَذَانِ، فإذا انتهى قامَ مرةً أخرى يَخْطُبُ في النَّاسِ مُبتدئاً بالبسملةِ، وحمدِ اللهِ تعالى، والثناءِ عليه، والشهادةَ لَهُ بالوحدانيةِ، ولِنَبِيِّهِ بالرسالةِ، ثم يأخذُ في وعظِ النَّاسِ وتذكيرِهِم، وترغيبِهِم وترهيبِهِم، وأمرِهِم بالمعروفِ ونهيِهِم عَنِ المنكرِ، ثم يَخْتُمُ خُطْبَتَهُ الأولى فيجلسُ برهةً خفيفةً مرةً أخرى ليقومَ لِلخُطْبَةِ الثانيةِ ويُجملُ فيها ما فَصَّلَهُ في خُطْبَتِهِ وَلَا يُطِلُّ عَلَيْهِم، ثم يدعو بما شاءَ مِنَ الدُّعَاءِ مِنْ خَيْرَيِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَهُ وَلِإِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ.

فإذا انتهى مِنَ الخُطْبَةِ أَقَامَ المؤذِّنُ ونزلَ الخُطيبُ لِيُؤَمَّ المصلِّينَ بِركعتينِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِقراءةِ الحمدِ وما تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ كما تقدَّم، وَيَخْتِمُ كُلٌّ ذَلِكَ بِالسَّلَامِ، وَاللهُ يَقْبَلُ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

تَنْبِيهَاتٌ

﴿التَّيْبَةُ الْأُولَى﴾: الأَذَانُ بعدَ دخولِ وقتِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ واجبٌ لَا بُدَّ مِنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (الجمعة: ٩)، وهو الأَذَانُ المعهودُ في عهدِ النَّبِيِّ ﷺ وصاحبيه أبي بكرٍ وعمرَ ؓ، وعندما كَثُرَ النَّاسُ في زمنِ عُثْمَانَ زَادَ أَذَانًا آخَرَ قَبْلَهُ^٢، ولم ينكرْ عليه الصحابةُ ؓ، فكانَ العملُ بِهِ إلى يومنا هذا.

١ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٣٤.

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٢م/ ١٤٢٣هـ (مذكرة خاصة ص ٥٠).

٢ - القنوي، دروس صيف ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥هـ (مذكرة خاصة ص ١).

ونظراً لكون النداء الأول محدثاً بعد عصر الرسالة، ولكونه قد يكون قبل دخول الوقت فلا يخفى عليك -أيها النبيه- أن الأحكام الشرعية المتعلقة بالجمعة كوجوب السعي، والنهي عن البيع والشراء، وإنشاء السفر متعلق بالنداء الثاني لا الأول على الرأي **المعتمد** عند شيخنا القنوي -حفظه الله-^١، إلا أن واجب الاستباق للخيرات يُحتم على المسلم الحق أن يقدم للجمعة قبل الأذان الأول والثاني^٢ **وَاللَّهُ يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** ﴿البقرة: ٢٦١﴾.

﴿التبیه الثاني﴾: ما ورد أن النبي ﷺ قال: "لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع"، وكذا "أربع إلى الولاية: الفیء والصدقات والحدود والجمعات"، لم يثبت من

١ - يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٧/١١م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٥٢.

٢ - وقد حثت على الاستباق للخيرات والمسارة إليها والتنافس فيها غير ما آية من كتاب الله العزيز، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ ﴿البقرة: ١٤٨﴾، وقال: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِّن رِّبِّكُمْ﴾ ﴿آل عمران: ١٣٣﴾، وقال أيضاً: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ ﴿١٦﴾ ﴿المؤمنون: ٦١﴾، وقال ﷺ في موضع آخر: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلَيْتَنَافِسِ الْمُتَنَفِسُونَ﴾ ﴿١٦﴾ (المطففين: ٢٦)، والآيات في هذا كثيرة، ومما ثبت في فضل الجمعة والحض على التبكير إليها ما ثبت عند الربيع من طريق أبي هريرة وأبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "من اغتسل يوم الجمعة كغسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر".

قال الربيع: ليس يريد عدد الساعات وإنما يريد الفضل ما بين أول الوقت وآخره.

(الربيع، باب: في صلاة الجمعة وفضل يومها، رقم الحديث ٢٨٦)

طريقٍ صحيحةٍ ولا حسنةٍ ولا ضعيفةٍ خفيفةٍ الضعف^١، ولذا فإنَّ الصحيحَ عدمُ اشتراطِ المِصرِ لإقامةِ الجمعةِ^٢.

١ - يُنظر:

- القنوي، "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٨٠.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول/ بحث: إذا اجتمع جمعة وعيد في يوم واحد ص ٢٩.

٢ - حصر صلاة الجمعة في الأمصار السبعة أو الثمانية لم يدل عليه دليل من كتاب ولا سنة بل الدليل من الكتاب ومن السنة ونفس التخصيص يدل على جواز إقامة الجمعة في كل مكان توفرت فيه شروط إقامة الجمعة، والحجة في ذلك:

١. من الكتاب: أن الله تعالى أمرنا بإجابة نداء الجمعة أمراً مطلقاً غير مقيد بمكان دون غيره، ولم يأت حصره بمصر ولا غير مصر في كتاب ولا سنة، فوجب امتثال الأمر وإجابة النداء قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٩).

٢. ومن السنة: الإطلاق في قول النبي ﷺ: "كَيْتَبُهُنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ" (مسلم/١٤٣٢)، وأمره ﷺ بإقامتها في جواثي من البحرين - كما تقدّم -، ولم يخصّها بذكر أمصارٍ دون غيرها من المناطق والبلدان، وإقامتها في جواثي دون مكة في عهد رسول الله ﷺ مع تمصير مكة بعد ذلك فيما مصر بالإجماع، إنما هو راجع إلى النظر في الظروف والأحوال، ولذلك اتضح أن أمر الجمعة في تحديد أماكن إقامتها ليس راجعاً إلى النص، وإنما راجعٌ إلى الاجتهاد، حسب ما تقتضيه الظروف ويستلزمه النظر.

٣. ومن عمل الصحابة: إجماعهم على إقامة الجمعة في الأمصار بعد أن لم تكن تقام فيها في عهد النبي ﷺ، فدلّ هذا الإجماع على جواز الزيادة على ما كان في عهد النبي ﷺ، وإذا جازت هذه الزيادة بالإجماع جازت الزيادة على ما كان في عهدهم أيضاً، بل الواقع أنها كانت تقام في أماكن كثيرة في نفس الوقت، حتى قيل إن أربعة آلاف منبر كانت تُرفع زمن الخلافة العُمَريّة في مختلف أرجاء الدولة الإسلامية.

على أن هذه الأمصار ما مصرها عمر بن الخطاب ﷺ بعد موت النبي ﷺ ورحيل الصديق الأكبر أبي بكر ﷺ من أجل الجمعة فقط، وإنما مصرّها من أجل الدّواوين، فهو تنظيم سياسي إداري لما رأى ﷺ أنها هي المدن الكبرى بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية في عهده ﷺ، فتبين لك أن إقامة الجمعة في تلك المناطق لا يدل على حصر الجمعة فيها بل على العكس من ذلك.

وإن سلّمنا -جدلاً- بأن الجمعة كانت تقام في تلك الأمصار فقط فهذا بنفسه لا يدلّ على الحصر، لأنّ الحصر متوقّف على توقيف الشارع ولا نصّ هنا، وإنما تحديده هذه الأمصار دون غيرها واقعة حال واجتهاد من الفاروق ﷺ، لما رآها في زمنه عواصم كبرى يمكن أن يرجع إليها أفراد دولة المسلمين، ومن قواعدهم السائرة: وقائع الأحوال لا تخصص عموماً ولا تقيّد إطلاقاً.



أهمهم في فقه الصلاة



هذا.. وقد تقدّم لديك -عند الحديث حول مشروعية الخطبتين- مما يؤكد كلامنا هذا أنّ الجمعة كانت تقام طوال العهد الرستمي بالمغرب العربي، وهي ليست من الأمصار التي مصرها عمر بن الخطاب قطعاً، وهكذا إذا نظرنا إلى القسم الشرقي للمذهب الإباضي وجدنا أن دعوى حصر الجمعة في نزوى وصحار دعوى لم يقم عليها دليل، أما أولاً فلما علمت أنّ الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ليس فيها ما يفيد حصرها في مناطق معينة من دولة الإسلام بعد أن أمر بإقامتها حاكم المسلمين أيّاً كان مسماه (إماماً، أو خليفة، أو سلطاناً..)، وثانياً لأنّ نزوى ليست من الأمصار السبعة باتفاق الجميع، ولم يكن الأئمة قبل الوارث بن كعب يصلونها في نزوى أصلاً، وإنما كانت تُقام في صحار فقط، وإذا صحت إقامتها في نزوى بعد ذلك فلا مانع من إقامتها في أيّ منطقة من القطر العماني، إذا أمر بها ونودي لها، وهذا هو فعل كثير من الأئمة كما تجده في التاريخ العماني المجيد، وأضرب لك أمثلة من ذلك:

- الإمام الوارث بن كعب عليه السلام، صلاها في نزوى ولم تكن تصلى إلا في صحار فقط.
- الإمام عمر بن الخطاب الخروصي العماني عليه السلام أمر بالجمعة في عهده فأقيمت في جميع مناطق عمان.
- الإمام عزان بن قيس صلاها في كلّ مكان صادفته فيه، فصلاها في مسقط ونزوى وسمد وفنجا وجعلان، ومن المعلوم أن هذا الإمام ما كان يصدر في جميع أموره إلا بإشارة من علماء عصره وعلى رأسهم المحقق الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي -رحمهم الله جميعاً-.
- الإمام محمد بن عبد الله الخليلي أمر بإقامتها في جعلان فأقيمت حتى وفاته عليه السلام على مرأى ومسمع من علماء عصره، بل هم بأن يأمر بإقامتها في جميع مدن عمان الرئيسة بعد أن أخذ الإذن والموافقة من الشيخين عيسى بن صالح الحارثي، والشيخ ماجد بن خميس العبري -رحمهم الله جميعاً-.

ومما يؤكد أنّ الجمعة لم تكن محصورة في صحار ونزوى، وأنها أقيمت في مناطق كثيرة من المصّر العماني زمن الأئمة العدول والعلماء المحققين ما يوجد من المنابر القديمة القائمة إلى يومنا هذا في بعض المساجد بمناطق وولايات مختلفة من السلطنة، وقد شاهد بعضنا الثقات والمشايخ الأجلاء، منها ما يوجد في عبري والرسّاق ونخل.

يقول العلامة القنوي -حفظه الله-: "وقد أخذ بهذا القول جمع من أصحابنا المتأخرين منهم الشيخ العلامة إبراهيم بن سعيد المفتي السابق، ومنهم شيخنا العلامة المحقق الحافظ الشيخ أحمد بن حمد الخليلي -حفظه الله وعافاه-، ومنهم الشيخ العلامة خلفان بن جميل السيابي كما هو موجود في أجوبته -رحمه الله تعالى-، ومنهم الشيخ ثيؤض وآخرون، بل تعجب العلامة البرادي -رحمه الله تعالى- من ترك بعض العلماء للجمعة"، وقد أجاد النور السالمي رحمته الله في جواهره بقوله (المؤهر ١/ ١٢٦):



أهـنـمـ فـي فـقـهـ الصـلـاة



﴿التبـيـه الثالث﴾: لا يـنبـغـي الاـشـتـغـال أثناء خُطـبـة الجُمُعـة بشـيـءٍ إلا الاـسـتـمـاعَ والإـنـصـاتَ؛ لما ثبـتَ مِن النـهـي عـن تـقـلـيـبِ الحـصـى وعـن الكـلامِ أثناء الخُطـبـة^١ بقـولـه ﷺ: "وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَعَا"^٢، وبقـولـه: "...وَمَنْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِصَاحِبِهِ صَهْ-أَيِ أَنْصَتْ- فَقَدْ لَعَا، وَمَنْ لَعَا فَلَيْسَ لَهُ فِي جُمُعَتِهِ تِلْكَ شَيْءٌ"^٣.

ولـذا فـقـد ذـهـبَ كـثـيـرٌ مـن الفـقـهـاءِ إـلى أنَّ مَن تـكـلـمَ أو لَعَا أثناء الخُطـبـة فـعـلـيـه الخروجُ مِنَ المـسـجـدِ ثَمَّ الدُّخُولُ مَعَ الدَّاخِلِينَ، وَقَدْ فَاتَهُ أَجْرُ السَّقِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ عِنْدَ شَيْخِنَا الْقُنُوبِيِّ -مَتَعَهُ اللَّهُ بِالصَّحَةِ وَالْعَافِيَةِ- إِذْ لَمْ يَرَ الْخُرُوجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا التَّوْبَةَ وَالتَّوَدُّمَ الْقَلْبِيَّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَبِمَكْنَهُ وَالِاسْتِغْفَارَ بَعْدَ ذَلِكَ^٤.

فَيَسْتَقِيمُ تَارَةً وَيَعْرِضُ
وَبَعْدَ مَا كَانَ بِهَا مِنْ قُوَّةٍ
وَمَسْكَدًا مَكَانَهَا قَدْ عَمَّرُوا
لَأَنَّهُمَا فِي عَصَرِهِ تَرَوُّقُ
عَيْنَهَا لَنَا النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى

لَأَنَّمَا التَّمَصُّرُ حَالٌ يَعْرِضُ
وَهَذِهِ صُحَارٌ بَعْدَ الْعِزَّةِ
صَارَتْ كَأَذْنٍ بَلَدٍ يُعْتَبَرُ
وَإِنَّمَا عَيْنُهَا الْفَارُوقُ
لَوْ كَانَ ذَا التَّعْيِينُ مِمَّا وَقَفَا

١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٧/١١م.

٢ - مسلم، باب: فَضْلُ مَنْ اسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ فِي الْخُطْبَةِ، رقم الحديث ١٤١٩.

٣ - أبو داود، باب: فضل الجمعة، رقم الحديث ٨٨٧.

٤ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠١م/ ١٤٢٢هـ (مذكرة خاصة ص ٣٣).



أَهْمَنَهُمُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ



فَصْلٌ

فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْجُمُعَةِ

١. **صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَرِيضَةٌ وَصَلَاةُ الْعِيدِ سُنَّةٌ**، وعليه فلا تسقطُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ إذا اجتمعتْ مع صَلَاةِ الْعِيدِ على **أَهْمَنَهُمُ** عندَ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ -حَفَظَهُ اللَّهُ-، وهو الذي انتصرَ له -أيضاً- شَيْخُنَا الْقَنْوِيُّ -أَبْقَاهُ اللَّهُ- في بحثٍ خاصٍّ، فارجعْ إليه^١.
٢. **يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ الْخَطِيبُ غَيْرَ الْإِمَامِ** وإنْ كانتِ السُّنَّةُ على خلافِ ذلك^٢.

٣. **الْقَوْلُ بِمَشْرُوعِيَّةِ تَحِيَةِ الْمَسْجِدِ أَثْنَاءَ خُطْبَةِ الْخَطِيبِ** هو القولُ الصحيحُ عندَ الشَّيْخَيْنِ -حَفَظَهُمُ اللَّهُ-^٣.
٤. **لا يُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ جَمَاعَةٌ ثَانِيَةً مُتَأَخِّرَةً** أو لم يسعها المسجدُ وتقيمَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ في نفسِ المكانِ أو البلدةِ التي أقيمتْ فيها ذلكَ اليومَ^٤.

١ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٢٩.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول / بحث: إذا اجتمع جمعة وعيد في يوم واحد ٢٩-٣٤.

٢ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٢٨.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٠م / ١٤٢١هـ (مذكرة خاصة ص ٩).

٣ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٢٣، وأيضاً إجابة موسعة ص ١٣٥-١٤٢.
- القنوي، "فتاوى بقرية لرق بعمان ١٤٢٣هـ"، س ٥، "مادة سمعية".
- القنوي، تحفة الأبرار ص ١٣٦ (تعليق).
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٦٣.

٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٤م / ١٤٢٥هـ (مذكرة خاصة ص ٥).

٥. مَنْ لَمْ يَدْرِكِ الرُّكُوعَ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَيَدْخُلُهَا **بِنِيَّةِ الظُّهْرِ** - عَلَى **أَهْمُ** عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - حَفَظَهُمَا اللَّهُ -، فَيَقُومُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ لِيَقْضِيَ أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ إِنْ كَانَ مُقِيمًا، وَاثْنَتَيْنِ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا^١.

٦. ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى **جَوَازِ جَمْعِ الْعَصْرِ مَعَ الْجُمُعَةِ** وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ شَيْخَيْنَا الْخَلِيلِيِّ الْقَنْوِيِّ - يَحْفَظُهُمُ اللَّهُ -^٢.

٧. ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْمَسَافِرِينَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقِيمُوا **الْجُمُعَةَ** بَأَنْفُسِهِمْ فِي بَلَدٍ لَا تَقَامُ فِيهَا وَلَوْ كَانُوا فِي الْكَثَرَةِ مَا كَانُوا، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الْحَقَّقِينَ الْخَلِيلِيِّ وَالْقَنْوِيِّ - حَفَظَهُمَا اللَّهُ -^٣.

٨. يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْخُطْبَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَحَمْدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى **دَرَجَةِ الشَّرْطِيَّةِ**، وَكَذَا فَالصَّحِيحُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ كَوْنِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ^٤.

١ - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ١٣١.
- الْقَنْوِيُّ، بَحْثُ وَرَسَائِلِ وَفَتَاوَى - الْقِسْمُ الْأَوَّلُ / بَحْثُ الْإِسْتِدْرَاكِ ص ٢٥.

٢ - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، إِجَابَةٌ عَلَى أَسْئَلَةٍ وَجَّهَهَا الْكَاتِبُ لِمَسَاحَتِهِ - رِعَاةُ اللَّهِ -، بَتَارِيخٍ: غُرَّةُ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٢٩ هـ - الْمَوَافِقُ: ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٨ م.
- الْقَنْوِيُّ، دُرُوسُ صَيْفٍ ٢٠٠٠ م / ١٤٢١ هـ (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٢٦).

٣ - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ١٣٢.
- الْقَنْوِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقَنْوِيِّ ص ٥٢.

٤ - أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلآيَاتِ فَلَا تُقْرَأُ إِلَّا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تُتَرْجَمَ مَعَانِيهَا إِجْمَالًا إِلَى أَيِّ لُغَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ (إِبْرَاهِيمُ: ٤). يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ١٣٤.



المعتمد في فقه الصلاة



٩. الأصل في الخطيب أن لا يأتي في خطبته بشيء من الشعر، وإذا أتى فلا يؤثر ذلك في الخطبة ولا في الصلاة^١.

١٠. النهي عن البيع والشراء بعد النداء مخصوص في حق من تجب عليه صلاة الجمعة، أما من لم تجب عليه الجمعة كالمرأة والمسافر فلا إثم عليهم، ولكن ليس لهم أن يبيعوا أو يشتروا ممن تجب عليه صلاة الجمعة، هذا هو الرأي **المعتمد**^٢؛ لما لا يخفى أن في هذا تعاوناً على الإثم والعدوان، وهو من صفات أهل النفاق، والله المستعان^٣.

١١. إذا فسدت الجمعة على الجماعة في الحال فإنهم يعيدونها جميعاً جمعة، وإن خرج الوقت فيقضونها ظهراً، أما المنفرد إذا فسدت عليه فيعيدوها ظهراً في الوقت وبعد الوقت^٤...

-
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٥٨، ٦١.
 - القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٧/١١م.
 - ١ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٢م/ ١٤٢٣هـ (مذكرة خاصة ص ٥٢).
 - ٢ - القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٧/١١م.
 - ٣ - قَالَ تَعَالَى: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بِضُغْمٍ مِّنْ بَعْضِ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ سُوا اللَّهِ فَلَيْسَ بِهِمْ إِنَّا الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (التوبة: ٦٧)
 - ٤ - ينظر:
 - الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٣٥.
 - القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م/ ١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ١٣).
 - الصوافي، حمود بن حميد. فضائل الجمعة وتبهيها أخرى. "مادة سمعية". إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.



المعتمد في فقه الصلاة



وَمِنَ الْمَدَارِجِ اقْرَأْ وَاحْفَظْ:

كَانَ قِضَاءً أَوْ إِعَادَةً مَعَ	***	مَنْ فَسَدَتْ عَلَيْهِ صَلَّيْ أَرْبَعًا
لَكِنْ هَذَا وَاضِحُ الدَّلِيلِ	***	وَفِيهِ قَوْلٌ جَاءَ بِالتَّفْصِيلِ
لِنِصْفِهَا إِنْ كَانَ أَرْبَعًا وَجَبَ ^١	***	إِذْ لَمْ يَكُنْ خُرُوجُ وَقْتِهَا سَبَبٌ

^١ - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٤٠.



الباب الحادي عشر: في صلاة السفر

اعلم -أيها الطالب، أهلك الله شكر نعمته- أن هذا الدين دين اليسر والسهولة، والرحمة والسماحة، يسر الله به على العباد فلم يكلفهم عتًا ولم يتركهم هملاً كما أنه لم يخلقهم سداً، ولذا فإنك تجد اختلافًا في كثير من الأحكام بين حال الصحة والمرض، وحال الإقامة والسفر.

ومن مظاهر اليسر والسماحة التخفيف عن المسافر في صلاته فضلاً من الله وكرماً؛ ذلك أن السفر والغربة قطعة من العذاب، فلا يزال حين صاحبه لأول موطنه حتى يؤوب إليه..

فصل في أصل السفر

السفر في أصل اللغة/ الكشف والوضوح، يقال أسفر الصبح أي بان وانكشف، وامرأة سافر أي مظهره شعرها^١.

واصطلاحاً/ هو خروج الإنسان من محل إقامته لقضاء غرض ما مع نية الرجوع والعودة إليه.

والسفر في أصل الشرع ثابت بتواتر النقل عن نبي الرحمة ﷺ من قوله وفعله^١، فمن قوله: "على المقيم سبع عشرة ركعة وعلى المسافر إحدى عشرة ركعة"^٢، ومن فعله: إقامته ﷺ بمكة عام الفتح خمسة عشر يوماً يقصر الصلاة^٣.

فَصْلٌ فِي مَسَافَةِ السَّفَرِ

تفقه - أخي في دين الله ﷻ - أَنَّ أَهْلَ الْعَقْلِ عِنْدَنَا فِي مَسَافَةِ السَّفَرِ **فَرَسَخَان**^٥؛ لِمَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ "صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ"^٦، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ ﷺ قَصَرَ دُونَهَا^١، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

١ - صلاة السفر مما ثبتت مشروعيتها من سنة النبي ﷺ ولم ترد في كتاب الله ﷻ، - كما سبق بيأته في أوجه بيان السنة للقرآن - ففي الربيع عن جابر بن زيد قال: سأل رجل عبد الله بن عمر فقال له: يا أبا عبد الرحمن إنا نخذ صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ولا نخذ صلاة السفر، فقال له عبد الله بن عمر: يا هذا إن الله قد بعث إلينا محمدا ﷺ ولا نعلم شيئا وإنما نفعل كما رأيناه يفعل.

وأما قوله تعالى ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (النساء: ١٠١)، فهي في الخوف خاصة وليست في السفر كما أكدته سؤال الرجل وإقرار ابن عمر له، وإليه ذهب المحققون من أهل العلم، يقول العلامة القنوي - حفظه الله -: ".وذلك لأن الآية في صلاة الخوف كما رجح ذلك ابن جرير وابن كثير وصاحب الصنائع وهو المروي عن جمع من صحابة رسول الله ﷺ وعن جماعة من التابعين - رضوان الله تعالى عليهم -.. يُنظر:

- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول، ص ١٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٣هـ، ١٠/١١/٢٠٠٢م.
- القنوي، "فتاوى ج٤" بمعهد القضاء الشرعي (سابقا). "مادة سمعية" اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

٢ - الربيع، باب: في فرض الصلاة في الحضر والسفر، رقم الحديث ١٩٠.

٣ - الربيع، باب: في فرض الصلاة في الحضر والسفر، رقم الحديث ١٩٣.

٤ - هذا الرأي هو الذي ذهب إليه أصحابنا - رحمهم الله تعالى -، واعتمده علما العصر الشيخان الخليلي والقنوي - حفظهم الله - في أجوبتهم المنتشرة الذائعة، فمن جاوز الفرسخين - بأي وسيلة كانت - وجب عليه القصر، وجاز له الجمع والفطر، وفي كل ذلك تخفيف ورحمة. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٥٢.
- القنوي، الرأي المعتبر في حكم صلاة السفر ص ٨-٩.
- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٩٤.

٥ - **الفرسخان** بالمقاييس العصرية تساوي ١٢ كيلومترا تقريبا، وهي المسافة من المدينة إلى ذي الحليفة على وجه التقريب.

٦ - يُنظر:

﴿تنبية أول﴾: يبدأ حساب الفرسخين من نهاية عمران البلد، إلا إن تناول العمران وامتدَّ فيبدأ حساب الفرسخين من بيته الذي يخرج منه^٢.

﴿تنبية ثان﴾: إذا نوى المسافر مجاوزة الفرسخين فإنه يبدأ القصر عند مفارقة عمران بلده -على المشهور^٣- بشرط أن لا ينوي المبيت أو المقيّل دونهما، أمّا إن كان خروجه داخل حدود الفرسخين، أو مع نيته المبيت أو المقيّل قبل مجاوزتهما فلا يقصر الصلاة.

- كتاب الترتيب/ الجزء الرابع- روايات الإمام أفلح الرستمي عن أبي غانم الخراساني وغيره، رقم الحديث ١٧.
- البخاري، باب: يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ، رقم الحديث ١٠٢٧.
- مسلم، باب: صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا، رقم الحديث ١١١٤.

١- لم يرد في تحديد مسافة القصر حديث صريح ثابت مرفوع إلى النبي ﷺ، ولكن هذا الحديث كما يقول الإمامان ابن حجر والقنوي: هو أقرب حديث في هذه القضية، وهو الأظهر للأخذ والاعتبار.
يُنظر: القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٩٥.

٢- كما استحسنته الإمام الخليلي -رحمه الله- لأهل زنجبار، حيث يقول: "فإن توسع أصحاب زنجبار بهذا القول فواسع وهو حسن".

قلت: وقد استحسنت هذا الرأي -أيضاً- شيخنا أبو عبد الرحمن القنوي -متع الله بالصحة والعافية- حينما علق عليه بقوله: "وهو رأي حسن سائغ"، وتظهر فائدة العمل بهذا الرأي في المدن العصرية الكبرى حيث تمتد العمران لمسافات شاسعة لا يمكن أن تعد بطولها وعرضها وطناً يقيم فيه الإنسان ويتم فيه الصلاة. يُنظر:

- الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله. الفتح الجليل من أحوبة الإمام أبي خليل ص ١٧٠، ١٩٢.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٤٣.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٦ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٧/٣م.

٣- القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى إمام السنة والأصول ص ٩٦.
ولا شك أن الإنسان إذا تمكن من الخروج من الخلاف -وهو يسير بإذن الله مع الوسائل الحديثة- فذلك هو الأولى، وذلك أن يصلي في عمران بلده تماماً، أو خارج الفرسخين قصرًا.

فَصْلٌ فِي مُدَّةِ السَّفَرِ

والحقُّ أنَّ المسافرَ يجبُ عليه القصرُ **مهما استمرَّ من الزمنِ** في سفره طالَتِ المدةُ أم قصرتُ ما لم يتخذْ ذلك الموضعَ وطناً؛ لأنَّه الثابتُ عنِ النبي ﷺ في الأحاديثِ الكثيرةِ قولاً وفعلاً، فقد أمرَ بالقصرِ عموماً، وأقامَ بمكةَ وتبوكَ وغيرهما وهو يقصرُ الصلاةَ، والأصلُ بقاءُ هذا الحكمِ على إطلاقه مهما مكثَ المسافرُ في سفره من الزمنِ؛ إذ الأصلُ أن يُحملَ المطلقُ على إطلاقه ما لم يُقيَّدَ هذا الإطلاقُ بدليلٍ معتبرٍ صالحٍ للتقييدِ، ولا دليلَ بعدَ أن أكملَ الله الدينَ وأتمَّ النعمةَ، ولو كان ذلك مما يحدُّ أو يقيدُ بزمنٍ لبيَّنه المولى ﷺ لعباده، فلما لم يكنْ من ذلك شيءٌ علِمَ أن مرادَ الشارعِ الإطلاَقُ؛ **﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُمَ مَا**

يَتَّقُونَ﴾ (التوبة: ١١٥).

فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْجَمْعِ

تعلم -أخي، هوَنَّ الله عليك شقَّةَ السَّفَرِ- **أنَّه يجوزُ** للمسافرِ ما دامَ في سفره أن يجمعَ -بأذانٍ واحدٍ وإقامتين اثنتين- بينَ الظهرِ والعصرِ وبينَ المغربِ والعشاءِ، وهو مخيرٌ في ذلك من أولِ وقتِ الأولى إلى آخرِ وقتِ الثانيةِ، فإن صَلَّى الصلَّتين في وقتِ الأولى كان ذلك منه جمعَ تقديمٍ، وإن صلاهما في وقتِ الثانيةِ كان جمعَ تأخيرٍ، وكذا له أن يوسِّطَ بينهما في الوقتِ.

﴿تنبيه أول﴾: ومع جوازِ الجمعِ في السَّفَرِ مطلقاً فإنَّ الأولى في حقِّ المسافرِ المقيمِ الأفرادُ، وفي حقِّ الجادِ في السَّيرِ الجمعُ؛ اتباعاً لسنَّته الثابتةِ من فعله ﷺ^١.

١ - فقد أقام النبي ﷺ بمكة المكرمة خمسة عشر يوماً يفردُ كلَّ صلاةٍ في وقتها مع القصر، وكانَ في خروجهِ إلى تبوكَ إذا ارتحلَ قبلَ أن تزيغَ الشمسُ آخرَ الظهرِ حتَّى يجمعَها إلى العصرِ فيصليهما جميعاً وإذا ارتحلَ بعدَ زَئغِ الشمسِ صَلَّى الظهرَ والعصرَ جميعاً ثم سارَ، وكذا يصنعُ في المغربِ والعشاءِ. يُنظر:-



المعتمد في فقه الصلاة



وبذا تُدركُ أنَّ اعتيادَ الجمعِ بينَ الصلاتينِ مِنْ قِبَلِ بعضِ الناسِ الذينَ يقيمونَ في مكانٍ ما بغرضِ الدِّراسةِ أوِ العملِ لفترةٍ مؤقتةٍ طالتْ أم قصُرتْ ليسَ بشيءٍ أبدًا، بل هوَ خلافُ السنَّةِ التي على المسلمِ الحقِّ أنْ يلتزمَها منهجًا لحَيَاتِهِ يردُّ منها ويصدرُ عنها في كلِّ شؤونه.

وإنَّ منْ انقلابِ الموازينِ، وتبدلِ السُّنَنِ، واستفحالِ الجهلِ عندَ بعضِ الناسِ أنْ لا يتصورُوا صلاةَ المسافرِ إلا بالجمعِ بينَ الصلاتينِ مِنْ غيرِ تفريقٍ بينَ مقيمٍ بمكانٍ أو جادٍّ في سیر^١:

فَالْفَضْلُ لِلْمُقِيمِ فِي الْإِفْرَادِ *** وَالْجَمْعُ لِلْمُجَدِّ فِي التَّرْدَادِ
بل:

وفيه قولٌ لا يجوزُ يجمعنُ *** مَنْ فِي بِلَادٍ قَدْ أَقَامَ وَقَطَنُ^٢

﴿فَائِدَةٌ﴾: الجمعُ جائزٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيُسَنُّ لِلْجَادِّ فِي السَّيْرِ، وَلَا يَتَأَكَّدُ إِلَّا فِي حَالَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ: الْأُولَى: جَمْعُ الظُّهْرَيْنِ فِي عَرَفَةِ جَمْعٍ تَقْدِيمٍ، وَالثَّانِيَّةُ: جَمْعُ الْعِشَاءَيْنِ فِي الْمَزْدَلِفَةِ جَمْعٍ تَأْخِيرٍ^٣.

• الرابع، باب: في فرض الصلاة في الحضر والسفر، رقم الحديث ١٩٣.

• أبو داود، باب: الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، رقم الحديث ١٠٣١.

١ - انظر للأهمية: رسالة شيخنا القدوة العلامة الخليلي بعنوان: "الجمع بين الصلاتين"، فقد وضع المقتض على المفصل، وأنزل النقاط على الحروف إنكاراً ورداً لبدعة الجمع بين الصلاتين في حال الإقامة وعدم الحاجة إليها مخالفين بذلك سنة أبي القاسم عليه السلام، علاوة على ما يصحب هذا الجمع في كثير من الأحيان من مخالفات شرعية تزيد الطين بلةً، والعليل علة.

(الخليلي، الجمع بين الصلاتين، ص ٤-١٢).

٢ - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ١ ص ١١٨-١١٩.

٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٩ هـ،

يوافقه ١٢ / ٩ / ٢٠٠٨ م.



الْمَعْنَمُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ



﴿تنبيه ثانٍ﴾: تقدّم لديك سلفاً عند الحديث على الأوقات أن الرأي الراجح عند الشيخين - حفظهما الله - جواز الجمع في الحضر (تماماً)؛ بناءً على القول باشتراك الأوقات^١ كما ثبت في السنة الفعلية^٢، وقد بين ابن عباس رضي الله عنه راوي الحديث أن ذلك عند مظنة الحرج والمشقة^٣، كما هو شأن أصحاب الأعدار كالمستحاضة وصاحب سلس البول^٤، وكالطبيب حال إجراءه عملية تمتد إلى وقت الصلاة الأخرى^٥.

﴿تنبيه ثالث﴾: تقدّم لديك -أيضاً^٦- أن الجمع الصوري من اسمه ليس جمعاً في الحقيقة؛ وإنما أطلق عليه جمع من حيث الصورة والشكل، وإلا فإن المصلي يصلي كل صلاة في وقتها حقيقة، فهو غير الجمع في أحد الوقتين؛ ولذا فهذا الجمع جائز باتفاق^٧.

١ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٢٩-٢٣٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ - يوافقه ١١/٨/٢٠٠٤م.
- القنوي، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ١٠.

٢ - رواه:

- الربيع، باب: القرآن في الصلاة، رقم الحديث ٢٥٤.
- البخاري، باب: مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ، رقم الحديث ١١٠٣.
- مسلم، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث ١١٥١.
- ٣ - مسلم، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث ١١٥١.

٤ - ذلك إذا كان دم الاستحاضة ومدد البول أو النجاسة عموماً تنقطع في أحد الوقتين، أما إذا كان المدد مستمراً بلا انقطاع فلا فائدة للجمع في هذه الحالة، فالأولى إفراؤ كل صلاة في وقتها لأن هذا هو الأصل. (القنوي، دروس صيف ٢٠٠١م الموافق ١٤٢٢هـ. "مذكرة خاصة ص ٢٦").

٥ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٣ ربيع الأول ١٤٢٧هـ - يوافقه ٢٠٠٦/٤/٢م.

٦ - انظر: الباب الثالث في شروط الصلاة/ فصل في شرط الوقت.

٧ - وذلك أن يصلي الظهر في آخر وقتها، فإذا سلم انتهى وقت الظهر ودخل وقت العصر فيصلبها حينئذ في وقتها المتفق عليه، وكذا القول في المغرب والعشاء.



فصل في حكم القصر

اعلم-أخي السائح في أرض الله ﷻ- أن الأمة الإسلامية بعد إجماعها على مشروعية السفر من حيث العموم -كاتفاقها على مشروعية البيع والشراء^١- اختلفت في بعض أحكامه من حيث التفصيل.

ومن تلك المسائل مسألة حكم القصر، والمتفق عليه عند أصحابنا -رضوان الله تعالى عليهم- هو أن القصر **عزيمة** -أي واجب- لا رخصة^٢؛ وذلك لأدلة كثيرة تطوف على بعضها:

١- **ملازمة النبي ﷺ للقصر** في جميع أسفاره، ولم يثبت عنه أنه أتم في سفر قط، كما نص عليه غير واحد من كافة المذاهب الإسلامية^٣.

• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٤٥.

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣ م (مذكرة خاصة ص ١١).

١- القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، "مذكرة خاصة" ص ٣٨.

٢- إذا تقدم لديك أن الجمع رخصة، فاعلم هنا أن القصر عزيمة، ومن وجب عليه القصر جاز له الجمع، والقول بأن القصر عزيمة هو مذهب الحنفية والهادوية بل مذهب الصحابة قاطبة.

للمزيد/ يُنظر: رسالة علامة المنقول والمعقول القنوي -حفظه الله- المسماة بـ"الرأي المعتمد في حكم صلاة السفر" فإذا بحث نحوها فقد وقعت على الخير، وفيها الغنية والكفاية لمن أراد الله له التوفيق والهداية.

هذا ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب (الرأي المعتمد) يعد اختصاراً لكتاب مخطوط للشيخ -حفظه الله- بعنوان "الحق المبين في أحكام صلاة المسافرين"، كما صرح بذلك في بعض أحوبته المكتوبة والمتلفزة، وقد جمع فيه مؤلفه الكثير من الأدلة مع الكثير من التفصيل، يسر الله تعالى طبعه. يُنظر:

• القنوي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ٧٢ (الحاشية).

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٦ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٧/٣م.

٣- أما ما روي أن النبي ﷺ: "كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر ويصوم" فهو حديث ضعيف باطل لا تقوم به حجة أبداً وذلك لشدة ضعف رجال إسناده.

للمزيد والتفصيل يُنظر: القنوي، الرأي المعتمد، ص ٣٤-٣٦.

- ٢- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "فُرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر".^١
- ٣- حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: "على المقيم سبع عشرة ركعة، وعلى المسافر إحدى عشرة ركعة" يعني به الصلوات الخمس.^٢

١- الربيع، باب: في فرض الصلاة في الحضر والسفر، رقم الحديث ١٨٨.

٢- الربيع، باب: في فرض الصلاة في الحضر والسفر، رقم الحديث ١٩٠.

تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ: أما حديث: "صلاة المسافر ركعتان حتى يؤوبَ إلى أهله أو يموت"، فمع صحة معناه إلا أنه حديث ضعيف لوجود ضعف في إسناده، كما نبّه على ذلك إمام العقول والمنقول - حفظه الله تعالى - في بعض فتاويه، وفي الاستدلال بالأحاديث الصحيحة غنية وكفاية عن الاستدلال بالضعيف.

وهناك أمثلة كثيرة على أحكام كثيرة وردت فيها أحاديث وروايات لم تثبت عن النبي ﷺ، ولكن مع ذلك لم يقدح ذلك في أصل الحكم؛ لكونه قد ثبت بأدلة أخرى، فالاستدلال بالسليم لا بالعليل، وبالصحيح لا بالضعيف، ومن العلوم أن ضعف بعض الطرق أو الروايات لا يقدح في الروايات الأخرى مع ثبوت صحتها سنداً وممتناً. واستمع لما يقوله محدث العصر - حفظه الله - في هذا الشأن: "وأريد أن أتبه هنا إلى أننا وإن كنا قد ذكرنا أن حديث (يا أهل مكة ...) المشهور بأنه ضعيف فلا يعني ذلك أن الحكم الذي دلّ عليه ليس بصحيح؛ ذلك لأن هذا الحكم قد ثبت بأدلة أخرى فضعف ذلك الدليل لا يُقدّم ولا يُؤخّر في هذه المسألة، وهكذا بالنسبة إلى غيرها من المسائل إذا قيل عن دليل من أدلتها أنه لا دلالة فيه على المطلوب إما لضعفه من حيث الإسناد أو من حيث المتن أو لعدم دلالاته على ذلك لأنه مخصوص أو مُقيّد أو ما شابه ذلك لا يعني أن الحكم الذي استدلّ به بعض العلماء عليه بذلك الدليل ليس بصحيح في نفسه لاحتمال أن يكون قد دلّ عليه دليل آخر؛ والله - تبارك وتعالى - أعلم".

هذا.. ومن الجدير بالذكر أن العلماء قد اختلفوا في جواز الاستدلال بالأحاديث الضعيفة في المواعظ وفضائل الأعمال بعد اتفاقهم على عدم جواز الاستدلال بها في الأحكام - كما هو الحديث الأول -، فمن أجاز ورحص في فضائل الأعمال اشترط لذلك شروطاً كثيرة، مثل: أن لا يكون الحديث شديداً الضعف، وأن يُروى بصيغة التمرّيز، وأن يكون داخلاً تحت أصل عام... إلخ والحقّ عدم جواز رواية الضعيف مطلقاً إلا مع التنبيه على ضعفه أو ذكر إسناده، وهذا هو مذهب كبار المحققين من المحدثين كالبخاري ومسلم وابن معين وابن العربي وابن حزم، وهو الذي انتصر له خاتمة الحفاظ المحدث القنوي - حفظه الله تعالى -. يُنظر:

- القنوي، الطوفان الجارف ج ٣ قسم ٢ ص ٥١٣.
- القنوي، مقدمات في علم الحديث ص ٢٠.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠١ م الموافق ١٤٢٢ هـ. "مذكرة خاصة ص ٣٨".
- القنوي، "فتاوى سناو ١"، مادة سمعية، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

هذا.. ولا ريب أن الإنسان مطالب دائماً بالخروج من الخلاف والتزام منطقة الأمان، وهذا يتوافق مع القول والعمل بقصر الصلاة، فاستصحاب الأصل -وهو القصر- لا يجوز العدول عنه إلا بيقين ولا يقين هنا، وقد بين هذا الرأي عمل الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم-^١، وأكدته إجماع الأمة الإسلامية، فمن قصر الصلاة فقد أخذ بالمجمع عليه في صحة صلاته، ومن أتم فقد وقع في الخلاف والاختلاف.

فالحمد لله على نيل الهدى *** وفقنا على سبيل أحمد^٢

﴿فائدة﴾: ولا يتم المسافر في سفره إلا في حالتين اثنتين: الحالة الأولى: إذا صلى خلف إمام مقيم يتم الصلاة، والحالة الثانية: إذا فسدت عليه صلاة رابعة في الحضر أراد قضاءها في السفر بعد خروج الوقت^٣.

﴿تنبيه﴾: لا دليل لمن قال بأن القصر رخصة في قوله ﷺ في صلاة السفر: "صَلِّ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبِلُوا صَلَاتَهُ"^٤، بل هو خلاف هذا المراد من وجهين: الوجه الأول: الأمر بقبولها في قوله: "فَأَقْبِلُوا صَلَاتَهُ"، والأمر للوجوب، الوجه الثاني: كون القصر في السفر صدقة من الله يجب قبولها ككون يوم العيد ضيافة من الله، يجب قبول ضيافته، وفطر يوم العيد الذي لا يجوز صيامه بإجماع المسلمين^٥.

• القنوي، شرح مدارج الكمال ج ٣. مادة سمعية، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/١٧م

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٦ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٧/٣م.

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٤٩-١٥٠.

٢ - السالمي، عبد الله بن حميد. كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة ص ٨٢.

٣ - الصوافي، حمود بن حميد. تعلم الصلاة، "مادة سمعية". إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني.

٤ - مسلم، باب: صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا، رقم الحديث ١١٠٨.

٥ - يُنظر:

فَتَوَى

السؤال/ ما حكم الصلاة خلف إمام يتم الصلاة في مكان يجب عليه القصر فيه لكونه مسافراً؟

الجواب/ إذا أتم المسافر حيث يجب عليه القصر فلا يصلي خلفه، إلا إن كان متأولاً^١، والله أعلم^٢.
وفي فتوى أخرى:

بما أنه متأول فيما يعمل فلا حرج في الصلاة خلفه، والله أعلم^٣.

فَصْلٌ فِي اتِّخَاذِ الْأَوْطَانِ

تعلم - لا حرمك الله نعمة السكن والوطن - أن مما اتفق عليه الفقهاء أنه لا بُدَّ للإنسان من وطن يتخذُه، واحدٍ على الأقل^٤، وليس له أن يجعل الدنيا كلها سفرًا، أو يتخذها كلها وطنًا؛ لأن في ذلك نقصانًا من الدين، وتعطيلًا للشعائر^٥.

-
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٦١.
 - القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٣٦.
 - ١ - متأولاً: أي أخذًا برأي من يقول بجواز الإتمام في السفر، ولا يفعل ذلك انتهاكًا أو جهلاً بالحكم الشرعي، وهو وجوب القصر كما في هذه المسألة.
 - ٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٥٤.
 - ٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢١٥.
 - ٤ - يُنظر:
 - البهلاوي، نثار الجوهر ج ٣ ص ٥١٢.
 - اليمودي، فقه العبادات "١" ص ٢٤٩.

٥ - جعل الله تعالى لكل من الوطن والسفر أحكامًا خاصة؛ فلاجل هذا وجب على المرء أن يجمع بينهما، فمن أحكام الوطن: وجوب الإتمام، وإقامة الجمعة، وفي شهر رمضان الصيام، ومن أحكام السفر: وجوب القصر، ومشروعية



المعنى في فقير الصلاة



ووطن الإنسان حيث استقرت نفسه واطمأن قلبه، فإذا تحقق ذلك في مكان ما كان ذلك المكان وطنًا له يقصر فيه الصلاة.

وبناءً عليه فللإنسان أن يتخذ ما شاء من الأوطان متى ما حصل له الاستقرار والاطمئنان في مكان من أرض الله، ولا تلتفت لمن حدّد ذلك بأربعة أوطان^١.

﴿تنبيه﴾: وكاتخاذ الوطن يكون نزعة عند انعدام شروطه، وكل ذلك بالنية القلبية ولا تُشترط له التّممات اللفظية^٢.

اقرأ وتدبّر

وتطمئن نفسه ويوطن	***	ووطن الإنسان حيث يسكن
منه سوى أمر عظيم يزعجه ^٣	***	يراه خير منزل لا يخرججه

الجمع، وجواز إفتار الشهر بنية القضاء. هب أن أحدا من الناس لم يتخذ وطنًا وجعل الدنيا كلها سفراً، فمتى يجب عليه صيام رمضان وهو في كل أحواله مسافر، أليس في ذلك نقصاناً من الدين، وتعطيلاً لشعائر المسلمين؟!؟

١ - الاستدلال على تحديد عدد الأوطان بالقياس على تحديد عدد الزوجات قياس فاسد غير صحيح، وأنت تدري أن تحديد الجمع بين الزوجات لا يشأه الجمع بين الأوطان، فحصر الزوجات بأربع ثابت بالكتاب والسنة، وأما تعداد الأوطان فأمر مرتب على شروط (الاستقرار والاطمئنان) متى ما توفرت في صاحبها تعدد الوطن، فهذا أمر وذاك آخر، ألا تراه إذا لم تكن له زوجات أليس له أن يتخذ وطنًا بل أوطاناً متعددة! وهذا الذي رآه من محققينا الإمامان السالمى رحمهما الله والقنوي - حفظه الله - يُنظر:

- السالمى، عبد الله بن حميد. معارج الآمال ج ١٠ ص ٢٢٧.
 - القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٤٠.
 - السيامي، سالم بن حمود. القول المعتبر في أحكام صلاة السفر ص ٩-١٠.
- ٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٥ محرم ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٣/٧م.

٣ - السالمى، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ١ ص ١٢٠.

فائدة

اعلم -أخي، رحمك الله- أنه وجد من أهل العلم من شدد في الكلام بين الصلاتين حال الجمع حتى بالغ فيهما واعتبرهما صلاة واحدة تنتقض بكلمة "أف"، ورأى بعضهم أن مثل ذلك لا يؤثر على الجمع، وهذا القول هو القول **المعتمد** الصحيح عند الشيخين -أبقاهما الله-^١.

فائدة أخرى

تعلم -يا طالب الرشاد، وقاصد الفلاح في المعاد- أنه لا مانع على الصحيح عند الشيخين -حفظهما الله- من **إمامة المسافر** في الجمعة والجماعات^٢، كما دلت على ذلك السنة العملية؛ إذ أقام الفاتح عليه السلام بمكة خمسة عشر يوماً يؤم الناس في سائر الصلوات^٣، وينبغي للإمام المتقدم أن ينبّه المقيمين من المأمومين لإتمام الصلاة في الرباعيات، كأن يقول: ﴿أتموا الصلاة فيني مسافر﴾ أو ما شابهها من الألفاظ^٤.

^١ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٦٣.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٤٤.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٤/١١/٢٠٠٢م.

^٢ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٢٧.
- القنوي، "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٨٩.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٦ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ، يوافقه ٣/٧/٢٠٠٥م.

^٣ - الربيع، باب: في فرض الصلاة في الحضر والسفر، رقم الحديث ١٩٣.

^٤ - أما رواية (يا أهل مكة أتموا الصلاة...)، فهي وإن كانت ضعيفة إلا أنه لا يعني فساد الحكم أو المعنى الذي دلت عليه كما تقدم التنبيه على ذلك.

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٦ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ، يوافقه ٣/٧/٢٠٠٥م.)

فَصْلٌ

فِي بَعْضِ أَحْكَامِ السَّفَرِ

- ١- القصرُ مختصٌّ بالصلواتِ الرباعيةِ وهي: الظهرُ والعصرُ والعشاءُ، أما المغربُ والفجرُ فلا قصرَ فيهما^١، والجمعُ للجميعِ إلا الفجرَ فلا تجمعُ مع صلاةٍ أخرى.
- ٢- مَنْ وجبتْ عليه صلاةٌ رباعيةٌ في الحضرِ فخرجَ مِنْ بلدهِ مسافراً، فأرادَ أدائها في السفرِ فإنه يصلِّيها ركعتينِ على **أَهْئِنَا** عندَ الشَّيْخَيْنِ -حفظهُمَا اللهُ-؛ ذلكَ لأنَّ الوقتَ كُلَّهُ من أولِهِ إلى آخرِهِ وقتٌ أداءٍ، وفي العكسِ العكسُ إجماعاً^٢.
- ٣- الصلاةُ داخلَ الفرسخينِ (الأُميالِ^٣) لمن رجعَ مِنَ السَّفَرِ تابعةٌ للصلاةِ خارجَ الفرسخينِ إتماماً وقصرًا، فَمَنْ قصرَ في سفرِهِ صلاةً رباعيةً فيقصرُ داخلَ

١ - وبما أن هاتين الصلاتين (المغرب والفجر) لا قصرَ فيهما، ولا فرق في تأديتهما بين حال الحضرِ وحال السَّفَرِ، فقد قال شيخُنَا القنوبي -حفظه اللهُ-: قول من يقول إن صلاة المغرب والفجر في السفر يجب أن تُعَيَّنَ نيتها سفرًا قول مرجوح.

(القنوبي، دروس صيفية مفرَّغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، مذكرة خاصة ص ١١).

٢ - العكس المتفق عليه هو أن من دخل عليه وقت الصلاة في السفر ورجع إلى بلده في الوقت فإنه يصلِّيها حضرياً بلا خلاف بين العلماء. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٥٤، ١٥٨.
- القنوبي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ٣٠.
- القنوبي، دروس صيفية مفرَّغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، مذكرة خاصة ص ٢٥.

٣ - الأُميال: المسافة بين نهاية العمران إلى الفرسخين.

الفرسخين ما لم يدخل عمرانَ بلده، ومَنْ لم يقصرْ هناك فلا يقصرْ هنا على ما رجحه سماحة المفتي - حفظه الله - في فتاواه^٢.

٤- الجمع والقصر شرعاً من أجل السفر ومشقته، وليس العكس، وعليه فلا يجوز للإنسان أن يذهب خارج الفرسخين من أجل قصر الصلاة وجمعها ثم يرجع إلى بلده ليخلد للراحة والكسل، فمن فرّ من الحق ردّ إليه^٣.

٥- مَنْ نوى أن يجمع بين الصلاتين وبعد أن صَلَّى الصلاة الأولى رأى تركّ الجمع فلا شيء عليه، وأمّا مَنْ أحرم على نيّة الإفراذ ثم رأى بعد سلامه مِنْ الأولى أن يجمع فالأرجح - عند علامة المغفول والمنقول - جوازُهُ، ولكنّ الأحوط تركُّهُ^٤.

٦- إذا أتمَّ مَنْ أرادَ الجمع - فرداً أو جماعة - الصَّلَاةَ الأولى، وقبل قيامه للصلاة الثانية أقيمت جماعة أخرى تُصلي الصلاة الأولى، فللجماعة الأولى بل عليها

١ - بأن لم تحضره صلاة مكتوبة أصلاً، أو حضرته صلاة لا قصر فيها كالفجر والمغرب، أو كانت جميع صلواته تماماً حلف الإمام المقيم، أو امرأة كانت حائضاً أو نفساء قبل أن تعود. وبما أنه لا يوجد في هذه القضية المختلف فيها دليل صريح فلا شك أن الأولى الاحتياط والخروج من الخلاف، لا سيما مع وجود وسائل النقل المعاصرة، فيما أن يصلي خارج الفرسخين قصرًا، أو داخل العمران تماماً، وكل ذلك سهل يسير والحمد لله تعالى. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٦٣.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٦ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٧/٣م.

٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٥٣.

٣ - القنوبي، دروس صيف ٢٠٠١م الموافق ١٤٢٢هـ. "مذكرة خاصة ص ٣٨".

٤ - الدليل على رجحان هذا القول أنه لم يثبت أن النبي ﷺ كان يأمر أصحابه بأن يعقدوا نية الجمع عندما يريد أن يجمع، وقد يكون عددهم في بعض الأحيان بالثلاث بل بالآلاف كما هو واضح جلي في حجة الوداع وفي غيرها من المشاهد. يُنظر:

- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠٠١/١١/٢٩م.
- القنوبي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوبي ص ٤٨-٤٩.

— وجوباً^١ — أن تنتظر الجماعة الثانية حتى تنتهي ثم يؤدّون الصلاة جميعاً، ولا يضرهم ذلك الفاصل، وكذا لا يضر مثل هذا الفصل بين الصلاتين لحاجة، كأن يعيد المصلي وضوءه إذا انتقض، أو يعيد الصلاة الثانية مرة أخرى بعد فسادها.

٧- **أَهْنَمُ** عند المحققين من أهل العلم أن السفر الذي تجمع وتُقصّر معه الصلاة هو مطلق السفر، لا فرق بين أن يكون هذا السفر في طاعة أو في معصية^٢.

٨- المقيم الذي يستدرك خلف إمام مسافر في صلاة رباعية عليه أن يأتي بالثالثة والرابعة بعد سلام الإمام مباشرة ثم يقوم ليقضي ما فاتته^٣.

١ - لعدم جواز إقامة جماعتين اثنتين في مكان واحد حتى لو اختلفت الجماعتان في الفرض؛ لقوله ﷺ: "إذا أقيمت المكتوبة فلا صلاة إلا المكتوبة" أي المكتوبة التي أقيمت، وعليه فمن أقام جماعة أخرى مع علمه بوجود جماعة قريبة قد أقيمت من قبل في نفس المكان فعليهم إعادة صلاتهم، فلينتبه لذلك، والله المستعان.
(الخليلي، فقه الهبة والهدية، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية)

٢ - ممن ذهب إلى هذا الرأي من محققي أصحابنا ابن بركة وأبو سعيد الكدومي والإمام السلمي وقطب الأئمة في زيادات المدونة، والشيخ إبراهيم بن سعيد العبري المفتي السابق للسلطنة، وهو الذي رجحه الحافظ القنوي - حفظه الله - في بعض إجاباته وعجيب مصنفاته، يُنظر: -

- القنوي، قُرّة العَيْنَيْن ص ٤٧.
- القنوي، الرأي المعتبر ص ٨٥.
- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٩٣.

٣ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٥٦.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ٣٠.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٤٨.

٩- مَنْ فَسَدَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ رُبَاعِيَّةٌ خَلْفَ إِمَامٍ مُقِيمٍ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَهَا أَرْبَعًا عَلَى الْفَتَوَى عِنْدَ سَمَاحَةِ الْمُفْتَى -يَحْفَظُهُ اللَّهُ-؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّ ارْتِبَاطَ صَلَاتِهِ بِصَلَاةِ إِمَامِهِ يَجْعَلُ فَرَضَهُ أَرْبَعًا^١.

وَصَحَّاحُ الْحَدِّثِ الْقُنُوبِيُّ -عَافَاهُ اللَّهُ- أَنَّهُ يَقْضِي رَكْعَتَيْنِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ فِي الْوَقْتِ أَوْ فِي غَيْرِهِ؛ مَعْلَلًا أَنَّ إِمَامَهُ كَانَ لَعَلَّةً -وَهِيَ وَجُوبُ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ-، فَلَمَّا انْتَفَتِ الْعَلَّةُ انْتَفَى الْمَعْلُولُ، وَوَجِبَ الرَّجُوعُ لِلْأَصْلِ، وَهُوَ الْقَصْرُ^٢، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ كَلًّا مِنْهُمْ لَمْ يَقُلْ فَنَدًا، فَمَنْ عَمِلَ بِأَيِّ الْقَوْلَيْنِ فَقَدْ آوَى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ.

١٠- السُّنَنُ الرَّائِبَةُ لَا تُشْرَعُ حَالُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَإِنَّمَا يُشْرَعُ فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ النَّفْلِ الْمَطْلُوقِ كَالصُّحَى وَقِيَامِ اللَّيْلِ^٣.

١١- الصَّبِيُّ يَتَّبِعُ أَبَاهُ فِي وَطْنِهِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَالْمَرْأَةُ تَتَّبِعُ زَوْجَهَا بِالانتِقَالِ إِلَيْهِ لَا بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ^٤.

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨م.

٢ - يُنظر:

- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ٣٧.
- القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، مذكرة رقم ١ ص ٨.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٤م الموافق ١٤٢٥هـ. (مذكرة خاصة ص ٣).

٣ - السُّنَنُ الرَّائِبَةُ: -كما سيأتي ذكرها بعون الله تعالى- هي السنن التي كان النبي ﷺ يصلّيها قبل الفرائض أو بعدها، كسنة الظهر القبلية والبعديّة، وسنة المغرب، وسنة العشاء، وليس منها سنة الفجر لأنها سنة مؤكدة، والله أعلم.

يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٥٨.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٤٣.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٨/١١/٢٠٠٤م.

٤ - القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٤١.

١٢- إذا خرج الإنسان من عمرانٍ بلده إلى منطقةٍ وشكَّ في مجاوزةِ الفرسخين، فالأصلُ الوطنُ، فلا يقصرُ حتى يتيقنَ السفرَ ومجاوزةِ الفرسخين، فاليقينُ لا يزولُ بالشكَّ^١.

١٣- قلتُ: وقد أضاف شيخنا القنوي -حفظه الله- عند المراجعةِ بخطِّ قلمي هذه المسألة: "إذا بلغَ الإنسانُ في السفرِ فإنَّه يقصرُ في ذلك الموضعِ لعدمِ استقراره فيه، إلا إذا نوى الاستقرارَ في ذلك المكانِ، هذا هو الصحيح"^٢.

مَسْأَلَةٌ

مَنْ فسدتْ عليه صلاةٌ رباعيةٌ أو أضعافها متعمداً ثم أرادَ قضاءها، فإنَّه يقضيها حسبَ المكانِ الذي وجبتْ عليه فيه تماماً أو قصراً، مثاله: فسدتْ عليه صلاةُ الظهرِ في الحضرِ فإنَّه يقضيها في السفرِ حضريةً، أو ترك صلاةَ العشاءِ في السفرِ فيقضيها في الحضرِ سفيريةً، حسبَ المكانِ الذي وجبتْ عليه فيه.

تَنْبِيْهٌ: قال بعضُ من أهل العلم بأنَّ الصبيَّ إذا بلغَ في مكانٍ ما فإنه يتمُّ في ذلك المكانِ الذي بلغَ فيه ولو كان مسافراً، ولشيخنا القنوي -حفظه الله- فيه نظرٌ، بل إنَّ الصحيحَ خلافُه؛ لأنَّه وإن استقل بنفسه عن أبيه ببلوغه الحُلُم إلا أنه يرجعُ في العادةِ إلى المكانِ الذي خرج منه، وهو وطنُ أبيه الأول، اللهم إلا إن احتارَ ذلك المكانِ الذي بلغ فيه وطناً يستقرُّ فيه بعد أن اطمأنت إليه نفسه، فإن كان ذاك فذاك، وإلا فقد عرفت الراجح فاشدد به يدا.

(القنوي، دروس صيف ٢٠٠٤م الموافق ١٤٢٥هـ، "مذكرة خاصة ص ١٩").

١- هذا المثالُ تطبيقٌ عمليٌّ لهذه القاعدةِ الشهيرةِ المتفقِ عليها عند جماهير أهل العلم من كافة المذاهب الإسلامية، وقد تقدم الحديثُ حول هذه القاعدة عند الكلام على "القواعد الكليَّة الخمس" من القسم الأول من هذه الكتابة اليسيرة، فارجع إليها إن شئت ففي التكرار مصقلة للأفكار. يُنظر:

- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٩٤.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٤١-٤٢.

٢- انظر: التنبيه السابق.

أما مَنْ نَامَ عنها أو نَسِيَها فَإِنَّه يَقْضِيها حَسَبَ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ^١؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَها فَلْيُصَلِّها إِذَا ذَكَرَها، فَذَلِكَ وَقْتُها"^٢، أي وَقْتُ أدائها، مثاله: نسي صلاة العصر في السَّفَرِ ثم تذكَّرها في بلدِهِ بعدَ خروجه وَقْتُها فَيُصَلِّيها حَضْرِيَّةً حَسَبَ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ^٣.

اقْرَأْ وَتَحَفِّظْ

وقتُ أدائها يصلِّيها حضرٌ	***	وخارجٌ من دارِهِ وقَدْ حَضَرَ
وشاءَ أَنْ يَقْضِيها في سَفَرِهِ	***	كذا إِذا ما فَسَدَتْ في حَضْرِهِ
إِنْ فَسَدَتْ عَلَيْهِ دُونَ عِلْمِهِ	***	والْحُكْمُ إِنْ أَضَاعَها كَحُكْمِهِ
يُذَكِّرُها أَدَاؤها قَدْ لَزِمَ	***	أَمَّا الَّتِي نَسِيَها فَحَيْثُ مَا

١ - الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله. الفتح الجليل من أجوبة الإمام أبي خليل ص ١٨٦.

٢ - الربيع "بلفظ قريب"، باب: في أوقات الصلاة، رقم الحديث ١٨٦.

٣ - وينبغي أن يُؤخَذَ في الاعتبارِ عند العملِ بهذه المسألة القولُ الراجحُ، وهو القولُ بالاشتراكِ في الأوقات - كما تقدم -، فيستثنى من ذلك ما إذا كان خروج الوقت من صلاة الظهر إلى العصر، فتقضى حسب المكان الذي هو فيه مطلقاً، ولو كان قضاؤها بسبب فساد الأولى، بل ولو بسبب تركها متعمداً، مادام أن الوقتَ مشتركاً لأداء الصلاتين معاً، والله أعلم، يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٥٥.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١٥٨.
- القنوي، دروس صيفية مفرغة. بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، مذكرة رقم ٨ ص ٧.

٤ - تقدم لديك - قريبا - الراجحُ عند الشيخين - حفظهما الله - وهو أنه يصلِّيها سَفَرًا لا حضراً؛ وذلك لأن الوقت وقت أداء من أوله إلى آخره، لا يتعلق بالوجوبِ بأوله دون آخره؛ وكذلك قياساً على العكس المتفق عليه، وهو أن مَنْ دخل عليه وقتُ الصلاة في السفر ورجع إلى بلدِهِ في الوقتِ فَإِنَّه يصلِّيها حَضْرِيَّةً بلا خلافٍ بين العلماء.

٥ - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٤١.

الباب الثاني عشر: في صلاة الخوف

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ۝١٠١﴾ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ۝١٠٢﴾ (النساء: ١٠١ - ١٠٢).

فصل في مشروعية صلاة الخوف

تعلم - أيها المتعلم، رزقك الله الأمن في الدارين - أن الإنسان قد يُبتلى بشيء من الخوف على النفس أو المال والعيال، فتُشرع في حقه - رحمة من الله - صلاة الخوف، تأكيداً لدوام الصلة بالله ﷻ، وتضرعاً إليه حتى يتحقق التضرع والتشيت.

ومشروعية هذه الصلاة الاضطرارية ثابتة بنص الكتاب العزيز - كما تلوته أعلاه -^١، وبفعل المشرع^٢ ﷺ مع أصحابه في غزوة ذات الرقاع^١، وغيرها من الأيام والمواقع^٢.

١ - راجع للفائدة: تعليقنا في الباب السابق (باب السفر/ فصل في أصل السفر) حول دلالة الآية على صلاة الخوف لا السفر كما هو الرأي **المعتمد** عند المحققين من أهل العلم.

٢ - المشرع والشارع في الحقيقة هو الله ﷻ، ولكنها تطلق مجازاً كما في السياق أعلاه على النبي ﷺ؛ لكونه المبلغ لشرع الله ﷻ.

يُنظر: السَّالِمِي، مشارق أنوار العقول، ص ٤٦.

فصل في أسباب صلاة الخوف

اعلم -أيها المتفقه في الدين- أن من أسباب صلاة الخوف أن يُواقف الإنسان عدوًّا، أو يطلبه عدوٌّ، أو يترصد به سبعٌ، أو يهرب من مخوفٍ كسيلٍ أو نارٍ، أو يتلاحم بالسلاح مع الأعداء، أو يتوهم خطرًا محققًا به يمنعه من أداء الصلاة بكامل وظائفها.

فصل في صفة صلاة الخوف

تعلم -لا أخافك الله دنيا وأخرى- أن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف في مواقف مشهودة بكيفيات متعددة وهيئات مختلفة يفيد مجموعها التواتر المعنوي^١، وذلك حسب ما يقتضيه المقام، ويتطلبه الحال، ويحقق الغاية التي شرعت من أجلها هذه الصلاة، ومن تلك الكيفيات المشهورة:

صلاة المواقفة

في حال مواجهة العدو وجهًا لوجه وخشية الهجوم من قبله، ينقسم جند الله إلى فرقتين: فرقة تصف خلف الإمام، والفرقة الأخرى تواجه العدو، فيصلي الإمام بالفرقة الأولى ركعة كاملة، حتى إذا أتمها واجهت العدو، وجاءت الفرقة الثانية وصلى بهم

١ - ذات الرقاع: سميت بذلك لأن المسلمين لم يكن لهم إبل تحملهم فكان أكثرهم مشاة فتحرقت نعالهم فلقيوا الرقاع على أرجلهم، وقيل نسبة إلى جبل فيه بياض وحمرة وسواد.

الربيع، باب: في صلاة الخوف، رقم الحديث ١٩٦.

٢ - كعسفان، ووطن نخل، وذو قرد، حتى قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها أربعاً وعشرين مرة، والله تعالى أعلم.

٣ - القنوبي، سعيد بن مبروك. بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول / رسالة في حكم صلاة الجماعة ص ٥٧.



الإمام الركعة الثانية فإذا سلم الإمام سلم الجميع، فيحصل للإمام ركعتان ولكل فرقة ركعة واحدة^١.

وهي -أي صلاة الخوف- بهذه الصفة في الحضر والسفر على السواء، وكذا المغرب وغيرها من الصلوات لا فرق بينها لاتحاد العلة^٢.

صلاة المسايقة

وَذَلِكَ أَنْ يَتَدَاخَلَ الرَّحَفَانِ بِالسُّيُوفِ أَوْ نَحْوِهَا مِنَ الْأَسْلِحَةِ، فَلَا يَجِدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ انْفِكَاءًا مِنْ عَدُوِّهِ حَتَّى يُصَلِّيَ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالْفِعْلِ وَلَا بِالْإِيمَاءِ كَبَّرَ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ، وَكَانَ ذَلِكَ مُجْزِئًا عَنْهُ بِإِذْنِ اللَّهِ^٣.

صلاة مُطلق الخوف

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٧ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٧/٧/٢٠٠٣م.

وثبت في بعض الروايات أن كل طائفة أتمت الركعة الأخرى بنفسها، ثم سلم بهم النبي ﷺ جميعاً، ومما ثبت في هيتها أيضاً أن النبي ﷺ صَلَّى بِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُخْرَى رُكْعَتَيْنِ مُتَنَفِّلاً، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ وَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رُكْعَتَيْنِ. (مسلم، باب: صَلَاةُ الْخَوْفِ، رقم الحديث ١٣٩٢).

تنبية: جاء في رواية ابن عباس (رضي الله عنه) أنه قال: "أَفْرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رُكْعَتَيْنِ، وَفِي الْخَوْفِ رُكْعَةً"، والحديث صحيح ثابت إلا الزيادة في آخره "وفي الخوف ركعة" فإنها شاذة على التحقيق عند العلامة القنوبي - حفظه الله -.

- القنوبي، أحاديث صحيحة. مجلة المعالم/ العدد الثاني (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م) ص ٥٠.
- القنوبي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول/ بحث الاستدراك، ص ٢٤-٢٥.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٠/١١/٢٠٠٢م.

٢ - يُنظر:

- الجيطالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ١ ص ٣٦٠.
- السالمي، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح ج ١ ص ٢٨١.
- القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ١٠/١٢/٢٠٠١م.

٣ - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. تلقين الصبيان ص ٥٣. طبعة: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/ دائرة الوعظ.

وَذَلِكَ أَنْ يَشْتَدَّ الْخَوْفُ بِإِنْسَانٍ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْمُؤَاقَفَةِ لوجودِ عَدُوٍّ
أَوْ سَبْعٍ يَطْرُدُهُ مَثَلًا، فَإِنَّهُ يُصَلِّي كَيْفَ مَا أَمَكَّنْهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ
فَرَجَالًا أَوْ زُرُكَبَانًا﴾ (البقرة: ٢٣٩)، أي: ماشيًا أو راكبًا حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، مُسْتَقْبِلًا
الْقِبْلَةَ أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِهَا^١.

وبالجملة

وبالجملة فَإِنَّ الْخَائِفَ عَلَى دَمِهِ وَمَالِهِ وَعِيَالِهِ، يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْصِرَ مِنْ صَلَاتِهِ
وَوَظَائِفِهَا مَا لَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ، وَيُقْصِرَ مِنْ نَفْسِ صَلَاتِهِ مَا لَمْ يُمَكِّنْهُ مِنَ الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ إِلَى الْإِيمَاءِ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا، رَاجِلًا أَوْ رَاكِبًا، مَاشِيًا أَوْ رَاكِضًا، مُسْتَقْبِلًا أَوْ
مُسْتَدْبِرًا^٢، حَسَبَ الظُّرُوفِ الْحَيَاطَةِ لَا سِيَّمَا مَعَ تَعَذُّرِ بَعْضِ الْكَيْفِيَّاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي قَدْ
قَدْ تَصَعَّبُ فِي زَمَنِ الْحُرُوبِ بِالرَّشَاشَاتِ وَالْمَدَافِعِ وَالطَّائِرَاتِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا
أَسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن: ١٦).

^١ - ابن المنذر، الإجماع ص ١٠.

^٢ - الخليلي، أحمد بن حمد، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٧ جمادى الأولى
١٤٢٤ هـ، يوافقه ٢٧/٧/٢٠٠٣ م.

إقرأ وتعلم

لَهُمْ إِمَامًا وَلِيَصِلَ بِهِمْ	***	أَمَّا صَلَاةُ الْخَوْفِ فَلْيَقْدِّمُوا
خَلْفَ الْإِمَامِ ثُمَّ أُخْرَى وَاقِفَةً	***	لِكُلِّ فَرَضٍ رَكْعَتَيْنِ طَائِفَةً
ثُمَّ تُصَلِّي رَكْعَةً إِنْ رَكُعُوا	***	نَحْوَ الْعَدُوِّ بِالسَّلَاحِ تَدْفَعُ
وَسَلَّمْتَ إِنْ سَلَّمُوا وَكُمَلْتَ	***	وَتَحْرُسُ الْأُخْرَى إِذَا تَشَهَّدْتَ
أَوْ سُبْعًا قَدْ شَاهَدُوا مُقَابِلًا	***	هَذَا إِذَا الصَّافَيْنِ قَدْ تَقَابَلَا
بَعْضُهُمْ يُصَلِّي كَيْفَ قَدَرَا	***	وَإِنْ تَدَاخَلُوا مَعًا أَوْ كَسَرَا
أَوْ بَقَرَاءَةٍ وَإِلَّا كَبَّرَا	***	تَمَامًا أَوْ إِيْمَاءً إِنْ تَعَذَّرَا
إِنْ لَمْ يُطَقْ كَذَا الْمَرِيضُ آتِيًا	***	لِكُلِّ فَرَضٍ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ

الباب الثالث عشر: في صلاة الجنابة

تعلم - أخي أطل الله عمرك في الطاعات - أن ريب المنون للإنسان بالمرصاد، وهي عليه تحل بلا خبر أو ميعاد؛ لأنه أمر لا يعلمه أحد إلا رب البرية والعباد، فإذا مات ابن آدم قامت قيامته، ووجب على أهله ومن حوله القيام بالصلاة عليه بعد المسارعة في جهاز جنازته، والسؤال له بالفوز والتثبيت حين إجابته؛ فإن الفوز الحقيقي يوم يُزحزح عن النار ويدخل جنة ربه..

قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَمَنْ زُحِّجَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ (آل عمران: ١٨٥).

فصل في حكم صلاة الجنابة

لقد علمت - أيها الطالب، جنبك الله المصائب - أن الصلوات الواجبة تنقسم إلى واجب عيني، تلزم كل واحد بالعين؛ وذلك كالصلوات الخمس والجمعة - وقد تقدم الكلام عليها سلفاً -، والقسم الثاني هو الواجب الكفائي وهي: صلاة الجنابة^١.

فصل في أصل الجنابة

جاء في لسان العرب: الجنابة بالفتح الميت، والجنابة بالكسر السرير الذي يُحمل عليه الميت، على أن يكون هو فيه، وإلا فهو مجرد نعش وسرير^١.

^١ - وقد نص على التصريح بالتصحيح بكون صلاة الجنابة من فروض الكفايات شيخنا العلامة سعيد بن مبروك القنوبي - يحفظه الله تعالى - وذلك في إجاباته المتلفزة.

(القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١١/٧/٢٠٠٣م).

والأصل الشرعي لصلاة الجنابة ووجوبها الكفائي من الكتاب والسنة، أما الكتاب فقد أشار إليها القرآن الكريم عندما نهي النبي ﷺ عن الصلاة على المنافقين^٢، قَالَ تَعَالَى:

﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَا تَأْتِيهِ الْوُجُوهُ﴾ (التوبة: ٨٤).

وأما السنة فما ثبت أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَقَالَ: هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟ قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالَ: هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ^٣، وَمِنْ زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ قَوْلُهُ ﷺ: "الصلاة على موتى أهل القبلة المقرين بالله ورسوله واليوم الآخر واجبة، فمن تركها فقد كفر"^٤.

فصل في فضل الجنابة

جاءت الكثير من النصوص الشرعية في الحث على القيام بأمر الجنابة والصلاة على الميت، منها قول الرسول ﷺ: "مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ، قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ، قَالَ: مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ"^٥.

١ - ابن منظور، لسان العرب، مادة (ج ت) حَزَرَ الشَّيْءَ يَحْزِرُهُ حَزْرًا.

٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. فتاوى في أحكام الجنائز ج ٢ "مادة سمعية". إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.

٣ - البخاري، باب: مَنْ تَكْفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ، رقم الحديث ٢١٣١.

٤ - الورجلاني، أبو يعقوب. كتاب الترتيب، ج ٣ رقم الحديث ٣٤.

ولا يخفى عليك -أيها المتعلم النبیه- أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَفْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ (كُفْرُ النِّعْمَةِ) وَلَيْسَ كُفْرُ الشَّرِكِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْلِيلُنَا حَوْلَ إِثْبَاتِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَيْهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَارْجِعْ إِلَيْهَا إِنْ شِئْتَ (القسم الثاني/ الباب الأول: في الصلاة).

٥ - مسلم، باب: فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَاتِّبَاعُهَا، رقم الحديث ١٥٧٠.

فصل في شروط صلاة الجنابة

يشترط لصحة صلاة الجنابة ما يشترط لسائر الصلوات المكتوبات من الطهارة واستقبال القبلة ومراعاة الأوقات؛ إذ الأصل أنه يحكم على صلاة الجنابة بما يحكم به على الفرائض إلا إذا دل دليل على خلاف ذلك^١.

وهي من الصلوات السببية على الصحيح^٢ أي أنها تؤدى في الأوقات ولا تؤدى في الأوقات المحرمة؛ للحديث الثابت عن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال: "ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب"^٣.

فصل في صفة صلاة الجنابة

تعلم -أيها العامل، رزقك الله حسن الخاتمة- أن صلاة الجنابة هي صلاة الميت، تصلى بأربع تكبيرات بلا ركوع ولا سجود ولا قعود، وإليك تفصيل هذا القول..
اعلم -أمد الله في عمرك- أنه إذا تم جهاز الجنابة أذنت للصلاة حتى توضع جهة القبلة، وينبغي أن يكون وضع الميت عندما يصلى عليه كوضعه عندما يدفن، وذلك بأن يوضع على جنبه الأيمن ويكون وجهه للقبلة^٤.

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٥م.

^٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٥م.

^٣ - مسلم، باب: الأوقات التي تُهي عن الصلاة فيها، رقم الحديث ١٣٧٣.

^٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. فتاوى في أحكام الجنائز ج ٢ "مادة سمعية". إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.

فيتقدّم الولي للصلاة على قريبه، أو يُقدّم أورع الناس وأفقههم في الدين، فإذا استوى الإمام والمأمومون كبر الإمام التكبيرة الأولى^١ واستعاذ بالله وقرأ الفاتحة سراً، ثم كبر الثانية وصلى على النبي ﷺ، ثم كبر الثالثة وخصّ فقيدهم بالدعاء وطلب الرحمة والغفران إن كان من أهل الولاية والطاعة^٢، وإلا اكتفى بالدعاء لنفسه ويستغفر لذنبه

١ - من أتى بالتوجيه قبل تكبيرة الإحرام فلا حرج عليه بإذن الله تعالى، ولم نذكره في صفة صلاة الجنائز أخذنا بقول من يقول بعدم مشروعيتها في هذه الصلاة، وهو الذي يراه الشيخ القنوبي -حفظه الله- كما تجده صريحاً في سؤال أهل الذكر، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١١/٦/٢٠٠٣م، وبصفة صلاة من تركه أفق سماحة الشيخ كما تجده صريحاً في الفتاوى ج ١ ص ١٨٢.

٢ - الدعاء بالرضى والمغفرة والرحمة الأخروية ثمرة من ثمار الولاية، وعليه فلا يمكن بل لا يجوز أن يُترضى على فاسق أصراً على فسقه، وجاهر بفجوره، ولو كان ممن يشهد الشهادتين، ويدين بدين الإسلام؛ لأن من كان هذا شأنه فهو في براءة الله وبراعة عباده، والدليل على أن مرتكب الكبائر ليس في ولاية المسلمين نصوص كثيرة من كتاب الله ﷻ ومن سنة نبيه ﷺ، وقد أورد العلامة بدر الدين الخليلي -سأده الله- كثيراً منها في جواب مفصل خاص بهذه القضية بعنوان: "حُكْمُ الْبَرَاءَةِ مِنْ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ"، كشف فيه الغطاء، وأزال به الستار عمن التبس عليه هذا الأمر، وأشكلت عليه هذه القضية، فأرشد الحائر إلى صوابه، وردّ المرتاب إلى يقين اعتقاده، أكتفي منها بذكر هذين النصين فقط، ومن لم ينفعه قليل الحكمة ضره كثيرها:

(١) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَرَضَوْا عَنْهُمْ فَلَا يَرْضَىٰ عَنْ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ (التوبة: ٩٦)، فمن كان فاسقاً -والفسق هو مطلق الخروج عن الطاعة- فإن الله لا يرضى عنه، فكيف بعد ذلك يُدعى بالرضى لمن حَكَمَ الله بأنه لا يرضى عنه؟!.

(٢) وقوله ﷺ: "مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ حَدَّثًا أَوْ آوَىٰ مُحَدِّثًا فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ لَمْ يُوقِّرْ كَبِيرَنَا وَلَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا فَلَيْسَ مِنَّا" قال الربيع: معنا هذا كله البراءة منه (٧٥٣). فمن لم يكن منا فهو في البراءة، والفسق وكفر النعمة، ومن كان هذا حاله ورضي بهذه المثلة فلا يُسأل له الجنة، وكذا أسبابها من الرضى والمغفرة..

ولذا يقول إمامنا السالمي -تغمده الله بواسع رحمته- (الجواهر ٢٦/١):

إِذَا كَانَ بَدَنِيَّ
لِوَاحِدٍ مِنَ الْعُصَاةِ الْفَجَرَةِ
وَالْفَوْرِ بِالْجَنَانِ وَالرُضْوَانِ
إِلَّا بِتَرْكِ الْفُسْطِقِ بِالْإِطْلَاقِ

وَلَا يَجُوزُ لِسَوَى الْوَلِيِّ
وَلَا يَجُوزُ بِالرُّضَى وَالْمَغْفِرَةِ
لَأَنَّهُ يُقْصَرُ إِلَى الْغُفْرَانِ
وَاللَّهُ لَا يَرْضَى عَنِ الْفُسْطَاقِ

وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ^١، فإذا انتهى من ذلك كَبَّرَ الرَّابِعَةَ وَسَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً يَصْفَحُ بِهَا وَجْهَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا.
وَالْمُؤْمِنُونَ فِي كُلِّ ذَلِكَ تَبِعُوا لِإِمَامِهِمْ، فَإِذَا سَلَّمُوا عَقِبَ إِمَامِهِمْ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُمْ وَرُجِيتْ شَفَاعَتُهُمْ.

هذا.. وإذا جئت إلى أهل العلم والفضل والصلاح العالمين العاملين من الصحابة والتابعين، من المتقدمين والمتأخرين فلا ينبغي لك ذكرهم إلا مقرونا بالترضي والترحم عليهم، أو بالسؤال بحفظهم، فهذا حقهم، وكل إنسان يتزل منزله الذي هو فيه..

تَرْحِمُ عَلَيْهِمْ وَارْضَ عَنْهُمْ فَإِنَّا *** حَقَّقْنَاهُمْ مُحَضَّ الرِّضَا وَالتَّرْحِمِ
عسى أن تصيبك بركة الترحم عليهم، والدعاء لهم بأن تُجاب "وَلَا تَكُنْ مِثْلَ ذَلِكَ"، لا سيما من أمثال الشيخ السلمي - رحمه الله - القائل:

وَيَرْحِمُ اللَّهُ فَتَنِّي دَعَا لِي *** مِنْ قَلْبِهِ فِي ظُلْمِ اللَّيَالِي

١ - إن كان الميت ولياً للمصلي فيخصه بالدعاء وطلب المغفرة والرحمة له كأن يقول: "اللَّهُمَّ إِنَّ فُلَانًا عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ ابْنُ أُمِّتِكَ تَوَفَّيْتَهُ وَأَبْقَيْتَنَا بَعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَقَرَّارًا خَيْرًا مِنْ قَرَّارِهِ، وَأَصْعَدْ رُوحَهُ فِي أَرْوَاحِ الصَّالِحِينَ، وَأَجْمَعْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ فِي دَارِ تَبَقَى فِيهَا الصُّحْبَةُ وَيَذْهَبُ فِيهَا النَّصَبُ وَاللُّغُوبُ".

أما إن كان هذا الميت من غير أهل الولاية كأن يكون من أهل الفسق والعياذ بالله، أو كان في الوقوف لكونه بجهول الحال فيكتفي المصلي بالدعاء لنفسه ولعامة المؤمنين بما شاء من الرحمة والغفران، وسيدخل هذا المالك فيهم إن كان عند الله تعالى من أهل الولاية، ويمكن أن يكتفي في ذلك بقوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْحَرِيمِ ٧﴾ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ٨﴾ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ

فَصْلٌ

﴿فِي تَنْبِيهَاتٍ وَمَسَائِلَ مُهِمَّةٍ﴾

﴿التَّيْبَةُ الْأُولَى﴾: اختلفَ النَّاسُ فيما يُقرأ بعد التَّكْبِيرَةِ الثَّانِيَةِ، وَأَهْمِيَّةٌ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -حَفْظُهُمُ اللَّهَ-^١ أَنَّهُ يُؤْتَى بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ -كَمَا أَثْبَتْنَاهُ سَابِقًا-، وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ﷺ، بَلْ هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْأُمَّةِ^٢.
وَالْمُخْتَارُ مِنْ صَيَغِ الصَّلَاةِ هِيَ الصَّلَاةُ الْإِبْرَاهِيمِيَّةُ الْمَشْهُورَةُ، مَعَ جَوَازِ غَيْرِهَا^٣.

﴿التَّيْبَةُ الثَّانِيَّةُ﴾: ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الزِّيَادَةُ عَلَى التَّكْبِيرَاتِ الْأَرْبَعِ فِي صَلَاةِ الْمَيِّتِ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَغْلَبُ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحْدَثِ فَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^٤.

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ -مَعَ أَمْنِ الْبَلْبَلَةِ، وَوُقُوعِ اللَّبْسِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ- فَذَلِكَ لَا مَانِعَ مِنْهُ^٥.

^١ - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِي، إِجَابَةٌ عَلَى أَسْئَلَةٍ وَجَّهَهَا الْكَاتِبُ لِمَسَامِحَتِهِ -رِغَاهُ اللَّهُ-، بِتَارِيخٍ: غُرَّةُ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٢٩ هـ - الْمَوَافِقُ: ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٨ م.

• الْقُنُوي، جُلُوسَةُ إِفْتَاءٍ "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ"، إِتْنَاجٌ: مَكْتَبَةُ وَتَسْجِيلَاتِ الْهَلَالِ الْإِسْلَامِيَّةِ.
• الْقُنُوي، بَرْنَامَجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١١ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يُوَافِقُهُ ٥ / ١١ / ٢٠٠٣ م.

^٢ - الْقُنُوي، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، "مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٢".

^٣ - الْقُنُوي، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بَرْنَامَجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونُ سُلْطَنَةِ عُومَانِ، حَلَقَةٌ: ١١ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يُوَافِقُهُ ٥ / ١١ / ٢٠٠٣ م.

^٤ - الرِّبْعُ، بَابٌ: فِي صِيَامِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٠٨.

^٥ - الْقُنُوي، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بَرْنَامَجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونُ سُلْطَنَةِ عُومَانِ، حَلَقَةٌ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يُوَافِقُهُ ٦ / ١١ / ٢٠٠٣ م.



أهـنـمـ فـيـ فـقـهـ الصـلاة



﴿التبئية الثالث﴾: يقفُ الإمامُ حالَ الصَّلَاةِ على الميتِ عندَ رأسِ الرجلِ ووسطِ المرأةِ، مع وجودِ الخلافِ لكنَّ هذا الرأيَّ أهدى سبيلاً، وأقومُ قِيلاً، وأقوى دليلاً؛ لثبوته في المرفوعِ إلى النبيِّ ﷺ، وقد ذكرَ بعضُ أهلِ العلمِ أنَّ الحكمةَ من ذلكِ هو أنَّ يسترَ الإمامُ عجيبةَ المرأةِ عن الرجالِ^١.

﴿التبئية الرابع﴾: لا مانعٌ من صلاةِ المرأةِ على الجنازةِ إذا لم يكن هنالك اختلاطٌ أو محظورٌ آخرٌ، وكذلك استظهرَ المحققانِ الخليليُّ والقنويُّ -يحفظهما الله- أنه لا مانعٌ من انفرادِ النساءِ بالصلاةِ على الجنازةِ^٢؛ لما ثبتَ أنَّ نساءَ الصحابةِ -رضيَ الله عنهنَّ- صلَّينَ على النبيِّ ﷺ، بل يجبُ عليهنَّ ذلكَ إن لم يُوجدْ أحدٌ من الرجالِ.

﴿التبئية الخامس﴾: الاستدراكُ في صلاةِ الميتِ لا مانعٌ منه عندَ الشيخينِ -حفظهما الله-، فمن سبقهُ إمامه بشيءٍ من هذه الصلاةِ فعليه قضاؤه بعدَ سلامِ الإمامِ مباشرةً، ولا فرقَ بينَ أن يكونَ الميتُ قد جُمِلَ أو لا زالَ في موضعه^٣.

﴿التبئية السادس﴾: بما أنَّ صلاةَ الجنازةِ ليس فيها ركوعٌ ولا سجودٌ فلا مانعٌ من أدائها بالتَّعَالٍ^٤.

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٤م.

^٢ - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٥ صفر ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٣/٥م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٤م.

^٣ - يُنظر:

- الخليلي، فتاوى في أحكام الجنائز ج ٢ "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٧م.

^٤ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٨٣.
- الخليلي، فتاوى في أحكام الجنائز ج ٢ "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.



أَهْمَنَهُمْ فِي فَقِيهِ الصَّلَاةِ



﴿التنبية السابع﴾: الأصل في صلاة الجنائز أن تكون خارج المسجد، ولكن لا مانع على الراجح عند سماحة المفتي والعلامة القنوي - أكرمهم الله - من أداء صلاة الجنائز في المساجد ، حتى مع عدم وجود عذر^١.

﴿التنبية الثامن﴾: إذا تعدد الأموات فيقدم الرجال أولاً ثم الأطفال ثم النساء، ويُقدم الأفضل على المفضول في كل صنف من هؤلاء الأصناف، ويكون هذا التقديم من جهة الإمام على **أَهْمَنَهُمْ** عند الشيخين - أبقاهما الله تعالى -^٢.

﴿فائدة﴾

وهذه المسألة (مسألة تعدد الأموات) هي آخر مسألة كتبها الإمام أبو مسلم - رحمه الله - في موسوعته "نثار الجواهر في علم الشرع الأزهر" وقد كانت أمنيته أن يجعله في أكثر من ذلك إلا أن الأجل وافاه قبل بلوغ الأمل^٣.

فَصَلِّ فَيَمَنْ يَصَلِّي عَلَيْهِ

تفقّه - أخي في الدين - أن صلاة الجنائز **حق لكل موحد** من أهل القبلة؛ لما تقدم لديك من قول خاتم الرُّسل ﷺ: "الصَّلَاةُ عَلَى مَوْتَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ الْمُقَرَّبِينَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

^١ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٨٢.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٢م / ١٤٢٣هـ (مذكرة خاصة ص ٧٦).

^٢ - يُنظر:

- الخليلي، فتاوى في أحكام الجنائز ج ٢ "مادة سمعية". إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١١/٦/٢٠٠٣م.

^٣ - يُنظر: البهلاوي، ناصر بن سالم. نثار الجواهر في علم الشرع الأزهر ج ٥ ص ٤٧٦.

واليوم الآخر واجبة^١، ولقوله ﷺ: "الصلاة جائزة خلف كل بار وفاجر، وصلوا على كل بار وفاجر"^٢.

وعليه فإنها تُصلى على كل من مات من أهل التوحيد رجلاً كان أو امرأة، صغيراً أو كبيراً، برّاً أو فاجراً على الرأي **أَهْمَنِي**^٣، ولا تُصلى على من لا يدين بدين الإسلام من سائر ملل الشرك والكفر والأوثان، إلا مُواراة جثته لنلا تُؤذي رائحتها عباد الله^٤.

تنبيه: الطفل إذا ولد حياً أو استهلّ صارخاً فيصلّى عليه ولا إشكال في هذا الأمر^٥، أمّا بالنسبة لمن خرج ميتاً فقد صحّح بعض المحدثين^٦ حديث: "وَالسَّقْطُ

١ - الورجلاني، أبو يعقوب. كتاب الترتيب، ج ٣ رقم الحديث ٣٤.

٢ - الربيع، باب: الحجة على من لا يرى الصلاة على موتى أهل القبلة ولا يرى الصلاة خلف كل بار وفاجر، رقم الحديث ٧٧٦.

٣ - هذا هو الرَّاجِحُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -حفظهما الله- ولم يقلوا ذلك فنداً وإنما هو الحق؛ وذلك لعموم الأحاديث السابقة، ولكن لا يصلّى عليه -أي على الفاجر المشتهر بمعصيته- أهلُ الصّلاح ومن يُنظر إليهم من أهل الفضل، وإنما يصلّى عليه عوأم الناس؛ حتى يكون ذلك رادعاً لأمثاله من غيره، لما ثبت في الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ امتنع من الصلاة على قاتل نفسه، وعلى من غلّ في سبيل الله مع قوله ﷺ: "صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ" (مالك/ ٨٦٧)، ومثله جاء في من مات وعليه دين ولم يترك له وفاء ولا ضماناً لحقّ صاحبه (الربيع/ ٧٦٣).

ويُقاس عليهم -على الصحيح- كل من مات مصراً على كبيرة من كبائر الذنوب ولم يتب منها، كناركَ الصلاة انتهاكاً، وشارب الخمر، والمعروف بعقوقه لوالديه.. فتجري عليهم أحكام الموحدين في الدنيا (إلا الولاية طبعاً) من التغسيل والتكفين والصلاة والدفن في مقابر المسلمين، ولكن لا يصلّى عليه أهل الفضل وإنما يتركونه لعامة الناس، والله يتولّى حسابه، وعِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الْخُصُومُ. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٨٣.
- الخليلي، شرح غاية المراءد ص ١٥٤، ١٥٥.
- القنوي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ١٩٢ - ١٩٤.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٦/١١/٢٠٠٣م.

٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. شرح غاية المراءد ص ١١٥.

٥ - ونسب ابن المنذر الإجماع فيها (كتاب الإجماع/ ١١).

يُصَلِّي عَلَيْهِ وَيُدْعَى لَوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ" ^٢، وبناءً عليه فيُصَلَّى على الطفل المكتمل الخلقة، وإن خرج ميتاً.

هذا.. وقد قيّد سماحة الشيخ -حفظه الله- في بعض أجوبته الصلاة على السقط بشرط أن يستهل صارخاً ^٣، ومن أخذ بأحد الرأيين فقد آوى إلى ركنٍ شديدٍ..

فعلٌ عندهم سوى ما عندي *** ولم أجده فأنأ في حدي

تنبيه ثانٍ: شهيدُ المعركة -الذي مات في ساحة القتال- لا يُغسلُ وإنما يكفنُ في أثوابه التي مات فيها بعد نزع سلاحه ^٤، واختلفوا في الصلاة عليه، وقد ثبت أن الرسول ﷺ جاء بعد مُدَّةٍ وصلى على شهداءٍ أُحدٍ ^٥.

تنبيه: ينبغي التأمل في كثير من حكايات العلماء للإجماعات، حتى إجماعات ابن المنذر، كما يتبين له ذلك من يطالع كتابه "الإجماع"، وغيره من كتب الفقه، إذ كثير من تلك المسائل لا تخلو من الخلاف. يقول العلامة إمام السنة والأصول -حفظه الله-: "ثم إن كثيراً من الكتب تُذكر فيها كثيرٌ من المسائل ويدّعي أولئك المؤلّفون بأن تلك المسائل مما أجمع عليها وليس الأمر كذلك، فقد قال شخصٌ في مسألة من المسائل بأن العلماء قد أجمعوا عليها على رأي من الآراء وفي تلك المسألة على حسب حافطتي في ذلك الوقت من غير بحث فيها عشرة أقوال فكيف يدّعي بأنه قد أجمع على تلك المسألة؟!، ووجدت بعض المسائل ذكر بعض العلماء الإجماع على رأيٍ وذكر غيرهم الإجماع على رأيٍ مُضاد له...!".

يُنظر:

- القنوي، قُرة العيُنين ص ٨٦.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/٦/٢٠٠٦م.

^١ - ينظر: القنوي، سعيد بن مبروك. بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الرابع ص ٤٠.

^٢ - أبو داود، باب: المَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ، رقم الحديث ٢٧٦٦.

^٣ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٨٢.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٢/١٢/٢٠٠٢م.

^٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. فتاوى في أحكام الجنائز ج ١ "مادة سمعية". إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.

فَصْلٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْغَائِبِ

اعلم -أيُّها الأخ العزيز، لا أراك مولاك مكروهاً- أنه لا مانع من الصَّلَاةِ على الميتِ الغائبِ الذي لم يُصَلَّ عَلَيْهِ -على أَهْمَنِي^٢- سواءً كان قد تُوُفِيَ في نفسِ البلدِ التي أنتَ فيها أو في بلادٍ أخرى، وكذا سواءً في نفسِ اليومِ أو بعدَ مدَّةٍ من الزمنِ. والدَّلِيلُ على ذلكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ صَلَاةَ الْمَيِّتِ بعدما نَعَاهُ لِلنَّاسِ في اليَوْمِ الذي ماتَ فيه، فخرجَ بِهِمْ إلى المصلَّى فصَفَّهم، وكَبَّرَ أربعَ تكبيراتٍ^٣.

فَائِدَةٌ

﴿فِي آدَابِ الْمُحْتَضِرِّ وَالْمُتَوَفَّى﴾

اعلم -أيُّها الفاني، خففَ اللهُ عني وعنكَ سَكْرَةَ الموتِ- أَتُكِّ إذا شهدتَ مُحْتَضِرًا^٤ قد قاربَهُ رَيْبُ الْمُنُونِ فِينِغِي لَكَ أَنْ تَلْقَنَهُ الشَّهَادَةَ^١؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "لَتَقْنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا

١ - فقد صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ بَعْدَ ثَمَانِي سِنِينَ كَالْمُودِّعِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ، هذا الحديث دليل واضح على مشروعية الصلاة على الشهيد وكذا على مشروعيتها للغائب ولو بعد مدة من السنين كما تجده في المسألة اللاحقة بإذن الله.

(البخاري، باب: غزوة أحد، رقم الحديث ٣٧٣٦).

٢ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٨٢.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١١/٧/٢٠٠٣م.

٣ - الربيع، باب: صلاة الجنائز، رقم الحديث ٤٨٤.

٤ - **فَائِدَةٌ لُغَوِيَّةٌ**: شخصٌ يُحْتَضَرُ فهو مُحْتَضَرٌ، هكذا بالبناء للمجهول على الصواب؛ لأنَّ الفاعل محذوف وهو الموت - أي حضرة الموت-، وليس مبنياً للمعلوم كما بينه البعض للمعلوم فيقول: "يُحْتَضَرُ، فهو مُحْتَضَرٌ". هذا..ولا مانع من أن يُقال "المتوفى" بالبناء للمعلوم خلافاً لمن خطأً هذا الاستعمال وقصره على "المتوفى" بالبناء للمجهول، والدليل على الجواز الآيات القرآنية الكثيرة التي فيها إسناد التوفي -أي قبض الأرواح- لغير المولى عز وجل ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ (الأنعام: ٦١)، وقوله: ﴿قُلْ يَتُوبُ إِلَهُكَ الْمَوْتُ الَّذِي ذُكِّرْتُمْ﴾ (السجدة: ١١)، والله أعلم.

يُنظر: العبري، خالد بن هلال. أخطاء لغوية شائعة ص ٤١، و ص ١٥٧.



المعتمد في فقه الصلاة



اللَّهُ"²، فإذا ارتخت الرجلان، وبردت الأطراف، وغارت الأنفاس، وشخص البصر، وارتفعت الروح، فلا يذهلك ذلك عن ذكرِ الله ﷻ، وقم بآدابِ هذا الهالكِ وحقوقه في الحال، ومنها³:

١- **إِعْمَاضُ عَيْنَيْهِ وَالدُّعَاءُ لَهُ** - إن كان صالحاً-⁴: قال المصطفى ﷺ: "إذا حَضَرْتُمْ مَوْتَانِكُمْ فَأَعْمِضُوا الْبَصَرَ؛ فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتَّبِعُ الرُّوحَ، وَقُولُوا خَيْرًا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُؤْمِنُ عَلَى مَا قَالَ أَهْلُ الْكَبِيرِ"⁵.

٢- **نَعْيُ الْمَيِّتِ**: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْلَمَ جِرَانُ الْمَيِّتِ وَأَصْدَقَاؤُهُ بِخَبَرِ وَفَاةِ صَاحِبِهِمْ حَتَّى يُؤَدُّوا حَقَّهُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالدُّعَاءِ لَهُ، وَيُحَوِّزُوا أَجْرَ الْقِيَامِ بِجَنَازَتِهِ وَشَهَادَتِهَا حَتَّى يُوَارَى فِي ثَرَى رَمْسِهِ⁶.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. تحفة الأبرار ص ٢٠٤.

٢ - مسلم، باب: تَلْقِينِ الْمَوْتَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، رقم الحديث ١٥٢٣.

٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. فتاوى في أحكام الجنائز ج ١ "مادة سمعية". إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.

٤ - ومن الدعاء الثابت في السنة أن تقول: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لـ(فلان ويسميه باسمه)، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَاخْلُقْهُ فِي عَقِيهِ فِي الْغَايِبِينَ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ". يُنْظَرُ:

• القنوي، تحفة الأبرار ص ٢٠٤، ٢٠٥.

• مسلم، باب: فِي إِعْمَاضِ الْمَيِّتِ وَالدُّعَاءِ لَهُ إِذَا حُضِرَ، رقم الحديث ١٥٢٨.

٥ - ابن ماجه، باب: مَا جَاءَ فِي تَغْيِيزِ الْمَيِّتِ، رقم الحديث ١٤٤٥.

تَنْبِيْهُ: سَمِعْتُ شَيْخَنَا الْعَلَامَةَ الْقَنَوِيَّ -عَافَاهُ اللَّهُ- أَنْ الصَّحِيحَ فِي (ابن ماجه) أَنَّهُ غَيْرُ مَنْقُوطٍ (ماجة)؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْمُ أَعْجَمِيٍّ، وَالْأَسْمَاءُ الْأَعْجَمِيَّةُ لَا تُنْقَطُ.

(القنوي، دروس صيف ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، "مذكرة خاصة/ شرح أبواب من الإيضاح"، ص ٢٤).

٦ - الرَّمْسُ: هُوَ الْقَبْرِ، وَالتَّعْبِيرُ اقْتِبَسْنَاهُ مِنْ قَوْلِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْقَدُوسِ:

وَالشَّيْخُ لَا يَتْرُكُ أَخْلَاقَهُ *** حَتَّى يُوَارَى فِي ثَرَى رَمْسِهِ

٣- قضاء الدين: يُؤْمَرُ أَنْ يُسَارَعَ فِي قِضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ أَوْ إِبْرَائِهِ مِنْهُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً "نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ"^١، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْوَفَاءُ أَوْ إِبْرَاؤُهُ فَيَنْبَغِي لَوَارِثِهِ أَوْ غَيْرِهِ أَنْ يَتَكْفَلَ بِهِ^٢.

٤- المسارعة إلى تجهيز الميت: اتفق الفقهاء على أَنَّهُ إِنْ تُيَقِّنَتْ مَصِيبَةُ الْمَوْتِ فَعَلَى مَنْ شَهِدَهَا أَنْ يَبَادِرَ إِلَى التَّجْهِيزِ وَلَا يُؤَخَّرَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "لَا يَنْبَغِي لِجَافِقَةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْسِنَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ"^٣.

وَيُكْرَهُ بَلْ وَيَحْرُمُ كُلُّ مَا خَالَفَ الْهَدْيَ النَّبَوِيَّ فِي بَابِ الْجَنَائِزِ مِنَ النَّوَاحِ، وَالصِّيَاحِ، وَشَقِّ الْجُيُوبِ، وَلَطَمِ الْخُدُودِ^٤.

١ - الترمذي، باب: مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٩٩٨.

٢ - هذا فِي دِيُونِ الْخَلْقِ، وَكَذَا يَجِبُ الْقِضَاءُ فِي الدِّيُونِ الْوَاجِبَةِ لِلْخَالِقِ ﷻ كَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَوْصَ بِمَا هَالِكٌ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ الْعَلَامَةُ الْخَلِيلِيُّ وَالْمُحَقِّقُ الْقُنُوزِيُّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "فَمَدِينُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقِضَاءِ" (مسلم/١٩٣٦).

هذا وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ دِيُونَ الْعِبَادِ تُخْرَجُ مِنْ أَصْلِ التَّرَكَةِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الدِّيُونِ الْوَاجِبَةِ لِرَبِّ الْعِبَادِ، وَالرَّاجِعُ عِنْدَ عَالَمِ الْعَصْرِ شَيْخُنَا الْخَلِيلِيُّ - أَبَقَاهُ اللَّهُ - أَنَّمَا تُخْرَجُ مِنْ أَصْلِ التَّرَكَةِ أَيْضًا؛ وَذَلِكَ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ السَّابِقُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَلِذَا فَيَنْبَغِي لِأَهْلِ الصَّلَاحِ وَمَنْ هُمْ مَحِيطُونَ بِالْوَرِثَةِ أَنْ يُقْنَعُوا هَؤُلَاءِ الْوَرِثَةُ بِوَجُوبِ إِخْرَاجِ هَذِهِ الْحَقُوقِ لَا سِيَّمًا دِيُونَ الْخَالِقِ ﷻ لِعَدَمِ وَجُودِ مَنْ يُطَالَبُ بِهَا، وَأَنَّ هَذَا أَمْرٌ وَاجِبٌ مُتَحْتَمٌّ عَلَيْهِمْ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ وَذَهَابِ الْأَمْوَالِ، وَنَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ. يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، فِتَاوَى الْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ ص ٣٢، ١٢٦.

• الْخَلِيلِيُّ، الْفِتَاوَى ج ١ ص ٢٨٦.

• الْقُنُوزِيُّ، بَرْنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوْفَقُهُ ١١/٤/٢٠٠٣م.

٣ - أَبُو دَاوُدَ، بَابُ: التَّعْجِيلُ بِالْجَنَازَةِ وَكَرَاهِيَّةُ حَبْسِهَا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٧٤٧.

٤ - لَقَدْ تَقَدَّمَ لَدَيْكَ - أَيُّهَا الْحَرِيسُ، وَقَاكَ اللَّهُ سَيِّئَاتِ الْبَدْعِ، وَالْمُحَدَّثَاتِ فِي الدِّينِ - التَّنْبِيهُ عَلَى الْكَثِيرِ مِنْ بَدْعِ الْجَنَائِزِ وَالْمُعْتَدَةِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْكِتَابِ/ الْبَابِ الرَّابِعِ: فِي الْغَسْلِ (تَعْلِيقٌ)، فَارْجِعْ إِلَيْهِ إِنْ شِئْتَ.

وَهُنَاكَ مُخَالَفَاتٌ أُخْرَى نَبَّهَ عَلَى بَعْضِهَا الشَّيْخَانِ الْخَلِيلِيُّ وَالْقُنُوزِيُّ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - فِي دُرُوسِهِمْ وَفِتَاوَاهُمْ، وَقَبْلَ أَنْ أَذْكَرَ بَعْضًا مِنْهَا أَذْكُرُكَ - أَيُّهَا الْقَارِئُ، أَصْلَحَ اللَّهُ لِي وَلِكَ الشَّأْنِ - بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "لَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ

حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْ مُحَدِّثًا (الربيع/٤٣)، وبقوله ﷺ في حديث آخر: "مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرٍ كَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ" (البخاري/٢٤٩٩)، وإذا علمت البدعة وخطرها فاعمل على إمامتها بدعوة الناس إلى تركها ببصيرة وبيان وكشف من المعرفة والعلم، وبالأسلوب والطريقة التي هي أحسن لا بالتي هي أخشن، مستحضرا قول المولى جلَّ وعلا: ﴿إِنِّي سَبِيلَ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْ لَهُم بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥)، ومن منكرات الجنائز:

١- **تزيين التعش وتغطيته بغطاء فيه آيات من القرآن الكريم**، حتى صارت -كما يقول أبو مسلم- "فَرَائِسُ الْأَجَالِ كَفَرَائِسِ الْجِبَالِ"، ومن المعلوم أنَّ مثل هذا الغطاء كثيرا ما يتعرض للإلقاء في الأرض والاتساخ، وربما يدوسه البعض بعلم أو بدون علم، وهذا يتنافى وحُرمة القرآن التي أمر الله بتعظيمها، ثم إنَّ القرآن عظة وذكرى للأحياء، ولا ينتفع به الأموات، والله المستعان.

٢- **تعالى أصوات المشيعين بقولهم "اذكروا الله" أو "اذكر ربك يا غافل"**، وقد يكون قائل ذلك أبعد الناس عن استشعار الذكر ومعانيه، فالذكر حال التشيع لا يكون برفع الصوت، وإنما بخفض الصوت المعين على العظة والادكار.

٣- **اتباع النساء للجنائز حتى المقابر وما يتبع ذلك من البكاء والنواح والويل من البدع المنكرة أيضا**؛ مع ما ثبت من لعن النبي ﷺ للنائحة عند المصيبة؛ فعن ابن عباس ؓ عنه عليه الصلاة والسلام قال: "صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة: صوت مزمار عند نعمة، وصوت مُرْتَةٌ عند مصيبة". وزيد فيها في رواية أخرى: لعنت النائحة، والجالسة إليها، والمستمعة. قال الربيع: المرنة: النائحة، وصوت مزمار: صوت مغنية. (الربيع/٦٤٤).

٤- **تلقين الميت الشهادتين بعد مواراته في قبره**، ولو كان ذلك مما ثبت لاشتهر اشتهاها واسعا، وإنما جاء من طرق ضعيفة جدا لا تقوم بها الحجة أبدا.

٥- **قراءة القرآن**، وهو الذي يُعرف عندهم بـ "بالوهبة أو الختمة" في اليوم الثالث أو بعد اليوم الثالث من أيام العزاء، وإهداؤه -كما يزعمون، وسيأتي قريبا تفصيله- لروح الميت، على أنه في كثير من الأحيان هذا يقرأ بصوت مرتفع وذلك يقرأ بصوت مرتفع، ويأتي بعض الناس ويسلمون ويقوم من يقرأون ويتكلمون، إلى غير ذلك من المخالفات لأداب تلاوة القرآن الكريم.

٦- **قطع المسافات الطويلة من أجل (واجب) التعزية كما يقولون**، وفي هذا يقول سماحة المفتي -حفظه الله- في شريط "يحسن الله عزاكم": "ليس هذا الذي يسمونه واجبًا بواجب.. فلا ينبغي أن يجاوز -أي العزاء- مسافة القصير إلا لذي قرابة أو لروابط اجتماعية بينهم وبينه"، بل قد يجز -وقد وقع- قطع المسافات الطويلة من أجل المصاب إلى حوادث سير تؤدي إلى مصائب كثيرة بدل المصاب الواحد.

٧- **إطالة فترة العزاء المحددة بثلاثة أيام كما يستفاد من قول النبي ﷺ: "لا يحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِجَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ كَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا"** (الربيع/٥٤٢)، وإطالة أيام

وكذا قراءة القرآن على القبور مما شدد فيه علمائنا ^١.

العزاء، والإيصال بذلك عمل من أعمال الجاهلية، فقد كانوا يوصون إذا ماتوا أن تُشَقَّ من أجلهم الجيوب وتلطم الخدود ويكى عليهم الحول الكامل، يقول أحد الشعراء الجاهليين يوصي ابنته قبل وفاته:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ *** وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اغْتَذَرَ

٨- إقامة اللواتم أيام العزاء، ودعوة القاصي والداني إليها، وكأن السنة قد انعكست عند هؤلاء القوم؛ إذ في سنته ﷺ أن يصنع جيران العزاء لأهل العزاء الطعام، لا أن يصنع أهل العزاء الطعام لغيرهم ففي الحديث "اصْنَعُوا لِيَالٍ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ" (أبو داود/٢٧٢٥). أضف إلى ذلك أنه كثيرا ما تكون هذه اللواتم من أموال الورثة الأيتام الذين لا يملك أحد التنازل عن حقهم في هذه الأموال حتى يبلغوا، فيكون هذا كما قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ١٠﴾ (النساء: ١٠) والله المستعان، والله الأمر من قبل ومن بعد.

ولا يشفع لذلك أن يوصي المالك لولائم عزائه، فإن الوصية لولائم العزاء باطلة وترد أموالها للورثة كما نص وأفقي بذلك الإمام أبو نيهان جاعد بن خميس الخروصي، ومال إليه الإمام السالمي رحمته في جهره، وقال به الإمام الخليلي رحمته، وأفقي به أيضاً عالما العصر والمصر المحققان الخليلي والقنوبي -أيدهم الله تعالى-. إلى غير ذلك من المخالفات الواضحات لهدي النبي ﷺ والسلف الصالح -رضوان الله تعالى عليهم-، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. يُنظر:

- السالمي، جواهر النظام ج ٣ ص ١٣٧.
- الخليلي، يحسن الله عزاكم "مادة سمعية". إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.
- الخليلي، فتاوى في أحكام الجنائز ج ١ "مادة سمعية". إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.
- الخليلي، فتاوى النكاح ص ٣٩٢-٤٠٤.
- القنوبي، بحوث ورسائل وفتاوى- القسم الثالث، ص ٢٨.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٥/١١/٢٠٠٣م.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٧/١١/٢٠٠٣م.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ شوال ١٤٢٥هـ يوافقه ٢١/١١/٢٠٠٤م.
- المنتدى الأدبي، قراءات في فكر أبي نيهان، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "الجانب الفقهي والاجتهادي في سيرة أبي نيهان" ص ١٤٣.

^١ - مسألة قراءة القرآن على القبور مما شدد فيه المتأخرون من المحققين وعلى رأسهم الإمام أبي محمد عبد الله بن حميد السالمي رحمته في نشره ونظمه، إذ عدّها من البدع التي شاعت عند أهل عصره، حتى أن هذا الإمام رحمته أفقي ببطلان

وصية الأموات بقراءة القرآن على قبورهم، وحمل على ذلك الإمام الرضيّ سالم بن راشد الخروصي فعمل هذا الأخير بأمر شيخه السالمي -رحمهم الله تعالى جميعاً-، وببطلان الوصية بقراءة القرآن على القبور أفتى سماحة المفتي الخليلي -حفظه الله تعالى-، وفي هذا السياق يقول محدّثُ العصر أيضاً: "ولا شك أنّ القراءة على القبور من البدع المخالفة لهدى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم"، ويقول أيضاً: "هذه الوصية باطلة لا تصح".

وإنما المشروعُ بعد دفن الميت وعند زيارته الدعاء له بالثبوت، والرحمة إن كان من أهل الصلاح والولاية، وهذا الدعاء يكون فردياً، أي يدعو كل واحد بنفسه لا أن يقوم أحد بالدعاء والباقيون يؤمنون عليه فإنه خلاف هدي محمد ﷺ.

هذا.. ويزداد الأمر سوءاً إذا كانت قراءة القرآن الكريم بأجرة؛ فإن القرآن الكريم يقرأ تعبدًا لا تكسباً، وأخذُ الأجرة على قراءة القرآن أمرٌ غير معهود زمن النبي ﷺ والصدر الأول من هذه الأمة، وفي الحديث الصحيح "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ" (الربيع/٥٠)؛ ولذا أفتى شيخنا بدر الدين الخليلي -حفظه الله- بعدم جواز قراءة القرآن بالأجرة أيضاً سواء كانت على القبور أو في البيوت، يقول سماحته -حفظه الله-: "قراءة القرآن بأجرة غير جائزة على الصحيح، لذلك لا أرى ثبوت هذه الوصية إلا إن قام الورثة أنفسهم بالقراءة بغير أجرة".

الجدير بالذكر أنه ليس هنالك دليل صحيح يدل على أن الميت ينتفع بقراءة القرآن عليه ولو كان ذلك بغير أجرة، كما ستظهره المحققان الخليلي والقنوبي -يحفظهم الله- في أجوبتهم، يقول سماحة الشيخ: "لا نجد دليلاً يدل على أن الميت ينتفع بهذه القراءة"، أما الشيخ القنوبي فيقول: "...ولا فإن الظاهر أنّ القراءة لا تصل إلى ذلك" -أي الميت-، بل صرح في أحاباته الإفريقية بقوله: "والراجح أنه لا ينتفع به".

بل الأدلة تشير إلى خلاف ذلك، فالقرآن الكريم هداية للأحياء لا للأَمْوات قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ (النّازع/٦٩ - ٧٠)، وجاء في الحديث ترتيب الثواب لقارئ القرآن لا لغيره حينما قال ﷺ: "مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ.. (الترمذي/٢٨٣٥)، هذا فضلاً عن النهي عن قراءة القرآن على القبور المفهوم من أمر النبي ﷺ بالصلاة والقراءة في البيوت وعدم اتخاذها قبوراً (بخاري/٤١٤ - الحاكم/٢٠٢٠)، ومما يقرّره الإمام السّالمي رحمه الله في جواهره.

إلا سلاماً ودعواً وأدبراً
بسنة توجّه في المأثور
له وصحبه متى ما زاروا
وإن يقولوا خالف الآثاراً

فالمصطفى قد زارها وما قرا
ولم تكن قراءة القبور
لو كان خيراً سبق المختار
حسبك أن تتبع المختاراً

للمزيد/ ينظر:

- السالمي، محمد بن عبد الله. فحصة الأعيان ص ٤٨-٥٠.
- السالمي، جواهر النظام ج ٣ ص ٤٦.
- الخليلي، فتاوى المعاملات ص ٢٥٧، ٢٥٦ - فتاوى الوقف والوصية ص ٦٩.

غـيـرةٌ عـلـى السـنة

السؤال/ سماحة الشيخ: بعض الشباب عندما يمشون خلف جنازة لا يقومون بحملها، وعندما يُقال لهم: "لماذا لا تصنعون ذلك؟!" يقولون: "السنة تقتضي عدم حمل الجنازة، إنما المشي خلفها فقط"، فهل هذا الكلام صحيح؟

الجواب/ هذا كلام الجهلة الذي لا يفرقون بين التمرة والجمرة، ولا يفرقون بين الضب والنون، ولا بين الجدني والحمل، أما أهل العلم فلا يقولون ذلك؛ كيف لا يُسنّ للإنسان أن يحمل الجنازة؟! ولماذا كان حضوره مع أن الحضور إنما هو لأجل الحمل؟! والنبي ﷺ نفسه شارك في حمل الجنائز، فكيف يعتذر الإنسان عن حمل الجنازة؟!.. إنما هذا التصرف تصرف أرعن، وهو يدل على حماقة هؤلاء وجهلهم، والله المستعان^١.

• القنوي، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ١٣.

• القنوي، تحفة الأبرار ص ٢٠٨-٢١٠.

• القنوي، أحاديث ضعيفة. مجلة المعالم/ العدد الأول (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، ص ٤٥.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١١/٦/٢٠٠٣م.

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه

٢٧/١٠/٢٠٠٣م.



البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ: فِي السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ

تَفَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْنَا بِشَرْعِ السُّنَنِ وَالنَّوَافِلِ لَتَكُونَ جَبْرًا لِمَا نَقْصَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْفَرَائِضِ؛ وَلَتَكُونَ رَافِدًا يَصُلُّ الْعَبْدَ بِمَوَالَاهُ، وَمِيدَانًا يَسْتَبِقُ فِيهِ الْمَشْمُرُونَ لَنَيْلِ رِضَاهُ، وَتَوْخِيًا لِتَسْدِيدِهِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، كَمَا يَرُويهِ عَنْهُ نَبِيُّهُ وَمُصْطَفَاهُ:

"وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ".^١

اعْلَمْ - أَيُّهَا الطَّالِبُ، وَفَقَكَ اللَّهُ لِأَهْدَى سَبِيلٍ وَأَقْوَمِ قَيْلٍ - أَنَّ أَهْلَ الْفَقْهِ بِالذِّينِ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ كَثِيرٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، هَلْ هِيَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ أَوْ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَاتِ؟! وَكَذَا الشَّأْنُ فِي الرَّاتِبَاتِ وَالنَّوَافِلِ الْمُسْتَحَبَاتِ؟!

وَقَدْ مَضَى "أَهْغَنَمُ" عَلَى الْأَخْذِ بِأَهْغَنَمٍ عِنْدَ مَفْخَرَتِي الْعَصْرِ، وَالْغُرَّتَيْنِ فِي جَبِينِ الدَّهْرِ الشَّيْخَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ: الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُويِّ - حَفَظَهُمَا اللَّهُ -... أَحَبَبْتُ التَّذْكِيرَ بِذَلِكَ وَالتَّنْبِيْهَ عَلَيْهِ لئَلَّا يَقَعَ اللَّبْسُ وَالْإِشْكَالُ لِمَا تَجَدُّهُ فِي بَطُونِ الْكُتُبِ مِنْ أَقْوَالٍ، فَكُنْ فَاطِنًا.

^١ - الْبُخَارِيُّ، بَابُ: التَّوَضُّعِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٦٠٢١.

يَقُولُ مَحْدَثُ الْعَصْرِ - عَافَاهُ اللَّهُ - عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: " قَدْ جَاءَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى يَشَدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا فَيَرْتَقِي بِذَلِكَ الْحَدِيثِ إِلَى دَرَجَةِ الْقَبُولِ .. هَذَا الَّذِي نَرَاهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ".

(الْقُنُوي، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - حَلَقَةُ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوْمَافَقُهُ ٢٧/١٠/٢٠٠٤ م)

فصلٌ في الحثِّ على لزومِ السُّنَنِ والنوافلِ

السُّنَنُ المؤكَّدةُ: هي التي واطبَ عليها النبي ﷺ ولم يتركها لا في حضرٍ ولا في سفرٍ، ولم يثبت عنه أنه تركها ولا مرةً واحدةً في حياته^١؛ ولذا فإنَّ السُّنَنَ المؤكَّدةَ هي أقربُ ما تكونُ إلى الوجوبِ، فلا ينبغي تركها إلا لعذرٍ.

وعموماً فإنَّ السُّنَنَ كُلَّها مؤكَّدةٌ أو غيرُ مؤكَّدةٍ لا ينبغي لمؤمنٍ تركها ما دام أنَّها قد ثبتتْ عَمَّنْ جعله الله لنا أسوةً حسنةً، وقد سُئِلَ بعضُ العلماءِ عَمَّنْ اعتادَ تركَ السُّنَنِ الراتبَةِ (والمؤكَّدةِ أكْثَرُ)، فأجابَ بأنَّه: خسيسُ المترلِّ^٢، ثم عَقَّبَ الإمامُ السَّالمِيُّ ﷺ بقوله: "والجنةُ لا يدخلها خسيسٌ"^٣، وكذا سُئِلَ أحدهم عَمَّنْ قَهاونَ بالنوافلِ التي ثبتتْ عَنِ النبي ﷺ فقال: "هو رجلٌ سوءٌ" وذكرَ بأنَّه لا يَقْبَلُ لَهُ شهادةٌ^٤.

وقد وردَ في الحثِّ على السُّنَنِ الكثيرُ مِنَ الفضلِ نزيْدُ على ما تقدَّم قولُ المصطفى ﷺ: "مَا أَذِنَ اللَّهُ لِعَبْدٍ فِي شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ يُصَلِّيهِمَا"^٥.

﴿تنبيهٌ﴾: لا يخفى عليك -أيُّها النبيه- أنَّ جميعَ السُّنَنِ مؤكَّدةٌ أو غيرُ مؤكَّدةٍ يُقرأ فيها بفاتحةِ الكتابِ وسورةٍ، إلا أنَّ بعضها مطلوبٌ فيه التخفيفُ كسُنةِ الفجرِ، وبعضها مطلوبٌ فيه التطويلُ كسُنةِ الكسوفِ -وكلُّ ذلك آتٍ بإذنِ الله-

^١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافق ٢٧/١٠/٢٠٠٤م.

^٢ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠١م / ١٤٢٢هـ (مذكرة خاصة ص ٣٥).

^٣ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧١.

• السَّالمِي، جوابات الإمام السَّالمِي ج ١ ص ٣٣٦.

^٤ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافق ٢٧/١٠/٢٠٠٤م.

^٥ - الترمذي، باب: مَا جَاءَ فِيمَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ، رقم الحديث ٢٨٣٦.

﴿تنبيه ثانٍ﴾: تعلم -أخي، حفظك الله من كل سوء- أن أفضل صلاة المرء -غير المكتوبات- في بيته، سواء كانت مؤكدة أو مستحبة، مطلقة أو راتبة، قبلية أو بعدية، ليلية أو نهارية؛ لثبوت ذلك من فعل خير البشر وقوله ﷺ^١، ففي حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً"^٢، إلا أنه لا ينكر على الإنسان الصلاة في مسجده لا سيما لحاجة كحضور مجلس علم.

ونذكر من هذه السنن المؤكدة في هذا الباب: (صلاة الوتر، وسنة الفجر، وسنة تحية المسجد، وصلاة الكسوف)، وصلاة العيد نفرد بها بباب خاص.

فصل في صلاة الوتر

الوتر سنة مؤكدة على الراجح عند الشيخين -أبقاهما الله-، يقول سماحة المفتي -حفظه الله-: "ونحن نأخذ بقول من قال بأن الوتر سنة مؤكدة"^٣.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٥هـ - يوافقه ٢٩/١٠/٢٠٠٤م.

٢ - مسلم، باب: استحباب صلاة التأفلة في بيته وجوارها في المسجد، رقم الحديث ١٢٩٦.

٣ - وقد نُسب إلى أكثر أصحابنا -رضوان الله تعالى- القول بوجوبها، ولكن الذي ذهب إليه جمهور الأمة هو التأكيد، ومن ذهب إلى التأكيد من أصحابنا: الإمام الربيع بن حبيب، وأبو سعيد الكدومي الناعي، وقطب الأئمة، والإمام السالمي في المعارج وغيرهم -رحمهم الله تعالى-، ومن أدلتهم على عدم وجوب الوتر:

أ- قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة: ٢٣٨)، ولو قلنا بوجوب الوتر لكانت المفروضات ستاً، ولا تكون صلاة وسطى من عدد زوجي، وهذا ما يؤكد أن الواجبات خمس فقط.

ب- حديث من جاء يسأل عن الإسلام فأجابه النبي ﷺ بقوله: "خمس صلوات في اليوم والليلية" قال هل غيرها، قال: "لا إلا أن تطوع..." ثم أدبر الرجل وهو يقول: لا أزيد على هذا ولا أنقص منه، فقال رسول الله ﷺ: "أفلس إن صدق". (الربيع/ ٥٦).

ت- حديث ابن عمر قال: "كان النبي ﷺ يُصَلِّي فِي السَّعْرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ يَوْمَئِذٍ إِيمَاءُ صَلَاةِ اللَّيْلِ إِلَّا الْفَرَايِضَ، وَيُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ" (البخاري/ ٩٤٥)، ولو كانت الوتر من الفرائض لوقف ﷺ ولصلاها قائماً بكامل هيئتها كسائر الفرائض، فلمَّا لم يكن من ذلك شيء علم أن الوتر غير واجب؛ إذ الصلاة على الراحلة في حال الاختيار من خصائص السنن لا الفرائض.

صِفَةُ الْوُتْرِ

وأقلُّ الوتر ركعة واحدة، وتصحُّ بثلاث وخمسٍ وسبعٍ إلى ثلاث عشرة ركعة^١، قال رسول الله ﷺ: "أوتر بخمس، فإن لم تستطع فبثلاث، فإن لم تستطع فبواحدة، فإن لم تستطع فتومي إيماءً"^٢.

ويجوزُ في الوترِ الفصلُ والوصلُ، وإن كان الفصلُ أولى من الوصل^٣؛ لأنه أكثرُ فعلِ النبي ﷺ وأرشد إليه بقوله: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً"^٤.

أما حديث: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ زَادَكُمْ صَلَاةً سَادِسَةً خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ - أي كرائم الإبل - وَهِيَ الْوُتْرُ" (الربيع/١٩٥) فالمراد في الأجر لا الوجوب، والله بكل شيء عليم.

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧٩.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٩ رجب ١٤٢٣ هـ - يوافقه ١٠/٦/٢٠٠٢ م.
- القنوي، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ١١.
- السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ١ ص ٢٧٢، ٢٧٧.
- ١ - يقول الشيخ سعيد بن مبروك بن حمود القنوي - يحفظه الله - في أحد أجوبته: "نعم قد جاءت كيفياتٌ متعدّدة لصلاة الوتر، فقد جاء عن النبي ﷺ أنه كان يُصلي الوتر ثلاث عشرة ركعة - وفي الواقع هذا الوتر مع قيام الليل - وكان يفصل بين كل ركعتين".
- (القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٣٧)

٢ - الربيع، باب: في فرض الصلاة في الحضر والسفر، رقم الحديث ١٩٤.

٣ - قلتُ: وقد سألتُ مشافهةً الشيخين الخليلي والقنوي - حفظهما الله - عن الأولى في الوتر فأجاب الجميع بجواز الأمرين مع أفضلية الفصل، والحمد لله تعالى.

وكذا نسب صاحبُ القواعد القولَ بتفضيلِ الفصلِ للأصحاب "و... وبهذا يقول أصحابنا، ولكنهم استحبوا أن يصلي ثلاثاً يفصل بين الركعتين والركعة بالتسليم". اهـ، يُنظر:

- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ١ ص ٣١٧.
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧١.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٥٦.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٢ م / ١٤٢٣ هـ - مذكرة خاصة ص ٥٤.
- ٤ - البخاري، باب: ما جاء في الوتر، رقم الحديث ٩٣٦.



المعتمد في فقه الصلاة



﴿لطيفة﴾: لا ينبغي للإنسان عند الإمكان أن يقتصر في الوتر دون ثلاث ركعات، ولذا روي عن أبي الشعثاء جابر رضي الله عنه أنه أوتر بواحدة ليُري أصحابه الجواز، ثم قال لهم: "هذا وتر العاجز"^٢.

مَا يُقْرَأُ فِي الْوُتْرِ

ويقرأ المصلي في جميع ركعات الوتر - بما فيها الركعة الثالثة - فاتحة الكتاب وسورة مما تيسر من القرآن، ومن السنة أن يقرأ المصلي في الركعة الأولى منها بسورة ﴿سَبَّحَ﴾، وفي الثانية بسورة ﴿الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثالثة بسورة الإخلاص^٣.
ويُندب أن يقول المصلي في مجلسه بعد فراغه من صلاته هذه "سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ" ثلاث مرات^٤.

وَقْتُ الْوُتْرِ

يبتدئ وقت صلاة الوتر من بعد صلاة العشاء إلى ظهور الفجر الصادق - على الصحيح^١، ويُستحب تأخيرها إلى آخر الليل لمن أمن النوم، وغلب على ظنه أنه

١ - من أراد أن يوتر بطريقة الفصل صلى ركعتين ركعتين بتشهد وتسليم، فإذا أراد الانتهاء قام وصلى ركعة واحدة بتشهد وتسليم، ويكون كلا التشهدين في هذه الحالة ركناً للصلاة.
أما من أراد أن يصلي الوتر بطريقة الوصل فعليه أن يصل بين ركعاتها من غير أن يسلم بعد تشهده من الركعتين، وإنما يقتصر في التشهد الأول إلى الصلاة الإبراهيمية ثم يقوم بتكبيرة للركعة الأخيرة.
٢ - ينظر:

- الجيطالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ١ ص ٣١٧-٣١٨.
- الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٩ رجب ١٤٢٣ هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١٠/٦ م.
- ٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥ هـ - يوافقه ٢٠٠٤/١١/٨ م.

٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. تحفة الأبرار ص ١٥٢.

سَيَقِظُ مِنْ آخِرِهِ، وَإِلَّا قَدَّمَهَا الْمَصْلِي بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُؤَخَّرَهَا قَبْلَ مَنَامِهِ لِيَخْتِمَ يَوْمَهُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ ﷻ، فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: أَتَيْكُمْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرْ ثُمَّ لِيَرْقُدْ، وَمَنْ وَثِقَ بِقِيَامٍ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرْ مِنْ آخِرِهِ؛ فَإِنَّ قِرَاءَةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَحْضُورَةٌ وَذَلِكَ أَفْضَلُ" ٢.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: يُمْكِنُ أَنْ تُصَلِّيَ الْوُتْرَ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ - عَلَى الصَّحِيحِ -، وَذَلِكَ فِي حَالٍ مَا إِذَا جُمِعَتِ الْعِشَاءُ جَمَعَ تَقْدِيمُ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ، هَذَا هُوَ الْحَقُّ ٣.

﴿تَنْبِيْهُ ثَانٍ﴾: مَنْ خَرَجَ عَلَيْهِ وَقْتُ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَ هَذِهِ الصَّلَاةَ شَرَعَ لَهُ قَضَاؤُهَا مَتَى تَذَكَّرَهَا، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ عَلَى **الْمُعْتَمَدِ** عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - أَبَقَاهُمَا اللَّهُ - ٤.

فَتَاوَى

السُّؤَالُ/ عِنْدَمَا يَجْمَعُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ مَعَ الْعِشَاءِ، هَلْ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْوُتْرَ؟
الْجَوَابُ/ نَعَمْ، لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ، كَمَا أَنَّ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ بَعْدَ الْعِشَاءِ مَبَاشَرَةً؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ٥.

١ - يُنْظَرُ:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧٧.

• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٣٠.

٢ - مسلم، بَاب: مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرْ أَوَّلَهُ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٢٥٦.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٥ هـ، يوافق ٢٨/١٠/٢٠٠٤ م.

٤ - يُنْظَرُ:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٩ رجب ١٤٢٣ هـ، يوافق ٦/١٠/٢٠٠٢ م.

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣ م / ١٤٢٤ هـ (مذكرة خاصة ص ٤٩).

٥ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافق ٢٢/١١/٢٠٠١ م.



فصل في سنة الفجر

تعلم -أخي، أهلك الله رشدك- أن من السنن المؤكدة ركعتي الفجر^١، وهما ركعتان خفيفتان بعد طلوع الفجر الصادق^٢ وقبل صلاته، وقد واظب عليهما النبي ﷺ في كل أحواله، وحث عليهما أصحابه كما ثبت^٣ في ذلك قوله ﷺ: "رُكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا"^٤.

وهما ركعتان خفيفتان -كما تقدم- أي لا يطيل فيهما القراءة اتباعاً للسنة^٥؛ ولذا يُستحب اتباعاً للسنة^٦ -أيضاً- أن يقتصر المصلي في الأولى -بعد فاتحة الكتاب- الكتاب -على سورة ﴿الْكَافُرُونَ﴾^٧، وفي الثانية على الإخلاص^٨.

١ - القول بتأكيد سنة الفجر نص عليه شيخنا الخليلي -حفظه الله- في فتاواه، وصرح بتصحيحه شيخنا القنوبي في دروسه الصيفية القيمة خلافاً لمن قال بخلاف هذا الرأي. ينظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧٩.

• القنوبي، دروس صيف ٢٠٠٤م / ١٤٢٥هـ (مذكرة خاصة ص ٢٠).

٢ - تنبيه: تقدم لديك في (الباب الثالث في شروط الصلاة/ الوقت) أن الفجر الصادق: هو البياض المنتشر ضوءه معترضاً في الأفق، ويقابله الفجر الكاذب: وهو الذي يطلع مستطيلاً متجهاً إلى الأعلى في وسط السماء، ثم تعقبه ظلمة. والأول: هو الذي تتعلق به الأحكام الشرعية، والثاني له حكم الليل.

٣ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٧/١٠/٢٠٠٤م.

٤ - مسلم، باب: استحبَّاب ركعتي سنة الفجر والحثَّ عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما وبيان ما يستحبُّ أن يُقرأَ فيهما، رقم الحديث ١١٩٣.

٥ - لحديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله ﷺ يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين".

(الربيع، باب: في سبحة الضحى وتبردة الصلاة، رقم الحديث ٢٠٢).

٦ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ٣٨).

٧ - مسلم، باب: استحبَّاب ركعتي سنة الفجر والحثَّ عليهما وتخفيفهما، رقم الحديث ١١٩٥.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: مَنْ فَاتَتْهُ سُنَّةُ الْفَجْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَيُشْرَعُ لَهُ قِضَاؤُهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ مُبَاشَرَةً عَلَى أَهْمَنَصْرٍ عِنْدَ الشَّيْخِ ابْنِ يُوْسُفَ - رَحِمَهُ اللهُ -^١ وَرَجَّحَهُ الْإِمَامَانِ الْخَلِيلِيُّ وَالْقَنْوِيُّ - حَفَظَهُمَا اللهُ -^٢.

وَكَذَا تُقْضَى سُنَّةُ الْفَجْرِ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ عِنْدَ خُرُوجِ وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ - أَيَّ عَلَى نَفْسِ التَّرْتِيبِ الْمَعْهُودِ -^٣؛ وَالْدَّلِيلُ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ حِينَ نَامُوا عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ الْفَجْرِ مَا أَيْقَظَهُمْ إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، فَأَذَنَ بِلَالٌ فَصَلَّوْا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ ثُمَّ صَلَّوْا فَرِيضَةَ الْفَجْرِ^٤.

﴿تَنْبِيْهُ ثَانٍ﴾: لَقَدْ عَلِمْتَ مِنْ شَأْنِ السُّنَنِ وَالرَّوَاتِبِ أَنَّ الْأَوَّلَى فِيهَا أَنْ تُؤَدَّى فِي الْبُيُوتِ حَتَّى لَا تَكُونَ قُبُورًا، فَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ أَنْ أَدَى سُنَّةَ الْفَجْرِ فِي مِثْلِهِ فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَجْلِسَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَصْلِيَ رَكَعَتَيْنِ هُمَا "تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ" كَمَا سَأُنَبِّئُكَ عَنْ تَفْصِيلِهَا بَيَانًا..

^١ - (الشَّيْخُ ابْنُ يُوْسُفَ) هُوَ اصْطِلَاحٌ لِقَطْبِ الْأَثَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوْسُفَ اطْفِيشَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -، وَقَدْ أُحْبِبْتُ اسْتِخْدَامَ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ ثُمَّ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهَا لِغَلَا يُشْكَلُ عَلَى الطَّالِبِ عِنْدَمَا يَجِدُ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ عَنْ بَعْضِ عُلَمَائِنَا، فَقَدْ سَمِعْتُ شَيْخَنَا سَيْفَ بْنَ رَاشِدِ الْمُعْوَلِيَّ - رَحِمَهُ اللهُ - يَسْتَعْمِلُ هَذِهِ الْاصْطِلَاحَ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ أَخَذَهُ عَنْ شَيْخِهِ الْإِمَامِ الْخَلِيلِيِّ ﷺ كَمَا تَجَدَّ وَاضِحًا فِي أَجْوِبَتِهِ الْقِيَمَةِ الْمَسْمُومَةِ بِـ "الْفَتْحِ الْخَلِيلِ مِنْ أَجْوِبَةِ الْإِمَامِ أَبِي خَلِيلٍ"، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

^٢ - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ١٧٨.
- الْقَنْوِيُّ، "أَجَابَ مَطْوَلٌ مَطْبُوعٌ وَمَتَدَاوَلٌ" لَدَى الْكَاتِبِ نَسْخَةٌ مِنْهُ ص ٥٢.
- الْقَنْوِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ٢٠٠٢م / ١٤٢٣هـ (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٤).
- الْقَنْوِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ - يَوْافِقُهُ ٢٨/١٠/٢٠٠٤م.

^٣ - الْقَنْوِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. دُرُوسُ صَيْفِ ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٥٤).

^٤ - أَبُو دَاوُدَ، بَابٌ: فِي مَنْ نَامَ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٧٢.

فَصْلٌ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ

تعلم -طالب العلم، أدخلك الله الجنان- أنه لا ينبغي لمن دخل بيتاً من بيوت الله أن يجلس قبل أن يصلي ركعتين، هما سنة تحية المسجد، وهاتان الركعتان من السنن المؤكدة على **أَهْمَنَمٌ** عند الشيخين -حفظهما الله-^١.

وقد دلّ على تأكيد هاتين الركعتين ما ورد في حديث الرسول ﷺ من الأمر بهما والنهي عن تركهما، من ذلك قوله ﷺ: "إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس"^٢، وقوله: "قلما يجلس حتى يصلي ركعتين"^٣، ولذا يقول شيخنا بدر الدين الخليلي -أبقاه الله-: "وأقل ما أرى أن يقال فيها إنها مؤكدة"^٤.

﴿تنبيه﴾: ركعتا تحية المسجد من الصلوات السببية كصلاة الجنازة^٥، والكسوف^٦، والكسوف^٦، والاستخارة، وركعتي الطواف^١، وقد تقدّم لديك -سلفاً^٢ - أنه قد ثبتت

^١ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٦٨.
- القنوي، تحفة الأبرار ص ١٣٥ (تعليق).
- القنوي، جلسة إفتاء "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٦٣، ١٣٠.

^٢ - الربيع، باب: في سبحة الضحى وتبردة الصلاة، رقم الحديث ٢٠٤.

^٣ - البخاري، باب: ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم الحديث ١٠٩٧.

^٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٦.

^٥ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٥م.

^٦ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤ / ٥ / ٢م.

ثبتت مشروعية الصلوات السببية في الأوقات التي تكرر فيها الصلاة دون أوقات التحريم الثلاثة (الطلوع، والغروب، والاستواء) ^٣.

ومن تطبيقات هذه المسألة أن من دخل المسجد بعد أن صلى العصر فلا يجلس حتى يصلي التحية إلا أن تصفر الشمس وتدنو من الغروب فلا يصلي حينها، والله أعلم.

﴿تنبيه ثانٍ﴾: من دخل المسجد وقت خطبة الجمعة فعليه أن يأتي بالتحية ويتجوّز فيهما، ولا تلفت إلى قول من قال بترك هذه السنة؛ إذ لم يستدل إلا بمجرد القيل والقال الذي لا يقام له وزن في سوق المناظرة والجدال، بعد أن علمت وثبت لديك وتقرر عندك أن النبي ﷺ قطع خطبته من أجل أن يأمر الرجل -الذي دخل المسجد وجلس- أن يصلي الركعتين قبل أن يجلس ^٦.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٥٢.

٢ - الباب الثالث في شروط الصلاة- فصل في شرط الوقت/ الأوقات المكروهة.

٣ - يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٣م.

• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٧٢.

وقد أضاف شيخنا القنوي -حفظه الله- في جلسة المراجعة الثانية بمثل فضيلته (بتاريخ: ٢٨/١١/١٤٢٩هـ -

٢٧/١١/٢٠٠٩م) أنه مع كون صلاة الاستخارة صلاة سببية إلا أنه ينبغي للمستخير إن عرض له ما يدعو للاستخارة في

الوقت المكروه أن يؤخر صلاة الاستخارة إلى ما بعد وقت الكراهة، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ (القصص: ٦٨).

٤ - وذلك يقدر بخمس عشرة دقيقة تقريباً؛ بناءً على ما تقدّم لديك -أيها الطالب النجيب- أن النهي وقت الغروب لا

يبدأ من غروب الشمس نفسها، وإنما يبدأ قبل ذلك باصفرار الشمس على **المعتمد** عند الحققين الخليلي والقنوي -

عافاهم الله-، يُراجع: الباب الثالث في شروط الصلاة/ فصل في شرط الوقت- الأوقات المحرمة.

٥ - أي يخفف القراءة ولا يطيل فيهما.

٦ - مسلم، باب: التَّحِيَّةُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، رقم الحديث ١٤٤٩.



المعتمد في فقه الصلاة



يقول الإمام أبو سعيد الكدمي رحمته الله: "إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ الرَّجُلَ وَثَبَتْ فَهُوَ أَوَّلِي"¹، وقد انتصر لهذا الرأي عالما العصر العلامتان الخليلي والقنوي -يرعاهم الله تعالى-².

﴿فائدة﴾: صلاة تحية المسجد ليست من السنن المقصودة لذاتها، وإنما يتوصل بها إلى الجلوس في المسجد بعد ركعتين؛ لقوله ﷺ: "فليركع ركعتين قبل أن يجلس"³. ولذا يجزي عنها أي ركعتين أو ما زاد كصلاة الوتر -إن صلاها أكثر من ركعة-⁴، أو سنة الفجر أو سنة الضحى أو سنة الوضوء، أو أي فريضة حاضرة؛ قال ﷺ: "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ"⁵.

١ - المنتدى الأدبي، قراءات في فكر أبي سعيد الكدمي، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "التأصيل الفقهي عند الإمام أبي سعيد الكدمي" ص ٥٥.

٢ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٢٣، وأيضا إجابة موسعة ص ١٣٥-١٤٢.
- القنوي، "فتاوى بقرية لزق بعمان ١٤٢٣هـ"، س ٥، "مادة سمعية".
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٦٣.
- القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، (مذكرة رقم ١ ص ٨).

٣ - الربيع، باب: في سبحة الضحى وتبردة الصلاة، رقم الحديث ٢٠٤.

٤ - نعم تجزي صلاة الوتر لمن دخل المسجد عن تحية المسجد بشرط أن يصلها ثلاثا أو أكثر؛ لأن الحديث في أمره ونهيه نص على الركعتين فلاقتصار على الركعة الواحدة اقتصار عن المأمور وارتكاب للمنهى.

وبذا تدرك -أيها الفطن- أنه لا يجزي عن التحية -أيضا- أن يأتي الداخل بالباقيات الصالحات أو يسجد سجدين ثم يجلس؛ لأن كل ذلك لا يصدق عليه شرعا ولا عرفا أنه ركع ركعتين.

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١١/٩/٢٠٠٤م).

٥ - مسلم، باب: كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، رقم الحديث ١١٦٠.

ولذا عندما سُئِلَ شيخنا القنوي - حفظه الله - عمّن دخل المسجد وقت الضُّحى وأراد أن يصلي ركعتين قبل الجلوس، أيهما الأفضل أن يصلي التحية أو الضُّحى؟ فأجاب: يصلي ركعتين وتجزيه عن تحية المسجد وعن الضُّحى^١.

قلت: وقد كنتُ مع شيخنا الغاري - عافاه الله - فسأله أحد طلبة العلم عن المسألة نفسها، فأجاب بأن الأولى أن يصلي التحية؛ لأنها سنة مؤكدة وتلك مُستحبةٌ ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ هُوَ مَوْلَاهَا فَاَسْتَبِقُوا إِلَٰحَٰثَ الْخَيْرَاتِ﴾.

نَتَّهْمُ الْعُقُولَ فِيمَا أَشْكَلا *** وَنَتْرُكُ الْأَمْرَ لِأَرْبَابِ الْحِجَا

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ

اعلم - حفظك الله من تقلبات الزَّمان، وآمنك طوارق الليل وحادثات النهار - أن الله تعالى ﴿جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَن أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ (الفرقان: ٦٢)، وجعل الشمس والقمر آيتين من آيات الله العظمى، ودلائله الكبرى على عظيم قدرته وبالع تصرفه في هذا الكون.

ومن ذلك كسوف الشمس واختفاء نورها، وخسوف القمر وامتحاء نوره؛ ليكون كل ذلك عظةً وذكرى يفزع بها الناس إلى خالقهم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا لِلَّهِ رَبِّكُمُ الْكَاسِبِينَ﴾ (البقرة: ٢١٩)، فشرع من أجل ذلك صلاة الكسوف نصًّا، وصلاة الخسوف قياسًا عليها^٢.

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٢م / ١٤٢٣هـ (مذكرة خاصة ص ٥٠).

^٢ - كسوف الشمس وخسوف القمر ظواهر كونية تحدث نتيجة جريان هذه الأجرام وسيرها حسب سنن الله وتعالى وإرادته النافذة في هذا الوجود، فالكسوف: هو أن يقع القمر بين كوكب الأرض والشمس بحيث يحجب نور الشمس عن الأرض، أما الخسوف: فهو أن تقع الأرض بين الشمس والقمر بحيث تحجب الأرض نور الشمس عن القمر فيبدو مظلمًا معتمًا.

﴿فَائِدَةٌ﴾

يجوز إطلاق لفظ الكسوف والخسوف كل منهما على الآخر، أي يجوز أن يقال: خسوف الشمس وكسوف القمر، ولكن الأكثر في الاستعمال، والأسهل للتمييز لا سيما عند الإطلاق هو استعمال "الكسوف" للشمس، و"الخسوف" للقمر^١.

حكم صلاة الكسوف

صلاة الكسوف سنة مؤكدة في حق كل أحد؛ وذلك لمسارعة النبي ﷺ إليها وأمره بها، فقد جاءت مشروعيتهما عن أكثر من عشرين صحابياً من صحابة رسول الله ﷺ^٢، ولا يبعد أن يقال فيها بالوجوب الكفائي بالنظر إلى مجموع الأمة^٣.

ومعرفة التفسير العلمي لهذه الظواهر الكونية لا ينبغي أن يشغل الناس عن ما هم مأمورون به من الدعاء بالرحمة والطف والستر، وكذا الذكر والتضرع لله ﷻ، والمسارعة بالتصدق وبذل المال محتاجيه، والتوجه للصلاة إليه ﷻ، امتثالاً لأمر الرسول ﷺ القائل "تأفزعوا إلى الصلاة"، كما خرج النبي ﷺ فرعاً مرعوباً وصلى بالناس ركعتين أطال فيهما القراءة والتسبيح والتعظيم، ثم خطب الناس بعدها، وكان من جملة ما قاله: "يا أمة محمد، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً" (الربيع/١٩٨).

فما يُدري الإنسان أن هذه الظواهر وأمثالها من الزلازل والبراكين والصواعق والأعاصير، وتلك اللحظات المضطربة هي بقية حياته، واقترب أجله، بل ما يدرى أن تلك التقلبات حين يختل نظام الكون، وتكور شمس، ويخسف قمره، وتنكدر نجومه، وتنهار أجزائه هي مقدمات يوم القيامة، وكل ذلك من مظاهر هذا اليوم العظيم، وقد أخبرنا الله تعالى عنه بأنه قريب، ولا شك، قال تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ (١) مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ (٢) لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ (٣) (الأنبياء: ١ - ٣).

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٥/٢م.

٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٧م.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٩م.

وَيُقَاسُ عَلَى كُسُوفِ الشَّمْسِ خُسُوفُ الْقَمَرِ فِي مَشْرُوعِيَةِ الصَّلَاةِ^١، وَكَذَا يُقَاسُ عَلَيْهِ -عَلَى أَهْمَنِي عِنْدَ الْعَلَامَةِ الْقَنَوِيِّ- كُلُّ نَازِلَةٍ تَدَاهِمُ الْخَلْقَ كَالزَّلْزَلَةِ وَالصَّوَاعِقِ وَالْبَرَائِكِ، سَلَّمَنا اللَّهُ وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا^٢.

صِفَةُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

اعْلَمْ -أَخِي، جَعَلَكَ اللَّهُ مَنْ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ- أَنَّهُ يُشْرَعُ حَالُ كُسُوفِ الشَّمْسِ أَنْ يُنَادَى فِي النَّاسِ بِـ "الصَّلَاةِ جَامِعَةً" أَوْ "إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ"^٣.
فَإِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ قَامَ الْإِمَامُ وَصَلَّى بِهْمِ صَلَاةَ الْكُسُوفِ، وَهِيَ: رَكْعَتَانِ جَهْرِيَّتَانِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ وَقِيَامَانِ، كَمَا هُوَ الرَّاجِحُ أَهْمَنِي عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقَنَوِيِّ -حَفَظَهُمَا اللَّهُ-، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ النُّورُ السَّالِمِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ^٤.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢/ ٥ / ٢٠٠٤م.

٢ - قيل إن مشروعية الصلاة لخسوف القمر هي من باب النص أيضاً؛ للفظ الرواية عند أبي داود: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتٍ بَشَرٍ فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَصَلُّوا"، والنتيجة واحدة. (أبو داود، باب: مَنْ قَالَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، رقم الحديث ٩٩٦)

٣ - يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٩/١٦/ ٢٠٠٨م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٩/١١/ ٢٠٠٣م.

٤ - "الصَّلَاةُ": منصوبة على الإغراء، أي بتقدير فعل محذوف كـ "الزموا"، و"جَامِعَةٌ": حال منصوب. وأما اللفظ الآخر فمحله الإعرابي ظاهر جلي.

(البخاري، بَابُ: النَّدَاءِ بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً فِي الْكُسُوفِ، رقم الحديث ٩٨٧)

٥ - وردت روايات كثيرة في صِفَةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، مِنْهَا يُثَبَّتُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعًا وَاحِدًا، وَبَعْضُهَا ثَلَاثَةً، وَبَعْضُهَا أَرْبَعَةً وَخَمْسَةً، حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ، وَلَكِنْ نَظَرْنَا إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحَادِثَةُ وَقَعَتْ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَصَلِّهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، بِكَيْفِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِذَا يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ بِالصَّحِيحِ الثَّابِتِ (الرُّكُوعَانِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ)، وَيُطْرَحُ مَا عَدَاهُ؛ لِأَنَّهُ شَاذٌ مَعْدُودٌ مِنْ خَطَأِ الرِّوَايَاتِ، أَوْ أخطاءِ الرِّوَاةِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ. يُنظر:



المعنى في فقه الصلاة



وعليه فصفة هذه الصلاة باختصار هي أن يقرأ الإمام فاتحة الكتاب وسورة يطيل فيها القراءة، ثم يركع ركوعاً يطيل فيه التعظيم، ثم يقوم ويقرأ قراءة طويلة هي دون القراءة الأولى^١، ثم يركع ركوعاً طويلاً هو دون الركوع الأول، ثم يقوم ثم يسجد سجدتين يطيل فيهما التسبيح، ثم يقوم للركعة الثانية ويفعل فيها ما فعل في الركعة الأولى غير أن القراءة والتعظيم والتسبيح فيها أقصر قليلاً من الركعة الأولى.

﴿تنبيه﴾: شاع عند بعض الناس في بعض المجتمعات رفع الأذانات عند وقوع الكسوف أو الخسوف، وهذا عمل بخلاف السنة، بل ولما أجمعت عليه الأمة، وإنما المشروع - كما تقدم - أن يقال "الصلاة جامعة"، ولا مانع من تكرار هذا اللفظ مرتين أو ثلاثاً لدعوة الناس وتنبههم على الصلاة^٢.

وأقبح منه ما سمعنا عن البعض أنهم يقومون بضرب الطبول، وإثارة البهائم لظنهم أن الشمس لم تكسف إلا لأنها ارتكبت ذنباً أو أن التين العملاق قد أكلها، والله المستعان.

• السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ١ ص ٢٨٤.

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧٥، ١٧٧.

• القنوي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ١٢٢.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٩/٧/٢٠٠٨ م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافقه ١٠/١٢/٢٠٠١ م.

١ - اختلف الفقهاء في مشروعية قراءة الفاتحة في القيام الثاني من كل ركعة، والذي يظهر من كلام إمام السنة والأصول - حفظه الله - في آخر أجوبته الميل إلى قراءتها، وهذا نص كلامه: "...كَيْسَ هُنَالِكَ نَصٌّ وَاضِحٌ فِي السَّنَةِ أَبَدًا"، ثم يقول: "لكن الذي نعمل به الإتيان بالفاتحة". يُنظر:

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٨/٩/٢٠٠٨ م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٢/٥/٢٠٠٤ م.

٢ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٤٧.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٩/٧/٢٠٠٨ م.

خُطْبَةُ الْكُسُوفِ

اعلم -أيُّها الداعيةُ، رُزِقَتِ القولُ السديدُ والعملُ الرشيدُ- أنه يُندبُ لمن أمَّ النَّاسَ في هذه الصلاة أن يقومَ فيهم بعدها خطيباً، يخطبُ خطبةً واحدةً مختصرةً^١، يحمّدُ اللهَ تعالى ويشني عليه أولاً، ثم يدعوهم للعظة والاعتبار، يخوِّفهم عقابَ الله ويرغبهم في ثوابه، ويحثهم على ذكرِ الله والإكثارِ مِنَ الصلاة والصدقة ويأمرهم باتِّباعِ السُّنَنِ وينهاهم عن مقاربة البدع.

كما فعل الرسول ﷺ حينما كُسِفَتِ الشمسُ في اليوم الذي مات فيه ابنه إبراهيم^٢ -عليهما الصلاة والسلام- فظنَّ بعضُ النَّاسِ أنَّها كُسِفَت لموته، فقامَ فيهم خطيباً، وكانَ مما قالَ: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتُ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ بَشَرٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوهُ وَتَضَرَّعُوا وَتَصَدَّقُوا"، ثم قالَ: "يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً". قالت عائشة: وأمرهم أن يتعوذوا من عذابِ القبرِ^٣.

﴿فائدة﴾: الكُسُوفُ لا يقعُ إلا في نهايةِ الشَّهْرِ الهجريِّ (في حالِ اسْتِسْرَارِ القمرِ)، والْخُسُوفُ لا يقعُ إلا في وسطِهِ (في حالِ ابتِدَارِ القمرِ)^٤.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٨ / ٩ / ٢٠٠٨م.

٢ - فَائِدَةٌ نَفِيسَةٌ: أفاد شيخنا القنوي -حفظه الله- بأن كسوف الشمس وقع في الساعة الثامنة والنصف صباحاً (٨:٣٠ص) من اليوم التاسع والعشرين من شوال من السنة العاشرة للهجرة (١٠/١٠/٢٩هـ)، والذي يوافقه السابع والعشرين من شهر يناير من عام ستمئة واثنين وثلاثين للميلاد (٢٧ / ١ / ١٦٣٢م). (القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٧ / ٩ / ٢٠٠٨م).

٣ - الرابع، باب: في صلاة الكسوف، رقم الحديث ١٩٨.

٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٧ / ٩ / ٢٠٠٨م.



المعنى في فقه الصلاة



﴿فائدة أخرى﴾: إذا منع مانع من رؤية الكُسُوفِ أو الحُسُوفِ كغيمٍ أو غبارٍ فلا تشرع الصلاة ولو قال أهلُ الفلكِ بأنه يقع في تلك الساعة، وكذا إن وقع في بلدةٍ أو بلدٍ آخر؛ لأنه أمرٌ مُعلّقٌ بالرؤية كما تقدّم "وإذا رأيتم ذلك" ^١.

﴿تذكير﴾: يُشرع في حقك -أيها الجواد- التصدّق عند رؤية الكُسُوفِ أو الحُسُوفِ لدلالة الحديث السابق: "وإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروه وتضرّعوا وتصدّقوا" ^٢.

^١ - يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٨ / ٩ / ٢٠٠٨م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢ / ٥ / ٢٠٠٤م.

^٢ - الربيع، باب: في صلاة الكسوف، رقم الحديث ١٩٨.

الباب الخامس عشر: في صلاة العيد

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "كَانَ لِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ يَوْمَانِ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ قَالَ: "كَانَ لَكُمْ يَوْمَانِ تَلْعَبُونَ فِيهِمَا، وَقَدْ أَبَدَ لَكُمْ اللَّهُ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا: يَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ الْأَضْحَى".^١

فصل في حكم صلاة العيد ووقتها

اعلم -أيها السعيد، أعادَ الله عليك فرحة العيد عيدًا بعدَ عيدٍ - أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شرعَ لنا صلاةَ العيدين في السنة الثانية من الهجرة بعدما شرعَ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ ولذا فهي من أعظم شعائر الإسلام، وقد أمر بها القرآن الكريم، أما صلاة الفطر فبقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۖ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ۝﴾ (الأعلى: ١٤ - ١٥)، وأما صلاة الأضحى فبقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۖ﴾ (الكوثر: ٢).

وقد واطبَ عليها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمر بالخروج إليها حتى أنه أمر النساء الحائض أن يخرجن من بيوتهن ليشهدن الخير ودعوة المؤمنين^٢، وتعتزل الحائض المصلي^٣.

١ - النسائي، كتاب: صلاة العيدين، رقم الحديث ١٥٣٨.

٢ - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢١/١٠/٢٠٠٦م.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ٣٥.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٢/١١/٢٠٠٤م.

٣ - البخاري، باب: شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلي، رقم الحديث ٣١٣.

ولذا فأقل ما يُقال في حُكْمِهَا إِنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً عَيْنِيَّةً - كما استظهره البدران الخليلي^١ والقنوي^٢.

﴿فَانْدَةِ﴾: الْعِيدُ مَاخُودٌ مِنَ الْعَوْدِ، لِأَنَّ الْعِيدَ مُنَاسِبَةٌ تَعَوُّدٌ وَتَتَكَرَّرُ فِي كُلِّ حَوْلٍ بِالْفَرَحَةِ وَالسُّرُورِ^٣.

﴿وَقْتُهَا﴾: وَقْتُ صَلَاةِ الْعِيدِ هُوَ وَقْتُ صَلَاةِ الضُّحَى، أَيْ مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدْرَ رُمَحٍ - وَهُوَ مَا يُقَدَّرُ بِاِثْنَيْ عَشْرَةَ دَقِيقَةً تَقْرِيْبًا -، إِلَى مَا قَبْلَ اسْتَوَائِهَا فِي كَبِدِ السَّمَاءِ، وَيُفْضَلُ أَنْ تُؤَخَّرَ فِي الْفِطْرِ حَتَّى يَتِمَكَّنَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَدَاءِ زَكَاةِ الْأَبْدَانِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَتُقَدَّمَ فِي الْأَضْحَى حَتَّى يَتِمَكَّنُوا مِنْ ذَبْحِ أَصْحَابِهِمْ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

فَصْلٌ فِي صِفَتِهَا

تَعَلَّمَ - أَيُّهَا الْمُتَعَلِّمُ، أَلْبَسَكَ اللَّهُ حُلَّ الْفَرَحَةِ وَالسَّعَادَةِ - أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ رَكْعَتَانِ بِاتِّفَاقٍ، وَلَا أَذَانَ لَهَا وَلَا إِقَامَةً وَلَا أَيْ نِدَاءٍ آخَرَ، إِلَّا أَنَّهُ يُشْرَعُ فِيهَا التَّكْبِيرُ بِاتِّفَاقٍ

١ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧٠.
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٦٨.

٢ - يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٢/١١/٢٠٠٤م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ يوافقه ٨/١١/٢٠٠٤م.

٣ - ابن منظور، لسان العرب، مادة: عود.

٤ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٠٩.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٢/١١/٢٠٠٤م.

٥ - يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٨/٩/٢٠٠٨م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ١٠/١٢/٢٠٠١م.

- القنوي، أحاديث صحيحة. مجلة العالم/ العدد الثاني (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م) ص ٥٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - حلقة: ٢٤، رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٨/١١/٢٠٠٤م.



فصل في خطبة العيد

اعلم - سَدَّدَ اللهُ مَنْطِقَكَ - أَنَّهُ يُشْرَعُ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْإِمَامِ مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ أَنْ يَقُومَ فِيهِمْ خَطِيبًا خُطْبَةَ الْعِيدِ، وَهِيَ خُطْبَةٌ وَاحِدَةٌ^١ يَفْتَتِحُهَا بِالتَّحْمِيدِ^٢، وَيَكْثُرُ فِيهَا مِنَ التَّكْبِيرِ، وَيَسْتَقْبِلُ فِيهَا جُمُوعَ الْمُصَلِّينَ، ثُمَّ يَأْمُرُهُمْ وَيَنْهَاهُمْ، وَيَعْظُمُهُمْ وَيُذَكِّرُهُمْ، وَيُفَقِّهُهُمْ فِي دِينِهِمْ وَمَا يَلْزَمُهُمْ فِي يَوْمِهِمْ مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ، أَوْ ذَبْحِ الْأَضَاحِي.

مَسْأَلَةٌ

إِذَا فَاتَتْ صَلَاةَ الْعِيدِ عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ بِسَبَبٍ تَأَخَّرَ الْخَبَرُ، كَأَنْ يَأْتِيَ الْعُدُولُ يَشْهَدُونَ بَعْدَ زَوَالِ شَمْسِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِثْلًا فَعَلَى وَلِيٍّ أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَأْمُرَهُم بِالْعُدُوِّ إِلَى مُصَلَّى الْبَلَدِ مِنْ يَوْمِ الْغَدِ لِأَدَاءِ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي وَقْتِهَا الْمَعْلُومِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ إِمَامِ السُّنَّةِ^٣؛ لِدَلَالَةِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ عَلَيْهِ^٤.

فصل في سنن العيد وآدابه

اعلم - أَخِي، لَا حَرَمَكَ اللهُ أَتَّبَعَ خُطْبَى الْمُصْطَفَى ﷺ - أَنَّ لِلْعِيدِ سُنَنًا وَآدَابًا لَا يَنْبَغِي التَّفْرِيطُ فِيهَا، أَوِ الْاسْتِهَانَةُ بِفَعْلِهَا، وَمِنْ هَذِهِ السُّنَنِ وَالْآدَابِ:

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٩م.

٢ - وقيل بالتَّكْبِيرِ، والذي أثبتناه أعلاه هو ما نقله صاحب قاموس الصلاة عن الشيخ القنوي - حفظه الله - أنه قال في لقاء خاص به، مكتب الإفتاء: "أَمَّا نَحْنُ فَتَبَدُّا بِالتَّحْمِيدِ". (الطيواني، قاموس الصلاة ص ١٦٠).

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١٠/٢٨م.

٤ - وهو ما ثبت عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رُكْبًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشْهَدُونَ أَنََّّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ بِالْأَمْسِ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّائِهِمْ. (أبو داود، باب: إِذَا لَمْ يَخْرُجِ الْإِمَامُ لِلْعِيدِ مِنْ يَوْمِهِ يَخْرُجُ مِنَ الْغَدِ، رقم الحديث ٩٧٧).

١. إخراجُ صدقةِ الفِطْرِ الواجبة^١ قبلَ الخروجِ لصلاةِ الفِطْرِ طُهْرَةً للصَّائم، وإغناءً للفقراءِ عَنِ السُّؤالِ في هذا اليومِ. وكذا إراقةُ الدِّمِ (الأضحية) سنةً مؤكَّدةً يومَ النَّحرِ الَّذِي هوَ يومُ العيدِ الأكبرِ؛ اقتداءً بأبي الأنبياءِ إبراهيمَ عليه السلام الَّذِي ضَحَّى في هذا اليومِ، وكانت أضحيتهُ فداءً لولدهِ إسماعيلَ في الرؤيا التي امتحنه اللهُ بها^٢.

٢. الاغتِسَالُ والتَّزَيُّنُ والتَّطْيِبُ والاستِياكُ: وفي هذا إظهارٌ لشعارِ الإسلامِ، وتعظيمٌ لشعائرِ اللهِ ﷻ، وتحدثٌ بنعمتهِ ﷻ على العبادِ، كما كان يفعلُ ذلكِ صحابةُ الرُّسولِ ﷺ^٣.

٣. الأكلُ قبلَ الخروجِ لصلاةِ الفِطْرِ على تمراتٍ وتراً، وتأخيرُهُ حتى الرجوعِ يومَ الأضحى^١: فعن عبدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ"^٢.

١ - زكاة الفطر فريضة واجبة كما صرح بتصحيحه العلامة القنوبي - حفظه الله - في غير موضع من أجوبته؛ استدلالاً بصريح قول ابن عمر: "فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ". (بخاري، رقم الحديث ١٤٠٧)

أما قول السيدة عائشة رضي الله عنها: "سن رسول الله ﷺ زكاة الفطر.."، (الريبع/ ٣٣٧) فلا يراد بالسنة هنا معناها الفقهي الذي يقابل الواجب، وإنما السنة هنا هي مطلق ما ثبت عن النبي ﷺ وجرى العمل به في عهده ﷺ. (القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٠/٠٦/٢٠٠٧م).

٢ - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٥م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٢ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/١٦/٢٠٠٦م.

٣ - يقول شيخنا القنوبي - حفظه الله - في أجوبته المتلفزة القيمة: "والحاصل أن كُلَّ مَا يُشْرَعُ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُ يُشْرَعُ لِصَلَاةِ الْعِيدِ، هَذَا مَا نَصَّتْ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ كَلَامٌ وَاضِحٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ بِمَشْيَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى". يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٢/٤/٢٠٠٢م.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١١/١٢/٢٠٠٤م.

٤. الذَّهَابُ لِلْمُصَلِّي مَاشِيًا مَعَ مُخَالَفَةِ الطَّرِيقِ فِي الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ^٣: وَكُلُّ ذَلِكَ حَسَبَ الْإِمْكَانِ؛ لِمَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْتِي الْعِيدَ مَاشِيًا، وَيَرْجِعُ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي ابْتَدَأَ فِيهِ^٤.

٥. تَأْدِيَةُ هَذِهِ الصَّلَاةِ خَارِجَ الْبَلَدِ فِي الْمَصَلَّى الْجَامِعِ^٥: رِجَالًا وَنِسَاءً، صِغَارًا وَكِبَارًا، شَبَابًا، إِلَّا أَنَّ النِّسَاءَ يَنْبَغِي بَلَّ يَجِبُ عَلَيْهِنَّ الْخُرُوجُ فِي حِشْمَةٍ وَسِتْرٍ، بَعِيدًا عَنِ الْفِتْنَةِ أَوْ الْإِخْتِلَاطِ بِالرِّجَالِ، وَإِلَّا فَدَرَأُ الْمَفْسَدَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصْلَحَةِ.

٦. التَّكْبِيرُ عِنْدَ الْخُرُوجِ لِلصَّلَاةِ فِي كِلَا الْعِيدَيْنِ: أَمَّا الْفِطْرُ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥)، وَيَبْدَأُ هَذَا التَّكْبِيرُ مِنْ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الْمَصَلَّى إِلَى قِيَامِهِمْ لِلصَّلَاةِ^٦.

وَأَمَّا الْأَضْحَى فَلِقَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة: ٢٠٣)، وَيَبْتَدِئُ هَذَا التَّكْبِيرُ فِي هَذَا الْيَوْمِ مِنْ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الْمَصَلَّى إِلَى قِيَامِهِمْ

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٨ ذو الحجة ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٣/٢/٩م.

٢ - الترمذي، باب: مَا جَاءَ فِي الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ، رقم الحديث ٤٩٧.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/١٢م.

٤ - ابن ماجه، باب: مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ يَوْمَ الْعِيدِ مِنْ طَرِيقٍ وَالرُّجُوعِ مِنْ غَيْرِهِ، رقم الحديث ١٢٩٠.

٥ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/٩م.

٦ - يُنْظَرُ:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ شوال ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/١١/١٣م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/١٢م.

لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ بَعْدَ التَّسْلِيمِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ، إِلَى مَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ^١.

٧. تَبَادُلُ التَّهْنِائِي بِقَبُولِ الْعَمَلِ وَمَقْدَمِ الْعِيدِ: كَمَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُونَ وَيُهْنَتُونَ بَعْضُهُمُ الْبَعْضَ^٢ ﴿قُلْ يَفْضِلُ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (يونس: ٥٨).

فَفِي الْفِطْرِ يُهْنَتُونَ بَعْضُهُمْ بِاتِّمَامِ الصَّيَامِ، وَشُهُودِهِمْ يَوْمَ الْجَاثِرَةِ، وَفِي الْأَضْحَى بِصِيَامِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَيَوْمِ عَرَفَةَ، وَبِالتَّحْرِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ؛ مِشَارَكَةً لِحُجَّاجِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ مَنَاسِكِهِمْ.

٨. زِيَارَةُ الْأَهْلِ وَالْأَرْحَامِ: يُسَنُّ فِي هَذَا الْيَوْمِ أَنْ يَزُورَ الْإِنْسَانُ أَرْحَامَهُ، وَيَصِلَ أَهْلَهُ وَجِيرَانَهُ، وَأَنْ يُوسِّعَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ يَجُودَ بِالْمَعْرُوفِ بِقَدْرِ مَا يُمَكِّنُهُ^٣.

٩. بَذْلُ الصَّدَقَاتِ لِكَفِّ أَهْلِ الْفَقْرِ وَالْمُسْعَبَةِ عَنِ السُّؤَالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَمِنْهُ أَيْضًا تَفْرِيحُ الصَّغَارِ وَإِدْخَالُ السُّرُورِ عَلَى قُلُوبِهِمْ بِاعْطَائِهِمْ مَا يُحِبُّونَ، وَكَذَا اللَّعِبُ الْيَسِيرُ، وَالْإِنْشَادُ الْمُبَاحُ كَمَا أَنْشَدَتِ الْجَارِيتَانِ يَوْمَ الْعِيدِ^٤.

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٣٠.

^٢ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١٢/٤م.

^٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٨ ذو الحجة ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٣/٢/٩م.

^٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١٢/٤م.

^٥ - تَنْبِيْهُ مُهِمُّ: أَعْلَمُ أَيُّهَا الْفَطْنُ - لَا حَرَمَكَ اللَّهُ التَّوْفِيقُ - أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عِنْدَ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: "دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تُعْنِيَانِ بِمَا تَقَاوَلْتُ بِهِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ، قَالَتْ

وَلَيْسَتْ بِمُعْنِيَتَيْنِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَبْمَزْمُورِ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ !؟ -وَذَلِكَ فِي يَوْمٍ عِيدٍ- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَهَذَا عِيدُنَا".

والحديث ليس فيه دليل لمن استدل على إباحة الغناء ومزامير الشيطان، فلا ينبغي استغلال مثل هذه الروايات في تحليل المحرمات، فالجاريان هما فتاتان صغيرتان، تعبران عن فرحتهما بالعيد، وليستا بمعنيتين -كما قيدت ذلك السيدة عائشة رضي الله عنها بصريح العبارة-، وهذا الغناء كان إنشادًا لبعض أشعار العرب في الشجاعة والحماسة والقتال ونحو ذلك، مما لا مفسدة فيه، بخلاف الغناء المشتعل على ما يهيج النفوس على الشر، ويدعو للميوعة والانحلال، ويثير كوامن الغرائز لدى الشباب، ولذا صدق ما قيل: "الغناء رقية الزناء"، ويقول ابن مسعود رضي الله عنه: "الغناء يُنْبِتُ التَّفَاقُ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الزَّرْعَ، وَالذِّكْرُ يُنْبِتُ الْإِيمَانَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الزَّرْعَ".

فإذن هذا الحديث لا دلالة فيه على ذاك الاستدلال، بل الأدلة من الكتاب والسنة على خلاف ذلك، ومنها:

١- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ (لقمان: ٦)، سئل ابن مسعود رضي الله عنه عن الآية فقال: "والله الذي لا إله إلا هو، والله الذي لا إله إلا هو، والله الذي لا إله إلا هو إنما هو الغناء" (صفوة التفاسير ٩٢٢/٢).

٢- قوله ﷺ: "صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة، صوت مزمار عند نعمة، وصوت مرنة عند مصيبة"، وفسر الربيع رضي الله عنه صوت المزمار بصوت المغنية. (الربيع/ ٦٣٦)، ومن المعلوم لديك أن اللحن لا يكون إلا على كبيرة من كبار الذنوب فضلاً عن كونه معصية لله عز وجل.

٣- قوله ﷺ: "لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ...". (البخاري/معلقاً).

إلى غير ذلك من الأدلة التي تركناها اختصاراً، يقول العلامة محدث العصر في هذا الشأن: "... فالأحاديث المخرجة للغناء رويت من طرق متعددة عن صحابة رسول الله ﷺ منها الصحيح ومنها الحسن ومنها الضعيف الذي يشهد الصحيح أو الحسن، وقد رويت من طرق متعددة منها عن علي بن أبي طالب وعن السيدة عائشة -رضي الله تعالى عنها- وعن ابن عباس وعبد الله بن عمر وابن العاص وأبي أمامة الباهلي وسهل بن سعد الساعدي وغيرهم من صحابة رسول الله ﷺ.

وأقوى تلك الأحاديث حديث أبي مالك الأشعري -رضي الله تعالى عنه- الذي رواه الإمام البخاري جازماً بصحته ورواه الطبراني وأبو داود وابن ماجه بلفظ: (لَيَأْتِيَنَّ رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِي يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ)، هذا أقرب شيء إلى لفظ أبي داود، وقد أطلت العلامة ابن القيم في عدة كتب من كتبه في الانتصار لهذا المذهب وبيان صحة الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموضوع، كما أطلت في ذلك العلامة الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" شرحه على صحيح البخاري.

ولم يأت من قال بحلية استماع الأغاني كالغزالي [المتأخر] بشيء يستحق المناقشة، وقوله بأن تلك الأحاديث لم تثبت، فقد ثبتت عند من هو أكثر منزلة منه، وعلى كل فالعالم له هفوات فقد يخطئ وقد يصيب، والله سبحانه وتعالى قد أمرنا بطاعته وطاعة رسوله ﷺ ولم يأمرنا بطاعة أحد من الناس، والله سبحانه وتعالى أعلم".

وقبل ذلك بقليل قال -حفظه الله-: "ذكر ذلك -أي تضعيف أحاديث تحريم الغناء- الغزالي في كتابه مؤخرًا، وقد رد عليه طائفة من العلماء، والغزالي ليس من أئمة الحديث حتى يصحح أو يضعف، والعجب بأن هذا الزمان قد ابتلي بجماعة من الناس الذين لم يدرسوا مصطلح الحديث ولم يتبعوا أنفسهم بقراءة كتب الصحاح والسنن ثم بعد ذلك أخذوا يصححون ويضعفون على حسب ما تمليه عليهم عقولهم القاصرة، أو أنهم يقلدون بعض من لم يتعمق في هذه العلوم، والغزالي مقلد في هذا لابن حزم، وابن حزم عنده قصور في النظر والمتابعات والشواهد، مع تعنته في الجرح وإنما ينظر في إسناده الحديث ويضعفه لأدنى علة، وليس هذا موضع بيان ذلك".

ومن فتاوى سماحة الشيخ -أبقاه الله-: "هل يجوز الغناء في رمضان؟
الجواب: الغناء في رمضان وغيره حرام؛ لأنه رقية الزنا ومزمار الشيطان، والله أعلم". وقد أجاب سماحة الشيخ بجواب مفصل حول هذه القضية فليرجع إليه من شاء.

هذا.. وأحتم كلامي ببعض ما وجدته عن أحد العارفين قال: "وَأَعْلَمُ أَنَّ لِلْغِنَاءِ خَوَاصَّ، فَمِنْهَا أَنَّهُ يُلْهِي الْقَلْبَ وَيَصُدُّهُ عَنِ فَهْمِ الْقُرْآنِ وَتَدْبِيرِهِ وَالْعَمَلِ بِمَا فِيهِ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ وَالْغِنَاءَ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي الْقَلْبِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّضَادِّ، فَالْقُرْآنُ يَنْهَى عَنِ اتِّبَاعِ الْهَوَى، وَيَأْمُرُ بِالْعِفَّةِ وَمُجَانَبَةِ الشَّهَوَاتِ وَأَسْبَابِ الْغَيِّ، وَالْغِنَاءُ يَأْمُرُ بِضِدِّ ذَلِكَ وَيُحَسِّنُهُ وَيُهَيِّجُ النَّفْسَ إِلَى شَهَوَاتِ الْغَيِّ".

وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْغِنَاءَ قُرْآنُ الشَّيْطَانِ، فَلَا يَجْتَمِعُ هُوَ وَقُرْآنُ الرَّحْمَنِ فِي قَلْبٍ، وَهَذَا مَعْنَى التَّفَاقُقِ. وَأَيْضًا فَمِنْ عِلَالِمَاتِ التَّفَاقُقِ قِلَّةُ ذِكْرِ اللَّهِ وَالْكَسَلُ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ وَتَقَرُّ الصَّلَاةِ، وَهَذِهِ صِفَةُ الْمُفْتُونِينَ بِالْغِنَاءِ".

وجملة القول: إن الغناء شعر وإنشاد وكلام، فحلاله حلال وحرامه حرام، إلا إن اقترن بآلة محرمة أو حمل معنى باطلا، والله أعلم. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٧.
- الخليلي، فتاوى النكاح ص ٤٠٢.
- الخليلي، جواب مفصل حول اللحية والغناء.
- القنوبي، "فتاوى" بمعهد القضاء الشرعي (سابقا). اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.
- القنوبي، فتاوى إمام السنة والأصول، ص ١١٨.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٥/٩ م.
- صلاح الدين السعيد. حكم الموسيقى والغناء ص ٧-٢١.
- أحمد. المسند، حديث: السيدة عائشة ؓ، رقم الحديث ٢٣١٦١.

صِفَةُ التَّكْبِيرِ

اعلم -أيها الطالب، ألهمك الله دوام ذكره- أن للتكبير في العيدين ألفاظاً وصفات متعددة، وكلها جائزة بحمد الله تعالى، ومن ألفاظه المختارة أن يُردّد المَكْبَرُ حال خروجه إلى مُصَلَّى العيد: "الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، والله الحمد"¹.

وكذا يمكن أن يُقال أذبار الصلوات يوم النحر والثلاث بعده: "الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر كبيراً. الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر تكبيراً. الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، الحمد لله على ما هدانا، الحمد لله على ما أنعم به علينا وأولانا، وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين".

فصل

في بعض أحكام العيد وصلاته

وبعد أن علمت ما علمت -يا رعاك الله- فأعلم أن هناك أحكاماً كثيرة قد بقيت تتعلق بالعيد وصلاته نذكر منها ما يأتي:

١- يحرم صيام العيدين بإجماع الأمة الإسلامية²؛ لأنهما يوم ضيافة من الله لعباده، فيجب قبول ضيافته³، فقد صلى عمر بالناس صلاة العيد ثم خطبهم فقال: "إن

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/١٢م.

٢ - مطلقاً أي سواء كان هذا الصيام نفلاً أو واجباً.

٣ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٦١.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٦/٤م.

هَذَيْنِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَيَوْمُ تَأْكُلُونَ فِيهِ نُسُكَكُمْ^١.

٢- لا تُشْرَعُ الصَّلَاةُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَوْ بَعْدَهُ - عَلَى الْمَعْنَى عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ ذَلِكَ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِنْ صَلَّيْتُ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ فَحِينَهَا يُشْرَعُ لِلدَّاخِلِ أَنْ يُصَلِّيَ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ^٢.

٣- يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْمَصَافِحَةُ بَعْدَ تَمَامِ الصَّلَاةِ لَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْفَرَحَةَ عِنْدَئِذٍ تَتَجَدَّدُ بِسَبَبِ مَا وَفَّقُوا لَهُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ^٣.

٤- مُصَلَّى الْعِيدِ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ، فَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِ الطَّاهِرِ دُخُولُهُ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَوَّلَ لِغَيْرِهِ إِلَّا إِلَى مَسْجِدٍ؛ لِأَنَّهُ مَسْجِدٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^٤.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٢/٤/٢٠٠٢م.

١ - الربيع، باب: النهي عن الصيام يوم العيدين ويوم الشك، رقم الحديث ٣٢٩.

٢ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧٣.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ ذو القعدة ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/١٢/٢٠٠٦م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٥هـ يوافقه ٩/١١/٢٠٠٤م.

٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٣/١١/٢٠٠٣م.

٤ - يُنظر:

• الخليلي، فتاوى المعاملات ص ٣٧٩.

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٨٧.

الباب السادس عشر: في السنن غير المؤكدة (الراتبة وغير الراتبة)

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ (٧٨) وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴿٧٩﴾ (الإسراء: ٧٨ - ٧٩)

إِنَّ الصَّلَاةَ كُلَّهَا خَيْرٌ ظَهَرَ *** مَنْ شَاءَ فَلْيُكْثِرْ وَمَنْ شَاءَ اقْتَصِرْ
اعْلَمْ - أَيُّهَا الْقَائِتُ الْأَوَّابُ - أَنَّ السُّنَنَ الْمُسْتَحَبَّةَ (غَيْرَ الْمُؤَكَّدَةِ) تَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ
اِثْنَيْنِ:

أولاً: **السُّنَنُ الرَّاتِبَةُ**: هِيَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّيُهَا قَبْلَ الْفَرَائِضِ أَوْ بَعْدَهَا.
ثانياً: **السُّنَنُ غَيْرُ الرَّاتِبَةِ**: هِيَ السُّنَنُ الْمَطْلُوقَةُ الَّتِي وَرَدَ الْحَثُّ عَلَيْهَا، وَالتَّرْغِيبُ فِيهَا
مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرْتَبِطَ فِي وَقْتِهَا بِفَرِيضَةٍ مِنَ الْفَرَائِضِ^١.
وأخيراً/ القسم الثالث: **الصَّلَوَاتُ السَّبَبِيَّةُ**: الَّتِي هِيَ مَشْرُوعَةٌ لِأَسْبَابٍ، وَمُتَرَبِّعَةٌ
عَلَى أَعْمَالٍ أَوْ حُصُولِ أَحْدَاثٍ.

القِسْمُ الْأَوَّلُ: السُّنَنُ الرَّاتِبَةُ:

السُّنَنُ الرَّاتِبَةُ: هِيَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّيُهَا قَبْلَ الْفَرَائِضِ أَوْ بَعْدَهَا، وَمِنْهَا: سُنَّةُ
الظَّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ، وَسُنَّةُ الْمَغْرَبِ، وَسُنَّةُ الْعِشَاءِ، وَسُنَّةُ الْجُمُعَةِ.

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٥هـ،

فصل في بعض أحكام السنن الراتبة

- ١- الأصل فيها أن تُصَلَّى في البيت^١.
- ٢- تسقط حال الجمع بين الصَّلَاتَيْنِ على أَهْلِ الذِّكْرِ^٢.
- ٣- جوازها على الرَّاحِلَةِ حالَ السَّفَرِ^٣.
- ٤- يُشْرَعُ قضاؤها لِمَنْ فَاتَهُ وَقْتُهَا على أَهْلِ الذِّكْرِ^٤؛ لِمَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى سَنَةَ الظُّهْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حِينَمَا شَغَلَهُ وَفَدُّ عَبْدِ الْقَيْسِ^٥، يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْقُنُويُّ -عَافَاهُ اللَّهُ-: "الْقَوْلُ بِقَضَاءِ كُلِّ السَّنَنِ الرَّاتِبَةِ قَوْلٌ قَوِيٌّ"^٦.
- ٥- الْأَصْلُ فِيهَا مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرَبِ رَكَعَتَيْنِ،

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/٨م.

^٢ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٥٨.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٤٣.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/٨م.
- ^٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس حول "سجود التلاوة" بجامع الإمام الجيظالي بالمواخ الشمالية/ صيف ٢٠٠٦م.
- ^٤ - يُنظر:

- القنوي، "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٥٢.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١٠/٢٨م.

^٥ - أبو داود، باب: الصلاة بعد العصر، رقم الحديث ١٠٨١.

^٦ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١٠/٢٨م.

وبعد صلاة العشاء ركعتين، وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف الناس ويصلي ركعتين^١.

فصل في سنة المغرب

سنة المغرب ركعتان بعد صلاتها، وهي سنة راتبة على **أَهْمُهُمْ** عند شيخنا القنوي^٢ - أبقاه الله -؛ لأنها تسقط حال الجمع بين الصلاتين كغيرها من الرواتب، وهي آكد الرواتب، بل قيل بتأكيدها^٣.

﴿تنبيه﴾: يجوز أن تُصلى سنة الظهر والمغرب خلف المسافر الذي يصلي فريضة العصر أو العشاء جمع تقديم، ولكن الأولى أن تُصلى فرادى؛ لأن الإفراد هو الأصل في السنن والتوافل، ولأن الأصل مشروعية القراءة بعد الفاتحة في سنة الظهر، وهذا ما يسقط في هذا الحال.

فصل في سنة العشاء

لم يثبت في سنة رسول الله ﷺ قبل صلاة العشاء سنة قلبية مخصوصة إلا محض التنفل^٤، وعموم قوله ﷺ في الحديث الصحيح^٥: "بَيْنَ كُلِّ آذَانَيْنِ صَلَاةٌ"^٦.

^١ - الربيع، باب: في سبحة الضحى وتبردة الصلاة، رقم الحديث ٢٠١.

^٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/٨م.

^٣ - أي قيل بأنها سنة مؤكدة. يُنظر: الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٧٩.

^٤ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٤ محرم ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٢/١٣م.

^٥ - كقوله ﷺ: "مَا آذَنَ اللَّهُ لِعَبْدٍ فِي شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يُصَلِّيهِمَا".

(الترمذي، باب: ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ماله من الأجر، رقم الحديث ٢٨٣٦).

وَأَمَّا سُنَّةُ الْعِشَاءِ بَعْدَ فَرِيضَتِهِ فَهِيَ رَكَعَتَانِ رَاتِبَتَانِ ثَابِتَتَانِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَعَلِهِ^١، وَهُمَا كَرَكْعَتَيْ الْمَغْرِبِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ مُبَاشَرَةً، وَتَسْقُطَانِ حَالَ الْجُمُعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

فصل في سنة الظهر

اعلم -أيها العابد- أنه ثبت عن الأسوة الحسنة ﷺ للظهر سنتان راتبتان^٢: الأولى قَلِيلَةٌ والثانية بَعْدِيَّةٌ.

أما القَلِيلَةُ فثبت أنه صلاتها ركعتين -كما في الحديث المتقدم-، وثبت أيضاً أنه صلاتها أربعاً، وهذا أولى عند السعة والإمكان وإلا اكتفى بالركعتين^٣؛ فعن أبي أيوب الأنصاري^٤ أنه كان يُصَلِّي قبل الظهر أربعاً، ف قيل له: ما هذه الصلاة؟ فقال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يُصَلِّيها فسألته فقال: "إِنَّهَا سَاعَةٌ تَفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ فَاحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ"^٥.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٤م.

٢ - البخاري، باب: بَيِّنَ كُلُّ أَذَانٍ صَلَاةً لِمَنْ شَاءَ، رقم الحديث ٥٩١.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٤م.

٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٤م.

٥ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٤م.

٦ - الربيع، باب: في سبحة الضحى وتبردة الصلاة، رقم الحديث ٢٠٤.

﴿فائدة﴾: اصطلح بعض أهل العلم على تسمية هذه الرتبة بـ "سنة الزوال"؛^١ نظراً لأن النبي ﷺ كان يصليها بعيد زوال الشمس، ولا مشاحة في الاصطلاح.^٢
وأما البعدية فهي ركعتان يُقرأ فيهما بفاتحة الكتاب وما تيسر من القرآن -كسائر السنن-، وقد ثبت أن النبي ﷺ قضاها بعد صلاة العصر حينما شغله عنها وقد عبد القيس.^٣

فصل في سنة الجمعة

تقدم معك سلفاً أنه لم يثبت قبل صلاة الجمعة سنة مخصوصة إلا مطلق التفل في هذه الغداة سواء في البيت أو في المسجد، أما بعد الجمعة فالصحيح الثابت ركعتان فقط، وبما أنهما -أي الركعتان- بعد صلاة الجمعة فهما سنة للجمعة لا للظهر.^٤

﴿تنبيه﴾

لم يثبت لصلاة العصر سنة راتبية قبلية -كصلاة العشاء- إلا محض التفل،^٥ وعموم قوله ﷺ في الحديث الصحيح^٦: "يُنْ كَلَّ أَذَاتَيْنِ صَلَاةً"^٧.

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٧٧.

٢ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠١م / ١٤٢٢هـ (مذكرة خاصة ص ٣٥).

٣ - أبو داود، باب: الصلاة بعد العصر، رقم الحديث ١٠٨١.

٤ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٩/١٠/٢٠٠٤م.

٥ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٣١.

٦ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٤م.

٧ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٤م.



أَمَّا مَا جَاءَ "رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا"^٢ فمُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَرَأَى الْخَدِثُ الْقَنَوِيُّ -يَحْفَظُهُ اللَّهُ- أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَرْقَى إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ حَتَّى بِمَجْمُوعِ طَرَفِهِ^٣.
وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْوَقْتَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَقْتُ يُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَلَا رَاتِبَةَ بَعْدَهَا بِالضَّرُورَةِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: السُّنَنُ غَيْرُ الرَّاتِبَةِ (المُطْلَقَةُ):

السُّنَنُ غَيْرُ الرَّاتِبَةِ: هِيَ السُّنَنُ الْمُطْلَقَةُ الَّتِي وَرَدَ الْحَثُّ عَلَيْهَا، وَالتَّرْغِيبُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرْتَبَطَ فِي وَقْتِهَا بِفَرِيضَةٍ مِنَ الْفَرَائِضِ^٤، وَمِنْهَا: صَلَاةُ الضُّحَى، وَصَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ، وَصَلَاةُ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَالتَّرَاوِيحُ فِي رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ.

فصلٌ في بعض أحكام السُّنَنِ الْمُطْلَقَةِ

١- الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تُصَلَّى فُرَادَى فِي الْبَيْتِ خِلاَ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ^٦.

١ - البخاري، بَاب: بَيِّنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٍ لِمَنْ شَاءَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٥٩١.

٢ - أَبُو دَاوُدَ، بَاب: الصَّلَاةُ بَعْدَ الْعَصْرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٠٧٩.

٣ - يُنْظَرُ:

• الْقَنَوِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ٢٠٠٣م/ ١٤٢٤هـ (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٥٩).

• الْقَنَوِيُّ، بَرْنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٨/١٠/٢٠٠٤م.

٤ - الْقَنَوِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بَرْنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفَزِيُونُ سُلْطَنَةِ عُثْمَانَ، حَلَقَةٌ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٧/١٠/٢٠٠٤م.

٥ - فَائِذَةُ نُحْوَيَّْةٌ: "خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا" مِنْ أَدَوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُرَدَّدَةِ بَيْنَ الْفَعْلِيَةِ وَالْحَرْفِيَةِ، وَعَلَيْهِ فَيَجُوزُ نَصَبُ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ بِاعْتِبَارِهَا فِعْلًا، أَوْ جَرُّهُ بِاعْتِبَارِهَا حَرْفًا لِلْجَرِّ -كَمَا أَثْبَتْنَا الْوَجْهَيْنِ أَعْلَاهُ-، وَلَكِنْ يَتَعَيَّنُ نَصَبُ الْمُسْتَثْنَى بَعْدَهَا عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ إِذَا سُبِقَتْ بِـ"مَا" الْمَصْدَرِيَّةِ؛ لِكُونِهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَفْعَالِ، فَتَنْبِئُ لَذَلِكَ، وَاللَّهُ يَرْزُقُكَ سَدِيدَ الْقَوْلِ.

٦ - يُنْظَرُ:

• الْقَنَوِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ٢٠٠٠م/ ١٤٢١هـ (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٩).

- ٢- لا مانع من الدعاء في السجود ولا بين السجدين^١.
- ٣- جوازها جلوساً مع القدرة على القيام^٢.
- ٤- جوازها على الرّاحلة حال السفر^٣.
- ٥- أقلّ الثقل ركعتان اثنتان على **أَهْمَنَهْ** عند الشيخين^٤.
- ٦- الأفضل -على الصحيح عند الشيخين- إطالة القراءة فيها بدلاً من تكثير الركعات لا سيما في صلوات الليل^٥.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١١/٨/٢٠٠٤م.

١ - يقول سماحة الشيخ -حفظه الله- في جواب له ببرنامج: "سؤال أهل الذكر": "...وإنما تُرخص في النوافل في الدعاء في السجود وفي غيره ما لم يترخص في الفرائض، والله تعالى أعلم"، ويقول محدث العصر -متعاه الله بالصحة والعافية- في أجوبته الإفريقية: "ولا مانع من الدعاء في صلاة النفل، وأما في الفرض فلا إلا بعد قراءة التشهد وقبل السلام". يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٦٩، ٧٠، ١٧٨.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ من شوال ١٤٢٤هـ، ٧/١٢/٢٠٠٣م.

• القنوي، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ٣٨.

• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١٧٠.

٢ - ولكن كما جاء في الحديث: "صلاة أحليكم قاعداً نصف صلاته قائماً". يُنظر:

• الربيع، باب: في القعود في الصلاة والتحيات، رقم الحديث ٢٣٨.

• الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٦٩، ١٧٨.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس حول "سجود التلاوة" بجامع الإمام الجيظالي بالمواخ الشمالية/ صيف ٢٠٠٦م.

٤ - يُنظر:

• الخليلي، لقاء بسماحته في مجلس منزله عام ٢٠٠٠م.

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٢م/ ١٤٢٣هـ (مذكرة خاصة ص ٥٤).

٥ - يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٩/١٠/٢٠٠٤م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٥هـ يوافقه ٢٩/١٠/٢٠٠٤م.

٧- المشروع في نوافل الليل الفصل بالسلام بعد كل ركعتين، وللمصلي الخيار في تطوعات النهار^١.

فصل في صلاة الضحى

اعلم - وفقك الله لما يحب ويرضى - أن سنة الضحى من نوافل النهار التي ثبتت من قول النبي ﷺ وفعله^٢، فعن أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها قالت: "صلى رسول الله ﷺ في بيتي صلاة الضحى ثماني ركعات ملتحفا في ثوب واحد^٣.
إلا أن النبي ﷺ قد تركها في كثير من الأحيان خشية أن تفرض على أمته - كما سيأتي قريباً مثله في صلاة التراويح -^٤.

عدد ركعاتها

تصح صلاة الضحى بركعتين اثنتين، وهذا هو أقلها، وتجوز الزيادة عليها إلى ثمان ركعات بل إلى أكثر من ذلك على **أَهْمَنِي** عند إمام السنة والأصول - يحفظه الله - وإن صلاها أربعاً أو أكثر جاز فيها الوصل والفصل - كما رأيت في نوافل النهار -^٥.

١ - يقول الحافظ القنوي - وفقه الله -: "حديث (صلاة الليل (والنهار) مثنى مثنى) بالزيادة التي جاءت فيه: "والنهار" هذه الرواية شاذة عندي". يُنظر:

- الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٧٠، ١٧٣.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٥٦.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٨ نوفمبر ٢٠٠٤م.

فائدة: يفرق بعضهم بين التنفل والتطوع أو بين النافلة والطاعة، فيطلقون النافلة على صلاة الليل، والطاعة على صلاة النهار، ولا مشاحة في الاصطلاح.

٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٩/١٦/ ٢٠٠٨م.

٣ - الربيع، باب: في سبحة الضحى وتبردة الصلاة، رقم الحديث ٢٠٠.

٤ - الربيع، باب: في سبحة الضحى وتبردة الصلاة، رقم الحديث ١٩٩.

٥ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧١.

وَقْتُهَا

يبدأ وقت صلاة الضحى بارتفاع الشمس قيد رمح - ويُقدَّرُ باثني عشرة دقيقة تقريباً^١ -، وينتهي وقتها باستواء الشمس في كبد السماء على الرأي **المُعْتَمَد**^٢. وكلما تأخر وقتها كان ذلك أفضل وأسعد؛ لأنها صلاة الأوابين؛ كما جاء أن رسول الله ﷺ خرج على أهل قباء وهم يصلون الضحى فقال: "صلاة الأوابين إذا رَمِصَتِ الْفِصَالُ"^٣، وكفى بها شرفاً وفضلاً.

ووردَ في فضلها -أيضاً- قوله ﷺ: "يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامَى -أي مفصل- مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكُوعُهُمَا مِنَ الضُّحَى"^٤.

﴿فائدة﴾: صلاة الشروق هي سنة الضحى، وإنما إذا قدمها الإنسان عُقِبَ طلوع الشمس سُمِّيَتْ بالشروق، وإذا أخرها سُمِّيَتْ بصلاة الضحى، والأفضل التأخير^٥.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٣/١١/٢٠٠٣م.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٨/٩/٢٠٠٨م.

٢ - يُنظر:

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م/١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ٤٩).

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٨/١١/٢٠٠٤م.

٣ - أي يجد الفضيل -وهو ولد الناقة- حرَّ الشمس.

(مسلم، باب: صلاة الأوابين حين تَرْمَضُ الْفِصَالُ، رقم الحديث ١٢٣٨).

٤ - مسلم، باب: استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان، رقم الحديث ١١٨١.

٥ - يُنظر:

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٢م/١٤٢٣هـ (مذكرة خاصة ص ٥٧).

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ١٦/٩/٢٠٠٨م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ يوافقه ٨/١١/٢٠٠٤م.

فصل في صلاة الاستسقاء

تَعَلَّمَ -أخي، جعلَ اللهُ حياتَكَ ربيعاً مُخَصَّراً- أَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى الْفَلَاةِ لَطَلَبِ السَّقْيَا مِنْ رَبِّهِ ﷻ بَعْدَ أَنْ أَمَسَتْ السَّمَاءُ، وَغَبَرَتِ الْأَرْضُ، وَغَارَتِ الْمِيَاءُ.

صِفَتُهَا

وصفتُها كما فعلَها النبي ﷺ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ فِي مَصَلًى وَاحِدٍ خَارِجِ الْبَلَدِ، فَيَتَقَدَّمُ بِهِمْ إِمَامُهُمْ مِنْ غَيْرِ نَدَاءٍ وَلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ^١، فَيُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ يَقُومُ بَعْدَ سَلَامِهِ مُسْتَقْبِلًا الْمَأْمُومِينَ لِيُخْطَبَ فِيهِمْ خُطْبَةٌ وَاحِدَةٌ -عَلَى الْمُعْتَمَدِ^٢- يَخْتِمُهَا بِالتَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، وَقَلْبِ الرَّدَاءِ^٣، وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ^٤، ثُمَّ الْإِسْتِغْفَارَ وَإِظْهَارِ التَّذَلُّلِ وَالتَّضَرُّعِ فِي الدُّعَاءِ وَسُؤَالِ الْمُغِيثِ ﷻ الْغَيْثَ وَالرَّحْمَةَ بِالْبِلَادِ وَالْعِبَادِ.

١ - يُنْظَرُ:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٨/٩/٢٠٠٨م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ١٠/١٢/٢٠٠١م.

^٢ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٩/١١/٢٠٠٣م.

^٣ - قَلْبُ الرَّدَاءِ (كالعمامة والمصر): هو تحويله من جهة لأخرى بحيث يجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن؛ وفي هذا تفاؤل بانقلاب الحالة من الشدَّة إلى الرخاء، ومن العسر إلى اليسر، ومن الجلب إلى الخصب.

(الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ محرم ١٤٢٦هـ، يوافقه ٦/٣/٢٠٠٥م).

^٤ - نعم ثبت عن النبي ﷺ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ دَاعِيًا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، حَتَّى فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ عِنْدَمَا اسْتَسْقَى رَفَعَ يَدَيْهِ الْكَرِيمَتَيْنِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فَلِذَا يُسْتَحَبُّ لَخُطِيبِ الْجُمُعَةِ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ حَالَ الدُّعَاءِ بِالسَّقْيَا وَنَزُولِ الْغَيْثِ. يُنْظَرُ:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ محرم ١٤٢٦هـ، يوافقه ٦/٣/٢٠٠٥م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٩ شوال ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٢/١٢/٢٠٠٤م.

وقتها

ووقت هذه الصلاة هو وقت صلاة العيد حَذْوِ التَّعْلِ بِالتَّعْلِ¹ - كما مرَّ معك -؛ وذلك لفعل المشرِّع ﷺ إذ لم يثبت أنه صلاتها في غير هذا الوقت². كما يُستحبُّ الإكثارُ مِنَ الاستغفارِ والصدقة، ثُمَّ الصَّيَامُ طلباً للرحمة، فإنَّ مُطَرَّ الناسُ استحبَّ بعضهم للناسِ أَنْ يَبْرُزُوا أَوَّلَ المطرِ فرحاً بنعمة الله، وإلا كَرَّرُوا الصَّلَاةَ والخروجَ للاستسقاءِ يوماً بعدَ يومٍ ما لم يُغِثِ النَّاسُ وَيُمَطَّرُوا³.

وَمَنْ حَفِظَ الْمَثُونَ حَازَ الْقَنُونَ

سُنَّ لَنَا اسْتِسْقَا إِذَا مَا أَمْسَكَتْ	***	هَذِي السَّمَاءُ غِيْثَهَا وَهَلَكَتْ
تِلْكَ النَّبَاتَاتُ فَتَخْرُجُ الْبَلَدُ	***	إِلَى الصَّحَارِي وَالْدَّ وَمَا وَلَدُ
يَوْمُهُمْ بَرَكَتَيْنِ خَيْرُهُمْ	***	وَحُطْبَةٌ هُنَاكَ يُرْجَى خَيْرُهُمْ

فَصَلِّ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ

قيامُ اللَّيْلِ هو أَفْضَلُ النَّوَافِلِ عَلَى الْإِطْلَاقِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ، وَأَفْضَلُهُ مَا كَانَ فِي الثَّلَاثِ الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ قِرَاءَتَهُ مُحْضُورَةٌ⁴، وَدَعَاؤُهُ أَقْرَبُ⁵؛ أَمَّا نِصْفُ اللَّيْلِ فَهُوَ

١ - أي كما تُقَطَّعُ إِحْدَى التَّعْلَيْنِ عَلَى قَدْرِ التَّعْلِ الْآخَرَى، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْمَسَاوَةِ وَالتَّنَاطُقِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ.

٢ - الْقَنُونِي، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بَرْنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونِ سُلْطَنَةِ عُثْمَانَ، حَلَقَةُ: ٢٩ شَوَال ١٤٢٥هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٤/١٢/١٢م.

٣ - الْحَلِيلِي، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بَرْنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونِ سُلْطَنَةِ عُثْمَانَ، حَلَقَةُ: ٢٥ مَحْرَم ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٥/٣/٦م.

٤ - أي: تَحْضُرُهَا الْمَلَائِكَةُ.

(مُسْلِم، بَاب: مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُؤَيِّرْ أَوَّلَهُ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٢٥٦).

٥ - أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَقُولُ رَبَّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى حِينَ يَبْقَى ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ: مَنْ يَدْعُونِي فَاسْتَجِبْ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟".

(الرَّبِيع، بَاب: أَدَبُ الدَّعَاءِ وَفَضِيلَتُهُ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٥٠٠).

جَوْفُهُ الْغَائِرُ^١.

ويبدأ وقتُ قيام الليل من بعد صلاة العشاء وينتهي بيزوغ الفجر الصادق^٢. وهو ركعتان ركعتان كما ثبت من فعل النبي ﷺ، ومن قوله: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى"^٣، أي: يفصل المصلي بعد كل ركعتين بالتشهد والسلام.

اقْرَأْ وَتَفَكَّرْ

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمِنْ هُوَ قَتَيْتْ عَائَةً أَلَيْلٍ سَاجِدًا أَوقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر: ٩).^٤

﴿تَنْبِيْهُ﴾: وبما أن صلاة الليل - بما فيها التراويح كما سيأتي قريباً - مَثْنَى مَثْنَى يُفصل بينها بالسَّلام، فكل ركعتين تعدُّ صلاةً مستقلةً بنفسِها، مِنْ حَيْثُ النِّيَّةُ، والاستعاذة، والاستدراك، وسجود السَّهْوِ^٥.
أَمَّا التَّوْجِيْهُ: فَإِنَّ مَصْلَى الْقِيَامِ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُوجَّهَ قَبْلَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ إِحْرَامٍ، أَوْ أَنْ يَقْتَصَرَ عَلَى التَّوْجِيْهِ الْأَوَّلِ فِي أَوَّلِ رَكْعَتَيْنِ^٦.

١ - عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ قِيَامٍ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: "جَوْفُ اللَّيْلِ الْغَائِرِ أَوْ نِصْفُ اللَّيْلِ وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ".

(أحمد، المسند. حديث: أبي ذر الغفاري رضي الله تعالى عنه، رقم الحديث ٢٠٥٧٥).

٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٧٦.

٣ - البخاري، باب: مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ، رقم الحديث ٩٣٦.

٤ - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٥/٩/٢٠٠٦م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣٠ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٤/٩/٢٠٠٦م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٦/٩/٢٠٠٧م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٣/١١/٢٠٠٢م.

فائدة

اختصَّ الله تعالى حبيبه محمدًا ﷺ ببعض الخصائص عن أمته، منها^٢:

- جواز الزيادة على أربع أزواج^٣.
- هبة المرأة نفسها للنبي ﷺ من غير مهر^٤.
- أن عينيه تمانان، ولا ينام قلبه^٥.
- أنه يرى من خلفه^٦.
- خاتم النبوة بين كتفيه ﷺ^٧.

١ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧٦.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣٠ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٤/٩/٢٠٠٦م.

٢ - للمزيد من المميزات والخصائص الربانية والتشريعية التي اختص بها سيدنا محمد ﷺ دون غيره من سائر الأنبياء يُنظر: شرح غاية المراد لشيخنا القدوة الخليلي ص ١٥٤.

٣ - تزوج النبي ﷺ إحدى عشرة امرأة، توفيت في حياته منهن خديجة بنت خويلد، وأم المساكين زينب بنت خزيمة - رضي الله عنهن جميعاً..

فمات عن تسع وحث أمته *** على الزواج كي يصيوا سنته

٤ - قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحراب: ٥٠).

٥ - قالت عائشة: قلت لرسول الله ﷺ: أتنام قبل أن توتر؟ فقال: "يا عائشة إن عيني ينامان ولا ينام قلبي".

(الربيع، باب: الإمامة في النوافل، رقم الحديث ٢٠٨).

٦ - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "هل ترون قلبي هاهنا فو الله ما يخفى على خشوعكم ولا ركوعكم وإني لأراكم من وراء ظهري".

(الربيع، باب: في فضل الصلاة و خشوعها، رقم الحديث ٢٨٩).

٧ - البخاري، باب: استعمل فضلي وضوء الناس، رقم الحديث ١٨٣.

- وَمِنْ ذَلِكَ وَجُوبُ قِيَامِ اللَّيْلِ؛ لِأَمْرِهِ ﷺ رَسُولَهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الْمُرْمَلُ ① قُرْآنًا لَّيْلًا قَلِيلًا﴾ (المزمل: ١ - ٢)، وَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَنْ أَلَيْلٍ فَتَهَجَّدَ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ (الإسراء: ٧٩).

فَصْلٌ فِي التَّرَاوِيحِ

تَفَقَّهَ -أَخِي، رُزِقْتَ رَاحَةَ الدَّارَيْنِ- أَنَّ صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ هِيَ جُزْءٌ مِنْ قِيَامِ رَمَضَانَ، وَالتَّرَاوِيحُ سُنَّةٌ مِنَ السُّنَنِ الَّتِي ثَبَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^١، وَقَدْ جَمَعَ النَّاسَ لَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى اسْتِحْسَانِ صَنِيعِهِ هَذَا، وَقَالُوا فِي تَارِكِهِ بِأَنَّهُ خَسِيسُ الْحَالِ^٢.

وَلَمْ يَتْرَكْهَا النَّبِيُّ ﷺ جَمَاعَةً بَعْدَ أَنْ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ عِدَّةَ لَيَالٍ إِلَّا خَشْيَةً أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْهِمْ^٣، فَأَخَذَ النَّاسُ يَصَلُّونَ بِأَنْفُسِهِمْ أَوْزَاعًا مُتَفَرِّقِينَ، حَتَّى جَمَعَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى قَارِئٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ، فَلَمَّا رَأَاهُمْ يَصَلُّونَ مُجْتَمِعِينَ قَالَ: "نِعْمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ، وَالَّتِي يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي يَقُومُونَ"، يُرِيدُ آخِرَ اللَّيْلِ^٤.

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٧/١١/٢٠٠١م.

٢ - لذا ذهب بعض أهل العلم إلى أن صلاة التراويح سنة مؤكدة؛ نظرا إلى أن النبي ﷺ لم يتركها مطلقا، وإنما تركها تركها في الجماعة فقط، والله أعلم. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧٩.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٧/١١/٢٠٠١م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ شعبان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٩/٩/٢٠٠٤م.

٣ - الربيع، باب: الإمامة في النوافل، رقم الحديث ٢٠٤.

٤ - البخاري، باب: مَا جَاءَ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، رقم الحديث ٢٣١.

﴿فائدة﴾: صلاة التراويح تُصَلَّى بعدَ فريضة العشاءِ وسُنَّته مباشرةً، وتمتدُّ إلى منتصفِ الليلِ، ثم تبدأ صلاة التَّهَجُّدِ مِنْ منتصفِ اللَّيْلِ حتى الثَّلاثِ الأخيرِ مِنْهُ، وتُسمَّى بعدَ ذلكَ صلاةَ السَّحَرِ مِنْ ثلثِ اللَّيْلِ الأخيرِ إلى طلوعِ الفجرِ^١، ولكنَّ حبَّذا إذا جُمِعَ المَجْدُودُ والمَشْمُورُ بَيْنَهَا جَمِيعًا؛ فالكلُّ قِيَامُ رَمَضَانَ قَالَ ﷺ: "مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"^٢، لا سِيَّما قِيَامُ الْعَشْرِ الْوَاخِرِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ قَالَ ﷺ: "مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"^٣.

وَحَبَّذا إذا جُمِعَتِ الْكُلَا *** وَنَلَّتْ مِنْ أَفْدَاحِهَا الْمَعْلَا

صفةُ صلاةِ التَّراوِيحِ

صلاةُ التَّراوِيحِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ كَمَا صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ^٥، يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ بِتَشَهُدٍ يَعْقِبُهُ سَلَامٌ، وكذا الشَّأْنُ فِي جَمِيعِ نَافِلَةِ اللَّيْلِ؛ قَالَ ﷺ: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَشْيُ

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/٣٠م.

^٢ - البخاري، باب: تَطَوُّعُ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ، رقم الحديث ٣٦.

^٣ - البخاري، باب: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَنِيَّةً، رقم الحديث ١٧٦٨.

^٤ - السَّامِيُّ، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ١٦٧.

^٥ - صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ التَّراوِيحَ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، وزاد عليها الخليفةان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وهو دليل جواز الزيادة فيها كما مضى عليه بعضُ مَنْ سَلَفَ مِنْ أَصْحَابِنَا -رضوان الله عليهم-، حتى رَدَّهم الإمامُ الخليليُّ رحمته الله إلى السنة الصحيحة الثابتة عن النَّبِيِّ ﷺ، فكان يُروِّحُ بِثَمَانِ رَكَعَاتٍ اقْتِدَاءً بِفِعْلِهِ رضي الله عنه، وعليه جرى العمل بعد ذلك، يقول رحمته الله كما في الفتح الجليل: "فِينبغي أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى الثَّمَانِ".

قلتُ: وهو مذهب شيخنا بدر الدِّين الخليليَّ -حفظه الله- قولاً وعملاً، وإن كانَ يَجُوزُ الزِّيَادَةُ، ولا يقول بحصريتها في هذه الرَكَعَاتِ إِلَّا أَنَّ الْعَمَلَ بِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ الْأَوَّلَى عِنْدَ الْإِمْكَانِ، يقول سماحته: "والاقتصار على ما صلاه النبي ﷺ مع الخشوع، أولى من الزيادة التي تصحبها سرعة لا يبقى معها الخشوع".

وقد أكَّدَ هذا المعنى حديثُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ قَالَتْ: "مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ ثُمَّ يُصَلِّي

مُشَى"¹، ثُمَّ يَخْتِمُ تَرَاوِيحَهُ بِالْوَتْرِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَيُمْكِنُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَرْوَحَ بِالدَّعَاءِ أَوْ بِالْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، وَحِينَئِذٍ تُسَمَّى كُلُّ أَرْبَعٍ "قِيَامًا".

﴿فَائِدَةٌ﴾: مِنْ شَعَارِ هَذِهِ الصَّلَاةِ الْجَمَاعَةِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُصَلَّى فِرَادَى، وَقَدْ زَالَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَجْلِهَا الْجَمَاعَةَ، وَهِيَ الرَّأْفَةُ بِأَمْتِهِ خَشْيَةً أَنْ تُفَرَّضَ عَلَيْهِمْ، وَكَذَا كَانَ فِي كُلِّ شَأْنٍ مِنْهُ ﷺ، رَحِيمًا بِأَمْتِهِ، مُشْفِقًا عَلَيْهَا حَتَّى يَجِيءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يَقُولُ وَيَرَدُّدُ: "أَمَّتِي أَمَّتِي"²، وَقَدْ صَدَّقَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (التوبة: ١٢٨).

ثَلَاثًا" (النسائي/١٦٧٩). أَمَّا مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عَشْرِينَ رَكْعَةً وَالْوَتْرَ (ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٣/٢٢٧) فَضَعِيفٌ لَا يَثْبُتُ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ فِعْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالتَّاسِي بِالْمُصْطَفَى كَمَا أَمَرْنَا بِهِ أَوَّلَى.

تَنْبِيْهُ: قَدْ تَجَدَّدَ -أَيُّهَا الطَّالِبُ الْمُطَّلِعُ- فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي فِي قِيَامِهِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكَعَاتٍ، وَلَا تَعَارُضُ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ، وَرَوَايَةِ (إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً)؛ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْتَتِحُ قِيَامَ اللَّيْلِ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ يَصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةِ رَكَعَاتٍ، فَمِنْ عَدِّ الرَكَعَتَيْنِ اعْتَبَرَ قِيَامَهُ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكَعَاتٍ، وَمَنْ لَمْ يَعْدِهَا اعْتَبَرَ قِيَامَهُ إِحْدَى عَشْرَةِ رَكَعَاتٍ، وَبِذَا يَزُولُ الْإِشْكَالُ، وَيُبَيِّنُ هَذَا الْإِجْمَالُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي الْمَجْدِ وَالْجَلَالِ، أَفَادَهُ مُحَدِّثُ الْعَصْرِ -حَفَظَهُ اللَّهُ-. يُنْظَرُ:

- الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله. الفتح الجليل من أجوبة الإمام أبي خليل ص ٢١٠.
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٨٠، ١٨١.
- القنوي، قُرَّةُ الْعَيْنَيْنِ ص ٤٣.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٣٥، ١٥٣.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافق ١٢/١٠/٢٠٠٦م.

¹ - البخاري، بَاب: مَا جَاءَ فِي الْوَتْرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٩٣٦.

² - مسلم، بَابُ أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٨٦.

فَتَاوَى

السُّؤال/ ما قولكم سماحة الشيخ في الأدعية التي تُقال بعد كل أربع ركعات من صلاة التراويح ؟

الجواب/ الأدعية التي تردّد في التراويح عندنا ليست واجبة، وليست جزءاً من الصلاة، وإنما يُستحسن للإنسان أن يدعو الله بعد كل صلاة لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ (الشرح: ٧-٨)، وقد درج الناس عندنا على استعمال الدعاء بعد أربع ركعات من التراويح، أو الإتيان بالباقيات الصالحات، وليس ذلك من الوجوب في شيء، كما أنه لا توقيف في ذلك على شيء بعينه، والله أعلم^١.

القسم الثالث: الصلوات السببية:

تعلّم -يا وفّقك الله- أنّ من الصلوات غير الواجبة ما هي مقصودة لذاتها كصلاة الضحى، وقيام الليل، والوتر -وقد تقدّمت لديك-. ومنها ما هي مشروعة لأسباب ومرتبة على أعمال وأحداث، وهذه هي "الصلوات السببية" كصلاة الجنّزة، وتحية المسجد، والكُسوفين -وقد تقدّم الحديث حولها-، وكذا من الصلوات السببية: سنة الطواف^٢، وسنة الاستخارة^٣، وركعتا الوضوء^٤، وركعتا الرجوع من السفر^٥، وصلاة التوبة^٦.

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٨٠.

^٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٦٧.

^٣ - القنوبي، سعيد بن مبروك. "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٥٢.

^٤ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ٤٩).

^٥ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٤م / ١٤٢٥هـ (مذكرة خاصة ص ٢١).

^٦ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٥هـ يوافقه

﴿تذكير﴾: تقدم لديك -أيها الحافظ الواعي^١ - أنه قد ثبتت مشروعية الصلوات السببية في الأوقات التي تكرر فيها الصلوات (بعد صلاة الفجر، وبعد صلاة العصر، وأيضاً بعد الوتر) دون التي تحرم (أوقات: الطلوع، الغروب، الاستواء)، فهي مستثناة من عموم النهي عن الصلاة في هذه الأوقات المكروهة^٢.

فصل في سنة الطواف

صلاة الطواف سنة على الصحيح^٣، وهي ركعتان يركعهما الإنسان بعد طوافه بالبيت العتيق سبعاً، ويستحب له أن يؤديها خلف مقام إبراهيم عليه السلام بدليل قوله: ﴿وَأَخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥).

﴿مسألة﴾: من لم يستطع أداء ركعتي الطواف خلف المقام بسبب الزحام فليصلهما في أي مكان من المسجد -ولا يزاحم ويؤذي عباد الله تعالى-، بل ويجوز للمصلي أن

تنبيه: بعد مراجعة الشيخ القنوي -حفظه الله- في هذه الصلوات ذكر أن بعضها يحتاج إلى إعادة نظر في إسنادها كصلاة التوبة، أو في مشروعيتها كركعتي الرجوع من السفر.

^١ - أخذاً من قول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَكُنْ حَافِظًا وَاعِيًا *** فَجَمْعُكَ لِلْكَتَبِ لَا يَنْفَعُ
أَتَنْطِقُ بِالْجَهْلِ فِي مَجْلِسٍ *** وَعِلْمُكَ فِي الْيَتِّ مُسْتَوْدَعُ

^٢ - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٣م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٧٢.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ٣٧).

^٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٢.

يُؤَدِّيها خارج المسجد الحرام لا سيما أوقات شدة الزحام ^١ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥).

﴿مَسْأَلَةٌ أُخْرَى﴾: لا يجزئ عن ركعتي الطواف أي صلاة أخرى فرضاً كانت أو نافلة على الصحيح الراجح عند شيخنا أبي عبد الرحمن القنوبي - حفظه الله - ^٢.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: يُقْرَأُ في صلاة الطواف بالفاتحة وما تيسر من القرآن، من ضرورة تخصيص سور معينة، أمّا ما يُذكر من أنه يُستحبُّ أن يُقرأ المصلي في الركعة الأولى - مع الفاتحة - بسورة الكافرون، وفي الركعة الثانية بسورة الإخلاص؛ ففي إسنادِه نظر ^٣.
﴿تَنْبِيْهُ ثَانٍ﴾: ما يُذكر أن "تحية المسجد الحرام الطواف" ^٤ لا يُسقط ركعتي الطواف بعده، فمن أمكنه الطواف عند دخول المسجد ثم أداء ركعتي الطواف فذلك هو الأفضل والأكمل، وإلا صلى سنة تحية المسجد ثم جلس.

فصل في صلاة الاستخارة

اعلم - أيها القاصد للخيرات، جعل الله عواقبك رُشداً - أن من سنن الإسلام التي ندب إليها الشرع ^١، وستّها نبي الإسلام ﷺ " صلاة الاستخارة " ركعتان تُقرأ فيهما بفاتحة الكتاب وما تيسر من القرآن، ثم تدعو الله ﷻ بعدهما ^٢.

^١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ٦٨).

^٢ - يُنظر:

- القنوبي، دروس صيف ٢٠٠٢م / ١٤٢٣هـ (مذكرة خاصة ص ٥٢).
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٣/١٠/٢٠٠٥م.

^٣ - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٨/١١/٢٠٠٤م.

^٤ - اليمحدي، حمد بن هلال. فقه العبادات ص ٢١٨.

فِيمَا تَكُونُ مِنْهُ الاسْتِخَارَةُ

تَكُونُ الاسْتِخَارَةُ فِي الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ الَّتِي تُشَكِّلُ عَلَى الْمَقْدِمِ عَوَاقِبَهَا، وَتَخْفَى عَلَيْهِ نَتَائِجُهَا، وَلَا يَعْلَمُ خَيْرَهَا مِنْ شَرِّهَا..

وَبِذَا تُدْرِكُ -أَيُّهَا الْفَطْنُ- أَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي فِعْلٍ وَاجِبٍ أَوْ مَنْدُوبٍ أَمْرٍ بِهِ الشَّرْعُ، وَلَا فِي تَرْكِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ هُمَى عَنْهُ^٣؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَمَا قَالَ رَبُّكَ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٣٦).

﴿تَنْبِيْهُ﴾: الاسْتِخَارَةُ -كَمَا تَقَدَّمَ- تَكُونُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي تُشَكِّلُ عَلَى الْإِنْسَانِ وَيَتَرَدَّدُ فِيهَا، أَمَّا مَا عَقَدَ عَلَيْهِ الْعَزَمَ، وَرَأَى نَفْسَهُ أَنَّهُ لَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ فَلَا اسْتِخَارَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى الاسْتِخَارَةِ هُوَ السُّؤَالُ عَنْ عَاقِبَةِ الْأَمْرِ لِكَيْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ أَوْ يُحْجِمَ عَنْهُ^٤، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٢ ربيع الثاني ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢١/٥/٢٠٠٦م.

٢ - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ صفر ١٤٢٥هـ، يوافقه ١١/٤/٢٠٠٤م.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ٣٧).

٣ - يُنظر:

- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٢م / ١٤٢٣هـ (مذكرة خاصة ص ٦٢).
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٢ ربيع الثاني ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢١/٥/٢٠٠٦م.

٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٢ ربيع الثاني ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢١/٥/٢٠٠٦م.

صِفَتُهَا

ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الِاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ: إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لْيَقُلْ:

دَعَاءُ الِاسْتِخَارَةِ

"اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ -وَيُسَمِّيهِ بِاسْمِهِ- خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِنِي"^١.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: جَاءَ فِي الْحَدِيثِ 'فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ'، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الِاسْتِخَارَةَ لَا تَكُونُ بَعْدَ فَرِيضَةٍ، وَإِنَّمَا يُمْكِنُ أَنْ يَصَلِّيَ الْمُسْتَخِيرُ رَكَعَتَيْنِ خَاصَّتَيْنِ لِلِاسْتِخَارَةِ، أَوْ يَسْتَحْضِرَ الِاسْتِخَارَةَ عِنْدَ قِيَامِهِ لِأَيِّ رَكَعَتَيْنِ مِنَ السُّنَنِ الْمَعْرُوفَةِ كَرَكَعَتِي الْفَجْرِ، وَتَحِيَةِ الْمَسْجِدِ، وَسُنَّةِ الصُّحَى، ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَهَا بِدَعَاءِ الِاسْتِخَارَةِ^٢، وَاللَّهُ يُوَفِّقُكَ.

^١ - القنوبي، سعيد بن مبروك. تحفة الأبرار ص ١٥٢-١٥٤.

^٢ - البخاري، باب: مَا جَاءَ فِي الطَّوْعِ مَثْنَى مَثْنَى، رقم الحديث ١٠٩٦.

^٣ - لأن صلاة الاستخارة من الصلوات السببية - كما تقدم في تحية المسجد - فهي ليست مقصودة لذاتها، وإنما المراد أن يصلي الإنسان ركعتين قبل أن يدعو، كما يصلي الداخل للمسجد ركعتين قبل أن يجلس، ويجزي عنهما أي ركعتين، إلا أن الركعتين في الاستخارة لا بد أن تكون من غير الفريضة كما خصها الحديث بخلاف التحية، والله أعلم فانظر فيه ولا تأخذ إلا ببدله.

(القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٧ شوال ١٤٢٣ هـ، يوافقه ٢٢/١٢/٢٠٢٠ م).

﴿تنبية ثانٍ﴾: يعتقد كثيرٌ من الناس أنه لا بُدَّ للمستخير من أن يرى رؤيا، وهذا لا دليل عليه، فالعبرة -عند الشيخين- باطمئنان النفس، وأنشراح الصدر لأحد الأمرين سواء رأى المستخير في منامه شيئا أو لم ير^١، قلتُ:

﴿لطيفة﴾

وقد وقع لي بعد أن تخرّجت من المرحلة الثانوية بالمعاهد الإسلامية حيرة في البرنامج الذي التحق به في جامعة السلطان قابوس (التربية الإسلامية، أو اللغة الإنجليزية)، فاستخرت الله ﷻ في أمري فكان أن أنشرح صدري واطمأنت نفسي لدراسة العلوم الشرعية بينما كنت لا أنام نوماً بعد الاستخارة إلا وأرى أنني أتحدث بتلك اللغة (الإنجليزية).

فجلستُ على أفرادٍ مع شيخنا إمام السنة -متّعنا الله بحياته- استشيرُهُ فيما ألم بي وأستهديه فيما أعملُ به، فأشار عليّ بأن آخذ بما اطمأن إليه قلبي فعزمتُ عليه فجعل الله لي فيه خيراً كثيراً، والحمد لله مدبر العواقب.

اقرأ واحفظ

مَا خَابَ قَدْ قِيلَ مَنْ اسْتَخَارَا *** كَلَّا وَلَمْ يَنْدَمْ مَنْ اسْتَشَارَا^٢

^١ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧٢.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٧ ذو الحجة ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/٠٧/٢٠٠٧م.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٢م/١٤٢٣هـ (مذكرة خاصة ص ٥٤).
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٢ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٩/٢٣/٢٠٠٨م.

^٢ - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ٤ ص ٣٥٨.

فصل في ركعتي الوضوء^١

تَفَقَّه - أَخِي لَا زَمَتَكَ الطَّهَارَةُ وَالْعِبَادَةُ - أَنَّهُ يُشْرَعُ لِمَنْ أَحْدَثَ وَضُوءًا أَنْ يَرْكَعَ رُكُوعَيْنِ بَعْدَ وَضُوئِهِ ذَاكَ، فَإِنَّهُ مُوصَّلٌ لِلْجَنَّةِ^٢.

وَأَوَّلُ مَنْ صَلَّاهَا هُوَ سَيِّدُنَا بِلَالٌ رضي الله عنه، وَأَقْرَبُهُ عَلَيْهَا نَبِيُّنَا ﷺ، فَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ وَضُوءِهِ جَازَ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ التَّحِيَّةَ أَوْ رُكْعَتِي الْوُضُوءِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهَا مَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِسَيِّدِنَا بِلَالٍ رضي الله عنه: "يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ"، قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةٍ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ"^٣.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -أَيُّ الْبَخَارِيِّ- دَفَّ نَعْلَيْكَ يَعْنِي تَحْرِيكَهُمَا.

﴿فَائِدَةٌ﴾: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَوْمًا: "أَبُو بَكْرٍ سَيِّدُنَا، وَأَعْتَقَ سَيِّدُنَا يَعْنِي بِلَالًا"^٤.

فصل في صلاة العُودَةِ مِنَ السَّفَرِ

تَعَلَّمَ - يَا أَخِي، رَجَعَكَ اللَّهُ لِأَهْلِكَ سَالِمًا غَانِمًا - أَنَّهُ يُشْرَعُ لِمَنْ رَجَعَ مِنْ سَفَرٍ قَاصِدٍ - عَمَلًا بِالسَّنَةِ الْعَمَلِيَّةِ^٥ - أَنْ يَصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ فِي مَسْجِدٍ بِلَدِّهِ قَبْلَ دُخُولِ مَازِلِهِ، وَهُمَا

^١ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ٤٩).

^٢ - يُنْظَرُ:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٠٧.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٩٨.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ٤٩).

^٣ - البخاري، باب: فَضْلُ الطَّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَفَضْلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، رقم الحديث ١٠٨١.

^٤ - الطبراني، المعجم الكبير، باب: الْبَاءِ، رقم الحديث ١٠٠٨.

^٥ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٤م / ١٤٢٥هـ (مذكرة خاصة ص ٢١).

ركعتان كركعتي الوضوء وركعتي سنة تحية المسجد لا فرق بينهما إلا في النية.

فصل في صلاة التوبة

اعلم - يا أخي، عصمك الله من الذنب والمعصية - أن صلاة التوبة - وتسمى صلاة الاستغفار^١ - ركعتان كسائر السنن المعهودة، يؤدِّيها المرء في ليله أو نهاره بعد أن اقترف إثمًا أو أحدث ذنبًا، ويستغفر الله عقبيهما^٢، والأصل في هذه الصلاة ما ثبت عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

"مَا مِنْ عَبْدٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ١٣٥)"^٣، وبالله التوفيق.

خاتمة

في ذكر صلوات لم تثبت عن المختار رحمته الله

تَعَلَّم - أَرشَدَنِي اللَّهُ وإياك - أَنَّ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ مَنْ أَوْصَلَ أَنْوَاعَ الصَّلَوَاتِ الْمُسْتَحَبَاتِ إِلَى سَبْعِينَ نَوْعًا، وَلَكِنْ أَكْثَرَ تِلْكَ الصَّلَوَاتِ لَمْ تَثْبُتْ عَنِ الْمَخْتَارِ رحمته الله، بَلْ إِنَّ

^١ - الجيظالي، إسماعيل بن موسى ج ١ ص ٣٥٨.

^٢ - تَنْبِيْهٌ/ صَلَاةُ التَّوْبَةِ: ركعتان كركعتي تحية المسجد، وليس لها صفة تختص بها دون غيرها من سائر السنن والنوافل، وما يُذكر من أنها بكيفية مخالفة لسائر السنن فباطل لا يصح ولا يثبت عن نبي الرحمة الذي هو لنا القدوة والأسوة ﷺ.

(القتوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٥هـ - يوافق ٩/١١/٢٠٠٤م).

^٣ - أبو داود، باب: فِي الْإِسْتِغْفَارِ، رقم الحديث ١٣٠٠.

بعضها مخترعة مبتدعة - كما بين ذلك أهل الشأن والتمكين -، وقد تقرر لديك أن " مَنْ عَمِلَ عَمَلًا كَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ "¹.

وهاك سرّاً موجزاً - طلباً للاختصار - لبعض الصلوات التي لم تثبت عنه عليه الصلاة والسلام، أمّا التفصيل فيحتاج إلى إطالة لا تتسع لها هذه العجالة²:

١- صلاة الحاجة³.

٢- صلاة الشكر⁴.

٣- صلاة التساييح⁵.

٤- صلاة الرغائب⁶.

٥- الصلاة النارية⁷.

¹ - الربيع، باب: في الولاية والإمارة، رقم الحديث ٤٩.

² - بعض تلك الصلوات التي لم تثبت عن النبي ﷺ لم نذكرها هنا لتقدم الحديث حولها سلفاً، وذلك كالركعتين قبل الجمعة والعصر، والله الهادي إلى سواء السبيل.

³ - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ جمادى الثانية ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/٨/١٧م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٥ ربيع الأول ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٤/٢٥م.

⁴ - أما سجود الشكر فعلى القول بمشروعيته هو سجدة واحدة. يُنظر:

- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م/١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ٥٠).
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٥هـ يوافقه ٢٠٠٤/١١/٩م.

⁵ - صلاة التساييح يكثر فيها التسبيح بصفة معلومة، كما هو موجود في بعض كتب الفقه، وقد قال عن أحاديثها إمام السنة -عافاه الله-: "أحاديث صلاة التساييح ضعيفة سنداً شاذة متنا".

(القنوي، دروس صيف ٢٠٠١م/١٤٢٢هـ "مذكرة خاصة ص ٤١").

⁶ - صلاة الرغائب - عند من قال بها - تكون في أوّل جمعة من شهر رجب، والصحيح عدم مشروعيتها.

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٢ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٧/٨م).

⁷ - القنوي، سعيد بن مبروك. بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الرابع ص ٧٣.



أهـنـمـ في فقـمـ الصـلاة



- ٦- صلاة وداع المنزل^١.
- ٧- صلاة ركعتي الإحرام^٢.
- ٨- صلاة ركعتين بعد السعي^٣.
- ٩- قيام ليلة النصف من شعبان^٤.
- ١٠- ست ركعات بعد المغرب، وعشرون قبل العشاء^٥.

١ - يقول شيخنا أبو عبد الرحمن القنوي - حفظه الله - في هذه الروايات الواردة في هذه الصلاة: "قيل إنها بمجموعها تصل إلى درجة الحسن، وإلى الآن لم تطمئن نفسي لهذا القول". يُنظر:

- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث ص ٥١.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٤م / ١٤٢٥هـ "مذكرة خاصة ص ٢١".

٢ - يُنظر:

- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٩٨.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٠/٧/٢٠٠٥م.

٣ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ٦٩).

٤ - القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٩/١٠/٢٠٠٦م.

٥ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٤م / ١٤٢٥هـ "مذكرة خاصة ص ٢٠-٢١".

البَابُ السَّابِعُ عَشَرَ: فِي أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ ۖ وَالْأَبْصُرُ ۗ ﴾ (النور: ٣٦ - ٣٧)

فَصْلٌ فِي فَضْلِ الْمَسَاجِدِ

اعلم - أيها القانت في محراب الخشوع - أن الله ﷻ فَضَّلَ بعضَ الأماكنِ على بعضٍ، ومما فَضَّلَ مِنَ البقاعِ في البلادِ مَسَاجِدُهَا، فقال ﷺ: "أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا، وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَأُهَا" ^١.

فالمسجدُ هو بيتُ الله، وهو مكانٌ مُخَصَّصٌ لِلصَّلَاةِ والعبادةِ في الإسلام، وكذا تُدرَسُ فِيهِ شُؤُنُ الْأُمَّةِ، فهو جامعٌ وجامعةٌ؛ ولذا كَانَ أَوَّلَ عَمَلٍ ابْتَدَأَ بِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي تَأْسِيسِ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ حِينَ نَزَلَ الْمَدِينَةَ الْمُنُورَةَ هُوَ بِنَاءُ مَسْجِدِهِ الشَّرِيفِ ﷺ.

وقد رَتَّبَ الشَّارِعُ الْأَجَرَ الْعَظِيمَ عَلَى بِنَاءِ بُيُوتِ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، فَقَالَ ﷺ: "مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ كَمَفْحَصٍ قِطَاةٍ أَوْ أَصْغَرَ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ" ^٢.

^١ - مسلم، باب: فَضْلُ الْجُلُوسِ فِي مُصَلَاةٍ بَعْدَ الصُّبْحِ وَفَضْلُ الْمَسَاجِدِ، رقم الحديث ١٠٧٦.

^٢ - ابن ماجه، باب: مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا، رقم الحديث ٧٣٠.

مَفْحَصٌ: كَمَقْعَدٍ وَزْنَا، وَمَفْحَصُ الْقِطَاةِ: الْبَقْعَةُ الَّتِي تُفَرِّخُ فِيهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَيَضْرِبُ مِثْلًا فِي الْقَلْعَةِ.
(ابن منظور، لسان العرب، مادة: فحص).

بل إن المولى -جلّ وعلا- قَصَرَ عُمَارَ بيوتِهِ على مَنْ آمَنَ باللهِ واليومِ الآخرِ وأقامَ الصلاةَ وآتى الزَّكَاةَ وكفى بها شهادةً خالدةً حينما قَالَ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ (التوبة: ١٨).

هذا.. وهناك للمساجد فضائل كثيرة أمسكت البراع عن ذكرها أو حتى سردها اتكاء على معرفتك وبحثك -يا فقهك الله- فالكلام عليها يحتاج إلى إطالة لا تكفي لها هذه العجالة، فارجع إليها في مظانها.

﴿أَفْضَلُ الْمَسَاجِدِ﴾

تعرف -أيها التلميذ، رزقني الله وإياك نيل الفضل- أن أفضل المساجد هي المساجد الثلاثة المخصوصة بالقصد عن غيرها من بيوت الله ﷻ، وهي: المسجد الحرام، ومسجد رسول الله ﷺ، والمسجد الأقصى..؛ قَالَ ﷺ: "لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى.."^١.

فَصْلٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

وهو أفضل المساجد على الإطلاق؛ لأنه يوجد في أطهر بقعة في العالم، وهي مكة المكرمة، مهبط الوحي، ومشرق النور، وسرّة الأرض ووسطها فهي أم القرى، وبالمسجد الحرام الكعبة المشرفة، فهو قبلّة المسلمين بالإجماع ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ١٥٠)^٢، و﴿أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران: ٩٦)،

^١ - أبو داود، باب: في إثبات المدينة، رقم الحديث ١٧٣٨.

^٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافق ٢٠٠٦/١٠/٣م.

والصلاة فيه تعدل مئة ألف صلاة فيما سواه من المساجد؛ ففي الحديث: "وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِئَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ"^١، وهذا يعني أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ صَلَاةً وَاحِدَةً مَقْبُولَةً فَكَأَنَّمَا صَلَّى فِي غَيْرِهِ خَمْسًا وَخَمْسِينَ سَنَةً وَسِتَّةَ أَشْهُرٍ وَخَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً بَلْ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ^٢.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: كَمَا أَنَّ الثَّوَابَ يُضَاعَفُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - وَفِي كُلِّ فَاضِلٍ عَلَى غَيْرِهِ - فَكَذَا الْإِثْمُ وَالْعِقَابُ يُضَاعَفُ فِيهِ "فَالْعُثْمُ بِالْعُرْمِ"^٣ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ (الحج: ٢٥).

﴿تَنْبِيْهُ ثَانٍ﴾: اسْتَشْنَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ مَنَعَ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ؛ وَعَدُّوْا ذَلِكَ مِمَّا تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى، وَفِي تَجَنُّبِ الْمُرُورِ احْتِيَاظٌ، وَهُوَ الْأَوَّلَى عِنْدَ الْإِمْكَانِ^٤.

١ - ابن ماجه، باب: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، رقم الحديث ١٣٩٦.

تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ: الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي هَذَا الْمَكَانِ الْمُبَارَكِ لَا عَلَى أَنَّهَا تُجْزَى عَنْ هَذَا الْمَقْدَارِ مِنَ الصَّلَوَاتِ لِمَنْ ضَيَّعَ صَلَوَاتِهِ فِي حَيَاتِهِ أَوْ قَصَرَ فِيهَا، فَهَنَّاكَ فَرَقٌ شَاسِعٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَمَنْ تَرَكَ صَلَاةً لَا يَدُ أَنْ يَقْضِيَ صَلَاةً وَاحِدَةً، وَمَنْ تَرَكَ صَلَاتَيْنِ اثْنَتَيْنِ فَيَقْضِي صَلَاتَيْنِ وَهَكَذَا.

أَمَّا مَا جَاءَ "مَنْ قَضَى صَلَاةً مِنَ الْفَرَائِضِ فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ كَانَ ذَلِكَ جَابِرًا لِكُلِّ صَلَاةٍ فَائِتَةٍ مِنْ عَمْرِهِ" فَهُوَ كَذِبٌ مُوضُوعٌ، وَبَاطِلٌ مُخْتَرَعٌ مُصْنُوعٌ عَلَى صَاحِبِ الرِّسَالَةِ ﷺ. يُنْظَرُ:

- الْقُنُوبِي، بَرْنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٧/١٠/٢٠٠٥ م.
- الْآثَارُ الْمَرْفُوعَةُ فِي الْأَخْبَارِ الْمَوْضُوعَةِ ج ١ ص ٨٤.

٢ - هَذَا الْعَدَدُ يُمْكِنُ أَنْ تَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ - يَا عَبْقَرِيَّ الرِّيَاضِيَّاتِ - عَنْ طَرِيقِ الْعَمَلِيَّةِ الْحِسَابِيَّةِ التَّالِيَةِ (١٠٠.٠٠٠ ÷ ٥ ÷ ٣٠ = ١٢ ÷ ٥٥.٥٥ سنة)، وَبِنَفْسِ الْعَمَلِيَّةِ يُقَالُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ الَّذِي يُفْضَلُ أَلْفُ صَلَاةٍ عَمَّا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، فَاتْرَكَ لَكَ حِسَابَهَا فَأَنْتَ بِهَا خَبِيرٌ، وَلِلْأَهْمِيَّةِ انْظُرِ التَّنْبِيْهَ السَّابِقَ.

٣ - الْقُنُوبِي، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بَرْنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفَزِيُونُ سُلْطَنَةِ عُثْمَانَ، حَلَقَةٌ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٧/١٠/٢٠٠٥ م.

٤ - يُنْظَرُ:

﴿تنبيه ثالث﴾: من الأخطاء الشائعة عند الكثير من الناس إطلاق لفظ الحَرَم على المسجد الحرام، فيقولون كنا في الحرم ونصلي في الحرم وذهبون للحرم... ويقصدون بذلك المسجد الحرام فقط، والحق أن المسجد الحرام جزء الحرم الذي يقابله الحل، فالحرم هو تلك البقعة الواسعة من الأرض التي حدَّها النبي ﷺ بحيث لا تحل لقطعتها، ولا يعصُد شجرها، ولا ينقُر صيدها، ولا يختلي خلأها^١، وكذا لا يجوز أن يسفك فيها دم إلا إن كان ردًا لعدوان معتد فقط^٢.

﴿فائدة﴾: المسجد الحرام له أربع استعمالات أو إطلاقات، والكل دل عليه القرآن^٣، وهي:

أ- الكعبة: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ١٤٤)، (١٤٩، ١٥٠).

ب- الكعبة وما حولها من المسجد: وهو الغالب في الاستعمال قَالَ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (الإسراء: ١).

ج- جميع مكة: قَالَ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ (الفتح: ٢٧).

- الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله. الفتح الجليل من أجوبة الإمام أبي خليل ص ١٩٣.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٢ م الموافق ١٤٢٣ هـ. (مذكرة خاصة ص ٦٣).

^١ - "ولا يختلي خلأها أو خلأها". بمعنى لا يجوز حشيشها.

يُنظر: السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ١٦٤.

^٢ - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٢٤ هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/١٥ م.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٤ م الموافق ١٤٢٥ هـ. (مذكرة خاصة ص ١٤).

^٣ - عبد الغني، تاريخ مكة المكرمة قديماً وحديثاً ص ١٤.

د- جميع الحرم: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ

الْحَرَامَ﴾ (التوبة: ٢٨).

مَسْأَلَةٌ

إذا حاضت المرأة بعد أن أكملت طوافها بالبيت فلها أن تسعى بين الصفا والمروة؛ ذلك لأن المسعى ليس من المسجد على ما اعتمدته العلامة القنوي -وفقه الله- حيث يقول: "... لأن المسعى على الصحيح ليس من البيت وإن كان يظهر لأوّل وهلة بآثته من البيت ولكنه لم يُبين من البيت والعبارة بالتأسيس^١، والله أعلم.

فصل في المسجد النبوي الشريف

يوجد هذا المسجد في مهجر الرسول ﷺ طيبة الطيبة، المدينة المنورة^٢، وقد باشر النبي ﷺ بناءه بنفسه مع ثلثة من أصحابه وهم يرتجزون:

اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ *** فَانصُرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ^٣

فأصبح هذا المسجد المبارك مقر القيادة الإسلامية في عهده عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، إضافة إلى أن هذا المسجد الشريف يتميز عن غيره بعدة مزايا، منها أن:

١- الصلاة فيه أفضل عن ألف صلاة: في غيره من عموم المساجد؛ قال ﷺ: "صلاة أحدكم في مسجدي هذا -يعني مسجد المدينة- خير من صلاة فيما سواه من المساجد بألف صلاة إلا المسجد الحرام.."^١.

١ - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٦ جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٧/٣ م.

٢ - لا مانع على الصحيح -عند عالمي العصر والمصر- من وصف المدينة بـ"المنورة" خلافاً لمن أنكر وتشدد، وأبين شاهد على ذلك أنهم لا يكادون يذكرون المدينة قولاً أو كتابة إلا ويصفونها بالمنورة.

٣ - أبو داود، باب: في بناء المساجد، رقم الحديث ٣٨٣.

٢- به الروضة الشريفة المباركة: قال ﷺ في الحديث المتفق عليه: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ" ٢.

٣- به حجراته الشريفة ﷺ: وقد سُمِّيَتْ باسمها سورة من القرآن، ونَزَلَتْ فيها آياتٌ تُثَلِّى إلى يوم القيامِ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (٤) (الحجرات: ٤).

٤- وكذلك فهو يَضُمُّ الثَّرَى الطَّاهِرَ لَهُ ﷺ وَلصَاحِبِيهِ الصَّدِيقَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ٣.

﴿تَنْبِيْهٌ﴾: في زيارة مسجد رسول الله ﷺ والسلام عليه وعلى صاحبيه فضلٌ كبيرٌ لا يخفى فلا ينبغي التفريط فيه، إلا أن ذلك لا يُعَدُّ من أعمال الحج والعمرة ولا

١ - الربيع، باب: في المساجد وفضل مسجد رسول الله ﷺ، رقم الحديث ٢٥٧.

٢ - البخاري، باب: فَضْلُ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمَنْبَرِ، رقم الحديث ١١٢٠.

تَنْبِيْهٌ: جاءت بعض روايات هذا الحديث بلفظ "قبري ومنبري" بدل "بיתי ومنبري" إلا أن هذه الرواية بهذا اللفظ "قبري" ضعيفة لم ترد في كتب الحديث الجامعة للحديث الصحيح، ولم يكن في ذلك الزمان قبرٌ للنبي ﷺ ولا عِلْمٌ بمكان وفاته في حياته المباركة ﷺ، ولو كان هذا اللفظ صحيحاً ثابتاً من قول النبي ﷺ لكان دليلاً واضحاً وحجة قاطعة في محل دفنه ﷺ بعد وفاته، ولما اختلف أصحاب النبي ﷺ في ذلك إلى أن جاء الصديق ﷺ وقطع قول كل خطيب حينما قال: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَا دُفِنَ نَبِيٌّ قَطُّ إِلَّا فِي مَكَانِهِ الَّذِي تُؤْفَى فِيهِ"، فجمع الله ببركة صحبته الكلمة، وأزاح به عنهم شبح الفرقة. يُنظر:

- أحمد، المسند، مسند: أبي سعيد الخدري ﷺ، رقم الحديث ١١١٨٥.
- مالك، الموطأ، باب: باب مَا جَاءَ فِي دَفْنِ الْمَيِّتِ (معلقاً).

٣ - يُنظر:

- عبد الغني، تاريخ المسجد النبوي الشريف ص ١٥٨.
- عبد الغني، تاريخ المدينة المنورة المصوّر ص ٣٢-٣٩.

من مناسكهما، أمّا رواية: "مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزِرْنِي فَقَدْ جَفَانِي" ^١ فهي رواية لا تصحُّ باتِّفاقِ المُحدِّثين ^٢.

فصل في المسجد الأقصى

تعلّم -أيّها الظافر في الدارين، أقرّ الله منّي ومنك العَيْنين بتحريرِ أولى القِبْلَتَيْنِ وثالثِ الحرمين ومسرى سيّد الثقلين- أنّ هذا المسجدَ المقدسَ -طَهَّرَهُ اللهُ مِنْ دَنَسِ الْيَهُودِ- يوجدُ في أرضِ الإسراءِ المباركةِ "القدسِ الشريفة"، قَالَ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ عَيْنِنَا﴾ (الإسراء: ١).

وقد كان بيتُ المقدسِ قبلةً للمسلمين يتجهون إليه في صلواتهم، وقد أكرمَ اللهُ تعالى فيه المرسلين باقتدائهم بإمامِ المرسلين سيّدنا رسولَ الله ﷺ ليلة أُسري به إلى هناك. ولهذا كُلُّهُ فقد اختصَّ هذا المسجدُ العتيقُّ بأنْ كانت الصلاةُ الواحدةُ فيه تعدُّ خمسمئةَ صلاةٍ فيما سواه من عامةِ المساجدِ ^٣، والله أعلمُ.

﴿تنبيه مهم﴾: تنبه أخِي الحبيبَ أنّ أعداءَ الإسلامِ يحاولونَ عن طريقِ وسائلِ الإعلامِ صرفَ المسلمين عن المسجدِ الأقصى المقدّس، وذلك عن طريقِ عرضِ مسجدِ "قبة الصخرة" عندَ ذكرِ المسجدِ الأقصى، وللأسفِ فقد تأثّرتَ بذلك كثيرٌ من وسائلِ الإعلامِ العربية والإسلامية حتى ظنَّ الكثيرُ أنّ ذلك البناءُ هو المسجدُ الأقصى.

^١ - يُنظر: السخاوي، المقاصد الحسنة، باب: حرف الميم.

^٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢١ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٨/٦/٢٠٠٦م.

^٣ - الطحاوي، مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في المساجد التي لا تشد الرحال إلا إليها، رقم الحديث ٥٠٠.

ومسجد "قبة الصخرة" هو ذلك البناء السداسي الذي تعلوه تلك القبة الدائرية المذهبة، وقد بُني في عهد عبد الملك بن مروان فوق الصخرة التي قيل إن الرسول ﷺ عُرِجَ به إلى السموات العلى^١، والعلم عند الله.

﴿تَمَّةٌ﴾

لقد أكرم الله تعالى **مسجد قباء** وأهله بآيات ثابتة في الألواح والصدور إلى يوم النشور قال تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ (التوبة: ١٠٨). وثبت في سنة الرسول المصطفى ﷺ أنه كان يزور مسجد قباء كل سبت راجياً ومأشياً، ويقول: "مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءٍ فَصَلَّى فِيهِ صَلَاةً كَانَ لَهُ كَأَجْرِ عُمْرَةٍ"^٢.

فصل في آداب المسجد وسننه

تعرف - يا أخي، جعلك الله ممن تعلق قلبه بالمساجد - أن قاصد المسجد قاصدٌ لبيت من بيوت الله ﷻ، فعلى الضيف أن يحسن الأدب والسلوك في بيت مضيئه، فحذار حذار من الإخلال أو التقصير في بيت الله ﷻ، ومن آداب المسجد:

^١ - ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ذكر: السنة السابعة من ولاية عبد العزيز بن مروان على مصر.

^٢ - سألت شيخنا القنوي - حفظه الله - عما ورد في فضل الصلاة في مسجد قباء فأجاب بشيئ من ذلك عن النبي ﷺ من غير أن يحد لي حديثاً بعينه، والله أعلم. ينظر:

- البخاري، باب: مسجد قباء، رقم الحديث ١١١٧.
- ابن ماجه، باب: ما جاء في الصلاة في مسجد قباء، رقم الحديث ١٤٠٢.

١- السَّعْيُ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَالْمُرَابُطَةُ فِيهَا: قَالَ ﷺ: "أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِمَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَذَلِكَمُ الرِّبَاطُ" قَالَهَا ثَلَاثًا^١.

٢- الدُّخُولُ بِالرَّجْلِ الْيَمْنَى، وَالْخُرُوجُ بِالرَّجْلِ الْيَسْرَى: وَمِنْ السُّنَّةِ أَنْ تَقُولَ عِنْدَ الدُّخُولِ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَعِنْدَ الْخُرُوجِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ^٢؛ قَالَ ﷺ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ: "اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ"، وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ"^٣.

٣- الْمَبَادَرَةُ لَصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْجُلُوسِ: قَالَ ﷺ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ"^٤.

٤- الْحَافِظَةُ عَلَى الْمَسْجِدِ وَتَنْظِيفُهُ وَصَيَانَتُهُ: فَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنِجَاسِ الْمَسَاجِدِ وَأَنْ تُطَيَّبَ وَتُنْظَفَ^٥، وَكَذَلِكَ تُكْنَسَ وَيُزَالُ عَنْهَا الْأَذَى، ففَاعِلُ ذَلِكَ ذَلِكَ خَادِمٌ لِبَيْتِ اللَّهِ.

وَبَشِّرِ الْكَاسِيحَ بِالْأُجُورِ *** إِذْ كَسَحَهُ قِيلَ مُهُورُ الْحُورِ^٦

١ - الربيع، باب: في فضائل الوضوء، رقم الحديث ١٠٠.

٢ - القنوبي، سعيد بن مبروك. تحفة الأبرار ص ١٣٥، ١٣٨.

٣ - مسلم، باب: مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، رقم الحديث ١١٦٥.

٤ - الربيع، باب: في سبحة الضحى وتردة الصلاة، رقم الحديث ٢٠٤.

٥ - أبو داود، باب: اتَّخَذَ الْمَسَاجِدَ فِي الدُّوْرِ، رقم الحديث ٣٨٤.

٦ - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ١ ص ١١٣.

الكَاسِيحُ: الْكَثَّاسُ، وَكَسَحَهُ: أَيِ كَنَسَهُ.

فصل في منهيّات المساجد

تعلّم -أيّها الدّارسُ النّبِيّةُ- أنّ للمسجدِ حرّمةً وحَمِيّ يُلزِمُ الحذرُ من الحومِ حولها خشيةَ الوقوعِ فيها، ومن تلكِ الأمورِ المنهي عنها في المسجدِ:

١- **إنشاد الصّلاة:** وفي حكمها اللَّقْطَةُ وكذا التعريفُ بِمَا داخلَ المسجدِ؛ قالَ ﷺ: "طَهَّرَتِ الْمَسَاجِدُ مِنْ ثَلَاثٍ: مِنْ أَنْ يُنْشَدَ فِيهَا بِالضُّوَالِ، أَوْ يُتَخَذَ فِيهَا طَرِيقٌ، أَوْ يَكُونَ فِيهَا سَوْقٌ"، قالَ ابنُ عَبَّاسٍ: وَلَا بِأَسَ يَنْشَادُ الصَّلَاةَ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ¹.

٢- **واتخاذهُ طريقاً للعبور:** للحديثِ السابقِ.

٣- **البيعُ والشّراءُ:** وجميعِ صورِ التجارةِ عموماً كالإجارةِ والمساومةِ؛ وذلكِ للحديثِ السابقِ، ولقوله ﷺ: "إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ"².

«تنبيه»: يقعُ الكثيرُ من آمِنِ البيتِ الحرامِ في المسألةِ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ الْمَسْغِبَةِ والمُتَرَبِّةِ -حَسَبَ مَا يَتَظَاهَرُونَ- وَذَلِكَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَيُودُّ صَاحِبُنَا بِحَسَنِ نِيَّتِهِ أَنْ يَعْطِيَهُمْ خَمْسَةَ رِيَالَاتٍ سَعُودِيَّةٍ -مِثْلًا-، وَلَا يَكُونُ عِنْدَهُ إِلَّا عَشْرَةٌ، فَيَطْلُبُ مِنَ السَّائِلِ رَجَعَ الْبَاقِي لَهُ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ هَذِهِ الْمَعَامِلَةَ لَا تَجُوزُ فِي الْمَسْجِدِ؛ يَقُولُ الْخُدَّتُ الْقُنُويُّ: "وَهَذَا مِمَّا لَا يَصِحُّ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ صَرَفٌ وَالصَّرْفُ بَيْعٌ"³.

١- الربيع، باب: في المساجد وفضل مسجد رسول الله ﷺ، رقم الحديث ٢٦٣.

٢- الترمذي، باب: النَّهْيُ عَنِ الْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ، رقم الحديث ١٢٤٢.

٣- القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافق ٢٧/١٠/٢٠٠٥م.

٤- الحديث النبوي ورفع الصوت في المسجد: فهو يأكل الحسنات ويحبط الأعمال ويشغل المصلين ويصد عن ذكر الله لا سيما إن اشتمل هذا الحديث على كلام محرم كغيبة أو غيبة؛ فرب هذه البيوت لم يأذن فيها إلا بذكره قال تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ (النور: ٣٦).

﴿تنبيه﴾: الكلام بالهواتف في المسجد كغيره من الكلام: فحلاله حلال وحرامه حرام، ولا يعد من قبل البيع والشراء، إلا أن الإنسان -وهو في بيت الله- ينبغي له أن يحسن الأدب مع الله ولا يلتفت لشيء سواه، فلا يجاوز عتبة باب المسجد حتى يقطع اتصاله بالخلق ويتصل بالخالق جل وعلا.

ويشتد الأمر بل ويحرم عندما تشتمل هذه الهواتف على نغمات موسيقية تشغل المصلين وتصدهم عن ذكر الله، فهل أنتم منتهون^١.

﴿تنبيه﴾: يكره كراهة تنزيه كتابة القرآن الكريم في الجدران، سواء في المساجد أو غيرها، وإن لم يكن من ذلك بدء فالأولى كتابة قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ

١ - الخليلي، أحمد بن حمد. فتاوى المعاملات ص ١١٤.

٢ - يقول المحدث القنوي -أبقاه الله-: "على كل حال؛ هذه انتشرت وشاعت وذاعت للأسف الشديد، وبعض تلك النغمات نغمات موسيقية مما نهى عنه النبي -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- النهي الشديد، وفي ذلك أحاديث متعددة عن النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- ثم إن في كثير من النغمات وإن لم تكن من هذا الباب [ففيها] ما فيها من التشويش والأذى، فينبغي ترك هذه النغمات وإنما إذا كانت هنالك رسائل ضرورية فتكون في غير أوقات الصلوات -ثم تكون أيضا من الأمور التي لم يأت فيها نهى في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- أما في أوقات الصلوات فلا، ثم إن الإنسان ينبغي له أن يغلّق هاتفه عندما يدخل المسجد حتى في غير وقت تأدية الصلاة لأنه قد يكون هنالك بعض الناس الذين يقرءون كتاب الله -تبارك وتعالى- أو يقومون بتأدية بعض النوافل ولا شك بأن هذه النغمات تكون مشوشة على المصلين وعلى الذين يقرءون كتاب الله -تبارك وتعالى- وأذية المؤمن لا تصح؛ والله -تبارك وتعالى- ولي التوفيق". يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٦ محرم ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/٣/٩م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ ربيع الأول ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٥/٩م.

مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾ (التوبة: ١٨) وقوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ ﴿١٨﴾ (الجن: ١٨).

فَتَاوَى

السؤال/ لقد قرأتُ في بعض الكتب أنَّ زخرفة المساجد هي من علامات الساعة، فهل يعني هذا عدم جواز زخرفة المساجد، بالرغم من أنها بيوتُ الله؟

الجواب/ نعم، الزخرفة في المساجد ممنوعة، وأقلُّ ما فيها الكراهة، وليس حسنُ مظهر المساجد بالزخرفة وإنما بدوام الذكر فيها، فقد كان مسجدُ النَّبيِّ ﷺ عريشاً، وكانتُ سواريه من جذوع النخل، ومع ذلك أشرق منه النور الذي بددَ الظلمات من أرجاء الأرض. والله أعلم^١.

فَصَلِّ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ

١. لا يجوزُ لصاحبِ الحدثِ الأكبرِ دخولَ المسجدِ: كالجنبِ والحائضِ والنفساءِ سواءً كانَ هذا الدُخولُ عبوراً أو مكثاً فيه، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا﴾ (النساء: ٤٣)، وَيُرَخَّصُ فِي حَالِ الْخَوْفِ الشَّدِيدِ فَقَطْ^٢.

^١ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٠٣.

وفي النهي عن زخرفة المساجد يقول الفاروق رضي الله عنه: "أَكِنَّ النَّاسَ مِنَ الْمَطَرِ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُحَمَّرَ أَوْ تُصَفَّرَ فَتَفْتِنَ النَّاسَ، وَقَالَ أَنَسٌ: يَتَّبَاهُونَ بِهَا ثُمَّ لَا يَعْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَتَزْخَرِفْنَهَا كَمَا زَخَرَفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. (البخاري، باب: بُيُوتُ الْمَسْجِدِ "معلقاً")

^٢ - لا تقربوا الصلاة: أي مواضعها، يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢١.

٢. **الخرابُ من المسجد:** على **الْمَعْنَمِ** الصحيح عند الشيخين -أبقاهما الله- فحكمه حكم المسجد، فلا مانع من الصلاة فيه لا سيما في حالة الضرورة كضيق المسجد وامتلائه^١.

﴿لطيفة﴾: سألت شيخنا خاتمة الحفاظ القنوي -عافاه الله- عن رأيه في ما يُذكر في بعض كتب الفقه، وهو أن الإنسان إذا لم يتمكن من قضاء حاجته إلا في المسجد خوفاً أو لانغلاق الأبواب عليه فليقضها داخل الخراب لأن فيه قولاً أنه ليس من المسجد^٢، فأجاب: لا، إن اضطر لذلك فليختر زاوية بعيدة أخف ضرراً؛ لأن الخراب من المسجد على الصحيح.

٣. **المسجد له أرضه وسماؤه:** أي أعلاه وأسفله؛ لذا يكون ما فوق المسجد وما تحته له حكم المسجد^٣.

﴿تنبيه مهم﴾: قد يعتمد بعض من أهل الخير والصلاح -أصلح لهم لنا ولهم الشأن- عند بنائهم أو تجديدهم لبيوتهم -عز وجل- إلى بناء دورات مياه أو محلات تجارية في الطابق السفلي من المبنى، أي تحت المسجد مباشرة، بحيث يجعلونه من طابقين ثم يجعلون الطابق السفلي محلات تجارية مثلاً، وهذا خطأ، وجعل بالفقه في دين الله؛

• القطب، تيسير التفسير ج ٣ ص ٢٢٩.

١ - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٨٦.

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٩٠، ٩١.

• القنوي، دروس صيف ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، "دروس في شرح أبواب من الإيضاح".

٢ - الشماخي، عامر بن علي. الإيضاح ج ١ ص ٢٥ (الحاشية).

٣ - الخليلي، أحمد بن حمد، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عُمان، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٦/١٠/٢٠٠٥م.

لأنَّ ما فوق المسجد وما تحته له حكمُ المسجد، فكأنَّ البيع والشراء وقضاء الحاجة كلُّ ذلك يكون في المسجد، والله المستعان^١.

﴿فائدة﴾: وبناءً على أنَّ الكعبة (بيت الله الأول) لها أرضها وسماؤها فإنَّ الصَّلَاةَ والطَّوافَ في الطابق الثاني وفي سَطْحِ المسجدِ الحرامِ جائزة -على رأيٍ كثيرٍ من أهل العلم-^٢ ولو لم يكن الطائفُ أو المُصَلِّي مُحاذيًا لشيءٍ من بُنيانِ الكعبة؛ لأنَّ ما فوق الكعبة مهمما علا له حكمُ الكعبة وهكذا ما كان أسفل الكعبة، فلا يشترطُ استقبالُ نفسِ البناء، ولذلك صحَّت صلاةُ مَنْ يُصَلِّي في الطائرات وأعلى العماراتِ ومن يُصَلِّي في قيعانِ الآبارِ والمحيطات.

٤. المسجدُ مسجدٌ إلى يومِ القيامة: لا يحلُّ تبديله أو تحويله واستخدام أرضه لأيِّ غرضٍ آخر، ولو عوّضَ بأرضٍ ومكانٍ آخرين^٣.

٥. صرْحَةُ المسجدِ من المسجد: على القولِ المشهور؛ فلذا تُعطى جميعُ أحكامِ المسجدِ في المأموراتِ والمنهياتِ كالأمرِ بالتحيةِ والتَّهْيِ عن البيعِ^٤.

^١ - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٩١.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٤م الموافق ١٤٢٥هـ. (مذكرة خاصة ص ١٤).

^٢ - ولكن لا يخفى عليك -أيها الطالب النجيب- أن الاحتياط في الترك والخروج من الخلاف مهما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلا، وإلا فإن الأمر إذا ضاق اتسع.
(القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٣٢٣).

^٣ - يُنظر:

- الخليلي، فتاوى المعاملات ص ٣٧٩.
- المنتدى الأدبي، قراءات في فكر الخليلي ص ١٩٨، ١٩٩.

^٤ - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ٢٠٠٤م الموافق ١٤٢٥هـ. (مذكرة خاصة ص ١٤).

٦. المصلّيات لها حُكْمُ المساجِدِ: في جميع المأمورات والمنهيات، إن كانت أُسِّتْ على أنها مسجدٌ، أمّا إن أُسِّسَ على أنه مصلّى مؤقتٌ فلا يُعطى حكم المسجد، فإذا نِ العِرةُ بالتأسيس^١.

٧. مُصَلَّى النِّسَاءِ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ: فلا يجوزُ لصاحبِ الحدثِ الأكبرِ كالحائضِ والنفساءِ دخوله. ويجوزُ للمرأة أن تصليَ فيه الفريضة والنافلة مع جماعة المسجد إذا كان المصلّى خلفَ المسجد أو محاذيًا لصفوفه، إلا إن طال الفاصلُ بينَ المسجدِ والمصلّى فلا تقتدي النِّسَاءُ بالإمام في الفريضة، أمّا النوافلُ -كصلاة التراويح- فيُترخّصُ فيها ما لا يُترخّصُ في الفرائض^٢.

٨. يجوزُ لِلْمَرْأَةِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ: فرضًا أو نفلًا إلا أن في صلاحها في مملكتها أولى بها، قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: "لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل"، قال الربيع: ذلك من أجل ما يعملن من العطر والريح والطيب فيدخلن به المسجد ويشغلن به الناس عن الصلاة.

ويُستثنى من ذلك ما إذا كانت صلاحها في المسجد لمصلحة دينية أو دنيوية كحضور مجلس علم أو مرورٍ بطريقٍ بشرط التزام كامل الستّر والاحتشام^٣.

١ - يُنظر:

• الخليلي، فتاوى المعاملات ص ٣٧٩.

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٨٧.

٢ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٤٧.

٣ - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ١٤٤.



تم الجزء الأول بحمد الله
ويليه الجزء الثاني - إن شاء الله تعالى -
ويكون في
”الصيام والزكاة والحج”

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب السنة النبوية.

ثالثاً: مراجع الشيخ الخليلي - حفظه الله -:

- ١- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . إجابة على أسئلة وجهها الكاتبُ
لسماحته. تاريخ: غرة ذي الحجة ١٤٢٩هـ - الموافق: ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٨م.
- ٢- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . الجمع بين الصلاتين. وزارة الأوقاف
والشؤون الدينية/ مكتب الإفتاء.
- ٣- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . جواهر التفسير: أنوار من بيان التزيل.
مكتبة الاستقامة. ط١ - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٤- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . حكم البراءة من مُرتكب الكبيرة.
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - مكتب الإفتاء. ط١ - ٢٠٠٦م.
- ٥- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . شرح غاية المراد. مكتبة الجيل الواعد.
ط١ - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ٦- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . العقل بين جاح الطبع وترويض
الشرع. مكتب الإفتاء. ط١ - ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.



- ٧- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . الفتاوى الكتاب الأول. الأجيال للتسويق. ط ٣- ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- ٨- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . فتاوى المعاملات. الأجيال للتسويق. ط ١- ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- ٩- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . فتاوى النكاح. الأجيال للتسويق. ط ٢- ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- ١٠- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . فتاوى الوقف والوصية. الأجيال للتسويق. ط ١- ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- ١١- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . الأيمان والكفارات والنذور. الأجيال للتسويق. ط ١- ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- ١٢- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: " ابن بركة والبحث العلمي". قراءات في فكر ابن بركة البهلوي/ المنتدى الأدبي- ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ١٣- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "البهلاني فقيها وأديبا". قراءات في فكر البهلاني الرواحي/ المنتدى الأدبي- ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ١٤- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "التأصيل الفقهي عند الإمام أبي سعيد الكدمي". قراءات في فكر أبي سعيد الكدمي/ المنتدى الأدبي- ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

١٥- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان:
"الجانب الفقهي والاجتهادي في سيرة أبي نبهان". قراءات في فكر أبي
نبهان/ المنتدى الأدبي - ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

١٦- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان:
"الخليلي فقيهاً ومحققاً". قراءات في فكر الخليلي/ المنتدى الأدبي - ط ١،
١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

١٧- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان :
"منهج السالمي في مؤلفاته الفقهية". قراءات في فكر السالمي/ المنتدى
الأدبي - ط ١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

١٨- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان:
"مكانة الشيخ العلامة الشقصي العلمية". قراءات في فكر الشقصي/
المنتدى الأدبي - ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

١٩- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . المرأة تسأل والمفتي يجيب. الجيل
الواعد. ط ١ - ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

٢٠- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . وَحْيُ السُّنَّةِ فِي خُطْبَتِي الْجُمُعَةِ.
وطُبع ملحقاً بكتاب الفتاوى ج ١.

٢١- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . برنامج: "سؤال أهل الذكر". الموقع
الخاص بسماحة المفتي: www.fatwaa.net

٢٢- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . المعتدة بين البدعة والسنة. مكتبة
الضامري للنشر والتوزيع. ط ١ - ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.



المعتمد في فقهاء الصلاة



٢٣- الخليلي، أحمد بن حمد -حفظه لله- . رد مطوّل على أحد المغرضين -
مخطوط بحوزة الكاتب نسخة منه. مسقط ١٢ ربيع الثاني ١٤١٢هـ.

٢٤- الخليلي، أحمد بن حمد -حفظه لله- . ٧٩ مسألة للنساء فقط. "مادة
سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.

٢٥- الخليلي، أحمد بن حمد -حفظه لله- . مفسدات الصلاة، "مادة سمعية"،
إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية، أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:

[http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d
=op=viewdownloaddetails&lid=74&tttitle_](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d
=op=viewdownloaddetails&lid=74&tttitle_)

٢٦- الخليلي، أحمد بن حمد -حفظه لله- . أخطاء شائعة في اللغة العربية، "مادة
سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

٢٧- الخليلي، أحمد بن حمد -حفظه لله- . فقه الهبة والهدية. "مادة سمعية"،
إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

٢٨- الخليلي، أحمد بن حمد -حفظه لله- . فتاوى في أحكام الجنائز (جزءان)
"مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.

٢٩- الخليلي، أحمد بن حمد -حفظه لله- . "فتاوى لطلاب جامعة كندا"، ١٨
ربيع الثاني ١٤١٨هـ "مادة سمعية". اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية،
أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:

[http://www.waleman.com/slim/sounds/kh=fatawa-
kanada=alkhamise18-rabie2-1418h.rm](http://www.waleman.com/slim/sounds/kh=fatawa-
kanada=alkhamise18-rabie2-1418h.rm)

٣٠- الخليلي، أحمد بن حمد -حفظه لله- . فتاوى نسائية ج ١. "مادة سمعية"،
إنتاج : تسجيلات المناهل، أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:



http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewd

[.ownloadetails&lid=43&tttitle](#)

٣١- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . وسقط القناع. مكتبة الضامري للنشر والتوزيع. ط ١ - ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٣٢- الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . يحسن الله عزاكم "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات مشارق الأنوار.

رابعاً: مراجع الشيخ القنوبي - حفظه الله -:

٣٣- القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده. مكتبة الضامري. ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٣٤- القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول.

٣٥- القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثاني.

٣٦- القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثالث.

٣٧- القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الرابع.

٣٨- القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الخامس.



أهـنـمـ فـقـهـ الصـلاة



٣٩- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه لله - . الرأي المعبر في حكم صلاة السفر. ط ٣-١٩٤١هـ.

٤٠- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه لله - . شرح مدارج الكمال "مادة سمعية"، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

٤١- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه لله - . الطوفان الجارف لكتائب البغي والعدوان. ط ١-١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٤٢- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه لله - . قرّة العينين في صلاة الجمعة بخطبتين. ط ١-١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤٣- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه لله - . فتاوى إمام السنّة والأصول، أجوبة مطبوعة معظمها مفرّغة من أشرطة، وبعضها بخط الشيخ نفسه.

٤٤- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه لله - . فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي، "ملف وُورد (Word) متداول" معظم مادته العلمية من برنامج: سؤال أهل الذكر.

٤٥- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه لله - . مذكرة خاصة للدروس الصيفية: ٢٠٠٠م/١٤٢١هـ - ٢٠٠٤م/١٤٢٥هـ.

٤٦- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه لله - . مقدمات في علم الحديث. مذكرة مخطوطة غير مطبوعة، بحوزة الكاتب نسخة منها.



المعتمد في فقهاء الصلاة



٤٧- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . سلسلة في ظلال السنة: فتاوى ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار، أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:

[http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewdownload
=details&lid=41&title](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewdownload&lid=41&title)

٤٨- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . جلسة إفتاء "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية - ٢٠٠٢ م.

٤٩- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . جلسة إفتاء (٢) "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية، أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:

[http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewdownload
=details&lid=351&title](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewdownload&lid=351&title)

٥٠- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . "فتاوى الحج ج ١" "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية، أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:

[http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewdownload
=details&lid=271&title](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewdownload&lid=271&title)

٥١- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . "جلسة إفتاء" بولاية المصنعة، بتاريخ: ١٧ / ٥ / ٢٠٠٣ م.

٥٢- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . "سجود السهو" مادة سمعية متداولة/ الجزء الأول والثاني.

٥٣- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . "سجود التلاوة" دروس بجامع الإمام الجيطالي بالمواخ الشمالية/ صيف ٢٠٠٦ م.



المعتمد في فقه الصلاة



٥٤- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - "فتاوى ج ٤، ج ٩" بمعهد القضاء الشرعي (سابقاً)، "مادة سمعية". اللجنة الثقافية بالمعهد، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

٥٥- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - "فتاوى سناو (١) "مادة سمعية"، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

٥٦- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - "فتاوى بقرية لزق بعمان ١٤٢٣هـ". (مادة سمعية). اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:

<http://www.waleman.com/slim/sounds/sq=fatawa-lazq=1423h.rm>

٥٧- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" كان الشيخ قد أسماه سابقاً بـ "سهام الحين" إلا أنه عدل عن هذه التسمية بعد لقاءه بصاحب الرد، على أمل أن تُخرج مسأله في كتاب آخر.

٥٨- القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - "حكم صلاة الجمعة. إصدار: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، ط ١-١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

خامساً: المراجع الأخرى:

٥٩- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر.

٦٠- اطفيش، "قطب الأئمة" محمد بن يوسف، تيسير التفسير. ط ١- ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- ٦١- أطفيش، "قطب الأئمة" محمد بن يوسف، كتاب الرسم، وزارة التراث القومي والثقافة - سابقا-، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٦٢- أطفيش، "قطب الأئمة" محمد بن يوسف، هميان الزاد إلى دار المعاد، وزارة التراث القومي والثقافة - سابقا-، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- ٦٣- بحاز، إبراهيم بن بكير. معجم أعلام الإباضية/ قسم المغرب العربي. دار الغرب الإسلامي. ط١ - ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٦٤- البهلاني، ناصر بن سالم. ديوان أبي مسلم. وزارة التراث القومي والثقافة. ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ٦٥- البهلاني، ناصر بن سالم. نثار الجواهر في علم الشرع الأزهر. مكتبة مسقط. ط١- ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ٦٦- البوصيري، محمد بن سعيد. ديوان البوصيري. دار الرشاد الحديثة. الدار البيضاء.
- ٦٧- جامعة السلطان قابوس. دليل أعلام عمان. مكتبة لبنان. ط١- ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- ٦٨- الجامعية، ميمونة بنت حميد. الإنارة في أحكام الطهارة. ط١- ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- ٦٩- ابن الجزري، أحمد بن محمد. شرح طيبة النشر في القراءات العشر. دار الكتب العلمية. ط٢- ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- ٧٠- الجهضمي، زايد بن سليمان. من معالم الفكر التربوي عند الشيخ أحمد بن حمد الخليلي. ط٢- ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.



٧١- المكتبة الشاملة، موقع:

<http://www.shamela.ws>

٧٢- الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله - رحمه الله-. الفتح الجليل من أجوبة الإمام أبي خليل. المطبعة العمومية بدمشق. ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

٧٣- الجناوني، يحيى بن الخير بن أبي الخير، كتاب الوضع. مكتبة الاستقامة. ط ٦.

٧٤- الذهبي، محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة. ط ٧-١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٧٥- الزحيلي، وهبة مصطفى. الفقه الإسلامي ومستجدات العصر. محاضرة قُدِّمتْ: بجامعة السلطان قابوس. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٧٦- الراشدي، سفيان بن محمد. جواهر القواعد من بحر الفرائد. مكتبة الاستقامة، ط ١-١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

٧٧- الراشدي، طالب بن علي. أحسن ظنك برّبك. "مادة سمعية". إنتاج: مركز رياض اللجنة للإنتاج والتوزيع.

٧٨- الربيع بن حبيب. كتاب الترتيب- ترتيب: أبي يعقوب الورجلاني. مكتبة مسقط، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٧٩- العبري، خالد بن هلال. أخطاء لغوية شائعة. مكتبة الجيل الواعد. ط ١-١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٨٠- العبري، علي بن هلال. الصلاة: بالجداول والصور الملونة. مكتبة مسقط. ط ١-٢٠٠١م.

- ٨١- الغاري، محمد بن راشد. "جلسة إفتاء" بتاريخ: ١٣ شعبان ١٤٢٣هـ (لدى الكاتب نسخة منها).
- ٨٢- الطيواني، خلفان بن سليمان. قاموس الصلاة. مكتبة الجزيرة الخضراء.
- ٨٣- السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. بهجة الأنوار. مكتبة الاستقامة. ط ٢- ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- ٨٤- السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. تلقين الصبيان. مكتبة الضامري. ١٥٥، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ٨٥- السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة. مكتبة الإمام نور الدين السالمي. ط ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ٨٦- السالمي، عبد الله بن حميد. جوابات الإمام السالمي. مكتبة الإمام السالمي، ط ٢- ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- ٨٧- السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. طلعة الشمس. سلطنة عمان- وزارة التراث القومي والثقافة.
- ٨٨- السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. طلعة الشمس. سلطنة عمان- مكتبة الإمام نور الدين السالمي، ط ١- ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- ٨٩- السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة. مكتبة الضامري للنشر والتوزيع. ط ٢.
- ٩٠- السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال. مكتبة الضامري. ط ٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.



المعتمد في فقه الصلاة



- ٩١- السالمي، عبد لله بن حميد. معارج الآمال على مدارج الكمال. وزارة التراث القومي والثقافة. ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- ٩٢- السالمي، عبد لله بن حميد. معارج الآمال على مدارج الكمال. مكتبة الإمام نور الدين السالمي، ط ١-١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- ٩٣- السَّالِمِي، عبد لله بن حميد. مشارق أنوار العقول. دار الحكمة. ط ١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- ٩٤- السَّالِمِي، عبد لله بن حميد. مفتاح السعادة إلى صحيح العبادة. مكتبة الإمام نور الدين السَّالِمِي. ط ١، ٢٠٠٣م.
- ٩٥- السالمي، محمد بن عبد الله. فحضة الأعيان. دار الجيل بيروت، ط ١- ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ٩٦- السعيد، صلاح الدين محمود. حكم الموسيقى والغناء. دار الغد الجديد. ط ١- ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٩٧- السيبي، سالم بن حمود. العُرى الوثيقة شرح كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة. (مذكرة مطبوعة غير منشورة).
- ٩٨- السيبي، سالم بن حمود. القول المعتر في أحكام صلاة السفر. وزارة التراث القومي والثقافة.
- ٩٩- الشماخي، عامر بن علي. الإيضاح. مكتبة مسقط، ط ٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- ١٠٠- الصابوني، محمد بن علي. صفوة التفاسير. المكتبة العصرية. ط ١- ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

- ١٠١- الصوافي، إبراهيم بن ناصر. راقب صلاتك "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني.
- ١٠٢- الصوافي، حمود بن حميد. تعلم الصلاة، "مادة سمعية". إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني.
- ١٠٣- الصوافي، حمود بن حميد. فضائل الجمعة وتبهيها أخرى. "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.
- ١٠٤- العيسري، عبد الله بن عامر. أعمال الصلاة، "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.
- ١٠٥- عبد الغني، محمد إلياس. تاريخ المدينة المنورة المصوّرة. مطابع الرشيد. ط١- ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ١٠٦- عبد الغني، محمد إلياس. تاريخ المسجد النبوي الشريف. مطابع الرشيد. ط٥- ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ١٠٧- عبد الغني، محمد إلياس. تاريخ مكة المكرمة قديماً وحديثاً. مطابع الرشيد. ط١- ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ١٠٨- الغوثاني، يحيى بن عبد الرزاق. علم التجويد: أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية (المستوى الثاني). مكتبة دار الغوثاني، ط٤- ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- ١٠٩- الكندي، إبراهيم بن أحمد. أصول الفقه والأدلة النصية. مكتبة الضامري للنشر والتوزيع. ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ١١٠- المعالم للإعلام والنشر، المملكة المتحدة. مجلة المعالم:



- العدد الأول: ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- العدد الثاني: ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- العدد الخامس: ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- العدد الثالث عشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ١١١ - اخروقي، درويش بن جمعة. الدلائل في اللوازم والوسائل. مكتبة الضامري للنشر والتوزيع. ط ١-١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ١١٢ - اخروقي، سليمان بن محمد. الاستدراك والاستخلاف في الصلاة. مكتبة دار الكتاب الإسلامي. ط ١-١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- ١١٣ - المعولي، المعتصم بن سعيد. المختصر المفيد في الكفارات. مطبعة جامعة السلطان قابوس. ط ٢-١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- ١١٤ - المعولي، المعتصم بن سعيد. الوسواس القهري: الأسباب، المظاهر، الحلول. مطوية من إنتاج: مكتبة وتسجيلات أيجاد الإسلام. ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- ١١٥ - المعولي، المعتصم بن سعيد. مسند الإمام الربيع بن حبيب/مقال بمجلة زلفى. جامعة السلطان قابوس. العدد الرابع - ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- ١١٦ - الملوشائي، أبو نصر فتح بن نوح. المنظومة الرائية في الصلاة. ملحقة بدعائم ابن النضر العماني. وزارة التراث القومي والثقافة. ط ١-١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ١١٧ - ابن منظور، محمد بن مكرم. مختصر تاريخ دمشق. دار الفكر. ط ١-١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

- ١١٨- الندوي، أحمد بن علي. القواعد الفقهية. دار القلم - دمشق. ط ٥-
١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ١١٩- النيسابوري، ابن المنذر. الإجماع. دار الكتب العلمية. ط ١-
١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ١٢٠- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. فقه العبادات (١).
١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٢١- **Islam and Muslims**, printed by Discover Islam
.Center- Al Bahrain

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كل الحقوق
محفوظة



فهرس المحتويات

٥	المقدمة
١٤	سماحة الشيخ الحليي - حفظه الله - في سطور:
١٦	فضيلة الشيخ القنوي - حفظه الله - في سطور:
	تمهيد
١٩	للتريعة الإسلامية
٢٠	١. أولاً: تعريف الشريعة:
٢٠	٢. ثانياً: مصادر الشريعة:
٢٣	أ - القرآن الكريم:
٢٣	ب - السنة النبوية:
٢٨	ت - الإجماع:
٢٨	ث - القياس:
٢٠	٣. كلمة حول العقل البشري
٢٤	٤. شرف العلم
٢٧	٥. الحكم الشرعي
٤١	٦. القواعد الكلية الخمس
٤٥	٧. خصائص التشريع الإسلامي
٥٠	٨. فقه العبادات
٥١	٩. فقه الفقه

القسم الأول

في الطهارة وأحكامها

- ٥٥
- ٥٦ ١. الباب الأول: في الطهارة
- ٧٢ ٢. الباب الثاني: في أعيان النجاسات
- ٨٣ ٣. الباب الثالث: في الوضوء
- ١١١ ٤. الباب الرابع: في الغسل
- ١٢٢ ٥. الباب الخامس: في التيمم

القسم الثاني

في الصلاة وأحكامها

- ١٣١
- ١٣٢ ١. الباب الأول: في الصلاة
- ١٤٣ ٢. الباب الثاني: في الأذان والإقامة
- ١٦٣ ٣. الباب الثالث: في شروط الصلاة
- ١٩٠ ٤. الباب الرابع: في أركان الصلاة
- ٢٢٧ ٥. الباب الخامس: في سنن الصلاة
- ٢٥٣ ٦. الباب السادس: في الأفعال الخارجة عن الصلاة
- ٢٦٤ ٧. الباب السابع: في صلاة الجماعة
- ٢٧٢ ٨. الباب الثامن: في أحكام الإمامة
- ٢٨٩ ٩. الباب التاسع: في سجود التلاوة وسجود السهو
- ٣٠٦ ١٠. الباب العاشر: في صلاة الجمعة
- ٣٢٧ ١١. الباب الحادي عشر: في صلاة السفر
- ٣٤٥ ١٢. الباب الثاني عشر: في صلاة الخوف
- ٣٥٠ ١٣. الباب الثالث عشر: في صلاة الجنازة



المعتمد في فقه الصلاة



- ٣٦٧ ١٤. الباب الرابع عشر: في السنن المؤكدة
- ٣٨٤ ١٥. الباب الخامس عشر: في صلاة العيد
- ٣٩٥ ١٦. الباب السادس عشر: في السنن غير المؤكدة
- ٤٢١ ١٧. الباب السابع عشر: في أحكام المساجد
- ٤٣٧ قائمة المراجع والمصادر





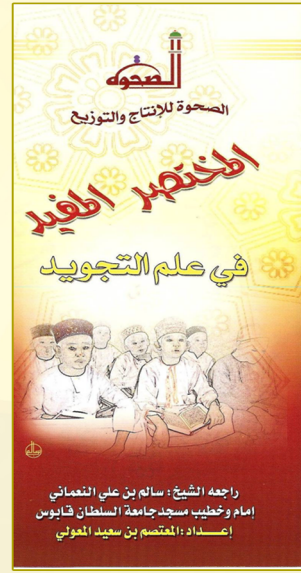
المعتمد في فقه الصلاة



صدر للمؤلف



للتطلب : ٩٢٠٣٠٦٦٠



للتطلب : ٩٩٣٤١٢٣١



للتطلب : ٩٢٢٢٥٣٤١